



مأساة سياسة القوى العظمى



تأليف
جون ميرشايمر

ترجمة
د. مصطفى محمد قاسم





مأساة

سياسة القوى العظمى



مأساة سياسة القوى العظمى

تأليف
جون ميرشايمر

ترجمة
د. مصطفى محمد قاسم
مكتب معالي مدير الجامعة- جامعة الملك سعود- الرياض



النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود
ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية


بسم الله الرحمن الرحيم


مكتبة
الفكر
الجديد

هذه ترجمة عربية مصرح بها من مركز الترجمة بالجامعة لكتاب :

The Tragedy of Great Power Politics
By: John J. Mearsheimer

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ميرشايمر ، جون

مأساة سياسة القوى العظمى./ جون ميرشايمر ؛ مصطفى محمد قاسم . -

الرياض ، ١٤٣٣هـ

٦٣٨ ص ؛ ١٧سم × ٢٤سم

ردمك : ٦-٠٥٤-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

١- الصراع الدولي - تاريخ ٢- القوى العظمى ٣- العلاقات الدولية

أ- قاسم، مصطفى محمد (مترجم) ب - العنوان

ديوي ، ٣٢٧.١ ١٤٣٣/٧٥٧٣

رقم الإيداع : ١٤٣٣/٧٥٧٣

ردمك : ٦-٠٥٤-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

حكمت هذا الكتاب لجنة متخصصة ، وقد وافق المجلس العلمي على نشره في اجتماعه الحادي والعشرون للعام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، المعقود بتاريخ ١٤٣٣/٧/٢٠هـ، الموافق ٢٠١٢/٦/١٠م.

تعتذر إدارة النشر العلمي والمطابع عن عدم وضوح الخرائط بسبب عدم وضوحها من المصدر.

النشر العلمي والمطابع ١٤٣٣هـ

تقديم المترجم

استحوذت أنباء وأحداث انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١م على انتباه كل قاطني الكرة الأرضية، ولا عجب في ذلك؛ لأن القوى العظمى تمارس التأثير الأكبر على مجريات السياسة الدولية، فضلا عن أن صعود وأفول القوى العظمى أحداث قليلة الحدوث، إن لم تكن نادرة، ولا تشهدها إلا أجيال قليلة. وقد تراوحت ردود الأفعال الشعبية والرسمية- بالطبع- بين المبتهجة والمتشائمة، بحسب مصالح الدولة وموقعها في السياسة الدولية ومن التحالفات الدولية. فكان التفاؤل من نصيب دول الكتلة الغربية والدول والشعوب التي تدور في فلكها والدول التي أضيرت من الاتحاد السوفيتي بشكل أو بآخر، وكان التشاؤم من نصيب الدول والشعوب التي تدور في فلك الكتلة الشرقية أو أضيرت من الكتلة الغربية بشكل أو بآخر.

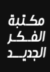
وقد كانت الشعوب العربية من أكثر شعوب العالم اهتماما بهذا الحدث وتداعياته، وكانوا في الغالب يقعون على الجانب المتشائم. فقد نظرت غالبية الشعوب العربية، وجزء من الدول العربية، بعين الخوف والحذر إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم والسياسية الدولية، ليس فقط لأن الاتحاد السوفيتي كان يؤيد العرب في بعض قضاياهم ومواجهاتهم مع الكتلة الغربية - خاصة في أثناء قوة الاتحاد السوفيتي وليس في سنوات تراجعه الأخيرة - لكن في المقام الأول بسبب انحياز الولايات المتحدة ضد العرب في قضيتهم المركزية: فلسطين. وحتى

وإن لم يكن الاتحاد السوفيتي نصيرا قويا للعرب وقضاياهم، وإن كانت بعض الدول العربية المؤثرة قد غيّرت اصطفافها منذ فترة طويلة و"انحازت" إلى الكتلة الغربية، فقد كان العرب ينظرون إلى وجود الاتحاد السوفيتي كورقة ضغط على الكتلة الغربية أو حليف ممكن في حالة الاختلاف مع الغرب. وحتى اليوم لا يزال الكثيرون في الوطن العربي يعولون على صعود قوى عظمى منافسة للولايات المتحدة، مثل الصين أو الاتحاد الأوروبي، أو حتى استعادة روسيا لقوة الاتحاد السوفيتي السابق ومكانته.

يهتم الناس في الوطن العربي، المتخصصون وغير المتخصصين على حد سواء، بقضايا صعود وأفول القوى العظمى، وسلوك إحدى هذه القوى العظمى حيال الأخرى وفي السياسة الدولية إجمالا، وتأثير سلوك القوى العظمى على السياسة الخارجية للدول الصغرى. ومن هنا جاءت ترجمة الكتاب الحالي الذي يقدم نظرية واقعية تفسر سلوك القوى العظمى، وتقدم في طيات ذلك شروط ومواصفات القوى العظمى وعوامل صعودها وأفولها.

يقدم الكتاب نظرية بنيوية للسياسة الدولية أطلق عليها المؤلف اسم "الواقعية الهجومية". ترى الواقعية الهجومية أن القوى العظمى تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على بقائها في عالم لا توجد فيه هيئة أعلى من الدول لحماية إحداها من الأخرى، ولذلك تدرك الدول أن القوة هي الأساس لبقائها. ولذلك تكون القوة وزيادتها هي الهدف الدائم للقوى العظمى والدول عموما، ولذلك أيضا لا توجد قوى الوضع الراهن في النظام الدولي إلا نادرا، وتتمثل فقط في الدولة المهيمنة الفعلية التي يكون من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن.

تقوم النظرية التي يقدمها الكتاب لتفسير سلوك القوى العظمى وتنافسها الدائم على القوة ونضالها من أجل الهيمنة على خمس فرضيات حول النظام الدولي، توجب على الدول أن تتصرف بطريقة عدوانية وتنافسية: (١) أن النظام الدولي



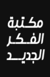
فوضوي بسبب عدم وجود سلطة مركزية أعلى من الدول تجبرها على احترام القانون الدولي وتسهر على حماية حقوق الدول، كبيرها وصغيرها، (٢) أن القوى العظمى تمتلك بطبيعة الحال قدرا من القدرة العسكرية الهجومية تمكّنها من إلحاق الأذى أو حتى الدمار ببعضها البعض، (٣) أن الدول لا يمكن أن تتيقن من نوايا الدول الأخرى أو أن تتأكد من أن الدول الأخرى لن تستخدم قدرتها العسكرية الهجومية لمهاجمتها، (٤) أن البقاء هو الهدف النهائي للقوى العظمى، وتحديدا أن الدول تسعى للحفاظ على سلامة أراضيها واستقلال نظامها السياسي الداخلي، (٥) أن القوى العظمى فاعل عقلاني يدرك بيئته الخارجية ويخطط استراتيجيا للبقاء فيها.

تجيب نظرية الواقعية الهجومية عن عدد من الألغاز التاريخية المهمة، من أهمها:

١) ما تفسير الحروب الثلاث الأطول والأكثر دموية في التاريخ الحديث، وهي الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية (١٧٩٢-١٨١٥) والحرب العالمية الأولى (١٩٩١٤-١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وهي نزاعات شاركت فيها كل القوى الكبرى في النظام؟

٢) ما تفسير فترات السلام النسبي الطويلة في أوروبا بين عامي ١٨١٦ و١٨٥٢ وبين عامي ١٨٧١ و١٩١٣، خاصة فيما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠ في أثناء الحرب الباردة؟

٣) لماذا لم تعمد المملكة المتحدة- التي كانت أغنى دولة في العالم في منتصف القرن التاسع عشر- إلى بناء جيش قوي ومحاولة الهيمنة على أوروبا؟ وبصياغة أخرى لماذا تصرفت المملكة المتحدة بطريقة مختلفة عن فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي التي حوّلت قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية وسعت للهيمنة على أوروبا؟



٤) لماذا كانت ألمانيا البسماركية (١٨٦٢-١٨٩٠) عدوانية جدا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠، حيث خاضت حربين على قوى عظمى أخرى وحرب واحدة على قوة صغرى، فيما لم تكن عدوانية مطلقا من عام ١٨٧١ إلى عام ١٨٩٠، حيث لم تخض أية حرب وسعت عموما إلى الحفاظ على الوضع الأوروبي الراهن؟

٥) لماذا شكّلت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا تحالفا لفرض التوازن على ألمانيا الفيلهلمية قبل الحرب العالمية الأولى، فيما فشلت في تنظيم تحالف فعال لاحتواء ألمانيا النازية؟

٦) لماذا تكاتفت اليابان ودول أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي في الأعوام الأولى للحرب الباردة، مع أن الولايات المتحدة خرجت من الحرب العالمية الثانية بأقوى اقتصاد في العالم واحتكار نووي؟

٧) ما تفسير إرسال القوات الأمريكية إلى أوروبا وشمال شرق آسيا على مدار القرن العشرين؟ ولماذا مثلا انتظرت الولايات المتحدة حتى أبريل ١٩١٧ لدخول الحرب العالمية الأولى، بدلا من دخول الحرب حين اندلعت في أغسطس ١٩١٤؟ ولماذا لم ترسل الولايات المتحدة قوات إلى أوروبا قبل عام ١٩١٤ لمنع اندلاع الحرب؟ وبالمثل، لماذا لم تسع الولايات المتحدة إلى فرض التوازن على ألمانيا النازية في ثلاثينيات القرن العشرين أو ترسل قوات إلى أوروبا قبل سبتمبر ١٩٣٩ لمنع اندلاع الحرب العالمية الثانية؟

٨) لماذا واصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حشد ترساناتهما النووية بعد أن بلغت كل منهما القدرة على الضربة الثانية ضد الأخرى؟ فمع أن العالم الذي تمتلك فيه القوتان العظميان القدرة على "التدمير المؤكد" assured deconstruction يكون عموما عالما مستقرا ويصعب الإطاحة بتوازنه النووي، لا تزال القوتان العظميان تنفقان بلايين الدولارات والروبلات لمحاولة بلوغ ميزة الضربة الأولى.



وقد نُظّم الكتاب حول ستة أسئلة تتعامل مع القوة. أولا: لماذا تحتاج القوى العظمى إلى القوة؟ وما المنطق الأساسي الذي يفسر تنافس الدول على القوة؟ ثانيا: ما مقدار القوة التي تحتاجها الدول؟ وما مقدار القوة الكافية؟ ثالثا: ما القوة؟ وكيف يُعرّف هذا المفهوم المحوري وكيف يقاس؟ رابعا: ما الاستراتيجيات التي تتبعها الدول لزيادة القوة أو للحفاظ على القوة حين تهدد قوة عظمى أخرى بتغيير توازن القوة؟ خامسا: ما أسباب الحرب؟ وتحديدا ما العوامل المتعلقة بالقوة التي تجعل التنافس الأمني يشتد ويتحول إلى نزاع مفتوح؟ سادسا: متى تلجأ القوى العظمى المهدَدة إلى فرض التوازن على الخصوم الخطرين، ومتى تحاول أن تمرر المسئولية إلى دولة أخرى مهدَدة؟

يقدم الكتاب إجابات واضحة ومقنعة لتلك الأسئلة من منظور الواقعية الهجومية. وتجيب فصول الكتاب عن تلك الأسئلة الستة الكبرى.

فبعد المقدمة التي عرض المؤلف فيها نظريته وأساسها المنطقي، يقدم الفصل الثاني نظرية فرعية حول أسباب التنافس على القوة بين الدول وأسباب سعيها إلى الهيمنة.

ويعرّف الفصلان الثالث والرابع القوة ويشرحان طرق قياسها، وذلك بغرض وضع الأساس لاختبار نظرية الواقعية الهجومية، إذ يصعب تقرير ما إذا كانت الدول تصرفت في الماضي وفقا لقواعد الواقعية الهجومية بدون معرفة ما هي القوة وما هي الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الدول لتعظيم نصيبها من القوة العالمية. ونقطة الانطلاق في ذلك هي التميز بين القوة الكامنة والقوة العسكرية الفعلية، ويأتي بعد ذلك الدفع بأن الدول تهتم بشدة بنوعي القوة كليهما. ويركز الفصل الثالث على القوة الكامنة التي تتضمن بالدرجة الأولى عدد سكان الدولة وثروتها. ويتعامل الفصل



الرابع مع القوة العسكرية الفعلية. وقد جاء هذا الفصل أطول من غيره كثيرا؛ لأنه يقدم حججا حول "أسبقية القوة البرية" و"القوة المانعة للمياه"، وهي حجج جديدة وربما تكون خلافية.

وإجمالا، يرى ميرشايمر أن القوى العظمى تتحدد بالدرجة الأولى بناء على قدرتها العسكرية النسبية. فالدولة لكي تتأهل كقوة عظمى يجب أن تمتلك أصولا عسكرية تكفي لخوض معركة كبرى في حرب تقليدية شاملة ضد أقوى دولة في العالم. ولا يُشترَط أن تمتلك الدولة المرشحة القدرة على هزيمة الدولة القيادية، بل يكفيها القدرة على تحويل النزاع إلى حرب استنزاف تضعف الدولة المهيمنة إلى درجة كبيرة، حتى وإن ربحت الدولة المهيمنة الحرب في النهاية. وفي العصر النووي ينبغي أن تمتلك القوى العظمى ردعا نوويا يستطيع أن ينجو من أية ضربة نووية ضدها، فضلا عن قوة تقليدية هائلة. وإذا حققت دولة واحدة تفوقا نوويا على كل منافسيها، وهو أمر غير وارد، فإنها ستكون أقوى من الجميع إلى درجة تجعلها القوة العظمى الوحيدة في النظام. وإذا ظهرت دولة مهيمنة نووية، فسيكون توازن القوة التقليدية غير ذي شأن.

ويناقش الفصل الخامس الاستراتيجيات التي تستخدمها القوى العظمى لزيادة قوتها والحفاظ على ما تراكم لها منها، ويقدم مناقشة وافية لجدوى الحرب في زيادة القوة، ويركز أيضا على استراتيجيتي فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين اللتين تستخدمهما الدول حين تواجه خصما يهدد بتقويض توازن القوة.

ويفحص الفصلان السادس والسابع السجل التاريخي للوقوف على الأدلة التي تدعم النظرية، ويعيران انتباها خاصا إلى مقارنة سلوك القوى العظمى من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٩٩٠ للتثبت مما إذا كان سلوكها يتفق مع تنبؤات الواقعية الهجومية.



ويعرض الفصل الثامن نظرية بسيطة تفسر متى تلجأ القوى العظمى إلى فرض التوازن، ومتى تلجأ إلى تمرير المسئولية إلى الآخرين، ثم يفحص الفصل تلك النظرية في مقابل السجل التاريخي. ويركز الفصل التاسع على أسباب الحرب. وهنا أيضا يعرض المؤلف نظرية بسيطة، ثم يختبرها في مقابل السجل التاريخي.

وأخيرا يتحدى الفصل العاشر الادعاء الشائع بأن السياسة الدولية شهدت تحولا جذريا مع نهاية الحرب الباردة، وأن القوى العظمى لم تعد تتنافس على القوة. يقيِّم الفصل بإيجاز النظريات التي يستند إليها ذلك المنظور المتفائل، ثم يعرض كيف تصرفت القوى العظمى في أوروبا وشمال شرق آسيا بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠، وأخيرا يقدم تنبؤات حول احتمالات نزاعات القوى العظمى في هاتين المنطقتين المهمتين في أوائل القرن الحادي والعشرين.

ثمة كلمة أخيرة ينبغي أن تقال، وهي أنني لم أختر هذا الكتاب بنفسي، وإنما كلفني بترجمته مركز الترجمة بجامعة الملك سعود. لكن رب تكليف يأتي على هوى المرء ويضيف إليه! فبعد أن انتهيت من ترجمة الكتاب، وتأكدت لديّ قيمته العلمية وموضوعه المهم ومعالجته الشيقة والثرية وقامة مؤلفه، أؤكد سعادتي البالغة بأن يضاف هذا الكتاب إلى رصيد أعمالي المترجمة. ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمركز الترجمة بجامعة الملك سعود على ثقته وأن أتمنى للمركز مزيدا من التقدم في مهمته التنويرية السامية.

وأرجو أن يجد القارئ المتخصص الكتاب مفيدا في بحوثه وكتاباته، وأن يجده القارئ غير المتخصص شيقا وممتعا وكاشفا. فالسياسة مجال يستهوي جميع الناس، خاصة إذا كانت تتعلق بالقوى العظمى وسلوكها وسياساتها الخارجية التي تؤثر على جميع الدول والشعوب. ولما كان تاريخ القوى العظمى بداية من عام ١٧٨٩ حتى



مطلع القرن الحادي والعشرين هو معمل التجارب الذي يختبر فيه المؤلف نظريته المركزية والنظريات الفرعية المكونة لها والمشتقة منها، فإن الكتاب يمكن النظر إليه أيضا كمحاولة لكتابة تاريخ القوى العظمى في العصر الحديث. ولا شك في أن تاريخ القوى العظمى وتاريخ الحروب، خاصة الحروب الكبرى، يستهوي قطاعا كبيرا من القراء. وكل ما أتمناه هو أن يكون الكتاب ممتعا وكاشفا للقارئ غير المتخصص، ومرجعا علميا دائما للقارئ والكاتب المتخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

المترجم

تصدير(*)
Preface

شهد القرن العشرون قدرا كبيرا من العنف الدولي، إذ لقي حوالي تسعة ملايين شخص حتفهم في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) على ساحات المعارك الأوروبية، وقُتِل حوالي خمسين مليون شخص في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، أكثر من نصفهم من المدنيين. وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية، عمّت الحرب الباردة الكرة الأرضية كلها. ومع أن الاتحاد السوفيتي وحلفاءه في حلف وارسو لم يدخلوا في حرب مباشرة ضد الولايات المتحدة وحلفائها في منظمة حلف شمال الأطلنطي في أثناء هذه المواجهة، فقد لقيت ملايين كثيرة حتفها في الحروب التي شُنت بالوكالة عن الطرفين في كوريا وفيتنام وأفغانستان ونيكاراغوا وأنغولا والسلفادور وأماكن أخرى. كما قُتِل ملايين البشر كذلك في هذا القرن في حروب أصغر، وإن كانت لا تقل عنفا، منها النزاعات الروسية-اليابانية في عامي ١٩٠٤-١٩٠٥ وفي عام ١٩٣٩، وتدخل الحلفاء في الحرب الأهلية الروسية من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٠، والحرب الروسية- البولندية في عامي ١٩٢٠-١٩٢١، والحروب العربية-الإسرائيلية المختلفة، والحرب الإيرانية-العراقية في أعوام ١٩٨٠-١٩٨٨.

(*) على طول صفحات الكتاب، يشير الرقم المرفوع بين قوسين معقوفين [] إلى هوامش الكتاب التي جمعها المؤلف بعد المتن، بينما يشير الرقم المرفوع بين قوسين هلاليين () إلى الهوامش التوضيحية التي ذيّل بها المترجم صفحات الكتاب (المترجم).

وستواصل دورة العنف التي اجتاحت القرن العشرين في الألفية الجديدة بالتأكيد، إذ من غير المرجح أن تتحقق آمال السلام، لأن القوى العظمى التي تؤلف النظام الدولي تخاف إحداها من الأخرى، وبالتالي تتنافس على القوة، ذلك أن الهدف النهائي لكل منها هو أن تبلغ مكانة القوة المهيمنة على القوى الأخرى، لأن بلوغ تلك المكانة يعد الوسيلة المثلى لضمان بقاء هذه القوى. فالقوة تضمن الأمان، والقوة الأعظم تمثل الضمان الأعظم للأمان. ومن المحتم أن تصطدم الدول التي يحركها هذا الدافع، لأنها تتنافس جميعا على تحقيق إحداها ميزة على الأخرى. وهذا الموقف المأساوي لا مناص منه، إلا إذا اتفقت الدول التي تؤلف النظام على تشكيل حكومة عالمية. لكن هذا التحول الضخم لا يزال بعيد المنال، ولذلك ستظل النزاعات والحروب حتما السمات الكبرى والباقية للسياسة العالمية.

يستطيع الواحد منكم أن يتحدى هذه الرؤية المتشائمة بالقول بأن القرن العشرين انتهى بسلام بانتهاء الحرب الباردة، وأن العلاقات بين القوى العظمى كانت سلمية تماما مع دخول القرن الحادي والعشرين. وتلك ملاحظة صحيحة فعلا، لكن التنبؤ بالمستقبل من خلال الاستنتاج من اللحظة الراهنة وحسب لا يقدم تحليلا سليما.

انظر مثلا ما توصل إليه المراقب الأوروبي في مطلع القرنين السابقين باتباع مقاربة التنبؤ بالمستقبل انطلاقا من اللحظة الراهنة وحسب. كانت أوروبا في عام ١٨٠٠ في غمرة الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية التي دامت ثلاثة وعشرين عاما (١٧٩٢-١٨١٥) وتورطت فيها كل القوى العظمى عصرذاك. كان الاستنتاج تأسيسا على ذلك العام الدامي يؤكد للمراقب أن القرن التاسع عشر سيكون حافلا بنزاعات القوى العظمى، في حين جاء هذا القرن الأقل في النزاعات في التاريخ الأوروبي. وفي المقابل لم يشهد العام ١٩٠٠ حربا في أوروبا تضم أيا من القوى العظمى، ولم تكن ثمة أدلة تنذر بأن حربا من هذا النوع على الأبواب. وبالاستنتاج من ذلك العام الهادئ، لم



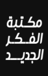
يكن أحد يتوقع نشوب نزاعات في أوروبا في القرن العشرين، فيما حدث العكس كما نعلم جميعا.

تقدم النظريات العامة للسياسة الدولية أدوات مفيدة للتنبؤ بما ستأتي به الأيام. فمن شأن النظريات المفيدة من هذا النوع أن تصف الطريقة التي تتصرف بها إحدى القوى العظمى عادة نحو الأخرى وأن تفسر سلوكها. ومن شأن النظريات المفيدة أيضا أن تفسر الطريقة التي تصرفت بها القوى العظمى في الماضي، بما في ذلك تفسير لماذا كانت بعض الفترات التاريخية أكثر عنفا من غيرها. والنظرية التي تلبي هذه المتطلبات وتساعدنا في فهم الماضي يمكن أن تعيننا أيضا على النظر إلى المستقبل والتنبؤ به.

أعرضُ في هذا الكتاب نظرية تتوفر فيها تلك السمات. ونظريتي التي أسميها "الواقعية الهجومية" offensive realism نظرية واقعية في طبيعتها، وتندرج بالتالي ضمن تقاليد المفكرين الواقعيين من أمثال إ ه كار E. H. Carr وهانز مورجنثاو Hans Morgenthau وكينيث ولتز Kenneth Waltz. تتميز هذه النظرية بأن عناصرها قليلة ويمكن تكثيفها في عدد صغير من الفرضيات البسيطة. فأنا- على سبيل المثال- أؤكد أن القوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، وأدفع أيضا بأن النظم متعددة الأقطاب التي تضم دولة أقوى من الدول الأخرى، أي دولة مهيمنة كامنة potential hegemon، تكون أكثر عرضة للحرب من النظم الأخرى.

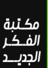
ستكون هذه الفرضيات وغيرها مما سيرد في هذا الكتاب مثيرة للجدل بالتأكيد. ولذلك سأحاول، من أجل الدفاع عن هذه الفرضيات، أن أبيِّن سلامة المنطق الذي تستند إليه. وسأختبر هذه الفرضيات في مقابل السجل التاريخي، مقتصرا بالدرجة الأولى على العلاقات بين القوى العظمى بداية من عام ١٧٩٢. وأخيرا سأستخدم النظرية للتنبؤ بالشكل المستقبلي المرجح لعلاقات القوى العظمى.

لقد كتبتُ هذا الكتاب لكل من الزملاء الأكاديميين والقراء المهتمين بفهم العوامل الرئيسة التي تدفع سلوك القوى العظمى. ولذلك اجتهدتُ في أن يأتي العرض واضحا



وسهلا في الفهم على الأشخاص غير الملمين باللغة المتخصصة والسجالات داخل الجماعة العلمية. كما حرصتُ على ألا أسهو عن النصيحة التي وجهها ذات مرة دارس الأدب ليونيل تريلنج Lionel Trilling لعالم الاجتماع البارز رايت ميللز Wright Mills: "عليك أن تفترض أن بعضهم طلب منك أن تلقي محاضرة حول موضوع تعرفه جيدا أمام جمهور من الأساتذة والطلاب من كل أقسام جامعة مرموقة، فضلا عن مجموعة من الأشخاص المهتمين القادمين من مدينة قريبة. افترض أن هذا الجمهور أمامك وأن من حقهم أن يتعلموا، وافترض أنك تريد تعلمهم، وعندئذ يمكنك أن تبدأ بالكتابة"[1]. وكل ما آمله هو أن يجد القارئ أن حرصي على اتباع هذه النصيحة قد أثمر.

المحتويات



ص

الفصل الأول

مقدمة

Introduction

يرى كثيرون في الغرب أن "السلام الدائم"[1] بين القوى العظمى قد تحقق أخيرا. وتذهب حجة هؤلاء إلى أن انتهاء الحرب الباردة كان تحولا كاسحا في طريقة تفاعل إحدى القوى العظمى مع الأخرى. فقد دخلنا بنهايتها عالما تتراجع فيه احتمالات أن تتورط إحدى القوى الكبرى في تنافس أمني مع الأخرى، ناهيك عن الحرب، وغدا هذا التنافس من محفوظات السجل التاريخي. وبتعبير أحد المؤلفين المعروفين، فقد أوصلتنا الحرب الباردة إلى "نهاية التاريخ"[2].

يفترض هذا المنظور أن القوى العظمى ستتوقف عن النظر إلى بعضها البعض كمنافسين عسكريين محتملين، بل كأعضاء في أسرة من الأمم، هم أعضاء ما يسمى أحيانا "المجتمع الدولي". وتتزايد فرص التعاون في هذا العالم الواحد الجديد الذي يدخر ازدهارا وسلاما متزايدين لكل القوى العظمى. وقد بلغ هذا المنظور من الانتشار إلى

---

(١) يرجع مصطلح "السلام الدائم" إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط الذي صدر له في عام ١٧٧٥ كتاب بعنوان "مشروع للسلام الدائم"، حدد فيه أسسا للعلاقات الإنسانية ومنع وقوع الحروب، كان من أهمها ترسيخ الحكم الديمقراطي أو الجمهوري القائم على سيادة القانون داخل الدول وبناء نوع من الفيدرالية الدولية تجمع الدول الديمقراطية في عضويتها، ومن هذه الأخيرة ولدت فكرة عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة (المترجم).



درجة أن بعض أنصار الواقعية- تلك المدرسة الفكرية التي كانت على مدى تاريخها تتبنى رؤى متشائمة حول فرص السلام بين القوى العظمى- جذبهم التفاؤل السائد، كما تبدى في مقالة نُشِرت في منتصف التسعينات بعنوان "الواقعيون متفائلون"[٣].

لكن للأسف لا صحة- في رأيي- للزعم القائل بأن النظام الدولي قد تطهر من التنافس الأمني والحرب بين القوى العظمى. وتتوفر أدلة كثيرة على أن وعد السلام الدائم بين القوى العظمى وُلِد ميتا. من هذه الأدلة أن الولايات المتحدة، رغم انتهاء التهديد السوفيتي، لا تزال تحتفظ بحوالي مائة ألف جندي في أوروبا، والعدد نفسه تقريبا في شمال شرق آسيا، وذلك لأنها تدرك إمكانية ظهور منافسين خطرين بين القوى الكبرى في تلك المناطق، إذا ما انسحبت القوات الأمريكية. فضلا عن أن الدول الأوروبية جميعها تقريبا، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا، لا تزال تستحوذ عليها مخاوف عميقة الجذور، وإن ظلت مسكوتا عنها، من أن ألمانيا غير المكبوحة بالقوة الأمريكية قد تتصرف بطريقة عدوانية، ولا يقل الخوف من اليابان في شمال شرق آسيا عمقا، لكنه وجد متنفسا له على الألسنة والصفحات، وأخيرا لا يستبعد الكثيرون إمكانية الصدام بين الصين والولايات المتحدة حول تايوان. ليس معنى ذلك أن مثل هذه الحرب محتملة، لكن هذه الإمكانية تذكِّرنا بأن تهديد حروب القوى العظمى لم يختف كليا.

إن الحقيقة المرة هي أن السياسة الدولية كانت دوما ميدانا قاسيا وخطرا، ومن المرجح أن تظل كذلك. فرغم التقلبات في كثافة التنافس بين القوى العظمى، لا تزال إحدى هذه القوى تخشى الأخرى وتتنافس دوما فيما بينها على القوة. ولا يزال الهدف الأهم لكل دولة هو أن تزيد نصيبها من القوة العالمية، ما يعني أن تكتسب القوة على حساب الدول الأخرى. على أن القوى العظمى لا تسعى لأن تكون القوة العظمى



الأقوى وحسب، وإن كانت تلك نتيجة مُرضية، بل يتمثل الهدف النهائي لكل منها في أن تصبح الدولة المهيمنة hegemon، أي القوة العظمى الوحيدة في النظام.

ولا يضم النظام الدولي دولا من نوع قوى الوضع الراهن status quo powers، اللهم إلا الدولة المهيمنة الحالية التي تسعى إلى الحفاظ على مكانتها المهيمنة على المنافسين المحتملين. فالقوى العظمى لا ترضى أبدا عن التوزيع الحالي للقوة، ويسيطر عليها دائما دافع إلى تغييره لصالحها. فدائما ما تكون نواياها تعديلية[٢]، وتستخدم القوة لتعديل توازن القوة، إذا رأت أنها تستطيع أن تفعل ذلك بثمن معقول[٣]، ففي بعض الأحيان تكون تكاليف ومخاطر محاولة تغيير توازن القوة كبيرة جدا لدرجة تجبر القوى العظمى على الانتظار وتحيُّن الظروف المواتية. لكن الرغبة في زيادة القوة لا تزول، إلا إذا حققت الدولة الهدف النهائي، وهو الهيمنة hegemony. وحيث إنه من غير المرجح أن تحقق أية دولة الهيمنة العالمية، فإن قدر العالم هو التنافس الدائم بين القوى العظمى.

يعني ذلك السعي الدؤوب وراء القوة أن القوى العظمى تنزع إلى البحث عن فرص لتغيير توزيع القوة العالمي لصالحها، وأنها تغتنم هذه الفرص إذا توفرت لها القدرات اللازمة. معنى ذلك ببساطة أن القوى العظمى مجبولة على العدوان. بل إن القوى العظمى لا تسعى إلى اكتساب القوة على حساب الدول الأخرى وحسب، وإنما تحاول أيضا أن تحبط المنافسين العازمين على اكتساب القوة على حسابها. ولذلك تدافع

---

(٢) التعديلية أو النزعة التعديلية revisionism نزوع لدى القوى العظمى، والدول عموما، نحو تغيير أو تعديل توازن القوة لصالحها سلما أو حربا، لأن القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الأخرى هي الضمانة الأولى لبقاء الدول. ولذلك تقف القوى التعديلية على طرف النقيض من قوى الوضع الراهن التي تسعى للحفاظ على توازن القوة الحالي، بالطبع لأنه في صالحها [المترجم].



القوة العظمى عن توازن القوة، عندما يلوح في الأفق تغيير لصالح دولة أخرى، وتحاول أن تقوّض ذلك التوازن عندما يكون اتجاه التغيير في صالحها.

لكن لماذا تتصرف القوى العظمى بهذه الطريقة؟ جوابي هو أن بنية النظام الدولي تجبر الدول التي تريد الأمن وحسب على أن تتصرف إحداها بطريقة عدوانية تجاه الأخرى. وهناك ثلاث خصائص للنظام الدولي تجتمع معا لتدفع إحدى الدول إلى الخوف من الأخرى: (١) عدم وجود سلطة مركزية أعلى من الدول تستطيع أن تحمي كلا منها من الدول الأخرى، (٢) امتلاك الدول الدائم لقدرات عسكرية هجومية، (٣) عدم إمكانية تَثبُت إحدى الدول من نوايا الأخرى. ولذلك تدرك الدول، نظرا لأنها لا تستطيع أن تتخلص من هذا الخوف، أن قوتها كلما ازدادت نسبة إلى منافسيها، تحسنت فرص بقائها. وأفضل ضمان للبقاء هو أن تصبح الدولة قوة مهيمنة، إذ لا يمكن لدولة أخرى أن تشكل تهديدا جديا لمثل هذه القوة الهائلة.

ومع أن أحدا لم يستهدف هذا الموقف أو يسعى عمدا إليه، فإنه موقف مأساوي. فمع أن القوى العظمى التي تهتم ببقائها وحسب لا تجد مبررا لأن تحارب إحداها الأخرى، فلا مفر لها من السعي وراء القوة ومحاولة السيطرة على الدول الأخرى في النظام. وقد عبّر رجل الدولة البروسي أوتو فون بسمارك عن هذه المعضلة في تعليق صريح إلى درجة موجعة في أوائل العقد السابع من القرن التاسع عشر حين بدا أن بولندا التي لم تكن دولة مستقلة في ذلك الحين قد تستعيد سيادتها، حيث قال إن "عودة مملكة بولندا بأي شكل يعني ظهور حليف لأي عدو يقرر أن يهاجمنا"، ولذلك دعا لأن تقوم بروسيا "بسحق أولئك البولنديين حتى يفقدوا الأمل ويموتوا. ورغم أنني متعاطف مع موقفهم، فلا مفر لنا من إبادتهم، إذا أردنا البقاء"[4].

إن ميل القوى العظمى للتفكير والتصرف على هذا النحو أمر يبعث على الأسى، لكن يتوجب علينا طبعا أن نرى العالم كما هو، وليس كما نتمنى أن يكون. من ذلك على سبيل المثال أن إحدى قضايا السياسة الخارجية الرئيسة التي تواجه الولايات المتحدة تتمثل في السؤال: كيف ستتصرف الصين إذا استمر نموها الاقتصادي السريع وحوّلها فعلا إلى هونج كونج عملاقة. يرى كثير من الأمريكيين أن الصين لو كانت ديمقراطية ومنخرطة في النظام الرأسمالي العالمي، فإنها لن تتصرف بطريقة عدوانية، بل سترضى بالوضع الراهن في شمال شرق آسيا. يؤكد هذا المنطق أن الولايات المتحدة يجب أن تُشرِك الصين لكي تعزز اندماجها في الاقتصاد العالمي، وهي سياسة تسعى أيضا إلى تشجيع تحول الصين إلى الديمقراطية. وإذا نجحت سياسة الإشراك engagement، سيكون بمقدور الولايات المتحدة أن تعمل مع الصين الغنية والديمقراطية من أجل نشر السلام حول العالم.

لكن سياسة الإشراك، لسوء الحظ، محكوم عليها بالفشل. فإذا أصبحت الصين قوة اقتصادية، فإنها ستسعى يقينا إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية ومحاولة الهيمنة على منطقة شمال شرق آسيا. معنى ذلك أن كون الصين ديمقراطية ومنخرطة في الاقتصاد العالمي أم استبدادية ومنغلقة على ذاتها لن يؤثر كثيرا على سلوكها، وذلك لأن الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية تهتم بالأمن على حد سواء، والهيمنة هي الطريقة المثلى لضمان بقاء الدولة. وبالطبع لن يقف جيران الصين ولا الولايات المتحدة مكتوفي الأيدي بينما تزيد الصين قوتها، بل سيسعون إلى احتواء الصين، ربما بتشكيل تحالف لفرض التوازن balancing coalition عليها. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تنافس أمني حاد بين الصين ومنافسيها، فضلا عن تزايد خطر

نشوب حرب قوى عظمى. مؤدى ذلك بإيجاز أن تنامي قوة الصين يحتم العداء بين الصين والولايات المتحدة.

الواقعية الهجومية

يقدم هذا الكتاب نظرية واقعية في السياسة الدولية تتحدى التفاؤل السائد حول العلاقات بين القوى العظمى. يتضمن ذلك المشروع ثلاث مهام محددة.

سأبدأ أولا بعرض المكونات الأساسية للنظرية التي أسميها "الواقعية الهجومية" offensive realism، ثم أصوغ عددا من الحجج حول طرق تصرف إحدى القوى العظمى نحو الأخرى، تؤكد أن جميع القوى العظمى تبحث عن فرص لاكتساب القوة على حساب بعضها البعض. وسأحدد أيضا الشروط التي تجعل النزاع ممكنا أو غير ممكن. من ذلك على سبيل المثال أنني سأدفع بأن النظم متعددة الأقطاب تكون أكثر عرضة للحرب من النظم ثنائية القطبية، وأن النظم متعددة الأقطاب التي تضم دولا قوية جدا- دولا مهيمنة- هي النظم الأخطر على الإطلاق. غير أنني لا أؤكد هذه الادعاءات المختلفة وحسب، بل أحاول أيضا أن أقدم تفسيرات مقنعة للسلوك والنتائج التي تكمن في القلب من النظرية، أي المنطق السببي الذي تقوم عليه تلك الادعاءات.

تركز النظرية على القوى العظمى لأن هذه الدول تمارس التأثير الأكبر على ما يحدث في السياسة الدولية[5]، إذ تتقرر حظوظ الدول، العظمى والصغرى على حد سواء، في المقام الأول بقرارات الدول الأقوى وأفعالها. من ذلك مثلا أن السياسة في مناطق العالم كافة تأثرت بشدة بالتنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠. كما مارست الحربان العالميتان اللتان سبقتا الحرب الباردة تأثيرا مماثلا على السياسة الإقليمية في أنحاء العالم كافة. وقد كانت هذه النزاعات جميعها

تنافسا بين القوى العظمى، وكان كل منها يلقي بظلاله على أرجاء الكرة الأرضية كلها.

تتحدد القوى العظمى بالدرجة الأولى بناء على قدرتها العسكرية النسبية. فالدولة لكي تتأهل كقوة عظمى يجب أن تمتلك أصولا عسكرية تكفي لخوض معركة كبرى في حرب تقليدية شاملة ضد أقوى دولة في العالم[٦]. ولا يُشترَط أن تمتلك الدولة المرشحة القدرة على هزيمة الدولة القيادية، بل يكفيها القدرة على تحويل النزاع إلى حرب استنزاف تضعف الدولة المهيمنة إلى درجة كبيرة، حتى وإن ربحت الدولة المهيمنة الحرب في النهاية. وفي العصر النووي ينبغي أن تمتلك القوى العظمى ردعا نوويا يستطيع أن ينجو من أية ضربة نووية ضدها، فضلا عن قوة تقليدية هائلة. وإذا حققت دولة واحدة تفوقا نوويا على كل منافسيها، وهو أمر غير وارد، فإنها ستكون أقوى من الجميع إلى درجة تجعلها القوة العظمى الوحيدة في النظام. وإذا ظهرت دولة مهيمنة نووية، فسيكون توازن القوة التقليدية غير ذي شأن.

تتمثل مهمتي الثانية في هذا الكتاب في إثبات أن نظريتي تقول الكثير حول تاريخ السياسة الدولية. فالاختبار النهائي لأية نظرية يكمن في قدرتها على تفسير الأحداث في العالم الواقعي، ولذلك قطعت أشواطا بعيدة لاختبار حججي في مقابل السجل التاريخي، مع التركيز تحديدا على علاقات القوى العظمى منذ بداية الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية في عام ١٧٩٢ وحتى نهاية القرن العشرين[٧]. وقد أوليت اهتماما كبيرا للقوى العظمى الأوروبية لأنها الدول التي هيمنت على السياسة العالمية على مدار معظم القرنين الماضيين. فإلى أن بلغت اليابان والولايات المتحدة مكانة القوة العظمى في عامي ١٨٩٥ و١٨٩٨ على التوالي، ظلت أوروبا موطن كل القوى العظمى في العالم. ويتضمن الكتاب- علاوة على ذلك- مناقشة وافية لسياسة شمال

شرق آسيا، خاصة سياسة اليابان الإمبراطورية فيما بين عامي ١٨٩٥ و١٩٤٥ والصين في العقد الأخير من القرن العشرين. كما تَبرُز الولايات المتحدة أيضا في أية محاولة لاختبار الواقعية الهجومية في ضوء الأحداث الماضية.

تتضمن الألغاز التاريخية المهمة التي أحاول تسليط الضوء عليها ما يلي:

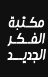
١) ما تفسير الحروب الثلاث الأطول والأكثر دموية في التاريخ الحديث، وهي الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية (١٧٩٢-١٨١٥) والحرب العالمية الأولى (١٩٩١٤-١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وهي نزاعات شاركت فيها كل القوى الكبرى في النظام؟

٢) ما تفسير فترات السلام النسبي الطويلة في أوروبا بين عامي ١٨١٦ و١٨٥٢ وبين عامي ١٨٧١ و١٩١٣، وخاصة فيما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠ في أثناء الحرب الباردة؟

٣) لماذا لم تعمد المملكة المتحدة- التي كانت أغنى دولة في العالم في منتصف القرن التاسع عشر- إلى بناء جيش قوي ومحاولة الهيمنة على أوروبا؟ وبصياغة أخرى لماذا تصرفت المملكة المتحدة بطريقة مختلفة عن فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية(٣) وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي التي حوّلت قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية وسعت للهيمنة على أوروبا؟

٤) لماذا كانت ألمانيا البسماركية (١٨٦٢-١٨٩٠) عدوانية جدا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠، حيث خاضت حربين مع قوى عظمى أخرى وحرب واحدة مع قوة

(٣) ألمانيا الفيلهلمية Wilhelmine Germany (أو ألمانيا الإمبراطورية أو القيصرية) هي الفترة من التاريخ الألماني الممتدة من إعلان فيلهلم الأول قيصرا لألمانيا الموحدة في عام ١٨٧١ إلى تنازل حفيده فيلهلم الثاني عن العرش في عام ١٩١٨ بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى واحتلالها من جانب قوات الحلفاء، وسقوطها تأسست جمهورية فايمار (المترجم).



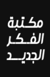
صغرى، فيما لم تكن عدوانية مطلقا من عام ١٨٧١ إلى عام ١٨٩٠، حيث لم تخض أية حرب وسعت عموما إلى الحفاظ على الوضع الأوروبي الراهن؟

٥) لماذا شكّلت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا تحالفا لفرض التوازن على ألمانيا الفيلهلمية قبل الحرب العالمية الأولى، فيما فشلت في تنظيم تحالف فعال لاحتواء ألمانيا النازية؟

٦) لماذا تكاتفت اليابان ودول أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي في الأعوام الأولى للحرب الباردة، مع أن الولايات المتحدة خرجت من الحرب العالمية الثانية بأقوى اقتصاد في العالم واحتكار نووي؟

٧) ما تفسير إرسال القوات الأمريكية إلى أوروبا وشمال شرق آسيا على مدار القرن العشرين؟ ولماذا مثلا انتظرت الولايات المتحدة حتى أبريل ١٩١٧ لدخول الحرب العالمية الأولى، بدلا من دخول الحرب حين اندلعت في أغسطس ١٩١٤؟ ولماذا لم ترسل الولايات المتحدة قوات إلى أوروبا قبل عام ١٩١٤ لمنع اندلاع الحرب؟ وبالمثل لماذا لم تسع الولايات المتحدة إلى فرض التوازن على ألمانيا النازية في ثلاثينات القرن العشرين أو ترسل قوات إلى أوروبا قبل سبتمبر ١٩٣٩ لمنع اندلاع الحرب العالمية الثانية؟

٨) لماذا واصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حشد ترساناتهما النووية بعد أن بلغت كل منهما القدرة على الضربة الثانية ضد الأخرى؟ فمع أن العالم الذي تمتلك فيه القوتان العظميان القدرة على "التدمير المؤكد" assured deconstruction يكون عموما عالما مستقرا ويصعب الإطاحة بتوازنه النووي، لا تزال القوتان العظميان تنفقان بلايين الدولارات والروبلات لمحاولة بلوغ ميزة الضربة الأولى.

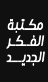


ثالثا، سأستخدم نظريتي للتنبؤ بسياسة القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين. قد يفاجئ ذلك بعض القراء، إذ سيرونه تهورا من جانبي، ذلك لأن دراسة العلاقات الدولية، كما هي الحال مع العلوم الاجتماعية الأخرى، تقوم على أساس نظري أقل ثباتا من العلوم الطبيعية، فضلا عن أن الظواهر السياسية أكثر تعقيدا. ولذلك تستحيل التنبؤات السياسية الدقيقة بدون أدوات نظرية أرقى من تلك التي بحوزتنا الآن. ولذلك أيضا لا بد أن ينطوي التنبؤ السياسي على قدر من الخطأ. ومن يخاطرون بالتنبؤ، كما أفعل هنا، ينبغي أن يتقدموا بتواضع ويحذروا من أن يُظهِروا ثقة لا مبرر لها ويعلموا أن الإدراك المتأخر ربما يكشف عن مفاجآت وأخطاء.

لكن هذه الأخطار لا تعني أن يمتنع العلماء الاجتماعيون عن استخدام نظرياتهم للتنبؤ بالمستقبل. فالتنبؤ يعين في بلورة الخطاب السياسي لأنه يساعد في فهم الأحداث التي تتكشف حولنا في العالم. والتنبؤات الصريحة بما تسهم به في توضيح نقاط الخلاف، تساعد ذوي الرؤى المتعارضة على تأطير أفكارهم بمزيد من الوضوح. علاوة على أن محاولة التنبؤ بالأحداث الجديدة تعد طريقة جيدة لاختبار نظريات العلم الاجتماعي، لأن المنظرين لا يمتلكون ميزة الإدراك المتأخر ولا يستطيعون بالتالي أن يعدلوا ادعاءاتهم لكي تلائم الأدلة (لأنها لم تتوفر بعد). باختصار، يمكن استخدام العالم كمختبر لتحديد النظريات التي تفسر السياسة الدولية أفضل من غيرها. وبتلك الروح أستخدمُ الواقعية الهجومية للنظر إلى المستقبل، آخذا في الحسبان مزايا ومخاطر محاولة التنبؤ بالأحداث.

مزايا النظرية وحدودها

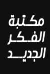
إن هذا الكتاب، كما اتضح لك بالتأكيد، كتاب نظري في المقام الأول. لكن النظرية لها دلالات سيئة خارج جدران الأكاديمية، خاصة في عالم السياسة. وكثيرا ما تصور النظريات الاجتماعية على أنها شطحات من أكاديميين يسكنون أبراجا عاجية،



لا صلة لها بما يحدث في "العالم الواقعي". من أمثلة ذلك أن بول نيتز Paul Nitze أحد صناع السياسة الخارجية الأمريكية البارزين في أثناء الحرب الباردة، كتب يقول إن "معظم ما كتبه الأمريكيون ودرّسوه منذ الحرب العالمية الثانية تحت مسمى 'علم السياسة' كان ... عديم الفائدة، إن لم يكن ذا تأثير عكسي، حيث اتُخِذ كموَجه للمسار الفعلي للسياسة"[٨٣]. تشدد هذه الرؤية على أن النظرية يجب أن تظل في نطاق الأكاديميين، فيما يجب أن يعتمد صناع السياسة على الحس العام والحدس والخبرة العملية في أداء مهامهم.

لكن هذا الرأي غير صحيح. فلا أحد منا يستطيع أن يفهم العالم الذي نعيش فيه أو يتخذ قرارات ذكية بدون نظريات. ويعتمد دارسو السياسة الدولية وممارسوها جميعا على النظريات لفهم بيئتهم المحيطة. يدرك بعضنا ذلك ولا يدركه آخرون، ويعترف بعضنا بذلك ولا يعترف به آخرون، لكن لا مناص من أننا لا نستطيع أن نفهم العالم المعقد المحيط بنا بدون التبسيط الذي توفره النظريات. وقد كان خطاب السياسة الخارجية لإدارة الرئيس كلنتون، على سبيل المثال، يسترشد بشدة بالنظريات الليبرالية الرئيسة الثلاث للعلاقات الدولية: (١) الادعاء بأن الدول المزدهرة وذات الاعتماد المتبادل اقتصاديا لا يرجح أن تحارب إحداها الأخرى، (٢) الادعاء بأن الدول الديمقراطية لا تحارب إحداها الأخرى، (٣) الادعاء بأن المؤسسات الدولية تمكّن الدول من تجنب الحرب وأن تركز بدلا من ذلك على بناء علاقات تعاونية.

انظر مثلا كيف برر كلنتون ورفاقه توسيع عضوية منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في منتصف التسعينات. زعم الرئيس كلنتون أن أحد الأهداف الرئيسة للتوسع يتمثل في "توطين الديمقراطية في أوروبا الوسطى" لأن "الدول الديمقراطية تحل خلافاتها سلميا". ودفع أيضا بأن الولايات المتحدة يجب أن تتبنى "نظام التجارة الحرة" لأن "أمننا



يرتبط بالنفع الذي يعود على الأمم الأخرى من الرخاء الناتج عن الحرية والانفتاح والعمل مع الآخرين وليس ضدهم"[9]. ورفع ستروب تالبوت Strobe Talbott زميل كلنتون في أكسفورد ووكيل وزارة الخارجية الادعاءات نفسها لتوسيع الحلف: "لقد أصبح ممكنا مع انتهاء الحرب الباردة أن نبني أوروبا جديدة يوحدها الالتزام المشترك بالمجتمعات المفتوحة والأسواق الحرة". وذهب إلى أن نقل حدود الحلف شرقا من شأنه أن يساعد "في تقوية الإجماع الوطني على الإصلاحات الديمقراطية وإصلاحات السوق" التي أجريت في دول مثل المجر وبولندا، ما يعزز فرص السلام في المنطقة"[10].

وبالروح نفسها أثنت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت على مؤسسي منظمة حلف شمال الأطلنطي قائلة إن "إنجازهم الأساسي تمثل في البدء في بناء ... شبكة من المؤسسات والترتيبات القانونية تحافظ على السلام". وحذرت من أن "هذا الإنجاز لم يكتمل بعد" وأن "التحدي القائم أمامنا اليوم هو أن نكمل مشروع البناء الذي بدأ بعد الحرب ... وأن نوسع المنطقة من العالم التي تزدهر فيها المصالح والقيم الأمريكية"[11].

تبيِّن هذه الأمثلة أن النظريات العامة التي تفسر كيف تسير الأمور في العالم تلعب دورا كبيرا في تحديد صناع السياسة للغايات التي يبتغونها والوسائل التي يختارونها لإنجاز تلك الغايات. لكن ليس معنى ذلك أننا يجب أن نتبنى أية نظرية واسعة الانتشار، مهما كان رواجها، لأن هناك نظريات سيئة وأخرى جيدة. على سبيل المثال تتعامل بعض النظريات مع قضايا تافهة، في حين تكون نظريات أخرى عويصة ويصعب فهمها. كما تنطوي بعض النظريات على تناقضات في منطقها الأساسي، في حين تتراجع القوة التفسيرية لنظريات أخرى لأن العالم لا يسير بالطريقة التي تنبأت بها. وتكمن البراعة في التمييز بين النظريات السليمة والنظريات المعيبة[12]. وهدفي هو أن

أقنع القراء بأن الواقعية الهجومية نظرية غنية تسلط ضوءا كاشفا على الطرق التي يعمل بها النظام الدولي.

على أن القوة التفسيرية لنظرية الواقعية الهجومية لا تخلو من القيود، كما هي الحال مع كل النظريات الأخرى. فثمة حالات قليلة تتعارض مع الادعاءات الرئيسة للنظرية، وهي حالات يجب أن تكون الواقعية الهجومية قادرة على تفسيرها، لكنها لا تستطيع. غير أن النظريات جميعا تواجه هذه المشكلة، وتكون النظرية أفضل كلما قَلت الحالات الشاذة التي تناقضها.

من أمثلة الحالات التي تناقض الواقعية الهجومية حالة ألمانيا في عام ١٩٠٥. كانت ألمانيا في ذلك الوقت أقوى دولة في أوروبا وكان منافساها الرئيسان في القارة هما فرنسا وروسيا اللتان شكلتا قبل حوالي خمسة عشر عاما تحالفا لاحتواء ألمانيا. وكانت المملكة المتحدة تمتلك جيشا صغيرا جدا حينذاك لأنها كانت تعتمد على فرنسا وروسيا في تحجيم ألمانيا. وحين أنزلت اليابان بروسيا هزيمة ساحقة غير متوقعة بين عامي ١٩٠٤ و١٩٠٥، ما أخرج روسيا مؤقتا من توازن القوة الأوروبي، تُرِكت فرنسا وحدها أمام ألمانيا القوية. سنحت لألمانيا بذلك فرصة ممتازة لسحق فرنسا وقطع خطوة واسعة نحو إنجاز الهيمنة على أوروبا. ولذلك كان من المعقول أن تشن ألمانيا حربا في عام ١٩٠٥ أكثر منها في عام ١٩١٤. لكن ألمانيا لم تفكر جديا في الدخول في حرب في عام ١٩٠٥، وهو ما يناقض تنبؤات الواقعية الهجومية.

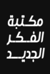
تصادف النظريات حالات شاذة وذلك لأنها تبسّط الواقع بتأكيدها على بعض العوامل وتجاهلها لعوامل أخرى. تفترض الواقعية الهجومية أن النظام الدولي هو الذي يشكل سلوك الدول. وأنا في ذلك أدفع بأن عوامل بنيوية مثل الفوضى وتوزيع القوة هي الأهم في تفسير السياسة الدولية. ولا تعير نظريتي انتباها كبيرا للأفراد أو



الاعتبارات السياسية المحلية من نوع الأيديولوجيا مثلا. وتتعامل نظريتي مع الدول على أنها صناديق سوداء أو كرات بلياردو. فلا تهتم نظريتي مثلا بما إذا كانت ألمانيا تخضع في عام ١٩٠٥ لقيادة بسمارك أم القيصر فيلهلم أم أدولف هتلر، أو ما إذا كانت ديمقراطية أم استبدادية. وتركز نظريتي- في المقابل- على حجم القوة النسبية التي كانت ألمانيا تمتلكها في ذلك الوقت. بيد أن العوامل التي يتم إغفالها تهيمن من حين لآخر على عملية صنع القرار في الدول، وفي مثل هذه الظروف لن تقدم الواقعية الهجومية عونا تفسيريا قويا. بإيجاز هناك ثمن لا بد أن يدفع في مقابل تبسيط الواقع.

لا تجيب الواقعية الهجومية، فضلا عما سبق، عن كل الأسئلة التي تنبثق في السياسة الدولية، إذ سترد حالات تكون النظرية فيها متسقة مع عدة نتائج ممكنة. وحين يحدث ذلك يجب الاعتماد على نظريات أخرى تقدم تفسيرات أدق. وفي هذه الحالات يصف العلماء الاجتماعيون النظرية بأنها "غير حاسمة"، وهو موقف شائع مع النظريات الواسعة مثل الواقعية الهجومية.

من أمثلة عدم الحسم في الواقعية الهجومية أنها لا تستطيع أن تفسر اشتداد التنافس الأمني بين القوى العظمى في أثناء الحرب الباردة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٣ عنه بين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٠[١٣]. ولا تمتلك النظرية أيضا قولا فصلا حول ما إذا كانت منظمة حلف شمال الأطلنطي يتحتم عليها أن تتبنى استراتيجية عسكرية هجومية أم دفاعية لردع حلف وارسو في أوروبا الوسطى[١٤]. تتطلب الإجابة عن هذه الأسئلة استخدام نظريات أكثر تحديدا مثل نظرية الردع. على أن هذه النظريات والإجابات التي تنتجها لا تتناقض مع الواقعية الهجومية، بل تتممها. معنى ذلك بإيجاز أن الواقعية الهجومية تشبه مصباحا قويا في غرفة مظلمة، ومع أنها لا تستطيع أن تنير كل شبر من الغرفة، فإنها تمثل أداة ممتازة للسير خلال الظلام.



اتضح من هذه المناقشة أن الواقعية الهجومية نظرية وصفية بالدرجة الأولى. فهي تفسر كيف تصرفت القوى العظمى في الماضي وكيف يحتمل أن تتصرف في المستقبل. لكنها نظرية إرشادية أيضا، بمعنى أن الدول يجب أن تتصرف وفقا لما تمليه الواقعية الهجومية لأنها توجز أفضل الطرق للبقاء في عالم محفوف بالمخاطر.

قد يتساءل القارئ: إذا كانت هذه النظرية تصف كيف تتصرف القوى العظمى، فما وجه الضرورة في تحديد الطريقة التي يجب أن تتصرف بها هذه الدول؟ طالما أن القيود القوية للنظام لا تترك للقوى العظمى مجالا للاختيار، إلا على نحو ما تقول النظرية الحالية. لكن رغم صحة وصف القوى العظمى بأنها سجينة في قفص حديدي، يبقى أن هذه القوى تتصرف أحيانا على نحو يتناقض مع النظرية. وتلك هي الحالات الشاذة التي نوقشت آنفا. وهذا السلوك الأحمق، كما سنرى، تترتب عليه دائما نتائج سلبية. بإيجاز، إذا أرادت القوى العظمى البقاء، فينبغي عليها أن تتصرف دائما كما يفعل الواقعيون الهجوميون الجيدون.

السعي وراء القوة

تحدثنا بما فيه الكفاية حول النظرية، ونحتاج لأن نتحدث الآن حول مادة الحجج التي تستند إليها وجوهرها، بمعنى أن نركز على المفهوم الرئيس للنظرية، وهو "القوة". يرى الواقعيون جميعا أن حسابات القوة تقع في القلب من الطريقة التي تفكر بها الدول في العالم المحيط بها. فالقوة هي عُملة سياسة القوى العظمى، وتتنافس الدول عليها، إذ تمثل القوة للعلاقات الدولية ما تمثله النقود للاقتصاد.

نُظِّم هذا الكتاب حول ستة أسئلة تتعامل مع القوة. أولا، لماذا تحتاج القوى العظمى إلى القوة؟ وما المنطق التأسيسي الذي يفسر تنافس الدول على القوة؟ ثانيا، ما مقدار القوة التي تحتاجها الدول؟ وما مقدار القوة الكافية؟ هذان السؤالان مهمان للغاية لأنهما يتعاملان مع القضايا الأساسية المتعلقة بسلوك القوى العظمى. وإجابتي



عن هذين السؤالين التأسيسيين، كما تأكد آنفا، هي أن بنية النظام الدولي تشجع الدول على السعي وراء الهيمنة.

ثالثا، ما القوة؟ وكيف يُعرّف هذا المفهوم المحوري وكيف يقاس؟ إننا إذا توفرت لنا مؤشرات جيدة للقوة، نستطيع أن نحدد مستويات القوة لدى الدول الفردية، ما يمكننا من وصف بنية النظام. وعلى نحو أكثر تحديدا أقول إننا نستطيع أن نحدد الدول التي تستحق مكانة القوة العظمى. ونستطيع بذلك أن نحدد ما إذا كان النظام قائما على الهيمنة hegemonic (أي توجهه قوة عظمى واحدة) أم ثنائي القطبية (تسيطر عليه قوتان عظميان) أم متعدد الأقطاب (تسيطر عليه ثلاث قوى عظمى أو أكثر). وسنعرف، علاوة على ذلك، القوة النسبية للقوى الكبرى. كما أننا يجب أن نعرف أيضا ما إذا كانت القوة موزعة بالتساوي بين القوى العظمى، أم كان هناك تفاوت كبير في القوة. وعلى وجه التحديد هل يضم النظام دولة مهيمنة كامنة، أي قوة عظمى أقوى كثيرا من أي من القوى العظمى المنافسة لها؟

ويعطينا تعريف القوة أيضا نافذة لفهم سلوك الدول. فإذا كانت الدول تتنافس على القوة، فإننا سنعرف المزيد حول طبيعة ذلك التنافس إذا فهمنا معنى القوة جيدا، وبالتالي تلك الأشياء التي تتنافس عليها الدول. مؤدى ذلك باختصار أن معرفة المزيد حول الطبيعة الحقيقية للقوة من شأنها أن تساعد في تسليط الضوء على طرق التنافس بين القوى العظمى.

رابعا، ما الاستراتيجيات التي تتبعها الدول لزيادة القوة أو للحفاظ على القوة حين تهدد قوة عظمى أخرى بتغيير توازن القوة؟ إن الحرب والتهديد بالحرب هما الاستراتيجيتان الرئيستان اللتان توظفهما الدول لزيادة قوتها، وفرض التوازن balancing وتمرير المسئولية إلى الآخرين buck-passing هما الاستراتيجيتان الرئيستان

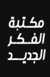


اللتان تستخدمهما القوى العظمى للحفاظ على توزيع القوة حين تواجه منافسا خطرا. في حالة فرض التوازن تتحمل الدولة المهدَدة عبء ردع خصمها وتخصيص موارد كبيرة لإنجاز ذلك الهدف. وفي حالة تمرير المسئولية إلى الآخرين تحاول القوة العظمى المهدَدة أن تحمّل دولة أخرى عبء ردع الدولة المهددة أو هزيمتها.

ويركز السؤالان الأخيران على الاستراتيجيات الرئيسة التي تستخدمها الدول لتعظيم نصيبها من القوة العالمية. والسؤال الخامس هو: ما أسباب الحرب؟ وتحديدا ما العوامل المتعلقة بالقوة التي تجعل التنافس الأمني يشتد ويتحول إلى نزاع مفتوح؟ والسادس: متى تلجأ القوى العظمى المهدَدة إلى فرض التوازن على خصم خطر، ومتى تحاول أن تمرر المسئولية إلى دولة أخرى مهدَدة؟

أحاول، في هذا الكتاب، أن أقدم إجابات واضحة ومقنعة لتلك الأسئلة. لكن ينبغي أن أؤكد أنه لا يوجد إجماع بين الواقعيين على إجابات لأي من هذه الأسئلة. فالواقعية تقليد غني ويكمن خلفه تاريخ طويل، وتكثر الخلافات بين الواقعيين حول القضايا الأساسية منذ فترة طويلة. على أنني لا أقدم في الصفحات التالية نظريات واقعية بديلة بتفصيل واف، بل أوضح كيف تختلف الواقعية الهجومية عن النظريات الواقعية الرئيسة المنافسة، وأتحدى هذه المنظورات البديلة في نقاط معينة، وذلك في المقام الأول لكي أشرح حججي وأوضحها. لكنني لن أسعى لفحص أية نظرية واقعية أخرى بطريقة منظمة، بل سينصب تركيزي على عرض نظرية الواقعية الهجومية واستخدامها في تفسير الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

توجد بالطبع نظريات كثيرة للسياسة الدولية غير النظرية الواقعية. وقد ذُكرت ثلاث نظريات ليبرالية مختلفة في موضع سابق، وهناك أيضا نظريات أخرى غير واقعية كالبنيوية الاجتماعية social constructivism والسياسة البيروقراطية، على سبيل المثال



لا الحصر. سأحلل بعض هذه النظريات سريعا حين أعرض سياسة القوة العظمى بعد الحرب الباردة (الفصل العاشر)، وذلك في المقام الأول لأن كثيرا من الادعاءات بأن السياسة الدولية اجتازت تحولا جذريا بداية من عام ١٩٩٠ تستند إلى تلك النظريات. لكن الحيز المتوفر في هذا الكتاب لا يسمح بتقديم مراجعة شاملة لهذه النظريات غير الواقعية. فهدفي من هذه الدراسة هو عرض الواقعية الهجومية وإثباتها.

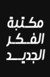
لكن ثمة حاجة إلى عرض النظريات التي تهيمن على تناول العلاقات الدولية في الأكاديمية وفي عالم السياسة وتوضيح الفارق بين الواقعية الهجومية ومنافسيها الأساسيين: الواقعيين وغير الواقعيين.

الليبرالية في مقابل الواقعية

الواقعية والليبرالية liberalism هما النموذجان النظريان الأوسع انتشارا بين نظريات العلاقات الدولية. وتحدث معظم المعارك الفكرية الكبرى بين دارسي العلاقات الدولية إما عبر خط التقسيم بين الواقعية والليبرالية أو داخل هذين النموذجين[١٥]. لتوضيح هذه النقطة، أوجز فيما يلي الكتابات الواقعية الثلاث الأكثر تأثيرا على مدار القرن العشرين:

١) كتاب إ ه كار "أزمة الأعوام العشرين ١٩١٩-١٩٣٩" The Twenty Years Crisis 1919-1939 الذي نُشر في المملكة المتحدة بعد فترة قصيرة من اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوروبا (١٩٣٩)، ولا يزال يُقرأ حتى اليوم على نطاق واسع.

٢) كتاب هانز مورجنثاو "السياسة بين الأمم" Politics among Nations الذي نُشر لأول مرة في الولايات المتحدة في الأيام الأولى للحرب الباردة (١٩٤٨) وكانت له الهيمنة على مجال العلاقات الدولية على مدى العقدين التاليين على الأقل.



٣) كتاب كينيث ولتز Kenneth Waltz "نظرية السياسة الدولية" Theory of International Politics الذي كانت له الهيمنة على المجال منذ أن ظهر لأول مرة في الجزء الأخير من الحرب الباردة (١٩٧٩)[١٦].

تنتقد هذه الكتابات الواقعية الثلاث الكبرى جوانب مهمة من النظرية الليبرالية. على سبيل المثال يختلف كل من كار وولتز بقوة مع الادعاء الليبرالي الذي يقول إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعزز فرص السلام[١٧]. ويُكثِر المؤلفان عموما من انتقاد الليبراليين على اعتناقهم رؤى طوباوية للسياسة من شأنها أن تقود الدول إلى الهلاك إن هي اتبعتها. ويختلف هؤلاء الواقعيون في الوقت عينه فيما بينهم حول عدد من القضايا المهمة. على سبيل المثال يتحدى ولتز ادعاء مورجنثاو بأن النظم متعددة الأقطاب تنحو إلى الاستقرار أكثر من النظم ثنائية القطبية[١٨]. وبينما يدفع مورجنثاو بأن الدول تسعى إلى زيادة قوتها لأن لديها رغبة فطرية في القوة، يذهب ولتز إلى أن بنية النظام الدولي تجبر الدول على السعي وراء القوة لتحسين فرص بقائها. وتلك الأمثلة مجرد عينة صغيرة للاختلافات بين المفكرين الواقعيين[١٩].

سنلقي فيما يلي نظرة عن كثب على الليبرالية والواقعية، مع التركيز أولا على المعتقدات الرئيسة التي تشترك فيها النظريات داخل كل نموذج، وثانيا على الاختلافات بين نظريات ليبرالية وواقعية محددة.

الليبرالية

ترجع جذور التقليد الليبرالي إلى عصر التنوير، تلك الفترة من القرن الثامن عشر في أوروبا التي توصل فيها المفكرون والقادة السياسيون إلى قناعة قوية مؤداها أنه يمكن استخدام العقل لجعل العالم مكانا أفضل[٢٠]. وتأسيسا على ذلك ينحو الليبراليون إلى التفاؤل حول فرص نشر الأمن والسلام في العالم. ويعتقد معظم الليبراليين أن ثمة



إمكانية لتقليل ويلات الحروب وزيادة الرخاء الدولي. ولذلك تُعرَف النظريات الليبرالية أحيانا باسم النظريات "الطوباوية" أو "المثالية".

تقوم الرؤية الليبرالية المتفائلة للسياسة الدولية على ثلاثة معتقدات رئيسة تشترك فيها كل النظريات المنضوية ضمن النموذج. أولا، يعتبر الليبراليون الدول الفاعل الرئيس في السياسة الدولية. ثانيا، يؤكد هؤلاء أن الخصائص الداخلية للدول تتفاوت كثيرا وأن هذه الاختلافات تؤثر بشدة على سلوك الدولة[٢١]. وكثيرا ما يفضل المنظرون الليبراليون بعض الترتيبات الداخلية (مثل الديمقراطية) على غيرها (مثل الدكتاتورية). ولذلك يرى الليبراليون في النظام الدولي دولا "طيبة" وأخرى "شريرة". تتبع الدول الطيبة سياسات تعاونية ولا تبدأ الحرب إلا نادرا، في حين تتسبب الدول الشريرة في نزاعات مع الدول الأخرى وتكون أميل لاستخدام القوة لبلوغ أهدافها[٢٢]. وعلى ذلك يتمثل المفتاح إلى السلام في نشر الدول الطيبة على مستوى العالم.

ثالثا، يعتقد الليبراليون أن حسابات القوة لا تهم كثيرا في تفسير سلوك الدول الطيبة، إذ توجد حسابات أخرى سياسية واقتصادية تحتل أهمية أكبر، وإن كان شكل تلك الحسابات يختلف من نظرية لأخرى، كما سيتضح فيما يلي. فالدول الشريرة قد ترغب في زيادة قوتها على حساب الدول الأخرى، لكن ذلك يرجع لكونها دولا مضلِّلة فحسب. وفي العالم المثالي الذي لا توجد فيه غير الدول الطيبة، تكون القوة غير ذات صلة إجمالا.

تحتل النظريات الثلاث الرئيسة التي ذكرت آنفا مكانة خاصة بين النظريات المختلفة المنضوية تحت عباءة الليبرالية. تدفع النظرية الأولى بأن المستويات العالية للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول تقلل فرص الحرب فيما بينها[٢٣]. ويكمن الاستقرار، وفقا لهذه النظرية، في بناء نظام اقتصادي ليبرالي يسمح بالتبادل

الاقتصادي الحر بين الدول. يجعل هذا النظام الدول أكثر ازدهارا، وبذلك يعزز السلام، لأن الدول المزدهرة تكون أكثر إشباعا من الناحية الاقتصادية، وتكون بالتالي أكثر ميلا إلى السلام. لقد شُنت حروب كثيرة لزيادة الثروة أو الحفاظ عليها، لكن ليس ثمة ما يدفع الدول إلى شن الحروب لو كانت غنية. وكذلك تتعرض الدول الغنية ذات الاعتماد الاقتصادي المتبادل لتبديد رخائها إذا حاربت بعضها البعض، لأنها بذلك تعض اليد التي تحسن إليها. وحين تقيم الدول روابط اقتصادية شاملة، فإنها تتجنب الحرب وتركز بدلا من ذلك على تراكم الثروة.

وتذهب النظرية الثانية، وهي نظرية السلام الديمقراطي، إلى أن الدول الديمقراطية لا تدخل في حروب ضد دول ديمقراطية أخرى[٢٤]. ولذلك فإن العالم الذي يضم دولا ديمقراطية فقط سيكون عالما بلا حروب. والحجة هنا لا تقوم على أن الدول الديمقراطية أقل ميلا للحرب من الدول غير الديمقراطية، لكن بالأحرى أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض. وتوجد تفسيرات كثيرة للسلام الديمقراطي، لكن لا يوجد اتفاق حول أي منها هو الصحيح. فيما يتفق المفكرون الليبراليون على أن نظرية السلام الديمقراطي تقدم تحديا مباشرا للواقعية وتقدم وصفة قوية للسلام.

وأخيرا، يذهب بعض الليبراليين إلى أن المؤسسات الدولية تعزز فرص التعاون بين الدول، ما يقلل إمكانية الحرب بدرجة كبيرة[٢٥]. لكن هذه المؤسسات لا تشكل كيانات سياسية مستقلة تقف فوق الدول وتجبرها على التصرف بطرق مقبولة، بقدر ما تشكل مجموعات من القواعد تحدد طرق التعاون والتنافس المقبولة بين الدول. فالمؤسسات تحدد الصيغ المقبولة لسلوك الدول وتحرّم أشكال السلوك غير المقبولة. على أن هذه القواعد لا يفرضها على الدول كيان أقوى منها جميعا، بل تتفاوض حولها الدول التي تتفق على الالتزام بالقواعد التي أوجدتها لأن من مصلحتها أن تفعل ذلك.



ويذهب الليبراليون إلى أن هذه المؤسسات أو القواعد يمكن أن تغيّر سلوك الدول بدرجة كبيرة. فالمؤسسات، كما تلهب الحجة، يمكن أن تثني الدول عن حساب مصلحتها على أساس تأثير كل تحرك تتخذه على قوتها النسبية، وبذلك تدفع الدول بعيدا عن الحرب وتعزز السلام.

الواقعية

وفي مقابل الليبراليين، يتسم الواقعيون بالتشاؤم في نظرتهم إلى السياسة الدولية. يتفق الواقعيون على الحاجة إلى بناء عالم يعمه السلام، لكنهم لا يرون طريقا يسيرا للإفلات من العالم القاسي الذي يقوم على التنافس الأمني والحرب. فبناء عالم يعمه السلام فكرة جذابة بالتأكيد، لكنها ليست عملية. و"تميل الواقعية"، كما ينبّه كار، "إلى التأكيد على القوة القاهرة للقوى الحالية والطابع الحتمي للميول الحالية، والإصرار على أن الحكمة تكمن في تقبل الذات وتوطينها على تلك القوى والميول"[٢٦].

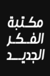
تقوم هذه الرؤية المتشائمة للعلاقات الدولية على ثلاثة معتقدات رئيسة. أولا، يتعامل الواقعيون مع الدول، كما يفعل الليبراليون، باعتبارها الفاعل الرئيس في السياسة الدولية. ويركز الواقعيون بالدرجة الأولى على القوى العظمى لأنها الدول التي تهيمن على السياسة الدولية وتشكّلها، فضلا عن أنها هي التي تتسبب في الحروب المدمرة. ثانيا، يرى الواقعيون أن سلوك القوى العظمى يتأثر بالدرجة الأولى ببيئتها الخارجية وليس خصائصها الداخلية. فبنية النظام الدولي التي تجد الدول نفسها مضطرة للتعامل معها هي التي تشكل السياسات الخارجية لهذه الدول. ولا ينحو الواقعيون إلى التمييز بين الدول "الطيبة" والدول "الشريرة"، لأن كل القوى العظمى تتصرف وفقا للمنطق عينه بغض النظر عن ثقافتها ونظامها السياسي أو شخص من يدير الحكومة[٢٧]. ولذلك يصعب التمييز بين الدول، اللهم إلا بالاختلافات في القوة

النسبية. وهنا تكون القوى العظمى أشبه بكرات البلياردو التي لا تختلف فيما بينها إلا في الحجم[٢٨].

ثالثا، يرى الواقعيون أن حسابات القوة تهيمن على تفكير الدول وأن الدول تتنافس على القوة. ويوجب هذا التنافس أحيانا الدخول في حروب، حيث تعتبر الحرب إحدى الأدوات المقبولة بحوزة الدولة. وبحسب تعبير كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewitz، فقد كان المخططون العسكريون في القرن التاسع عشر يعتبرون الحرب استمرارا للسياسة، لكن بوسائل أخرى[٢٩]. وأخيرا يتميز التنافس بالخاصية الصفرية، بمعنى أن الزيادة التي تنتج عنه في جانب تؤدي إلى نقص في الجانب الآخر، ما يجعله أحيانا حادا وقاسيا. وقد تتعاون الدول مع بعضها أحيانا، لكن الأصل أنها تسعى وراء مصالح متعارضة.

توجد نظريات واقعية كثيرة تتعامل مع الجوانب المختلفة للقوة، لكن تبرز من بينها اثنتان: واقعية الطبيعة البشرية human nature realism التي يعرضها كتاب مورجنثاو "السياسة بين الأمم"، والواقعية الدفاعية التي يقدمها بالدرجة الأولى كتاب ولتز "نظرية السياسة الدولية". ولعل ما يميز هذين الكتابين عن كتابات واقعيين آخرين ويجعلهما مهمين وخلافيين هو أنهما يقدمان إجابات للسؤالين التأسيسيين اللذين سبق ذكرهما، وتحديدا لأن هذين الكتابين يفسران لماذا تسعى الدول وراء القوة، بمعنى أنهما يسردان قصة أسباب التنافس الأمني، ويقدم كل منهما حجة حول مقدار القوة الذي تحتاجه الدولة.

ويركز مفكرون واقعيون معروفون آخرون على تفسير استحواذ القوة على القوى العظمى، لكنهم لا يقدمون تفسيرا للتنافس بين الدول على القوة ولا يحددون مستوى القوة الذي تعتبره الدول مُرضيا. ويقدمون دفاعا عاما عن المقاربة الواقعية، لكنهم لا



يقدمون نظريتهم للسياسة الدولية. ينطبق هذا الوصف على كتابات كار والدبلوماسي الأمريكي جورج كينان George Kennan. ينتقد كار في كتابه الواقعي المهم "أزمة العشرين عاما"، ينتقد الليبرالية مطولا ويدفع بأن الدول تحركها اعتبارات القوة في المقام الأول. لكنه لا يقول الكثير حول أسباب استحواذ القوة على الدول أو مقدار القوة الذي تحتاجه الدول[٣٠]. فلا يقدم كتابه أية نظرية. وينطبق النمط الأساسي عينه على كتاب كينان الشهير "الدبلوماسية الأمريكية ١٩٠٠-١٩٥٠"[٣١]. في حين يقدم مورجنثاو وولتز، في المقابل، نظرياتهما للعلاقات الدولية، ولهذا السبب كانت لهما الغلبة على خطاب السياسة العالمية على مدار الأعوام الخمسين الماضية.

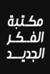
هيمنت واقعية الطبيعة البشرية التي تسمى أحيانا "الواقعية الكلاسيكية" على دراسة العلاقات الدولية من أواخر أربعينات القرن العشرين، حين بدأت كتابات مورجنثاو تجتذب جمهورا كبيرا، وظلت رائجة حتى أوائل سبعينات القرن نفسه[٣٢]. تقوم هذه النظرية على فرضية بسيطة مؤداها أن الدول يقودها بشر مجبولون بالفطرة على "الرغبة في القوة"[٣٣]. ولذلك تتميز الدول بشهية لا تشبع إلى القوة، أو ما يسميه مورجنثاو "شهوة جامحة إلى القوة"، ما يعني أنها تبحث دوما عن فرص للمبادرة بالهجوم والسيطرة على الدول الأخرى[٣٤]. معنى ذلك أن كل الدول تولد مزودة "بروح عدوانية نحو الهيمنة"، ولذلك فلا أساس للتمييز بين الدول الأكثر عدوانية والدول الأقل عدوانية، وبالتأكيد لا يوجد مكان في النظرية لدول الوضع الراهن[٣٥]. وتدرك واقعية الطبيعة البشرية أن الفوضى الدولية، بمعنى عدم وجود سلطة حاكمة فوق القوى العظمى، تثير قلق الدول بشأن توازن القوة. لكن ذلك القيد البنيوي يعتبر سببا من الدرجة الثانية لسلوك الدولة، حيث يتمثل الدافع الأساسي في السياسة

الدولية في الرغبة في القوة المتأصلة في دول النظام كافة التي تدفعها جميعا للسعي وراء التفوق.

ظهرت الواقعية الدفاعية defensive realism التي يشار إليها كثيرا باسم "الواقعية البنيوية" في أواخر السبعينات مع نشر كتاب ولتز "نظرية السياسة الدولية"[٣٦]. لا يفترض ولتز، على خلاف مورجنثاو، أن القوى العظمى عدوانية بشكل متأصل لأنها مجبولة على الرغبة في القوة، بل يبدأ بدلا من ذلك بافتراض أن الدول تسعى إلى البقاء وحسب، إذ تنشد الأمن قبل أي شيء آخر. لكنه يذهب، مع ذلك، إلى أن بنية النظام الدولي تجبر القوى العظمى على الانتباه إلى توازن القوة والاحتراس له. وعلى نحو أكثر تحديدا يذهب ولتز إلى أن الفوضى تجبر الدول الراغبة في الأمن على أن تتنافس فيما بينها على القوة، لأن القوة هي الوسيلة المثلى للبقاء. وهكذا نجد أنه بينما تمثل الطبيعة البشرية السبب العميق للتنافس الأمني في نظرية مورجنثاو، تلعب الفوضى هذا الدور في نظرية ولتز[٣٧].

بيد أن ولتز لا يؤكد على أن النظام الدولي يقدم للقوى العظمى أسبابا وجيهة للتصرف بطريقة عدوانية لزيادة قوتها، بل يؤكد عكس ذلك، وهو أن الفوضى تشجع الدول على أن تتصرف بطريقة دفاعية وتحافظ على توازن القوة، بدل أن تبدده. كتب ولتز في ذلك أن "الشاغل الأول للدول هو الحفاظ على مكانتها في النظام"[٣٨]. ويلاحظ منظّر العلاقات الدولية راندل شويلر Randall Schweller أن هناك "تحيزا للوضع الراهن" في نظرية ولتز[٣٩].

يدرك ولتز أن ثمة حوافز تدفع الدول إلى العمل على زيادة قوتها على حساب منافسيها وأن التفكير الاستراتيجي الجيد يتصرف بناء على ذلك الدافع في الوقت الملائم. لكنه لم يطور ذلك الخط الفكري بتفصيل كاف. بل أكد، على العكس، أن



القوى العظمى حين تتصرف بعدوانية، يقوم ضحاياها المحتملون عادة بفرض التوازن على المعتدي ويحبطون جهوده لزيادة قوته[٤٠]. معنى ذلك بإيجاز أن فرض التوازن يحبط العدوان[٤١]. ويشدد ولتز أيضا على أن القوى العظمى يجب أن تحذر من اكتساب قوة أكثر من اللازم، لأن "القوة المفرطة" يمكن أن تجعل الدول الأخرى تتحد ضدها، ما يتركها أسوء حالا منها لو امتنعت عن السعي إلى زيادة قوتها[٤٢].

تعكس رؤى ولتز لأسباب الحرب تحيز نظريته إلى الوضع الراهن. فلا توجد أسباب عميقة للحرب في نظرية ولتز. وتحديدا لا يرى ولتز أن ثمة فوائد مهمة يمكن أن تُجنى من الحرب. بل إنه لا يقول شيئا حول أسباب الحرب، غير الدفع بأن الحروب تنتج في الأساس عن عدم المعرفة والخطأ في التقدير. معنى ذلك أن الدول لو تحسنت معرفتها، فلن تقع حروب.

يدعم روبرت جيرفيس Robert Jervis وجاك سنايدر Jack Snyder وستيفن فان إيفيرا Stephen Van Evera قضية الواقعيين الدفاعيين بتركيز الانتباه على مفهوم بنيوي يعرف باسم التوازن الدفاعي-الهجومي[٤٣]. ويذهب ثلاثتهم إلى أن القوة العسكرية عند أية نقطة على الزمن يمكن تصنيفها على أنها تؤيد إما الهجوم أو الدفاع. فإذا كان للدفاع ميزة واضحة على الهجوم، وكان الغزو بالتالي صعبا، فلن يكون لدى القوى العظمى دافع لاستخدام القوة لزيادة قوتها، وستركز بدلا من ذلك على حماية ما تمتلكه من القوة. وحين ترجح كفة الدفاع، تكون حماية ما تمتلكه الدولة مهمة سهلة نسبيا. أما حين يكون الهجوم أسهل، فسيكون هناك ما يغري الدول بأن تحاول أن تغزو بعضها البعض، وسيشهد النظام حروبا كثيرة. ويدفع الواقعيون الدفاعيون بأن التوازن الدفاعي-الهجومي يميل عادة نحو الدفاع، ما يجعل الغزو صعبا جدا[٤٤]. وبإيجاز، فإن

التوازن الفعال، مقترنا بالمزايا الطبيعية للدفاع على الهجوم، يثني القوى العظمى عن اتباع استراتيجيات عدوانية ويجعلها تتبنى بدلا من ذلك "موقفا دفاعيا"[٤٥].

على أن نظريتي - الواقعية الهجومية - هي الأخرى نظرية بنيوية للسياسة الدولية، تنظر إلى القوى العظمى، كما تفعل الواقعية الدفاعية، على أنها تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على بقائها في عالم لا توجد فيه هيئة لحمايتها من بعضها البعض، ولذلك سرعان ما تدرك أن القوة هي الأساس لبقائها. فيما تفترق الواقعية الهجومية عن الواقعية الدفاعية حول السؤال عن مقدار القوة الذي تحتاجه الدولة. فبالنسبة للواقعيين الدفاعيين لا تقدم البنية الدولية للدول دافعا للسعي لزيادة القوة، بل تدفعهم للحفاظ على توازن القوة الحالي. فالحفاظ على القوة، وليس زيادتها، هو الهدف الرئيس للدول. أما الواقعيون الهجوميون فيرون، في المقابل، أن قوى الوضع الراهن لا توجد إلا نادرا في السياسة الدولية، لأن النظام الدولي ينفث في الدول دوافع قوية للبحث عن فرص لزيادة قوتها على حساب منافسيها واستغلال تلك المواقف حين تكون كفة العائد أرجح من كفة التكلفة. فالهدف النهائي للدولة هو أن تصبح الدولة المهيمنة في النظام[٤٦].

مؤدى ما سبق أن كلا من الواقعية الهجومية وواقعية الطبيعة البشرية تصوران القوى العظمى على أنها تسعى دون كلل وراء القوة، فيما يتمثل الاختلاف الرئيس بين المنظورين في أن الواقعيين الهجوميين يرفضون ادعاء مورجنثاو بأن الدول وهبتها الطبيعة شخصيات من النوع الممتاز. ويعتقدون، على خلاف ذلك، أن النظام الدولي يجبر القوى العظمى على تعظيم قوتها النسبية لأن تلك هي الطريقة المثلى لتعظيم أمنها. معنى ذلك أن البقاء يستلزم السلوك العدواني. والقوى العظمى تتصرف بعدوانية، ليس لأنها تريد ذلك أو لأنها تتميز بدافع داخلي للهيمنة، بل لأنها مضطرة لأن



تكتسب مزيدا من القوة إذا أرادت أن تعظم احتمالات بقائها. (يبيّن الجدول رقم ١-١ كيف تجيب النظريات الواقعية الرئيسة عن السؤالين التأسيسيين السابقين).

لم يدافع مقال أو كتاب عن قضية الواقعية الهجومية كما دافع مورجنثاو عن واقعية الطبيعة البشرية، وكما دافع ولتز وآخرون عن الواقعية الدفاعية. دفع بعض الواقعيين يقينا بأن النظام يقدم للقوى العظمى أسبابا وجيهة للسلوك العدواني. وربما كان أفضل تلخيص للواقعية الهجومية هو ذلك الكتاب الموجز غير المشهور الذي كتبه في أثناء الحرب العالمية الأولى ج لويس ديكنسون G. Lowes Dickinson الأكاديمي البريطاني الذي كان من أوائل المدافعين عن عصبة الأمم[٤٧]. يدفع ديكنسون في كتابه "الفوضى الأوروبية" بأن السبب الأساسي للحرب العالمية الأولى "لم يكن ألمانيا ولا أية قوة أخرى. فالمذنب الحقيقي كان حالة الفوضى الأوروبية" التي أوجدت لدى الدول دوافع قوية "لتحقيق التفوق على الدول الأخرى بدافع الأمن والهيمنة في الوقت عينه"[٤٨]. على أن ديكنسون وغيره لم يقدموا عرضا شاملا للواقعية الهجومية[٤٩]. وهدفي من هذا الكتاب هو أن يسد تلك الفجوة.

الجدول رقم (١-١). النظريات الواقعية الرئيسة

	واقعية الطبيعة البشرية	الواقعية الدفاعية	الواقعية الهجومية
ما الأسباب التي تدفع الدول إلى التنافس على القوة؟	شهوة القوة المتأصلة في الدول.	بنية النظام.	بنية النظام.
ما مقدار القوة الذي تحتاجه الدول؟	كل ما تستطيع أن تحصل عليه، حيث تعمل الدول على زيادة قوتها النسبية، وهدفها النهائي هو الهيمنة.	قوة ليست أكبر كثيرا مما تمتلكه حاليا، حيث تركز الدول على الحفاظ على توازن القوة.	كل ما تستطيع أن تحصل عليه، حيث تعمل الدول على زيادة قوتها النسبية، وهدفها النهائي هو الهيمنة.

سياسة القوة في أمريكا الليبرالية

إن الواقعية، أيا كانت قيمتها كتفسير لسياسة العالم الواقعي وكموجِّه لصوغ السياسة الخارجية، ليست مدرسة فكرية رائجة في الغرب، حيث لا تلقى الرسالة الأساسية للواقعية رواجا واسعا، تلك الرسالة التي تتفهم سعي الدول الأناني وراء القوة. فمن الصعب أن نتخيل قائدا سياسيا حديثا يطلب من شعبه صراحة أن يحارب ويموت من أجل تحسين توازن القوة. ولم يفعل قائد أوروبي أو أمريكي ذلك في الحرب العالمية أو الحرب الباردة. ويفضل معظم الناس، في المقابل، النظر إلى الحروب بين دولهم والدول المنافسة لها باعتبارها صدامات بين الخير والشر، يكونون فيها في جانب الملائكة فيما يكون خصومهم في صف الشيطان. ولذلك ينحو القادة إلى تصوير الحرب كحملة صليبية أو تنافس أيديولوجي[٤]، وليس كصراع على القوة. لكل ذلك يصعب الترويج للواقعية.

ويبدو أن الأمريكيين يتميزون بكراهية شديدة للتفكير بطريقة توازن القوة. وتحفل خطابات رؤساء القرن العشرين، على سبيل المثال، بأمثلة لسحق الواقعية. وربما كان ودرو ويلسون أشهر مثال لهذا الميل بسبب حملته البليغة ضد سياسة توازن القوة في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة[٥٠]. لكن ويلسون ليس متفردا في ذلك، حيث ظل خلفاؤه يرددون آراءه. من ذلك مثلا أن فرانكلين ديلانو روزفلت أعلن في العام الأخير من الحرب العالمية الثانية أنه "في عالم المستقبل يجب ألا يكون سوء استخدام القوة كما يتضمنه المصطلح 'سياسة القوة' هو العامل الحاكم للعلاقات

---

(٤) مما يؤكد ذلك أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وصف الحرب الأمريكية على الإرهاب التي بدأت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١ بأنها "حرب صليبية"، ومن قبله استخدم الجنرال الأمريكي والقائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا في الحرب العالمية الثانية دوايت أيزنهاور- الرئيس الأمريكي لاحقا- العبارة نفسها لوصف عملية الإنزال البرمائي على شاطئ نورماندي (المترجم).



الدولية"[٥١]. ومؤخرا قدم بل كلنتون رؤية مماثلة جدا حين أعلن أنه "في عالم يسير في طريق الحرية، وليس الاستبداد، لا قيمة لحساب التفاضل المتشائم لسياسة القوة الصافية التي لا تلائم العصر الجديد"[٥٢]. كما عبّر عن الفكرة عينها حين دافع عن توسيع منظمة حلف شمال الأطلنطي في عام ١٩٩٧، دافعا بأن الاتهام بأن هذه السياسة قد تعزل روسيا يستند إلى اعتقاد خاطئ، هو أن "سياسة القوى العظمى الإقليمية في القرن العشرين ستكون لها الغلبة في القرن الحادي والعشرين". وبدلا من ذلك أكد كلنتون اعتقاده بأن "المصلحة الخاصة المستنيرة والقيم المشتركة ستفرض على الدول أن تعرّف عظمتها بطرق بنّاءة ... وستفرض علينا أن نتعاون"[٥٣].

لماذا يكره الأمريكيون الواقعية

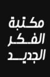
ينحو الأمريكيون إلى معاداة الواقعية لأنها تتصادم مع قيمهم الأساسية، حيث تتعارض الواقعية مع رؤى الأمريكيين لأنفسهم وللعالم الأوسع[٥٤]. وعلى وجه التحديد تتعارض الواقعية مع الإحساس المتجذر بالتفاؤل والنزعة الأخلاقية اللذين يهيمنان على المجتمع الأمريكي. فيما تتفق الليبرالية مع تلك القيم. ولذلك فليس من الغريب أن يأتي خطاب السياسة الخارجية في الولايات المتحدة كأنه مقتطع من محاضرة في مقرر مقدمة في الليبرالية.

فالأمريكيون متفائلون حتى النخاع[٥٥]، وينظرون إلى التقدم في السياسة، سواء الوطنية أو الدولية، على أنه منشود وممكن. وكما لاحظ المؤلف الفرنسي أليكسيس دي توكيفيل Alxis de Tocqueville منذ فترة طويلة، فإن الأمريكيين يعتقدون أن "الإنسان وُهِب قدرة غير محدودة على التحسن"[٥٦]. لكن الواقعية تقدم، على النقيض من ذلك، منظورا متشائما للسياسة الدولية، حيث تصور عالما حافلا بالتنافس الأمني والحرب ولا تقدم وعدا "بالإفلات من شر القوة، بغض النظر عما يفعله المرء"[٥٧]. يتعارض هذا التشاؤم مع الاعتقاد الأمريكي القوي بأن الزمن والعمل والأفراد

المعتدلين يمكن أن يتعاونوا لحل المشكلات الاجتماعية المهمة[٥٨]. وتقدم الليبرالية منظورا أكثر تفاؤلا للسياسة الدولية، ويجدها الأمريكيون أكثر جاذبية من الرؤية الكئيبة المستمدة من الواقعية.

وينحو الأمريكيون أيضا للاعتقاد بأن المبادئ الأخلاقية ينبغي أن تلعب دورا كبيرا في السياسة. وكما كتب عالم الاجتماع البارز سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset، يتميز "الأمريكيون بأخلاق طوباوية ويضغطون بشدة لمأسسة الفضيلة وتدمير الأشرار والقضاء على المؤسسات والممارسات الشريرة"[٥٩]. ويتعارض هذا المنظور مع الاعتقاد الواقعي بأن الحرب عنصر أصيل للحياة في النظام الدولي. ويميل معظم الأمريكيين إلى النظر إلى الحرب باعتبارها عملا شائنا ينبغي التخلص منه نهائيا من على وجه الأرض. فيما يمكن تبرير الحرب من أجل أهداف ليبرالية سامية مثل الحرب على الاستبداد أو نشر الديمقراطية، لكن من الخاطئ أخلاقيا أن نحارب من أجل تغيير توازن القوة أو الحفاظ عليه. وهذا يجعل المفهوم الكلاوزفتزي للحرب لعنة في أعين معظم الأمريكيين[٦٠].

تتعارض النظرة الأخلاقية الأمريكية كذلك مع ميل الواقعيين لعدم التمييز بين الدول الطيبة والشريرة، وتمييزهم بدلا من ذلك بين الدول بالدرجة الأولى على أساس قوتها النسبية. فلا يقبل التفسير الواقعي للحرب الباردة- مثلا- بالاختلاف في الدوافع وراء السلوك الأمريكي والسوفيتي في أثناء ذلك النزاع. وترى النظرية الواقعية، بدلا من ذلك، أن الجانبين كليهما كانت تدفعهما المخاوف حول توازن القوة، حيث فعل كل منهما ما في وسعه لتعظيم قوته النسبية. قد ينفر معظم الأمريكيين من هذا التفسير للحرب الباردة، لأنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة كانت تدفعها النوايا الطيبة، في حين لم يكن الاتحاد السوفيتي كذلك.

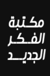


يميز المنظرون الليبراليون بين الدول الطيبة والشريرة، وبالطبع يربطون الديمقراطيات الليبرالية عادة باقتصادات السوق باعتبارها الأفضل بين الجميع. وليس من المستغرب لذلك أن يميل الأمريكيون إلى الافتتان بهذا المنظور لأنه يجعل الولايات المتحدة قوة خيّرة في السياسة الدولية ويصف منافسيها الفعليين والمحتملين بأنهم مثيرو شغب مضلَّلون أو حاقدون. وكان من المتوقع أن يهيمن هذا الخط الفكري على الحماسة التي رافقت سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. فحين انهارت "إمبراطورية الشر"، استنتج كثير من الأمريكيين (والأوروبيين) أن الديمقراطية ستنتشر عبر الكرة الأرضية وأن السلام سيعم العالم قريبا. وكان هذا التفاؤل يقوم بالدرجة الأولى على الاعتقاد بأن أمريكا الديمقراطية دولة مستقيمة أخلاقيا. ولذلك فإذا حذت الدول الأخرى حذو الولايات المتحدة، فإن الدول الطيبة ستملأ العالم، وهذا التطور يعني نهاية النزاع الدولي.

الخطاب في مقابل الممارسة

يكره الأمريكيون السياسة الواقعية realpolitik، ولذلك يصاغ خطاب السياسة الخارجية في الولايات المتحدة عادة بلغة الليبرالية. ومن هنا تنبع هيمنة التفاؤل والنزعة الأخلاقية على تصريحات النخب السياسية. ويتميز الأكاديميون الأمريكيون بمهارة خاصة في ترويج الفكر الليبرالي في سوق الأفكار. لكن خلف الأبواب المغلقة تتحدث النخب التي تضع سياسة الأمن القومي بلغة القوة وليس لغة المبادئ، وتتصرف الولايات المتحدة في النظام الدولي وفقا لقواعد المنطق الواقعي[٦١]. ولذلك تفصل فجوة واضحة بين الخطاب المعلن والسلوك الفعلي للسياسة الخارجية الأمريكية.

كثيرا ما ينتقد الواقعيون البارزون الدبلوماسية الأمريكية بأنها مثالية أكثر من اللازم ويشتكون من أن القادة الأمريكيين لا يعيرون انتباها كافيا إلى توازن القوة. على سبيل المثال كتب كينان في عام ١٩٥١ يقول: "أعتقد أن العيب الأخطر في صياغتنا



للسياسة في الماضي يكمن في شيء أسميه المقاربة المتقيدة بالقانون والأخلاق إلى المشكلات الدولية. فقد هيمنت هذه المقاربة على سياستنا الخارجية على مدى الأعوام الخمسين الأخيرة"[٦٢]. ولا يرى هذا الخط الفكري فجوة حقيقية بين الخطاب الليبرالي لأمريكا ومسلك سياستها الخارجية، لأن الممارسات الأمريكية لا تختلف عما تعظ به. لكن هذا الادعاء خاطئ، كما سأدفع بالتفصيل في هذا الكتاب، حيث كانت السياسة الخارجية الأمريكية تسترشد دائما بالمنطق الواقعي، مع أن التصريحات العامة لقادتها قد تقود المرء إلى الاعتقاد في غير ذلك.

لقد انكشف للمراقبين الأذكياء بالتأكيد أن الولايات المتحدة تتحدث بغير ما تتصرف. وقد علق صناع السياسة في الدول الأخرى كثيرا على هذا الاتجاه في السياسة الخارجية الأمريكية. وفي ذلك أشار كار منذ وقت مبكر– تحديدا عام ١٩٣٩– إلى أن دول القارة الأوروبية تعتبر الناطقين بالإنجليزية "أساتذة في فن إخفاء مصالحهم الوطنية الأنانية تحت قناع الصالح العام"، ويضيف أن "هذا النوع من النفاق ميزة خاصة ومميزة للعقل الأنجلوسكسوني"[٦٣].

ومع ذلك تمر الفجوة بين الخطاب والممارسة عادة دون أن يلاحظها أحد في الولايات المتحدة نفسها. ثمة عاملان يفسران هذه الظاهرة، أولهما أن السياسات الواقعية تتطابق أحيانا مع قواعد الليبرالية، وفي هذه الحالة لا يكون هناك تعارض بين السعي وراء القوة والسعي وراء المبادئ. وفي هذه الظروف يمكن أن تُبرَّر السياسات الواقعية بخطاب ليبرالي دون الحاجة إلى مناقشة حقائق القوة الأساسية. يسهِّل هذا التطابق ترويج السياسات الواقعية. على سبيل المثال حاربت الولايات المتحدة الفاشية في الحرب العالمية الثانية والشيوعية في الحرب الباردة لأسباب واقعية في المقام الأول،

لكن هاتين الحربين كانتا تتفقان أيضا مع المبادئ الليبرالية، ولذلك لم يواجه صناع السياسة مشكلات في تسويقهما للجمهور كصراعات أيديولوجية.

ويأتي العامل الثاني وراء تلك الفجوة حين تجبر اعتبارات القوة الولايات المتحدة على التصرف بطرق تتعارض مع المبادئ الليبرالية، وهنا يظهر "الملفّقون" ليروون لنا قصة تتفق مع المثل الليبرالية[64]. على سبيل المثال كانت النخب الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر تنظر إلى ألمانيا عموما بوصفها دولة دستورية تقدمية جديرة بأن تسير الدول على نهجها. لكن الرؤية الأمريكية لألمانيا تغيرت في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، حين تدهورت العلاقات بين الدولتين. وحين أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا في أبريل ١٩١٧، كان الأمريكيون قد وصلوا للنظر إلى ألمانيا بوصفها أكثر استبدادا ونزوعا للحرب من منافسيها الأوروبيين.

وعلى المنوال نفسه، كان كثير من الأمريكيين ينظرون إلى الاتحاد السوفيتي في أواخر الثلاثينات باعتباره دولة شريرة، وذلك جزئيا بسبب السياسات الداخلية الدموية لجوزيف ستالين وتحالفه المشين مع ألمانيا النازية في أغسطس ١٩٣٩. لكن حين تحالفت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي في أواخر عام ١٩٤١ لقتال الرايخ الثالث[5]، أطلقت الحكومة الأمريكية حملة علاقات عامة هائلة لتنظيف صورة حليف أمريكا الجديد وجعلها متوافقة مع المثل الليبرالية، وحينذاك صُوِّر الاتحاد السوفيتي على أنه دولة ديمقراطية أصيلة وأصبح ستالين "العم جو".

---

(٥) الرايخ كلمة ألمانية تعني مملكة أو أمة، والرايخ الثالث أو الرايخ الألماني هو الاسم المستخدم للإشارة إلى دولة ألمانيا من عام ١٩٣٣ إلى ١٩٤٥ حينما وصل أدولف هتلر والحزب النازي إلى السلطة. ويشير الرايخ الأول إلى الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي حكمت أوروبا الوسطى من عام ٩٦٢ إلى عام ١٨٠٦ وكان مركزها يقع في مملكة ألمانيا، ويشير الرايخ الثاني إلى الإمبراطورية الألمانية التي تشكلت بتوحيد ألمانيا وإعلان فيلهلم الأول إمبراطورا لها في ١٨ يناير ١٨٧١ حتى عام ١٩١٨ حين تحولت إلى جمهورية فيدرالية - جمهورية فايمار - بعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى وتنازل الإمبراطور فيلهلم الثاني عن العرش (المترجم).



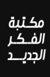
كيف يُمرَّر هذا التناقض بين الخطاب والسياسة؟ يقبل معظم الأمريكيين هذه المسوغات بسهولة؛ لأن الليبرالية متجذرة جدا في ثقافتهم. ولذلك يجدون سهولة في الاعتقاد بأنهم يسلكون وفقا للمبادئ الأثيرة لديهم، وليس وفقا لاعتبارات القوة الصرفة والمحسوبة[٦٥].

تنظيم الكتاب

تجيب بقية فصول الكتاب عن الأسئلة الستة الكبرى حول القوة التي وردت في هذه المقدمة. فيعرض الفصل الثاني، ولعله الفصل الأهم في الكتاب، نظريتي حول أسباب التنافس على القوة بين الدول وأسباب سعيها إلى الهيمنة.

ويعرِّف الفصلان الثالث والرابع القوة ويشرحان طرق قياسها، وذلك بغرض وضع الأساس لاختبار نظرية الواقعية الهجومية، إذ يصعب تقرير ما إذا كانت الدول تصرفت في الماضي وفقا لقواعد الواقعية الهجومية بدون معرفة ما هي القوة وما هي الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الدول لتعظيم نصيبها من القوة العالمية. ونقطة الانطلاق في ذلك هي التمييز بين القوة الكامنة والقوة العسكرية الفعلية، ويأتي بعد ذلك الدفع بأن الدول تهتم حتى النخاع بنوعي القوة كليهما. ويركز الفصل الثالث على القوة الكامنة التي تتضمن بالدرجة الأولى عدد سكان الدولة وثروتها. ويتعامل الفصل الرابع مع القوة العسكرية الفعلية. وقد جاء هذا الفصل أطول من غيره كثيرا، لأني أقدم فيه حججا حول "أسبقية القوة البرية" و"القوة المانعة للمياه"، وهي حجج جديدة وربما تكون خلافية.

ويناقش الفصل الخامس الاستراتيجيات التي تستخدمها القوى العظمى لزيادة قوتها والحفاظ على ما تراكم لها منها، ويقدم مناقشة وافية لجدوى الحرب في زيادة

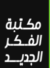


القوة، ويركز أيضا على استراتيجيتي فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين اللتين تستخدمهما الدول حين تواجه خصما يهدد بتقويض توازن القوة.

ويفحص الفصلان السادس والسابع السجل التاريخي للتوقف أمام الأدلة التي تدعم النظرية. وأنا هنا معني بوجه خاص بمقارنة سلوك القوى العظمى من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٩٩٠ للتثبت مما إذا كان سلوكها يتفق مع تنبؤات الواقعية الهجومية.

ويعرض الفصل الثامن نظرية بسيطة تفسر متى تلجأ القوى العظمى إلى فرض التوازن ومتى تلجأ إلى تمرير المسئولية إلى الآخرين، ثم يفحص الفصل تلك النظرية في مقابل السجل التاريخي. ويركز الفصل التاسع على أسباب الحرب. وهنا أيضا أعرض نظرية بسيطة، ثم أختبرها في مقابل السجل التاريخي.

وأخيرا يتحدى الفصل العاشر الادعاء الشائع بأن السياسة الدولية شهدت تحولا جذريا مع نهاية الحرب الباردة وأن القوى العظمى لم تعد تتنافس على القوة. ويقيّم الفصل بإيجاز النظريات التي يستند إليها ذلك المنظور المتفائل، ثم يعرض كيف تصرفت القوى العظمى في أوروبا وشمال شرق آسيا بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠، وأخيرا يقدم تنبؤات حول احتمالات نزاعات القوى العظمى في هاتين المنطقتين المهمتين في أوائل القرن الحادي والعشرين.



الفصل الثاني

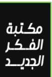
الفوضى والصراع على القوة

Anarchy and the Struggle for Power

تبحث القوى العظمى دوما عن فرص لزيادة قوتها عن منافسيها، وهدفها النهائي من ذلك هو الهيمنة. ولا يسمح هذا المنظور بوجود قوى الوضع الراهن، اللهم إلا الدولة الاستثنائية التي حققت التفوق. وعلى النقيض من ذلك يضم النظام قوى عظمى مجبولة على النوايا التعديلية revisionist intentions[1]. يقدم هذا الفصل نظرية تفسر هذا التنافس على القوة، حيث أحاول تحديدا أن أشرح المنطق الدامغ خلف الافتراض بأن القوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية. لكنني لا أختبر الواقعية الهجومية في مقابل السجل التاريخي في هذا الفصل، حيث ادخرت تلك المهمة للفصول التالية لأهميتها.

لماذا تسعى الدول وراء القوة

يقوم تفسيري لأسباب التنافس على القوة بين القوى العظمى ونضالها من أجل الهيمنة على خمس فرضيات حول النظام الدولي. على أن واحدة من هذه الفرضيات لا توجب وحدها أن تسلك الدول بطريقة تنافسية، بل تصوّر مجتمعةً عالما تجد فيه



الدول مبررا كافيا لأن تفكر وتتصرف أحيانا بطريقة عدوانية. وعلى وجه التحديد يشجع النظام الدول على البحث عن فرص لتعظيم قوتها قياسا إلى قوة الدول الأخرى.

لكن هل يجب أن تكون هذه الفرضيات واقعية؟ يدفع بعض العلماء الاجتماعيين بأن الفرضيات التي تقوم عليها النظرية لا يشترط أن تتفق مع الواقع. فيذهب عالم الاقتصاد ميلتون فريدمان إلى أن أفضل النظريات "تكون فرضياتها عبارة عن تمثيلات وصفية غير دقيقة للواقع، وإجمالا فكلما علا شأن النظرية ابتعدت فرضياتها أكثر عن الواقع"[٢]. يقرر هذا الرأي أن الشيء المهم هو القوة التفسيرية للنظرية. فإذا أنتجت فرضيات غير واقعية نظرية تقول لنا الكثير حول سير الأمور في العالم، فلا يهم بعدها إذا ما كانت فرضياتها التأسيسية واقعية أم لا.

لكنني لا أتفق مع هذا الرأي. فرغم أنني أوافق على أن القوة التفسيرية هي المعيار النهائي لتقييم النظريات، إلا أنني أعتقد أيضا أن النظرية التي تقوم على فرضيات غير واقعية أو خاطئة لن تفسر كيف تسير الأمور في العالم[٣]. فالنظريات الصحيحة تستند إلى فرضيات صحيحة. ولذلك جاءت كل فرضية من فرضياتي الخمس تمثيلا دقيقا إلى درجة كبيرة لأحد الجوانب المهمة للحياة في النظام الدولي.

الفرضيات الأساسية

تذهب الفرضية الأولى إلى أن النظام الدولي فوضوي، لكن ذلك لا يعني أنه مشوش أو يمزقه الاضطراب. ومن السهل التوصل إلى ذلك الاستنتاج، حيث تصوّر الواقعية عالما يتسم بالتنافس الأمني والحروب. لكن الفكرة الواقعية عن الفوضى في ذاتها لا علاقة لها بالنزاع، فهي مبدأ تنظيمي يقول إن النظام يتألف من دول مستقلة لا توجد سلطة مركزية أعلى منها[٤]. معنى ذلك أن السيادة متأصلة في الدول لعدم وجود كيان حاكم أعلى في النظام الدولي[٥]، إذ لا توجد "حكومة فوق الحكومات"[٦].



وتدفع الفرضية الثانية بأن القوى العظمى تمتلك بطبيعة الحال قدرا من القدرة العسكرية الهجومية تمكنها من إلحاق الأذى أو حتى الدمار ببعضها البعض. وتشكل الدول خطرا فعليا على بعضها البعض، مع أن بعض الدول تمتلك قوة عسكرية أكبر من غيرها، وتكون بالتالي أخطر منهم. وتتحدد القوة العسكرية للدولة بنوعية الأسلحة التي تحوزها، وحتى إن لم تكن الدولة تمتلك أية أسلحة، فبوسع أفرادها أن يستخدموا أجسامهم لمهاجمة سكان الدولة الأخرى. فلكل رقبة يدان تخنقها.

وتنص الفرضية الثالثة على أن الدول لا يمكن أن تتيقن من نوايا الدول الأخرى، وتحديدا أنه لا سبيل أمام الدولة لأن تتأكد من أن الدول الأخرى لن تستخدم قدرتها العسكرية الهجومية لمهاجمتها. ليس معنى ذلك أن نوايا الدول عدائية بالضرورة. فقد تكون كل الدول في النظام غير خطرة فعلا، لكن يصعب التأكد من هذا الحكم لأن النوايا يصعب التكهن بها بنسبة مائة بالمائة[٧]. وهناك أسباب كثيرة ممكنة للعدوان، ولا تستطيع الدولة أن تتأكد من أن الدول الأخرى لن يكون لديها ما يدفعها للعدوان[٨]، فضلا عن أن النوايا يمكن أن تتغير سريعا، بحيث تكون نوايا الدولة غير خطرة اليوم ثم تصبح عدائية غدا. ولا سبيل لتجنب هذا النوع من عدم اليقين حول النوايا، ما يعني أن الدول لا تستطيع أن تتأكد من أن الدول الأخرى لا تضمر نوايا هجومية لكي تستعد لذلك بقدراتها الهجومية.

وتقول الفرضية الرابعة إن البقاء هو الهدف النهائي للقوى العظمى، وتحديدا أن الدول تسعى للحفاظ على سلامة أراضيها واستقلال نظامها السياسي الداخلي. ويهيمن البقاء على الدوافع الأخرى؛ لأنه حين تُحتَل الدولة لا تكون مؤهلة لمتابعة الأهداف الأخرى. وقد عبَّر القائد السوفيتي جوزيف ستالين عن هذه الفكرة بطريقة جيدة في أثناء فزع الحرب في عام ١٩٢٧ بالقول: "إننا نستطيع أن نبني الاشتراكية في



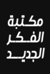
(الاتحاد السوفيتي)، بل يجب أن نبنيها. لكن علينا أولا أن نضمن وجودنا"[٩٣]. فالدولة تستطيع بالطبع أن تتابع الأهداف الأخرى، لكن الأمن هو هدفها الأسمى.

وتذهب الفرضية الخامسة إلى أن القوى العظمى فاعل عقلاني. فهي تدرك بيئتها الخارجية وتخطط استراتيجيا للبقاء فيها، وتحديدا تراعي القوى العظمى تفضيلات الدول الأخرى وكيف يمكن أن يؤثر سلوكها على سلوك الدول الأخرى، وكيف يمكن لسلوك الدول الأخرى أن يؤثر على استراتيجيتها للبقاء. كما تأخذ الدول في حسبانها النتائج بعيدة المدى والفورية لأفعالها.

على أن أيا من هذه الفرضيات لا تقضي وحدها، كما أكدنا، بأن تتصرف القوى العظمى، كقاعدة عامة، بطريقة عدوانية نحو بعضها البعض. مؤكد أن ثمة احتمالا لأن يكون لدى بعض الدول نوايا عدوانية، لكن الفرضية الوحيدة التي تتعامل مع دافع محدد مشترك بين كل الدول تقول إن هدف الدول الرئيس هو البقاء، وهذا الهدف ليس ضارا في ذاته. لكن حين تجتمع الفرضيات الخمس معا، تتولد دوافع قوية لدى القوى العظمى تجعلها تفكر وتتصرف بطريقة عدوانية إزاء بعضها البعض. وعلى وجه التحديد ينتج عن ذلك ثلاثة أنماط عامة للسلوك: الخوف والاعتماد على الذات وتعظيم القوة.

سلوك الدولة

تخاف القوى العظمى من بعضها البعض، وتنظر إحداها بعين الريبة إلى الأخرى، وتحذر من وقوع الحرب، وتستبق إلى الخطر. فلا مجال للثقة بين الدول. وبالتأكيد يتفاوت مستوى الخوف عبر الزمان والمكان، لكنه لا ينتفي أبدا. ولذلك تنظر كل القوى العظمى إحداها إلى الأخرى كأعداء محتملين. يؤكد هذه النقطة رد فعل المملكة المتحدة وفرنسا على إعادة توحيد ألمانيا في نهاية الحرب الباردة. فرغم أن هذه



الدول الثلاث كانوا حلفاء مقربين على مدى خمسة وأربعين عاما تقريبا، فقد بدأ القلق فورا يساور المملكة المتحدة وفرنسا من الأخطار الممكنة من ألمانيا الموحدة"[١٠].

ينبع هذا الخوف من أنه في عالم تمتلك فيه القوى العظمى القدرة على مهاجمة بعضها البعض، وربما أيضا الدافع للقيام بذلك، يتحتم على الدولة المصممة على البقاء أن ترتاب- على الأقل- في الدول الأخرى وألا تأمن جانبها. أضف إلى ذلك مشكلة غياب السلطة المركزية التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة المهدَّدة طلبا للمساعدة، وأن الدول لديها دافع قوي للخوف من بعضها البعض، علاوة على عدم وجود آلية غير المصلحة الذاتية الممكنة لدى طرف ثالث لمعاقبة المعتدي. ونظرا لصعوبة ردع المعتدين المحتملين في بعض الأحيان، يكون لدى الدول مبررٍ كافٍ لعدم الثقة في الدول الأخرى والاستعداد لحربها.

تسهم النتائج الممكنة للوقوع ضحية للعدوان في تضخيم أهمية الخوف كقوة محركة في السياسة الدولية. فالقوى العظمى لا تتنافس فيما بينها، كما لو كانت السياسة الدولية مجرد سوق اقتصادي، ذلك أن التنافس السياسي بين الدول عمل أخطر بكثير من التبادل الاقتصادي المجرد، حيث يمكن للأول أن يؤدي إلى الحرب، والحرب تعني دائما القتل الجماعي في ساحات المعارك، فضلا عن القتل الجماعي للمدنيين. وفي الحالات المتطرفة يمكن أن تؤدي الحرب إلى تدمير الدولة ذاتها. وتدفع النتائج المروعة للحرب الدول أحيانا إلى النظر إلى بعضها البعض ليس كمنافسين فقط، بل أيضا كأعداء مدمرين. ويميل العداء السياسي لأن يكون حادا، لأن الرهان كبير.

وتسعى الدول في النظام الدولي أيضا إلى ضمان بقائها. ونظرا لأن الدول الأخرى تمثل تهديدا ممكنا، ونتيجة لعدم وجود سلطة أعلى تسارع إلى إنقاذ الدول عندما تطلب رقم النجدة الدولية، فلا تستطيع الدول أن تعتمد في أمنها على بعضها

البعض. وتنحو كل دولة إلى النظر إلى نفسها على أنها غير محصنة ووحيدة، وتعتمد بالتالي على ذاتها في بقائها. ففي مجال السياسة الدولية يساعد الله من يساعدون أنفسهم فقط. وهذا التأكيد على الاعتماد على الذات لا يمنع الدول من تكوين تحالفات[١١]. لكن التحالفات عبارة عن زيجات مصالح مؤقتة، فقد يتحول حليف اليوم إلى عدو الغد وعدو اليوم إلى حليف الغد. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، حاربت إلى جانب الصين والاتحاد السوفيتي ضد ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، لكن سرعان ما تبدل الأعداء والحلفاء، حيث تحالفت مع ألمانيا الغربية واليابان ضد الصين والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة.

تعيش الدول في عالم يقوم على الاعتماد على الذات، ولذلك تتصرف دائما وفقا لمصلحتها الذاتية ولا تضع مصالحها بعد مصالح الدول الأخرى أو مصالح ما يسمى بالمجتمع الدولي. والسبب وراء ذلك بسيط، هو أنها يجب أن تكون أنانية في عالم يقوم على الاعتماد على الذات. ينطبق ذلك على المديين القريب والبعيد، لأن الدولة لو خسرت في المدى القريب، فربما لا تكون موجودة على المدى البعيد.

والدول نظرا لخوفها من النوايا الحقيقية للدول الأخرى، وإدراكها أن هذه الدول تعيش في نظام قائم على الاعتماد على الذات، تفهم سريعا أن الطريقة المثلى لضمان بقائها تتمثل في أن تكون أقوى دولة في النظام. وكلما قويت الدولة نسبة إلى منافسيها المحتملين، تراجع احتمال أن يهاجمها هؤلاء المنافسون ويهددون بقاءها. فالدول الأضعف تتردد في الدخول في حرب مع الدول الأقوى لاحتمال أن تتكبد هزيمة عسكرية. وكلما اتسعت فجوة القوة بين أي دولتين، تراجع احتمال أن تهاجم الدولة الأضعف الدولة الأقوى. ولذلك لا تجرؤ كندا أو المكسيك، مثلا، على مهاجمة الولايات المتحدة الأقوى كثيرا من جارتيها. والحالة المثالية التي تطمح إليها أية دولة هي

أن تصبح دولة مهيمنة في النظام، أو كما قال إيمانويل كانط، فإن "رغبة أية دولة، أو حاكمها، هو أن تبلغ حالة السلام الدائم بغزو العالم بأكمله لو استطاعت"[١٢]، ساعتها فقط يكون البقاء مضمونا تماما[١٣].

لذلك تعير الدول انتباها كبيرا لتوزيع القوة فيما بينها وتسعى قدر استطاعتها لتعظيم نصيبها من القوة العالمية. وتحديدا تبحث الدول عن فرص لتعديل توازن القوة بزيادة قوتها على حساب المنافسين المحتملين. وتستخدم الدول وسائل متنوعة – اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية– لتحويل توازن القوة لصالحها، حتى وإن تسبب ذلك في إثارة شكوك الدول الأخرى أو حتى عدائها. ونظرا لأن الزيادة في قوة الدولة تشكّل خصما من قوة الدول الأخرى، تميل القوى العظمى إلى استخدام العقلية الصفرية عند التعامل مع بعضها البعض. وبراعة الدولة تكمن طبعا في أن تكون الفائز في هذا التنافس وأن تهيمن على الدول الأخرى في النظام. وعلى ذلك فإن القول بأن الدول تزيد قوتها النسبية يساوي القول بأن الدول مجبولة على التفكير بطريقة عدوانية في الدول الأخرى، لكن البقاء هو ببساطة دافعها النهائي. معنى ذلك بإيجاز أن القوى العظمى تضمر نوايا عدوانية[١٤].

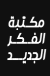
وحتى حين تحقق قوة عظمى ميزة عسكرية واضحة على منافسيها، فإنها تواصل البحث عن فرص لزيادة قوتها. ولا يتوقف البحث عن القوة إلا حين تحقق الدولة الهيمنة. وفكرة أن القوة العظمى قد تشعر بالأمان بدون أن تهيمن على النظام، بشرط أن تمتلك "قدرا ملائما" من القوة، ليست مقنعة لسببين[١٥]. أولا يصعب أن نقيِّم مقدار القوة النسبية الذي يجب أن تمتلكه الدولة أكثر من منافسيها قبل أن تصبح آمنة. هل يكون ضعفا القوة هو العتبة الملائمة؟ أم يكون ثلاثة أضعاف القوة هو العدد السحري؟ وأساس هذه المشكلة هو أن حسابات القوة لا تقرر وحدها الجانب الذي يربح الحرب.

إذ يمكن للاستراتيجيات الذكية أحيانا أن تمكّن الدول الأقل قوة من هزيمة خصوم أقوى منها.

ثانيا، تصبح مسألة تحديد مقدار القوة الكافي أشد تعقيدا حين تفكر القوى العظمى في توزيع القوة فيما بينها بعد عشرة أو عشرين عاما، حيث تختلف قدرات الدول الفردية مع الوقت، وبدرجات ملحوظة أحيانا، ويصعب كثيرا التنبؤ باتجاه ومدى التغير في توازن القوة. تذكر أن قليلين في الغرب كانوا يتوقعون انهيار الاتحاد السوفيتي قبل أن يحدث، بل كان كثيرون في الغرب يخشون في النصف الأول من الحرب الباردة من أن ينتج الاقتصاد السوفيتي ثروة أكبر مما ينتج الاقتصاد الأمريكي، ما ينتج بدوره تغييرا كبيرا في توازن القوة ضد الولايات المتحدة وحلفائها. ولذلك يصعب التنبؤ بما يحمله المستقبل للصين وروسيا وتوازن القوة في عام ٢٠٢٠.

ونظرا لصعوبة تحديد مقدار القوة الكافية لليوم وللغد، تدرك القوى العظمى أن الطريقة المثلى لضمان أمنها تتمثل في تحقيق الهيمنة الآن، ما يقضي على أية إمكانية للتحدي من جانب أية قوة عظمى أخرى. والدولة المضلَّلة وحدها تفوِّت الفرصة لأن تكون دولة مهيمنة في النظام؛ لأنها تعتقد أنها تمتلك قوة كافية للبقاء[١٦]. لكن حتى لو كانت القوة العظمى لا تمتلك الموارد الكافية لتحقيق الهيمنة (وتلك هي الحال عادة)، فإنها ستظل تتصرف بطريقة عدوانية لحشد ما تستطيع من القوة، لأن الدول تكون دائما أفضل حالا حين تكون أقوى. بإيجاز، لا تتحول الدول إلى قوى وضع راهن إلا بعد أن تهيمن على النظام كاملا.

تخضع كل الدول لهذا المنطق، ما يعني أنها جميعا تبحث عن فرص لاستغلال إحداها الأخرى وتعمل في الوقت نفسه لضمان ألا تستغلها الدول الأخرى. فالدول المتنافسة تخضع للمنطق عينه، وتكون معظم الدول واعية لدوافعها وهي تؤثر على



أفعال الدول الأخرى. معنى ذلك بإيجاز أن الدول تعير انتباها لكل من الدفاع والهجوم. وتفكر الدول في الغزو، وتعمل لكبح الدول المعتدية عن زيادة قوتها على حسابها. ويؤدي ذلك حتما إلى عالم يسوده التنافس الأمني، وتكون الدول فيه مستعدة للكذب والخداع واستخدام القوة الوحشية لو أعطتها ميزة على منافسيها. وليس من الوارد أن يعرف هذا العالم السلام، بتعريف الأخير بأنه حالة الهدوء أو الوئام المتبادل.

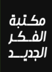
تعكس "المعضلة الأمنية" التي تعد أحد أشهر المفاهيم في أدبيات العلاقات الدولية المنطق الأساسي للواقعية الهجومية. مؤدى تلك المعضلة أن الإجراءات التي تتخذها الدولة لزيادة أمنها تُنقِص عادة من أمن الدول الأخرى. ولذلك فمن الصعب أن تزيد الدولة فرص بقائها بدون أن تهدد بقاء الدول الأخرى. ظهر مفهوم المعضلة الأمنية لأول مرة في مقالة لجون هيرز John Herz في عام 1950 في مجلة السياسة الدولية[١٧]. فبعد أن ناقش هيرز الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية، كتب أن الدول "تناضل لتحقيق الأمن من ... الهجوم، ما يدفعها إلى تعظيم قوتها أكثر فأكثر لكي تفلت من تأثير قوة الآخرين. وهذا بدوره ينقص شعور الآخرين بالأمن ويضطرهم للاستعداد لأسوأ السيناريوهات. وينتج التنافس على القوة عن أنه لا يمكن لأية دولة أن تحقق الأمن الكامل في هذا العالم المؤلف من وحدات متنافسة، ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة من مراكمة الأمن والقوة"[١٨]. ومضمون تحليل هيرز واضح، وهو أن الطريقة المثلى التي تمكّن الدولة من البقاء في حالة الفوضى هي أن تستغل الدول الأخرى وتزيد قوتها على حسابها. بمعنى أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع. وانتشار الرسالة وفهمها على نطاق واسع يطلق تنافسا أمنيا مستمرا. وللأسف ليس ثمة ما يمكن فعله لتخفيف المعضلة الأمنية طالما أن الدول تعمل في حالة من الفوضى.



لا بد أنه اتضح من هذه المناقشة أن القول بأن الدول تسعى دوما إلى تعظيم قوتها يكافئ القول بأنها تهتم بالقوة النسبية relative power وليس القوة المطلقة absolute power. وهذا التمييز ينطوي على أهمية خاصة؛ لأن الدول المهتمة بالقوة النسبية تتصرف بطريقة مختلفة عن الدول المهتمة بالقوة المطلقة[١٩]. فالدول التي تعظم قوتها النسبية تهتم في المقام الأول بتوزيع القدرات المادية، وتحاول تحديدا أن تكتسب أكبر ميزة نسبية في القوة على منافسيها المحتملين؛ لأن القوة هي الوسيلة المثلى للبقاء في عالم خطر. ولذلك يحتمل أن تتخلى الدول المدفوعة بالقلق على القوة النسبية عن زيادات كبيرة في قوتها، إذا كانت هذه الزيادة تعطي الدول المنافسة قوة أكبر، في مقابل التمسك بزيادات وطنية أصغر تعطيها ميزة في القوة على منافسيها[٢٠]. أما الدول التي تسعى إلى تعظيم قوتها المطلقة فتهتم بحجم الزيادات التي تحققها وحسب، بغض النظر عن الزيادات التي تحققها الدول الأخرى. فلا تسترشد هذه الدول بمنطق توازن القوة، بقدر ما تهتم بحشد القوة، بغض النظر عن القوة التي تسيطر عليها الدول الأخرى. ترحب هذه الدول، إذن، بفرص تحقيق زيادات كبيرة، حتى لو حقق خصم لها زيادة أكبر في تلك الصفقة. فلا تعد القوة- وفقا لهذا المنطق- وسيلة لغاية (هي البقاء)، بل غاية في ذاتها[٢١].

العدوان المحسوب

لا مكان بالتأكيد لقوى الوضع الراهن في عالم تميل الدول فيه إلى البحث عن فرص لزيادة قوتها. غير أن القوى العظمى لا تستطيع دوما أن تتصرف وفقا لنواياها الهجومية؛ لأن سلوك الدولة يتأثر بما تريده الدولة وكذلك قدرتها على بلوغ تلك الأهداف. فقد ترغب كل دولة في أن تكون الأقوى بين الجميع، لكن الدول لا تمتلك جميعها الموارد التي تمكّنها من التنافس على تلك المكانة العالية، وقلة من الدول فقط تستطيع أن تبلغها. ويتوقف الأمر على طريقة توزيع القوة العسكرية بين القوى

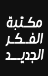


العظمى. فالقوة العظمى التي تمتلك ميزة ملحوظة في القوة على منافسيها يحتمل أن تتصرف بطريقة عدوانية أكثر ؛ لأنها تمتلك القدرة والدافع للقيام بذلك.

لكن في المقابل ستكون القوى العظمى التي تواجه خصوما أقوياء أقل ميلا للتفكير في عمل هجومي وأكثر اهتماما بالدفاع عن توازن القوة الحالي من التهديدات القادمة من خصومها الأقوى. فإذا تيسرت لتلك الدول الأضعف فرصة لتعديل التوازن لصالحها، فإنها ستستغلها بالتأكيد. وقد عبَّر ستالين عن هذه الفكرة بطريقة ذكية في نهاية الحرب العالمية الثانية بالقول: "يفرض المرء نظامه إلى حيث تصل جيوشه، وليس أي شيء آخر"[٢٢]. وقد تمتلك الدول أيضا القدرة على زيادة ميزتها في القوة على منافسيها، لكنها تقرر أن التكلفة المدركة للهجوم أعلى مما يمكن تحمله ولا تبرر العوائد المتوقعة.

مؤدى ذلك بإيجاز أن القوى العظمى ليست كيانات معتدية عديمة العقل ولا تسعى بتهور إلى زيادة قوتها إلى درجة تُدخِلها في حروب خاسرة أو تحقيق انتصارات باهظة الثمن. بل على العكس من ذلك نجد القوى العظمى قبل أن تتخذ أية إجراءات هجومية تفكر بعناية في توازن القوة ورد فعل الدول الأخرى على تحركاتها. فهي تقيِّم تكاليف ومخاطر الهجوم في مقابل الفوائد الممكنة، فإذا لم تكن كفة الفوائد ترجح على كفة الأخطار، فإنها تجلس وتتحين اللحظة الملائمة. ولا تبدأ الدول أيضا سباق تسلح لا يحتمل أن يحسِّن موقفها الإجمالي. وكما سيرد بالتفصيل في الفصل الثالث، فإن الدول تقلل أحيانا إنفاقها العسكري، إما لأن زيادة الإنفاق لن تحقق ميزة استراتيجية، أو لأن زيادة الإنفاق تضعف الاقتصاد وتقوِّض قوة الدولة على المدى البعيد[٢٣]. ويمكن التعبير عن تلك الفكرة بإعادة صياغة كلمات كلنت إيستوود Clint Eastwood بالقول بأن الدول يجب أن تعرف القيود المفروضة عليها لكي تتمكن من البقاء في النظام الدولي.

على أن القوى العظمى تخطئ في الحساب من حين لآخر؛ لأنها تتخذ دوما قرارات مهمة بناء على معلومات ناقصة. فلا تتاح لأية دولة كل المعلومات المطلوبة



حول الموقف الذي تواجهه. وتنطوي هذه المشكلة على جانبين. فمن مصلحة الخصوم أن يعطوا فكرة خاطئة عن ضعفهم أو قوتهم وأن يخفوا أهدافهم الحقيقية[٢٤]. على سبيل المثال قد تتعمد دولة ضعيفة تحاول أن تردع دولة أقوى منها أن تبالغ في قوتها لتثبيط عزيمة المعتدي عن الهجوم. وفي المقابل قد تتعمد دولة عازمة على العدوان أن تؤكد أهدافها السلمية، فيما تبالغ في ضعفها العسكري لكي لا تحشد الضحية أسلحتها وتظل هدفا سهلا للهجوم. وربما لم يمارس قائد وطني هذا النوع من المكر أفضل من أدولف هتلر.

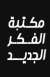
لكن حتى لو انتفى التشويش والمعلومات الخاطئة، تظل القوى العظمى في أغلب الأحيان غير متأكدة من أداء قواتها العسكرية وقوات خصمها على ساحة المعركة. على سبيل المثال يكون من الصعب أحيانا أن تحدد الدول مقدما الطريقة التي ستؤدي بها الأسلحة الجديدة والوحدات المقاتلة غير المجربة أمام نيران العدو. ومع أن المناورات التي تجرى في زمن السلم وتدريبات الحرب تفيد في ذلك، لكنها تظل مؤشرات ناقصة لما يمكن أن يحدث في المعركة الفعلية. فخوض الحروب عمل معقد يصعب التنبؤ بنتائجه. تذكر أن الولايات المتحدة وحلفاءها أحرزوا نصرا مذهلا وسهلا جدا على العراق في أوائل ١٩٩١، مع أن معظم الخبراء في ذلك الوقت كانوا يعتقدون أن الجيش العراقي سيكون خصما هائلا ويخوض مقاومة عنيدة قبل أن يستسلم أخيرا للقوة العسكرية الأمريكية[٢٥].

ولا تستطيع القوى العظمى أحيانا أن تتأكد من عزيمة الدول المعادية وكذلك الدول الحليفة. على سبيل المثال كانت ألمانيا تعتقد أنها إذا دخلت الحرب ضد فرنسا وروسيا في صيف ١٩١٤ يرجح أن تنأى المملكة المتحدة بنفسها عن الصراع. وكذلك توقع صدام حسين أن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي حين غزا الكويت في

أغسطس ١٩٩٠. وقد كان تقدير المعتدي خاطئا في الحالتين، لكن كان لدى كل منهما أسباب وجيهة للاعتقاد بصحة حكمه الأولي. ففي الثلاثينات كان أدولف هتلر يعتقد أن منافسيه من القوى العظمى يسهل استغلالهم وعزلهم؛ لأن أيا منهم لم تكن له مصلحة في قتال ألمانيا، وكان كل منهم سيعمد بالتالي إلى تمرير ذلك العبء إلى الآخرين. وقد كان تقديره صحيحا. بإيجاز تجد القوى العظمى نفسها دائما تواجه مواقف يتحتم عليها فيها أن تتخذ قرارات مهمة بمعلومات ناقصة. وليس من الغريب لذلك أن تصنع أحيانا أحكاما خاطئة وتلحق بنفسها أضرارا بالغة.

يذهب بعض الواقعيين الدفاعيين بعيدا إلى حد اقتراح أن قيود النظام الدولي تكون من القوة إلى درجة تقلل كثيرا فرص نجاح الهجوم، وأن الأمر ينتهي كثيرا بعقاب القوى العظمى العدوانية[٢٦]. يؤكد هؤلاء الواقعيون، كما رأينا، على أن (١) الدول المهدَّدة تفرض التوازن على المعتدين وتسحقهم في النهاية، (٢) هناك التوازن الدفاعي-الهجومي الذي يميل عادة بشدة نحو الدفاع، ما يجعل الغزو أمرا صعبا جدا. ولذلك ينبغي أن تقنع القوى العظمى بتوازن القوة الحالي ولا تسعى إلى تغييره بالقوة. وعلى كل، فلا يعقل أن تبدأ دولة حربا يحتمل أن تخسرها، فذلك سلوك مضر للذات. ولذلك يفضل التركيز بدلا من ذلك على الحفاظ على توازن القوة[٢٧]. وندرة نجاح المعتدين توصّل للدول رسالة مفادها أن الأمن وفير وأنه لا يوجد بالتالي مبرر استراتيجي وجيه للبحث عن مزيد من القوة. ففي عالم يتعذر فيه أن ينجح الغزو ويجزي أصحابه، ينبغي أن تتبنى إحدى الدول نوايا حميدة نسبيا تجاه الأخرى. وإذا لم تفعل الدول ذلك، كما يدفع هؤلاء الواقعيون الدفاعيون، فإن السبب يكمن في السياسات الداخلية المسممة، وليس في حسابات ذكية لضمان أمن الدولة في عالم فوضوي.

لا شك في أن العوامل المتعلقة بالنظام تقيِّد العدوان، خاصة فرض التوازن من جانب الدول المهدَّدة. لكن الواقعيين الدفاعيين يبالغون في تلك القوى المقيِّدة[٢٨]. ولا

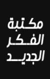


يقدم السجل التاريخي دعما كافيا لادعائهم بأن الهجوم لا ينجح إلا نادرا. فتقدِّر إحدى الدراسات أن ٦٣ حربا وقعت بين عامي ١٨١٥ و١٩٨٠، ربح البادئ بالحرب ٣٩ منها، أي بمعدل نجاح قدره ٦٠٪[٢٩]. وبالتحول إلى حالات محددة نجد أن أوتو فون بسمارك وحَّد ألمانيا بانتصارات عسكرية على الدنمارك في عام ١٨٦٤ والنمسا في عام ١٨٦٦ وفرنسا في عام ١٨٧٠، والولايات المتحدة كما نعرفها اليوم تكونت في الأساس بفعل الغزو في القرن التاسع عشر. وقد أعطى الغزو فوائد كبيرة في هذه الحالات. وقد ربحت ألمانيا النازية الحرب على بولندا في عام ١٩٣٩ وعلى فرنسا في عام ١٩٤٠، لكنها خسرت أمام الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥. فالغزو لم يعد بفائدة على الرايخ الثالث، لكن لو كبح هتلر نفسه بعد سقوط فرنسا ولم يغز الاتحاد السوفيتي، لربما أفاد الغزو النازيين بسخاء. بإيجاز يوضح السجل التاريخي أن الهجوم ينجح أحيانا ويفشل في أحيان أخرى. وتكمن مهارة القوة المحنكة التي تسعى إلى تعظيم قوتها في أن تفهم متى تتقدم ومتى تتوقف[٣٠].

حدود الهيمنة

تناضل القوى العظمى، كما تأكد، من أجل زيادة قوتها على منافسيها، على أمل أن تصبح دولة مهيمنة. وحين تبلغ الدولة تلك المكانة الرفيعة تصبح من قوى الوضع الراهن. سنناقش فيما يلي معنى الهيمنة ببعض التفصيل.

الدولة المهيمنة hegemon دولة بلغت من القوة ما يمكّنها من السيطرة على كل الدول الأخرى في النظام[٣١]. ولا تمتلك دولة أخرى الموارد العسكرية اللازمة لخوض حرب كبرى ضدها. والدولة المهيمنة تكون فعليا القوة العظمى الوحيدة في النظام. والدولة الأقوى بين القوى العظمى الأخرى في النظام لا تكون دولة مهيمنة؛ لأنها تواجه قوى عظمى أخرى. على سبيل المثال كانت المملكة المتحدة في منتصف القرن



التاسع عشر تسمى أحيانا دولة مهيمنة. لكنها لم تكن دولة مهيمنة لوجود أربع قوى عظمى أخرى في أوروبا، هي النمسا وفرنسا وبروسيا وروسيا، ولم تكن المملكة المتحدة تهيمن عليها بأية طريقة حقيقية. بل أن المملكة المتحدة في تلك الفترة كانت تعتبر فرنسا تهديدا خطيرا لتوازن القوة. معنى ذلك أن أوروبا في القرن التاسع عشر كانت متعددة الأقطاب وليست أحادية القطبية.

تشير الهيمنة إلى السيطرة على النظام الذي يضم عادة العالم بأسره. لكن يمكن أن نطبق المفهوم أيضا على نظم أصغر ونستخدمه لوصف مناطق محددة مثل أوروبا وشمال شرق آسيا ونصف الكرة الأرضية الغربي. وبذلك يمكن أن نميز بين الدولة المهيمنة العالمية global hegemon التي تسيطر على العالم بأسره، والدولة المهيمنة الإقليمية regional hegemon التي تسيطر على مناطق جغرافية مميزة. وتعد الولايات المتحدة دولة مهيمنة إقليمية في نصف الكرة الأرضية الغربي على مدار الأعوام المائة الماضية على الأقل. فلا توجد دولة أخرى في الأمريكتين تمتلك قوة عسكرية تكفي لتحديها، ولهذا السبب يسود اعتراف واسع بأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في منطقتها.

وحجتي التي أطورها بالتفصيل في الفصول اللاحقة هي أنه باستثناء الحالة غير المحتملة التي تحقق فيها دولة واحدة تفوقا نوويا حاسما، يستحيل عمليا على أية دولة أن تحقق الهيمنة العالمية. ويتمثل العائق الرئيس أمام الهيمنة العالمية في صعوبة إظهار القوة عبر محيطات العالم على أراضي قوة عظمى منافسة. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، تعد أقوى دولة على الكوكب اليوم. لكنها لا تهيمن على أوروبا وشمال شرق آسيا بالطريقة التي تهيمن بها على نصف الكرة الأرضية الغربي، وليس لديها نية لمحاولة غزو تلك المناطق البعيدة والسيطرة عليها، وذلك بالدرجة الأولى بسبب القوة



المانعة للمياه stopping power of water. بل وثمة ما يبرر الاعتقاد بأن الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا وشمال شرق آسيا قد يتراجع على مدى العقد القادم. معنى ذلك بإيجاز أنه لم تكن هناك دولة مهيمنة عالمية من قبل، ولا يحتمل أن تظهر دولة من هذا النوع قريبا.

وتتمثل النتيجة المثلى لأية قوة عظمى في أن تصبح دولة مهيمنة إقليمية وتسيطر على منطقة أخرى قريبة يمكن الوصول إليها بريا. والولايات المتحدة هي الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في التاريخ الحديث، رغم أن دولا أخرى خاضت حروبا كبرى طلبا للهيمنة الإقليمية، هي اليابان الإمبراطورية في شمال شرق آسيا وفرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية في أوروبا. لكن أيا منها لم تنجح في مسعاها. وقد هدد الاتحاد السوفيتي الواقع في أوروبا وشمال شرق آسيا بالسيطرة على كلتا المنطقتين في أثناء الحرب الباردة. وربما حاول الاتحاد السوفيتي أيضا أن يغزو منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط التي يشترك معها في الحدود. لكن حتى لو استطاعت موسكو أن تسيطر على أوروبا وشمال شرق آسيا والخليج العربي، وهو ما لم تقترب من تحقيقه أبدا، فلم يكن بوسعها أن تغزو نصف الكرة الأرضية الغربي وتتحول إلى دولة مهيمنة عالمية حقيقية.

تسعى الدول التي تبلغ الهيمنة الإقليمية إلى منع القوى العظمى في المناطق الأخرى من تكرار تجربتها. بمعنى أن الدول المهيمنة الإقليمية لا تقبل بوجود أنداد لها في المناطق الأخرى. ولهذا السبب لعبت الولايات المتحدة دورا رئيسا في منع اليابان الامبراطورية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي من تعظيم تفوقهم الإقليمي. وتحاول الدول المهيمنة الإقليمية أن تكبح الدول المهيمنة الطموحة في المناطق الأخرى لأنها تخشى من أن تصير القوى العظمى المنافسة التي تسيطر على مناطق أخرى خصما قويا يستطيع أن يسبب مشكلات في فنائها الخلفي. وتفضل الدول



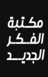
المهيمنة الإقليمية أن توجد قوتان عظميان على الأقل في المناطق الأخرى لأن قربهما من إحداهما الأخرى يجبرهما على تركيز انتباههما على إحداهما الأخرى بدلا من التركيز على الدولة المهيمنة البعيدة.

وإذا ظهرت دولة مهيمنة كامنة بين القوى العظمى في منطقة ما، فقد تتمكن تلك القوى من أن تحتويها وحدها، ما يسمح للدولة المهيمنة البعيدة بأن تبقى بعيدة عن النزاع. وبالطبع إذا عجزت القوى العظمى الإقليمية عن إنجاز تلك المهمة، فيمكن للدولة المهيمنة البعيدة أن تتخذ الإجراءات الملائمة للتعامل مع الدولة المهددة. وقد تحملت الولايات المتحدة، كما أشرنا، ذلك العبء في أربع مناسبات منفصلة في القرن العشرين، ولذلك تُدعى الولايات المتحدة عموما "فارض توازن من وراء البحار" offshore balancer.

بإيجاز يتمثل الوضع المثالي لأية قوة عظمى في أن تصبح الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في العالم. وساعتها تصبح هذه الدولة قوة وضع راهن، وتحاول بكل ما أوتيت من قوة أن تحافظ على توزيع القوة الحالي. تحتل الولايات المتحدة اليوم تلك المكانة المنشودة، حيث تهيمن على نصف الكرة الأرضية الغربي ولا توجد دول مهيمنة في أية منطقة أخرى من العالم. لكن إذا واجهت الدولة المهيمنة الإقليمية منافسا ندا في منطقة أخرى، فإنها تتوقف عن أن تكون قوة وضع راهن، وتسعى بجدية لإضعاف منافسها البعيد أو حتى تدميره. وبالطبع تسترشد الدولتان المهيمنتان الإقليميتان كلتاهما بالمنطق عينه، ما يجعل التنافس الأمني بينهما عنيفا.

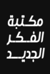
القوة والخوف

يمثل خوف إحدى القوى العظمى من الأخرى جانبا أساسيا للحياة في النظام الدولي. لكن مستوى الخوف يتفاوت من حالة إلى أخرى. على سبيل المثال كان الاتحاد



السوفيتي أقل قلقا من ألمانيا في عام ١٩٣٠ عنه في عام ١٩٣٩. ومستوى خوف إحدى الدول من الأخرى مسألة مهمة جدا؛ لأن مستوى الخوف بينها هو الذي يقرر بالدرجة الأولى شدة التنافس الأمني فيما بينها وأيضا احتمال أن تخوض حروبا. وكلما تعمق الخوف، زادت حدة التنافس الأمني ورجحت كفة الحرب. والمنطق الكامن وراء هذه الفكرة بسيط، وهو أن الدولة الخائفة تبحث بقوة عن طرق لتحسين أمنها وتكون ميالة لاتباع سياسات خطرة لإنجاز تلك الغاية. ولذلك ينبغي فهم الدوافع التي تجعل إحدى الدول تخاف من الأخرى وإلى أية درجة.

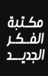
ينبع الخوف بين القوى العظمى من امتلاكها قدرات عسكرية هجومية تستطيع أن تستخدمها إحدى الدول ضد الأخرى ومن عدم إمكانية التأكد من أن الدول الأخرى لا تنوى استخدام تلك القوة ضدها. ونظرا لأن الدول تعمل في نظام فوضوي، فلا يوجد حارس ليلي تطلب الدول مساعدته إذا هاجمتها قوة عظمى أخرى. ورغم أن الفوضى وعدم التيقن من نوايا الدول الأخرى يتسببان في مستوى عال من الخوف بين الدول، الذي يؤدي بدوره إلى سلوك تعظيم القوة، فإنهما لا يفسران ارتفاع مستوى الخوف في بعض الأوقات عن غيرها. والسبب في ذلك هو أن الفوضى وصعوبة معرفة نوايا الدول حقائق ثابتة في الحياة، والثوابت لا تفسر الاختلاف. في حين أن قدرة إحدى الدول على تهديد الأخرى تختلف من حالة لأخرى وتمثل العامل الأساسي الذي يرفع مستويات الخوف ويقللها. وتحديدا فكلما زادت القوة التي تمتلكها الدولة، زاد الخوف الذي تولده بين منافسيها. فألمانيا على سبيل المثال كانت أقوى كثيرا عند نهاية ثلاثينات القرن العشرين منها عند بداية ذلك العقد، ولهذا السبب أخذ خوف السوفييت من ألمانيا يتزايد مع تقدم ذلك العقد.



تثير مناقشة تأثير القوة على الخوف السؤال: ما القوة؟ وهنا ينبغي التمييز بين القوة الكامنة والقوة الفعلية. تعتمد القوة الكامنة potential power للدولة على عدد سكانها ومستوى ثروتها. ويمثل هذان الأصلان لبنتي البناء الأساسيتين للقوة العسكرية، إذ يستطيع المنافسون الأغنياء كثيرو السكان عادة أن يبنوا قوة عسكرية هائلة. وتتمثل القوة الفعلية actual power للدولة بالدرجة الأولى في جيشها وقواتها الجوية والبحرية التي تقدم دعما مباشرا للجيش. ولذلك تعد الجيوش المكون الأساسي للقوة العسكرية؛ لأنها الآلة الرئيسة لغزو الأراضي والسيطرة عليها، وهذا الأخير هو الهدف السياسي الأسمى في عالم الدول الإقليمية. بإيجاز تعد القوة البرية المكون الرئيس للقوة العسكرية، حتى في العصر النووي.

تؤثر اعتبارات القوة على شدة الخوف بين الدول بثلاث طرق رئيسة. أولا، نجد أن الدول المتنافسة التي تمتلك قوة نووية وتستطيع أن تنجو من الهجوم النووي وتنتقم له يرجح أن تخاف إحداها من الأخرى بدرجة أقل مما لو كانت الدول عينها لا تمتلك أسلحة نووية. ففي أثناء الحرب الباردة على سبيل المثال كان يمكن لمستوى الخوف بين القوى العظمى أن يكون أكبر لو لم تكن الأسلحة النووية قد اخترعت بعد. والمنطق هنا بسيط وهو أن الأسلحة النووية يمكن أن تلحق دمارا واسعا بالدولة المنافسة في فترة زمنية قصيرة، ما يجعل المتنافسين النوويين يترددون كثيرا قبل أن يحارب أحدهم الآخر، ما يعني أن كل جانب سيكون مبرره أقل للخوف من الدولة الأخرى مما لو كانت الحال مختلفة. لكن كما تثبت الحرب الباردة، فإن ذلك لا يعني أن الحرب بين القوى النووية غير واردة، فلا يزال هناك ما يبرر خوف إحدى الدول من الأخرى.

ثانيا، حين تفصل بين القوى العظمى مساحات مائية شاسعة، فإنها تعجز عادة إحداها عن إظهار قدرتها الهجومية ضد الأخرى، بغض النظر عن الحجم النسبي



لجيوشها، حيث تمثل المساحات المائية الشاسعة عوائق هائلة تسبب مشكلات كبيرة في إظهار القوة لمهاجمة الجيوش. على سبيل المثال تمثل القوة المانعة للمياه تفسيرا جيدا لعدم تعرض المملكة المتحدة والولايات المتحدة (منذ أن أصبحت الأخيرة قوة عظمى في عام ١٨٩٨) للغزو من جانب القوى العظمى الأخرى، وتفسر أيضا عدم إقدام الولايات المتحدة على غزو أراض في أوروبا أو شمال شرق آسيا وعدم إقدام المملكة المتحدة على السيطرة على القارة الأوروبية. في حين تكون القوى العظمى الواقعة على كتلة اليابسة نفسها مهيأة أكثر لمهاجمة وغزو إحداها الأخرى. وينطبق ذلك بوجه خاص على الدول التي تشترك في الحدود. ولذلك يحتمل أن تخاف إحدى القوى العظمى التي تفصل بينها المياه من الأخرى بدرجة أقل من القوى العظمى التي يمكن أن تصل إلى بعضها بريا.

ثالثا، يؤثر توزيع القوة بين الدول في النظام بدرجة ملحوظة على مستويات الخوف[٣٢]. والقضية الأساسية هي ما إذا كانت القوة موزعة بالتساوي تقريبا بين القوى العظمى أم كان هناك تفاوت حاد في القوة. وترتيب القوة الذي يولّد أكبر قدر من الخوف هو النظام متعدد الأقطاب الذي يضم دولة مهيمنة كامنة، أو ما يسمى "التعددية القطبية غير المتوازنة".

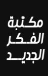
لا تتمثل الدولة المهيمنة الكامنة في أقوى دولة في النظام وحسب، بل القوة العظمى ذات القدرة العسكرية الفعلية الكبيرة والقوة الكامنة الكبيرة التي تؤهلها للهيمنة والسيطرة على كل القوى العظمى الأخرى في منطقتها من العالم. ولا تحتاج الدولة المهيمنة الكامنة لأن تمتلك الموارد اللازمة لكي تحارب كل منافسيها مرة واحدة، لكن يجب أن تكون فرصها قوية لهزيمة كل خصم على حدة وكذلك هزيمة بعضهم تلو البعض الآخر. والعلاقة الأساسية هي فجوة القوة بين الدولة المهيمنة الكامنة وثاني

أقوى دولة في النظام، إذ لا بد أن تكون هناك فجوة واضحة بينهما. ولكي تكون الدولة المهيمنة مؤهلة لهذا الدور ينبغي أن تمتلك- بهامش كبير نوعا ما- أقوى جيش وأكبر قوة كامنة بين كل الدول الواقعة في منطقتها.

وينتج ترتيب القوة القائم على الثنائية القطبية أقل مستوى من الخوف بين القوى العظمى، لكنه مستوى ليس تافها على كل حال. وتتراجع حدة الخوف في الثنائية القطبية بسبب وجود توازن قوة بين الدولتين الرئيستين في النظام. أما النظم متعددة الأقطاب التي لا توجد بينها دولة مهيمنة كامنة والتي أسميها "التعددية القطبية المتوازنة" فيمكن أن يوجد تفاوت في القوة بين أعضائها، رغم أن هذا التفاوت يكون أقل وضوحا من الفجوات الناتجة عن وجود دولة مهيمنة طموحة. ولذلك ربما تولّد التعددية القطبية المتوازنة خوفا أقل من التعددية القطبية غير المتوازنة، وأكبر من الثنائية القطبية.

تثير مناقشة اختلاف مستوى الخوف بين القوى العظمى مع التغييرات في توزيع القوة، وليس مع تقييمات نوايا إحداها تجاه الأخرى، نقطة أخرى ذات صلة. فالدولة حين تقيِّم بيئتها لتحديد الدول التي تشكل تهديدا لبقائها تركز بالدرجة الأولى على القدرات الهجومية للمنافسين المحتملين، وليس نواياهم. فلا سبيل إلى معرفة النوايا، كما أكدنا في موضع سابق، ولذلك يتحتم على الدولة القلقة على بقائها أن تركن إلى أسوأ الفرضيات حول نوايا منافسيها. والقدرات، فضلا عن إمكانية قياسها، تحدد ما إذا كانت الدولة المنافسة تمثل تهديدا جديا. بإيجاز تمارس القوى العظمى فرض التوازن ضد القدرات، وليس ضد النوايا[٦٣].

فمن المؤكد أن القوى العظمى تفرض التوازن على الدول التي تمتلك قدرات عسكرية هائلة؛ لأن تلك القدرة العسكرية الهجومية تمثل التهديد المادي لبقائها. لكن

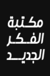


القوى العظمى تعير انتباها حذرا أيضا للقوة الكامنة التي يمتلكها المنافسون؛ لأن الدول الغنية وكثيرة السكان تستطيع عادة أن تحشد جيوشا قوية. ولذلك تميل القوى العظمى للخوف من الدول كثيرة السكان وذات الاقتصاد سريع النمو، حتى وإن لم تكن تلك الدول قد ترجمت ثروتها بعد إلى قوة عسكرية.

تراتبية أهداف الدولة

إن البقاء هو الهدف الأول للقوى العظمى وفقا لنظريتي. لكن تتابع الدول، على أرض الواقع، أهداف غير أمنية أيضا. فقد تسعى القوى العظمى إلى تحقيق مزيد من الرخاء الاقتصادي لكي تحسّن رفاه مواطنيها. وقد تسعى أحيانا إلى نشر أيديولوجية معينة في الخارج، كما حدث في أثناء الحرب الباردة، حين حاولت الولايات المتحدة أن تنشر الديمقراطية حول العالم، وحين حاول الاتحاد السوفيتي أن ينشر الشيوعية. والوحدة الوطنية هدف آخر يوجّه الدول أحيانا، كما حدث مع بروسيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر وألمانيا بعد الحرب الباردة. وتحاول القوى العظمى من حين لآخر أن تنشر حقوق الإنسان حول العالم. وقد تتابع الدول أيا من هذه الأهداف وغيرها من الأهداف غير المرتبطة بالأمن.

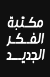
تدرك الواقعية الهجومية يقينا أن القوى العظمى قد تتابع هذه الأهداف غير الأمنية، لكن النظرية لا تتحدث كثيرا حولها باستثناء نقطة واحدة مهمة، وهي أن الدول يمكن أن تتابع هذه الأهداف طالما أن التصرف اللازم لا يتعارض مع منطق توازن القوة الذي يشكل المرجعية دائما[34]. بل إن متابعة هذه الأهداف غير الأمنية تتمم أحيانا البحث عن القوة النسبية. من ذلك مثلا أن ألمانيا النازية توسعت في أوروبا الشرقية لأسباب أيديولوجية وواقعية في الوقت نفسه، وأن القوى العظمى تنافست فيما بينها في أثناء الحرب الباردة لأسباب مماثلة. علاوة على أن الرخاء الاقتصادي يعني



دائما زيادة الثروة، وهذه الأخيرة لها نتائج مهمة على الأمن، لأن الثروة هي أساس القوة العسكرية. فالدول الغنية تستطيع أن تتحمل قوات عسكرية قوية، ما يحسّن فرص الدولة في البقاء. وكما لاحظ عالم الاقتصاد السياسي يعقوب فينر Jacob Vincr قبل أكثر من خمسين عاما، فإن "ثمة تطابقا بعيد المدى" بين الثروة والقوة[٣٥]. والوحدة الوطنية هدف آخر يتمم عادة السعي وراء القوة. فلا شك في أن الدولة الألمانية الموحدة التي ظهرت إلى الوجود في عام ١٨٧١ كانت أقوى من الدولة البروسية التي سبقتها.

ولا تؤثر متابعة الأهداف غير الأمنية أحيانا على توازن القوة. ينطبق ذلك عادة على تدخلات حقوق الإنسان، لأنها تكون عادة عمليات محدودة النطاق ومنخفضة التكاليف ولا تُنقص فرص بقاء القوى العظمى. وفي كل الأحوال تتردد الدول كثيرا في بذل الدم والمال لحماية شعوب أخرى من انتهاكات جسيمة أو حتى الإبادة الجماعية. فرغم الادعاءات بأن السياسة الخارجية الأمريكية مشربة بنزعة أخلاقية، على سبيل المثال، كانت الصومال (١٩٩٢-١٩٩٣) الحالة الوحيدة في الأعوام المائة الماضية التي قُتل فيها جنود أمريكيون في مهمة إنسانية. وفي تلك الحالة أحدث مقتل ثمانية عشر جنديا في معركة بالسة في أكتوبر ١٩٩٣ صدمة لصناع السياسة الأمريكيين، ما دفعهم إلى سحب كل القوات الأمريكية فورا من الصومال، وبعد ذلك رفضْ التدخل في رواندا في ربيع ١٩٩٤ حين شن الهوتو حرب إبادة على جيرانهم التوتسي[٣٦]. ومع أن إيقاف هذه الإبادة الجماعية كان سهلا نسبيا ولم يكن ليؤثر على مكانة الولايات المتحدة في توازن القوة[٣٧]، فإنها لم تتدخل. مؤدى ذلك بإيجاز أن الواقعية مع أنها لا تقضي بالتدخل من أجل حقوق الإنسان، فإنها لا تحرّمه بالضرورة.

بيد أن متابعة الأهداف غير الأمنية تتعارض أحيانا مع منطق توازن القوة، وفي هذه الحالة تتصرف الدول عادة وفقا لإملاءات الواقعية. فرغم الالتزام الأمريكي بنشر

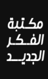


الديمقراطية عبر الكرة الأرضية، على سبيل المثال، نجد أنها ساعدت في الإطاحة بحكومات منتخبة ديمقراطيا واحتضنت عددا من النظم الاستبدادية في أثناء الحرب الباردة، حين شعر صناع السياسة الأمريكيون أن هذه الأعمال تساعد في احتواء الاتحاد السوفيتي"[٣٨]. وفي الحرب العالمية الثانية تخلت الدول الديمقراطية الليبرالية عن كراهيتها للشيوعية وشكلت تحالفا مع الاتحاد السوفيتي ضد ألمانيا النازية. وفي ذلك قال فرانكلين روزفلت "لا يمكن أن أتبنى الشيوعية"، لكنني من أجل هزيمة هتلر "مستعد لأن أتحالف مع الشيطان"[٣٩]. وبالمثل أظهر ستالين مرارا وتكرارا أنه حين تتصادم تفضيلاته الأيديولوجية مع اعتبارات القوة، تربح الأخيرة. ومن أبرز الأمثلة على واقعية ستالين أن الاتحاد السوفيتي عقد معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا النازية في أغسطس ١٩٣٩، هي معاهدة مولوتوف-ريبنتروب Molotov-Ribbentrop Pact المشينة، على أمل أن الاتفاقية قد ترضي طموحات هتلر الإقليمية في أوروبا الشرقية مؤقتا على الأقل وتحوُّل الفيرماخت(١) نحو فرنسا والمملكة المتحدة[٤٠]. فحين تواجه القوى العظمى تهديدا خطيرا، فإنها لا تعير انتباها للأيديولوجية في بحثها عن حلفاء[٤١].

وحين يتعارض الأمن والثروة، تكون الغلبة للأمن، لأن "الدفاع"، كما أشار آدم سميث Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم"، "أهم كثيرا من الثروة"[٤٢]. يقدم سميث مثالا توضيحيا جيدا للطريقة التي تتصرف بها الدول حين تضطر للاختيار بين الثروة والقوة النسبية. فقد طبقت إنجلترا، في عام ١٦٥١، قانون الملاحة الشهير، ذلك التشريع الحمائي الذي وُضع لتدمير تجارة هولندا وتكبيل الاقتصاد الهولندي في النهاية.

---

(١) الفيرماخت Wehrmacht هو اسم القوات المسلحة الموحدة لألمانيا النازية (١٩٣٥- ١٩٤٥)، كانت تتألف من الجيش والبحرية وسلاح الجو [المترجم].



قضى هذا التشريع بأن تُحمَّل كل السلع التي تستوردها إنجلترا على سفن إنجليزية أو سفن تمتلكها الدول التي أنتجت تلك السلع. ونظرا لأن الهولنديين كانوا لا ينتجون سلعا كثيرة بأنفسهم، فقد كان من شأن هذا الإجراء أن يدمر صناعة الشحن الهولندية، ذلك المكون الرئيس للنجاح الاقتصادي للهولنديين. وقد كان من شأن هذا القانون بالطبع أن يضر باقتصاد إنجلترا أيضا، في المقام الأول لأنه يسلب من إنجلترا فوائد التجارة الحرة. وفي ذلك كتب سميث أن "قانون الملاحة ليس في مصلحة التجارة الخارجية، وليس في مصلحة نمو تلك الثروة التي يمكن أن تنبع منها". ومع ذلك فقد اعتبر سميث القانون "أحكم القوانين التجارية الإنجليزية"، لأنه يلحق ضررا بالاقتصاد الهولندي أكثر مما يلحق بالاقتصاد الإنجليزي، حيث كانت هولندا في منتصف القرن السابع عشر "القوة البحرية الوحيدة التي تستطيع أن تزعزع أمن إنجلترا"[٤٣].

بناء النظام الدولي

يذهب البعض إلى أن القوى العظمى تستطيع أن تتجاوز المنطق الواقعي بالعمل معا لبناء نظام دولي يتبنى السلام والعدالة، على أساس أن السلام العالمي وحده من شأنه أن يحسِّن رخاء الدول وأمنها. وقد تشدق السياسيون الأمريكيون كثيرا بهذا الخط الفكري على مدار القرن العشرين، منهم الرئيس كلنتون الذي قال في الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٩٣ إنه "مع مولد هذه المنظمة قبل ثمانية وأربعين عاما ... تقدم جيل من القادة الموهوبين من أمم كثيرة الصفوف لينظموا الجهود العالمية من أجل الأمن والرخاء ... لقد منحنا التاريخ الآن فرصة غير مسبوقة ... دعونا نحلم ونحلم ... دعونا نضمن أن يكون العالم الذي نقدمه لأطفالنا أكثر صحة وأمنا ووفرة من ذلك الذي نعيش فيه اليوم"[٤٤].

لكن القوى العظمى لا تعمل معا، رغم هذه الخطابات، للارتقاء بالنظام العالمي كهدف في ذاته. بل يسعى كل منها، بدلا من ذلك، إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، وهو ما قد يتصادم مع هدف بناء نظام دولي مستقر[٤٥]. ليس معنى ذلك أن القوى العظمى لا تسعى أبدا إلى منع الحروب والحفاظ على السلام، بل على العكس تعمل جديا لمنع الحروب التي ربما تكون هي ضحيتها. وفي مثل هذه الحالات يسترشد سلوك الدولة بالدرجة الأولى بالحسابات الضيقة للقوة النسبية، وليس الالتزام ببناء نظام عالمي مستقل عن مصالح الدول. وقد كرست الولايات المتحدة، على سبيل المثال، موارد هائلة لمنع الاتحاد السوفيتي من بدء حرب في أوروبا في أثناء الحرب الباردة، ليس بسبب التزامها الثابت بنشر السلام حول العالم، بل لأن القادة الأمريكيين كانوا يخشون من أن انتصارا سوفيتيا كان من شأنه أن يُحدث تغييرا خطيرا في توازن القوة[٤٦].

وعلى ذلك فإن أي نظام دولي يتحقق على أرض الواقع يكون بالدرجة الأولى ناتجا عرَضيا للسلوك الأناني من جانب القوى العظمى التي تشكل النظام، حيث تأتي هيئة النظام كنتيجة غير مقصودة للتنافس الأمني بين القوى العظمى، وليس نتيجة لدول تعمل معا لنشر السلام. ويقدم تأسيس نظام الحرب الباردة في أوروبا مثالا لهذه النقطة. فلا الاتحاد السوفيتي ولا الولايات المتحدة قصدا أن يؤسساه أو عملا معا لإيجاده، بل عملت القوتان العظميان جديا في الأعوام الأولى من الحرب الباردة كل على زيادة قوتها على حساب الأخرى، جنبا إلى جنب مع منع الدول الأخرى من أن تحذو حذوهما[٤٧]. خلاصة القول إن النظام الذي انبثق في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كان نتيجة غير مخططة للتنافس الأمني الحاد بين القوتين العظميين.

ورغم انتهاء التنافس الحاد بين القوى العظمى مع نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩٠، لم تعمل روسيا والولايات المتحدة معا لبناء النظام الحالي في أوروبا. فقد رفضت الولايات المتحدة مقترحات روسية مختلفة بجعل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدعامة التنظيمية الأساسية للأمن الأوروبي (لتحل محل منظمة حلف شمال الأطلنطي التي تقودها الولايات المتحدة). وفي المقابل عارضت روسيا بقوة توسيع منظمة حلف شمال الأطلنطي الذي اعتبرته تهديدا خطيرا للأمن الروسي. لكن إدراكا من الولايات المتحدة لضعف روسيا الذي يحول دون أي إجراء انتقامي من جانبها، تجاهلت الولايات المتحدة مخاوف روسيا ودفعت المنظمة إلى قبول جمهورية التشيك والمجر وبولندا كأعضاء جدد. كما عارضت روسيا أيضا السياسة الأمريكية في منطقة البلقان خلال العقد الماضي، خاصة حرب حلف الأطلنطي على يوغسلافيا في عام ١٩٩٩. وهنا أيضا لم تأبه الولايات المتحدة لمخاوف روسيا واتخذت الإجراءات التي رأت أنها ضرورية لتحقيق السلام في تلك المنطقة غير المستقرة. وأخيرا لا بد أن نذكر أن روسيا رغم تصميمها على عدم السماح للولايات المتحدة بنشر مظلة الصواريخ الباليستية، فمن المرجح جدا أن تنشر واشنطن هذا النظام إذا رأت أنه عملي من الناحية التقنية.

ينتج تنافس القوى العظمى أحيانا نظاما دوليا مستقرا، كما حدث في أثناء الحرب الباردة. لكن القوى العظمى ستواصل البحث عن فرص لزيادة نصيبها من القوة العالمية، وإذا سنحت فرصة مواتية، فإنها لن تتردد في تقويض ذلك النظام المستقر. انظر مثلا كيف عملت الولايات المتحدة في أواخر الثمانينات على إضعاف الاتحاد السوفيتي والإطاحة بالنظام المستقر الذي انبثق في أوروبا في أواخر الحرب الباردة[٤٨]. ومن المؤكد أن الدول المعرضة لخسارة جزء من قوتها ستعمل من أجل ردع العدوان والحفاظ على

النظام الحالي. لكن دوافعها ستكون أنانية، تدور في فلك منطق توازن القوة، وليس الالتزام بالسلام العالمي.

ثمة سببان يحولان دون أن تلزم القوى العظمى نفسها بالسعي لبناء نظام عالمي يعمه السلام. فمن غير الوارد- أولا- أن تتفق الدول على صيغة عامة لتعزيز السلام، بل إن دارسي العلاقات الدولية لم يتوصلوا إلى إجماع حول الخطوط العريضة لهذه الصيغة، ولا أبالغ إن قلت إن هناك نظريات حول أسباب الحرب والسلام بعدد الدارسين الذين درسوا الموضوع. لكن الأهم من ذلك هو أن صناع السياسة يعجزون عن الاتفاق على طريقة لبناء عالم مستقر. من ذلك مثلا أنه في مؤتمر باريس للسلام بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت اختلافات كبيرة حول كيفية بناء الاستقرار في أوروبا بين جورج كليمانصو Georges Clemenceau وديفيد لويد جورج David Lloyd George وودرو ويلسون Woodrow Wilson[49]، وتحديدا أصرّ كليمانصو على فرض شروط على ألمانيا في إقليم راينلاند Rhineland أقسى مما أراد لويد جورج وويلسون، في حين كان لويد جورج متشددا في فرض تعويضات على ألمانيا. وليس غريبا لذلك أن معاهدة فرساي لم تسهم في تعزيز الاستقرار الأوروبي.

ثمة مثال آخر هو طريقة التفكير الأمريكية بشأن تحقيق الاستقرار في أوروبا في أوائل الحرب الباردة[50]. كانت العناصر الأساسية لإقامة نظام مستقر وقوي نافذة المفعول في أوائل الخمسينات، كان من بينها تقسيم ألمانيا، ووضع قوات برية أمريكية في أوروبا الغربية لردع الهجوم السوفيتي، وضمان عدم سعي ألمانيا الغربية إلى تطوير أسلحة نووية. لكن المسئولين في إدارة ترومان اختلفوا حول ما إذا كانت ألمانيا المقسمة تمثل مصدرا للسلام أم الحرب. فرأى جورج كينان وبول نيتز اللذان شغلا مناصب مهمة في وزارة الخارجية أن ألمانيا المقسمة تمثل مصدرا لعدم الاستقرار، فيما اختلف



معهما وزير الخارجية دين آتشيسون Dean Acheson. وفي الخمسينات أراد الرئيس آيزنهاور أن ينهي الالتزام الأمريكي بالدفاع عن أوروبا الغربية وأن يزود ألمانيا الغربية بالردع النووي الذي تحتاج إليه. ومع أن الخارجية الأمريكية لم تتبن هذه السياسة كاملة، إلا أنها تسببت في قدر كبير من عدم الاستقرار في أوروبا، حيث تسببت مباشرة في أزمتي برلين في عامي ١٩٥٨-١٩٥٩ وفي عام ١٩٦١"[٥١].

ثانيا، لا يمكن للقوى العظمى أن تضع اعتبارات القوة جانبا وتعمل لتعزيز السلام العالمي؛ لأنها لا تستطيع أن تتأكد من أن جهودها ستنجح، وإذا فشلت محاولاتها فربما تدفع ثمنا باهظا نتيجة لإهمالها لتوازن القوة، ذلك أنه لو ظهر معتد عند الباب، فإنها لن تجد من يرد عليها حين تطلب النجدة الدولية، وتلك مخاطرة لا تتقبلها إلا دول قليلة للغاية. ولذلك يوجب التعقل أن تتصرف الدول وفقا للمنطق الواقعي. وهذا الخط الفكري يفسر الموت السريع لمخططات الأمن الجماعي التي تفرض على الدول أن تضع شواغلها الضيقة حول توازن القوة جانبا وأن تتصرف بدلا من ذلك وفقا للمصالح الأوسع للمجتمع الدولي"[٥٢].

التعاون بين الدول

قد يستنتج البعض من المناقشة السابقة أن نظريتي لا تفسح مجالا لأي تعاون بين القوى العظمى. لكن هذا الاستنتاج خاطئ، لأن الدول يمكن أن تتعاون، مع أن التعاون يصعب تحقيقه أحيانا، ويصعب الحفاظ عليه دائما. ثمة عاملان يحولان دون التعاون، هما الاعتبارات المتعلقة بالزيادات النسبية في القوة والقلق من الخيانة"[٥٣]. فالقوى العظمى تعيش في عالم تنافسي محموم، تنظر فيه إحدى القوى العظمى إلى الأخرى على أنها عدو حقيقي أو كامن على الأقل، ولذلك تسعى كل منها إلى زيادة قوتها على حساب الأخرى.

وينبغي على أي دولتين تفكران في التعاون أن يضعا في الاعتبار مقدار الفوائد أو المكاسب التي ستوزع بينهما. ويمكن أن تفكرا في هذا التوزيع من منظور المكاسب المطلقة أو النسبية (تذكر التمييز الذي وضعناه في موضع سابق بين السعي وراء القوة المطلقة والقوة النسبية). في حالة المكاسب المطلقة، يهتم كل طرف بتحقيق أقصى فوائد ممكنة ولا يهتم بالمكاسب أو حتى الخسائر التي قد يخرج بها الطرف الآخر. فلا يهتم هذا الطرف أو ذاك بالطرف الآخر إلا بقدر تأثير سلوك الطرف الآخر على فرصه في تحقيق أقصى فوائد ممكنة. أما في حالة المكاسب النسبية، فينظر كل طرف إلى مكاسبه الخاصة مقارنة بمكاسب الطرف الآخر.

لكن نتيجة لأن القوى العظمى يستحوذ عليها القلق على توازن القوة، فإن تفكيرها ينصب بالدرجة الأولى على المكاسب النسبية حين تفكر في التعاون مع دول أخرى. تحاول كل دولة بالتأكيد أن تعظم مكاسبها المطلقة، لكن يظل الأهم للدولة هو أن تتأكد من أنها تستفيد أكثر من الدولة الأخرى في أي اتفاق. ولذلك يكون التعاون أصعب في إنجازه حين تسعى الدول إلى المكاسب النسبية وليس المطلقة[٥٤]، وذلك لأن الدول المهتمة بالمكاسب المطلقة يجب أن تتأكد من أن الكعكة إذا كبرت، ستحصل على الأقل على جزء من الزيادة، فيما تضع الدول المهتمة بالمكاسب النسبية عينها على طريقة تقسيم الكعكة، ما يعقّد الجهود التعاونية.

وتؤدي المخاوف من الخيانة أيضا إلى عرقلة التعاون، حيث تتردد القوى العظمى كثيرا في الدخول في اتفاقات تعاونية بسبب الخوف من أن يخون الطرف الآخر الاتفاق ويكتسب ميزة كبيرة. يصل هذا القلق مداه في المجال العسكري، ما يتسبب في "خطر الردة" special peril of defection، لأن طبيعة الأسلحة العسكرية تمكّن من إحداث



تغييرات سريعة في توازن القوة[٥٥]. ويمكن لهذا التطور أن يعطي فرصة سانحة للدولة التي تخون لأن توقع بضحيتها هزيمة حاسمة.

ورغم موانع التعاون من هذا النوع، تتعاون القوى العظمى في العالم الواقعي. فكثيرا ما يدفعها منطق توازن القوة إلى التعاون وتكوين تحالفات ضد عدو مشترك، كما تحالفت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا ضد ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها. وتتعاون الدول أحيانا لمهاجمة دولة ثالثة، كما تعاونت ألمانيا والاتحاد السوفيتي ضد بولندا في عام ١٩٣٩[٥٦]. ومؤخرا اتفقت صربيا وكرواتيا على غزو البوسنة وتقسيمها بينهما، لكن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين منعوهما من تنفيذ هذا الاتفاق[٥٧]. خلاصة القول إن المتنافسين والحلفاء يتعاونون، وفي النهاية تُعقَد صفقات تعكس توزيع القوة وتهدأ المخاوف من الخيانة، ومثالنا على ذلك الاتفاقات المختلفة للحد من التسلح التي وقعتها القوى العظمى في أثناء الحرب الباردة.

خلاصة القول إن ثمة تعاونا، وإن كان بحده الأدنى، يحدث في العالم الذي يقوم على التنافس وتسعى فيه إحدى الدول حثيثا إلى استغلال الأخرى. تتضح هذه النقطة بجلاء في حالة السياسة الأوروبية في الأعوام الأربعين السابقة على الحرب العالمية الأولى، حيث كانت القوى العظمى تتعاون كثيرا، لكن ذلك لم يمنعها من الدخول في حرب كبرى في الأول من أغسطس ١٩١٤[٥٨]. وكذلك تعاونت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى حد كبير في أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن ذلك التعاون لم يحل دون اندلاع الحرب الباردة بعد فترة قصيرة من هزيمة ألمانيا واليابان. ولعل المدهش أكثر من كل ذلك أن ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي تعاونتا اقتصاديا وعسكريا في العامين اللذين سبقا هجوم الفيرماخت على الجيش الأحمر[٥٩]. مؤدى ذلك أنه لا يمكن لأي قدر من التعاون أن يستبعد منطق التنافس الأمني المهيمن. ولا مكان لسلام



حقيقي أو عالم لا تتنافس فيه الدول على القوة طالما ظل نظام الدول (النظام الرسمي) state system فوضويا.

خاتمة

تتمثل حجتي– بإيجاز– في أن بنية النظام الدولي هي التي تدفع القوى العظمى لأن تفكر وتتصرف بطريقة عدوانية وتسعى للهيمنة، وليس الخصائص المحددة لكل واحدة من تلك القوى العظمى[٦٠]. وتختلف حجتي عن ادعاء مورجنثاو بأن الدول تتصرف دائما بطريقة عدوانية؛ لأنها مجبولة على الرغبة في القوة، حيث إنني أفترض، عوضا عن ذلك، أن البقاء هو الدافع الرئيس وراء سلوك القوى العظمى، وفي حالة الفوضى تشجع الرغبة في البقاء الدول على أن تتصرف بطريقة عدوانية. كما أن نظريتي لا تصنف الدول إلى دول عدوانية أو غير عدوانية بناء على نظمها الاقتصادية أو السياسية. وتقوم نظرية الواقعية الهجومية على عدد محدود من الفرضيات حول القوى العظمى، تنطبق بالقدر نفسه على كل القوى العظمى. وباستثناء الاختلافات في مقدار القوة الذي تسيطر عليه كل دولة، تتعامل النظرية مع كل الدول على السواء.

لقد عرضتُ في هذا الفصل المنطق الذي يفسر سعي الدول إلى زيادة قوتها إلى أقصى حد ممكن على منافسيها. لكنني لم أقل الكثير حول موضوع ذلك السعي، وهو القوة نفسها. يقدم الفصلان التاليان مناقشة مفصلة لهذا الموضوع المهم.

الفصل الثالث

الثروة والقوة

Wealth and Power

تقع القوة في القلب من السياسة الدولية، ومع ذلك لا يوجد اتفاق كبير حول ماهية القوة وطرق قياسها. سأقدم في هذا الفصل والذي يليه تعريفا للقوة وطرقا تقريبية، وإن كانت موثوقة لقياسها، وأدفع تحديدا بأن القوة تعتمد على القدرات المادية المحددة التي تمتلكها الدولة، ولذلك يكون توازن القوة دالة للأصول المادية التي تسيطر عليها كل قوة عظمى، مثل الفرق المدرعة والأسلحة النووية.

تمتلك الدول نوعين من القوة: القوة الكامنة والقوة العسكرية. وهذان الشكلان للقوة مرتبطان بشدة، لكنهما ليسا مترادفين، لأنهما مشتقان من أصول مختلفة. تشير القوة الكامنة potential power إلى المقومات الاجتماعية-الاقتصادية التي تدخل في بناء القوة العسكرية، وتعتمد بالدرجة الأولى على ثروة الدولة وعدد سكانها. فالقوى العظمى تحتاج إلى المال والتقنية والموظفين لبناء القوات العسكرية وخوض الحروب، وتشير القوة الكامنة للدولة إلى القوة الخام التي تعتمد عليها عند التنافس مع الخصوم.

وفي مجال السياسة الدولية تكون قوة الدولة في النهاية دالة لقوتها العسكرية مقارنة بالقوة العسكرية للدول المنافسة. كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أقوى



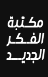
دولتين في العالم في أثناء الحرب الباردة؛ لأن مؤسستيهما العسكريتين كانتا تتفوقان على مؤسسات الدول الأخرى. ولا تعد اليابان قوة عظمى اليوم، رغم أنها تمتلك اقتصادا ضخما وغنيا، لأن جيشها صغير وضعيف نسبيا وتعتمد بشدة على الولايات المتحدة في أمنها. ولذلك يكون توازن القوة مرادفا تقريبا لتوازن القوة العسكرية. ولذلك فإنني أُعرِّف القوة في المقام الأول من المنظور العسكري، لأن الواقعية الهجومية تؤكد أن القوة تمثل السهم الأخير في جعبة السياسة الدولية[1].

تعتمد القوة العسكرية للدولة بالدرجة الأولى على حجم جيشها[1] وقواتها الجوية والبحرية المساندة للجيش وشدتها. وحتى في العالم النووي لا تزال الجيوش تمثل المقوم الرئيس للقوة العسكرية. فالقوات البحرية المستقلة والقوات الجوية الاستراتيجية غير مؤهلة لغزو الأراضي ولا تستطيع في ذاتها أن تجبر الدول الأخرى على تقديم تنازلات إقليمية. صحيح أن هذه القوات تسهم بالتأكيد في الحملة العسكرية الناجحة، لكن حروب القوى العظمى تُحسم بالدرجة الأولى على الأرض. ولذلك تكون الدول الأقوى هي تلك التي تمتلك قوات برية أقوى.

ورغم هذه الأسبقية للقوة العسكرية، تهتم الدول كثيرا بالقوة الكامنة؛ لأن الثروة الوفيرة وعدد السكان الكبير شرطان لازمان لبناء قوات عسكرية هائلة. ففي أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، كان القادة الأمريكيون قلقين من النمو الاقتصادي السوفيتي، وكانوا منزعجين على وجه خاص من الإنجازات العلمية السوفيتية (مثل القمر الصناعي سبوتنك الذي أطلق في عام ١٩٥٧) التي اعتبروها علامات على أن قدرات الاتحاد السوفيتي الكامنة قد تتجاوز قدرات الولايات المتحدة

---

(١) يستخدم مصطلح "الجيش" army في التداول العربي للإشارة إلى كامل القوات المسلحة للدولة، بما في ذلك القوات البرية والجوية والبحرية، حيث تعد هذه جميعا أفرعا للجيش، في حين يستخدم المصطلح في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية للإشارة إلى القوات البرية وحسب، ولا يتضمن القوات الجوية والبحرية [المترجم].

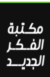


في يوم ما. واليوم يتزايد قلق الولايات المتحدة من الصين، ليس بسبب جيشها الذي لا يزال ضعيفا نسبيا، بل لأن الصين تضم أكثر من ١.٢ بليون نسمة وتُحدِّث اقتصادها بسرعة كبيرة. فلو تمكنت الصين من تحقيق الثراء، فسوف تتحول بسهولة إلى قوة عظمى عسكرية وتتحدى الولايات المتحدة. توضح هذه الأمثلة أن الدولة تنظر بعين الحذر إلى توازن القوة الكامنة، تماما مثل توازن القوة العسكرية.

يناقش القسم التالي مبررات تعريف القوة من منظور القدرات المادية، وليس من منظور النتائج الذي يفضله بعض الدارسين. ويشرح أيضا لماذا لا يعد توازن القوة منبئا جيدا جدا للانتصار العسكري. وتركز الأقسام الثلاثة التالية على القوة الكامنة. فيناقش أولها الأهمية الأساسية للثروة في بناء قوات عسكرية قوية، ثم يقدم مقاييس للثروة أوظفها للوقوف على القوة الكامنة. وفي القسم الثاني أستخدمُ بعض الحالات التاريخية لتوضيح أن صعود القوى العظمى وانهيارها على مدار القرنين الماضيين نتجا في جزء كبير منهما عن التغييرات في توزيع الثروة بين الفاعلين الرئيسين في النظام الدولي. ويشرح القسم الثالث الأسباب التي لا تجعل الثروة والقوة العسكرية مترادفتين، مع أنهما مرتبطتان جدا، وأوضح أن الثروة لا يمكن أن تستخدم كمقياس بديل للقوة العسكرية. ولذلك أدفع بأننا نحتاج إلى مؤشرات منفصلة للقوة الكامنة والقوة العسكرية.

الأساس المادي للقوة

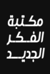
يمكن تعريف القوة عند مستواها الأساسي بطريقتين مختلفتين. ولا تتمثل القوة، كما أُعرِّفها، في شيء غير الأصول المحددة أو الموارد المادية التي تمتلكها الدولة. ويُعرِّف آخرون القوة من منظور نتائج التفاعلات بين الدول، ويدفعون بأن القوة ترتبط قبل كل شيء بالسيطرة على الدول الأخرى أو التأثير عليها، فهي قدرة الدولة على إكراه



دولة أخرى على فعل شيء ما[٢]. ويرى روبرت دال Robert Dahl النصير البارز لهذا الرأي أن الدولة "أ" تمتلك قوة على الدولة "ب" بقدر ما تستطيع "أ" أن تجبر "ب" على فعل شيء، ما كانت "ب" لتفعله لولا ذلك"[٣]. ويذهب هذا المنطق إلى أن القوة توجد فقط حين تمارس الدولة السيطرة أو التأثير، وعلى ذلك يمكن أن تقاس القوة بعد أن تتحدد النتيجة فقط. معنى ذلك ببساطة أن أقوى دولة هي تلك التي تكون لها الغلبة في النزاع.

قد يبدو أنه لا يوجد اختلاف حقيقي بين هذين التعريفين. ففي كل الأحوال حين تدخل قوتان عظميان في نزاع، ألا تكون الغلبة للطرف الذي يمتلك القدرات المادية الأكبر؟ ويرى بعض دارسي السياسة الدولية أنه عند نشوب حرب تربح الدولة التي تمتلك الموارد الأكبر في كل الحالات تقريبا، ولذلك يفيد توازن القوة كثيرا في التنبؤ بالنصر في الحرب. وهناك عدد كبير من الدراسات الكمية تستخدم مقاييس مختلفة للقوة لمحاولة تفسير نتيجة النزاعات بين الدول[٤]. ويمثل هذا الاعتقاد أيضا الأساس لحجة جيوفري بليني Geoffrey Blainey الشهيرة التي تنص على أن الحرب تندلع في الأساس؛ لأن الدول لا تستطيع أن تتفق على توازن القوة، ثم يقوم القتال التالي بإرساء "ترتيب للقوة بين المنتصرين والخاسرين"[٥]. لكن لو علمت الدول المتنافسة التوازن الحقيقي للقوة مقدما، كما يدفع بليني، لانتفت الحروب؛ لأن الطرفين سيعرفان النتيجة مقدما ويضطران بذلك إلى التفاوض حول تسوية سلمية بناء على حقائق القوة الحالية، بدلا من خوض حرب دامية للوصول إلى النتيجة عينها.

على أنه من غير الممكن دمج هذين التعريفين للقوة؛ لأن توازن القوة ليس منبئا موثوقا جدا بالنجاح العسكري[٦]. والسبب وراء ذلك هو أن العوامل غير المادية تقدم للمقاتل أحيانا ميزة حاسمة على الآخرين. تتضمن تلك العوامل، من بين أخرى،



الاستراتيجية والاستخبارات والعزيمة والطقس والمرض. ورغم أن الموارد المادية لا تقرر نتيجة الحروب وحدها، فلا شك في أن احتمالات النجاح تتأثر بشدة بتوازن الموارد، خاصة في حروب الاستنزاف المطولة التي يحاول كل طرف فيها أن يضعف الآخر استنادا إلى التفوق المادي[٧]. تسعى الدول بالتأكيد لأن تمتلك قوة أكبر من منافسيها، لأنه كلما زادت الموارد التي تمتلكها الدولة زاد احتمال أن تكون لها الغلبة في الحرب، وذلك بالطبع لأن الدول تريد أن تزيد نصيبها من القوة العالمية. ومع ذلك فإن زيادة احتمال النجاح لا يعني أن النجاح مؤكد فعلا. وهناك حروب كثيرة كان المنتصر فيها إما أقل قوة من الخاسر أو في مستوى قوته نفسه، لكن المنتصر غلب بسبب العوامل غير المادية.

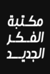
خذ مثالا على ذلك مكون الاستراتيجية التي تعني الطريقة التي توظف بها الدولة قواتها ضد قوات خصمها والتي ربما تكون أهم العوامل غير المادية. تسمح الاستراتيجيات الذكية أحيانا للدول الأقل قوة أو غير الأقوى كثيرا من منافسيها في ساحة المعركة بأن تحقق النصر[٨]. من ذلك مثلا أن الألمان استخدموا استراتيجية الحرب الخاطفة في ربيع ١٩٤٠ لهزيمة الجيشين البريطاني والفرنسي اللذين كانا في نفس حجم الفيرماخت وقوته تقريبا[٩]. لكن خطة شليفين Schlieffen Plan الشهيرة أخفقت في إحداث نصر ألماني على نفس الخصمين في عام ١٩١٤، رغم أن النسخة الأصلية من الخطة التي كانت أجرأ من النسخة التي نفذت فعلا كانت تقدم مخططا لهزيمة فرنسا وبريطانيا[١٠]. معنى ذلك أن الاستراتيجية تكون مهمة جدا في بعض الأحيان[١١].

وتوضح هزيمة روسيا الحاسمة لجيش نابليون في عام ١٨١٢ كيف يمكن لهذه العوامل غير المادية أن تساعد مُدافِعا أقل تسليحا في الفوز بالحرب[١٢]. كانت القوات الفرنسية التي تقدمت لغزو روسيا في الثالث والعشرين من يونيو ١٨١٢ تتفوق في



العدد على الجيوش الروسية الأمامية (٤٤٩٠٠٠ في مقابل ٢١١٠٠٠)[١٣]، وبحساب القوات الاحتياطية كان بحوزة نابليون ٦٧٤٠٠٠ جندي للحملة الروسية، فيما بلغ الجيش الروسي كاملا ٤٠٩٠٠٠ جندي نظامي في بداية النزاع. وعلاوة على ذلك كانت القوات الفرنسية متفوقة نوعيا على القوات الروسية. ورغم ذلك دمر الروس جيش نابليون كاملا في الشهور الستة التالية وحققوا نصرا كاسحا. وبحلول الأول من يناير ١٨١٣ لم يعد مع نابليون إلا ٩٣٠٠٠ جندي فقط ليحاربوا الروس، حيث قُتِل ٤٧٠٠٠٠ جندي فرنسي في روسيا وأُسِر ١٠٠٠٠٠ آخرون، بينما لم يخسر الروس إلا ١٥٠٠٠٠ جندي.

إن الطقس والمرض والاستراتيجية الروسية الذكية هي التي هزمت نابليون. فقد رفض الروس أن يشتبكوا مع القوات الغازية على طول حدودهم الغربية، وانسحبوا نحو موسكو، ونفذوا سياسة الأرض المحروقة وهم يتحركون شرقا[١٤]. وحاول الجيش الفرنسي أن يلحق بالجيش الروسي المنسحب وينزل به هزيمة حاسمة في المعركة، لكن الطقس السيئ أحبط خطة نابليون، حيث هطلت أمطار غزيرة تلتها حرارة حارقة في الأسابيع الأولى للغزو، ما تسبب في إبطاء حركة الجيوش المهاجمة وسمح للروس بالهرب. وسرعان ما أصبح المرض والفرار من الخدمة معضلة تواجهها القوات الفرنسية. وتمكن نابليون أخيرا من الاشتباك مع الجيش الروسي المنسحب في معارك كبرى في سمولنسك Smolcnsk (في السابع عشر من أغسطس) وبورودينو Borodino (في السابع من سبتمبر). ربح الجيش الفرنسي المعركتين، لكنهما كانا نصرين باهظي الثمن، حيث كانت الخسائر الفرنسية فادحة، ورفض الروس الاستسلام، وانجرّ الجيش الفرنسي عميقا في روسيا. احتل نابليون موسكو في الرابع عشر من سبتمبر، لكنه أُجبر على التراجع في منتصف أكتوبر، حيث أبى الروس أن يتوقفوا عن الحرب.



وكان الانسحاب التالي ناحية الغرب كارثيا للجيش الفرنسي، حيث تفسخ رغم صموده في المعارك مع القوات الروسية التي تلاحقه[١٥]. وهنا لعب الطقس دورا مهما للمرة الثانية، حيث حل الشتاء على القوات المنسحبة. وإجمالا فإن الجيش الروسي الأضعف دحر الجيش الفرنسي الأقوى، مع أنه لم يربح معركة كبرى في حملة عام ١٨١٢.

يؤكد ذلك عوار حجة بليني التي تقول إن حربا لن تقع إذا استطاعت الدول أن تقيس توازن القوة بدقة، وذلك ببساطة لأن الدول يمكن أن تهزم دولا أقوى منها[١٦]. ولذلك تبدأ الدول أحيانا الحرب ضد دول أقوى منها. وينطبق المنطق عينه على الدول المتكافئة في القوة تقريبا. ولذلك أيضا تصمد دول أضعف أحيانا أمام دول أقوى منها تهدد بمهاجمتها، لأن ثمة ما يبرر للمدافعين الاعتقاد بأنهم يمكن أن يحاربوا ويربحوا، رغم تفوق الخصم عليهم.

ولذلك لا يمكن أن نساوي بين توازن الأصول المادية والنتائج، لأن العوامل غير المادية، مثل الاستراتيجية، تؤثر بشدة أحيانا على النتائج. ولذلك فعند تعريف القوة يتحتم الاختيار بين القدرات المادية والنتائج كأساس للتعريف، ويجب أن يتضمن التعريف المقومات المادية وغير المادية للنجاح العسكري.

ثمة أسباب ثلاثة تستبعد التساوي بين القوة والنتائج. أولا، عند التركيز على النتائج يستحيل تقريبا تقييم توازن القوة قبل النزاع؛ لأن التوازن يتحدد فقط بعد أن نرى الجانب المنتصر. ثانيا، تؤدي هذه المقاربة أحيانا إلى استنتاجات لا تصدق. فروسيا مثلا ألحقت هزيمة ساحقة بجيوش نابليون في عام ١٨١٢، مع أنها لم تكن أقوى من فرنسا. لكن تعريف القوة من منظور النتائج يضطرنا إلى استنتاج أن روسيا كانت أقوى من فرنسا. وكذلك لا ينكر أحد أن الولايات المتحدة كانت أقوى كثيرا من فيتنام

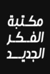


الشمالية، ومع ذلك استطاعت الدولة الأضعف أن تلحق الهزيمة بالدولة الأقوى في حرب فيتنام (١٩٦٥-١٩٧٢) لأن العوامل غير المادية تفوقت على توازن القوة. ثالثا، يتمثل أحد أهم الجوانب في العلاقات الدولية في الطريقة التي تؤثر بها القوة- وهي الوسيلة- على النتائج السياسية، وهي الغايات[١٧]. لكن ليس ثمة ما يقال حول الموضوع، إذا كان يتعذر التمييز بين القوة والنتائج، إذ لن يكون ثمة فرق بين الوسائل والغايات، ما يضعنا أمام حجة دائرية.

السكان والثروة: أعصاب القوة العسكرية

تتمثل القوة الكامنة في الموارد المجتمعية التي تمتلكها الدولة لبناء قواتها العسكرية[١٨]. ورغم أن هذه الموارد تكون دائما متنوعة جدا، يظل عدد سكان الدولة وثروتها المكونين الأهم لتوليد القوة العسكرية. يمثل عدد السكان أهمية كبيرة؛ لأن القوى العظمى تحتاج إلى جيوش ضخمة لا يمكن حشدها إلا في الدول كثيرة السكان[١٩]. والدول قليلة السكان لا تستطيع أن تصبح قوى عظمى. على سبيل المثال لا يمكن لإسرائيل ذات الستة ملايين نسمة ولا السويد ذات التسعة ملايين نسمة أن تبلغا مكانة القوة العظمى في عالم تضم فيه روسيا والولايات المتحدة والصين ١٤٧ مليونا و٢٨١ مليونا و١.٢٤ بليون على التوالي[٢٠]. وكذلك يترتب على عدد السكان نتائج اقتصادية مهمة، لأن عدد السكان الكبير يستطيع أن ينتج ثروة كبيرة، وتلك الأخيرة هي لبنة البناء الثانية للقوة العسكرية[٢١].

تكتسب الثروة أهمية خاصة؛ لأن الدولة لا تستطيع أن تبني جيشا قويا إذا لم تكن تمتلك المال والتقنية لتجهيز القوات المقاتلة وتدريبها والاستمرار في تحديثها[٢٢]، فضلا عن أن تكلفة حروب القوى العظمى باهظة. على سبيل المثال بلغت التكلفة المباشرة الإجمالية للحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) لكل المشاركين حوالي

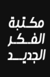


٢٠٠ بليون دولار[٣٣]. وأنفقت الولايات المتحدة وحدها حوالي ٣٠٦ بليون دولار في حرب دول المحور بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥، أي حوالي ثلاثة أضعاف ناتجها القومي الإجمالي GNP في عام ١٩٤٠[٣٤]. ولذلك تكون القوى العظمى في النظام الدولي دائما من بين أغنى الدول في العالم.

ورغم أن عدد السكان والثروة مكونان أساسيان للقوة العسكرية، فإنني أستخدم الثروة وحدها لقياس القوة الكامنة. على أن هذا التأكيد على الثروة لا ينبع عن كونها أهم من عدد السكان، لكن لأن الثروة تضم كلا من الأبعاد السكانية والاقتصادية للقوة. فالدولة، كما لاحظنا، يجب أن تمتلك عدد سكان كبيرا لإنتاج ثروة كبيرة. ولذلك فمن المقبول أن نفترض أن الدول ذات الثروة الوفيرة تمتلك أيضا عدد سكان كبيرا. مؤدى ذلك أنني لا أتجاهل عدد السكان، بل أفترض أنه متضمن في المؤشرات التي أستخدمها لقياس الثروة.

ربما يكون من الأسهل أن نستخدم عدد السكان وحده لقياس القوة الكامنة، لأن عدد سكان الدولة أسهل في القياس من ثروتها. لكن من غير الملائم أن نستخدم عدد السكان لقياس القوة الكامنة؛ لأن عدد السكان لا يعكس غالبا الاختلافات في الثروة بين الدول. لقد كانت الصين والهند، على سبيل المثال، تمتلكان سكانا أكبر بكثير من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة، في حين لم تنجز هذه أو تلك مكانة القوة العظمى؛ لأنهما لم تكونا في ثراء القوى العظمى. فعدد السكان الكبير لا يضمن ثروة كبيرة، لكن الثروة الكبيرة تتطلب عدد سكان كبيرا. ولذلك يمكن استخدام الثروة وحدها كمقياس للقوة الكامنة.

ثمة معانٍ مختلفة لمفهوم الثروة، ويمكن أن تقاس بطرق مختلفة. لكن من أجل أغراض نظريتي لا بد أن أختار مؤشرا للثروة يعكس القوة الكامنة للدولة، وتحديدا ينبغي أن يتضمن هذا المؤشر ثروة الدولة القابلة للتعبئة ومستوى تطورها التقني. وتشير

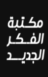


"الثروة القابلة للتعبئة" mobilizable wealth إلى الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة لبناء قواتها العسكرية، وهي أهم من الثروة الإجمالية، لأن المهم ليس مدى ثراء الدولة، بل مقدار الثروة المتاحة للإنفاق على الدفاع. ومن المهم أيضا أن تمتلك الدولة صناعات تنتج أحدث التقنيات وأكثرها تطورا، لأنها تستخدم دائما في إنتاج الأسلحة الأكثر تقدما. ومثال ذلك أن تطوير صناعة الصلب في منتصف القرن التاسع عشر والطائرة النفاثة في منتصف القرن العشرين غيّرا ترسانات السلاح لدى القوى العظمى بصورة جذرية. وينبغي على القوى العظمى أن تكون الأكثر تقدما في عصرها في تلك الصناعات، وكذلك في الصناعات الأخرى التي تسهم في بناء قوات عسكرية هائلة.

ويعد الناتج القومي الإجمالي GNP الذي يشكل كامل ناتج الدولة على مدى عام المؤشر الأكثر استخداما لثروة الدولة. وأنا أستخدمه لقياس الثروة بعد ١٩٦٠ كما سيأتي في المناقشة التالية. لكن الناتج القومي الإجمالي لا يكون دائما مؤشرا جيدا للقوة الكامنة، ويمكن لاستخدامه في الظروف الخاطئة أن يعطي صورة مشوهة لتوازن القوة الكامنة. ويكمن جوهر المشكلة في أن الناتج القومي الإجمالي يعد في المقام الأول مقياسا لثروة الدولة الإجمالية، ولا يتضمن دائما الاختلافات المهمة في الثروة القابلة للتعبئة والتطور التقني للدول المختلفة.

غير أن الناتج القومي الإجمالي يصلح كمقياس جيد لهذين البعدين للثروة حين تكون القوى العظمى ذات الصلة في مستويات متماثلة من النمو الاقتصادي. ولذلك يكون من المرجح، على سبيل المثال، أن يمتلك اقتصادان صناعيان متقدمان، كالمملكة المتحدة وألمانيا في عام ١٨٩٠ أو اليابان والولايات المتحدة في عام ١٩٩٠، صناعات متقدمة متماثلة ونسبة الثروة الإجمالية نفسها تقريبا إلى الثروة القابلة للتعبئة. وينطبق المنطق عينه عند مقارنة مجتمعين زراعيين بالدرجة الأولى مثل بروسيا وفرنسا في عام ١٧٥٠.

في حين يعد الناتج القومي الإجمالي مؤشرا سيئا للقوة الكامنة عندما تكون الدول الخاضعة للمقارنة في مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي. انظر مثلا ما يحدث

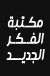


عند استخدام الناتج القومي الإجمالي لتقييم القوة الكامنة لدولة شبه صناعية ودولة صناعية متقدمة. والناتج القومي الإجمالي الذي يمثل سعر السوق لكل السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في فترة زمنية محددة يكون دالة لكل من حجم القوة العاملة بالدولة ومعدل إنتاجها، حيث يرتبط حجم القوة العاملة للدولة بشدة بعدد سكانها، فيما يرتبط معدل إنتاج قوتها العاملة بشدة بمستوى الدولة في النمو الاقتصادي. ولذلك يمكن لدولتين أن يكون لهما ناتج قومي إجمالي متماثل وعدد سكان مختلف تماما ومستوى تصنيع مختلف جدا. على سبيل المثال قد تمتلك دولة قاعدة صناعية ضعيفة، لكن عدد سكانها كبير نسبيا، يعمل جزء كبير منه في الزراعة، فيما تكون الدولة الأخرى صناعية متقدمة جدا، لكن عدد سكانها أصغر كثيرا[٢٥].

ينطبق هذا الوصف على المملكة المتحدة وروسيا على مدى المائة عام الممتدة بين سقوط نابليون في عام ١٨١٥ وبداية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، حيث كان ناتجهما القومي الإجمالي متماثلا، مع أن المملكة المتحدة كانت تتفوق كثيرا على روسيا في الناتج الصناعي، كما يبيّن الجدول رقم (٣-١). لكن الناتج القومي الإجمالي لروسيا كان كبيرا؛ لأن عدد سكانها الزراعيين الكبير نما سريعا على مدار القرن التاسع عشر.

الجدول رقم (٣-١). مؤشرات الثروة والسكان للمملكة المتحدة وروسيا ١٨٣٠-١٩١٣.

	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣
الناتج القومي الإجمالي (بلايين الدولارات)					
المملكة المتحدة	٢,٨	١٦,١	٢٣,٦	٣٦,٣	٤٤,١
روسيا	١٠,٦	١٤,٤	٢٣,٣	٣٢,٠	٥٢,٤
الحصة النسبية من الثروة الأوروبية (بالنسبة المئوية)					
المملكة المتحدة	٥٣	٦٨	٥٩	٣٧	٢٨
روسيا	١٥	٤	٣	١٠	١١



تابع الجدول رقم (٣-١).

	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣
استهلاك الطاقة (بملايين الأطنان المترية من مكافئ الفحم)					
المملكة المتحدة	-	٧٣,٨	١٢٥,٣	١٧١,٤	١٩٥,٣
روسيا	-	١,٠	٥,٤	٣٠,٤	٥٤,٥
إنتاج الحديد/الصلب (بآلاف الأطنان)					
المملكة المتحدة	٦٩٠	٣٨٨٠	٧٨٧٠	٤٩٧٩	٧٧٨٧
روسيا	١٩٠	٣٥٠	٤٥٠	٢٢٠١	٤٩٢٥
الحصة النسبية من الناتج الصناعي العالمي (بالنسبة المئوية)					
المملكة المتحدة	٩,٥	١٩,٩	٢٢,٩	١٨,٥	١٣,٦
روسيا	٥,٦	٧,٠	٧,٦	٨,٨	٨,٢
الطاقة الصناعية الإجمالية (بريطانيا في عام ١٩٠٠ = ١٠٠)					
المملكة المتحدة	١٧,٥	٤٥,٠	٧٣,٣	١٠٠,٠	١٢٧,٢
روسيا	١٠,٣	١٥,٨	٢٤,٥	٤٧,٥	٧٦,٦
السكان (بالمليون)					
المملكة المتحدة	٢٣,٨	٢٨,٨	٣٤,٦	٤١,٢	٤٥,٦
روسيا	٥٧,٦	٧٦,٠	١٠٠,٠	١٣٥,٧	١٧٥,١

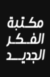
المصدر: أرقام الناتج القومي الإجمالي بأسعار الدولار الأمريكي في عام ١٩٦٠ وهي مأخوذة من Paul Bairoch, "Europe's Gross National Product: 1800-1975," Journal of European Economic History 5, No. 2 (Fall 1976), p. 281. والحصص النسبية من الناتج الصناعي العالمي مأخوذة من Paul Bairoch, "International Industrialization Levels from 1750 to 1980," Journal of European Economic History 11, No. 2 (Fall 1982), p. 296. وأرقام الطاقة الصناعية الإجمالية التي تتخذ من المملكة المتحدة في عام ١٩٠٠ خطا قاعديا يساوي ١٠٠ مأخوذة من ibid., p. 292. وأرقام استهلاك الطاقة وإنتاج الحديد/الصلب وأعداد السكان مأخوذة من J. David Singer and Melvin Small, National Material Capabilities Data, 1816-1985 (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993). وأرقام الحصص النسبية من الثروة الأوروبية مأخوذة من الجدول رقم (٣-٣).

يد أن الاختلافات في القوة الصناعية، كتلك التي كانت بين المملكة المتحدة وروسيا، تترتب عليها نتائج مهمة على توازن القوة الكامنة. أولا، تمتلك الدول الصناعية المتقدمة دائما ثروة فائضة لإنفاقها على الدفاع أكبر من الدول شبه الصناعية، وذلك بالدرجة الأولى لأن معظم الناتج المادي لطبقة الفلاحين يستهلكه الفلاحون أنفسهم فورا. ثانيا، تستطيع الدول ذات الصناعات الأكثر تقدما وحدها أن تنتج كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة التي تحتاجها الجيوش للصمود في المعارك[٢٦].

غير أن التركيز على الناتج القومي الإجمالي وحده قد يجعل المرء يعتقد أن المملكة المتحدة وروسيا كانتا تمتلكان أقوى اقتصادين في أوروبا بين عامي ١٨١٥ و١٩١٤ وأنهما كانتا تمتلكان الموارد اللازمة لبناء قوات عسكرية هائلة والهيمنة على سياسة المنطقة. وتبيِّن المقارنة بين الجدول رقم (٣-١) والجدول رقم (٣-٢) أن المملكة المتحدة وروسيا كانتا في صدارة القوى العظمى الأوروبية الأخرى من حيث الناتج القومي الإجمالي على مدار معظم تلك الفترة. لكنه استنتاج خاطئ في الحقيقة[٢٧]. صحيح أن المملكة المتحدة امتلكت قوة كامنة أكبر بالتأكيد من أية دولة أوروبية أخرى في القرن التاسع عشر، خاصة في العقود الوسطى من ذلك القرن الذي يسمى كثيرا باسم "السلام البريطاني"[(٢)][٢٨]. لكن الاقتصاد الروسي، كما سنعرض فيما يلي، كان في حالة ضعيفة جدا، على الأقل من منتصف القرن التاسع عشر حتى العقد الثالث من القرن العشرين. وكانت روسيا تمتلك قوة كامنة ضعيفة نسبيا في تلك الفترة، ما

---

(٢) صيغت عبارة "السلام البريطاني" Pax Brittanica على غرار عبارة "السلام الروماني" Pax Romana في إشارة إلى الهيمنة العالمية التي حققتها بريطانيا في تلك العقود على غرار الهيمنة التي كانت للإمبراطورية الرومانية في أيام عزها، حيث تحقق سلام طويل بفضل سيطرة الإمبراطورية الرومانية على معظم دول حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الغربية في ذلك العصر، ومن المنطلق نفسه سادت عبارة "السلام الأمريكي" Pax Americana على مدار القرن العشرين [المترجم].



يفسر بدرجة كبيرة تعرض جيشها لهزائم ساحقة في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) والحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) والحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٧)"[٢٩]. بإيجاز لا يستطيع الناتج القومي الإجمالي أن يعكس الاختلافات الحادة في القوة الكامنة بين الدول الصناعية وشبه الصناعية.

تظهر المشكلة نفسها عند استخدام الناتج القومي الإجمالي لمقارنة القوة الكامنة للصين المعاصرة مع اليابان والولايات المتحدة. فالصين رغم نموها الاقتصادي السريع خلال العقدين الماضيين لا تزال دولة شبه صناعية، ولا يزال ١٨٪ تقريبا من ثروتها يرتبط بالزراعة[٣٠]. بينما تعد اليابان والولايات المتحدة دولتين صناعيتين متقدمتين جدا، ويكمن ٢٪ من ثروتهما فقط في الزراعة. لكن سكان الصين حوالي خمسة أضعاف سكان الولايات المتحدة وحوالي عشرة أضعاف سكان اليابان. ولذلك سيكون توازن القوة الكامنة بين هذه الدول الثلاث متحيزا لصالح الصين، إذا كان المقياس المختار هو الناتج القومي الإجمالي. ومن المؤكد أن هذه المشكلة ستزول مع الزمن، لأن القاعدة الزراعية للصين ستواصل الانكماش (كانت تشكل ٣٠٪ من ثروة البلاد في عام ١٩٨٠) مع تحديث اقتصادها. لكنها في الوقت الراهن يجب أن يراعى ذلك في أي تحليل يستخدم الناتج القومي الإجمالي لقياس القوة الكامنة للصين.

وبناء على ما تقدم فإن الناتج القومي الإجمالي يكون أحيانا مقياسا صحيحا للقوة الكامنة، ولا يكون كذلك في أحيان أخرى. وإذا كان لا يصلح، فيمكن البحث عن مؤشر بديل يحدد القوة الكامنة على نحو أفضل أو استخدام الناتج القومي الإجمالي مع إضافة التكييفات الملائمة.



الجدول رقم (٣-٢). مؤشرات الثروة والسكان لفرنسا وبروسيا/ألمانيا ١٨٣٠-١٩١٣.

	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣
الناتج القومي الإجمالي (ببلايين الدولارات)					
فرنسا	٨,٦	١٣,٣	١٧,٤	٢٣,٥	٢٧,٤
ألمانيا	٧,٢	١٢,٨	٢٠,٠	٣٥,٨	٤٩,٨
الحصة النسبية من الثروة الأوروبية (بالنسبة المئوية)					
فرنسا	٢١	١٤	١٣	١١	١٢
ألمانيا	٥	١٠	٢٠	٣٤	٤٠
استهلاك الطاقة (بملايين الأطنان المترية من مكافئ الفحم)					
فرنسا	-	١٣,٢	٢٩,١	٤٨,٠	٦٢,٨
ألمانيا	-	١٥,٠	٤٧,١	١١٣,٠	١٨٧,٨
إنتاج الحديد/الصلب (بآلاف الأطنان)					
فرنسا	٢٧٠	٩٠٠	١٧٣٠	١٥٦٥	٤٦٨٧
ألمانيا	٦٠	٤٠٠	٢٤٧٠	٦٤٦١	١٧٦٠٠
الحصة النسبية من الناتج الصناعي العالمي (بالنسبة المئوية)					
فرنسا	٥,٢	٧,٩	٧,٨	٦.٨	٦.١
ألمانيا	٣,٥	٤,٩	٨,٥	١٣.٢	١٤,٨
الطاقة الصناعية الإجمالية (بريطانيا في عام ١٩٠٠ = ١٠٠)					
فرنسا	٩,٥	١٧,٩	٢٥,١	٣٦,٨	٥٧,٣
ألمانيا	٦,٥	١١,١	٢٧,٤	٧١,٢	١٣٧,٧
السكان (بالمليون)					
فرنسا	٣٢,٤	٣٧,٤	٣٧,٥	٣٨,٩	٣٩,٧
ألمانيا	١٢,٩	١٨,٠	٤٥,١	٥٦,٠	٦٧,٠

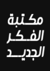
ملحوظة: تشير أرقام "ألمانيا" في عامي ١٨٣٠ و١٨٦٠ إلى بروسيا وبعد التاريخ الأخير إلى ألمانيا.

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٣-١).



عند قياس توازن القوة الكامنة على مدى الفترة التاريخية الطويلة الممتدة من عام ١٧٩٢ إلى عام ٢٠٠٠ يتعذر العثور على مؤشر واحد بسيط وموثوق للثروة. أولا، لا تتوفر بيانات اقتصادية كثيرة للأعوام من ١٧٩٢ إلى ١٨١٥. والموضع الرئيس الذي تحدث فيه مشكلات نتيجة لذلك هو الفصل الثامن الذي يتصدى للإجابة عن السؤال عما إذا كانت فرنسا النابليونية قد امتلكت قوة كامنة أكبر من منافسيها من القوى العظمى، خاصة المملكة المتحدة. سأحاول التعامل مع هذه المشكلة بعرض ما يقوله المؤرخون حول الثروة النسبية للمملكة المتحدة وفرنسا، وأيضا بالنظر إلى عدد السكان، تلك اللبنة الأخرى الأساسية لبناء القوة العسكرية. تقدم هذه المعلومات صورة تقريبية دقيقة لتوازن القوة الكامنة في الفترة النابليونية.

لكل ما سبق، فإنني أقيس القوة الكامنة بين عامي ١٨١٦ و١٩٦٠ بمؤشر مُركَب بسيط يعطي وزنا مساويا لإنتاج الدولة من الحديد والصلب واستهلاكها للطاقة. يمثل ذلك المؤشر القوة الصناعية للدولة بطريقة جيدة ويفيد في تحديد كل من الثروة القابلة للتعبئة ومستوى التطور التقني على مدى تلك الفترة الطويلة[٣١]. ويستخدم الناتج القومي الإجمالي من عام ١٩٦٠ إلى الحاضر لقياس الثروة. وقد غيرتُ المؤشرات في عام ١٩٦٠ لسببين[٣٢]، أولهما أن المؤشر المُركَب لا يفيد بعد عام ١٩٧٠ لأن دور الصلب في الاقتصادات الصناعية الكبرى بدأ يتراجع بحدة في ذلك الوقت تقريبا[٣٣]. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى مقياس مختلف للقوة الكامنة للأعوام التالية لعام ١٩٧٠، وقد كان الناتج القومي الإجمالي هو البديل الواضح. ثانيا تبدأ أفضل بيانات الناتج القومي الإجمالي المتوفرة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، القوتين العظميين في النظام في ذلك الوقت، من عام ١٩٦٠ وحتى نهاية الحرب الباردة[٣٤]. لذلك أستخدم الناتج القومي الإجمالي للثلاثين عام الأخيرة من الحرب الباردة (١٩٦٠-١٩٩٠) والعقد



الأول فيما بعد الحرب الباردة (١٩٩١-٢٠٠٠)، مع الأخذ في الاعتبار حدود الناتج القومي الإجمالي كمؤشر للقوة الكامنة للصين اليوم[٣٥].

الأساس الاقتصادي للقوة العسكرية

إن نظرة سريعة على صعود وأفول ثلاث قوى عظمى أوروبية في القرنين الماضيين تؤكد ادعائي بأن الثروة تمثل الأساس للقوة العسكرية وأن الثروة تمثل وحدها مؤشرا جيدا للقوة الكامنة. ويتأكد الدور الحاسم للثروة في تحديد القوة في ذلك التغير العميق الذي حدث في توازن القوة بين فرنسا وألمانيا (بروسيا قبل عام ١٨٧٠) في القرن التاسع عشر، وتغير مكانة روسيا في توازن القوة بين عامي ١٨٠٠ و٢٠٠٠.

كانت فرنسا النابليونية أقوى دولة في أوروبا بين عامي ١٧٩٣ و١٨١٥، بل أوشكت على غزو القارة الأوروبية بأسرها. وكانت بروسيا أضعف القوى العظمى تقريبا في ذلك الوقت. وقد ألحقت بها جيوش نابليون في عام ١٨٠٦ هزيمة ساحقة أخرجتها فعليا من توازن القوة الأوروبي حتى عام ١٨١٣ حين استغلت بروسيا هزيمة فرنسا الثقيلة في روسيا للانضمام إلى تحالف فرض التوازن الذي قضى على نابليون أخيرا في معركة وترلو في يونيو ١٨١٥. ومع بداية القرن العشرين كانت المقاعد قد تغيرت كاملا تقريبا، حيث أخذت ألمانيا الفيلهلمية تظهر بوصفها الدولة المهيمنة الكامنة التالية في أوروبا، فيما كانت فرنسا تحتاج إلى حلفاء لمساعدتها في كبح جارتها ألمانيا. ولاحقا دخلت فرنسا وحلفاؤها الحرب في عامي ١٩١٤ و١٩٣٩ لمنع ألمانيا من السيطرة على أوروبا.

إن التغيرات في الثروة النسبية لفرنسا وألمانيا في الأعوام المائة التالية لمعركة وترلو تفسر التحول في القوة العسكرية بينهما. يبيّن الجدول رقم (٣-٢) أن فرنسا كانت أغنى كثيرا من بروسيا من عام ١٨١٦ حتى أواخر العقد السابع من القرن التاسع عشر، حين



حوّل أوتو فون بسمارك بروسيا إلى ألمانيا. وحققت ألمانيا أول تفوق على فرنسا في إنتاج الصلب في عام ١٨٧٠ الذي اندلعت فيه الحرب الفرنسية-البروسية[٣٦]. ومن تلك النقطة حتى بداية الحرب العالمية الأولى أخذت الفجوة في الثروة بين فرنسا وألمانيا تتسع باطراد لصالح ألمانيا. وبحلول عام ١٩١٣ كانت ثروة ألمانيا حوالي ثلاثة أضعاف ثروة فرنسا.

نتج هذا التغير الملحوظ في الثروة النسبية لفرنسا وألمانيا جزئيا عن عملية التصنيع التي حدثت بوتيرة أسرع في ألمانيا منها في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. لكن السبب الرئيس تمثل حقيقة في التحول الكبير في الحجم النسبي لسكان الدولتين الذي يوضح أن التغييرات في الثروة تتضمن أيضا التغييرات في حجم السكان. توضح البيانات الموضحة في الجدول رقم (٣-٢) أن فرنسا كانت تمتلك ميزة سكانية على بروسيا قدرها ٢٥ : ١ في عام ١٨٣٠، ومع حلول عام ١٩١٣ كانت ألمانيا تمتلك ميزة سكانية على فرنسا قدرها ١,٧ : ١. نتج هذا الانقلاب السكاني عن عاملين. كان معدل المواليد الفرنسي في القرن التاسع عشر منخفضا جدا، بينما كان المعدل الألماني المقابل من أعلى أمثاله في أوروبا. علاوة على أن الدولة الألمانية الموحدة التي بناها بسمارك حول بروسيا ضمت عدد سكان أكبر بكثير من بروسيا نفسها. على سبيل المثال كان عدد سكان بروسيا ١٩,٣ مليون نسمة في عام ١٨٦٥، فيما بلغ عدد سكان ألمانيا ٣٤,٦ مليون نسمة في عام ١٨٧٠[٣٧].

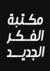
وتقدم روسيا مثالا آخر للدولة التي تأثرت مكانتها في توازن القوة كثيرا بحظوظ اقتصادها، حيث كانت روسيا أقوى منافس عسكري لفرنسا النابليونية. وقد لعب الجيش الروسي الدور الرئيس في الإطاحة بنابليون من السلطة بين عامي ١٨١٢ و١٨١٥. ولذلك ساد خوف في أعقاب انهيار فرنسا من أن تحاول روسيا الهيمنة على



أوروبا[٣٨]. لكن روسيا لم تسع للهيمنة بعد عام ١٨١٥، بل على النقيض من ذلك تراجعت مكانتها في توازن القوة الأوروبي على مدى الأعوام المائة التالية. وخاضت روسيا، كما أسلفنا، ثلاث حروب ضد قوى عظمى أخرى خلال تلك الفترة وتلقت هزائم مذلة في كل منها: حرب القرم والحرب الروسية-اليابانية والحرب العالمية الأولى.

توضح المقارنة بين أداء روسيا في الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية مدى الضعف الذي آلت إليه روسيا بحلول عام ١٩١٤. كانت الغلبة في النزاعات الثلاثة لدولة مهيمنة كامنة قامت بغزو روسيا. تمكنت فرنسا النابليونية وألمانيا النازية من تركيز معظم جيوشهما ضد روسيا، رغم أن كلا منهما كان مضطرا للحفاظ على بعض القوات في مسارح أخرى[٣٩]. لكن روسيا تمكنت من توجيه هزائم حاسمة بالمعتدين كليهما. في حين أن ألمانيا في الحرب العالمية الأولى نشرت ثلثي قواتها المقاتلة تقريبا على الجبهة الغربية ضد الجيوش الفرنسية والبريطانية، فيما قاتل الثلث الباقي الجيش الروسي على الجبهة الشرقية[٤٠]. ومع أن الجيش الألماني حارب الجيش الروسي ويده الأقوى مربوطة وراء ظهره، فقد تمكن من هزيمة روسيا وإخراجها من الحرب، وهو إنجاز لم يتمكن نابليون أو هتلر من بلوغه، رغم أن كلا منهما كان مطلق اليدين.

ويبلغ تراجع روسيا مداه في الأعوام التي تلت الحرب العالمية الأولى، حين غزت بولندا الاتحاد السوفيتي الذي تشكل حديثا وحققت انتصارات كبرى عليه[٤١]. وقلبَ الجيش الأحمر المد لفترة قصيرة قبل أن يستعيد البولنديون زمام المبادرة ويربحوا نصرا محدودا. وبداية من أوائل العقد الثالث من القرن العشرين شرع السوفييت في بناء آلة عسكرية هائلة، هزمت الجيش الياباني في حرب قصيرة في عام ١٩٣٩، ثم هزمت الفيرماخت الألماني المتبجح في الحرب العالمية الثانية. وأصبح الاتحاد السوفيتي من القوة



بعد عام ١٩٤٥ لدرجة أن الولايات المتحدة وحدها كانت تستطيع أن ترده عن السيطرة على أوروبا كلها. وظل الاتحاد السوفيتي قوة عسكرية هائلة لأكثر من أربعين عاما بعد هزيمة هتلر إلى أن تفكك في عام ١٩٩١ إلى خمس عشرة دولة منفصلة.

يمكن تفسير التقلبات في القوة العسكرية الروسية على مدى القرنين الماضيين بدرجة كبيرة بالتغييرات في مكانة روسيا على تراتبية الثروة. ورغم أننا لا نمتلك بيانات كثيرة حول ثروة القوى العظمى بين عامي ١٨٠٠ و١٨١٥، فمن الواضح أن المملكة المتحدة وفرنسا كانت تمتلكان أقوى اقتصادين في أوروبا[٤٢]. لكن لا يبدو مع ذلك أن روسيا كانت أقل ثراء من المملكة المتحدة أو فرنسا في تلك الأعوام[٤٣]. لكن حتى لو كانت تلك هي الحال، فقد كان الاقتصاد الروسي قادرا على الإنفاق على الجيش الروسي في معركته ضد نابليون، رغم أن روسيا تلقت إعانات مالية من المملكة المتحدة في مراحل مختلفة من النزاع. بإيجاز لا توجد أدلة على أن الجيش الفرنسي كانت له ميزة كبيرة على الجيش الروسي؛ لأن فرنسا كانت أغنى من روسيا[٤٤].

وتراجعت مكانة روسيا في توازن الثروة بحدة في الأعوام الخمسة والسبعين التي تلت هزيمة نابليون (انظر الجدول رقم ٣-٣)، وذلك بالدرجة الأولى لأن روسيا تحولت إلى التصنيع بدرجة أبطأ كثيرا من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. وقد كان لضعف روسيا صناعيا نتائج عسكرية مهمة. ففي العقدين السابقين على الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، لم تستطع روسيا أن تتحمل عبء بناء شبكات سكك حديدية كبيرة في مناطقها الغربية، ما صعّب عليها عمليات تعبئة جيوشها وتحريكها بسرعة إلى الحدود الروسية-الألمانية. فيما كانت ألمانيا تمتلك نظام سكك حديدية متطور، ولذلك استطاعت أن تنقل قواتها بسرعة إلى تلك الحدود عينها. وبغرض تصحيح ذلك التفاوت قدمت فرنسا التي كانت متحالفة مع روسيا ضد ألمانيا دعما

لبناء السكك الحديدية الروسية[45]. وظلت روسيا حتى عشية الحرب العالمية الأولى دولة شبه صناعية على وشك الدخول في حرب ضد ألمانيا المتقدمة صناعيا[46].

ليس غريبا- إذن- أن يعجز اقتصاد الحرب الروسي عن الإنفاق على احتياجات جيشه. فقد كان إنتاج البنادق بائسا جدا للدرجة أنه في عام ١٩١٥ "كان جزء فقط من الجيش مسلحا بالبنادق، فيما كان الآخرون ينتظرون وقوع إصابات بين زملائهم ليحصلوا على أسلحة"[47]. وكانت روسيا تفتقر إلى المدفعية للدرجة أنه في عام ١٩١٧ كانت ألمانيا تمتلك ٦٨١٩ قطعة ثقيلة، في مقابل ١٤٣٠ قطعة فقط لروسيا. ويقدّر جوناثان أدلمان Jonathan Adelman أن ٣٠٪ فقط من احتياجات التسليح للجيش الروسي في أثناء الحرب كانت تُلبى في أحسن الأحوال. وثمة طريقة أخرى للوقوف على مشكلة روسيا تتمثل في المقارنات التالية للفترة من عام ١٩١٤ حتى نهاية عام ١٩١٧ :

١) أنتجت ألمانيا ٤٧٣٠٠ طائرة في مقابل ٣٥٠٠ طائرة أنتجتها روسيا.

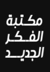
٢) أنتجت ألمانيا ٢٨٠٠٠٠ رشاش، في مقابل ٢٨٠٠٠ رشاش أنتجته روسيا.

٣) أنتجت ألمانيا ٦٤٠٠٠ قطعة مدفعية، في مقابل ١١٧٠٠ قطعة أنتجتها روسيا.

٤) أنتجت ألمانيا ٨٥٤٧٠٠٠ بندقية، في مقابل ٣٣٠٠٠٠٠ بندقية أنتجتها روسيا.

ليس غريبا- إذن- أن يتمكن أقل من نصف الجيش الألماني من هزيمة الجيش الروسي كاملا في الحرب العالمية الأولى.

أسهم ستالين بقوة وبلا رحمة في تحديث الاقتصاد السوفيتي في الثلاثينات، ولذلك لم تتمتع ألمانيا مع بداية الحرب العالمية الثانية إلا بميزة متواضعة فقط في الثروة على الاتحاد السوفيتي (انظر الجدول رقم ٣-٣)[48]. ولذلك استطاع اقتصاد الحرب السوفيتي أن يتنافس بقوة مع اقتصاد الحرب الألماني في الحرب العالمية الثانية. بل كان



السوفييت يتفوقون على الألمان في كل أنواع الأسلحة العسكرية تقريبا من عام ١٩٤١ حتى نهاية عام ١٩٤٥ :

١) أنتج الاتحاد السوفيتي ١٠٢٦٠٠ طائرة في مقابل ٧٦٢٠٠ طائرة أنتجتها ألمانيا.

٢) أنتج الاتحاد السوفيتي ١٤٣٧٩٠٠ رشاش في مقابل ١٠٤٨٥٠٠ رشاش أنتجته ألمانيا.

٣) أنتج الاتحاد السوفيتي ١١٨٢٠٥٠٠ بندقية في مقابل ٧٨٤٥٧٠٠ بندقية أنتجتها ألمانيا.

٤) أنتج الاتحاد السوفيتي ٩٢٦٠٠ دبابة في مقابل ٤١٥٠٠ دبابة أنتجتها ألمانيا.

٥) أنتج الاتحاد السوفيتي ٣٥٠٣٠٠ مدفع هاون في مقابل ٦٨٩٠٠ مدفع أنتجته ألمانيا[٤٩].

لا عجب- إذن- أن تمكن الجيش الأحمر من هزيمة الفيرماخت على الجبهة الشرقية[٥٠].

الجدول رقم (٣-٣). الحصة النسبية من الثروة الأوروبية ١٨١٦ – ١٩٤٠.

	١٨١٦	١٨٢٠	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠
المملكة المتحدة	٪٤٣	٪٤٨	٪٥٣	٪٦٤	٪٧٠	٪٦٨	٪٦٤	٪٥٩	٪٥٠	٪٣٧	٪٣٠	٪٢٨	٪٤٤	٪٢٧	٪٢٤
بروسيا/ألمانيا	٪٨	٪٧	٪٥	٪٥	٪٤	٪١٠	٪١٦	٪٢٠	٪٢٥	٪٣٤	٪٣٩	٪٤٠	٪٣٨	٪٣٣	٪٣٦
فرنسا	٪٢١	٪١٨	٪٢١	٪١٦	٪١٢	٪١٤	٪١٣	٪١٣	٪١٣	٪١١	٪١٢	٪١٢	٪١٣	٪٢٢	٪٩
روسيا/الاتحاد السوفيتي	٪١٩	٪١٨	٪١٥	٪٩	٪٧	٪٤	٪٢	٪٣	٪٥	٪١٠	٪١٠	٪١١	٪٢	٪١٤	٪٢٨
النمسا- المجر	٪٩	٪٩	٪٧	٪٦	٪٧	٪٤	٪٥	٪٤	٪٦	٪٧	٪٨	٪٨	-	-	-
إيطاليا	-	-	-	-	-	-	٪٠	٪١	٪١	٪١	٪٢	٪٢	٪٣	٪٥	٪٤

ملحوظة: تتكون "الثروة" هنا من مؤشر مركب بسيط يعطي وزناً متساوياً لإنتاج الحديد/الصلب واستهلاك الطاقة. وعلى وجه التحديد فإنني حددت الكمية الإجمالية للحديد/الصلب التي أنتجتها كل القوى العظمى في العام المحدد، ثم حسبت النسبة المئوية من هذا المجموع لكل قوة عظمى. وأجريت عملية حسابية مماثلة لاستهلاك الطاقة. وبعد ذلك استخرجت متوسطاً لكل من الحديد/الصلب والطاقة. لكن النسب المئوية للأعوام ١٨٣٠- ١٨٥٠ تستند إلى إنتاج الحديد/الصلب فقط لعدم توفر بيانات حول استهلاك الطاقة. لاحظ أن حسابات الثروة الأوروبية المستخدمة هنا وعلى امتداد الكتاب تستند إلى أرقام القوى العظمى ذات الصلة فقط ولا تتضمن القوى الصغرى مثل بلجيكا والدنمارك. وأخيراً لاحظ أن ألمانيا كانت "بروسيا" قبل عام ١٨٧٠.

SOURCES: All data are from Singer and Small, National Material Capabilities Data

ورغم أن الاقتصاد السوفيتي تكبد أضرارا هائلة في الحرب العالمية الثانية (انظر الجدول رقم ٣-٤)، فقد خرج الاتحاد السوفيتي من ذلك النزاع بأقوى اقتصاد في أوروبا[٥١]. ولذلك لا يُستغرَب أنه كان يمتلك في أواخر الأربعينات القوة العسكرية اللازمة للهيمنة على المنطقة. لكن الولايات المتحدة التي كانت أغنى كثيرا من الاتحاد السوفيتي (انظر الجدول رقم ٣-٥) أصرت على منع السوفييت من أن يصبحوا دولة مهيمنة في أوروبا. وفي العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية أخذ الاقتصاد السوفيتي ينمو سريعا بعد أن تعافى من الحرب، وضاقت فجوة الثروة مع القطب الآخر المنافس إلى حد كبير. وبدا أن تباهي الأمين العام نيكيتا خروشوف في عام ١٩٥٦ بأن الاتحاد السوفيتي "سيدفن" الولايات المتحدة قد يتحقق[٥٢].

الجدول رقم (٣-٤). الحصة النسبية من الثروة الأوروبية ١٩٤١-١٩٤٤.

	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤
الولايات المتحدة	٪٥٤	٪٥٨	٪٦١	٪٦٣
ألمانيا	٪٢٢	٪٢٣	٪٢٣	٪١٩
الاتحاد السوفيتي	٪١٢	٪٧	٪٧	٪٩
المملكة المتحدة	٪٩	٪٩	٪٩	٪٩
إيطاليا	٪٣	٪٣	-	-

ملحوظة: تقاس "الثروة" بالمؤشر المُركَّب نفسه المستخدم في الجدول رقم (٣-٣)، باستثناء أنني أستخدم هنا إنتاج الطاقة بدلا من استهلاك الطاقة. ومع أن الولايات المتحدة ليست قوة أوروبية، فقد ضمّنتها في هذا الجدول لأنها تورطت في القتال في أوروبا في الحرب العالمية الثانية.

المصدر: أرقام الطاقة والحديد للولايات المتحدة مأخوذة من B. R. Mitchell, International Historical Statistics: The Americas, 1750-1988, 2d ed. (New York: Stockton Press, 1993), pp. 356, 397. وأرقام المملكة المتحدة وإيطاليا مأخوذة من B. R. Mitchell, International Historical Statistics: Europe, 1750-1988, 3d ed. (New York: Stockton Press, 1992), pp. 457-58, 547. وأرقام الاتحاد السوفيتي مأخوذة من Mark Harrison, Soviet Planning in Peace and War, 1938-1945 (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 253. وتحتاج الأرقام الألمانية إلى شرح لأن الأرقام المستخدمة تعتمد على الأقاليم التي

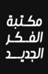
كانت جزءا من ألمانيا. وهناك ثلاثة خيارات: (١) "ألمانيا الأقدم" التي تغطي ما قبل حدود عام ١٩٣٨، (٢) "ألمانيا الكبرى" التي تتضمن النمسا وسوتدنتلاند والأقاليم التي احتلتها في الحرب مثل الألزاس واللورين والمناطق البلولندية التي ضمت إلى الرايخ الثالث، (٣) "ألمانيا الكبرى إضافة إلى الدول المحتلة" التي استغلتها ألمانيا ماديا. من أجل هذه الفروق، انظر United States Strategic Bombing Survey (USSBS), The Effects of Strategic Bombing on the German War Economy, European War Report 3 (Washington, DC: USSBS, October 31, 1945), p. 249. وانظر أيضا see Patricia Harvey, "The Economic Structure of Hitler's Europe," in Arnold Toynbee and Veronica M. Toynbee, eds., Hitler's Europe (Oxford: Oxford University Press, 1954), pp. 165-282. وفيما يتعلق بإنتاج الحديد في ألمانيا بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥، فإنني أستخدم الأرقام ذات الصلة السابقة للرايخ الثالث المأخوذة من USSBS, Effects of Strategic Bombing, p. 252. لكن يصعب العثور على أرقام موثوقة لإنتاج الطاقة في سنوات الحرب العالمية الثانية، انظر ibid., p. 116. وباستخدام الأرقام السوفيتية، يقدّر جوناثان أدلمان الكميات الإجمالية لإنتاج الكهرباء والصلب لكل من ألمانيا والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب العالمية الثانية. Adelman, Prelude to the Cold War: The Tsarist, Soviet, and U.S. Armies in the Two World Wars (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1988), p. 219. وحيث إن الرقم الذي يقدمه أدلمان لإنتاج ألمانيا للحديد والصلب (١٣٣,٧ مليون طن) قريب من الإجمالي الذي قدمته (١٢٧ مليون)، فإنني أفترض أن رقم إنتاج الكهرباء موثوق منه. ومن أجل تقسيم الطاقة على السنوات، فإنني أستخدم نسبة الحديد لكل عام. على سبيل المثال، لو كان ٢٧٪ من الحديد الذي أنتجته ألمانيا في أثناء الحرب قد أنتج في عام ١٩٤٣، فإنني أفترض أن ٢٧٪ من كل الكهرباء أنتجت في هذا العام.

الجدول رقم (٣-٥). الحصة النسبية لثروة القوى العظمى ١٩٤٥-١٩٩٠.

	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الولايات المتحدة	٨٤٪	٧٨٪	٧٢٪	٦٧٪	٦٧٪	٦٥٪	٦٣٪	٦٥٪	٦٦٪	٦٨٪
الاتحاد السوفيتي	١٦٪	٢٢٪	٢٨٪	٣٣٪	٣٣٪	٣٥٪	٣٧٪	٣٥٪	٣٤٪	٣٢٪

ملحوظة: تعتمد أرقام الأعوام ١٩٤٥ و١٩٥٠ و١٩٥٥ على المؤشر المركّب نفسه المستخدم في الجدول رقم (٣-٣).

المصدر: كل بيانات الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٥ مأخوذة من Singer and Small, National Material Capabilities Data. وأرقام الفترة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ تعتمد على بيانات الناتج القومي الإجمالي GNP المأخوذة من U.S. Arms Control and Disarmament Agency's World Military Expenditures and Arms Transfer Database. ويجب أن نلاحظ أنه لا يوجد اتفاق بين الخبراء حول الحجم النسبي للناتج القومي الإجمالي للاتحاد السوفيتي للفترة من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٩١. لكنني أرى أن البيانات المقدمة هي أفضل البيانات المتوفرة.

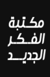


وبدأ الاقتصاد السوفيتي يتعثر في أوائل الثمانينات؛ لأنه لم يكن يجاري الاقتصاد الأمريكي في تطوير الحاسوب وتقنيات المعلومات الأخرى[٥٣]. بيد أن هذه المشكلة لم تظهر في شكل هبوط حاد في الناتج القومي السوفيتي الإجمالي نسبة إلى الولايات المتحدة، رغم أن القادة السوفييت كانوا يتوقعون ذلك على المدى البعيد. وأدركوا أن هذا التخلف التقني الأولي سيضر أيضا بالجيش السوفيتي في النهاية. من ذلك مثلا أن المارشال نيقولاي أوجاركوف Nikolai Ogarkov أقيل من رئاسة هيئة الأركان العامة السوفيتية في صيف ١٩٨٤ لتصريحه علنا بأن الصناعة السوفيتية كانت تتأخر كثيرا عن الصناعة الأمريكية، ما يعني أن الأسلحة السوفيتية ستصبح قريبا أدنى من الأسلحة الأمريكية[٥٤]. فقد أدرك القادة السوفييت خطورة الموقف وحاولوا أن يصلحوا الخلل. لكن إصلاحاتهم الاقتصادية والسياسية انحرفت، ما أثار أزمة النزعة القومية، وهذا بدوره مكّن الولايات المتحدة من حسم الحرب الباردة لصالحها وتفكيك الاتحاد السوفيتي بعد ذلك بوقت قصير.

تكشف مناقشة أهمية الثروة في بناء القوة العسكرية أن توزيع القوة الكامنة بين الدول يعكس توزيع القوة العسكرية، وبالتالي يمكن أن نساوي بين هذين النوعين للقوة. وحجتي القائلة بأن القوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية يمكن أن تعزز تلك الفكرة؛ لأنها تشير ضمنا إلى أن الدول تترجم ثروتها إلى قوة عسكرية بالمعدل نفسه تقريبا. لكن الحال ليست كذلك، ولهذا لا تكون القوة الاقتصادية دائما مؤشرا صحيحا للقوة العسكرية.

الفجوة بين القوة الكامنة والقوة العسكرية

إن أنماط التحالفات التي تشكلت في أثناء الحرب الباردة تضرب المثل على المشكلات التي تظهر حين نساوي بين الثروة والقوة العسكرية. كانت الولايات المتحدة



أغنى كثيرا من الاتحاد السوفيتي من بداية هذا النزاع حتى نهايته، لكن ذلك لا ينطبق على الأعوام العشرة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥ حين تكونت منظمة حلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو (انظر الجدول رقم ٣-٥). ومع ذلك، فقد آثرت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا في أوروبا واليابان في آسيا الانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الذي كان يستهدف احتواء الاتحاد السوفيتي. ولو كانت الثروة مقياسا دقيقا للقوة لانضمت الدول الأقل قوة إلى الاتحاد السوفيتي لكبح جماح الولايات المتحدة، وليس العكس. لكن حتى لو كانت الثروة مقياس تقييم القوة لظلت الولايات المتحدة بوضوح القوة العظمى الأقدر[55].

لا تعكس حقائق القوة دائما تراتبية الثروة لثلاثة أسباب. أولا، تحوّل الدول أجزاء متفاوتة من ثروتها إلى قوة عسكرية. ثانيا، تختلف كفاءة ذلك التحويل من دولة لأخرى، ما يترتب عليه من حين لآخر نتائج مهمة على توازن القوة. ثالثا، تقتني القوى العظمى أنواعا مختلفة من القوات العسكرية، ولتلك الاختيارات أيضا نتائج على التوازن العسكري.

تناقص الغلة

لا تعمد الدول الغنية أحيانا إلى بناء قوات عسكرية إضافية، رغم قدرتها على تحمل نفقات ذلك، لاعتقادها بأن ذلك لا يعطيها ميزة استراتيجية على منافسيها. فزيادة الإنفاق تكون بلا معنى حين يكون مجهود الدفاع لدى الدولة خاضعا لقانون تناقص الغلة (أي إذا كانت قدراتها في "أعلى المنحنى") أو إذا كان الخصوم يستطيعون بسهولة أن يجاروا ذلك المجهود ويحافظوا على توازن القوة. معنى ذلك أن إطلاق سباق التسلح إذا لم يكن من شأنه أن يترك من بدأ به في مركز استراتيجي أفضل، فإنه سيقف في مكانه وينتظر ظروفا ملائمة.



كانت المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر مثالا للدولة التي امتنعت عن تحويل ثروتها الكبيرة إلى قوة عسكرية. فكانت بين عامي ١٨٢٠ و١٨٩٠ أغنى دولة في أوروبا على الإطلاق. ولم ينخفض نصيبها عن ٤٥٪ من ثروة القوى العظمى في تلك العقود السبعة، وكانت تمتلك في العقدين المتوسطين من القرن (١٨٤٠-١٨٦٠) حوالي ٧٠٪ منها (انظر الجدول رقم ٣-٣). ولم تسيطر فرنسا- المنافس الأقرب للمملكة المتحدة في تلك الأعوام العشرين- إلا على ١٦٪ من القوة الصناعية الأوروبية. ويمكن القول بأنه لم تتمتع قوة عظمى أوروبية أخرى مطلقا بهذه الميزة الاقتصادية الساحقة على منافسيها. ولو كانت الثروة وحدها مؤشرا صحيحا للقوة، لكانت المملكة المتحدة القوة المهيمنة الأولى في أوروبا، أو على الأقل دولة مهيمنة كامنة تسعى القوى العظمى الأخرى إلى فرض التوازن عليها.

لكن السجل التاريخي يبيِّن أن ذلك لم يحدث[٥٦]. فالمملكة المتحدة رغم ثروتها الوفيرة لم تبن قوة عسكرية تشكل تهديدا خطيرا على فرنسا أو ألمانيا أو روسيا. بل أنفقت من ثروتها على الدفاع بين عامي ١٨١٥ و١٩١٤ نسبة مئوية أصغر كثيرا من أي من القوى العظمى المنافسة[٥٧]. وكانت المملكة المتحدة مجرد دولة أخرى في توازن القوة الأوروبي. ولذلك لم تشكل القوى العظمى الأخرى تحالفا لاحتوائها، كما حدث مع فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي[٥٨].

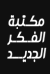
ولم تحشد المملكة المتحدة جيشا كبيرا أو تحاول أن تغزو أوروبا، لأنها ربما كانت تواجه مشكلات كبيرة إن هي حاولت أن تظهر القوة عبر القنال الإنجليزي على أرض القارة الأوروبية. إذ تميل المساحات المائية الكبيرة، كما سيرد في الفصل التالي، إلى سلب القدرة الهجومية للجيوش. وفي الوقت عينه تصعِّب القوة المانعة للمياه على أية قوة بالقارة الأوروبية عبور القنال لغزو المملكة المتحدة. ولذلك استنتجت المملكة

المتحدة بحكمة أنه من غير الاستراتيجي أن تبني جيشا كبيرا قليل النفع في الهجوم وغير ضروري للدفاع عن الوطن.

وتقدم الولايات المتحدة مثالا آخر من القرن التاسع عشر لدولة غنية احتفظت بمؤسسة عسكرية صغيرة نسبيا. كانت الولايات المتحدة في عام ١٨٥٠ غنية بما يكفي لأن تكون قوة عظمى، لكن من المتفق عليه أنها لم تنجز تلك المكانة الرفيعة حتى عام ١٨٩٨، حين شرعت في بناء جيش قوي يستطيع أن ينافس جيوش القوى العظمى الأوروبية[٥٩]. سنناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفصل السابع. ويكفي هنا أن نقول إنه رغم صغر حجم الجيش الأمريكي، كانت الولايات المتحدة دولة توسعية جدا في القرن التاسع عشر، وطردت القوى العظمى الأوروبية إلى ما وراء المحيط الأطلنطي ومدّت حدودها الغربية إلى المحيط الهادي. وكانت الولايات المتحدة مصممة على ترسيخ هيمنتها في نصف الكرة الأرضية الغربي، وهو الهدف الذي أنجزته بوضوح مع بداية القرن العشرين.

ظل الجيش الأمريكي أصغر كثيرا من نظرائه الأوروبيين في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، لأنه كان يستطيع أن يسيطر على نصف الكرة الأرضية الغربي بدون تكلفة كبيرة. حيث كان بمقدور الجيش الأمريكي الصغير أن يتفوق على المنافسين الإقليميين، مثل القبائل الأمريكية الأصلية والمكسيك، ولم يكن بوسع القوى العظمى الأوروبية أن تتحدى الولايات المتحدة على نحو جدي، حيث كان على الأوروبيين أن يخصصوا موارد كبيرة للدفاع عن أراضيهم من هجوم الدول الأوروبية الأخرى، ولذلك كان إظهار القوة عبر المحيط الأطلنطي في قارة أمريكا الشمالية عملا صعبا.

ثمة سبب آخر يدفع الدول أحيانا لأن تضع حدا لميزانياتها العسكرية، وهو إدراكها أن الإنفاق العسكري العدواني من جانبها ربما يضر بالاقتصاد، ما يقوض قوة



الدولة في النهاية، لأن القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية. ففي الثلاثينات، على سبيل المثال، وضع السياسيون البريطانيون حدودا صارمة للإنفاق العسكري، رغم أنهم كانوا يواجهون تهديدات متعددة حول العالم، لأنهم خافوا من أن تدمر الزيادات الهائلة في الإنفاق العسكري الاقتصاد البريطاني الذي كانوا يطلقون عليه اسم "الذراع الرابع للدفاع"[٦٠]. وبالمثل كانت إدارة الرئيس دوايت آيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١) التي هيمن عليها المحافظون الماليون تنظر إلى المستويات العالية للإنفاق العسكري كتهديد للاقتصاد الأمريكي. وقد كان ذلك أحد الأسباب وراء تقليص الإنفاق العسكري الأمريكي في الخمسينات والتأكيد الكبير على الأسلحة النووية، حيث ساد اعتقاد بأن الاستراتيجية النووية من شأنها أن توفر الأساس لسياسة دفاعية مستقرة وفعالة ماليا على المدى الطويل[٦١].

ويؤثر الحلفاء أيضا على مستوى الموارد التي تخصصها القوى العظمى للدفاع. فمن المؤكد أن أية قوتين عظميين متورطتين في تنافس أمني حاد أو حرب إحداهما ضد الأخرى ستنفقان بسخاء على جيشيهما. لكن إذا كان لأحد المنافسين حلفاء أغنياء، دون الطرف الآخر، فإن الدولة ذات الأصدقاء الأغنياء ربما يكون إنفاقها أقل على الدفاع من منافسها. ففي أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، كان الاتحاد السوفيتي ينفق نسبة مئوية من ثروته على الدفاع أكبر من الولايات المتحدة[٦٢]، وهو الاختلاف الذي نتج جزئيا عن أن الولايات المتحدة كان لها حلفاء أغنياء، مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا، خاصة ألمانيا الغربية واليابان، في حين كان حلفاء الاتحاد السوفيتي فقراء، مثل تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا[٦٣].

وأخيرا ثمة حالات لا تستطيع فيها دولة غنية أن تبني قوات عسكرية قوية؛ لأن قوة عظمى تحتلها وتريدها أن تظل ضعيفة عسكريا. مثال ذلك النمسا وبروسيا اللتان

ألحقت بهما فرنسا هزيمة ساحقة أخرجتهما من صفوف القوى العظمى في أثناء الحروب النابليونية، وفرنسا التي احتلتها ألمانيا النازية من منتصف عام ١٩٤٠ حتى أواخر صيف ١٩٤٤ حين حررتها القوات البريطانية والأمريكية في النهاية. كما احتفظت الولايات المتحدة بقوات في ألمانيا الغربية واليابان في أثناء الحرب الباردة، ورغم أنها كانت بالتأكيد محتلا خيِّرا، فإنها لم تسمح لأي من حليفيها ببناء القوة العسكرية اللازمة لكي يصبح قوة عظمى. فقد آثرت الولايات المتحدة إبعاد اليابان، رغم أن اليابان كانت في ثراء الاتحاد السوفيتي في منتصف الثمانينات، إن لم يكن قبل ذلك. وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن اليابان كان ناتجها القومي الإجمالي أكبر من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٧[٦٤]. توضح هذه الحالة أن كل القوى العظمى تكون دولا غنية، لكن لا تتحول كل الدول الغنية إلى قوى عظمى.

المستويات المختلفة للكفاءة

من غير الحكمة أيضا أن نساوي بين توزيع القوة الاقتصادية وتوزيع القوة العسكرية؛ لأن الدول تحوِّل ثرواتها إلى قوة عسكرية بدرجات مختلفة من الكفاءة، حتى أن فجوة واسعة في الكفاءة تفصل أحيانا بين القوى العظمى المتنافسة لدرجة تؤثر بوضوح على توازن القوة. ومثال ذلك معركة الموت بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية.

كانت ألمانيا تستحوذ على حوالي ٣٦٪ من الثروة الأوروبية في عام ١٩٤٠، في حين كان الاتحاد السوفيتي يستحوذ على حوالي ٢٨٪ منها (انظر الجدول رقم ٣-٣). وفي ربيع ١٩٤٠ غزت ألمانيا بلجيكا والدنمارك وفرنسا وهولندا والنرويج وبدأت على الفور في استغلال اقتصاداتها، ما أضاف إلى ميزة الثروة التي كانت تتمتع بها على الاتحاد السوفيتي[٦٥]. ثم غزا الفيرماخت الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ وخلال ستة أشهر سيطرت ألمانيا تقريبا على كل الأراضي السوفيتية غرب موسكو التي كانت



موطن الثروة الأساسية. وفي أواخر عام ١٩٤١ كان الاتحاد السوفيتي قد فقد أراضي تضم ٤١٪ من خطوطه الحديدية، و٤٢٪ من قدرته على توليد الكهرباء، و٧١٪ من خام الحديد، و٦٣٪ من الفحم، و٥٨٪ من قدرته على صنع الصلب الخام[٦٦]. وفي ربيع ١٩٤٢ مدت آلة الحرب النازية نفوذها أكثر إلى منطقة القوقاز الغنية بالنفط. وبالفعل فقد الاتحاد السوفيتي ٤٠٪ تقريبا من دخله الوطني بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٢[٦٧]. ويبدو أن ألمانيا تمتعت بميزة في القوة الاقتصادية أكبر من ٣ : ١ على الاتحاد السوفيتي بحلول عام ١٩٤٢ (راجع الجدول رقم ٣-٤).

امتلكت ألمانيا ميزة كبيرة في القوة الكامنة، لكن اقتصاد الحرب السوفيتي تمكن من تحقيق تفوق مدهش على اقتصاد الحرب الألماني على مدار الحرب، ما ساعد في تغيير توازن القوة لصالح الجيش الأحمر. فأصبح الاتحاد السوفيتي، كما ورد آنفا، ينتج دبابات أكثر ضعفي (٢,٢) ألمانيا وطائرات أكثر من ضعف وثلث (١,٣) ألمانيا بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥. ولعل المدهش أكثر من ذلك أن السوفييت كانوا يتفوقون على الألمان حتى في الأعوام الأولى للحرب حين كانت السيطرة الألمانية على الأراضي السوفيتية في أوجها، في حين لم يكن لحملة القصف من جانب الحلفاء تأثير كبير على اقتصاد الحرب الألماني. فكان الاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، ينتج ٢٤٤٤٦ دبابة في عام ١٩٤٢ في مقابل ٩٢٠٠ دبابة لألمانيا، وكانت نسبة قطع المدفعية ١٢٧٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ لصالح السوفييت[٦٨]. وأدى هذا التفاوت في إنتاج الأسلحة في النهاية إلى ميزة سوفيتية كبيرة في توازن القوات البرية. فحين غزت ألمانيا الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ كان السوفييت يتمتعون بميزة صغيرة في عدد الفرق العسكرية (٢١١ : ١٩٩)، وذلك هو المؤشر الرئيس للقوة العسكرية، لكن بحلول شهر يناير ١٩٤٥ كان

السوفييت يمتلكون ٤٧٣ فرقة، في مقابل ٢٧٦ فرقة ألمانية، وكانت فرق الجيش الأحمر المتوسطة أفضل تجهيزا بالأسلحة والعربات من فرق الفيرماخت المتوسطة[٦٩].

لكن كيف استطاع الاتحاد السوفيتي أن ينتج أسلحة أكثر كثيرا من ألمانيا النازية الأغنى منه كثيرا؟ من الإجابات الممكنة أن الاتحاد السوفيتي أنفق نسبة مئوية من ثروته المتوفرة على الجيش أكبر مما أنفق الرايخ الثالث على جيشه. لكن ألمانيا خصصت نسبة مئوية من دخلها الوطني للدفاع أكبر قليلا مما خصص الاتحاد السوفيتي. على سبيل المثال كانت الميزة الألمانية في الإنفاق العسكري على السوفييت في ١٩٤٢ هي ٦٣٪ إلى ٦١٪، وفي عام ١٩٤٣ بلغت ٧٠٪ إلى ٦١٪[٧٠]. وربما أثرت حملة القصف الاستراتيجي التي نفذها الحلفاء على الإنتاج الحربي الألماني في الأشهر الأخيرة للحرب، لكن الاتحاد السوفيتي، كما أشرنا سابقا، كان ينتج أعدادا من الأسلحة أكبر من ألمانيا قبل فترة طويلة من تأثير حملة القصف على الناتج الألماني. واستفاد المجهود السوفيتي أيضا من برنامج الإعارة والتأجير الأمريكي، رغم أن تلك المساعدة لم تشكل إلا نسبة صغيرة من الناتج السوفيتي[٧١]. والسبب الرئيس في إنتاج الاتحاد السوفيتي لأسلحة أكثر من ألمانيا يكمن في أن السوفييت نجحوا في ترشيد اقتصادهم لتلبية مطالب الحرب الإجمالية، وتحديدا كان الاقتصاد السوفيتي (والأمريكي) أفضل تنظيما من الاقتصاد الألماني في الإنتاج الضخم للأسلحة[٧٢].

الأنواع المختلفة للقوات العسكرية

يتمثل السبب الأخير لعدم إمكانية اتخاذ الثروة مؤشرا موثوقا للقوة العسكرية في أن الدول تستطيع أن تمتلك أنواعا مختلفة من القوة العسكرية، والطريقة التي تبني الدول بها قواتها المسلحة تؤثر على توازن القوة. ستناقش هذه المسألة بالتفصيل في الفصل التالي. والمسألة الأساسية هنا هي إذا ما كانت الدولة تمتلك جيشا كبيرا يمتلك



القدرة على إظهار القوة. لكن الدول لا تنفق جميعها النسبة نفسها من ميزانيات الدفاع على جيوشها، ولا تمتلك الجيوش جميعها القدرات نفسها على إظهار القوة.

على سبيل المثال، في الفترة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤، حين كانت القوى العظمى تنفق ميزانياتها الدفاعية إما على جيوشها أو أساطيلها، كانت المملكة المتحدة تخصص لأسطولها نصيبا من ميزانيتها العسكرية أكبر مما كانت فرنسا أو ألمانيا تخصص لأسطوليهما[٧٣]. وكانت هذه الأنماط المختلفة للإنفاق العسكري تعكس حسا استراتيجيا جيدا، لأن المملكة المتحدة دولة جزيرية تحتاج إلى أسطول كبير وقوي لحماية تجارتها المنقولة بحرا ونقل جيشها عبر المساحات المائية الكبيرة التي تفصلها عن القارة الأوروبية وعن الإمبراطورية البريطانية مترامية الأطراف. في حين كانت فرنسا وألمانيا، في المقابل، قوى قارية تمتلك إمبراطوريات أصغر كثيرا، ولذلك كانتا أقل اعتمادا على أسطوليها من المملكة المتحدة. وكانتا في الوقت نفسه أكثر اعتمادا من المملكة المتحدة على جيشيهما، بسبب قلقهما الدائم من الغزو من جانب الدول المجاورة. فيما كانت المملكة المتحدة أقل خوفا من أن تُهاجَم؛ لأن القنال الإنجليزي، ذلك المانع الهائل للغزو، كان يفصلها عن القوى العظمى الأوروبية الأخرى. ولذلك كانت المملكة المتحدة تمتلك جيشا أصغر كثيرا من فرنسا أو ألمانيا.

وكان الجيش البريطاني الصغير أيضا يمتلك قدرة صغيرة على إظهار القوة ضد القوى العظمى الأوروبية الأخرى؛ لأن العقبة الجغرافية عينها التي صعَّبت على المنافسين غزو المملكة المتحدة صعَّبت على المملكة المتحدة غزو القارة. وقد عبّر القيصر فيلهلم بإحكام الضعف العسكري البريطاني حين قال لزائر بريطاني في عام ١٩١١ "اعذرني على القول بأن الفرق القليلة التي يمكن أن تضعوها في الميدان لن تؤثر كثيرا"[٧٤]. بإيجاز لم تكن المملكة المتحدة في قوة فرنسا أو ألمانيا في الأعوام الأربعة



والأربعين السابقة على الحرب العالمية الأولى، رغم أنها كانت أغنى من فرنسا على مدى الفترة كاملة، وأغنى من ألمانيا لثلاثة أرباع الفترة تقريبا (انظر الجدول رقم ٣-٣).

لعله أصبح جليا الآن أنه توجد أحيانا اختلافات مهمة في طريقة توزيع الثروة والقوة بين القوى العظمى، لكن ذلك التباين لا ينتج عن رفض الدول لأن تزيد نصيبها من القوة العالمية. إذ تقوم الدول، لأسباب استراتيجية سليمة، ببناء أنواع مختلفة من المؤسسات العسكرية وتنفق مقادير مختلفة من ثرواتها على قواتها المسلحة. وكذلك تستولد الدول القوة العسكرية من الثروة بمستويات متفاوتة من الكفاءة. تؤثر هذه الاعتبارات جميعها على توازن القوة.

إن الثروة هي أساس القوة العسكرية، لكن من غير الممكن أن نساوي بين الثروة والقوة العسكرية. ومن الضروري أن نتوصل إلى مؤشرات منفصلة للقوة العسكرية، وتلك هي مهمة الفصل التالي.

الفصل الرابع

أسبقية القوة البرية
The Primacy of Land Power

تنتج القوة في السياسة الدولية بالدرجة الأولى عن القوات العسكرية التي تمتلكها الدولة. وتستطيع القوى العظمى عموما أن تمتلك أنواعا مختلفة من القوات المقاتلة، ويؤثر مقدار ما تقتنيه الدولة من كل نوع بشدة على توازن القوة. يحلل هذا الفصل الأنواع الأربعة للقوة العسكرية التي تختار الدول من بينها، وهي القوة البحرية المستقلة والسلاح الجوي الاستراتيجي والقوة البرية والأسلحة النووية، بغرض تحديد طريقة المقارنة بينها وتقييمها والخلوص إلى مقياس مفيد للقوة.

سأحاول في المناقشة التالية أن أبرهن على نقطتين أساسيتين. أولا، أن القوة البرية هي الشكل المهيمن للقوة العسكرية في العالم الحديث، حيث تكمن قوة الدولة بالدرجة الأولى في جيشها وقواتها الجوية والبحرية التي توفر الإسناد للقوات البرية. وبإيجاز، فإن الدول الأقوى هي تلك التي تمتلك جيوشا أقوى[1]. وعلى ذلك فإن قياس توازن القوة البرية يقدم في ذاته مؤشرا أوليا سليما للقوة النسبية للقوى العظمى المتنافسة.

---

(١) تذكر أن مصطلح "الجيش" في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية يشير إلى القوات البرية فقط [المترجم].

ثانيا، تحدّ المساحات المائية الكبيرة من قدرة القوات البرية على إظهار القوة. فحينما يكون على الجيوش المتحاربة أن تعبر مساحات مائية واسعة، كالمحيط الأطلنطي أو القنال الإنجليزي مثلا، لمهاجمة إحداها الأخرى، لا تتوفر لدى أي من الجيشين قدرة هجومية كبيرة ضد منافسه، بغض النظر عن حجم الجيش المعادي ونوعيته. وتكتسب القوة المانعة للمياه أهمية كبيرة لأنها تشكل جانبا أساسيا للقوة البرية، ولأن لها نتائج مهمة على مفهوم الهيمنة. وتحديدا يؤدي وجود المحيطات على معظم سطح الكرة الأرضية إلى استحالة أن تحقق أية دولة الهيمنة العالمية. فلا تستطيع أقوى دولة في العالم نفسها أن تغزو مناطق بعيدة لا يمكن الوصول إليها إلا بالبحر. ولذلك لا تطمح القوى العظمى إلا للسيطرة على المنطقة التي تقع فيها، وربما أيضا منطقة مجاورة يمكن الوصول إليها برا.

ثمة سجال عمره أطول من قرن بين المخططين الاستراتيجيين حول نوع القوة العسكرية التي تحسم نتيجة الحروب. ومن المعروف أن الأدميرال الأمريكي ألفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan أكد الأهمية الفائقة للقوة البحرية المستقلة في كتابه "تأثير القوة البحرية في التاريخ ١٦٦٠-١٧٨٣" وكتاباته الأخرى[١]. ولاحقا دافع الجنرال الإيطالي جوليو دوهيت Giulio Douhet عن أسبقية السلاح الجوي الاستراتيجي في كتابه "السيطرة على الجو" (١٩٢١)[٢]. ولا تزال أعمال هذين الرجلين تُقرأ على نطاق واسع في كليات الأركان حول العالم. لكنني أدفع هنا بأن الرأيين كليهما خاطئان؛ لأن القوة البرية هي الآلة العسكرية الحاسمة. فالحروب تربحها الكتائب الجرارة، وليس الأساطيل الجوية أو البحرية. والقوة الأعتى هي الدولة ذات الجيش الأقوى.

قد يدفع البعض بأن الأسلحة النووية تقلل من أهمية القوة البرية كثيرا، إما بجعل حروب القوى العظمى أمرا من الماضي أو بجعل التوازن النووي المكون الأساسي للقوة العسكرية في العالم التنافسي. ولا شك في أن حروب القوى العظمى أصبحت أقل احتمالا في العالم النووي، لكن القوى العظمى لا تزال تتنافس على الأمن، حتى تحت المظلة النووية، وبحدة أحيانا، وتظل الحرب بينها أمرا واردا. وقد دخلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تنافسا أمنيا متواصلا لخمسة وأربعين عاما، رغم وجود الأسلحة النووية على الجانبين كليهما. علاوة على أنه فيما عدا السيناريو غير المحتمل الذي تحقق فيه قوة عظمى واحدة تفوقا نوويا، لا يهم التوازن النووي كثيرا في تحديد القوة النسبية. فحتى في العالم النووي تظل الجيوش والقوات الجوية والبحرية التي تسندها المقوم الرئيس للقوة العسكرية.

تكشف أنماط التحالفات التي تشكلت في أثناء الحرب الباردة أدلة على أن القوة البرية هي المكون الرئيس للقوة العسكرية. ففي عالم تهيمن عليه قوتان عظميان نتوقع أن تتكاتف الدول الرئيسة الأخرى مع القوة العظمى الأضعف لاحتواء الدولة الأقوى. لكن على خلاف ذلك كانت الولايات المتحدة طوال الحرب الباردة أغنى كثيرا من الاتحاد السوفيتي وتتفوق عليه بميزة كبيرة في القوات البحرية والقاذفات الاستراتيجية والرؤوس النووية، ومع ذلك نظرت فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة، وحتى الصين، إلى الاتحاد السوفيتي بوصفه الدولة الأقوى في النظام، وليس الولايات المتحدة. فقد تحالفت تلك الدول مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي لأنها كانت تخشى الجيش السوفيتي، وليس الجيش الأمريكي[٣]. كما أن الخوف من التهديد الروسي قد تلاشى اليوم، مع أن روسيا تمتلك آلاف الأسلحة النووية، لأن الجيش الروسي ضعيف وغير مؤهل لهجوم بري كبير. ولو تعافى الجيش الروسي



وأصبح مجددا قوة مقاتلة مهولة، ستعاود الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون القلق من تهديد روسي جديد.

يضم هذا الفصل ثمانية أقسام. تقارن الأقسام الأربعة الأولى بين الأنواع المختلفة للقوة العسكرية التقليدية، بهدف توضيح أسبقية القوة البرية على القوة البحرية المستقلة والقوة الجوية الاستراتيجية. فيعرض القسم الأول هذه الأنواع المختلفة للقوة العسكرية بالتفصيل ويشرح الأسباب التي تجعل القوة البرية الأداة الرئيسة للفوز بالحروب. ويناقش القسمان التاليان المهمات المختلفة للقوات البحرية والقوات الجوية، ثم يقدم أدلة على تأثير القوات البحرية المستقلة والقوات الجوية على نتائج حروب القوى العظمى. ويفحص القسم الرابع دور القوة البرية في التاريخ العسكري الحديث.

ويحلل القسم الخامس كيف تكبح المساحات المائية الواسعة قدرات الجيوش على إظهار القوة، وبذلك تغيّر توازن القوة البرية بدرجة كبيرة، ويناقش القسم السادس تأثير الأسلحة النووية على القوة العسكرية، ويعرض القسم السابع طرق قياس القوة البرية، تليه خاتمة موجزة تعرض بعض مضامين ما تقدم على الاستقرار الدولي.

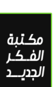
الغزو في مقابل الإكراه على الاستسلام

تتركز القوة البرية في الجيوش، لكنها توجد أيضا في القوات الجوية والبحرية التي تسند الجيوش. فالقوات البحرية تنقل الجيوش عبر المساحات المائية الواسعة، وتحاول أحيانا أن تنشر القوات البرية على الشواطئ المعادية. وتقوم القوات الجوية هي الأخرى بنقل الجيوش، ولعل الأهم من ذلك أنها تساعد الجيوش بتوصيل القوة النارية من السماء. هذه المهمات الجوية والبحرية تقدم مساعدة مباشرة للجيش، لكنها لا تتصرف باستقلالية عنه. ولذلك تندرج هذه المهمات تحت مسمى القوة البرية.

تحتل الجيوش أهمية كبرى في الحرب؛ لأنها الآلة العسكرية الرئيسة لغزو الأراضي والسيطرة عليها، وذلك هو الهدف السياسي الأسمى في عالم الدول الإقليمية. أما القوات البحرية والجوية فهي غير مهيأة لغزو الأراضي"[٤]. وقد عبَّر المخطط البحري الاستراتيجي البريطاني الشهير جوليان كوربيت Julian Corbett بطريقة جيدة عن العلاقة بين الجيوش والقوات البحرية بالقول: "نظرا لأن الناس يعيشون على الأرض، وليس على البحر، فإن المسائل الكبرى بين الأمم المتحاربة، باستثناءات نادرة، تُحسَم دائما بما يستطيع جيشك أن يفعله ضد أراضي عدوك وحياته الوطنية، أو بالخوف مما يستطيع الأسطول أن يقدمه لجيشك للتقدم"[٥]. ينطبق منطق كوربيت على القوة الجوية والقوة البحرية.

بيد أن القوات البحرية والقوات الجوية لا تعمل كقوة معاونة لقوة الجيش وحسب، إذ يستطيع كل منها أن يُظهِر وحده القوة ضد الدول المعادية، كما يؤكد كثير من المتحمسين للقوات البحرية والجوية. فالقوات البحرية، على سبيل المثال، تستطيع أن تتجاهل ما يحدث على ساحة المعركة وتحاصر العدو، بينما تستطيع القوات الجوية أن تطير فوق ساحة المعركة وتقصف أرض العدو. ويستهدف كل من الحصار والقصف الاستراتيجي إحداث النصر بإكراه الخصم على الاستسلام قبل أن يُهزَم جيشه على ساحة المعركة. وتحديدا يتمثل الهدف في جعل الخصم يستسلم إما بتدمير اقتصاده، وبالتالي تقويض قدرته على مواصلة الحرب، أو بإنزال عقاب جماعي بسكانه المدنيين.

ورغم ادعاءات دوهيت وماهان، فإن القوة البحرية المستقلة والقوة الجوية الاستراتيجية لا تفيدان كثيرا في حسم الحروب الكبرى. فلا تستطيع أي من تلك الآلتين الإكراهيتين وحدها أن تربح حروب القوى العظمى. والقوة البرية وحدها تستطيع أن تربح حربا كبرى، لسبب رئيس، ناقشناه آنفا، وهو أنه من الصعب إكراه قوة عظمى



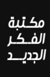
على الاستسلام بدونها. ومن الصعب تحديدا تدمير اقتصاد العدو بمحاصرته أو قصفه فقط. فضلا عن أن القادة والشعوب في الدول الحديثة لا يستسلمون حتى بعد امتصاص كميات ضخمة من العقاب. ورغم أن الأساطيل المحاصرة والقاذفات الاستراتيجية لا تستطيع أن تنتج نصرا وحدها، فإنها تساعد الجيوش أحيانا في تحقيق النصر بالقضاء على اقتصاد الخصم وآلته العسكرية. لكن حتى في إطار هذه القدرة المحدودة، لا تلعب القوات الجوية والبحرية عادة إلا دورا مساعدا.

وترجع الغلبة للقوة البرية على الأنواع الأخرى من القوة العسكرية إلى سبب آخر، وهو أن الجيوش وحدها تستطيع أن تلحق هزيمة سريعة بالخصم. في حين لا تستطيع الأساطيل المحاصرة والقصف الاستراتيجي، كما أوردنا قبل قليل، أن تنتج انتصارات سريعة وحاسمة في حروب القوى العظمى، إذ تقتصر جدواهما بالدرجة الأولى على حروب الاستنزاف الطويلة. لكن الدول نادرا ما تدخل حربا إلا إذا كانت تعتقد أن النجاح السريع ممكن. بل إن توقع النزاع الطويل يكون عادة رادعا ممتازا للحرب[6]. لذلك يكون جيش القوة العظمى هو أداتها الرئيسة لبدء العدوان، بمعنى أن قدرة الدولة الهجومية تكمن بالدرجة الأولى في جيشها.

سنتناول الآن بمزيد من التفصيل المهمات المختلفة التي تؤديها القوات البحرية والقوات الجوية في زمن الحرب، مع التركيز على تأثير الحصار وحملات القصف الاستراتيجي على نتائج نزاعات القوى العظمى في الماضي.

حدود القوة البحرية المستقلة

إن الأسطول العازم على إظهار القوة ضد دولة معادية ينبغي أولا أن يسيطر على البحر، وتلك هي المهمة الأساسية للقوات البحرية[7]. وتعني السيطرة على البحر التحكم في خطوط الاتصال التي تمر عبر أسطح المحيطات، بحيث تستطيع السفن



التجارية والعسكرية للدولة أن تتحرك عبرها في أمان. ولكي يسيطر الأسطول على المحيط لا يلزمه أن يسيطر على كل المياه طوال الوقت، بل يجب أن يكون قادرا على السيطرة على الأجزاء المهمة استراتيجيا متى أراد أن يستخدمها، وأن يحرم العدو من القدرة على عمل الشيء نفسه[٨]. ويمكن تحقيق السيطرة على البحر بتدمير القوات البحرية المعادية في المعركة، أو بمحاصرتها في موانئها، أو بمنعها من الوصول إلى الممرات البحرية المهمة.

والأسطول الذي يسيطر على المحيطات ربما يتمتع بحرية التنقل في الممرات المائية، لكن يظل عليه أن يجد طريقة لإظهار القوة ضد أراضي الخصم، فالسيطرة على البحر وحدها لا تقدم تلك القدرة. وتستطيع القوات البحرية أن تؤدي ثلاثا من مهمات إظهار القوة power projection وهي تقدم إسنادا مباشرا للجيش، وليس وهي تعمل باستقلالية.

الهجوم البرمائي: يحدث الهجوم البرمائي حين ينقل الأسطول جيشا عبر مساحة مائية واسعة وينزله على أرض تسيطر عليها قوة عظمى معادية[٩]. وهنا تواجه القوات المهاجمة مقاومة مسلحة، إما حين تصل إلى مناطق الإنزال أو بعدها بقليل. ويتمثل هدفها في الاشتباك مع الجيوش المدافعة الرئيسة وهزيمتها وغزو بعض الأراضي، إن لم يكن الأراضي كلها. وغزو الحلفاء لنورماندي في السادس من يونيو ١٩٤٤ مثال للهجوم البرمائي.

الإنزال البرمائي: يحدث الإنزال البرمائي، على خلاف ما سبق، حينما لا تواجه القوات المنقولة بحرا مقاومة تذكر عند نزولها على أرض العدو ويكون باستطاعتها أن تقيم رأس جسر ساحلي وتتحرك على الأرض قبل الاشتباك مع قوات العدو[١٠]. وإدخال القوات البريطانية إلى البرتغال الواقعة تحت السيطرة الفرنسية في أثناء الحروب

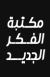


النابليونية، التي سنناقشها فيما يلي، تعد مثالا للإنزال البرمائي، وكذلك إنزال وحدات الجيش الألماني في النرويج في ربيع ١٩٤٠.

نقل القوات: يتضمن نقل القوات بالأسطول نقل القوات البرية عبر المحيط وإنزالها على أرض خاضعة لسيطرة قوات صديقة، حيث تستطيع هناك أن تدخل في معركة ضد جيش العدو. والأسطول هنا يكون بمثابة عبّارات أو ناقلات. وقد أدى الأسطول الأمريكي هذه المهمة في الحرب العالمية الأولى حين نقل القوات من الولايات المتحدة إلى فرنسا، ومرة ثانية في الحرب العالمية الثانية حين نقل القوات من الولايات المتحدة إلى المملكة المتحدة. سأتناول هذه الأنواع المختلفة من العمليات البرمائية لاحقا عند مناقشة الطرق التي تحدّ بها المياه من القوة الضاربة للجيوش. ويكفي هنا القول بأن غزو أراضٍ تدافع عنها قوة عظمى منافسة من البحر يكون عادة مهمة مروعة. في حين يكون نقل القوات مهمة أسهل كثيرا[١١].

ثمة طريقتان لاستخدام القوات البحرية وحدها لإظهار القوة ضد دولة أخرى. في الطريقة الأولى، وهي القصف البحري، تقصف مدن العدو أو أهداف عسكرية مختارة تكون عادة على ساحل العدو بقوة نارية متواصلة من المدافع أو القذائف المحمولة على السفن والغواصات أو بطائرات تنطلق من حاملات، بهدف إكراه الخصم على الاستسلام إما بمعاقبة مدنه وسكانه أو بتغيير التوازن العسكري ضده. لكن هذه الاستراتيجية ليست مؤثرة، لأن القصف البحري بين أنواع الحروب لا يزيد عن وخزة الدبوس، ولا تؤثر كثيرا على الدولة المستهدفة.

ومع أن القوات البحرية ظلت تقصف موانئ العدو طوال عصر الشراع (١٥٠٠-١٨٥٠)، فإنها لم تستطع أن توصل قوة نارية كافية إلى تلك الأهداف، ما جعلها لا تزيد عن مصدر للإزعاج[١٢]، ناهيك عن أن مدى نيران البحرية لم يكن يصل إلى



الأهداف الواقعة بعيدا عن الساحل. وقد أوجز الأدميرال البريطاني الشهير هوراشيو نيلسون Horatio Nelson عدم جدوى القصف البحري بالسفن الشراعية حين قال "من الحماقة أن تحارب السفينة حصنا"[١٣]. لكن دخول القوات البحرية عصر الصناعة بعد عام ١٨٥٠ زاد كثيرا من كمية القوة النارية التي تستطيع القوات البحرية أن تطلقها وأيضا مدى القذف. لكن التصنيع أثر بدرجة أكبر على قدرة القوات البرية على العثور على القوات البحرية وإغراقها، كما سيرد لاحقا. ولذلك كانت القوات البحرية السطحية في القرن العشرين تظل بعيدا عن سواحل العدو في زمن الحرب[١٤]. والأهم من ذلك أنه إذا حاولت قوة عظمى أن تجبر خصما على الاستسلام بحملة قصف تقليدية، فلا بد أن تستخدم قواتها الجوية لذلك الغرض، وليس قواتها البحرية.

دفع المنظّران البحريان الكبيران للأزمنة الحديثة كوربيت وماهان بأن الحصار هو الاستراتيجية البحرية الممتازة للفوز في حروب القوى العظمى. يعمل الحصار الذي يسميه ماهان "العلامة الأكيدة والمرعبة على القوة البحرية" على خنق اقتصاد الدولة المنافسة[١٥]. فهدف الحصار هو قطع تجارة الخصم الخارجية، بمعنى حرمانه من الواردات التي تأتيه بحرا ومنعه من تصدير سلعه ومواده إلى العالم الخارجي.

وعند قطع التجارة المنقولة بحرا، توجد طريقتان يستطيع الحصار من خلالهما أن يجبر القوة العظمى المنافسة على الاستسلام. أولا، يستطيع أن ينزل عقابا قاسيا بالسكان المدنيين، وذلك بالدرجة الأولى بقطع الواردات الغذائية وجعل الحياة بائسة، إن لم تكن مميتة للمواطنين العاديين. وإذا نجح الحصار في جعل أناس كثيرين يعانون ويموتون، فسوف يتبخر الدعم الشعبي للحرب، ما يدفع الناس إلى التمرد على حكومتهم أو إكراهها على إيقاف الحرب خوفا من الثورة. ثانيا، يستطيع الحصار أن يضعف اقتصاد العدو لدرجة لا يستطيع معها أن يواصل القتال. وأفضل طريقة لذلك



تتمثل في قطع واردات مهمة مثل النفط. على أن القوات البحرية المحاصرة لا تميز عادة بين هاتين المقاربتين، فتحاول أن تقطع أكبر قدر ممكن من تجارة الخصم الخارجية، على أمل أن تنجح إحدى المقاربتين. لكن بغض النظر عن ذلك، لا يؤدي الحصار إلى انتصارات سريعة وحاسمة، لأن الأمر يستغرق وقتا طويلا لكي يدمر الأسطول اقتصاد الخصم.

تنفذ الدول الحصار عادة بالقوات البحرية لمنع التجارة الخارجية من الوصول إلى الدولة المستهدفة. على سبيل المثال اعتمدت المملكة المتحدة تاريخيا على أسطولها السطحي لحصار خصوم مثل فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية. ويمكن أيضا استخدام الغواصات لقطع تجارة العدو الخارجية، كما حاولت ألمانيا أن تفعل مع المملكة المتحدة في الحربين العالميتين، والولايات المتحدة مع اليابان في الحرب العالمية الثانية. واستخدم الأمريكيون أيضا السفن السطحية والطائرات المنطلقة من الأرض والألغام لحصار اليابان. لكن القوات البحرية لا تكون ضرورية دائما لتنفيذ الحصار. فالدولة التي تهيمن على القارة وتسيطر على موانئها الرئيسة تستطيع أن توقف التجارة بين الدول الواقعة على تلك القارة والدول الواقعة في أماكن أخرى، بمعنى حصار الدول الخارجية. مثال ذلك نظام القارة الأوروبية النابليوني (١٨٠٦-١٨١٣) الذي استهدف المملكة المتحدة.

تاريخ الحصار

توجد ثمان حالات في العصر الحديث حاولت فيها إحدى القوى العظمى أن تجبر قوة عظمى أخرى على الاستسلام من خلال الحصار في زمن الحرب: (١) حصار فرنسا للمملكة المتحدة في أثناء الحروب النابليونية، (٢) حصار المملكة المتحدة لفرنسا، (٣) حصار فرنسا لبروسيا في عام ١٨٧٠، (٤) حصار ألمانيا للمملكة المتحدة، (٥) حصار المملكة المتحدة والولايات المتحدة لألمانيا والنمسا-المجر في الحرب العالمية الأولى، (٦) حصار ألمانيا للمملكة المتحدة، (٧) حصار المملكة المتحدة

والولايات المتحدة لألمانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية، (٨) حصار الولايات المتحدة لليابان في الحرب العالمية الثانية. ويمكن اعتبار حصار أنصار الاتحاد لأنصار الكونفدرالية في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) مثالا تاسعا، ومع أن أحدا من الطرفين لم يكن قوة عظمى بالمعنى الفني، فسوف أعتبره إحدى هذه الحالات[١٦].

يستلزم تقييم هذه الحالات وضع سؤالين في الاعتبار دائما. أولا، هل ثمة أدلة على أن الحصار وحده يستطيع أن يجبر العدو على الاستسلام؟ ثانيا، هل يمكن للحصار أن يسهم جديا في انتصار الجيوش البرية؟ وهل تأثير الحصار على النتيجة النهائية للحروب حاسم، أي يساوي تقريبا تأثير القوة البرية، أم هامشي؟

لقد تضرر الاقتصاد البريطاني بالتأكيد من النظام الذي فرضه نابليون على القارة الأوروبية، لكن المملكة المتحدة صمدت في الحرب وخرجت منتصرة في النهاية[١٧]. ولم يقترب الحصار البريطاني لفرنسا النابليونية من تدمير الاقتصاد الفرنسي الذي لم يكن من النوع الذي يتأثر بالحصار[١٨]. ولا يدفع الدارسون الجادون بأن الحصار البريطاني لعب دورا رئيسا في سقوط نابليون. ولم يكن لحصار فرنسا لبروسيا في عام ١٨٧٠ أي تأثير على الاقتصاد البروسي، أو حتى على الجيش البروسي الذي ربح نصرا حاسما على الجيش الفرنسي[١٩]. ومع أن حملة الغواصات الألمانية ضد السفن البريطانية في الحرب العالمية الأولى أوشكت على إخراج المملكة المتحدة من الحرب في عام ١٩١٧، فقد فشل الحصار في النهاية ولعب الجيش البريطاني الدور الرئيس في هزيمة ألمانيا الفيلهلمية في عام ١٩١٨[٢٠]. وفي هذا النزاع نفسه فرضت القوات البحرية البريطانية والأمريكية حصارا على ألمانيا والنمسا-المجر دمر بشدة اقتصاد هاتين الدولتين وسبب معاناة شديدة بين سكانهما المدنيين[٢١]. لكن ألمانيا لم تستسلم إلا بعد أن تحطمت



جيوش القيصر- التي لم تتأثر جديا بالحصار- في القتال على الجبهة الغربية في صيف ١٩١٨. وبالمثل لم يكن ثمة مفر من هزيمة النمسا-المجر على ساحات المعارك.

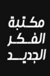
وفي الحرب العالمية الثانية شن هتلر حملة غواصات أخرى على المملكة المتحدة، لكنها فشلت هي الأخرى في تدمير الاقتصاد البريطاني وإخراج المملكة المتحدة من الحرب[٢٢]. وبالمثل لم يؤثر الحصار الإنجليزي-الأمريكي لألمانيا النازية في النزاع نفسه تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الألماني الذي لم يكن من النوع الذي يتأثر بالحصار[٢٣]. ولم يلحق حصار الحلفاء ضررا كبيرا باقتصاد إيطاليا، ولم تكن له علاقة بالتأكيد بقرار إيطاليا بالخروج من الحرب في منتصف عام ١٩٤٣. وفيما يتعلق بالحرب الأهلية الأمريكية، فإن اقتصاد أنصار الكونفدرالية تضرر بسبب حصار أنصار الاتحاد، لكنه لم ينهار، ولم يستسلم الجنرال روبرت لي Robert E. Lee إلا بعد أن هُزِمت جيوشه في المعركة، ولم تهزم جيوش لي في المعركة؛ لأنها كانت تعاني من النقص المادي الناجم عن الحصار[٢٤].

يمثل الحصار الأمريكي لليابان في الحرب العالمية الثانية الحالة الوحيدة التي دمر الحصار فيها اقتصاد الخصم وألحق أضرارا بالغة بقواته العسكرية، وهو أيضا الحالة الوحيدة للإكراه الناجح على الاستسلام بين الحالات التسع، حيث استسلمت اليابان قبل أن يهزم جيشها الشعبي المكون من مليون جندي على أرض المعركة[٢٥]. لقد لعب الحصار بالتأكيد دورا أساسيا في تركيع اليابان، لكن ذلك حدث بالتزامن مع جهود القوات البرية التي لعبت دورا لا يقل أهمية في تحقيق النصر. ولذلك يستحق قرار اليابان بالاستسلام غير المشروط في أغسطس ١٩٤٥ نظرة عن كثب، لأنه حالة خلافية، ولأن له مضامين مهمة على تحليل كفاءة القوة الجوية الاستراتيجية والحصار[٢٦].

من الطرق الجيدة لتناول الأسباب التي دفعت اليابان للاستسلام أن نميز بين ما حدث قبل أغسطس ١٩٤٥ وما حدث في الأسبوعين الأولين من ذلك الشهر الحاسم. بنهاية شهر يوليو ١٩٤٥ كانت اليابان أمة مهزومة، وكان قادتها يسلمون بتلك الحقيقة. وكانت المسألة الوحيدة المعلقة هي إذا ما كانت اليابان تستطيع أن تتجنب الاستسلام غير المشروط الذي طالبت به الولايات المتحدة. فقد كانت الهزيمة حتمية؛ لأن توازن القوة البرية تغير بشكل حاسم ضد اليابان في الأعوام الثلاثة السابقة. وكان جيش اليابان وقواته الجوية والبحرية المساندة على حافة الانهيار بسبب الحصار الأمريكي المدمر وبسبب إنهاكه في قتال مطول على جبهتين. كانت اليابسة الآسيوية هي جبهة اليابان الغربية، وقد تورطت جيوشها هناك في حرب مكلفة مع الصين منذ عام ١٩٣٧. وكانت جبهة اليابان الشرقية هي الإمبراطورية اليابانية المكونة من جزر غرب المحيط الهادي، حيث كانت الولايات المتحدة عدوها الرئيس هناك. وقد تمكنت القوات البرية الأمريكية، بإسناد جوي وبحري شامل بالتأكيد، من هزيمة معظم القوات اليابانية والاستيلاء على تلك الجزر، وكانت تستعد لغزو اليابان نفسها في خريف ١٩٤٥.

وبنهاية شهر يوليو ١٩٤٥ كانت القوات الجوية الأمريكية تحرق مدن اليابان الرئيسة منذ خمسة أشهر تقريبا وألحقت دمارا هائلا بالسكان المدنيين. لكن هذه الحملة العقابية لم تجعل الشعب الياباني يضغط على حكومته لإيقاف الحرب، ولم تدفع القادة اليابانيين للتفكير جديا في الاستسلام. وبدلا من ذلك، كانت اليابان تعاني؛ لأن جيشها دمره الحصار وأعوام من القتال البري المنهك. ومع ذلك رفضت اليابان أن تستسلم بدون شروط.

لماذا واصلت اليابان الصمود؟ ليس لأن قادتها اعتقدوا أن جيشهم المنهك يستطيع أن يحبط الغزو الأمريكي لليابان، حيث كانوا يدركون أن الولايات المتحدة



تمتلك قوة عسكرية قادرة على غزو الجزر اليابانية ذاتها. وبالأحرى، رفض صناع السياسة اليابانيون قبول الاستسلام غير المشروط لأنهم اعتقدوا أنه يمكن التفاوض على نهاية للحرب تحفظ لليابان سيادتها. وكان المفتاح إلى النجاح يتمثل في إشعار الولايات المتحدة بأنها يجب أن تدفع ثمنا فادحا لغزو اليابان، حيث اعتقدوا أن تهديد النصر المكلف يجعل الولايات المتحدة أكثر مرونة على الجبهة الدبلوماسية. فضلا عن أن القادة اليابانيين كانوا يأملون في أن الاتحاد السوفيتي الذي ظل بعيدا عن حرب المحيط الهادي حتى ذلك الوقت يمكن أن يتوسط في محادثات سلام ويساعد في الخروج باتفاق يخلو من الاستسلام غير المشروط.

وأخيرا، وقع حدثان في أوائل أغسطس ١٩٤٥ أزعجا القادة اليابانيين وحملاهم على قبول الاستسلام غير المشروط. جاءت التفجيرات الذرية لهيروشيما (في السادس من أغسطس) ونجازاكي (في التاسع من أغسطس) وشبح هجمات نووية أخرى لتحمل بعض الأفراد المؤثرين، منهم الامبراطور هيروهيتو، على الدفع في اتجاه وقف الحرب فورا. وجاءت القشة الأخيرة مع القرار السوفيتي بالانضمام إلى الحرب على اليابان في الثامن من أغسطس ١٩٤٥ والهجوم السوفيتي على جيش كوانتونج Kwantung في منشوريا في اليوم التالي. قوض هذا التطور أية إمكانية لاستخدام الاتحاد السوفيتي للتفاوض على اتفاق سلام، وكذلك وضع اليابان في حالة حرب مع كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. علاوة على أن الانهيار السريع لجيش كوانتونج أمام الجيش الأحمر أشعر اليابانيين بأن الجيش الداخلي يمكن أن يسقط بسرعة وبسهولة أكبر أمام قوات الغزو الأمريكية. بإيجاز تبددت استراتيجية اليابان للحصول على استسلام مشروط في اليوم التاسع من شهر أغسطس ١٩٤٥، وهو ما كان معروفا

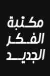
على نطاق واسع داخل صفوف الجيش الياباني، خاصة القوات البرية التي كانت العقبة الرئيسة أمام الخروج من الحرب.

تكشف الأدلة المستمدة من حالات الحصار السابقة عن استنتاجين حول جدوى الحصار في الفوز بالحروب. أولا، لا يستطيع الحصار وحده أن يجبر عدوا على الاستسلام. وتتأكد عدم جدوى استراتيجية الحصار في أن الدول المحاربة لم تجربها أبدا. كما يبيّن السجل التاريخي أن الحصار مصحوبا باستخدام القوات البرية نادرا ما يحقق نتائج إكراهية، ما يكشف العجز العام للحصار عن إكراه الدول المعادية على الاستسلام. وفي حالات الحصار التسع السابقة، ربحت الدولة المحاصِرة خمس مرات وخسرت أربعا. وفي أربعة من الانتصارات الخمسة لم يحدث إكراه على الاستسلام، حيث كان على المنتصر أن يقهر جيش الدولة الأخرى. وفي الحالة الناجحة الوحيدة للإكراه على الاستسلام كان الحصار البحري الأمريكي لليابان مسئولا جزئيا وحسب عن نتيجة الحرب، حيث أسهمت القوات البرية بنفس القدر الذي أسهم به الحصار.

ثانيا، لا يسهم الحصار بدرجة كبيرة في إضعاف جيوش العدو، ولذلك لا يسهم في نجاح الحملة البرية إلا نادرا. وأفضل ما يمكن أن يقال عن الحصار إنه يساعد القوات البرية أحيانا في كسب الحروب الطويلة بإضعاف اقتصاد الخصم. ويعد حصار اليابان الحالة الوحيدة التي أسهم فيها الحصار بالقدر نفسه الذي أسهمت به القوات البرية في النصر في حروب القوى العظمى.

لماذا يفشل الحصار

ثمة عوامل كثيرة تفسر التأثير المحدود للحصار في حروب القوى العظمى. فقد يفشل الحصار؛ لأن القوات البحرية مقيدة بالبحر ولا تستطيع أن تقطع خطوط الاتصال البحرية للخصم. فقد أحبطت القوات البحرية البريطانية والأمريكية الحصار الألماني في الحربين العالميتين بمنعها للغواصات الألمانية من الاقتراب بما يكفي من سفن



التحالف لإطلاق طوربيداتها. كما أن الحصار يضعف أحيانا على مدار الحروب الطويلة بسبب التسريب أو المساعدة من الدول المحايدة. مثال ذلك أن نظام القارة الأوروبية تآكل بمرور الوقت؛ لأن نابليون لم يتمكن من القطع الكامل للتجارة البريطانية مع القارة الأوروبية.

وحتى حين ينجح الحصار في قطع كامل تجارة الدولة المنقولة بحرا يكون تأثيره محدودا عادة لأحد سببين، أولهما أن القوى العظمى لا تعدم الوسائل المطلوبة لضرب الحصار، مثل إعادة تدوير المواد والتخزين واستخدام البدائل. من ذلك أن المملكة المتحدة كانت تعتمد بشدة على الغذاء المستورد قبل الحربين العالميتين، ولذلك استهدف الحصار الألماني في النزاعين تجويع البريطانيين حتى الاستسلام، فتعاملت المملكة المتحدة مع هذا التهديد لبقائها بإحداث زيادة كبيرة في إنتاجها للمواد الغذائية[٢٧]. وحينما قُطعت على ألمانيا إمدادات المطاط في الحرب العالمية الثانية، طورت ألمانيا بديلا تركيبيا[٢٨]. كما يمكن للقوى العظمى أن تلجأ إلى غزو دول مجاورة واستغلالها، خاصة منذ مجيء السكك الحديدية. ومثال ذلك ألمانيا النازية التي استغلت القارة الأوروبية حتى النخاع في الحرب العالمية الثانية، ما قلل كثيرا من تأثير حصار الحلفاء.

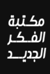
تتميز الدول البيروقراطية الحديثة بمهارة خاصة في تكييف اقتصاداتها وترشيدها لمواجهة الحصار في زمن الحرب. يبيّن مانكور أولسون Mancur Olson هذه النقطة في كتابه "اقتصاد النقص في زمن الحرب" الذي يعقد مقارنة بين حالات الحصار على المملكة المتحدة في الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية[٢٩]. ويقول في ذلك إن "بريطانيا تعرضت لأكبر نقص في المؤن الغذائية في الحرب العالمية الثانية، ونقص أقل منه في الحرب العالمية الأولى، ونقص أقل من الاثنين في الحروب

النابليونية". فقد كانت المملكة المتحدة أكثر اعتمادا على الواردات الغذائية في القرن العشرين منها في الفترة النابليونية، ما يدفعنا إلى توقع أن يكون "قدر المعاناة الناتج عن نقص الغذاء" أكبر في الحرب العالمية الثانية منه في زمن نابليون.

بيد أن أولسون يجد أن العكس هو الصحيح، حيث كانت المعاناة الناتجة عن نقص الغذاء في الفترة النابليونية "أكبر كثيرا منها في الحربين العالميتين". ويفسر هذه النتيجة غير المتوقعة بأن القدرات الإدارية للدولة البريطانية تحسنت بدرجة كبيرة بمرور الزمن، ولذلك كانت قدرتها على إعادة تنظيم اقتصادها في زمن الحرب وتخفيف تأثيرات الحصار "في أقل درجاتها في الفترة النابليونية، وأعلى قليلا في الحرب العالمية الأولى، وأعلى كثيرا في الحرب العالمية الثانية".

ثانيا، يستطيع سكان الدول الحديثة أن يمتصوا قدرا كبيرا من الألم دون أن يثوروا على حكوماتهم"[30]. ولا توجد حالة واحدة في السجل التاريخي أدى فيها الحصار أو حملة القصف الاستراتيجي التي تستهدف معاقبة شعب الدولة المعادية إلى احتجاجات عامة واسعة ضد حكومة العدو. بل يبدو أن "العقاب يولد غضبا شعبيا على الدولة المهاجمة أكبر منه على الحكومة المستهدفة"[31]. وتقدم اليابان في الحرب العالمية الثانية مثالا على ذلك. فقد دمر الحصار الأمريكي اقتصادها وتعرضت لحملة قصف استراتيجي دمرت مناطق واسعة من مدنها وقتلت مئات الآلاف من المدنيين. ومع ذلك صبر الشعب الياباني وصمد أمام العقاب المدمر الذي أنزلته الولايات المتحدة بهم ولم يضغطوا، ولو قليلا، على حكومتهم لكي تستسلم[32].

وأخيرا، فإن النخب الحاكمة نادرا ما تتوقف عن الحرب بسبب ما يتعرض له شعبها من مآسٍ. بل يمكن الدفع، على خلاف ذلك، أنه كلما زاد العقاب الذي ينزله العدو بالسكان، يصعُب على القادة أن يتركوا الحرب. يتمثل الأساس وراء هذا



الادعاء الذي يبدو مناقضا للحدس، في أن الهزيمة القاسية تدفع الشعب بعد انتهاء الحرب إلى محاولة الانتقام من القادة الذين ساقوهم إلى الهلاك. ولذلك يكون لدى أولئك القادة عادة دافع قوي إلى تجاهل المآسي التي يعانيها الشعب ومواصلة القتال حتى النهاية على أمل أن يحققوا انتصارا وينجوا بأنفسهم[٣٣].

حدود القوات الجوية الاستراتيجية

ثمة تشابهات كبيرة بين توظيف الدولة لقواتها الجوية وقواتها البحرية في الحرب. فكما يتحتم على القوات البحرية أن تسيطر على البحر قبل أن تتمكن من إظهار القوة ضد الدول المعادية، يتحتم على القوات الجوية أيضا أن تسيطر على الجو أو تحقق ما يسمى "التفوق الجوي" قبل أن تتمكن من قصف قوات العدو على الأرض أو مهاجمة مدنه. أما إذا كانت القوات الجوية لا تسيطر على السماء، فسيكون من الوارد أن تتكبد قواتها المهاجمة خسائر كبيرة، ما يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، عليها أن تظهر القوة ضد العدو.

نفذت القاذفات الأمريكية، على سبيل المثال، غارات واسعة النطاق على مدينتي ريجنزبيرج Regensburg وشفاينفورت Schweinfurt الألمانيتين في أغسطس وأكتوبر ١٩٤٣ بدون سيطرة جوية على ذلك الجزء من ألمانيا. ونتيجة لذلك تكبدت القاذفات المهاجمة خسائر ضخمة، أجبرت الولايات المتحدة على وقف الهجمات إلى أن توفرت الطائرات المرافقة المقاتلة بعيدة المدى في أوائل عام ١٩٤٤[٣٤]. وفي الأيام الأولى من حرب يوم الغفران في أكتوبر ١٩٧٣ حاولت القوات الجوية الإسرائيلية أن تقدم الدعم الذي كانت القوات البرية الإسرائيلية المحاصَرة على طول قناة السويس وعلى مرتفعات الجولان في أمس الحاجة إليه، لكن أجبرتها النيران المهلكة الصادرة من

صواريخ أرض-جو المصرية والسورية ومدافع الدفاع الجوي على تقليص تلك المهمة[٣٥].

والقوات الجوية حين تسيطر على الجو، تستطيع أن تنفذ ثلاثا من مهمات إظهار القوة لمساندة وحدات الجيش التي تحارب على الأرض. يتمثل الدور الأول في المساندة الجوية عن قرب، وفيه تطير القوات الجوية فوق ساحة المعركة وتقدم مساندة تكتيكية مباشرة للقوات البرية الصديقة التي تعمل تحتها، ويكون هدف القوات الجوية الرئيس هو تدمير قوات العدو من الجو، كما لو كانت "مدفعية طائرة". وتتطلب هذه المهمة تنسيقا قويا بين القوات الجوية والبرية. وتتمثل المهمة الثانية في قطع خطوط تموين العدو بقذف المنطقة الخلفية لجيش العدو، وذلك بالدرجة الأولى لتدمير حركة مؤن العدو وقواته إلى الخط الأمامي أو تأخيرها. وقد تتضمن قائمة الأهداف هنا مستودعات المؤن ووحدات الاحتياط والمدفعية بعيدة المدى وخطوط الاتصال التي تعبر منطقة العدو الخلفية وتصل إلى خطوطه الأمامية. وتتمثل المهمة الثالثة للقوات الجوية في توفير جسر جوي لنقل القوات والمؤن إلى مسرح القتال أو داخله. وتزيد هذه المهمات بالطبع قوة الجيش.

وتستطيع القوات الجوية أيضا أن تظهر القوة ضد الخصم وحدها من خلال القصف الاستراتيجي الذي تقوم فيه القوات الجوية بالضرب المباشر لبلاد العدو بغض النظر عن مجريات الأحداث على ساحة المعركة[٣٦]. تقوي هذه المهمة الادعاء بأن القوات الجوية تستطيع وحدها أن تربح الحرب. ليس غريبا- إذن- أن نجد المتحمسين للقوات الجوية يروّجون للقصف الاستراتيجي الذي لا يختلف في تأثيره عن مكافئه البحري، وهو الحصار[٣٧]. فالهدف من كل من القصف الاستراتيجي والحصار هو إكراه العدو على الاستسلام، إما بإنزال عقاب جماعي بسكانه المدنيين أو بتدمير



اقتصاده، ما يشل قواته المقاتلة في النهاية. ويفضل أنصار الاستهداف الاقتصادي أحيانا ضرب القاعدة الصناعية للعدو كاملة وتدميرها كليا، فيما يؤيد آخرون اقتصار الضربات على واحد أو أكثر من "المكونات الحرجة" كالنفط أو محطات الطاقة أو الآلات أو الصلب أو شبكات النقل، أي تلك المواقع غير المنيعة من اقتصاد العدو[٣٨]. وإجمالا فإن حملات القصف الاستراتيجي، كما هي الحال مع الحصار، لا ينتظر منها أن تنتج انتصارات سريعة وسهلة.

وقد دفع بعض أنصار القوات الجوية، خلال العقد الماضي، بأن القصف الاستراتيجي يمكن أن يؤمن النصر بقطع رأس القيادة السياسية للعدو[٣٩]، وتحديدا استخدام القاذفات لقتل القادة السياسيين للدولة المعادية أو عزلهم عن شعبهم بمهاجمة وسائل الاتصال الخاصة بالقيادة والقوات الأمنية التي تمكّنها من السيطرة على الشعب، على أمل أن تقوم العناصر المعتدلة في معسكر الخصم بالانقلاب على القيادة والتوصل إلى سلام. ويدعي مؤيدو فكرة قطع الرأس أيضا أنه يمكن عزل القيادة السياسية عن قواتها العسكرية، ما يصعّب عليها قيادة هذه القوات والسيطرة عليها.

ثمة نقطتان أخريان لا بد من ذكرهما حول القوات الجوية المستقلة قبل التحول إلى السجل التاريخي. أولا، لم يشكل القصف الاستراتيجي الخالي من الهجمات النووية على بلاد العدو نوعا مهما من القوة العسكرية منذ عام ١٩٤٥، وليس من المتوقع أن تتغير هذه الحالة في المستقبل المنظور. ومع تطوير الأسلحة النووية في نهاية الحرب العالمية الثانية ابتعدت القوى العظمى عن تهديد مدن بعضها البعض بالقاذفات ذات التسليح التقليدي، واعتمدت بدلا من ذلك على الأسلحة النووية لإنجاز تلك المهمة. ففي الحرب الباردة، على سبيل المثال، لم تخطط الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتي لشن حملة قصف استراتيجي من إحداهما على الأخرى في حالة اندلاع حرب قوى

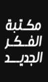
عظمى بينهما. بل وضعت الدولتان خططا شاملة لاستخدام ترساناتهما النووية لضرب أراضي الدولة الأخرى.

لكن القصف الاستراتيجي القديم لم يختف تماما، حيث ظلت القوى العظمى تستخدمه ضد القوى الصغرى، كما فعل الاتحاد السوفيتي ضد أفغانستان في ثمانينات القرن العشرين، والولايات المتحدة ضد العراق ويوغوسلافيا في تسعينات القرن العشرين[٤٠]. لكن القدرة على قصف دول صغيرة ضعيفة لا يُعوَّل عليها كثيرا عند تقييم توازن القوة العسكرية بين القوى العظمى، فما يُعوَّل عليه بقوة هو الآلات العسكرية التي تنوي إحدى القوى العظمى أن تستخدمها ضد الأخرى والتي لم تعد تتضمن القصف الاستراتيجي. وينطبق تحليلي للقوات الجوية المستقلة بالدرجة الأولى على الفترة من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٤٥، وليس الماضي القريب أو الحاضر أو المستقبل.

يتضمن السجل التاريخي أربع عشرة حالة قصف استراتيجي، خمس منها تضمنت قصف قوى عظمى لقوى عظمى أخرى، وتسع حالات تضمنت قصف قوى عظمى لقوى صغرى. وتقدم حملات القصف بين القوى العظمى المتخاصمة الأدلة الأهم لتحديد طرق تقييم توازن القوة العسكرية بين القوى العظمى. وقد تناولتُ الحالات التي تتضمن قوى صغرى؛ لأن البعض قد يعتقدون أنها- خاصة الحملات الجوية الأمريكية على العراق ويوغوسلافيا- تقدم أدلة على أن القوى العظمى يمكن أن تستخدم قواتها الجوية لإكراه قوة عظمى أخرى على الاستسلام. سنثبت فيما يلي أن ذلك ليس صحيحا.

تاريخ القصف الاستراتيجي

تتمثل الحالات الخمس التي حاولت فيها قوة عظمى أن تجبر قوة عظمى منافسة على الاستسلام باستخدام القصف الاستراتيجي في الحرب العالمية الأولى حينما (١)



قصفت ألمانيا المدن البريطانية، وفي الحرب العالمية الثانية حينما (٢) قصفت ألمانيا المدن البريطانية للمرة الثانية، (٣) قصفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة ألمانيا، (٤) قصفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة إيطاليا، (٥) قصفت الولايات المتحدة اليابان.

وتتضمن الحالات التسع التي حاولت فيها قوة عظمى أن تجبر قوى صغرى على الاستسلام باستخدام القوات الجوية الاستراتيجية: (١) قصف إيطاليا لإثيوبيا في عام ١٩٣٦، (٢) قصف اليابان للصين من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٥، (٣) قصف الاتحاد السوفيتي لفنلندا في الحرب العالمية الثانية، (٤) قصف الولايات المتحدة لكوريا الشمالية في أوائل الخمسينات، (٥) ولفيتنام الشمالية في منتصف الستينات، (٦) ولفيتنام الشمالية مرة ثانية في عام ١٩٧٢، (٧) قصف الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في الثمانينات، (٨) قصف الولايات المتحدة وحلفائها للعراق في عام ١٩٩١، (٩) وليوغوسلافيا في عام ١٩٩٩.

سنقيّم هذه الحالات الأربع عشرة من منظور السؤالين ذاتهما اللذين وجها التحليل السابق للحصار: أولا هل ثمة أدلة على أن القصف الاستراتيجي وحده يمكن أن يجبر العدو على الاستسلام؟ ثانيا، هل بإمكان القوات الجوية الاستراتيجية أن تسهم بقوة في انتصار الجيوش البرية؟ وهل يكون تأثير القصف الاستراتيجي على النتيجة النهائية للحروب حاسما كتأثير القوات البرية أم يكون هامشيا؟

قصف القوى العظمى

فشلت الهجمات الجوية الألمانية ضد المدن البريطانية في الحربين العالميتين الأولى والثانية في إكراه المملكة المتحدة على الاستسلام، بل وخسرت ألمانيا الحربين[41]. كما لا توجد أدلة على أن حملات القصف دمرت القدرة العسكرية البريطانية جديا. ولذلك فإذا كانت هناك حجة مقنعة حول التأثير الحاسم للقصف الاستراتيجي، فإنها تعتمد

بالدرجة الأولى على قصف الحلفاء لما يسمى دول المحور- ألمانيا وإيطاليا واليابان- في الحرب العالمية الثانية.

من الأسباب الوجيهة التي تدعو للشك في ادعاءات أن القصف كان الأهم في حسم نتائج هذه النزاعات الثلاثة أن القصف الجدي للدولة المستهدفة لم يبدأ في الحالات الثلاث إلا بعد أن تأكد أن كلا منها كانت في طريقها إلى الهزيمة. فألمانيا، على سبيل المثال، دخلت الحرب على المملكة المتحدة في سبتمبر ١٩٣٩ ، وعلى الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٤١ ، واستسلمت في مايو ١٩٤٥ ، مع أنه كان واضحا بنهاية عام ١٩٤٢ ، إن لم يكن قبل ذلك، أن ألمانيا ستخسر الحرب. كان آخر هجوم كبير للفيرماخت على الجيش الأحمر في كورسيك في صيف ١٩٤٣ ، وقد مني بفشل ذريع. وبعد جدل طويل قرر الحلفاء أخيرا في مؤتمر الدار البيضاء في يناير ١٩٤٣ أن يشنوا حملة قصف استراتيجي شديدة على ألمانيا. لكن الهجوم الجوي لم يبدأ سريعا، ولم تبدأ القاذفات في قصف الرايخ الثالث إلا في ربيع عام ١٩٤٤ ، حينما حقق الحلفاء أخيرا التفوق الجوي على ألمانيا. وحتى المؤرخ ريتشارد أوفري الذي يعتقد أن القوات الجوية لعبت دورا أساسيا في الفوز بالحرب على ألمانيا، يعترف بأن "حملة القصف لم تبلغ ذروتها إلا في العام الأخير من الحرب"[423].

دخلت إيطاليا الحرب على المملكة المتحدة في يونيو ١٩٤٠، وعلى الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٤١. لكن على خلاف ألمانيا، خرجت إيطاليا من الحرب في سبتمبر ١٩٤٣ قبل أن تُغزى أراضيها. بدأت حملة القصف الجدية على إيطاليا في يوليو ١٩٤٣ ، قبل شهرين تقريبا من استسلام إيطاليا. لكن إيطاليا حينها كانت على حافة هزيمة مأساوية، حيث كان جيشها قد دُمِر تماما ولم يعد باستطاعته الدفاع عن

الأراضي الإيطالية ضد الغزو[٤٣]، وكان الفيرماخت هو الذي يدافع عن إيطاليا حين غزا الحلفاء صقلية من البحر في يوليو ١٩٤٣.

بدأت حرب اليابان مع الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٤١ وانتهت في أغسطس ١٩٤٥. وبدأ القصف الجدي لليابان من الجو في مارس ١٩٤٥، قبل حوالي خمسة أشهر من استسلام اليابان، وكان من الواضح حينها أن اليابان خسرت الحرب وعلى شفا استسلام غير مشروط. فقد دمرت الولايات المتحدة إمبراطورية اليابان في المحيط الهادي، وقضت على ما بقي من الأسطول الياباني في معركة خليج ليت Leyte في أكتوبر ١٩٤٤. فضلا عن أن الحصار البحري الأمريكي كان قد دمر الاقتصاد الياباني بحلول شهر مارس ١٩٤٥، ما ألحق أضرارا بالغة بالجيش الياباني الذي كان جزء كبير منه متورطا في حرب يستحيل الفوز فيها مع الصين.

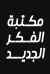
أصبحت حملات القصف الاستراتيجي ممكنة فقط في أواخر الحرب، حين ضعفت دول المحور كثيرا وكانت في طريقها إلى الهزيمة، وإلا لما كانت هذه الدول أهدافا سهلة للهجوم الجوي. فلم يكن بمقدور الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أن تنفذ حملة قصف كبرى على اليابان إلا بعد أن دمرت معظم القوات الجوية والبحرية اليابانية واقتربت من الجزر اليابانية نفسها، حينها فقط اقتربت القاذفات الأمريكية بما يكفي من تنفيذ هجمات على اليابان بدون ردع. ولم يكن بمقدور الولايات المتحدة أيضا أن تستخدم قاذفاتها الاستراتيجية بفعالية ضد ألمانيا إلا بعد أن حققت التفوق الجوي على الرايخ الثالث، وهي المهمة الصعبة التي استغرقت وقتا طويلا، ولم تكن لتنجح لو لم تحول ألمانيا موارد ضخمة لحربها مع الجيش الأحمر.

وأقصى ما يمكن أن يقال حول حملات القصف الاستراتيجي من جانب دول الحلفاء الثلاث إنها ساعدت في القضاء على خصوم كانوا بالفعل في طريقهم إلى

الهزيمة. لكن ذلك لا يدعم الادعاء بأن القوات الجوية المستقلة كانت سلاحا حاسما في الحرب العالمية الثانية. لكن يمكن الدفع بأن هذه الحملات الجوية الاستراتيجية ساعدت في تسريع إنهاء الحرب، وأنها ساعدت الحلفاء في الحصول على شروط أفضل مما كان ممكنا دون هذه الحملات. فباستثناء الحالة الإيطالية، توضح الأدلة أن تأثير القصف الاستراتيجي كان ضعيفا على طريقة حسم هذه النزاعات. فيما يلي سنبحث هذه الحالات بمزيد من التفصيل.

لقد حاول الحلفاء أن يجبروا ألمانيا على الاستسلام بعقاب سكانها المدنيين وتدمير اقتصادها. وقد أدت حملة العقاب الذي أنزلها الحلفاء بالمدن الألمانية التي ضمت "عمليات الإحراق" سيئة السمعة لهامبورغ ودريزدين إلى تدمير أكثر من ٤٠٪ من المنطقة الحضرية في أكبر سبعين مدينة ألمانية وقتل حوالي ٣٠٥٠٠٠ مدني[٤٤]. لكن الشعب الألماني امتص العقاب كأنه قدر مقدر، ولم يشعر هتلر بوخز ضمير يدفعه للاستسلام[٤٥]. ولا شك في أن الضربات الجوية من جانب دول الحلفاء، جنبا إلى جنب مع تقدم القوات البرية، دمرت القاعدة الصناعية الألمانية في أوائل عام ١٩٤٥[٤٦]. لكن الحرب كانت قد انتهت تقريبا حينذاك، والأهم من ذلك أن تدمير الصناعة الألمانية كان كافيا لإكراه هتلر على وقف الحرب. وفي النهاية كان على الجيوش السوفيتية والبريطانية والأمريكية أن تغزو ألمانيا[٤٧].

كانت حملة القصف الاستراتيجي على إيطاليا متواضعة إلى أقصى حد مقارنة بسيل القصف الذي تعرضت له ألمانيا واليابان[٤٨]. صحيح أن الحلفاء ضربوا بعض الأهداف الاقتصادية، لكنهم لم يحاولوا أن يدمروا القاعدة الصناعية الإيطالية. لقد أراد الحلفاء أيضا أن يوجعوا شعب إيطاليا، لكنهم قتلوا في الفترة من أكتوبر ١٩٤٢ حتى أغسطس ١٩٤٣ حوالي ٣٧٠٠ إيطالي، وهو عدد صغير جدا مقارنة



بالـ٣٠٥٠٠٠ ألماني الذين قُتِلوا بين مارس ١٩٤٢ وأبريل ١٩٤٥، والـ٩٠٠٠٠٠ ياباني الذين قُتِلوا بين مارس وأغسطس ١٩٤٥ بالقصف الجوي. بدأت حملة القصف، رغم دمويتها المحدودة، تهز النخبة الحاكمة الإيطالية في صيف ١٩٤٣ (حين اشتدت) وزادت الضغط عليها للاستسلام بأسرع ما يمكن. لكن السبب الرئيس الذي جعل إيطاليا في حاجة شديدة لترك الحرب في ذلك الوقت، وهو ما فعلته أخيرا في الثامن من سبتمبر ١٩٤٣، هو أن الجيش الإيطالي كان قد تمزق ولم يعد قادرا على إيقاف غزو الحلفاء لبلاده"[49]. خلاصة القول إن إيطاليا كانت في طريقها إلى الهزيمة قبل أن تبدأ حملة القصف في إحداث تأثيرها. ولذلك فإن أفضل ما يمكن أن يقال عن هجوم الحلفاء الجوي على إيطاليا هو أنه ربما أجبر إيطاليا على الخروج من الحرب قبل شهر أو شهرين من خروجها من الحرب بدونه.

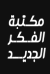
حين بدأت حملة القصف الأمريكية لليابان في أواخر عام ١٩٤٤، كان الهدف الأولي يتمثل في استخدام القنابل شديدة الانفجار لتدمير اقتصاد اليابان الذي كان الحصار البحري الأمريكي قد دمره فعلا"[50]. وسرعان ما تأكد أن هذه الاستراتيجية الجوية لن تلحق أضرارا بالغة بالقاعدة الصناعية لليابان. ولذلك قررت الولايات المتحدة في مارس ١٩٤٥ أن تعاقب سكان اليابان المدنيين بحرق مدنهم"[51]. وأدت هذه الحملة الجوية الفتاكة التي استمرت حتى نهاية الحرب بعد خمسة أشهر إلى تدمير أكثر من ٤٠٪ من أكبر مدن اليابان الـ٦٤، وقتلت حوالي ٧٨٥٠٠٠ مدني، وأجبرت حوالي ٨,٥ مليون شخص على إخلاء بيوتهم"[52]. ورغم أن اليابان استسلمت في أغسطس ١٩٤٥ قبل أن تغزوها الولايات المتحدة وتحتل أراضيها، فقد لعبت حملة الإحراق دورا صغيرا في إقناع اليابان بالخروج من الحرب، ما يجعل منها حالة ناجحة في الإكراه على الاستسلام. في حين كان الحصار والقوات البرية، كما تأكد قبل ذلك،

هما المسئولان بالدرجة الأولى عن النتيجة، مع أن التفجيرات الذرية وإعلان السوفييت الحرب على اليابان (اللذين حدثا معا في أوائل أغسطس) أفقدا اليابان توازنها.

وعلى ذلك، فقد فشل الإكراه على الاستسلام في ثلاث من الحالات الخمس التي كانت الدولة المستهدَفة فيها قوة عظمى، وهي الهجمات الجوية الألمانية على المملكة المتحدة في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وحملة القصف التي نفذها الحلفاء على ألمانيا النازية. فضلا عن أن القصف الاستراتيجي لم يلعب دورا رئيسا في انتصار الحلفاء على الفيرماخت. ورغم أن إيطاليا واليابان أُجبرتا على الاستسلام في الحرب العالمية الثانية، فقد نتج هذان النجاحان بالدرجة الأولى عن عوامل أخرى غير القوات الجوية المستقلة. سنتناول فيما يلي ما حدث في الماضي حين أطلقت القوى العظمى قاذفاتها على قوى صغرى.

قصف القوى الصغرى

رغم فارق القوة الكبير في الحالات التسع التي قامت فيها قاذفات القوى العظمى الاستراتيجية بقصف قوى صغرى، فلم يحدث الإكراه على الاستسلام في خمس حالات منها. قصفت إيطاليا المدن والقرى الإثيوبية في عام ١٩٣٦، وأحيانا باستخدام غازات سامة[٥٣]، لكن إثيوبيا رفضت الاستسلام، ما أجبر الجيش الإيطالي على غزو البلاد. وقصفت اليابان المدن الصينية بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٥ وقتلت أعدادا كبيرة من المدنيين الصينيين[٥٤]، لكن الصين لم تستسلم وفي النهاية أوقعت الولايات المتحدة باليابان هزيمة ساحقة. ونفذت الولايات المتحدة حملة "الرعد القاصف" الشهيرة على فيتنام الشمالية من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٦٨، بهدف إكراه الفيتناميين الشماليين على التوقف عن إشعال الحرب في فيتنام الجنوبية والقبول بوجود فيتنام الجنوبية المستقلة[٥٥]، لكنها فشلت واستمرت الحرب.



وشن الاتحاد السوفيتي حملة قصف للمراكز السكانية بأفغانستان بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٩ لإكراه الثوار الأفغان على إيقاف حربهم على حكومة كابول المدعومة من السوفييت[٥٦]، لكن السوفييت، وليس الثوار، هم مَنْ خرجوا من الحرب في النهاية. وأخيرا، شنت الولايات المتحدة في أوائل ١٩٩١ هجوما جويا استراتيجيا على العراق لإكراه صدام حسين على الانسحاب من الكويت التي احتلها جيشه في أغسطس ١٩٩٠[٥٧]، لكن حملة القصف فشلت في إكراه صدام حسين، واضطرت الولايات المتحدة وحلفاؤها في النهاية لاستخدام القوات البرية لإنجاز مهمتهم. وتستحق هذه الحملة وقفة تأمل؛ لأن الولايات المتحدة استخدمت استراتيجية قطع الرأس، حيث حاولت أن تقتل صدام من الجو وأن تعزله عن سكانه وقواته العسكرية في الكويت. لكنها فشلت من جميع النواحي[٥٨].

لقد نجح الإكراه في أربع حالات تضمنت قوى صغرى، لكن يبدو أن القصف الاستراتيجي لعب دورا هامشيا في بلوغ تلك الغاية في هذه الحالات جميعها، ما عدا واحدة. فحين غزا الاتحاد السوفيتي فنلندا في الثلاثين من نوفمبر ١٩٣٩، شن القائد السوفيتي جوزيف ستالين حملة قصف متواضعة على المدن الفنلندية، قتلت حوالي ٦٥٠ مدنيا[٥٩]. لم تسهم حملة القصف كثيرا، بحسب الروايات جميعها، في قرار فنلندا بإيقاف الحرب في مارس ١٩٤٠ قبل أن يهزمها الجيش الأحمر ويغزوها. فقد خرجت فنلندا من الحرب؛ لأنها أدركت أن جيشها ضعيف ولن يتمكن في أي حال من الفوز بالحرب.

وقد حاولت الولايات المتحدة في الحرب الكورية أن تجبر كوريا الشمالية على ترك الحرب بمعاقبتها من الجو[٦٠] عبر ثلاث حملات منفصلة. فركزت القاذفات الأمريكية، من أواخر يوليو ١٩٥٠ حتى أواخر أكتوبر ١٩٥٠، على قصف المراكز

الصناعية الخمسة الرئيسة بكوريا الشمالية. واستهدفت بين مايو وسبتمبر ١٩٥٢ عددا من المحطات الكهرومائية الكورية الشمالية، فضلا عن العاصمة الكورية الشمالية بيونج يانج. وضربت القاذفات الأمريكية السدود الكورية الشمالية بين مايو ويونيو ١٩٥٣ بهدف تدمير محصول الأرز وتجويع كوريا الشمالية حتى الاستسلام.

ونظرا لأن الهدنة التي أنهت الحرب لم توقع إلا في السابع والعشرين من يوليو ١٩٥٣، فمؤكد أن حملتي العقاب الأوليين لم تضعا نهاية للحرب. وتؤكد الأدلة المتوفرة أن هاتين الحملتين لم تؤثرا على سلوك كوريا الشمالية بأية درجة. ورغم أن حملة تدمير محصول الأرز سبقت توقيع الهدنة مباشرة، فإن قصف السدود لم يدمر المحصول ولم يدفع كوريا الشمالية إلى حافة المجاعة. وإنما أجبرت كوريا الشمالية أخيرا على توقيع الهدنة بسبب التهديدات النووية من الرئيس دوايت آيزنهاور وبسبب إدراك أن الطرفين لم يكونا يجمعان بين القوة والإرادة الضروريتين لتغيير الوضع على الأرض. معنى ذلك بإيجاز أن العقاب الجوي التقليدي لم يتسبب في هذا الإكراه الناجح.

وإضافة إلى حملة "الرعد القاصف" الفاشلة على فيتنام الشمالية (١٩٦٥-١٩٦٨)، شنت الولايات المتحدة عليها أيضا حملة القصف "الخطوط الخلفية" Linebacker في عام ١٩٧٢[٦١]. وفي النهاية وقعت فيتنام الشمالية في أوائل عام ١٩٧٣ اتفاقا لوقف إطلاق النار سمح للولايات المتحدة بالانسحاب من الحرب وأخَّر الهجوم البري الفيتنامي الشمالي على جنوب فيتنام. ورغم أننا هنا أمام حالة إكراه ناجح نظريا، إلا أن الاتفاقية لم تؤد إلا إلى تأخير النصر النهائي لفيتنام الشمالية على فيتنام الجنوبية إلى عام ١٩٧٥. ولم يلعب القصف الاستراتيجي دورا كبيرا في دفع فيتنام الشمالية إلى قبول وقف إطلاق النار مع الولايات المتحدة.

لم توقع القاذفات الأمريكية، على خلاف الفهم الشعبي في ذلك الوقت، عقابا مزلزلا بالسكان المدنيين بفيتنام الشمالية. فلم تقتل الحملة الجوية لعام ١٩٧٢ إلا حوالي ثلاثة عشر ألف فيتنامي شمالي، وهو عقاب لم يكن من شأنه أبدا أن يدفع عدوا مصمما مثل فيتنام الشمالية إلى الاستسلام للمطالب الأمريكية[٦٢]. وكان السبب الرئيس الذي دفع فيتنام الشمالية لوقف إطلاق النار في يناير ١٩٧٣ هو أن القوات الجوية الأمريكية أحبطت هجوما بريا فيتناميا شماليا في ربيع ١٩٧٢، ما أوجد دافعا قويا لدى فيتنام الشمالية لتسهيل انسحاب سريع لكل القوات الأمريكية من فيتنام قبل تنفيذ هجوم آخر. وهذا هو ما فعله توقيع وقف إطلاق النار، حيث حققت فيتنام الشمالية بعد عامين نصرا عسكريا كاملا على فيتنام الجنوبية التي خاضت آخر معاركها بدون مساعدة القوات الجوية الأمريكية.

ربما تبدو الحرب الأخيرة التي نفذتها منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) على يوغوسلافيا للوهلة الأولى الحالة الأكيدة التي أدت فيها القوات الجوية الاستراتيجية وحدها إلى إكراه الخصم على الاستسلام[٦٣]. بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها قصف يوغوسلافيا في الرابع والعشرين من مارس ١٩٩٩ بهدف إكراه الرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسوفيتش على التوقف عن قمع السكان الألبان في منطقة كوسوفو والسماح بدخول قوات الحلف إلى تلك المنطقة. استمرت الحملة الجوية سبعين يوما، واستسلم ميلوسوفيتش لمطالب الحلف في الثامن من يونيو ١٩٩٩. لم يشن الحلف هجوما بريا على كوسوفو، رغم أن جيش تحرير كوسوفو الثائر كان يناوش القوات البرية اليوغوسلافية على مدار الحملة.

ولا تتوفر أدلة كثيرة حول ما دفع ميلوسوفيتش للاستسلام، لكن يبدو جليا أن القصف لم يقترب من تركيع يوغوسلافيا وأن القصف وحده لم يكن المسئول عن

التتيجة[٦٤]. وكانت حملة القصف محدودة النطاق في بادئ الأمر، لأن قادة الحلف كانوا يعتقدون أن ميلوسوفيتش سيستسلم بعد أيام قليلة من بدء عقاب خفيف من الجو. ورغم أن الحلف كثّف الحرب الجوية حين ثبت فشل هذه المقاربة إلا أنه لم تكن عنده الإرادة السياسية لإنزال عقاب موجع بيوغوسلافيا. ولذلك كانت قاذفات الحلف تقطع مسافات طويلة لكي تتجنب قتل المدنيين اليوغوسلافيين وهي تضرب عددا محدودا من الأهداف الاقتصادية والسياسية في يوغوسلافيا. ولذلك لم تقتل حملة القصف إلا حوالي خمسمائة مدني[٦٥]. ليس غريبا لذلك ألا توجد أدلة على أن ميلوسوفيتش استسلم بسبب ضغط من شعبه لإنهاء معاناتهم.

يبدو أن ثمة عوامل مختلفة تفسر قرار ميلوسوفيتش بالاستسلام لمطالب حلف شمال الأطلنطي، ربما كان التهديد بمزيد من العقاب الجوي واحدا منها، فضلا عن عاملين آخرين لم يكونا أقل أهمية. أولا بدأ الحلف في التحضير لهجوم بري واسع على يوغوسلافيا، حيث أرسلت إدارة الرئيس كلنتون في أواخر شهر مايو رسالة إلى ميلوسوفيتش عن طريق الروس مؤداها أن الحلف سيرسل قوات برية قريبا إلى كوسوفو إذا لم يستسلم. والعامل الثاني هو أن روسيا حليف يوغوسلافيا الرئيس الذي عارض الحرب بشدة اصطف بجانب الحلفاء فعليا في أوائل يونيو للضغط على ميلوسوفيتش لإنهاء النزاع فورا. كما خفّف الحلفاء مطالبهم قليلا لتكون التسوية مرضية للقائد اليوغوسلافي. معنى ذلك أن حملة العقاب لم تنتج وحدها النصر على يوغوسلافيا، رغم أنها تبرز كأحد العوامل المهمة.

تدعم الأدلة المستمدة من تلك الحالات الأربع عشرة الاستنتاجات التالية حول جدوى القصف الاستراتيجي. أولا، لا يستطيع القصف الاستراتيجي وحده أن يجبر العدو على الاستسلام. فباستثناء حالة يوغوسلافيا، لم تحاول قوة عظمى (أو تحالف



من القوى العظمى) أبدا أن تربح حربا بالاعتماد على قوتها الجوية فقط، وحتى في تلك الحالة هدد حلف شمال الأطلنطي أخيرا بهجوم بري لإكراه ميلوسوفيتش على الاستسلام. لقد وُظف القصف الاستراتيجي منذ البداية بالتزامن مع القوات البرية في الحالات الثلاث عشرة الأخرى. يوضح هذا السجل عدم جدوى الاعتماد على القصف الاستراتيجي وحده. كما لا توجد أدلة على أن حملات القصف الماضية أثرت على نتيجة الحرب بدرجة كبيرة تشير إلى أن القصف الاستراتيجي وحده يستطيع أن يرغم قوة عظمى أخرى على الاستسلام. وحتى حين استخدم القصف الاستراتيجي جنبا إلى جنب مع القوات البرية، يبيِّن السجل التاريخي أن القصف الاستراتيجي ربما لعب دورا رئيسا في تشكيل النتيجة مرة واحدة فقط. معنى ذلك أن القصف الاستراتيجي لا يستطيع وحده أن يجبر دولة على الاستسلام.

لاحظ أنه في تسع من الحالات الأربع عشرة ربحت القوة العظمى التي تستخدم القوات الجوية الاستراتيجية الحرب. وفي ثلاث من هذه الحالات التسع لم ينجح المنتصر في إكراه خصمه، بل اضطر لأن يهزمه على الأرض: إيطاليا ضد إثيوبيا والحلفاء ضد ألمانيا النازية والولايات المتحدة ضد العراق. وفي الحالات الست الباقية نجحت القوة العظمى التي تستخدم القوات الجوية الاستراتيجية في إكراه خصمها على الاستسلام. لكن القصف الاستراتيجي، مع ذلك، لم يلعب إلا دورا تابعا في تقرير نتيجة خمس من تلك الحالات الست: الولايات المتحدة ضد اليابان، والاتحاد السوفيتي ضد فنلندا، والحلفاء ضد إيطاليا، والولايات المتحدة ضد كوريا وفيتنام (١٩٧٢). وكانت القوات البرية هي المفتاح إلى النصر في كل حالة، مع أن الحصار أيضا كان مكونا أساسيا للنجاح في الحالة الأمريكية-اليابانية.

وتعد الحرب على كوسوفو الحالة الوحيدة التي يبدو فيها أن القصف الاستراتيجي لعب دورا رئيسا في تحقيق الإكراه الناجح. لكن تلك الحالة لا تَرْقَ لأن تكون سببا للتفاؤل حول جدوى القوات الجوية المستقلة. فقد كانت يوغوسلافيا قوة صغيرة ضعيفة جدا تحارب وحدها الولايات المتحدة الهائلة وحلفاءها الأوروبيين، فضلا عن عوامل أخرى بجانب حملة القصف حملت ميلوسوفيتش على الرضوخ لمطالب حلف شمال الأطلنطي.

يتمثل الدرس الثاني الذي نتعلمه من السجل التاريخي في أن القصف الاستراتيجي نادرا ما يضعف جيش العدو، ولذلك لا يسهم بقوة في نجاح الحملة الأرضية. ففي الحرب العالمية الثانية ساعدت القوات الجوية المستقلة القوى العظمى أحيانا في حسم حروب استنزاف طويلة ضد قوى عظمى منافسة، لكنها لم تلعب غير دور مساعد في تلك الانتصارات. وفي العصر النووي استخدمت القوى العظمى تلك الآلة الإكراهية ضد القوى الصغرى فقط، وليس ضد قوى عظمى أخرى. لكن القصف الاستراتيجي لم يكن أكثر فعالية مع الدول الأضعف منه مع القوى العظمى الأخرى. بإيجاز من غير المرجح أن ينجح القصف في إكراه خصم على الاستسلام.

أسباب فشل حملات القصف الاستراتيجي

إن الأسباب التي تحول دون جدوى القصف الاستراتيجي هي الأسباب عينها التي تجعل الحصار يفشل عادة في إكراه الخصم، وهي أن السكان المدنيين يستطيعون أن يمتصوا ألما وحرمانا هائلين دون أن يثوروا على حكوماتهم. يلخص العالم السياسي روبرت بيب Robert Pape الأدلة التاريخية المتعلقة بالعقاب الجوي والثورة الشعبية بإيجاز مفيد بالقول: "على مدى أكثر من خمسة وسبعين عاما يحفل سجل القوات الجوية بمحاولات لتغيير سلوك الدول بمهاجمة أعداد كبيرة من المدنيين أو التهديد بذلك. والاستنتاج الحاسم من هذه الحملات هو أن الهجوم الجوي لا يحمل المواطنين

على الثورة على حكوماتهم. ... ففي الحملات الجوية الاستراتيجية الكبرى التي تزيد عن ثلاثين حملة منذ إدخال القوات الجوية لم تنجح القوات الجوية في حمل الجماهير على الخروج إلى الشوارع للمطالبة بأي شيء"[٦٦]. علاوة على أن الاقتصادات الصناعية الحديثة ليست أبنية هشة يمكن تدميرها بسهولة، ولو حتى بهجمات جوية هائلة. وبإعادة صياغة كلام آدم سميث نقول إن هناك مجالا لإصلاح الضرر في اقتصادات القوى العظمى. وتكون استراتيجية الاستهداف أقل ضررا على القوى الصغرى بسبب صغر قواعدها الصناعية.

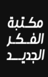
لكن ماذا عن استراتيجية قطع الرأس؟ لقد فشلت هذه الاستراتيجية مع العراق في عام ١٩٩١. كما فشلت في ثلاث مناسبات أخرى لم ترد في المناقشة السابقة؛ لأنها عمليات هجومية محدودة النطاق. ففي الرابع عشر من أبريل ١٩٨٦ قصفت الولايات المتحدة خيمة معمر القذافي، فقتلت الابنة الصغرى للزعيم الليبي فيما نجا القذافي نفسه. وثمة اعتقاد واسع الانتشار بأن التفجير الإرهابي لطائرة بان أمريكان ١٠٣ فوق اسكتلندا بعد عامين كان انتقاما لتلك المحاولة الفاشلة لاغتيال القذافي. وفي الحادي والعشرين من أبريل ١٩٩٦ استهدف الروس قائد القوات الثائرة في إقليم الشيشان جوهر دوداييف وقتلوه، بهدف إكراه الشيشانيين على إنهاء حربهم الانفصالية مع روسيا بشروط ترضي الكرملين. لكن الثوار تعهدوا بالانتقام لموت دوداييف، وبعد أشهر قليلة (في أغسطس ١٩٩٦) أخرجت القوات الروسية بالقوة من الشيشان. وأخيرا نفذت الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٩٨ قصفا قصيرا على العراق لمدة أربعة أيام تحت اسم "عملية ثعلب الصحراء" لقتل صدام حسين، لكنها فشلت[٦٧].

إن استراتيجية قطع الرأس غير واقعية بالمرة[٦٨]. فرغم حالة دوداييف، يكون من الصعب جدا في زمن الحرب أن تحدد مكان القائد السياسي للدولة المعادية وأن تقتله.

وحتى إذا نجح فصل الرأس، فمن غير الوارد أن تكون سياسة الوريث مختلفة جوهريا عن سياسة سلفه المقتول. تستند هذه الاستراتيجية إلى الاعتقاد الأمريكي الثابت بأن الدول العدوانية تتكون من مواطنين طيبين يحكمهم قادة أشرار. فكل ما عليك هو أن تقضي على القائد الشرير، وساعتها ستكون الغلبة لقوى الخير وتنتهي الحرب سريعا. لكنها ليست استراتيجية واعدة، ذلك لأن قتل قائد معين لا يضمن ألا يحل أحد مساعديه المقربين محله. فلو نجح الحلفاء– جدلا– في قتل أدولف هتلر، فربما حل محله مارتن بورمان Martin Bormann أو هيرمان جيورنج Hermann Goering، وليس أحدهما أفضل حالا من هتلر. علاوة على أن القادة الأشرار، من نوعية هتلر، يتمتعون عادة بتأييد شعبي واسع، ليس لأنهم يمثلون أحيانا وجهات نظر مجتمعهم وحسب، بل أيضا لأن النزعة القومية تقوي الروابط بين القادة السياسيين وشعوبهم في زمن الحرب، حين يكون الجميع متحدين في وجه تهديد خارجي قوي[٦٩].

كما أن الاستراتيجية التي تحاول عزل القيادة السياسية عن شعبها لا تقل شططا. فثمة قنوات متعددة يستطيع القادة من خلالها أن يتواصلوا مع شعوبهم، ومن المستحيل أن تدمر القوات الجوية هذه القنوات جميعا مرة واحدة وأن تبقيها على تلك الحال لفترة طويلة. فقد تكون القاذفات مثلا مهيأة لتدمير الاتصالات عن بعد، لكنها غير مهيأة لضرب الصحف. كما أنها غير مهيأة أيضا لتدمير الشرطة السرية وأدوات القمع الأخرى. وأخيرا فإن دفع انقلابات عسكرية تأتي بقادة متعاونين في الدول المعادية في زمن الحرب مهمة شبه مستحيلة.

ولا يقل عزل القائد السياسي عن قواته العسكرية صعوبة. فالمفتاح إلى نجاح هذه الاستراتيجية يتمثل في قطع خطوط الاتصال بين ساحات المعارك والقيادة السياسية. لكن ثمة سببين يحكمان على هذه الاستراتيجية بالفشل. أولا، يمتلك القادة قنوات



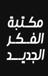
متعددة للتواصل مع جيوشهم وشعوبهم، ولا تستطيع القاذفات أن تقطعها جميعا في اللحظة ذاتها أو أن تبقيها كذلك لوقت طويل. ثانيا، يستطيع القادة السياسيون القلقون من هذه المشكلة أن يفوضوا السلطة مقدما إلى القادة العسكريين الملائمين في حال انقطعت خطوط الاتصال. على سبيل المثال وضعت القوتان العظميان في أثناء الحرب الباردة خططا للتعامل مع تلك الحالة بسبب خوفهما من الفصل النووي للرأس.

يتضح من السجل التاريخي أن الحصار والقصف الاستراتيجي يؤثران على نتيجة حروب القوى العظمى من حين لآخر، لكنهما لا يلعبان دورا حاسما في تقرير النتيجة النهائية. فالجيوش والقوات الجوية والبحرية التي تساندها هي المسئولة بالدرجة الأولى عن تحديد الطرف الذي يربح حروب القوى العظمى. والقوة البرية هي النوع الأقوى بين القوات العسكرية التقليدية المتاحة للدول[٧٠]. ومن النادر أن تُحسَم حروب القوى العظمى بالدرجة الأولى بغير الجيوش البرية على ساحات المعارك. ورغم أننا عرضنا التاريخ المرتبط بتلك الادعاءات في الأقسام والفصول السابقة، فإن العرض العام الموجز التالي لحروب القوى العظمى منذ عام ١٧٩٢ يوضح أن الحروب تحسم على الأرض.

التأثير المهيمن للجيوش

وقعت عشر حروب بين القوى العظمى خلال القرنين الماضيين، كان ثلاث منها حروبا مركزية تورطت فيها كل القوى العظمى، وهي الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية (١٧٩٢-١٨١٥) والحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وقد تضمنت الأخيرة نزاعات متمايزة في آسيا وأوروبا.

خاضت فرنسا بعد الثورة الفرنسية سلسلة حروب على مدى ثلاثة وعشرين عاما ضد تحالفات مختلفة من القوى العظمى الأوروبية، ضمت النمسا وبروسيا وروسيا



والمملكة المتحدة. وكانت نتيجة الحملات كلها تقريبا تقررها المعارك بين الجيوش المتنافسة، وليس المعارك البحرية. انظر مثلا تأثير معركة ترافالجار Trafalgar البحرية الشهيرة على مسار الحرب. فقد ألحق الأسطول البريطاني هزيمة ساحقة بالأسطول الفرنسي في ذلك الاشتباك في الحادي والعشرين من أكتوبر ١٨٠٥، بعد يوم واحد من فوز نابليون الكبير على النمسا في معركة أولم Ulm. لكن انتصار بريطانيا في البحر لم يؤثر على حظوظ نابليون، حتى أن جيوش نابليون حققت على مدار العامين التاليين أعظم انتصاراتها بهزيمة النمساويين والروس في أوسترلتز Austerlitz (١٨٠٥) والبروسيين في جينا Jena وأورستات Auerstadt (١٨٠٦) والروس في فريدلاند Friedland (١٨٠٧)[٧١].

كما حاصرت المملكة المتحدة القارة الأوروبية، وحاصر نابليون المملكة المتحدة. لكن أحدا من الحصارين لم يؤثر على نتيجة الحرب بدرجة كبيرة. فاضطرت المملكة المتحدة في النهاية لأن ترسل جيشا إلى القارة الأوروبية لقتال جيش نابليون في أسبانيا. فكان الجيش البريطاني، ومن قبله الجيش الروسي هو الذي دمر الجيش الفرنسي في أعماق روسيا في عام ١٨١٢ وأخرج نابليون من المشهد.

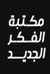
كان توازن القوة البرية أيضا المحدد الرئيس للنصر في الحرب العالمية الأولى، وتحديدا تقررت نتيجة الحرب بالمعارك الطويلة والمكلفة على الجبهة الشرقية بين الجيشين الألماني والروسي، وعلى الجبهة الغربية بين القوات الألمانية وقوات الحلفاء (البريطانية والفرنسية والأمريكية). وحقق الألمان نصرا مذهلا في الشرق في أكتوبر ١٩١٧، حين انهار الجيش الروسي وخرجت روسيا من الحرب. واستنسخ الألمان ذلك العمل العظيم تقريبا على الجبهة الغربية في ربيع ١٩١٨، لكن الجيوش البريطانية والفرنسية والأمريكية تعافت سريعا، وبعدها بقليل تفكك الجيش الألماني، وبذلك انتهت الحرب



في الحادي عشر من نوفمبر ١٩١٨. ولم يلعب القصف الاستراتيجي أي دور في تقرير النتيجة النهائية. صحيح أن الحصار الإنجليزي-الأمريكي لألمانيا أسهم في النصر بالتأكيد، لكنه كان عاملا ثانويا. فقد حسمت "الحرب الكبرى"، كما سميت لاحقا، بالدرجة الأولى ملايين الجنود على الجانبين كليهما، قاتلوا وقُتِلوا في أغلب الأحيان في معارك دامية في أماكن مثل فيردون Verdun وتاننبيرج Tannenberg وباشنديل Passchendaele وسوم Somme.

والمعارك التي خاضتها الجيوش البرية المتنافسة مدعومة بقواتها الجوية والبحرية هي التي قررت نتيجة الحرب العالمية الثانية في أوروبا بالدرجة الأولى. فالقوات البرية النازية كانت المسئولة تحديدا عن الموجة العارمة للانتصارات الألمانية المبكرة: على بولندا في سبتمبر ١٩٣٩، وفرنسا والمملكة المتحدة بين مايو ويونيو ١٩٤٠، وعلى الاتحاد السوفيتي بين يونيو وديسمبر ١٩٤١. لكن المد انقلب على الرايخ الثالث في أوائل عام ١٩٤٢، وبحلول شهر مايو ١٩٤٥ رحل هتلر واستسلم خلفاؤه بدون شروط. لقد تعرض الألمان لضربات موجعة في ساحات المعارك، في المقام الأول على الجبهة الشرقية أمام الجيش الأحمر الذي فقد ثمانية ملايين جندي في الحرب، لكنه استطاع أن يلحق بالألمان ثلاثة على الأقل من كل أربع إصابات في زمن الحرب[٧٢]. وساعد الجيشان البريطاني والأمريكي أيضا في إضعاف الفيرماخت، لكن دورهما كان أصغر كثيرا من دور الجيش السوفيتي، وذلك بالدرجة الأولى لأنهما لم ينزلا على الأراضي الفرنسية حتى يونيو ١٩٤٤، أي قبل أقل من عام من انتهاء الحرب.

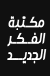
لقد فشلت حملة القصف الاستراتيجي التي نفذها الحلفاء في شل الاقتصاد الألماني حتى أوائل عام ١٩٤٥، حين حُسمت نتيجة الحرب على الأرض. فالقوات الجوية وحدها لم تدمر القاعدة الصناعية الألمانية، بل لعبت جيوش الحلفاء التي



أطبقت على الرايخ الثالث الدور الرئيس في ذلك العمل. وفرضت القوات البحرية البريطانية والأمريكية حصارا على الرايخ الثالث، لكن تأثيره هو الآخر كان متواضعا على نتيجة الحرب. بإيجاز تتمثل الطريقة الوحيدة لهزيمة قوة قارية هائلة مثل ألمانيا النازية في تدمير جيشها في معارك برية دامية وغزوها. ربما يساعد الحصار والقصف الاستراتيجي بعض الشيء، لكن تأثيرهما يقتصر بالدرجة الأولى على الأطراف.

يعتقد الأمريكيون أن النصف الآسيوي من الحرب العالمية الثانية بدأ عندما هوجم بيرل هاربر في السابع من ديسمبر ١٩٤١. لكن اليابان كانت دولة عدوانية في آسيا منذ عام ١٩٣١ واحتلت منشوريا ومعظم شمال الصين وأجزاء من الهند الصينية قبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب. وقد أسرع الجيش الياباني بعد بيرل هاربر مباشرة إلى غزو معظم جنوب شرق آسيا وكل الجزر تقريبا في النصف الغربي من المحيط الهادي. وكان جيش اليابان هو أداتها الرئيسة للغزو، مع أن أسطولها كان ينقل الجيش غالبا إلى ميادين المعارك. ونفذت اليابان حملة قصف استراتيجي على الصين، لكنها فشلت فشلا ذريعا (كما ورد في موضع سابق من هذا الفصل). وبدأت اليابان أيضا في عام ١٩٣٨ في محاولة عزل الصين عن العالم الخارجي بضرب حصار عليها، قلل تدفق الأسلحة والسلع إلى الصين وبلغ ذروته في عام ١٩٤٢. ورغم ذلك ظلت جيوش الصين صامدة في ساحة المعركة ورفضت الاستسلام للعدو الياباني[٣٣]. كانت القوة البرية- بإيجاز- هي الأساس لنجاحات اليابان العسكرية في الحرب العالمية الثانية.

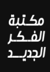
انقلب المد على اليابان في يونيو ١٩٤٢، حين أحرز الأسطول الأمريكي نصرا منهلا على الأسطول الياباني في معركة ميدواي midway لمنتصف الطريق]. وعلى مدى الأعوام الثلاثة التالية تضعضعت قوة اليابان في حرب مطولة على جبهتين، واستسلمت أخيرا بدون شروط في أغسطس ١٩٤٥. وقد لعبت القوات البرية، كما



تأكد آنفا، دورا كبيرا في هزيمة اليابان. وكان حصار الأسطول الأمريكي لليابان عاملا حاسما في ذلك النزاع. كما أحدث القصف الحارق لليابان بالتأكيد، بما في ذلك هيروشيما ونجازاكي، معاناة كبيرة في المدن المستهدفة، لكنه لعب دورا متواضعا وحسب في هزيمة اليابان. وتعد الحرب العالمية الثانية حرب القوى العظمى الوحيدة في التاريخ الحديث التي لم تكن القوات البرية فيها المسئولة وحدها في المقام الأول عن تقرير النتيجة، والتي لعبت فيها إحدى الأداتين الإكراهيتين- القوات الجوية أو القوات البحرية- دورا أكبر من دور المساعد.

وقعت سبع حروب أخرى بين قوى عظمى خلال القرنين الماضيين: حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)، وحرب توحيد إيطاليا (١٨٥٩)، والحرب النمساوية-البروسية (١٨٦٦)، والحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١)، والحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، والحرب الأهلية الروسية (١٩١٨-١٩٢١)، والحرب السوفيتية-اليابانية (١٩٣٩). لم تتضمن أي من تلك الحالات قصفا استراتيجيا، وتضمنت الحرب الروسية-اليابانية وحدها دورا بحريا واضحا، رغم أن أحد الطرفين لم يحاصر الآخر. كان الهدف الرئيس للقوات البحرية المتنافسة هو السيطرة على البحر، وهو هدف استراتيجي مهم؛ لأن الطرف الذي يسيطر على البحر يمتلك ميزة في نقل قواته البرية حول مسرح العمليات[٧٤]. وقد حسمت النزاعات السبعة كافة بين الجيوش المتحاربة على ساحات المعارك.

وأخيرا، فإن نتيجة النزاع المحتمل في أثناء الحرب الباردة كانت ستحسمها في المقام الأول الأحداث على الجبهة الرئيسة التي كان يمكن أن تشتبك فيها جيوش حلف شمال الأطلنطي وجيوش حلف وارسو. مؤكد أن القوات الجوية التكتيكية المساندة لتلك الجيوش كانت ستؤثر على التطورات على الأرض. لكن الحرب كان سيحسمها



بالدرجة الأولى أداء الجيوش المتحاربة على الأرض. ومؤكد أن أحدا من الطرفين لم يكن ليصعِّد حملة قصف استراتيجي ضد الآخر، وذلك بالدرجة الأولى لأن وصول الأسلحة النووية جعل تلك المهمة غير ذات أهمية. فضلا عن أنه لم تكن هناك إمكانية جدية لأن يستخدم الناتو القوة البحرية المستقلة لمصلحته، وذلك بالدرجة الأولى لأن الاتحاد السوفيتي لم يكن يسهل حصاره كما حدث مع اليابان في الحرب العالمية الثانية[٧٥]. وكانت الغواصات السوفيتية ستحاول بالتأكيد أن تقطع خطوط الاتصال البحرية بين الولايات المتحدة وأوروبا، لكنها كانت ستفشل بالتأكيد، كما فشل الألمان في الحربين العالميتين. وكما هي الحال مع فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية، كانت حرب الهيمنة مع الاتحاد السوفيتي ستحسمها الجيوش المتحاربة على الأرض.

القوة المانعة للمياه

ثمة جانب مهم جدا للقوات البرية يستحق المزيد من التأمل، وهو وقوف المساحات المائية الواسعة في وجه قدرة الجيوش على إظهار القوة. لا تشكل المياه عادة عائقا أمام أسطول ينقل قواته البرية عبر المحيط وينزلها في دولة صديقة. في حين تتحول المياه إلى عائق حين يحاول الأسطول توصيل جيش إلى أرض تسيطر عليها وتدافع عنها قوة عظمى معادية. وذلك لأن القوات البحرية تكون ضعيفة جدا حين تنفذ عمليات برمائية ضد قوات قوية متمركزة على البر، حيث تعطي ميزة البر للأخيرة القدرة على إغراق الغزاة المنقولين بحرا. وعموما يكون الهجوم البري عبر حدود مشتركة أسهل في تنفيذه بكثير من الغزو من البحر. والجيوش التي يتحتم عليها أن تعبر مساحات مائية كبيرة لمهاجمة خصم جيد التسليح تكون قدرتها الهجومية محدودة دائما.



لماذا تعيق المياه الجيوش؟

إن المشكلة الأساسية التي تواجهها القوات البحرية حين تنفذ غزوا منقولا بالبحر هي القيود الكبيرة على عدد القوات وكمية القوة النارية التي تستطيع الأساطيل أن تستخدمها في العمليات البرمائية[٧٦]. ولذلك يصعب على الأساطيل أن تنزل على شواطئ العدو قوات هجومية قوية بما يكفي للتغلب على القوات المدافعة. وتختلف طبيعة تلك المشكلة طبعا من عصر الشراع إلى العصر الصناعي[٧٧].

قبل العقد السادس من القرن التاسع عشر، حين كانت السفن تتحرك بالشراع، كانت الأساطيل أقدر على الحركة من الجيوش، حيث كان على الجيوش أن تتعامل مع عوائق مثل الجبال والغابات والمستنقعات والصحاري، فضلا عن عدم توفر طرق جيدة، ناهيك عن السكك الحديدية أو المركبات ذات المحركات. ولذلك كانت الجيوش المتمركزة على الأرض تتحرك ببطء، ما يعني أنها كانت تواجه صعوبة كبيرة في الدفاع عن السواحل ضد الغزو المنقول بحرا. وفي المقابل، كانت الأساطيل التي تسيطر على البحر تستطيع أن تتحرك بسرعة حول سطح المحيط وتنزل القوات على ساحل الخصم قبل أن يتمكن الجيش المتمركز على الأرض من الوصول إلى المكان لاعتراض الإنزال. ونظرا لأن الإنزال البرمائي كان سهلا نسبيا في تنفيذه في عصر الشراع، فلم تلجأ القوى العظمى إلا نادرا إلى شن هجمات برمائية من أراضي إحداها على الأخرى، بل كانت تنفذ إنزالا في مكان لا يتوفر للعدو فيه قوات كبيرة، علما بأن الهجمات البرمائية تنفذ في أوروبا منذ تأسيس نظام الدول في عام ١٦٤٨ إلى أن بدأت السفن البخارية تحل محل السفن الشراعية في منتصف القرن التاسع عشر.

ورغم السهولة النسبية لإنزال القوات على أرض العدو، فلم تكن الأساطيل تستطيع أن تضع قوات ضخمة على اليابسة وتساندها لفترات طويلة. فالأساطيل الشراعية كانت قدرتها على الحمل محدودة، وكانت لا تستطيع أن توفر الدعم

اللوجستي الذي تحتاجه القوات الغازية للبقاء على أرض معادية[٧٨]. ولم تكن الأساطيل كذلك تستطيع أن تأتي بالتعزيزات والمؤن الضرورية بسرعة. علاوة أن جيش العدو الذي يحارب على أرضه كان يستطيع أن يصل في النهاية إلى القوة البرمائية ويهزمها في المعركة. ولذلك لم تكن القوى العظمى في عصر الشراع تلجأ كثيرا إلى الإنزال البرمائي في أوروبا على أرض قوى عظمى معادية أو أرض تخضع لسيطرتها، حتى أنه لم يحدث إنزال من هذا النوع على مدى القرنين السابقين على اندلاع الحروب النابليونية في عام ١٧٩٢، رغم أن إحدى القوى العظمى الأوروبية كانت في حالة حرب دائمة ضد الأخرى في أثناء تلك الفترة الطويلة[٧٩]. وكان الإنزالان البرمائيان الوحيدان في أوروبا في عصر الشراع هما العملية الإنجليزية-الروسية في هولندا (١٧٩٩) والغزو البريطاني للبرتغال (١٨٠٨)، وفي الحالتين هزمت القوات المنقولة بحرا، كما سيرد فيما يلي.

ومع دخول الحرب عصر الصناعة في القرن التاسع عشر أصبحت عمليات الغزو البرمائي واسعة النطاق ممكنة أكثر من قبل، لكنها ظلت مهمة مهولة جدا حين تنفذ ضد خصم جيد التسليح[٨٠]. كان التطور الأنفع من منظور الغزاة هو أن الأساطيل البخارية الجديدة كانت قادرة على حمل أعداد ومعدات أكبر من الأساطيل الشراعية، وأنها لم تعد تعتمد على أهواء الرياح. ولذلك أصبحت الأساطيل البخارية قادرة على إنزال أعداد أكبر من القوات على شواطئ العدو ومساندتها لفترات أطول مما كان في استطاعة أسلافها. ولذلك حذر اللورد بالمرستون Palmerston في عام ١٨٤٥ من أن "الإبحار البخاري ضيّق ذلك الذي كان يستعصي عبوره على القوات العسكرية (القنال الإنجليزي) إلى مجرد نهر يمكن عبوره بجسر بخاري"[٨١].

لقد بالغ بالمرستون كثيرا في تصوير تهديد الغزو الممكن للمملكة المتحدة، لأن ثمة تطورات تقنية أخرى حدثت كان من شأنها أن تقاوم القوات المنقولة بحرا، وتحديدا جاء تطوير الطائرات والغواصات والألغام البحرية ليزيد صعوبة الوصول إلى شواطئ العدو، فيما جاء تطوير الطائرات والسكك الحديدية (ولاحقا الطرق المهدة والشاحنات والدبابات) لتضعف احتمال النصر للقوات البرمائية بعد أن تُنزَل إلى اليابسة.

وقد لعبت السكك الحديدية التي بدأت تنتشر عبر أوروبا والولايات المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر دورا كبيرا في حروب الوحدة الألمانية ضد النمسا (١٨٦٦) وفرنسا (١٨٧٠-١٨٧١) وفي الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥)[٨٢]. ولا تنتفع القوات البرمائية من السكك الحديدية لأنها تتحرك عبر مساحات مائية واسعة، ولأن القوات المنقولة بحرا لا تستطيع أن تجلب السكك الحديدية معها، ولأنه يصعب الاستيلاء على السكك الحديدية للعدو واستخدامها على المدى القريب على الأقل. ولذلك تزيد السكك الحديدية قدرة الجيش المتمركز على الأرض على دحر القوات البرمائية، لأنها تمكّن المُدافع من حشد قوات ضخمة بسرعة في مواقع الإنزال أو بالقرب منها. كما تصل الجيوش المحمولة على القضبان إلى ساحات المعارك في حالة بدنية ممتازة، لأنها تتجنب الإجهاد والتمزق الذي ينتج عن الزحف على الأقدام. وتمثل السكك الحديدية، علاوة على ذلك، أداة ممتازة لمساندة جيش مشتبك في معركة مع قوة برمائية. ولهذه الأسباب نفسها أضاف تطوير الطرق المعبدة والمركبات ذات المحركات والمركبات الآلية في العقد الأول من القرن العشرين إلى ميزة الجيش المتمركز على الأرض ضد الغزاة المنقولين بحرا.

استخدمت الطائرات في القتال لأول مرة في العقد الثاني من القرن العشرين، لكن الأساطيل لم تشرع في تطوير حاملات طائرات يمكن استخدامها لدعم العمليات البرمائية إلا في العقدين الثالث والرابع من القرن[٨٣]. لكن الدولة الإقليمية التي تتعرض للهجوم تستفيد من القوات الجوية أكثر بكثير من استفادة القوات البرمائية منها، لأن الأرض تسع طائرات أكثر كثيرا من أي عدد من حاملات الطائرات[٨٤]. والدولة الإقليمية بذلك تكون بمثابة حاملة طائرات ضخمة تستطيع أن تسع أعدادا لانهائية من الطائرات، في حين لا تسع حاملة الطائرات الفعلية إلا عددا محدودا من الطائرات. ولذلك فإذا تساوت العوامل الأخرى، تستطيع الدولة الإقليمية أن تسيطر على الجو وتستخدم تلك الميزة لقصف القوات البرمائية على الشواطئ أو حتى قبل أن تصل إلى الشواطئ. وتستطيع القوة المنقولة بحرا بالطبع أن تخفف هذه المشكلة إذا كان بإمكانها أن تعتمد على طائرات متمركزة على الأرض. على سبيل المثال كانت القوات المهاجمة في نورماندي في يونيو ١٩٤٤ تعتمد بشدة على الطائرات المتمركزة في إنجلترا.

تمتلك القوات الجوية المتمركزة على الأرض كذلك القدرة على إغراق الأسطول المعادي. فوضع القوات البحرية بالقرب من سواحل قوة عظمى تمتلك قوات جوية هائلة ينطوي على خطورة حقيقية. على سبيل المثال اقتربت قوافل الحلفاء المبحرة بين الموانئ البريطانية والآيسلندية وميناء مورمانسك السوفيتي من النرويج، بين شهري مارس وديسمبر ١٩٤٢، حيث كانت توجد قوات جوية ألمانية كبيرة. ألحقت تلك الطائرات الأرضية دمارا كبيرا بالقوافل حتى أواخر ١٩٤٢، حين ضعفت القوات الجوية الألمانية في المنطقة[٨٥]. ولذلك فحتى لو كان الأسطول يسيطر على البحر، فإنه لا يستطيع أن يقترب من دولة إقليمية إلا إذا كان يسيطر على الجو أيضا، وهو ما يصعب

تحقيقه بحاملات الطائرات وحدها، لأن القوات الجوية المتمركزة على الأرض تتفوق عدديا عادة على القوات الجوية المتمركزة في البحر بهامش كبير.

واستخدمت الغواصات أيضا لأول مرة في الحرب العالمية الأولى، وبالدرجة الأولى من جانب ألمانيا ضد سفن الحلفاء التجارية في المياه المحيطة بالمملكة المتحدة وفي المحيط الأطلنطي[86]. ورغم أن حملة الغواصات الألمانية فشلت في النهاية، فقد أثبتت أن قوة الغواصات الكبيرة تستطيع بسهولة نسبية أن تدمر السفن التجارية غير المحمية. وشكلت الغواصات الألمانية أيضا تهديدا هائلا على الأسطول السطحي البريطاني الذي قضى زمن الحرب في لعبة القط والفأر في بحر الشمال مع الأسطول الألماني، حتى استولى الخوف من الغواصات الألمانية على قادة الأسطول البريطاني، حتى داخل موانئ بلادهم. لكنهم كانوا أكثر خوفا من الإبحار إلى بحر الشمال والاقتراب من الساحل الألماني، حيث كانت الغواصات تختبئ في انتظارهم. يكتب المؤرخ البحري بول هالبيرن Paul Halpern أن "خطر الغواصات كان العامل الأول الذي جعل بحر الشمال بالنسبة لسفن القتال الكبرى بمثابة أرض محايدة بين نظم الخنادق المتقاتلة على الأرض. فكانت لا تخاطر بالإبحار فيه إلا لأغراض محددة"[87]. على أن تهديد الغواصات للسفن السطحية له مضامين مهمة على الأساطيل التي تنوي شن هجمات برمائية على سواحل الخصم، حيث يمكن للخصم الذي يمتلك قوة غواصات هائلة أن يغرق القوات المهاجمة قبل أن تصل إلى الشواطئ أو يغرق معظم الأسطول المهاجم بعد أن يكون قد أنزل القوات المهاجمة، ما يترك القوات المنقولة بحرا محاصَرة على الشواطئ.

وأخيرا، فإن الألغام البحرية والمتفجرات المثبتة التي تظل تحت الماء وتنفجر حين تضربها السفن المارة تزيد من صعوبة غزو دولة إقليمية من البحر[88]. وقد استخدمت

الأساطيل الألغام بطريقة فعالة لأول مرة في الحرب الأهلية الأمريكية، لكنها استخدمت على نطاق واسع لأول مرة في الحرب العالمية الأولى. فزرع المتحاربون حوالي ٢٤٠٠٠٠ لغم بين عامي ١٩١٤ و١٩١٨، وحددت الألغام مسار الحرب بدرجة كبيرة[٨٩]. وكانت السفن السطحية لا تستطيع أن تمر سالمة في مياه مليئة بالألغام، ولذلك كانت حقول الألغام تحتاج لأن تمشط أولا، وتلك مهمة صعبة، بل مستحيلة أحيانا، في زمن الحرب. ولذلك تستطيع الدولة الإقليمية أن تستخدم الألغام بفعالية للدفاع عن سواحلها ضد الغزو. على سبيل المثال، لغَّم العراق المياه المقابلة للساحل الكويتي قبل أن تبدأ الولايات المتحدة وحلفاؤها في حشد القوات للغزو في حرب الخليج. وحين بدأت الحرب البرية في الرابع والعشرين من فبراير ١٩٩١، لم يقتحم جنود البحرية الأمريكية الشواطئ الكويتية، بل ظلوا على سفنهم في الخليج[٩٠].

ورغم صعوبة نجاح العمليات البرمائية على أرض تخضع لسيطرة قوة عظمى، فإنها تكون عملية وممكنة في ظروف خاصة، وتحديدا عندما تستخدم ضد قوة عظمى على شفا هزيمة ساحقة، وذلك بالدرجة الأولى لأن الضحية لا تمتلك الموارد الضرورية للدفاع عن نفسها. كما يمكن أن تنجح ضد قوى عظمى تدافع عن أراض شاسعة. ففي هذه الحالة تكون قوات المُدافِع متفرقة على منطقة واسعة، تاركة أراضيها عرضة للهجوم في مكان ما على المحيط، حيث تكون عمليات الإنزال البرمائي غير المعترَضة ممكنة إذا كانت قوات الدولة العظمى المدافِعة مشتتة، خاصة إذا كانت تخوض حربا على جبهتين، لأن جزءا كبيرا من قواتها سيكون مضطرا للبقاء على جبهة بعيدة عن الهجوم المنقول بحرا[٩١]. وفي كل الحالات يجب أن تمتلك القوات الغازية تفوقا جويا واضحا على مواقع الإنزال، بحيث تتمكن قواتها الجوية من تقديم دعم جوي عن قرب ومنع تعزيزات العدو من الوصول إلى تلك المنطقة الساحلية[٩٢].



لكن إذا لم تتوفر تلك الظروف وكانت القوة العظمى المدافعة تستطيع أن تستخدم جزءا كبيرا من قوتها العسكرية ضد القوات البرمائية، فإن القوات البرية ستتمكن بالتأكيد من إلحاق هزيمة مدمرة بالغزاة المنقولين بحرا. ولذلك يصعب أن نجد في السجل التاريخي حالات لعمليات برمائية موجهة ضد قوة عظمى، إلا حين تتوفر الظروف الخاصة السابقة. فالهجوم من البحر على قوات برية قوية أمر نادر فعلا.

تاريخ العمليات البرمائية

إن مسحا موجزا لتاريخ عمليات الغزو المنقول بحرا يقدم أدلة وفيرة على القوة المانعة للمياه. فلا توجد حالة شنت فيها قوة عظمى هجوما برمائيا على أراضي قوة عظمى أخرى جيدة التسليح. قبل الحرب العالمية الأولى دافع بعض المخططين البحريين البريطانيين عن غزو ألمانيا من البحر في بداية اندلاع أية حرب أوروبية عامة[٩٣]. لكن المخططين العسكريين والسياسيين المدنيين على حد سواء اعتبروا تلك الفكرة عملا انتحاريا. وكان كوربيت يعكس بالتأكيد التفكير السائد حينذاك حول هذه المسألة حين كتب في عام ١٩١١ أن "هزيمة أسطول العدو، كما يمكن أن نفعل، لن تلحق به ضررا كبيرا، إذ لا بد أن نفتح الطريق للغزو، لكن القوى القارية الكبرى ستسخر من ذهابنا للغزو بمفردنا"[٩٤]. ويبدو أن المستشار الألماني أوتو فون بسمارك فعل الشيء نفسه حين سأل حول طرق الرد إذا نزل الجيش البريطاني على السواحل الألمانية. ويقال إنه أجاب على نفسه بالقول بأنه يمكن "أن نطلب الشرطة المحلية لتعتقل هذا الجيش!"[٩٥] لم تفكر المملكة المتحدة جديا في غزو ألمانيا، سواء قبل أو بعد أن تندلع الحرب العالمية الأولى، لكنها أرسلت جيشها إلى فرنسا، حيث أخذ مكانه على الجبهة الغربية بجانب الجيش الفرنسي. واتبعت المملكة المتحدة استراتيجية مماثلة بعد أن غزت ألمانيا بولندا في الأول من سبتمبر ١٩٣٩.

ولم تفكر الولايات المتحدة وحلفاؤها جديا في أثناء الحرب الباردة في شن هجوم برمائي على الاتحاد السوفيتي[٩٦]. كما أدرك صناع السياسة الأمريكيون في أثناء الحرب الباردة أن الجيش السوفيتي لو اجتاح أوروبا الغربية، سيكون من شبه المستحيل أن يشن الجيشان الأمريكي والبريطاني غزو نورمانديا جديدا للعودة إلى القارة الأوروبية[٩٧]. فمن المحتمل ألا يحارب الاتحاد السوفيتي على جبهتين، ولذلك سيتمكن من حشد أفضل فرقه كلها في فرنسا، فضلا عن استخدام قوات جوية هائلة ضد القوات الغازية.

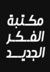
لم يشهد التاريخ الحديث حالات هجوم برمائي على أراض خاضعة لسيطرة قوة عظمى إلا في ظل الظروف الخاصة التي حددناها قبل قليل. ففي أثناء الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية (١٧٩٢-١٨١٥)، على سبيل المثال، نفذ الأسطول البريطاني إنزالين برمائيين وهجوم برمائي واحد على أراض خاضعة لسيطرة فرنسا. وفشل الإنزالان، ونجح الهجوم.

أنزلت بريطانيا العظمى وروسيا قوات برمائية في هولندا الخاضعة لفرنسا في السابع والعشرين من أغسطس ١٧٩٩[٩٨] بهدف إكراه فرنسا التي كانت متورطة في حرب مع الجيشين النمساوي والروسي في وسط أوروبا على خوض حرب على جبهتين. وبعد فترة قصيرة من إنزال القوات الإنجليزية-الروسية في هولندا لفتح الجبهة الثانية، ربحت فرنسا انتصارات كبرى على الجبهة الأخرى، ولذلك خرجت النمسا من الحرب، ما أعطى فرنسا القدرة على تركيز قوتها العسكرية ضد القوات الغازية التي كانت سيئة التجهيز والمؤن منذ البداية (كان ذلك في عصر الشراع). ومن أجل تجنب الكارثة أجرى الجيشان البريطاني والروسي تغييرا مفاجئا بمغادرة هولندا بحرا، لكنهم لم يتمكنوا من مغادرة القارة وأجبروا على الاستسلام للجيش الفرنسي في الثامن عشر من أكتوبر ١٧٩٩، بعد أقل من شهرين من الإنزال الأولي.



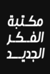
حدث الإنزال البرمائي الثاني على الساحل البرتغالي في أغسطس ١٨٠٨، حين كانت آلة نابليون العسكرية غارقة إلى الأذقان في أسبانيا المجاورة[٩٩]. كانت البرتغال حينذاك يسيطر عليها جيش فرنسي صغير وضعيف، ما مكّن المملكة المتحدة من إنزال قوات على شريط ساحلي يسيطر عليه مقاتلون برتغاليون متعاونون. طردت القوة البريطانية الغازية الجيش الفرنسي من البرتغال، وتبعته إلى أسبانيا لتشتبك مع الجيوش الفرنسية الرئيسة على شبه الجزيرة الأيبيرية. وألحقت قوات نابليون هزيمة كبيرة بالجيش البريطاني الذي اضطر للجلاء عن أسبانيا عن طريق البحر في يناير ١٨٠٩، بعد ستة أشهر من الإنزال في البرتغال[١٠٠]. وفي الحالتين كلتيهما كان الإنزال الأولي ممكنا؛ لأن الجزء الأكبر من القوات الفرنسية كان متورطا في مكان آخر ولأن الأسطول البريطاني تمكن من إيجاد مواقع إنزال آمنة. لكن بمجرد أن واجهت القوات البرمائية قوات فرنسية قوية حتى كانت تهرب سريعا إلى الشواطئ.

شن الجيش البريطاني هجوما برمائيا ناجحا ضد القوات الفرنسية في أبي قير المصرية في الثامن من مارس ١٨٠١. ولم يكن المدافعون في حقيقة الأمر غير بقايا الجيش الذي ذهب به نابليون إلى مصر في صيف ١٧٩٨[١٠١]. وبعدها بوقت قصير قطع الأسطول البريطاني خطوط الاتصال بين هذا الجيش وأوروبا، ما حكم عليه بالدمار. أدرك نابليون الموقف الاستراتيجي المنعزل، فتسلل عائدا إلى فرنسا في أغسطس ١٧٩٨. وهكذا فحين غزت بريطانيا مصر في عام ١٨٠١، كانت القوات الفرنسية هناك تحتضر تحت حصار بدأ قبل ثلاثة أعوام تقريبا وكانت غير مهيأة لخوض حرب، علاوة على أنها كانت تحت قيادة تفتقر تماما إلى الكفاءة. ولذلك واجهت القوات البريطانية المهاجمة خصما أقل قوة في مصر. بل إن الجيش الفرنسي لم يبذل جهدا للدفاع عن الشواطئ في أبي قير، وأدى بشكل سيئ في معارك لاحقة مع القوات البريطانية. وأعلنت القوات الفرنسية في مصر استسلامها في الثاني من سبتمبر ١٨٠١.



تعد حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) إحدى حالتين في كل التاريخ الحديث قامت فيهما قوة عظمى بغزو أراضي قوة عظمى أخرى من البحر (الحالة الأخرى هي غزو الحلفاء لصقلية في يوليو ١٩٤٣). ففي سبتمبر ١٨٥٤ نزل حوالي ٥٣٠٠٠ جندي بريطاني وفرنسي على شبه جزيرة القرم، ذلك الجزء البعيد من الأراضي الروسية الناتئ على البحر الأسود[١٠٢] بهدف تحدي السيطرة الروسية على البحر الأسود بالاستيلاء على القاعدة البحرية الروسية في سيفاستوبول Sevastopol التي كان يدافع عنها حوالي ٤٥٠٠٠ جندي روسي[١٠٣]. كانت العملية إنزالا برمائيا، وليس هجوما برمائيا. نزلت القوات الإنجليزية-الفرنسية على بعد حوالي خمسين ميلا شمال سيفاستوبول، حيث لم تواجه أية مقاومة روسية حتى أقامت رأس جسر ساحلي وتحركت داخل البلاد. ورغم الحماقة البريطانية والفرنسية الواضحة، سقطت سيفاستوبول في سبتمبر ١٨٥٥، وخسرت روسيا الحرب بعدها بوقت قصير، ووقعت معاهدة سلام في باريس في أوائل عام ١٨٥٦.

ثمة ظروف استثنائية تفسر حالة القرم. أولا، هددت المملكة المتحدة وفرنسا روسيا على مسرحين متباعدين تماما: بحر البلطيق والبحر الأسود. ولأن بحر البلطيق كان قريبا من مدن روسيا الرئيسة ولأن البحر الأسود كان بعيدا عنها، فقد احتفظت روسيا بمعظم جيشها بالقرب من بحر البلطيق. ولذلك فحتى بعد أن نزلت القوات البريطانية والفرنسية في شبه جزيرة القرم، لم تتحرك القوات الروسية في منطقة البلطيق من مكانها. ثانيا، أدت إمكانية وقوع هجوم نمساوي على بولندا إلى تجميد قوات روسية أخرى كان يمكن لولا ذلك أن ترسل إلى شبه جزيرة القرم. ثالثا، كانت شبكة النقل والاتصالات الروسية في منتصف القرن التاسع عشر بدائية، ولذلك كان يصعب على روسيا أن تموّن قواتها في سيفاستوبول. وفي ذلك كتب المارشال هيلموت فون



مولتك Helmuth von Moltke مهندس الانتصارات البروسية على النمسا (١٨٦٦) وفرنسا (١٨٧٠-١٨٧١) أن "روسيا لو كانت تمتلك خطا حديديا إلى سيفاستوبول في عام ١٨٥٦، لربما اختلفت نتيجة الحرب"[١٠٤]. فضلا عن أن أهداف المملكة المتحدة وفرنسا كانت محدودة في شبه جزيرة القرم، إذ لم تهددا بتوسيع موطئ قدمهما هناك، ولم تهددا بالتأكيد بالتحرك شمالا لإنزال هزيمة حاسمة بروسيا. فالهجوم البريطاني والفرنسي المنقول بحرا عبر بحر البلطيق كان من شأنه وحده أن يؤدي إلى هزيمة روسية كبرى. ولذلك احتفظت روسيا بقوات كافية في منطقة البلطيق لردع مثل هذا الهجوم.

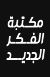
لم تنفذ في الحرب العالمية الأولى عمليات غزو منقولة بحرا على أراض خاضعة لسيطرة ألمانيا أو أية قوة عظمى أخرى. وكانت حملة جاليبولي Gallipoli الكارثية العملية البرمائية الرئيسة الوحيدة في هذه الحرب[١٠٥]، وفيها حاولت قوة بريطانية وفرنسية أن تستولي على شبه جزيرة جاليبولي التي كانت جزءا من تركيا وكانت ذات أهمية كبيرة للوصول إلى البحر الأسود. لم تكن تركيا قوة عظمى، لكنها كانت متحالفة مع ألمانيا، رغم أن القوات الألمانية لم تكن تحارب مع الأتراك. ومع ذلك تمكن الأتراك من احتواء قوات الحلفاء المهاجمة في مواقع إنزالها وإكراهها في النهاية على الانسحاب بحرا من جاليبولي.

حدثت عمليات برمائية كثيرة في الحرب العالمية الثانية على أراض خاضعة لسيطرة قوى عظمى. فعلى المسرح الأوروبي شنت القوات البريطانية والأمريكية خمس هجمات رئيسة منقولة بحرا[١٠٦]. فغزت قوات الحلفاء صقلية في يوليو ١٩٤٣ حين كانت إيطاليا لا تزال في الحرب (كانت في طريقها إلى الهزيمة) ثم غزت الجزيرة الإيطالية ذاتها في سبتمبر ١٩٤٣ بعد أن خرجت إيطاليا من الحرب مباشرة[١٠٧]. وكانت عمليتا الغزو ناجحتين. وبعد غزو جنوب إيطاليا، أعد الحلفاء لغزو واسع النطاق في

أنزيو Anzio في يناير ١٩٤٤[١٠٨] بهدف تطويق الجيش الألماني بإنزال قوة ضخمة منقولة بحرا على بعد حوالي خمسة وخمسين ميلا وراء الخطوط الألمانية. ورغم أن عملية الإنزال تمت بسهولة، فقد كان الفشل مآل عملية أنزيو، حيث جمد الفيرماخت القوات المهاجمة في مناطق إنزالها، وظلت فيها حتى بدأ الجيش الألماني في التراجع شمالا نحو روما. وحدث الغزوان الأخيران ضد القوات الألمانية التي كانت تحتل فرنسا، وهما غزو نورماندي في يونيو ١٩٤٤ وغزو جنوب فرنسا في أغسطس ١٩٤٤. وكلاهما نجح وأسهم في سقوط ألمانيا النازية[١٠٩].

سأترك أنزيو قليلا لأقول إن عمليات الهجوم المنقول بحرا الأربع الأخرى نجحت بالدرجة الأولى؛ لأن الحلفاء كانوا يتمتعون بتفوق جوي كاسح في كل حالة، ما يعني أن القوات الغازية وليس القوات المدافِعة هي التي كانت تلقى مساندة المدفعية الطائرة. وكانت قوات الحلفاء الجوية قادرة أيضا على اعتراض حركة التعزيزات الألمانية إلى مناطق الإنزال، ما وفر الوقت للحلفاء لحشد قواتهم قبل أن يشتبكوا مع وحدات الفيرماخت الرئيسة. علاوة على أن ألمانيا التي كانت تحتل إيطاليا وفرنسا وتدافع عنهما حين حدثت هذه العمليات كانت تحارب في جبهتين وكانت معظم قواتها مجمدة على الجبهة الشرقية[١١٠]. وكذلك كان على الجيش الألماني في إيطاليا وفرنسا أن يغطي سواحل طويلة، ولذلك كان عليه أن يشتت قواته، ويتركها بذلك عرضة للاعتداءات البرمائية من الحلفاء التي تركزت في نقاط محددة على طول تلك السواحل. تخيل لو حدث غزو نورماندي ضد الفيرماخت وهو يسيطر على سماء فرنسا ولم يكن في حالة حرب مع الاتحاد السوفيتي، مؤكد أن الحلفاء ما كانوا ليتجاسروا على غزو فرنسا.

نتج الإنزال الناجح في أنزيو عن هذين العاملين عينهما، وهما التفوق الجوي الحاسم والمقاومة الألمانية المحدودة في مواقع الإنزال. لكن الحلفاء لم يتحركوا بسرعة



لاستغلال هذه الميزة الأولية ويحققوا نجاحا مذهلا. وفضلا عن بطء الحلفاء في التحرك إلى داخل البلاد من مناطق إنزالهم، فشلت قواتهم الجوية في منع الفيرماخت من نقل قوات هائلة إلى مناطق الإنزال، حيث تمكنوا من احتواء القوة الغازية. ولم يبذل الحلفاء جهدا لتوصيل تعزيزات لتقوية قوة الإنزال الأولية، وذلك بالدرجة الأولى لأن عملية أنزيو لم تكن مهمة كثيرا لنتيجة الحملة الإيطالية.

تندرج العمليات البرمائية في مسرح المحيط الهادي في الحرب العالمية الثانية في فئتين. نفذت اليابان على مدى الأشهر الستة التي تلت بيرل هاربر حوالي خمسين إنزالا وهجوما برمائيا في غرب المحيط الهادي على أراض تدافع عنها قوات بريطانية بالدرجة الأولى، وأخرى تدافع عنها قوات أمريكية[١١١]. وكان من بين أهداف اليابان: ماليزيا وبورنيو البريطانية وهونج كونج والفلبين وتيمور وجاوه وسومطرة وغينيا الجديدة على سبيل المثال للحصر. وكانت هذه العمليات البرمائية كلها تقريبا ناجحة، ما أعطى اليابان إمبراطورية جزيرية شاسعة في منتصف عام ١٩٤٢. وقد نتجت نجاحات اليابان البرمائية عن الظروف الخاصة التي حددناها آنفا: التفوق الجوي على مواقع الإنزال، وعجز قوات الحلفاء الضعيفة والمعزولة عن الدفاع عن السواحل الطويلة المخصصة لها[١١٢].

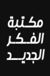
ونفذ الجيش الأمريكي اثنتين وخمسين عملية غزو برمائي على الجزر الخاضعة للسيطرة اليابانية في المحيط الهادي في الحرب العالمية الثانية[١١٣]. وكانت هذه الحملات أساسية لتدمير الامبراطورية الجزيرية التي شيدتها اليابان في وقت سابق من الحرب بعملياتها البرمائية. كانت بعض عمليات الغزو الأمريكية محدودة في نطاقها، وكان كثير منها إنزالا بدون مقاومة. لكن ثمة عمليات أخرى، مثل عملية أوكيناوا، أصبحت دموية حين تحركت القوات الغازية إلى الداخل وواجهت مقاومة يابانية قوية. وتضمنت

بعض هذه العمليات، مثل تاراوا Tarawa وسايبان Saipan وأيو جيما Iwo Jima، هجوما ضخما منقولا بالبحر على شواطئ بها دفاع قوي. وقد نجحت عمليات الغزو المنقولة بحرا، لكن ثمن النصر كان باهظا أحيانا.

نتج هذا السجل الرائع جزئيا عن التفوق الجوي الأمريكي. يؤكد ذلك ما جاء في تقرير القصف الاستراتيجي الأمريكي: "كانت سلسلة عمليات الإنزال التي نفذناها ناجحة دائما؛ لأن الهيمنة الجوية كانت متحققة دائما في المنطقة المستهدفة قبل محاولة الإنزال"[١١٤]. كانت السيطرة على الجو تعني أن القوات الأمريكية الغازية يتوفر لها دعم جوي قريب، بينما لا يتوفر ذلك للقوات اليابانية، ومكّنت الولايات المتحدة كذلك من تركيز قواتها ضد جزر معينة على حافة الإمبراطورية اليابانية في المحيط الهادي وقطع تدفق المؤن والتعزيزات عن تلك النقاط الأمامية[١١٥]. "وبذلك أصبحت نقاط الدفاع اليابانية المحيطية مجرد حاميات معزولة محرومة من التعزيزات وعرضة للتدمير الفردي الكامل"[١١٦]. علاوة على أن اليابان كانت تحارب على جبهتين وكان جزء صغير فقط من جيشها موجودا على تلك الجزر، فيما كان معظم جيشها موجودا على البر الآسيوي الرئيس وفي اليابان نفسها.

وأخيرا، ينبغي أن نضع في الحسبان أن الولايات المتحدة كانت تخطط لغزو اليابان حين انتهت الحرب العالمية الثانية في أغسطس ١٩٤٥. ولا شك في أن القوات الأمريكية المنقولة بحرا كانت ستهاجم جزر اليابان الرئيسة لو لم تستسلم، وأن الغزو كان سينجح.

كانت العمليات البرمائية على اليابان ممكنة في أواخر عام ١٩٤٥ لأن اليابان كانت قوة عظمى منهكة حتى الموت وما كان على القوات المهاجمة إلا أن تنفذ الضربة القاضية. فمن معركة ميدواي في يونيو ١٩٤٢ حتى الاستيلاء على أوكيناوا في يونيو



١٩٤٥ ، دمر الجيش الأمريكي القوات اليابانية في المحيط الهادي[١١٧]. وبحلول صيف ١٩٤٥ كانت إمبراطورية اليابان في المحيط الهادي قد انهارت، وكانت بقايا أسطولها القوي السابق عديمة الفائدة أمام الآلة العسكرية الأمريكية. وانهار الاقتصاد الياباني بحلول ربيع ١٩٤٥ ، مع أنه في بداية الحرب العالمية الثانية لم يكن يزيد في الحجم عن ثُمن الاقتصاد الأمريكي[١١٨]. وبحلول صيف ١٩٤٥ كانت القوات الجوية اليابانية قد دُمِّرت تماما، مثل قواتها البحرية، ما أعطى الطائرات الأمريكية السيطرة على سماء اليابان. وتُرِك الجيش ليدافع عن اليابان كلها. وهنا أيضا ابتسم الحظ للولايات المتحدة، لأن أكثر من نصف وحدات اليابان البرية كانت مرابطة على البر الآسيوي الرئيس، ولم يكن باستطاعتها التأثير على الغزو الأمريكي من مكانها[١١٩]. بإيجاز كانت اليابان قوة عظمى بالاسم فقط بحلول صيف ١٩٤٥ ، ما جعل صناع السياسة الأمريكيين يؤيدون فكرة غزو اليابان. لكنهم مع ذلك كانوا ملتزمين بشدة بتجنب الهجوم البرمائي على اليابان نفسها خوفا من وقوع إصابات كبيرة في صفوف قواتهم[١٢٠].

القوى العظمى القارية في مقابل القوى العظمى الجزيرية

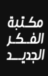
يبيّن السجل التاريخي بطريقة أخرى صعوبة مهاجمة أراضي قوة عظمى من البحر مقارنة بغزوها من البر. ويمكننا على وجه التحديد أن نميز بين الدول الجزيرية والقارية. الدولة الجزيرية insular state هي القوة العظمى الوحيدة على كتلة يابسة كبيرة تحيطها المياه من كل الجوانب. قد تكون هناك قوى عظمى أخرى على الكوكب، لكن تفصلها عن الدولة الجزيرية مساحات مائية شاسعة. وتعد المملكة المتحدة واليابان مثالين واضحين للدول الجزيرية، حيث تشغل كل واحدة منها جزيرة كبيرة قائمة بنفسها. والولايات المتحدة هي الأخرى قوة جزيرية ؛ لأنها القوة العظمى الوحيدة في نصف الكرة الأرضية الغربي. أما الدولة القارية continental state، في المقابل، فهي

قوة عظمى تقع على يابسة شاسعة تشاركها فيها قوة عظمى أخرى واحدة أو أكثر. وفرنسا وألمانيا وروسيا أمثلة واضحة للدول القارية.

إن القوى العظمى الجزيرية لا يمكن أن تُهاجَم إلا من المياه، فيما يمكن أن تُهاجَم القوى القارية من البر ومن المياه، على فرض أنها ليست محاطة باليابسة من كل جانب[١٢١]. وبالنظر إلى القوة المانعة للمياه، يمكن للمرء أن يتوقع أن تكون الدول الجزيرية أقل عرضة للغزو من الدول القارية، وأن الدول القارية تُغزى عبر البر أكثر منها عبر المياه. ولكي نختبر هذه الحجة، سنرجع إلى السجل التاريخي لقوتين عظميين جزيريتين، هما المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وقوتين عظميين قاريتين، هما فرنسا وروسيا، مع التركيز على عدد المرات التي تعرضت كل منها للغزو، وطريق هذا الغزو: البر أم البحر.

كانت المملكة المتحدة حتى عام ١٩٤٥ قوة عظمى لأكثر من أربعة قرون، دخلت خلالها حروبا لا تحصى. لكنها على مدى تلك الفترة الطويلة لم تتعرض للغزو من جانب قوة عظمى أخرى، ناهيك عن قوة صغرى[١٢٢]. كان الخصوم بالتأكيد يهددون أحيانا بإرسال قوات غازية عبر القنال الإنجليزي، لكن أحدا منهم لم يرسل سفنا هجومية. على سبيل المثال، خططت أسبانيا لغزو إنجلترا في عام ١٥٨٨، لكن هزيمة الأسطول الأسباني في العام نفسه قبالة الساحل الإنجليزي قضت على القوات البحرية التي كان يفترض أن ترافق الجيش الأسباني عبر القنال الإنجليزي[١٢٣]. ومع أن كلا من نابليون وهتلر فكرا في غزو المملكة المتحدة، إلا أن أحدا منهما لم يحاول ذلك[١٢٤].

وعلى نحو ما أوضح تاريخ المملكة المتحدة، لم تتعرض الولايات المتحدة للغزو منذ أن أصبحت قوة عظمى في عام ١٨٩٨[١٢٥]. شنت بريطانيا عددا من الهجمات



واسعة النطاق على الأراضي الأمريكية في أثناء حرب عام ١٨١٢، وهاجمت المكسيك تكساس في حرب عام ١٨٤٦-١٨٤٨. لكن تلك النزاعات وقعت قبل فترة طويلة من تحول الولايات المتحدة إلى قوة عظمى، رغم أن المملكة المتحدة والمكسيك لم تهددا بغزو الولايات المتحدة[١٢٦]. والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة لم تتعرض منذ أن أصبحت قوة عظمى في نهاية القرن التاسع عشر إلى تهديد جدي بالغزو. وربما تكون الولايات المتحدة أكثر قوة عظمى آمنة في التاريخ، وذلك يرجع بالدرجة الأولى لأنه يفصلها دائما عن القوى العظمى الأخرى خندقان مائيان عظيمان، هما المحيط الأطلنطي والمحيط الهادي.

تبدو القصة مختلفة تماما حين نتحول إلى فرنسا وروسيا. فقد اجتاحت فرنسا جيوش معادية سبع مرات منذ عام ١٧٩٢ وتحول ثلاثة منها إلى غزو. ففي أثناء الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية (١٧٩٢-١٨١٥) هاجمت الجيوش المعادية فرنسا في أربع مناسبات منفصلة (في أعوام ١٧٩٢ و١٧٩٣ و١٨١٣ و١٨١٥) وأنزلت بنابليون أخيرا هزيمة فاصلة انتهت بالغزو الأخير. كما هزمت بروسيا فرنسا وغزتها في عامي ١٨٧٠-١٨٧١، وغزاها الجيش الألماني مرة أخرى في عام ١٩١٤، رغم أن فرنسا هربت بالكاد من الهزيمة في الحرب العالمية الأولى. وغزتها ألمانيا مرة أخرى في عام ١٩٤٠، بل واحتلتها لأعوام. جاءت القوات الغازية في المرات السبع جميعها عبر البر، ولم تُغز فرنسا من البحر أبدا[١٢٧].

تعرضت روسيا- تلك الدولة القارية الأخرى- للغزو خمس مرات على مدى القرنين الماضيين. فقد دخل نابليون موسكو في عام ١٨١٢، وهاجمت فرنسا والمملكة المتحدة شبه جزيرة القرم في عام ١٨٥٤. وهزم الجيش الألماني روسيا هزيمة ساحقة وغزاها في الحرب العالمية الأولى، وبعدها بقليل تعرض الاتحاد السوفيتي حديث النشأة

للغزو في عام ١٩٢١ من جانب بولندا التي لم تكن قوة عظمى. وغزاه الألمان مرة ثانية في صيف ١٩٤١، وكان هذا الغزو بداية لواحدة من أشد الحملات العسكرية في التاريخ المدوّن. جاء الغزاة جميعا عبر البر، باستثناء الهجوم الإنجليزي-الفرنسي في شبه جزيرة القرم[١٢٨].

خلاصة القول إن القوتين العظميين الجزيريتين (المملكة المتحدة والولايات المتحدة) لم تتعرضا للغزو أبدا، في حين تعرضت القوتان العظميان القاريتان (فرنسا وروسيا) للغزو اثنتي عشرة مرة منذ عام ١٧٩٢. ودخل الغزاة لهاتين الدولتين القاريتين عبر البر في إحدى عشرة مرة، ومرة واحدة من البحر. والدرس الواضح هنا هو أن المساحات المائية الواسعة تجعل من غزو أراض تدافع عنها قوة عظمى جيدة التسليح أمرا صعبا جدا على أي جيش.

ركزت المناقشة فيما سبق على القوات العسكرية التقليدية، وأكدت أن القوات البرية أهم كثيرا للنصر في حروب القوى العظمى من القوة البحرية المستقلة أو القوات الجوية الاستراتيجية. لكننا لم نقل شيئا عن تأثير الأسلحة النووية على القوة العسكرية.

الأسلحة النووية وتوازن القوة

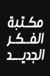
تمثل الأسلحة النووية ثورة بالمعنى العسكري، لأنها تستطيع أن تُحدِث مستويات غير مسبوقة من الدمار في فترات قصيرة[١٢٩]. ففي أثناء معظم الحرب الباردة، على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تمتلكان القدرة على تدمير إحداهما الأخرى في ظرف أيام، إن لم يكن ساعات. لكن ليس ثمة اتفاق حول الطريقة التي تؤثر بها الأسلحة النووية على سياسة القوى العظمى، وتوازن القوة تحديدا. يدفع البعض بأن الأسلحة النووية تقضي تماما على التنافس الأمني بين القوى العظمى؛ لأن الدول النووية لا تجرؤ إحداها على الهجوم على الأخرى خوفا من

الإبادة. ووفقا لهذا المنظور تصير المناقشة السابقة للقوة العسكرية التقليدية غير ذات أهمية في العصر النووي. لكن هناك من يدفعون بالحجة المقابلة، وهي أن الأسلحة النووية نظرا لقدرتها التدميرية المخيفة لن يلجأ قائد عقلاني لاستخدامها أبدا حتى لأغراض الدفاع عن النفس. ولذلك لا تخفف الأسلحة النووية من حدة التنافس الأمني، ويظل توازن القوة العسكرية التقليدية هو الأهم.

لكن إذا حققت قوة عظمى واحدة تفوقا نوويا، وهذا أمر غير مرجح، فإنها تصبح دولة مهيمنة، ما يعني عدم وجود قوة عظمى تنافسها على الأمن. وفي هذه الحالة لا يكون للقوات التقليدية تأثير على توازن القوة. لكن في الحالة الأرجح التي توجد فيها قوتان عظميان أو أكثر تمتلك قوة نووية انتقامية قادرة على النجاة من الضربة الأولى، يستمر التنافس الأمني بينها، وتظل القوات البرية المكون الرئيس للقوة العسكرية، فضلا عن أن وجود الأسلحة النووية يجعل إحدى الدول أكثر ترددا في استخدام القوة العسكرية، أيا كان نوعها، ضد الأخرى.

التفوق النووي

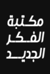
يتحقق التفوق النووي في أوضح أشكاله حين تكون إحدى القوى العظمى قادرة على تدمير مجتمع الخصم بدون خوف من تعرض مجتمعها لانتقام هائل. مؤدى ذلك أن التفوق النووي يعني أن الدولة تستطيع أن تحوّل قوة عظمى معادية إلى "دمار" وتظل هي ذاتها في مأمن[١٣٠]. تستطيع تلك الدولة كذلك أن تستخدم ترسانتها النووية لتدمير القوات التقليدية للخصم، أيضا بلا خوف من الانتقام النووي. وتكمن الطريقة المثلى التي تحقق الدولة التفوق النووي من خلالها في تسليح نفسها بالأسلحة النووية، مع ضمان عدم إتاحة هذه الأسلحة لدولة أخرى. والدولة ذات الاحتكار النووي - بالتعريف- دولة لا تقلق من أي نوع من الانتقام إذا استخدمت أسلحتها النووية.



وفي العالم الذي توجد فيه دولتان نوويتان أو أكثر، تحقق الدولة التفوق إذا امتلكت القدرة على تحييد الأسلحة النووية لخصومها. ويستلزم تحقيق هذا التفوق أن تمتلك الدولة قدرة "الضربة الأولى الهائلة" splendid first strike للترسانات النووية لخصومها أو تمتلك القدرة على الدفاع عن نفسها ضد الهجوم بأسلحة نووية[١٣١]. ولا يتحقق التفوق النووي بمجرد امتلاك أسلحة نووية أكثر من الدولة الأخرى. فهذا التفاوت يكون بلا معنى تماما، طالما أن ما يكفي من الترسانة النووية الأصغر يمكن أن ينجو من الضربة الأولى لإنزال عقاب هائل بالدولة ذات الترسانة الأكبر.

والدولة التي تنجز التفوق النووي على منافسيها تصبح فعليا القوة العظمى الوحيدة في النظام بسبب الميزة الضخمة التي تترتب على ذلك على قوة الدولة. والدولة المهيمنة النووية تستطيع أن تهدد باستخدام ترسانتها القوية لإنزال دمار واسع بالدول المعادية، دمار يقضي عمليا على وجودها ككيانات سياسية قابلة للحياة. ولن يتمكن الضحايا المحتملون من الانتقام بأية طريقة، ما يجعل هذا التهديد مؤكدا. وتستطيع الدولة المهيمنة النووية أيضا أن تستخدم أسلحتها الفتاكة لأغراض عسكرية، مثل ضرب التجمعات الكبيرة لقوات العدو البرية أو قواعده الجوية أو سفنه الحربية أو الأهداف الرئيسة في نظام القيادة والسيطرة لدى الخصم. وهنا أيضا لا تمتلك الدولة المستهدَفة قدرة مكافئة، ما يعطي ميزة حاسمة للدولة المهيمنة النووية، بغض النظر عن توازن القوة التقليدية.

تسعى القوى العظمى جميعها إلى تحقيق التفوق النووي، لكن ذلك لا يرجح أن يحدث كثيرا، وحين يحدث لا يرجح أن يدوم طويلا[١٣٢]. فمن المؤكد أن المنافسين غير النوويين سيفعلون ما بوسعهم لامتلاك ترسانات نووية، وحينما ينجحون، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل على القوة العظمى أن تعيد تحقيق التفوق بتأمين



نفسها من الهجوم النووي[١٣٣]. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، احتكرت الأسلحة النووية من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٩، لكنها لم تكن تمتلك تفوقا نوويا بأي معنى حقيقي في تلك الفترة القصيرة[١٣٤]. فلم تكن ترسانتها النووية صغيرة في تلك الأعوام وحسب، بل إن وزارة الدفاع الأمريكية لم تطور وسائل فعالة لتوصيل هذه الأسلحة إلى الأهداف الملائمة في الاتحاد السوفيتي.

وبعد أن فجر الاتحاد السوفيتي سلاحا نوويا في عام ١٩٤٩، حاولت الولايات المتحدة أن تحقق تفوقا نوويا على خصمها، لكن دون جدوى. ولم يتمكن السوفييت أيضا من تحقيق ميزة نووية حاسمة على الأمريكيين في أي وقت خلال الحرب الباردة. ولذلك كان على كل طرف أن يتعايش مع حقيقة أنه أيا كانت الطريقة التي يستخدم بها القوة النووية، سيظل الطرف الآخر يمتلك قوة نووية انتقامية قادرة على النجاة من الضربة الأولى تستطيع أن تلحق بالمهاجم دمارا غير مسبوق. وهذا هو "مأزق تكساس" الذي أصبح يعرف باسم "التدمير المتبادل المؤكد" mutual assured destruction (MAD) لأن الطرفين سيُدمرَان إذا بدأ أحدهما حربا نووية على الآخر. ومهما سعت الدول لتجاوز وضعية التدمير المتبادل المؤكد وتحقيق التفوق النووي، فمن غير المرجح أن يحدث ذلك في المستقبل المنظور[١٣٥].

القوة العسكرية في عالم التدمير المتبادل المؤكد

يتميز عالم التدمير المتبادل المؤكد بالاستقرار على المستوى النووي، وذلك في المقام الأول لعدم توفر الدافع لدى أية قوة عظمى لأن تبدأ حربا نووية لن تتمكن من الفوز بها، لأن هذه الحرب قد تؤدي إلى تدميرها كمجتمع قابل للحياة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما تأثير توازن الرعب على فرص الحروب التقليدية بين القوى العظمى النووية؟ ترى إحدى المدارس الفكرية أنه من غير المرجح أن تستخدم الأسلحة النووية في عالم التدمير المتبادل المؤكد لدرجة أن القوى العظمى ستخوض حروبا

تقليدية كما لو كانت لا تمتلك أسلحة نووية. وفي ذلك يدفع وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت مكنمارا، على سبيل المثال، بأن "الأسلحة النووية لا تؤدي غرضا عسكريا مفيدا على الإطلاق. فهي عديمة الفائدة كليا، باستثناء ردعها للخصم عن استخدامها"[١٣٦]. ولا تؤثر الأسلحة النووية، وفقا لهذا المنطق، على سلوك الدولة على المستوى التقليدي، ولذلك تستطيع القوى العظمى أن تدخل في تنافس أمني، تماما كما كانت تفعل قبل اختراع الأسلحة النووية[١٣٧].

تكمن المشكلة في هذا المنظور في استناده إلى فرضية أن القوى العظمى يمكن أن تثق تماما في أن الحرب التقليدية واسعة النطاق لن تتحول إلى حرب نووية. ونحن لا نعرف الكثير حول ديناميات التصعيد من المستوى التقليدي إلى المستوى النووي، وذلك (لحسن الحظ) لعدم وجود تاريخ يمكن أن نعتمد عليه في الاستنتاج. لكن تؤكد بحوث كثيرة أن هناك احتمالا معقولا لأن تتصاعد الحرب التقليدية بين القوى النووية إلى حرب نووية[١٣٨]. ولذلك يرجح أن تكون القوى العظمى في عالم التدمير المتبادل المؤكد حذرة حين تفكر إحداها في شن حرب تقليدية على الأخرى أكثر منها في ظل غياب الأسلحة النووية.

وتدفع مدرسة فكرية ثانية بأنه ليس ثمة ما يقلق القوى العظمى في عالم التدمير المتبادل حول التوازن التقليدي؛ لأن إحدى القوى العظمى النووية لن تهاجم الأخرى باستخدام القوات التقليدية خوفا من التصعيد النووي[١٣٩]. وترى هذه الحجة أن القوى العظمى تصير آمنة جدا في عالم التدمير المتبادل المؤكد، ولذلك لا تمتلك مبررا وجيها للتنافس على الأمن. معنى ذلك أن الأسلحة النووية جعلت حروب القوى العظمى مستحيلة فعليا، وبذلك أبطلت قول كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewitz بأن الحرب توسيع للسياسة بوسائل أخرى. فقد أبطل توازن الرعب توازن القوة البرية.



تكمن المشكلة في هذا المنظور في ذهابه إلى النهاية الأخرى على متصل التصعيد، وتحديدا في استناده إلى فرضية أنه من المرجح، إن لم يكن من التلقائي أن تتصاعد الحرب التقليدية إلى المستوى النووي، فضلا عن افتراضه أن كل القوى العظمى ترى أن الحرب التقليدية والنووية جزء من شبكة متصلة، ولا معنى بالتالي للتميز بين نوعي الحرب. وكما تؤكد المدرسة الفكرية الأولى، يدفع الرعب المؤكد المقترن بالأسلحة النووية صناع السياسة إلى ضمان ألا تتصاعد الحروب التقليدية إلى المستوى النووي. وعليه يمكن لقوة عظمى نووية أن تستنتج أنها يمكن أن تخوض حربا تقليدية مع خصم نووي بدون أن تتحول إلى حرب نووية، خاصة إذا خفضّت القوة المهاجمة سقف أهدافها ولم تهدد بإلحاق هزيمة حاسمة بخصمها[١٤٠]. وبمجرد أن تدرك القوى العظمى هذه الإمكانية، لن يكون أمامها خيار غير التنافس على الأمن على المستوى التقليدي، تماما كما كانت تفعل قبل وصول الأسلحة النووية.

تبيّن الحرب الباردة أن القوى العظمى في عالم التدمير المتبادل المؤكد لا تزال تدخل في تنافس أمني حاد، وأنها لا تزال تهتم كثيرا بالقوات التقليدية، خاصة توازن القوة البرية. فقد تنافست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فيما بينهما على الحلفاء والقواعد في جميع أنحاء الكرة الأرضية منذ اشتعال التنافس بينهما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهايته بعد حوالي خمسة وأربعين عاما. كان هذا الصراع طويلا وقاسيا، لكن أحدا من الرؤساء الأمريكيين التسعة ولا القيادات السوفيتية الستة، على ما يبدو، لم يقتنع بأنه آمن جدا في عالم التدمير المتبادل المؤكد، لدرجة أنه غض الطرف عما يحدث خارج حدود دولته. فرغم الترسانة النووية الهائلة لديهما، استثمر الطرفان موارد ضخمة في قواتهما التقليدية، وانشغلا كثيرا بتوازن القوات البرية والجوية في أوروبا والأماكن الأخرى حول العالم[١٤١].

ثمة أدلة أخرى تثير الشك في ادعاء أن الدول التي تمتلك قدرة التدمير المؤكد تكون آمنة جدا ولا تقلق كثيرا من الدخول في حروب تقليدية. فمصر وسوريا رغم علمهما في عام ١٩٧٣ بامتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، شنتا عليها هجمات برية هائلة[١٤٢]. بل إن الهجوم السوري على مرتفعات الجولان الواقعة على باب إسرائيل فتح الباب لفترة قصيرة أمام الجيش السوري للتوغل إلى قلب إسرائيل. واندلع القتال أيضا بين الصين والاتحاد السوفيتي على طول نهر أوسوري Ussuri في ربيع ١٩٦٩ وبدا أنه سيتصاعد إلى حرب كاملة[١٤٣]، وكانت الصين والاتحاد السوفيتي تمتلكان ترسانات نووية في ذلك الوقت. وهاجمت الصين القوات الأمريكية في كوريا في خريف ١٩٥٠، مع أن الصين لم تكن تمتلك أسلحة نووية وأن الولايات المتحدة كانت تمتلك ترسانة نووية، وإن كانت صغيرة.

وتلقي العلاقات بين الهند وباكستان خلال العقد الماضي[٢] هي الأخرى ظلالا من الشك على ادعاء أن الأسلحة النووية تقضي على التنافس الأمني بين الدول إلى حد بعيد وتجعل الدول تشعر أنها تمتلك أمنا وفيرا. فرغم أن الهند وباكستان تمتلكان أسلحة نووية منذ أواخر الثمانينات، فإن التنافس الأمني بينهما لم يختف. بل إنهما تورطتا في أزمة خطيرة في عام ١٩٩٠ ودخلتا في عام ١٩٩٩ في مناوشات حدودية خطيرة (تضمنت مقتل أكثر من ألف شخص في المعارك)[١٤٤].

وأخيرا، انظر كيف تفكر روسيا والولايات المتحدة اليوم في القوات التقليدية، رغم امتلاكهما لترسانات نووية ضخمة. توضح مقاومة روسيا الثابتة لتوسيع حلف شمال الأطلنطي أنها تخشى من فكرة اقتراب القوات التقليدية للحلف من حدودها. معنى ذلك أن روسيا لا تقبل فكرة أن قوتها الانتقامية النووية القوية توفر لها أمنا

---

(٢) العقد الماضي على صدور الكتاب في عام ٢٠٠١، أي العقد الأخير من القرن العشرين (المترجم).



مطلقا. ويبدو أن الولايات المتحدة أيضا تعتقد أنها يجب أن تقلق حول التوازن التقليدي في أوروبا. فتوسيع حلف شمال الأطلنطي كان يستند إلى اعتقاد بأن روسيا قد تحاول يوما أن تغزو أراضي في أوروبا الوسطى. ولا تزال الولايات المتحدة تصر على أن تلتزم روسيا بالقيود الواردة في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا Treaty on Conventional Armed Forces in Europe التي وقعت في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٩٠ قبل أن ينهار الاتحاد السوفيتي.

مؤدى ذلك أن توازن القوة البرية لا يزال يشكل المكون الرئيس للقوة العسكرية في العصر النووي، رغم أن الأسلحة النووية تقلل بلا شك من احتمالات حروب القوى العظمى. وبعد أن فصّلنا القول حول أسبقية القوة البرية، حان الوقت لأن نعرض طرق قياسها.

قياس القوة العسكرية

يتألف تقييم توازن القوة البرية من عملية مكونة من ثلاث خطوات. أولا يجب تقدير الحجم والنوعية النسبيين للجيوش المنافسة. وينبغي تقييم قوة تلك القوات في زمن السلم وكذلك بعد التعبئة، لأن الدول تحتفظ غالبا بجيوش دائمة صغيرة تتوسع سريعا في الحجم حين يستدعى الاحتياط للخدمة الفعلية.

على أنه لا توجد طريقة بسيطة لقياس قوة الجيوش المنافسة، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأن قوتها تعتمد على عوامل متنوعة تختلف جميعها من جيش لآخر: (١) عدد الجنود، (٢) نوعية الجنود، (٣) عدد الأسلحة، (٤) نوعية الأسلحة، (٥) طريقة تنظيم أولئك الجنود والأسلحة للحرب. ولا بد أن يأخذ أي مؤشر جيد للقوة البرية كل هذه المُدخلات في حسبانه. وأحيانا تكون مقارنة عدد الوحدات المقاتلة

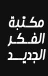


الأساسية في الجيوش المنافسة، سواء كانت ألوية أو فرقا، طريقة معقولة لقياس التوازن البري، رغم أهمية مراعاة الاختلافات الكمية والنوعية بين تلك الوحدات.

كان من الصعب في أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، تقييم التوازن التقليدي بين منظمة حلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو بسبب الاختلافات الكبيرة في حجم وتكوين الجيوش المختلفة على الجبهة الوسطى[١٤٥]. وللتعامل مع هذه المشكلة ابتكرت وزارة الدفاع الأمريكية درجة "مكافئ الفرقة المدرعة" armored division equivalent (ADE) كمقياس أساسي لقدرة القوات البرية. كانت هذه الدرجة تستند في المقام الأول إلى تقييم كمية ونوعية الأسلحة في كل جيش[١٤٦]. وبعد ذلك أدخل العالم السياسي باري بوزين Barry Posen تحسينا مهما على ذلك المقياس ليصبح مؤشرا مفيدا للقوة النسبية للجيوش في أوروبا[١٤٧].

حاول عدد من الدراسات أن يقيس توازن القوة في حالات تاريخية محددة، لكن لا تتوفر دراسة أجرت مقارنة منظمة ومتأنية لمستويات القوة لدى الجيوش المختلفة على مدى فترات زمنية طويلة. ولذلك لا تتوفر قاعدة بيانات جيدة يمكن الاعتماد عليها لقياس القوة العسكرية على مدى القرنين الماضيين. ويتطلب بناء هذه القاعدة جهدا هائلا يتجاوز نطاق هذا الكتاب. وبناء على ذلك فإنني حين أقيِّم قوة الجيوش المتنافسة في الفصول التالية أجمع بين البيانات المتوفرة حول حجم ونوعية الجيوش وأخرج بمؤشرات تقريبية للقوة العسكرية. فأبدأ بحساب عدد الجنود في كل جيش، وهي مهمة سهلة في إنجازها، ثم أحاول استنباط العوامل الأربعة الأخرى التي تؤثر على قوة الجيش، وهي مهمة أصعب كثيرا.

تتمثل الخطوة الثانية عند التصدي لتقييم توازن القوة البرية في تضمين القوات الجوية التي تقدم الدعم للجيوش[١٤٨]. وهنا ينبغي تقييم مخزون الطائرات على كل

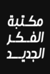


جانب، مع التركيز على الأعداد والنوعية المتوفرة. وينبغي وضع كفاءة الطيارين أيضا في الاعتبار، وكذلك قوة كل جانب في: (١) نظم الدفاع الجوي المتمركزة على الأرض، (٢) قدرات الاستطلاع، (٣) نظم إدارة المعركة.

ثالثا، يجب أن يأخذ التقييم في حسبانه القدرة على إظهار القوة لدى الجيوش، مع الانتباه بوجه خاص إلى ما إذا كانت هناك مساحات مائية واسعة تقيِّد القدرة الهجومية للجيش. وفي حال وجود مثل هذه المساحات المائية، ووجود حليف على الجانب الآخر منها، فينبغي أن نقيِّم قدرة القوات البحرية على حماية حركة القوات والمؤن إلى ذلك الحليف ومنه. لكن إذا كانت القوى العظمى لا تستطيع أن تعبر المياه إلا بالهجوم المباشر على الأراضي الواقعة على الجانب الآخر من المياه الواقع تحت حماية جيدة من قوة عظمى منافسة، فإن تقييم القوة البحرية لا يكون ضروريا، لأن هذه الهجمات البرمائية لا تكون ممكنة، إلا نادرا. ولذلك تكون القوات البحرية التي يمكن أن تدعم ذلك الجيش غير مفيدة، وبالتالي يكون الحكم على قدراتها غير ذي صلة للاستراتيجية. وفي تلك الظروف الخاصة التي تكون العمليات البرمائية فيها ممكنة على أراضي قوة عظمى معادية يكون من الأهمية بمكان تقييم قدرة القوات البحرية على إظهار القوات المنقولة بحرا على اليابسة.

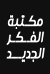
خاتمة

تشكل الجيوش، فضلا عن القوات الجوية والبحرية المساندة لها، الشكل الأساسي للقوة العسكرية في العالم الحديث. لكن المساحات المائية الواسعة تقيِّد قدرات إظهار القوة لدى الجيوش بشدة، وتقلل الأسلحة النووية إمكانية اندلاع حروب القوى العظمى بدرجة كبيرة. لكن حتى في العالم النووي، لا تزال القوة البرية هي الأهم بين أنواع القوات كافة.



تبرز هذه الخاتمة نتيجتين تتعلقان بالاستقرار بين القوى العظمى. أولا تعد القوى القارية ذات الجيوش الكبيرة الدول الأخطر في النظام الدولي. فهذه الدول هي التي بدأت معظم حروب الغزو الماضية بين القوى العظمى، وكانت في الغالب الأعم تهاجم قوى قارية أخرى، وليس قوى جزيرية تحميها المياه المحيطة بها. يتجلى هذا النمط بوضوح في التاريخ الأوروبي خلال القرنين الماضيين. ففي الفترة ١٧٩٢-١٨١٥ التي شهدت حروبا دائمة تقريبا، كانت فرنسا المعتدي الرئيس، حيث غزت أو حاولت أن تغزو قوى قارية أخرى مثل النمسا وبروسيا وروسيا. وهاجمت بروسيا النمسا في عام ١٨٦٦، ورغم أن فرنسا أعلنت الحرب على بروسيا في عام ١٨٧٠، لقد أغضب هذا القرار بروسيا التي اجتاحت فرنسا وغزتها. وبدأت ألمانيا الحرب العالمية الأولى بخطة شليفين التي كانت تستهدف إخراج فرنسا من الحرب بحيث يتمكن الألمان من التحول إلى الشرق لهزيمة روسيا. وبدأت ألمانيا الحرب العالمية الثانية بهجمات برية منفصلة على بولندا (١٩٣٩) وفرنسا (١٩٤٠) والاتحاد السوفيتي (١٩٤١). لكن أحدا من هؤلاء المعتدين لم يحاول أن يغزو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة. وفي أثناء الحرب الباردة كان السيناريو الرئيس الذي يشغل مخططي حلف شمال الأطلنطي هو الغزو السوفيتي لأوروبا الغربية.

وعلى النقيض من ذلك، لا يرجح أن تبدأ القوى الجزيرية حروب غزو ضد قوى عظمى أخرى، لأنها تضطر لأن تعبر مساحات مائية واسعة للوصول إلى الدولة المستهدَفة. فهذه الخنادق المائية عينها التي تحمي القوى الجزيرية تعيق قدرتها على إظهار القوة. على سبيل المثال، لم تحاول المملكة المتحدة ولا الولايات المتحدة جديا أن تهدد بغزو قوة عظمى أخرى. ولم يفكر صناع السياسة البريطانيون في شن حرب على ألمانيا الفيلهلمية أو النازية، وفي أثناء الحرب الباردة لم يفكر صناع السياسة الأمريكيون جديا



في شن حرب غزو على الاتحاد السوفيتي. ورغم أن المملكة المتحدة (وفرنسا) أعلنتا الحرب على روسيا في مارس ١٨٥٤، ثم اجتاحتا شبه جزيرة القرم، فإن المملكة المتحدة لم تكن تنوي غزو روسيا، وإنما كان هذا الغزو المحدود تدخلا في حرب متواصلة بين تركيا وروسيا بغرض كبح التوسع الروسي في المنطقة المحيطة بالبحر الأسود.

قد يبدو الهجوم الياباني على الولايات المتحدة في بيرل هاربر في ديسمبر ١٩٤١ استثناء آخر لهذه القاعدة، لأن اليابان دولة جزيرية بدأت بالحرب على قوة عظمى أخرى. لكن اليابان لم تغز جزءا من الولايات المتحدة، بل ولم يفكر القادة اليابانيون بالتأكيد في ذلك. فكل ما أرادته اليابان هو أن تؤسس لنفسها إمبراطورية في غرب المحيط الهادي بالاستيلاء على الجزر المختلفة الواقعة بينها وبين هاواي. وبدأت اليابان أيضا حروبا على روسيا في عام ١٩٠٤ وعام ١٩٣٩، لكنها في الحالتين لم تجتح روسيا أو تفكر في غزوها. وعوضا عن ذلك كانت تلك الحروب بغرض السيطرة على كوريا ومنشوريا ومنغوليا.

وأخيرا، وبالنظر إلى أن المحيطات تحدّ من قدرة الجيوش على إظهار القوة وأن الأسلحة النووية تقلل إمكانية اندلاع حروب القوى العظمى بين الجيوش، فإن العالم الأقرب إلى السلام ربما يكون هو ذلك الذي تكون كل القوى العظمى فيه دولا جزيرية تمتلك ترسانات نووية قادرة على النجاة من الضربة الأولى[١٤٩].

سنختتم بذلك مناقشة القوة، علما بأن فهم ماهية القوة من شأنه أن يقدم نظرات مهمة حول سلوك الدول، خاصة الطريقة التي تزيد بها نصيبها من القوة العالمية، وذلك هو موضوع الفصل التالي.

الفصل الخامس

إستراتيجيات البقاء

Strategies for Survival

حان الوقت لكي نبحث الطرق التي تحاول القوى العظمى من خلالها تعظيم نصيبها من القوة العالمية. تتمثل المهمة الأولى في تحديد الأهداف المحددة التي تسعى الدول وراءها عبر تنافسها على القوة. وأنا هنا أبني تحليلي لأهداف الدول على مناقشة القوة في الفصول السابقة. وأدفع تحديدا بأن القوى العظمى تصارع من أجل الهيمنة على منطقتها من العالم. فالصعوبة في إظهار القوة عبر المساحات المائية الواسعة تضعِف احتمال أن تهيمن دولة واحدة على كامل الكرة الأرضية. وتسعى القوى العظمى أيضا لأن تكون غنية، بل وأغنى كثيرا من منافسيها؛ لأن القوة العسكرية تقوم على أساس اقتصادي. كما تتطلع القوى العظمى لامتلاك أقوى قوة برية في منطقتها من العالم، لأن الجيوش والقوات الجوية والبحرية المساندة لها هي المكون الرئيس للقوة العسكرية. وأخيرا، تسعى القوى العظمى لأن تحقق التفوق النووي، مع أنه هدف صعب المنال.

تتمثل المهمة الثانية في تحليل الإستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الدول لتغيير توازن القوة لصالحها أو لمنع دول أخرى من تغييره ضدها. والحرب هي الإستراتيجية الرئيسة التي تستخدمها الدول لزيادة قوتها النسبية. والابتزاز بديل أفضل من الحرب؛

لأنه يعتمد على التهديد بالقوة وليس استخدام القوة الفعلية لإحداث النتائج. وبذلك يكون الابتزاز خاليا من التكلفة نسبيا. لكن الابتزاز عادة ما يكون صعبا في إنجازه، لأن القوى العظمى يرجح أن تلجأ إلى الحرب قبل أن تذعن للتهديدات من جانب قوى عظمى أخرى. ثمة إستراتيجية أخرى لزيادة القوة، وهي التحريض والاستنزاف bait and bleed، وفيها تحاول الدولة إضعاف منافسيها بإثارة حرب طويلة ومكلفة بينهم. لكن هذا المخطط يصعب تحقيقه أيضا. ومن أنجح تنويعات هذه الإستراتيجية الاستنزاف bloodletting التي تتخذ الدولة فيها تدابير تضمن أن أي حرب يتورط فيها الخصم تكون طويلة ومهلكة.

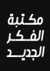
وإجمالا يعد فرض التوازن balancing وتمرير المسئولية إلى الآخرين buck-passing الإستراتيجيتين الرئيستين اللتين تستخدمهما القوى العظمى لمنع المعتدين من تغيير توازن القوة[1]. في الإستراتيجية الأولى تلتزم الدول المهدّدة باحتواء خصمها الخطر، بمعنى أنها تكون مستعدة لتحمل عبء ردع المعتدي أو قتاله إذا دعت الحاجة. وفي إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين تحاول الدولة أن تجعل قوة عظمى أخرى تكبح المعتدي، وتظل هي في مأمن. وعادة ما تفضل الدول المهدّدة إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين على فرض التوازن؛ لأن الأولى تجنِّب الدولة تكاليف قتال المعتدي في حالة الحرب.

ولا تجدي إستراتيجية الاسترضاء appeasement أو إستراتيجية الانحياز للطرف الأقوى bandwagoning نفعا في التعامل مع المعتدين، لأنهما تتطلبان التنازل عن القوة للدولة المنافسة، وهي وصفة لإحداث مشكلة خطيرة في نظام فوضوي. ففي حالة الانحياز للطرف الأقوى تتخلى الدولة المهدَّدة عن الأمل في منع المعتدي من زيادة قوته على حسابها، وتتحالف بدلا من ذلك مع خصمها الخطر للحصول على جزء صغير

من غنائم الحرب. أما الاسترضاء فهو إستراتيجية أكثر طموحا، لأن الدولة المسترضية تستهدف تعديل سلوك المعتدي بالتنازل له عن القوة على أمل أن تجعله هذه البادرة يشعر بالأمان، ما يخفف دافعه للعدوان أو يقضي عليه تماما. ورغم أن الاسترضاء والانحياز للطرف الأقوى إستراتيجيتان غير فعالتين وخطيرتان؛ لأنهما تسمحان بتغيير توازن القوة ضد الدولة المهدَدة، فسوف أناقش بعض الظروف الخاصة التي تجد فيها الدولة أن من مصلحتها أن تتنازل عن القوة لدولة أخرى.

من الشائع في أدبيات العلاقات الدولية الدفع بأن فرض التوازن والانحياز للطرف الأقوى هما الإستراتيجيتان الرئيستان البديلتان المتاحتان للقوى العظمى المهدَدة، وأن القوى العظمى تختار دائما أن تفرض التوازن على الخصوم الخطرين[٢]. لكنني أختلف مع هذا الرأي، لأن الانحياز للطرف الأقوى، كما تأكد قبل قليل، ليس خيارا مثمرا في العالم الواقعي، لأن الدولة التي تمارسه حين تحقق مزيدا من القوة المطلقة، تحقق الدولة المعتدية زيادة أكبر منها. والاختيار الفعلي في العالم الواقعي يكون بين فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين، وتفضل الدول المهدَدة الإستراتيجية الثانية على الأولى قدر الإمكان[٣].

وفي النهاية سأربط بين نظريتي والحجة الواقعية المعروفة القائلة بأن محاكاة immitation الممارسات الناجحة للقوى العظمى المنافسة تمثل إحدى النتائج المهمة للتنافس الأمني. ومع أنني أقر بصحة الفكرة الأساسية في هذه الحجة، إلا أنني أدفع بأنها تعرِّف المحاكاة على نحو ضيق، حيث تركز على محاكاة السلوك الدفاعي، وليس الهجومي. فضلا عن أن القوى العظمى تُعنى أيضا بالإبداع innovation الذي يعني ابتكار طرق ذكية لزيادة القوة على حساب الدول المنافسة. سيبحث هذا الفصل عديدا من الإستراتيجيات التي تستخدمها الدول، لكنه سيركز بالدرجة الأولى على



إستراتيجيات ثلاث، هي الحرب وفرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين، والأولى هي الإستراتيجية الرئيسة لزيادة القوة، والأخريان هما الإستراتيجيتان الرئيستان للحفاظ على توازن القوة. وسيعرض الفصل الثامن شرحا للطرق التي تختار من خلالها الدول المهدَدة بين فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين، وسيشرح الفصل التاسع الحالات التي يرجح أن تلجأ فيها الدول إلى اختيار الحرب.

الأهداف الإجرائية للدولة

أكدتُ فيما سبق أن القوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، لكن ثمة ما يجب أن يقال حول ما يستتبعه ذلك السلوك. سيبحث هذا القسم الأهداف المختلفة التي تسعى الدول وراءها والإستراتيجيات التي تستخدمها لاقتناص مزيد من القوة النسبية.

الهيمنة الإقليمية

تركز القوى العظمى على إنجاز أربعة أهداف أساسية. أولا، تريد هذه القوى أن تحقق الهيمنة الإقليمية. ورغم أن الدولة تزيد أمنها إذا هيمنت على العالم كاملا، إلا أن الهيمنة العالمية ليست ممكنة، إلا في الحالة غير المحتملة التي تحقق الدولة فيها تفوقا نوويا على منافسيها. والعامل الرئيس الذي يحدّ من قدرة الدولة في هذا المجال، كما ورد في الفصل السابق، هو صعوبة إظهار القوة عبر المساحات المائية الواسعة التي تجعل من المستحيل على أية قوة عظمى أن تحتل مناطق تفصلها عنها محيطات أو أن تسيطر عليها. صحيح أن الدولة المهيمنة الإقليمية تمتلك بالتأكيد قبضة عسكرية قوية، لكن شن هجمات برمائية عبر المحيطات على أراض تسيطر عليها وتدافع عنها قوى عظمى أخرى لن يكون أكثر من عمل انتحاري. ليس غريبا- إذن- أن الولايات المتحدة، وهي الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في التاريخ الحديث، لم تفكر أبدا في

غزو أوروبا أو شمال شرق آسيا. ومع ذلك يمكن للقوى العظمى أن تحتل منطقة مجاورة تستطيع أن تصل إليها برا، لكنها مع ذلك تعجز عن إنجاز الهيمنة العالمية.

والقوى العظمى فضلا عن سعيها للسيطرة على منطقتها، تصارع أيضا لمنع المنافسين في المناطق الأخرى من تحقيق الهيمنة في مناطقهم. فالدولة المهيمنة الإقليمية تخشى من أن يقوض أحد المنافسين هيمنتها بزعزعة توازن القوة في منطقتها. ولذلك تفضل الدول المهيمنة الإقليمية أن تكون هناك قوتان عظميان أو أكثر في كل منطقة رئيسة أخرى من العالم، لأن أولئك الجيران يحتمل أن يقضوا أغلب وقتهم في التنافس فيما بينهم، بما لا يترك لهم فرصا لتهديد الدولة المهيمنة البعيدة.

أما الطرق التي تستخدمها الدولة المهيمنة الإقليمية لمنع القوى العظمى الأخرى من الهيمنة على المناطق البعيدة فتعتمد على توازن القوة في تلك المناطق. فإذا كانت القوة موزعة بالتساوي بين الدول الكبرى، فلن يكون ثمة دولة مهيمنة كامنة بينهم، وهنا تستطيع الدولة المهيمنة البعيدة أن تبقى في أمان خارج النزاعات في تلك المناطق، لأنه لا توجد دولة قوية بما يكفي لغزو كل الدول الأخرى. لكن حتى لو ظهرت دولة مهيمنة كامنة في المشهد في منطقة أخرى، فإن التفضيل الأول للدولة المهيمنة البعيدة هو أن تبقى بعيدا وتسمح للقوى العظمى الإقليمية بكبح التهديد. وهذا شكل مثالي لتطبيق إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، تفضله الدول، كما سيرد لاحقا، على فرض التوازن، حين تواجه خصما خطرا. وفي حال عجز القوى العظمى الإقليمية عن احتواء التهديد، يمكن للدولة المهيمنة البعيدة حينها أن تتحرك لفرض التوازن. ورغم أن الاحتواء هو الهدف الرئيس للدولة المهيمنة البعيدة، فقد تبحث أيضا عن فرص لتقويض التهديد وإعادة تأسيس توازن قوة تقريبي في المنطقة، حتى تتمكن من العودة

إلى الوطن. فالدول المهيمنة الإقليمية تعمل في المناطق الأخرى كفارض توازن من وراء البحار offshore balancers ، رغم أنها تفضل أن يكون ذلك هو الملاذ الأخير.

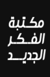
قد يتساءل أحدهم: ولماذا تهتم دولة تهيمن على منطقتها بظهور دولة مهيمنة في منطقة أخرى، خاصة إذا كان يفصلهما محيط، إذ من شبه المستحيل أن تحاول إحداهما أن تخترق المحيط إلى الأخرى. على سبيل المثال، حتى لو ربحت ألمانيا النازية الحرب العالمية الثانية في أوروبا، فما كان يمكن لأدولف هتلر أن يشن هجوما برمائيا عبر المحيط الأطلنطي على الولايات المتحدة. ولا تستطيع الصين، إذا أصبحت يوما ما دولة مهيمنة آسيوية، أن تخترق المحيط الهادي لتحتل الأراضي الأمريكية.

بيد أن الدول المهيمنة المتنافسة التي تفصل بينها محيطات تستطيع، مع ذلك، أن تهدد إحداها الأخرى من خلال العمل على زعزعة توازن القوة في منطقة الأخرى. وتحديدا قد تواجه الدولة المهيمنة الإقليمية في يوم ما تحديا إقليميا من دولة صاعدة تستطيع بالتأكيد أن تتحالف مع دولة مهيمنة بعيدة لحماية نفسها من هجوم الدولة المهيمنة المجاورة. وفي الوقت نفسه قد يكون لدى الدولة المهيمنة البعيدة أسباب تحضها على التعاون مع الدولة الصاعدة. تذكر أن ثمة أسبابا كثيرة ممكنة تدفع إحدى الدول لمحاولة استغلال الأخرى. في أمثال هذه الحالات لن تؤثر القوة المانعة للمياه على قدرة الدولة المهيمنة البعيدة على إظهار القوة، لأنها لن تكون مضطرة لشن هجوم برمائي عبر البحر، بل تستطيع بدلا من ذلك أن تنقل القوات والمؤن عبر المياه إلى أراضي حليفها الواقع في الفناء الخلفي للدولة المهيمنة المنافسة. ونقل القوات بحرا أسهل كثيرا في إنجازه من غزو قوة عظمى منافسة من البحر، رغم أن الدولة المهيمنة البعيدة تظل في حاجة للقدرة على حرية الحركة عبر المحيط.

لتوضيح هذا المنطق انظر المثال الافتراضي التالي. لو ربحت ألمانيا الحرب العالمية الثانية في أوروبا ونما اقتصاد المكسيك وسكانها بسرعة في الخمسينات، ربما سعت المكسيك إلى التحالف مع ألمانيا، وربما دعت ألمانيا حتى لوضع قوات في المكسيك. والطريقة المثلى التي تستطيع الولايات المتحدة من خلالها أن تمنع سيناريو من هذا النوع هي أن تضمن أن تظل ميزتها في القوة على المكسيك كبيرة وأن تتورط ألمانيا أو أية قوة عظمى منافسة أخرى في تنافس أمني إقليمي، بحيث لا تكون في وضع يسمح لها بالتدخل في نصف الكرة الأرضية الغربي. وبالطبع لو كانت ألمانيا دولة مهيمنة في أوروبا، ستفعل كل ما بوسعها لإنهاء هيمنة الولايات المتحدة على نصف الكرة الأرضية الغربي، ولهذا السبب يحتمل أن تتحالف ألمانيا مع المكسيك ضد الولايات المتحدة في المقام الأول.

تبيِّن الأدلة المستمدة من العالم الواقعي أهمية أن تحقق الدولة المهيمنة في منطقتها، جنبا إلى جنب مع ضمان أن يتورط المنافسون في المناطق البعيدة في تنافس أمني. على سبيل المثال وضعت فرنسا قوات في المكسيك في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) رغم رفض الولايات المتحدة. لكن الجيش الأمريكي لم يكن في حال تسمح له بتحدي الانتشار الفرنسي، لأنه كان متورطا في حرب كبرى مع الولايات الانفصالية. لكن بعد حسم الحرب مباشرة، أجبرت الولايات المتحدة فرنسا على إبعاد قواتها عن المكسيك. وبعدها بقليل، في أوائل عام ١٨٦٦، هددت النمسا بإرسال قوات إلى المكسيك، لكن منعها عن ذلك تورطها في أزمة خطيرة مع بروسيا أدت إلى حرب كبرى بينهما في صيف عام ١٨٦٦[٤].

تسعى القوى العظمى كافة لأن تكون دولة مهيمنة إقليمية، لكن قليلا منها فقط يبلغ هذه القمة العالية. وكما ذكرنا قبل ذلك، تعد الولايات المتحدة القوة العظمى



الوحيدة التي هيمنت على منطقتها في التاريخ الحديث. ثمة سببان يجعلان من الدولة المهيمنة الإقليمية عملة نادرة. أولهما أن دولا قليلة جدا تمتلك الموارد اللازمة لتحقيق الهيمنة. فالدولة لكي تتأهل لمكانة الدولة المهيمنة الكامنة لا بد أن تكون أغنى كثيرا من منافسيها الإقليميين وأن تمتلك أقوى جيش في المنطقة. وعلى مدى القرنين الماضيين لم تتوفر هذه المعايير إلا في دول قليلة جدا، هي فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة والولايات المتحدة. وحتى إذا كانت الدولة تمتلك الموارد اللازمة لكي تكون دولة مهيمنة كامنة، فإن القوى العظمى الأخرى في النظام ستسعى إلى منعها من التحول فعليا إلى دولة مهيمنة إقليمية. والقوى العظمى الأوروبية المذكورة، على سبيل المثال، لم يتمكن أي منها من هزيمة منافسيها جميعا وتحقيق الهيمنة الإقليمية.

الثروة الكبرى

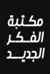
ثانيا، تسعى القوى العظمى إلى تعظيم النصيب الذي تسيطر عليه من ثروة العالم. تهتم الدول بالثروة النسبية؛ لأن القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية. يعني ذلك من الناحية العملية أن القوى العظمى تركز بشدة على امتلاك اقتصاد قوي ودينامي، ليس لأنه يحسِّن الرفاه العام وحسب، بل أيضا لأنه طريق موثوق لزيادة الميزة العسكرية على المنافسين. وفي ذلك ذهب ماكس فيبر إلى أن "بقاء الدولة والنمو الاقتصادي وجهان لعملة واحدة"[٥]. فالوضعية المثالية لأية دولة هي أن تحقق نموا اقتصاديا قويا، فيما تنمو اقتصادات منافسيها ببطء، أو لا تنمو على الإطلاق.

لذلك تنظر القوى العظمى غالبا إلى الدول الغنية جدا أو الدول التي تسير في ذلك الاتجاه على أنها تشكل تهديدا، بغض النظر عما إذا كانت تمتلك قدرة عسكرية هائلة أم لا. فالثروة يمكن أن تتحول بسهولة إلى قوة عسكرية. ومثالنا على ذلك هو ألمانيا الفيلهلمية في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العشرين. فمجرد امتلاك ألمانيا

لعدد سكان كبير واقتصاد دينامي كان مبررا كافيا لإخافة القوى العظمى الأخرى في أوروبا، رغم أن السلوك الألماني كان هو الآخر يثير المخاوف[٦]. وتوجد اليوم مخاوف مشابهة من الصين التي تمتلك عدد سكان ضخما واقتصادا يجتاز تحديثا سريعا. وفي المقابل لا تخشى القوى العظمى من الدول التي تقف دون فئة الدول الغنية. فخوف الولايات المتحدة من روسيا، مثلا، أقل من خوفها من الاتحاد السوفيتي السابق، وذلك جزئيا لأن روسيا لا تسيطر على الجزء الكبير من الثروة العالمية الذي كان الاتحاد السوفيتي في عنفوانه يسيطر عليه، ولا تستطيع روسيا أن تبني جيشا في قوة سلفها السوفيتي. وإذا تعثر اقتصاد الصين ولم يتعافَ، فسوف تنحسر المخاوف من الصين بدرجة كبيرة.

تحرص القوى العظمى أيضا على منع القوى العظمى المنافسة من السيطرة على مناطق العالم المنتجة للثروة التي تتجسد في العصر الحديث عادة في المناطق التي تقع فيها الدول الصناعية الرائدة، وتتجسد أحيانا في دول أقل تقدما تمتلك موارد أولية مهمة جدا. وتحاول القوى العظمى أحيانا أن تسيطر على تلك المناطق، لكنها على أقل تقدير تحاول أن تضمن ألا يخضع أي منها لسيطرة قوة عظمى منافسة. أما المناطق التي لا تحتوي ثروة كبيرة فلا تهم القوى العظمى كثيرا[٧].

ولذلك ركز المخططون الإستراتيجيون الأمريكيون انتباههم في أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، على ثلاث مناطق خارج نصف الكرة الأرضية الغربي، هي أوروبا وشمال شرق آسيا والخليج العربي[٨]. وأصرت الولايات المتحدة على ألا تترك الاتحاد السوفيتي يسيطر على أي من تلك المناطق. كان الدفاع عن أوروبا الغربية الأولوية الإستراتيجية الأولى لأمريكا؛ لأنها كانت منطقة غنية تخضع لتهديد مباشر من الجيش السوفيتي، وكان من شأن السيطرة السوفيتية على القارة الأوروبية أن يغيّر



توازن القوة بحدة في غير صالح الولايات المتحدة. وكان شمال شرق آسيا منطقة مهمة إستراتيجيا؛ لأن اليابان من أغنى دول العالم وكانت تواجه تهديدا سوفيتيا، وإن كان أقل من التهديد المفروض على أوروبا الغربية. واهتمت الولايات المتحدة بالخليج العربي بالدرجة الأولى بسبب النفط الذي يشكل الوقود لاقتصادات آسيا وأوروبا. ولذلك كان الجيش الأمريكي مصمما بقوة على القتال في هذه المناطق الثلاث. وفي المقابل لم تهتم الولايات المتحدة بأفريقيا أو بقية الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا أو شبه قارة جنوب آسيا لعدم وجود قوة كامنة في تلك المناطق.

القوة البرية المتفوقة

ثالثا، تحرص القوى العظمى على الهيمنة على توازن القوة البرية، لأنها الطريقة المثلى لتعظيم نصيبها من القوة العسكرية. يعني ذلك في الممارسة أن تبني الدول جيوشا قوية فضلا عن قوات جوية وبحرية لدعم تلك القوات البرية. لكن القوى العظمى لا تنفق كل ميزانياتها الدفاعية على القوات البرية، بل تخصص موارد كبيرة، كما سيرد بعد قليل، لامتلاك الأسلحة النووية، وأحيانا امتلاك قوات بحرية مستقلة وقوات جوية إستراتيجية. لكن نظرا لأن القوات البرية هي الشكل المهيمن للقوة العسكرية، تتطلع الدول لامتلاك أقوى الجيوش في منطقتها من العالم.

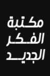
التفوق النووي

رابعا، تسعى القوى العظمى لتحقيق التفوق النووي على منافسيها. والعالم المثالي بالنسبة للقوة العظمى هو ذلك الذي تكون هي فيه الدولة الوحيدة التي تمتلك ترسانة نووية، ما يعطيها القدرة على تدمير منافسيها بلا خوف من الانتقام. وتلك الميزة العسكرية الضخمة تجعل من تلك الدولة النووية الدولة المهيمنة عالميا، وفي هذه الحالة تكون مناقشتي السابقة للهيمنة الإقليمية غير ذات قيمة، وتتراجع أهمية توازن القوات البرية. لكن يصعب على أية دولة إنجاز التفوق النووي، ناهيك عن الحفاظ

عليه، لأن الدول المنافسة ستفعل كل ما في وسعها لتطوير قوة انتقامية نووية. وهنا تجد القوى العظمى نفسها، كما تأكد في الفصل الرابع، تتعايش مع قوى نووية تمتلك القدرة على التدمير المؤكد لأعدائها، أي عالم التدمير المتبادل المؤكد.

لا يرى بعض الدارسين، بخاصة الواقعيون الدفاعيون، مبررا واقعيا لسعي الدول النووية وراء التفوق النووي في عالم التدمير المتبادل المؤكد[٩]. ويرون على وجه التحديد أن الدول يجب ألا تصنع أسلحة مضادة، أي تلك الأسلحة التي تستطيع أن تضرب الترسانة النووية للطرف الآخر، وألا تبني نظما دفاعية تستطيع أن تسقط الرؤوس الحربية النووية القادمة من الخصم، لأن جوهر عالم التدمير المتبادل المؤكد يكمن في أنه لا يمكن لدولة أن تضمن أن تدمر كل الأسلحة النووية لمنافسها وتبقيه بذلك عرضة للتدمير النووي. والأوجه من ذلك، كما تذهب تلك الحجة، هو أن تكون كل دولة عرضة لأسلحة الطرف الآخر النووية. وهناك سببان يسندان الزعم بأن الدول النووية يجب ألا تسعى وراء التفوق النووي. أولا، يشكل التدمير المتبادل المؤكد قوة لدعم الاستقرار، ولذلك فلا معنى لتقويضه، فضلا عن أنه من شبه المستحيل أن تكتسب الدولة ميزة عسكرية حقيقية ببناء أسلحة ودفاعات مضادة. فأيا كان تعقد تلك النظم، سيكون من شبه المستحيل أن تخوض الدولة حربا نووية وتربحها، لأن الأسلحة النووية مدمرة جدا لدرجة أن الطرفين سيبادان في النزاع. وبالتالي يكون التفكير في اكتساب ميزة عسكرية على المستوى النووي ضربا من الوهم.

لكن من غير المرجح أن تقنع القوى العظمى بالعيش في عالم التدمير المتبادل المؤكد، وإنما ستبحث عن طرق لتحقيق التفوق على خصومها النوويين. فرغم أن التدمير المتبادل المؤكد يضعِف بلا شك احتمالات الحرب بين القوى العظمى، إلا أن الدولة تكون أكثر أمنا إذا حققت التفوق النووي. فالقوى العظمى التي تعيش في عالم



التدمير المتبادل المؤكد لا تزال تنافسها قوى عظمى تقلق منها، ولا تزال عرضة للهجوم النووي، وإن كان غير مرجح. أما القوة العظمى التي تحقق التفوق النووي، فإنها تصبح دولة مهيمنة ليس أمامها منافسون رئيسيون تخشاهم. والأهم من ذلك أنها لا تواجه تهديد الهجوم النووي. ولذلك يهيمن على الدول دافع قوي لأن تكون دولة مهيمنة نووية. لكن هذا المنطق لا ينفي أن التفوق النووي هدف صعب جدا في تحقيقه. ومع ذلك ستظل الدول تبحث عن الميزة النووية بسبب الفوائد الضخمة التي يمكن أن تترتب عليها. وتحديدا ستزيد الدول قدرتها المضادة وتحاول تطوير دفاعات فعالة على أمل أن تحقق التفوق النووي.

وإجمالا تسعى القوى العظمى وراء أربعة أهداف رئيسة: (١) أن تكون الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في العالم، (٢) أن تسيطر على أكبر نسبة ممكنة من ثروة العالم، (٣) أن تهيمن على توازن القوة البرية في منطقتها، (٤) أن تحقق تفوقا نوويا. ستتحول فيما يلي عن الأهداف إلى الإستراتيجيات، بادئين بالإستراتيجيات التي تستخدمها الدول لزيادة قوتها النسبية.

إستراتيجيات زيادة القوة

الحرب

الحرب هي الإستراتيجية الأكثر خلافية التي تستطيع القوى العظمى أن تستخدمها لزيادة نصيبها من القوة العالمية. والحرب لا تتضمن الموت والدمار، وأحيانا على نطاق واسع وحسب، بل أصبح من الشائع في القرن العشرين الدفع بأن الغزو لا يجزي، وأن الحرب بالتالي عمل غير ذي جدوى. ولعل العمل الأكثر شهرة الذي دافع عن هذه الفكرة هو كتاب نورمان أنجيل Norman Angell المعنون "الوهم الكبير" The Great Illusion الذي نشر قبل أعوام قليلة من اندلاع الحرب العالمية الأولى[١٠].



ويتواتر هذا الموضوع الأساسي أيضا في كتابات كثير من دارسي السياسة الدولية المعاصرين. لكن هذه الحجة خاطئة، ذلك لأن الغزو يستطيع أن يحسِّن مكانة الدولة من حيث القوة.

يتخذ الادعاء بأن الحرب قضية خاسرة أربعة أشكال أساسية. فيقترح البعض أن المعتدين يكونون هم الخاسرين دائما. وقد تناولتُ هذا الادعاء في الفصل الثاني، وذكرتُ أن الدول التي بدأت الحروب في الماضي ربحت ٦٠٪ منها تقريبا. ويزعم آخرون أن الأسلحة النووية تجعل من المستحيل أن تحارب إحدى القوى العظمى الأخرى بسبب خطر الإبادة المتبادلة. وقد تعاملتُ مع هذه القضية في الفصل الرابع، ودفعتُ بأن الأسلحة النووية تقلل احتمال حروب القوى العظمى، لكنها لا تلغيه تماما. وبالتأكيد لم تتصرف القوى العظمى في العصر النووي كما لو كانت الحرب مع قوة كبرى أخرى أمرا مستبعدا.

يفترض المنظوران الآخران أنه يمكن الفوز بالحروب، لكن الغزو الناجح يؤدي إلى انتصارات باهظة الثمن. ويركز هذان المنظوران، على التوالي، على تكاليف الحرب وعلى فوائدها. وهذان المفهومان مرتبطان في حقيقة الأمر، لأن الدول التي تفكر في العدوان تزن دائما التكاليف المتوقعة في مقابل الفوائد المتوقعة.

تنص حجة التكاليف التي لاقت اهتماما وافيا في الثمانينات على أن الغزو لا يجزي لأنه يؤدي إلى بناء إمبراطوريات، ولمن الحفاظ على الإمبراطورية يتعاظم في النهاية بحيث يضر بالنمو الاقتصادي للدولة. وتؤدي مستويات الإنفاق العسكري العالية إلى تقويض المكانة الاقتصادية النسبية للدولة بمرور الوقت، وفي النهاية تؤدي إلى تآكل مكانتها في توازن القوة. ولذلك يفضل أن تراكم القوى العظمى الثروة بدلا من غزو الأراضي الأجنبية[11].



وتذهب حجة الفوائد إلى أن النصر العسكري لا يجزي؛ لأن الفاتحين لا يستطيعون استغلال الاقتصادات الصناعية الحديثة بغرض الكسب، خاصة تلك المبنية على تقنيات المعلومات[١٢]. ويرجع أصل المشكلة التي يواجهها الفاتحون إلى أن النزعة القومية تحول دون إخضاع شعوب الدول المهزومة وتوجيهها. قد يجرب المنتصر القمع، لكن ذلك يمكن أن يؤثر عكسيا، فيولد مقاومة شعبية هائلة، فضلا عن أن القمع غير عملي في عصر المعلومات، لأن اقتصادات المعرفة تعتمد على الانفتاح. ولذلك فإن الغازي إذا مارس القمع، فإنه يقتل الإوزة التي تفقس البيض الذهبي، وإذا لم يقمع، ستنتشر أفكار هدامة داخل الدولة المهزومة وتثير التمرد[١٣].

لا شك في أن القوى العظمى تواجه أحيانا ظروفا تكون التكاليف الممكنة للغزو فيها كبيرة والفوائد المتوقعة صغيرة. ولا يعقل في تلك الحالات أن تشن القوى العظمى حربا. لكن الادعاء العام بأن الغزو يفلس المعتدي دائما وأنه لا يقدم أية فوائد مادية لا يصمد أمام الفحص الدقيق.

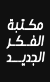
ثمة أمثلة كثيرة لدول توسعت بحد السيف ولم تدمر اقتصاداتها في أثناء ذلك. والولايات المتحدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر وبروسيا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠ مثالان واضحان لتلك النقطة، حيث عاد العدوان عليهما بفوائد اقتصادية. وعلاوة على ذلك لا توجد أدلة علمية كافية تدعم الادعاء بأن مستويات الإنفاق العسكري العالية تلحق بالضرورة أضرارا باقتصاد القوى العظمى[١٤]. على سبيل المثال أنفقت الولايات المتحدة مبالغ ضخمة على الدفاع منذ عام ١٩٤٠، ولا يزال اقتصادها موضع حسد العالم اليوم. والمملكة المتحدة كانت تمتلك إمبراطورية مترامية الأطراف، وخسر اقتصادها في النهاية ميزته التنافسية، لكن الاقتصاديين لا يلقون تبعة تراجعها الاقتصادي على مستويات الإنفاق العسكري العالية. فقد كانت المملكة

المتحدة تاريخيا تنفق على الدفاع أقل كثيرا من القوى العظمى المنافسة"[١٥]. ولعل الحالة التي تؤكد على أفضل نحو الادعاء بأن الميزانية العسكرية الكبيرة تدمر اقتصاد الدولة هي انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات. لكن الدارسين لم يتوصلوا إلى إجماع حول أسباب انهيار الاقتصاد السوفيتي، وثمة مبرر وجيه للاعتقاد بأن انهياره نتج عن مشكلات بنيوية عميقة في الاقتصاد وليس الإنفاق العسكري"[١٦].

ويتمثل الرد على حجة الفوائد في أن الغزاة يمكن أن يستغلوا اقتصاد الدولة المهزومة لتقوية اقتصادهم، حتى في عصر المعلومات. ويمكن انتزاع الثروة من الدولة المحتلة بفرض الضرائب أو مصادرة الناتج الصناعي أو حتى مصادرة المنشآت الصناعية. ويوضح بيتر ليبرمان Peter Liberman في كتابه المهم حول الموضوع أن التحديث، على خلاف رؤى الجيل وآخرين، يجعل المجتمعات الصناعية غنية ويجعلها بالتالي أهدافا مربحة، فضلا عن أنه يجعل الإكراه والقمع أسهل وليس أصعب من جانب المحتل"[١٧]. ويشير ليبرمان مثلا إلى أن تقنيات المعلومات رغم ما تتمتع به من "إمكانية هدامة" تتضمن أيضا بعدا "أورويليا"[١] يسهِّل القمع من عدة نواحٍ. ويقول إن "الغزاة الإكراهيين والقمعيين يستطيعون أن يفرضوا على المجتمعات الحديثة المهزومة أن تدفع جزءا كبيرا من فائضها الاقتصادي كجزية"[١٨].

ومن الأمثلة على ذلك أن ألمانيا تمكنت في الحرب العالمية الثانية "من خلال التحويلات المالية وحدها ... أن تحشد متوسطا سنويا قدره ٣٠٪ من الدخل القومي الفرنسي، و٤٢-٤٤٪ من الدخل القومي الهولندي والبلجيكي والنرويجي بمستويات ما قبل الحرب، وما لا يقل عن ٢٥٪ من الدخل القومي التشيكي بمستوى ما قبل

(١) نسبة إلى الروائي والصحفي الإنجليزي جورج أورويل (٢٥ يونيو ١٩٠٣- ٢١ يناير ١٩٥٠) الذي أبرز في أعماله، خاصة رواية "١٩٨٤"، اعتماد النظم الشمولية في البقاء على القمع والإكراه والدعاية وتزييف الوعي، واستخدامها لوسائط الإعلام والاتصال في تحقيق ذلك (المترجم).



الحرب[١٩]. وانتزعت ألمانيا أيضا موارد اقتصادية كبيرة من الاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب العالمية الثانية. وردّ السوفييت الجميل لها في الأعوام الأولى من الحرب الباردة باستغلال اقتصاد ألمانيا الشرقية[٢٠]. لكن الغزو لا يخلو من التكاليف على الغزاة، وفي بعض الحالات تكون تكاليف استغلال اقتصاد دولة أخرى أعلى من الفوائد الناتجة عن ذلك. ومع ذلك يجلب الغزو أحيانا فوائد اقتصادية ضخمة.

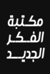
ويمكن أيضا أن يزيد الفاتحون قوتهم بمصادرة موارد طبيعية كالنفط والمواد الغذائية. على سبيل المثال، تستطيع أية قوة عظمى تغزو المملكة العربية السعودية بالتأكيد أن تجني فوائد اقتصادية كبيرة بالسيطرة على النفط السعودي. ولهذا السبب شكلت الولايات المتحدة قوة الانتشار السريع في أواخر السبعينات، خوفا من أن يغزو الاتحاد السوفيتي إيران ويستولي على منطقة خوزستان الغنية بالنفط، بما يزيد قوة السوفييت[٢١]. علاوة على أن السوفييت حين يكونون في إيران، يستطيعون أن يهددوا المملكة العربية السعودية والدول الأخرى الغنية بالنفط. وفي الحربين العالميتين أصرت ألمانيا على السيطرة على الحبوب والمواد الغذائية الأخرى التي تنتج في الاتحاد السوفيتي لكي تتمكن من إطعام شعبها بطريقة رخيصة وسهلة[٢٢]. وكان الألمان يطمعون أيضا في النفط والموارد السوفيتية الأخرى.

لكن حتى إذا رفض المرء فكرة أن الغزو يحقق فوائد اقتصادية، توجد ثلاث طرق أخرى تمكّن المعتدي المنتصر من تغيير توازن القوة لصالحه. فيمكن للفاتح أن يستخدم جزءا من سكان الدولة المقهورة في جيشه أو في العمل الإجباري في وطنه. من ذلك مثلا أن آلة نابليون العسكرية كانت تستخدم قوة بشرية جُمعت من الدول المهزومة[٢٣]. حتى أن فرنسا حين هاجمت روسيا في صيف ١٨١٢ كان حوالي نصف القوة الغازية- التي بلغت ٦٧٤٠٠٠ جندي- من غير الفرنسيين[٢٤]. كما استخدمت ألمانيا النازية جنودا من

الدول المحتلة في جيشها. من ذلك مثلا أن أيا من "فرق النخبة الثماني والثلاثين التي حاربت في عام ١٩٤٥ لم تكن تتكون كليا من جنود ألمان، وكانت تسع عشرة فرقة تتكون بالدرجة الأولى من جنود أجانب"[٢٥]. كما استغل الرايخ الثالث العمل الإجباري لصالحه، لدرجة أن حوالي ٧،٦ مليون عامل مدني وأسير حرب أجنبي كانوا يستخدمون في ألمانيا بحلول شهر أغسطس ١٩٤٤، أي حوالي ربع القوة العاملة الألمانية الإجمالية[٢٦].

ويجزي الغزو أحيانا بفضل سيطرة المنتصر على أراض مهمة إستراتيجيا. وتحديدا تستطيع الدول أن توفر منطقة عازلة تساعد في حمايتها من هجوم دولة أخرى أو أن تستخدمها لشن هجوم على دولة منافسة. على سبيل المثال، اهتمت فرنسا كثيرا بضم إقليم راينلاند قبل هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وبعدها[٢٧]. كما تحسن موقف إسرائيل الإستراتيجي بالتأكيد في يونيو ١٩٦٧ بامتلاك شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية في حرب الأيام الستة. وشن الاتحاد السوفيتي حربا على فنلندا في شتاء عام ١٩٣٩-١٩٤٠ للسيطرة على إقليم من شأنه أن يساعد الجيش الأحمر في إحباط الغزو النازي[٢٨]. والفيرماخت، في المقابل، غزا جزءا من بولندا في سبتمبر ١٩٣٩ واستخدمه كمنصة انطلاق لغزوه للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١.

وأخيرا، يمكن للحرب أن تغير توازن القوة لصالح المنتصر بإخراج الدولة المغلوبة من مصاف القوى العظمى. وتستطيع الدول الغازية أن تحقق هذا الهدف بطرق مختلفة. فقد تدمر الخصم المهزوم بقتل معظم شعبه، وبالتالي محوه تماما من النظام الدولي. ومع أن الدول نادرا ما تلجأ إلى هذا الخيار المتطرف، توجد أدلة لهذا النوع من السلوك تجعل الدول تفكر فيه. فقد أباد الرومان قرطاج، وثمة ما يبرر الاعتقاد بأن هتلر خطط لإبادة بولندا والاتحاد السوفيتي من خريطة أوروبا[٢٩]. ودمرت أسبانيا إمبراطوريتي

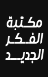


الأزتك والإنكا في أمريكا الوسطى والجنوبية، وفي أثناء الحرب الباردة كان كل من القوتين العظميين تخشى أن تستخدم الأخرى أسلحتها النووية لشن "ضربة أولى ناجحة" تبيدها تماما. ويخشى الإسرائيليون كثيرا من أن الدول العربية إذا ألحقت بإسرائيل هزيمة فاصلة، فإنهم سيفرضون عليها السلام القرطاجي(٢)(٣٠).

يؤدي الغزو، عوضا عن ذلك، إلى ضم الدولة المهزومة. من أمثلة ذلك أن النمسا وبروسيا وروسيا تقاسمت بولندا أربع مرات في القرون الثلاثة الماضية(٣١). وقد يفكر المنتصر أيضا في نزع سلاح الدولة المهزومة وتحييدها. وقد استخدم الحلفاء هذه الإستراتيجية مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وفي أول أعوام الحرب الباردة فكر ستالين في خلق ألمانيا موحدة، لكن ضعيفة عسكريا(٣٢). واقترحت "خطة مورجنثاو" الشهيرة أن تكون ألمانيا ما بعد هتلر غير صناعية وأن تقسم إلى دولتين زراعيتين بالدرجة الأولى، حتى لا تتمكن من بناء قوات عسكرية قوية(٣٣). وأخيرا يمكن للدول الغازية أن تقسم القوة العظمى المهزومة إلى دولتين أصغر أو أكثر، وهذا هو ما فعلته ألمانيا في الاتحاد السوفيتي في ربيع ١٩١٨ بمعاهدة بريست-ليتوفسك Brest-Litovsk وما فعلته المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(٢) كانت قرطاج إمبراطورية تجارية كبيرة في شرق وغرب البحر المتوسط منذ القرن الثامن قبل الميلاد، وكان منافسوها الأساسيون هم المدن اليونانية المستقلة مثل سرقوسة وميسينا، ثم الإمبراطورية الرومانية بداية من القرن الرابع قبل الميلاد، ودخلت في حروب كثيرة مع هؤلاء المنافسين، وضمت في بعض المراحل أجزاء كبيرة من شبه جزيرة أيبيريا والجزر الإيطالية والمدن اليونانية. لكن في النهاية تمكنت روما في القرن الثاني قبل الميلاد من إلحاق هزيمة ساحقة بقرطاج بعد حصار طويل، واحتلت المدينة وأحرقتها بالكامل ودمرت كل شيء فيها وقتلت المدنيين وباعتهم عبيدا، وإجمالا أبادت إمبراطورية قرطاج من الوجود. وهذا هو السلام القرطاجي، بمعنى الإبادة الكاملة للخصم [المترجم].



الابتزاز

تستطيع الدولة أن تكتسب قوة على حساب منافسها بدون الدخول في حرب، وذلك بالتهديد باستخدام القوة العسكرية ضده، على أمل أن يؤدي التهديد والتخويف الإكراهيين، وليس الاستخدام الفعلي للقوة، إلى النتيجة المطلوبة[٣٤]. وإذا نجح هذا الابتزاز blackmail، فإنه يكون مفضلا كثيرا على الحرب، لأن الابتزاز ينجز أهدافه بدون تكاليف دموية. لكن من غير المحتمل أن ينتج الابتزاز تغييرات ملحوظة في توازن القوة، وذلك بالدرجة الأولى لأن التهديدات وحدها لا تكفي عادة لإرغام القوى العظمى على تقديم تنازلات كبيرة لقوى عظمى منافسة. فالقوى العظمى - بالتعريف- تمتلك إحداها قوة عسكرية هائلة بالنسبة إلى الأخرى، ولذلك لا يحتمل أن تذعن للتهديدات بدون حرب. ولذلك أيضا يكون الابتزاز ناجحا عادة مع القوى الصغرى التي لا تسندها قوة عظمى.

لكن ثمة حالات ابتزاز ناجحة ضد قوى عظمى. على سبيل المثال حاولت ألمانيا في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى أن تخيف منافسيها الأوروبيين وتكرههم في أربع مناسبات، ونجحت في واحدة منها[٣٥]. فقد بدأت ألمانيا مواجهات دبلوماسية مع فرنسا والمملكة المتحدة حول المغرب في عام ١٩٠٥ ثم في عام ١٩١١. ورغم أن ألمانيا كانت أقوى كثيرا من المملكة المتحدة وفرنسا منفردتين، وربما مجمعتين أيضا، فقد كانت الهزيمة الدبلوماسية هي مآلها في الحالتين. وفي الحالتين الأخريين حاولت ألمانيا أن تبتز روسيا بالحصول منها على تنازلات في منطقة البلقان. ففي عام ١٩٠٩ ضمت النمسا البوسنة بدون تحريض من ألمانيا، وحين احتجت روسيا استخدمت ألمانيا التهديد بالحرب لإجبار روسيا على قبول الإجراء النمساوي. نجح الابتزاز في هذه الحالة؛ لأن الجيش الروسي لم يكن قد تعافى بعد من هزيمته القاصمة في الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، وبالتالي لم يكن مهيأ لمواجهة الجيش الألماني

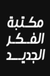


الهائل في حرب. وحاول الألمان أن يبتزوا الروس ثانية في صيف ١٩١٤، لكن في ذلك الوقت كان الجيش الروسي قد تعافى من هزيمته التي مضى عليها عقد، فصمد الروس، وكانت النتيجة هي الحرب العالمية الأولى.

ومن بين ثلاث حالات ابتزاز شهيرة أخرى، نجحت واحدة فقط في التأثير على توازن القوة. كانت الحالة الأولى هي النزاع الذي اندلع في عام ١٨٩٨ بين المملكة المتحدة وفرنسا حول السيطرة على فاشودة، ذلك الحصن المهم إستراتيجيا في أعالي النيل بأفريقيا[٣٦]. حذرت المملكة المتحدة فرنسا من أن تحاول غزو أي جزء من حوض النيل؛ لأن ذلك كان يهدد السيطرة البريطانية على مصر وقناة السويس. وحين علم البريطانيون أن فرنسا أرسلت حملة عسكرية إلى فاشودة، طلبوا من فرنسا أن تسحبها أو تواجه الحرب. تراجعت فرنسا؛ لأنها كانت تعرف أن المملكة المتحدة ستربح الحرب، ولأن فرنسا لم ترد أن تبدأ نزاعا مع المملكة المتحدة في وقت كانت فيه أكثر قلقا من التهديد الألماني الصاعد على حدودها الشرقية. والحالة الثانية هي أزمة ميونخ الشهيرة في عام ١٩٣٨، حين هدد هتلر بالحرب لإرغام المملكة المتحدة وفرنسا على السماح لألمانيا بابتلاع سودتنلاند Sudetenland التي كانت حينذاك جزءا من تشيكوسلوفاكيا. والحالة الثالثة حين أجبرت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي على سحب صواريخه الباليستية من كوبا في خريف عام ١٩٦٢. ومن بين هذه الحالات، نجحت حالة ميونخ وحدها في التأثير على توازن القوة.

التحريض والاستنزاف

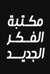
التحريض والاستنزاف bait and bleed هي الإستراتيجية الثالثة التي قد تستخدمها الدول لزيادة قوتها النسبية. تتضمن هذه الإستراتيجية الإيقاع بين منافسين اثنين في حرب طويلة لكي يستنزف أحدهما الآخر حتى النخاع، فيما يبقى المحرض آمنا وتظل قوته العسكرية سليمة. من ذلك أن الولايات المتحدة كانت تخشى في أثناء الحرب



الباردة من أن يقوم طرف ثالث سريا بإثارة حرب نووية بين القوتين العظميين[٣٧]. وربما فكرت إحدى القوتين العظميين في تحريض المنافس على بدء حرب خاسرة في العالم الثالث. ومن ذلك على سبيل المثال أن الولايات المتحدة ربما شجعت الاتحاد السوفيتي على التورط في نزاعات مثل أفغانستان. لكن ذلك لم يكن السياسة الأمريكية. ولا توجد غير أمثلة قليلة في التاريخ الحديث لدول استخدمت إستراتيجية التحريض والاستنزاف.

وأفضل مثال لاستخدام هذه الإستراتيجية يتمثل في محاولات روسيا في أعقاب الثورة الفرنسية (١٧٨٩) لإغراء النمسا وبروسيا ببدء حرب مع فرنسا، بحيث تتمكن روسيا من توسيع قوتها في أوروبا الوسطى. وفي ذلك قالت الزعيمة الروسية كاثرين الكبرى لسكرتيرها في نوفمبر ١٧٩١ : "أفكر جديا في تأليب قادة فيينا وبرلين على فرنسا. ... ثمة أسباب لا أستطيع التحدث عنها، أريد أن أحرضهم على ذلك لكي تصبح يداي طليقتين. فلدي أعمال كثيرة لم تكتمل ولا بد أن ينشغلوا بعيدا عن طريقي"[٣٨]. ورغم أن النمسا وبروسيا دخلتا في حرب على فرنسا في عام ١٧٩٢ ، فإن تحريض روسيا لم يكن له تأثير كبير على قرارهما، بل كانت لهما أسباب مقنعة لبدء الحرب مع فرنسا.

ثمة حالة أخرى تشبه كثيرا إستراتيجية التحريض والاستنزاف نفذتها إسرائيل[٣٩]. فقد وجه وزير الدفاع الإسرائيلي بنحاس لافون Pinhas Lavon المخربين في عام ١٩٥٤ إلى تفجير أهداف أمريكية وبريطانية مهمة في مدينتي الإسكندرية والقاهرة المصريتين، بهدف إثارة التوتر بين المملكة المتحدة ومصر، على أمل أن يثني ذلك المملكة المتحدة عن خطتها لسحب قواتها من القواعد القريبة من قناة السويس. لكن تم القبض على القوة المنفذة وفشلت العملية.



تكمن المشكلة الأساسية في إستراتيجية التحريض والاستنزاف، كما تكشف حالة لافون، في صعوبة خداع الدول المنافسة لبدء حرب ما كانوا ليبدؤوها لولا ذلك الخداع. ولا توجد طرق جيدة لإحداث مشكلات بين الدول الأخرى لا يمكن أن تفتضح أو على أقل تقدير لا تثير شكوكا لدى الدول المستهدَفة. علاوة على أن إحدى الدول المحرَضة يمكن أن تدرك خطر التورط في حرب مطولة مع الأخرى، فيما يجلس المحرض في أمان ويكتسب قوة نسبية بلا ثمن. وكثيرا ما تتجنب الدول مثل هذا الفخ. وأخيرا يوجد دائما خطر أن تحقق إحدى الدولتين المحرَضتين نصرا سريعا وحاسما على الأخرى وينتهي بها الحال إلى زيادة قوتها وليس إنقاصها.

الاستنزاف

يعد الاستنزاف Bloodletting إحدى التنويعات الواعدة للإستراتيجية السابقة. يتمثل الهدف هنا في التأكد من أن أي حرب بين منافسي الدولة تتحول إلى نزاع طويل ومكلف يستنزف قوتهم. لا يحدث تحريض هنا، بل يدخل المنافسون الحرب من تلقاء أنفسهم، ويتمثل دور المستنزِف بالدرجة الأولى في جعل منافسيه يستنزف أحدهما الآخر حتى النخاع، فيما يظل هو خارج القتال. كانت هذه الإستراتيجية في ذهن هاري ترومان، عندما كان عضوا بمجلس الشيوخ، في يونيو ١٩٤١ حين علق على الغزو النازي للاتحاد السوفيتي بالقول: "إذا رأينا ألمانيا تربح الحرب، يجب أن نساعد روسيا، وإذا رأينا روسيا تربح، فيجب أن نساعد ألمانيا، لكي تأكل الحرب أكبر عدد منهما"[٤٠٣].

كانت هذه الإستراتيجية أيضا في ذهن فلاديمير لينين حين أخرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الأولى، في حين كان القتال بين ألمانيا والحلفاء (المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة) متواصلا في الغرب. وقال بشأن ذلك في العشرين من يناير ١٩١٨: "إننا بالتوصل إلى سلام منفصل الآن، نخلص أنفسنا ... من المجموعتين الإمبرياليتين المتحاربتين. ونستطيع أن نستغل نزاعهم الذي يصعِّب عليهم الاتفاق على

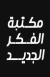
حسابنا، ونستخدم فترة انشغالهم عنا في تطوير الثورة الاشتراكية وتقويتها". ويقول جون ويلر-بينيت John Wheeler-Bennett إن "وثائق قليلة جدا" غير هذه الوثيقة "تصور بدقة فهم لينين ... لقيمة الواقعية السياسية في سياسة الدولة"[٤١]. وكذلك اتبعت الولايات المتحدة هذه الإستراتيجية ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان في الثمانينات[٤٢].

إستراتيجيات كبح المعتدين

لا تسعى القوى العظمى إلى زيادة قوتها على منافسيها وحسب، بل تسعى أيضا إلى منع أولئك الخصوم من زيادة قوتهم على حسابها. ورد المعتدين المحتملين يكون أحيانا مهمة بسيطة جدا. فالقوى العظمى بسبب سعيها إلى زيادة نصيبها من القوة العالمية تستثمر بغزارة في الدفاع وتبني عادة قوات قتالية هائلة. وتلك القدرة العسكرية الضخمة تكفي عادة لردع الدول المنافسة عن تحدي توازن القوة. لكن تظهر في المشهد أحيانا قوى عظمى عدوانية جدا يصعب احتواؤها. تندرج الدول القوية جدا، مثل الدولة المهيمنة الكامنة، دائما في هذه الفئة. ويمكن للقوى العظمى المهدَّدة عند التعامل مع هؤلاء المعتدين أن تختار بين إستراتيجيتين: فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين. ودائما ما تفضل القوى العظمى إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، لكنها قد تضطر أحيانا لاختيار فرض التوازن للرد على التهديد.

فرض التوازن

في حالة فرض التوازن balancing تتولى القوة العظمى المسئولية المباشرة عن منع المعتدي عن تغيير توازن القوة[٤٣]. يتمثل الهدف الأولي هنا في ردع المعتدي، لكنه إذا فشل، سيكون على الدولة فارضة التوازن أن تخوض حربا. ويمكن للدول المهدَّدة أن تتخذ ثلاثة إجراءات لإنجاح فرض التوازن. أولا، يمكنها أن ترسل إشارات واضحة إلى



المعتدي عبر القنوات الدبلوماسية (أو من خلال الإجراءات التي سنناقشها فيما يلي) على أنها تتعهد بحزم بالحفاظ على توازن القوة، حتى لو كان ذلك يعني الدخول في حرب. وتركز رسالة فارض التوازن balancer على المواجهة وليس التسوية. هنا يكون فارض التوازن كمن يرسم خطا على الرمل ويحذر المعتدي من عبوره. اتبعت الولايات المتحدة هذه السياسة مع الاتحاد السوفيتي طوال الحرب الباردة، واتبعتها فرنسا وروسيا مع ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى[44].

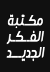
ثانيا، يمكن للدول المهدَدة أن تعمل لبناء تحالف دفاعي لمساعدتها في احتواء خصمها الخطر. لكن هذه المناورة الدبلوماسية التي تسمى غالبا "فرض التوازن الخارجي" تكون محدودة في العالم ثنائي القطبية، لعدم وجود قوى عظمى ليكونوا شركاء في التحالف، رغم إمكانية التحالف مع قوى صغرى[45]. ففي الحرب الباردة، على سبيل المثال، لم يكن أمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بد من التحالف مع قوى صغرى، لأنهما كانتا القوتين العظميين الوحيدتين في النظام. وتحرص الدول المهدَدة على إيجاد شركاء متحالفين ليتم توزيع تكاليف كبح المعتدي، وهو اعتبار مهم، خاصة إذا اندلعت الحرب. علاوة على أن إشراك حلفاء يزيد من كمية القوة النارية التي تواجه المعتدي، ما يزيد إمكانية نجاح الردع.

ورغم هذه الفوائد، ينطوي فرض التوازن الخارجي على جانب سلبي، وهو أنه يكون في الغالب بطيئا وغير كفؤ. وتتجلى الصعوبات الكامنة في جعل التحالف يعمل بسلاسة في تعليق الجنرال الفرنسي الذي قال في نهاية الحرب العالمية الأولى: "منذ أن رأيت التحالفات تعمل على أرض الواقع، فقدت شيئا من إعجابي بنابليون الذي كان دائما يحارب تحالفات بدون أن يكون له حلفاء"[46]. فالتوفيق السريع بين تحالفات فرض التوازن balancing coalitions وجعلها تعمل بسلاسة يكون صعبا في بعض الأحيان،

لأن الأمر يستغرق وقتا لتنسيق جهود الحلفاء المتوقعين أو الدول الأعضاء في التحالف، حتى حين يكون هناك اتفاق كبير على ما يجب فعله. فالدول المهدَدة تختلف عادة حول تقاسم الأعباء بين أعضاء التحالف، لأن الدولة فاعل أناني تحركه دوافع قوية لتقليل التكاليف التي يتحملها لاحتواء المعتدي. وتزداد هذه المشكلة تعقيدا حين يستخدم أعضاء التحالف إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين فيما بينهم، كما سيرد لاحقا. وأخيرا ربما يقع خلاف بين أعضاء التحالف على الدولة التي تقود التحالف، خاصة إذا تعلق الأمر بصياغة الإستراتيجية.

ثالثا، يمكن للدولة المهدَدة أن تفرض التوازن على المعتدي بحشد المزيد من مواردها، كأن تزيد إنفاقها العسكري، أو تزيد التجنيد. وهذا الإجراء الذي يسمى عموما "فرض التوازن الداخلي" شكل خالص من الاعتماد على الذات. لكن كثيرا ما توجد قيود مؤثرة على مقدار الموارد الإضافية التي تستطيع الدولة المهدَدة أن تعبئها ضد المعتدي، لأن القوى العظمى تخصص عادة نسبة كبيرة من مواردها للدفاع. والدول نظرا لسعيها الدائم إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، تمارس فرض التوازن الداخلي دائما. لكن القوى العظمى حين تواجه خصما عدوانيا، تسرع في البحث عن طرق ذكية لرفع الإنفاق العسكري.

ثمة ظرف استثنائي تزيد فيه القوى العظمى إنفاقها العسكري لردع المعتدي. ففارضو التوازن من وراء البحار، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، يميلون إلى الاحتفاظ بقوات عسكرية صغيرة نسبيا، حينما لا تكون هناك حاجة إليها لاحتواء دولة مهيمنة كامنة في منطقة مهمة إستراتيجيا. وعادة ما تحتفظ هذه الدول بجيوش صغيرة؛ لأن منافسيها البعيدين يركز أحدهم انتباهه عادة على الآخر؛ ولأن القوة المانعة للمياه توفر لهم أمنا وفيرا، ولذلك فحين يكون على فارض التوازن من وراء



البحار أن يكبح دولة مهيمنة كامنة يستطيع أن يوسع حجم قواته المقاتلة وقدرتها بدرجة كبيرة، كما فعلت الولايات المتحدة في عام ١٩١٧، حين دخلت الحرب العالمية الأولى، وفي عام ١٩٤٠ قبل عام من دخولها الحرب العالمية الثانية.

تمرير المسئولية إلى الآخرين

يعد تمرير المسئولية إلى الآخرين buck-passing الإستراتيجية الأساسية التي يمكن أن تلجأ إليها القوى العظمى المهدَدة كبديل عن فرض التوازن[٤٧]. تحاول القوة العظمى هنا أن تجعل دولة أخرى تتحمل عبء ردع المعتدي أو حتى قتاله، فيما تظل هي في مأمن. تدرك القوة التي تمرر المسئولية الحاجة إلى منع المعتدي عن زيادة نصيبه من القوة العالمية، لكنها تبحث عن دولة أخرى يهددها المعتدي لتقوم بتلك المهمة الثقيلة.

يمكن للدول المهدَدة أن تتخذ أربعة إجراءات لتسهيل تمرير المسئولية إلى الآخرين. أولا، يمكنها أن تقيم علاقات دبلوماسية جيدة مع المعتدي، أو لا تثيره على الأقل، على أمل أن يركز انتباهه على الدولة التي تمرِر إليها المسئولية. وفي أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، على سبيل المثال، حاولت فرنسا والاتحاد السوفيتي تمرير المسئولية من إحداهما إلى الأخرى عن مواجهة التهديد القاتل من جانب ألمانيا النازية. وحاول كل منهما أن تكون له علاقات جيدة مع هتلر لكي يوجه مدافعه إلى الأخرى.

ثانيا، تحتفظ الدولة التي تمرر المسئولية إلى الآخرين دائما بعلاقات باردة مع الدولة التي تمرِر إليها المسئولية، ليس لأن هذا التباعد الدبلوماسي قد يساعد في قيام علاقات جيدة مع المعتدي وحسب، بل أيضا خوفا من أن تنجر إلى الحرب في جانب الدولة التي تمرِر إليها المسئولية[٤٨]. فهدف القوة العظمى النهائي هنا هو أن تتجنب الدخول في حرب ضد المعتدي. ليس غريبا- إذن- أن تميزت العلاقات بين فرنسا والاتحاد السوفيتي بنغمة عدائية في الأعوام السابقة على الحرب العالمية الثانية.

ثالثا، تستطيع القوى العظمى أن تعبئ المزيد من مواردها لزيادة فرص نجاح إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. قد يبدو أن الدولة مضطرة لتبني مقاربة رخوة للإنفاق العسكري، حيث إن هدف هذه الإستراتيجية هو أن تقوم دولة أخرى باحتواء المعتدي. لكن فيما عدا الحالة الاستثنائية لفارضي التوازن من وراء البحار التي ناقشناها قبل قليل، يكون هذا الاستنتاج خاطئا. فبغض النظر عن أن الدول تسعى إلى زيادة قوتها النسبية، يكون لدى الدول التي تمرر المسئولية إلى الآخرين سببان وجيهان آخران للبحث عن فرص لزيادة الإنفاق العسكري. فهذه الدول بتعزيز دفاعاتها، تجعل من نفسها هدفا مخيفا، ما يدفع المعتدي لتركيز انتباهه على الدولة التي تُمرَّر المسئولية إليها. والمنطق هنا بسيط، وهو أنه كلما قويت الدولة المهدَّدة قل احتمال أن يهاجمها المعتدي. وبالتأكيد يظل على الدولة التي تمرر المسئولية إلى الآخرين أن تمتلك الموارد اللازمة لاحتواء المعتدي بدون مساعدة الدول التي تمرر إليها المسئولية.

كما تبني الدول التي تمرر المسئولية إلى الآخرين قوات عسكرية هائلة لأغراض وقائية. ففي عالم تحاول فيه دولتان أو أكثر تمرير المسئولية إلى الآخرين، لا سبيل أمام الدولة للتأكد من أنها لن تبلع الطعم وتقف وحيدة أمام المعتدي. والأفضل أن تكون مستعدة لذلك الاحتمال. وفي العقد الرابع من القرن العشرين، على سبيل المثال، لم تكن فرنسا ولا الاتحاد السوفيتي متأكدة من أنها لن تبلع الطعم وتقف وحيدة أمام ألمانيا النازية. لكن حتى إذا نجحت الدولة في تمرير المسئولية إلى الآخرين، يظل هناك دائما احتمال أن يهزم المعتدي هؤلاء الآخرين سريعا، ثم يتحول إلى الدولة التي مررت المسئولية إليهم. ولذلك يجب على الدولة أن تحسن دفاعاتها من باب التأمين في حال فشل تمرير المسئولية إلى الآخرين.

رابعا، قد يكون مفهوما في بعض الأحيان أن تسمح الدولة التي تُمرِر المسئولية للدولة التي تُمرَر إليها المسئولية بأن تزيد قوتها أو تسهّل لها ذلك. وهنا تكون الدولة الأخيرة أقدر على احتواء الدولة المعتدية، بما يزيد فرص الدولة التي مررت المسئولية لأن تبقى في مأمن. على سبيل المثال وقفت المملكة المتحدة وروسيا بين عامي ١٨٦٤ و١٨٧٠ تتفرجان على بروسيا بسمارك وهي تغزو أراضي في قلب أوروبا، ما أدى إلى بناء رايخ ألماني كان أقوى كثيرا من سلفه البروسي. كان رأي المملكة المتحدة هو أن ألمانيا الموحدة لن تردع التوسع الفرنسي والروسي في قلب أوروبا وحسب، بل أيضا ستحوّل انتباههم بعيدا عن أفريقيا وآسيا، حيث يمكن أن يهددوا الإمبراطورية البريطانية. وكان الروس، في المقابل، يأملون في أن تكبح ألمانيا الموحدة النمسا وفرنسا وأن تخنق التطلعات القومية البولندية.

إغراء تمرير المسئولية إلى الآخرين

يقدم تمرير المسئولية إلى الآخرين وبناء تحالفات فرض التوازن طريقتين متعارضتين للتعامل مع الدول المعتدية. لكن يسود أحيانا ميل قوي إلى تمرير المسئولية إلى الآخرين داخل تحالفات فرض التوازن نفسها، رغم أن ذلك من شأنه أن يدمر التحالف. ففي الأعوام الأولى من الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، حاول صناع السياسة البريطانيون أن يقللوا مقدار القتال الذي تقوم به قواتهم على الجبهة الغربية، وجعلوا حليفيهم فرنسا وروسيا يتحملان العبء الأكبر في إضعاف الجيش الألماني[٤٩]. كان هدف المملكة المتحدة من ذلك هو أن تستخدم قواتها التي ستظل بعافيتها في حسم المعارك النهائية مع ألمانيا، ما يمكّنها من فرض شروط السلام. فكانت المملكة المتحدة تخطط لأن "تربح السلام"، إذا خرجت من الحرب أقوى من الألمان المهزومين أو الفرنسيين والروس المنهكين من المعارك. وسرعان ما فهم حلفاء المملكة

المتحدة ما يجري وأجبروا الجيش البريطاني على المشاركة بالكامل في مهمة استنزاف الجيش الألماني المكلفة. معنى ذلك أن الدول تهتم دائما بالقوة النسبية، حتى مع حلفائها[٥٠].

تعطي محاولة بريطانيا لتمرير المسئولية إلى حلفائها جنبا إلى جنب مع التاريخ الذي سنعرضه في الفصلين السابع والثامن أدلة على وجود دافع قوي لتمرير المسئولية إلى الآخرين بين الدول المهدَدة. إذ يبدو أن القوى العظمى تفضل تمرير المسئولية إلى الآخرين على فرض التوازن. من أسباب هذا التفضيل أن تمرير المسئولية إلى الآخرين يوفر دفاعا "رخيصا" عادة، لأن الدولة التي تُمرَر إليها المسئولية هي التي تدفع التكاليف الكبيرة لقتال المعتدي، إذا فشل الردع واندلعت الحرب. وأحيانا تنفق الدول التي تُمرِر المسئولية إلى غيرها أموالا كثيرة على جيوشها لتسهيل تمرير المسئولية إلى الآخرين ولحماية نفسها في حال فشل تمرير المسئولية.

ويمكن لتمرير المسئولية إلى الآخرين أن يتضمن بعدا هجوميا، وهو ما يجعله أكثر جاذبية. وتحديدا إذا تورط المعتدي والدولة التي مُرِرت إليها المسئولية في حرب طويلة ومكلفة، يحتمل أن يتحول توازن القوة لصالح الدولة التي مررت المسئولية إلى غيرها، وحينها تكون في وضع جيد للهيمنة على عالم ما بعد الحرب. على سبيل المثال دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في ديسمبر ١٩٤١، لكنها لم تنزل جيشها على أراضي فرنسا إلا في يونيو ١٩٤٤، قبل أقل من عام من انتهاء الحرب. ولذلك وقع عبء إضعاف الفيرماخت الهائل بالدرجة الأولى على كتف الاتحاد السوفيتي الذي دفع ثمنا باهظا لدخول برلين[٥١]. ورغم أن الولايات المتحدة كان بإمكانها أن تغزو فرنسا قبل عام ١٩٤٤ وأنها كانت بذلك تمارس تمرير المسئولية إلى الآخرين دون أن تدري، فلا شك في أن الولايات المتحدة استفادت كثيرا من تأخير غزو نورماندي



لوقت متأخر من الحرب، بعد أن أنهك الجيشان الألماني والسوفيتي وتآكلا[٥٢]. ليس غريبا- إذن- أن يعتقد جوزيف ستالين أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة كانتا تسمحان عن قصد لألمانيا والاتحاد السوفيتي بأن تستنزف إحداهما الأخرى حتى النخاع بحيث تتمكنان كفارضي توازن من وراء البحار من الهيمنة على أوروبا ما بعد الحرب[٥٣].

كما يكون تمرير المسئولية إلى الآخرين خيارا جذابا حين تواجه الدولة أكثر من منافس واحد، لكنها لا تمتلك القوة العسكرية لمواجهتهم مرة واحدة، حيث يساعد في تقليل عدد التهديدات. على سبيل المثال واجهت المملكة المتحدة ثلاثة خصوم في ثلاثينات القرن العشرين- ألمانيا وإيطاليا واليابان- لكنها لم تكن تمتلك القوة العسكرية الكافية لكبحهم جميعا مرة واحدة. فحاولت أن تخفف المشكلة بتمرير عبء التعامل مع ألمانيا إلى فرنسا، وبذلك استطاعت أن تركز على إيطاليا واليابان.

على أن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين ليست بلا مخاطر. فمن عيوبها الرئيسة أن الدولة التي تمرر إليها المسئولية قد تفشل في كبح المعتدي، وبذلك تصبح الدولة التي مررت المسئولية في موقف إستراتيجي حرج. على سبيل المثال لم تكن فرنسا تستطيع أن تتعامل مع ألمانيا النازية وحدها، ولذلك كان على المملكة المتحدة أن تشكل تحالفا لفرض التوازن مع فرنسا على هتلر في مارس ١٩٣٩. كان هتلر في ذلك الوقت قد سيطر على كل تشيكوسلوفاكيا، وكان أوان احتواء الرايخ الثالث قد فات، واندلعت الحرب بعد خمسة أشهر في سبتمبر ١٩٣٩. في تلك الفترة نفسها مرر الاتحاد السوفيتي المسئولية بنجاح إلى فرنسا والمملكة المتحدة وجلس متوقعا أن تدخل ألمانيا معهما في حرب طويلة دامية. لكن الفيرماخت اجتاح فرنسا في ستة أسابيع في ربيع ١٩٤٠، ما أعطى هتلر الفرصة لمهاجمة الاتحاد السوفيتي دون خوف على جناحه

الغربي. والسوفييت بتمرير المسئولية إلى الآخرين بدل أن يشتبكوا مع ألمانيا بجانب فرنسا والمملكة المتحدة انتهى بهم الحال إلى خوض حرب أصعب كثيرا.

وفي بعض الحالات يمكن أن تزداد القوة العسكرية للدولة التي مُرِرت إليها المسئولية لدرجة أن تصبح هي نفسها تهديدا لتوازن القوة، كما حدث مع ألمانيا بعد أن توحدت في عام ١٨٧٠. لقد عمل بسمارك حقيقة على دعم التوازن على مدى الأعوام العشرين التالية. وبالفعل عملت ألمانيا الموحدة على كبح روسيا وفرنسا في القارة الأوروبية، كما أرادت المملكة المتحدة. لكن الموقف تغير بصورة ملحوظة بعد عام ١٨٩٠، حيث ازدادت قوة ألمانيا كثيرا وحاولت أن تهيمن على أوروبا بالقوة. وكان تمرير المسئولية إلى الآخرين في هذه الحالة مزيجا من النجاح والفشل بالنسبة للمملكة المتحدة وروسيا، حيث كان فعالا على المدى القريب وكارثيا على المدى البعيد.

تشكل هذه المشكلات الممكنة مصدرا للقلق بالتأكيد، لكنها لا تقلل جاذبية تمرير المسئولية إلى الآخرين. ولا تمارس القوى العظمى تمرير المسئولية إلى الآخرين وهي تعتقد أنه سيؤدي إلى الفشل، بل تتوقع له النجاح. وإلا لتجنبت تمرير المسئولية إلى الآخرين وشكلت تحالفا لفرض التوازن مع الدول الأخرى المهدَدة في النظام. لكن التنبؤ بالمستقبل صعب في السياسة الدولية. فمن كان يخمن في عام ١٨٧٠ أن تصبح ألمانيا أقوى دولة في أوروبا في أوائل القرن العشرين وتتسبب في حربين عالميتين؟ فضلا عن أن فرض التوازن ليس بديلا بلا مخاطر. فغالبا ما يكون فرض التوازن غير فعال، وأحيانا تتكبد الدول الذي تمارسه مجتمعة هزائم كارثية، كما حدث مع المملكة المتحدة وفرنسا في ربيع عام ١٩٤٠.

من الواضح أن تمرير المسئولية إلى الآخرين يؤدي أحيانا إلى النتيجة نفسها التي تؤدي إليها إستراتيجية التحريض والاستنزاف. وتحديدا حين يؤدي تمرير المسئولية إلى الآخرين إلى حرب، تقوم الدولة التي مررت المسئولية إلى غيرها، مثلها مثل الدولة المحرِضة، بتحسين مكانتها في القوة النسبية، ببقائها سالمة فيما يستنزف منافسوها الرئيسون أنفسهم. وكذلك يمكن أن تفشل الإستراتيجيتان بالطريقة عينها، إذا ربح أحد المتقاتلين نصرا سريعا وحاسما. لكن ثمة اختلاف مهم بين الإستراتيجيتين، وهو أن تمرير المسئولية إلى الآخرين إستراتيجية ردع في المقام الأول والحرب خيارها الأول، بينما تستهدف استرتيجية التحريض والاستنزاف إثارة الحرب.

إستراتيجيات التفادي

يدفع البعض بأن فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين ليستا الإستراتيجيتين الوحيدتين اللتين يمكن أن تستخدمهما الدول المهدَدة ضد خصومها الخطرين. فثمة بدائل فعالة منها الاسترضاء والانحياز للطرف الأقوى. لكن ذلك خطأ. فهاتان الإستراتيجيتان تدعوان إلى التنازل عن القوة للمعتدي، وهو ما ينتهك منطق توازن القوة ويزيد الخطر على الدولة التي تستخدمهما. ولذلك لا يمكن للقوى العظمى التي تهتم ببقائها أن تسترضي خصومها أو تنحاز إلى الطرف الأقوى.

يحدث الانحياز للطرف الأقوى حين تتضامن الدولة مع خصم أقوى منها، معترفة بأن شريكها القوي سيأخذ نصيبا أكبر من الغنائم التي يكسبانها معا[٥٤]. معنى ذلك أن توزيع القوة سيتغير في غير صالح الدولة التي انحازت ولصالح الدولة الأقوى. على أن الانحياز للطرف الأقوى إستراتيجية الضعفاء، حيث تقوم على فرضية أن الدولة إذا كان منافسها أقوى منها كثيرا، فلا معنى لأن تقاوم مطالبه، لأن ذلك الخصم سيأخذ ما يريد بالقوة وينزل عقابا شديدا بها. وكل ما تتمناه الدول التي تمارس

الانحياز هو أن يكون خصمها رحيما. وقول ثوسيديديس Thucydides الشهير "الأقوياء يفعلون ما يحلو لهم، والضعفاء يتكبدون ما يفرض عليهم" يبرز جوهر الانحياز إلى الطرف الأقوى[٥٥].

ونادرا ما تستخدم القوى العظمى هذه الإستراتيجية التي تنتهك المبدأ الأساسي للواقعية الهجومية القائل بأن الدول تسعى لزيادة قوتها النسبية، لأن القوى العظمى تمتلك- بالتعريف- الموارد اللازمة لشن معركة لائقة ضد القوى العظمى الأخرى، ولأنها تمتلك دائما الدافع للصمود والقتال. ويستخدم الانحياز للطرف الأقوى بالدرجة الأولى من جانب القوى الصغرى التي تقف وحيدة ضد قوى عظمى عدوانية[٥٦]. فهؤلاء لا يكون أمامهم اختيار غير الاستسلام للعدو، لأنهم ضعفاء ومعزولون. ومن الأمثلة الجيدة على الانحياز للطرف الأقوى قرار بلغاريا ورومانيا بالتحالف مع ألمانيا النازية في المراحل المبكرة من الحرب العالمية الثانية، ثم تغيير ولائهم إلى الاتحاد السوفيتي قرب نهاية الحرب[٥٧].

وفي حالة الاسترضاء تقدم الدولة المهدَدة تنازلات للمعتدي تغيّر توازن القوة لصالح الأخير. فتوافق الدولة المسترضية عادة على تسليم كل أراضي دولة ثالثة أو جزء منها لخصمها القوي. والغرض من هذا التسليم هو تعديل السلوك، بمعنى دفع سلوك المعتدي في اتجاه سلمي أكثر، وإن أمكن تحويله إلى قوة وضع راهن[٥٨]. تستند هذه الإستراتيجية إلى فرضية أن سلوك الخصم العدواني ينتج في المقام الأول عن إحساس حاد بالضعف الإستراتيجي. ولذلك فإن أية خطوات تتخذ لخفض شعوره بعدم الأمان ستقلل دافعه للحرب، إن لم تقض عليه تماما. وتذهب الحجة إلى أن الاسترضاء يحقق تلك الغاية بتمكين الدولة المسترضية من إثبات نواياها الطيبة وبتحويل التوازن

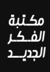
العسكري لصالح الدولة المسترضاة، ما يجعلها أقل إحساسا بالضعف وأكثر إحساسا بالأمان، وفي النهاية أقل عدوانية.

وعلى خلاف الدولة المنحازة لدولة أقوى التي لا تحاول احتواء المعتدي، تظل الدولة المسترضية ملتزمة بكبح التهديد. لكن الاسترضاء، مثله مثل الانحياز للطرف للأقوى، يتعارض مع قواعد الواقعية الهجومية، ولذا يعد إستراتيجية وهمية وخطرة. ومن غير المرجح أن تحوّل عدوا خطرا إلى منافس أرق وألطف، ناهيك عن تحويله إلى دولة مسالمة. بل إن الاسترضاء من شأنه أن يشحذ شهية الدولة المعتدية للغزو، وليس أن يضعفها. ولا شك في أن الدولة حين تتنازل عن قدر كبير من قوتها لمنافس لا يشعر بالأمان، سيشعر هذا المنافس بتحسن فرص بقائه. وخفض مستوى الخوف سيقلل بدوره دافع المنافس لتغيير توازن القوة لصالحه. لكن تلك الأخبار الجيدة جزء من القصة، وليست القصة كاملة. فثمة اعتباران آخران يتغلبان على ذلك المنطق الداعم للسلام. فالفوضى الدولية، كما تأكد آنفا، تجعل إحدى الدول تبحث عن فرص لزيادة قوتها على حساب الأخرى. ونظرا لأن القوى العظمى مجبولة على الهجوم، فمن المرجح أن تفسر الدولة المسترضاة أي تنازل في القوة من جانب دولة أخرى باعتباره علامة على الضعف، أي كدليل على أن الدولة المسترضية غير مستعدة للدفاع عن توازن القوة. عندئذ تواصل الدولة المسترضاة المطالبة بالمزيد من التنازلات. فمن الحماقة ألا تنال الدولة أكبر قدر ممكن من القوة، لأن فرص بقاء الدولة تزيد بزيادة قوتها. وعلاوة على ذلك تتحسن قدرة الدولة المسترضاة على زيادة قوتها أكثر وأكثر بفضل القوة الإضافية التي منحتها إياها الدولة المسترضية. بإيجاز يؤدي الاسترضاء إلى جعل المنافس الخطر أكثر خطرا، وليس العكس.

التنازل عن القوة لأسباب واقعية

لكن هناك، مع ذلك، ظروف خاصة تضطر القوة العظمى فيها لأن تتنازل عن بعض القوة لدولة أخرى، لكن بدون أن تتصرف بما يتناقض مع منطق توازن القوة. فقد يكون من المعقول أحيانا، كما ذكرنا قبل ذلك، أن تسمح الدولة التي تمرر المسئولية للدولة التي تمرر إليها المسئولية بأن تكتسب الأخيرة قوة أكبر، إذا كان ذلك يحسّن فرص الأخيرة في احتواء المعتدي وحدها. علاوة على أن القوة العظمى إذا واجهت دولتين معتديتين أو أكثر في وقت واحد، وكانت لا تمتلك الموارد اللازمة لكبحهم جميعا أو حليفا تمرر إليه المسئولية، فإن الدولة المحاصَرة قد تضطر لأن تفاضل بين التهديدات وتسمح للتهديد الأصغر بتغيير التوازن، لكي تطلق مواردها للتعامل مع التهديد الأساسي. وحين يتحوَّل التهديد الثانوي في النهاية إلى منافس للتهديد الأساسي، يمكن في هذه الحالة تشكيل تحالف مع الأول ضد الأخير.

يفسر هذا المنطق جزئيا تقارب المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين[٥٩]. كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت القوة المهيمنة الأكيدة في نصف الكرة الأرضية الغربي، مع أن المملكة المتحدة كان لا يزال لها مصالح مهمة في المنطقة، كانت تؤدي أحيانا إلى نزاعات خطرة مع الأمريكيين. لكنها قررت أن تترك المنطقة وتقيم علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وذلك جزئيا لأن المملكة المتحدة على طول الطريق عبر المحيط الأطلنطي لم تكن في وضع يمكّنها من مواجهة الولايات المتحدة في فنائها الخلفي. وكانت المملكة المتحدة تواجه أيضا تهديدات متزايدة في مناطق أخرى من الكرة الأرضية، خاصة ظهور ألمانيا في أوروبا الذي كان يشكل تهديدا للمملكة المتحدة أكبر بكثير من الولايات المتحدة التي يفصلها عنها محيط. حفزت هذه البيئة المهددة المملكة المتحدة على تقديم تنازلات للأمريكيين، بحيث يمكن



أن تركز مواردها ضد ألمانيا. وفي النهاية هددت ألمانيا الولايات المتحدة هي الأخرى، ما جعل الأمريكيين والبريطانيين يتحالفون ضد ألمانيا في الحربين العالميتين.

وأخيرا، فإن التنازل عن القوة لخصم خطر قد يصلح كإستراتيجية قصيرة المدى لكسب الوقت لتعبئة الموارد المطلوبة لاحتواء التهديد. وعلى الدولة التي تقدم التنازل ألا تتصرف من منظور موقف الضعف قصير المدى، بل أن تمتلك أيضا قدرة تعبئة متفوقة طويلة المدى. ويمكن العثور على بضعة أمثلة لهذا النوع من السلوك في السجل التاريخي. والحالة الوحيدة التي أعرفها هي اتفاق ميونخ في سبتمبر ١٩٣٨ الذي سمحت المملكة المتحدة لألمانيا النازية بمقتضاه بأن تستولي على سودتنلاند (التي كانت جزءا من تشيكوسلوفاكيا)، وذلك جزئيا لأن صناع السياسة البريطانيين اعتقدوا أن توازن القوة كان لصالح الرايخ الثالث، لكنه سيتحول لصالح المملكة المتحدة وفرنسا بمرور الوقت. لكن التوازن تحوَّل ضد الحلفاء بعد ميونخ، فربما كان الأفضل لهما أن يدخلا الحرب ضد ألمانيا في عام ١٩٣٨ من أجل تشيكوسلوفاكيا، بدلا من عام ١٩٣٩ من أجل بولندا[٦٠].

خاتمة

ثمة مسألة أخيرة تستحق الانتباه تتعلق بالطريقة التي تتصرف بها الدولة لاكتساب القوة والحفاظ عليها. فقد روَّج كينيث ولتز حجة مؤداها أن التنافس الأمني يقود القوى العظمى إلى محاكاة الممارسات الناجحة لخصومها[٦١]. ويدفع بأن الدول تتطبع على "الإذعان للممارسات الدولية السائدة". بل إنها لا تملك خيارا غير ذلك إذا أرادت البقاء في خضم الأمواج العاتية للسياسة الدولية. فـ"تجاور الدول يعزز تشابهها من خلال الأضرار التي تنتج عن الفشل في الإذعان للممارسات الناجحة"[٦٢]. ويربط ولتز مفهوم المحاكاة بسلوك فرض التوازن، قائلا إن الدول تتعلم أنها يجب أن تكبح الخصوم

الذين يهددون بزعزعة توازن القوة. ونتيجة هذا الميل نحو التشابه تتمثل بوضوح في الحفاظ على الوضع الراهن. وعلى كل يعد فرض التوازن سلوكا مهما لفرض الإذعان، ويعمل على الحفاظ على توازن القوة، وليس زعزعته. وتلك هي الواقعية الدفاعية المباشرة.

يسود بالتأكيد ميل قوي لأن تحاكي الدول الممارسات الناجحة للدول الأخرى في النظام. ومن الممكن أيضا أن ننظر إلى فرض التوازن باعتباره إستراتيجية تريد الدول أن تحاكيها، رغم أن السبب الذي يجعل الدول تتطبع على فرض التوازن على المعتدين غير واضح. على أن بنية النظام وحدها تجبر الدول على فرض التوازن على المنافسين الخطرين أو الاعتماد على دول أخرى لاحتوائهم.

لكن ولتز يغفل جانبين مرتبطين بسلوك الدولة يجعلان السياسة الدولية أكثر ميلا للهجوم وأخطر مما يرى. فالدول لا تحاكي سلوك فرض التوازن الناجح وحسب، بل تحاكي أيضا العدوان الناجح. من ذلك مثلا أن أحد الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لإفشال غزو صدام حسين للكويت في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ كان الخوف من أن تستنتج دول أخرى أن العدوان يجزي وتبدأ مزيدا من حروب الغزو[٦٣].

وعلاوة على ذلك فإن القوى العظمى لا تحاكي الممارسات الناجحة لإحداها ضد الأخرى وحسب، بل تثمّن الإبداع أيضا[٦٤]، إذ تبتكر الدول طرقا جديدة لاكتساب ميزة على خصومها، بتطوير أسلحة جديدة أو عقيدة عسكرية إبداعية أو إستراتيجيات ذكية. وكثيرا ما تتحقق فوائد مهمة للدول التي تتصرف على نحو غير متوقع، ولهذا السبب تقلق الدول كثيرا من المفاجأة الإستراتيجية[٦٥]. وحالة ألمانيا النازية تبرز هذه النقطة. فقد حاكى هتلر بالتأكيد الممارسات الناجحة للدول الأوروبية المنافسة، لكنه اتبع أيضا إستراتيجيات مبتكرة فاجأت خصومه أحيانا. معنى ذلك أن



التنافس الأمني يدفع الدول للانحراف عن الممارسات المقبولة وفي الوقت نفسه الإذعان لها[١٦٦].

شرحتُ فيما سبق الطرق التي تسلكها الدول لتعظيم نصيبها من القوة العالمية، مع التركيز على الأهداف المحددة التي تتابعها والإستراتيجيات التي تستخدمها لبلوغ تلك الأهداف. سأتحول في الفصول التالية إلى السجل التاريخي للوقوف على الأدلة على أن القوى العظمى تسعى دائما لاكتساب ميزة على منافسيها.

الفصل السادس

القوى العظمى على أرض الواقع

Great Powers in Action

تحاول نظريتي التي عرضتها في الفصل الثاني أن تفسر نزوع القوى العظمى إلى تبني نوايا عدوانية والأسباب التي تدفعها إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية. وحاولتُ في حينه أن أقدم أساسا منطقيا سليما لادعائي بأن قوى الوضع الراهن لا توجد إلا نادرا في النظام الدولي وأن الدول القوية جدا تسعى دائما للهيمنة الإقليمية. على أن صحة نظريتي وقدرتها على الإقناع تتوقف في النهاية على قدرتها على تفسير السلوك الفعلي للقوى العظمى. فهل توجد أدلة كافية على أن القوى العظمى تفكر وتتصرف على نحو ما تتنبأ الواقعية الهجومية؟

تتطلب الإجابة بالإثبات عن هذا السؤال وتوضيح أن الواقعية الهجومية تقدم أفضل تفسير لسلوك القوى العظمى أن أثبت أن (١) تاريخ سياسة القوة العظمى يقوم بالدرجة الأولى على الصدام بين دول تعديلية، (٢) قوى الوضع الراهن الوحيدة التي تظهر في القصة هي الدول المهيمنة الإقليمية، أي الدول التي بلغت ذروة القوة. بمعنى أن الأدلة يجب أن توضح أن القوى العظمى تبحث دائما عن فرص لزيادة القوة واستغلال هذه الفرص حين تظهر. ولا بد أن توضح الأدلة أيضا أن القوى العظمى لا



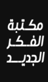
تمارس إنكار الذات حين تمتلك الموارد اللازمة لتغيير توازن القوة لصالحها وأن شهوة القوة لا تتراجع حين تبتلع الدولة المزيد من القوة. وعوضا عن ذلك، تسعى الدول القوية لتحقيق الهيمنة الإقليمية متى توفرت الإمكانية لذلك. وأخيرا يجب أن تكون الأدلة ضئيلة على وجود صناع سياسة يقولون إنهم راضون عن نصيبهم من القوة العالمية حين تتوفر لهم القدرة على اكتساب المزيد، وأن نجد القادة يعتقدون دائما أنهم يجب أن يكتسبوا المزيد من القوة لتحسين فرص دولهم في البقاء.

على أن إثبات أن النظام الدولي يتكون من قوى تعديلية ليس بالأمر الهين، لأن الحالات الممكنة كثيرة جدا[1]. لكن القوى العظمى تتنافس فيما بينها منذ قرون، وتوجد وفرة في سلوك الدول تكفي لاختبار حجتي. وبغرض تنظيم عملية البحث، تتبنى هذه الدراسة أربعة منظورات مختلفة حول السجل التاريخي. ورغم أنني بطبيعة الحال حريص على العثور على أدلة تدعم الواقعية الهجومية، فإنني لن أدخر جهدا في نقض نظريتي بالبحث عن أدلة قد تدحضها. سأحاول تحديدا أن أعير انتباها مساويا لحالات التوسع expansion وعدم التوسع non-expansion وأن أوضح أن حالات عدم التوسع كانت ناتجة بالدرجة الأولى عن ردع ناجح. وأحاول أيضا أن أستخدم معايير ثابتة عند قياس القيود على التوسع في الحالات التي أخضعها للفحص.

سأفحص- أولا- سلوك السياسة الخارجية للقوى العظمى المهيمنة الخمس على مدى الأعوام المائة وخمسين الماضية: اليابان بداية من فترة ميجي[1] في عام ١٨٦٨ حتى الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، وألمانيا من وصول أوتو فون بسمارك إلى السلطة

---

(١) فترة ميجي أو إعادة ميجي Meiji Restoration فترة من تاريخ اليابان، تُعرَف أيضا باسم الثورة أو التجديد، تمتد من عام ١٨٦٨ إلى عام ١٩١٢، شهدت اليابان خلالها سلسلة من الأحداث أعادت الحكم الإمبراطوري، وأحدثت تغييرات ضخمة في البنية السياسية والاجتماعية للبلاد، وكلمة "ميجي" تعني الحكومة المستنيرة (المترجم).



في عام ١٨٦٢ حتى هزيمة أدولف هتلر النهائية في عام ١٩٤٥ ، والاتحاد السوفيتي منذ تأسيسه في عام ١٩١٧ حتى انهياره في عام ١٩٩١ ، وبريطانيا العظمى/المملكة المتحدة من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٩٤٥، والولايات المتحدة من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٩٩٠[٢]. وقد آثرت أن أفحص مسارات عريضة من تاريخ كل دولة، وليس فترات زمنية منفصلة، لأن ذلك يساعد في توضيح أن الأفعال العدوانية المعينة لم تكن حالات لسلوك منحرف نتجت عن سياسات داخلية، بل جزءا من نمط أوسع للسلوك العدواني، كما تتنبأ الواقعية الهجومية.

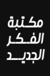
تعد اليابان وألمانيا والاتحاد السوفيتي أمثلة مباشرة تقدم دعما قويا لنظريتي. فقد كانت هذه الدول تبحث دوما عن فرص للتوسع من خلال الغزو، وحين كانت ترى نافذة لذلك، كانت عادة تقفز عليها. وحتى اكتساب مزيد من القوة لم يكن يلطف شهوتهم الهجومية، بل كان يشحذها. وكانت القوى العظمى الثلاث تسعى حثيثا إلى الهيمنة الإقليمية. فخاضت ألمانيا واليابان حروبا كبرى من أجل هذا الهدف، ولولا الولايات المتحدة وحلفاؤها لما ارتدع الاتحاد السوفيتي عن محاولة غزو أوروبا. كما تتوفر أدلة كثيرة على أن صناع السياسة في هذه الدول كانوا يتحدثون ويفكرون كواقعيين هجوميين. وربما يكون من الصعب أن نجد قادة كبار يعبرون عن الرضا عن توازن القوة الحالي، خاصة حين تكون لدى دولهم القدرة على تغييره. بإيجاز يبدو أن الاعتبارات الأمنية كانت القوة الدافعة الرئيسة وراء السياسات العدوانية لألمانيا واليابان والاتحاد السوفيتي.

قد تبدو المملكة المتحدة والولايات المتحدة، في المقابل، وكأنهما تتصرفان بطرق تناقض الواقعية الهجومية. على سبيل المثال كانت المملكة المتحدة أغنى دولة في أوروبا خلال معظم القرن التاسع عشر، لكنها لم تحاول أن تترجم ثروتها الكبيرة إلى قوة

عسكرية وتحقق الهيمنة الإقليمية. وعلى ذلك يبدو أن المملكة المتحدة لم تكن تهتم بزيادة قوتها النسبية، رغم أنها كانت تمتلك الموارد اللازمة لذلك. وفي النصف الأول من القرن العشرين بدا أن الولايات المتحدة تجاهلت عددا من الفرص لإظهار القوة في شمال شرق آسيا وأوروبا، واتبعت بدلا من ذلك سياسة خارجية انعزالية، وهو ما لا يعتبر دليلا على السلوك العدواني.

لكنني سأدفع، رغم ذلك، بأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة كانتا تتصرفان وفقا للواقعية الهجومية. فقد عملت الولايات المتحدة بطريقة عدوانية على فرض هيمنتها على نصف الكرة الأرضية الغربي في القرن التاسع عشر، وذلك بالدرجة الأولى لتعظيم فرص بقائها في عالم عدواني. وقد نجحت في ذلك وأصبحت القوة العظمى الوحيدة في التاريخ الحديث التي تنجز الهيمنة الإقليمية. ولم تحاول الولايات المتحدة أن تغزو أراضي في أوروبا أو شمال شرق آسيا في القرن العشرين بسبب الصعوبة الكبيرة المتضمنة في إظهار القوة عبر المحيط الأطلنطي والمحيط الهادي. لكنها مع ذلك لعبت دور فارض التوازن من وراء البحار في هاتين المنطقتين المهمتين إستراتيجيا. والقوة المانعة للمياه تفسر أيضا عدم محاولة المملكة المتحدة السيطرة على أوروبا في القرن التاسع عشر. ونظرا لأن الحالتين الأمريكية والبريطانية تحتاجان إلى مناقشة مفصلة، فسوف أتناولهما في الفصل التالي.

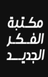
ثانيا، سأفحص سلوك السياسة الخارجية لإيطاليا منذ مولدها كدولة موحدة في عام ١٨٦١ حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. قد يسلم البعض بأن القوى العظمى الأكثر قوة تبحث عن فرص لزيادة قوتها، لكن هؤلاء يعتقدون مع ذلك أن القوى العظمى الأخرى، خاصة القوى الأضعف، تتصرف كقوى وضع راهن. تمثل إيطاليا حالة اختبار جيدة لهذا الخط الفكري، لأنها كانت بالتأكيد "أصغر القوى العظمى"



على مدار كامل الفترة التي صنفت فيها كلاعب في السياسة الأوروبية[٣]. ورغم افتقار إيطاليا للقوة العسكرية، فقد كان قادتها يبحثون دوما عن فرص لاكتساب القوة، وحينما كانت تلوح إحداها في الأفق، لم يكونوا يترددون في استغلالها. فضلا عن أن صناع السياسة الإيطاليين كانت تحفزهم للعدوان بالدرجة الأولى اعتبارات توازن القوة.

ثالثا، قد يسلم المرء "بقلة عدد الحالات التي توقفت فيها دولة دينامية قوية عن التوسع بسبب الإشباع أو لأنها حددت لنفسها أهدافا متواضعة فيما يتعلق بالقوة"، لكنه يدفع مع ذلك بأن هذه القوى العظمى كانت حمقاء في سلوكها العدواني، لأن الهجوم يؤدي عادة إلى كوارث[٤]. فقد كانت تلك الدول تستطيع في النهاية أن تحقق مزيدا من الأمن لنفسها، إن هي ركزت على توازن القوة وحافظت عليه، ولم تحاول تغييره بالقوة. وتزيد هذه الحجة على ذلك أن هذا السلوك المضر للذات self-defeating behavior لا يمكن تفسيره بالمنطق الإستراتيجي، بل ينتج عن سياسات خاطئة تدفعها إلى الصدارة جماعات مصالح خاصة أنانية داخل الدولة. يتبنى الواقعيون الدفاعيون غالبا هذا الخط الفكري، ومن أمثلتهم المفضلة للسلوك المضر للذات اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، حيث تكبدت كل من هذه الدول هزيمة عسكرية ساحقة في الحرب التالية. لكنني أتحدى هذا الخط الفكري العام، وأعير انتباها متأنيا للمثالين الألماني والياباني اللذين توضح الأدلة الخاصة بهما أن الدولة لم تكن تمارس سلوكا مضرا للذات تدفعه سياسات داخلية خبيثة.

وأخيرا، سأفحص سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة. يرى الواقعيون الدفاعيون أن المتنافسين النوويين ما إن يطوروا



القدرة على تدمير أحدهم الآخر كمجتمعات قابلة للحياة حتى يرضوا عن العالم الذي أوجدوه ولا يحاولون تغييره. بمعنى أن يصبحوا من قوى الوضع الراهن على المستوى النووي. فيما ترى الواقعية الهجومية أن تلك القوى النووية المتنافسة لن تقبل التدمير المتبادل المؤكد، بل ستسعى إلى تحقيق التفوق النووي على الطرف الآخر. سأحاول أن أوضح أن سياسات التسلح النووي لدى القوتين العظميين كانت تتفق إلى حد بعيد مع تنبؤات الواقعية الهجومية.

وباستثناء الحالتين الأمريكية والبريطانية اللتين ستناقشان في الفصل التالي، أتناول هنا المقتطفات الأربعة المختلفة من السجل التاريخي بالترتيب السابق. ولذلك سأبدأ بتقييم السياسة الخارجية اليابانية من فترة ميجي حتى هيروشيما.

اليابان (١٨٦٨-١٩٤٥)

كانت اليابان قبل عام ١٨٥٣ لا تحتك كثيرا بالعالم الخارجي، خاصة الولايات المتحدة والقوى العظمى الأوروبية. وبعد أكثر من قرنين من العزلة المفروضة ذاتيا، خرجت اليابان بنظام سياسي إقطاعي واقتصاد لم يكن في مستوى الدول الصناعية الرائدة في ذلك الوقت. واستخدمت القوى العظمى "دبلوماسية البارجة الحربية" لـ"فتح" اليابان في العقد السادس من القرن التاسع عشر، بإجبارها على قبول سلسلة من المعاهدات التجارية غير المتكافئة. وكانت القوى العظمى تعمل في الوقت نفسه من أجل السيطرة على أقاليم بالقارة الآسيوية. وكانت اليابان أضعف من أن تؤثر على تلك التطورات، حيث كانت تحت رحمة القوى العظمى.

تعاملت اليابان مع ضعفها الإستراتيجي بمحاكاة القوى العظمى في الداخل والخارج. فقرر القادة اليابانيون إصلاح نظامهم السياسي والتنافس مع الغرب اقتصاديا

وعسكريا. وقد عبَّر وزير خارجية اليابان عن ذلك في عام ١٨٨٧ بالقول: "إن ما يجب فعله هو أن نغيِّر إمبراطوريتنا وشعبنا جذريا، ونجعل الإمبراطورية مثل الدول الأوروبية ونجعل شعبنا مثل شعوب أوروبا. بمعنى أننا يجب أن نقيم إمبراطورية جديدة على الطراز الأوروبي على حافة آسيا"[٥].

كانت فترة ميجي أو حكومة الإصلاح في عام ١٨٦٨ هي الخطوة الرئيسة الأولى على الطريق إلى التجديد[٦]. ورغم أن التأكيد الرئيس في أعوام التحديث الأولى كان ينصب على السياسة الداخلية، فقد بدأ اليابانيون يتصرفون على الفور كقوة عظمى على المسرح العالمي[٧]. وكانت كوريا الهدف الأول للغزو الياباني، لكن اتضح في وسط العقد الأخير من القرن التاسع عشر أن اليابان كانت عازمة على السيطرة على أجزاء كبيرة من قارة آسيا، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى كان واضحا أن اليابان تسعى للهيمنة على آسيا. وظلت ميول اليابان الهجومية تكشف عن نفسها بثبات حتى عام ١٩٤٥ حين تكبدت هزيمة ساحقة في الحرب العالمية الثانية. وعلى مدار العقود الثمانية التي فصلت بين حكومة الإصلاح واستسلام اليابان في خليج طوكيو، لم تفوِّت اليابان فرصة لتغيير توازن القوة لصالحها إلا وتصرفت بطريقة عدوانية وعملت على زيادة نصيبها من القوة العالمية[٨].

ثمة اتفاق واسع بين دارسي السياسة الخارجية اليابانية على أن اليابان كانت تبحث دوما عن فرص للتوسع وزيادة قوتها بين عامي ١٨٦٨ و١٩٤٥، وأن المخاوف الأمنية كانت القوة الدافعة الرئيسة لسلوكها. من ذلك على سبيل المثال ما كتبه نوبوتاكا آيك Nobutaka Ike من أن "الحرب كما تبدو الآن، ونحن نتأمل ما فات، كانت الموضوع المتواتر في تلك الفترة، سواء مواصلتها أو التحضير لها. ... بل تأخذ الأدلة المرء إلى استنتاج أن الحرب كانت تمثل عنصرا مكملا لعملية تحديث اليابان"[٩]. وحتى

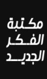
جاك سنايدر نصير الواقعية الدفاعية البارز يعترف بأن" كل الحكومات اليابانية من حكومة الإصلاح في عام ١٨٦٨ حتى عام ١٩٤٥ كانت حكومات توسعية"[١٠].

وفيما يتعلق بدافع اليابان، يمسك مارك بيتي Mark Peattie بالحكمة الغالبة حين يقول إن "الأمن، أو بالأحرى عدم الأمن، بسبب تقدم القوى الغربية في آسيا، يبدو بالأدلة أنه كان الدافع المهيمن لضم الأقاليم المكونة للإمبراطورية اليابانية"[١١]. وحتى إ. ه نورمان E. H. Norman الناقد الحاد للشكل الاستبدادي لفترة ميجي يَخلُص إلى أن كل دروس التاريخ "كانت تحذر رجال الدولة اليابانيين من أنه لا يوجد مكان وسط بين وضعية الأمة التابعة ووضعية الإمبراطورية المظفرة المتنامية"[١٢]. وقد عبَّر الجنرال إيشيوارا كانجي Ishiwara Kanji بقوة عن تلك الفكرة نفسها في محاكمات جرائم الحرب في طوكيو في مايو ١٩٤٦، حين اعترض على المدعي الأمريكي بهذه الكلمات:

ألم تسمعوا بالسيد بيري (العميد البحري ماثيو بيري بالأسطول الأمريكي الذي أنجز الاتفاقية التجارية الأولى بين الولايات المتحدة واليابان)؟ ألا تعرفون شيئا حول تاريخ بلدكم؟ ... كانت اليابان في عهد حكومات توكوغاوا[٢] تؤمن بالعزلة، وكانت لا تريد أن تقيم علاقات مع الدول الأخرى وتغلق أبوابها بإحكام. ثم جاء بيري من بلدكم في سفنه السوداء[٣] ليفتح تلك الأبواب، حيث صوب مدافعه الثقيلة على اليابان وحذر: "إذا لم تتعاملوا معنا، انظروا إلى هذه، وافتحوا أبوابكم وتعاملوا مع الدول الأخرى أيضا". وبعد ذلك حين فتحت اليابان

(٢) توكوغاوا Tokugawa أو شوغونية توكوغاوا Tokugawa Shogunate (١٦٠٣- ١٨٦٧) كانت نظاما إقطاعيا في اليابان أسسه توكوغاوا إيئه- ياسو Ieyasu وتوالى على الحكم فيه شوغونات أو حكام عسكريون من أسرة توكوغاوا، وتعرف هذه الفترة في تاريخ اليابان أيضا باسم فترة إدو Edo نسبة إلى اسم العاصمة الذي تغير في عام ١٨٦٤ إلى طوكيو (المترجم).

(٣) أطلق اليابانيون اسم "السفن السوداء" على السفن الأوروبية التي وصلت بلادهم في القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وذلك لأن السفن البرتغالية الأولى التي وصلتهم وعملت بالتجارة هناك كانت مطلية بالقار الأسود (المترجم).



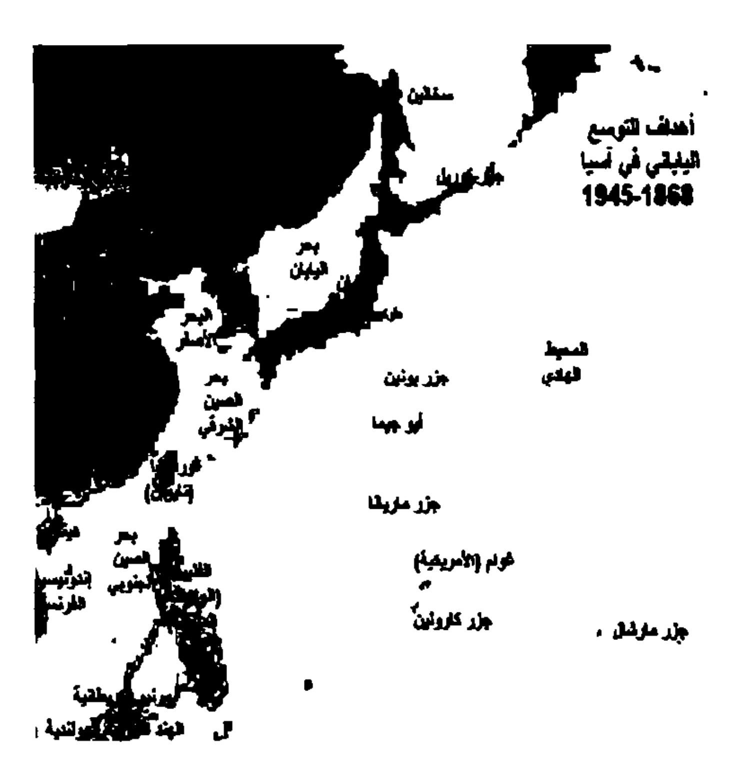
أبوابها وجربت التعامل مع الدول الأخرى، عرفت أن كل تلك الدول عدوانية لدرجة مخيفة. ولكي تدافع عن نفسها، اتخذت بلدكم مثالا يحتذى وبدأت تتعلم كيف تكون عدوانية. بل ويمكنكم أن تقولوا إننا تحولنا إلى أتباع أو مريدين لكم. لماذا لا تصدرون مذكرة إحضار بحق بيري من العالم الآخر وتحاكمونه كمجرم حرب؟[١٣٦]

الأهداف والمنافسون

كانت اليابان تهتم أساسا بالسيطرة على ثلاث مناطق في قارة آسيا: كوريا ومنشوريا والصين. كانت كوريا الهدف الأساسي؛ لأنها تقع على مسافة قصيرة من اليابان (انظر الخريطة ٦-١). وكان معظم صناع السياسة اليابانيين يتفقون بالتأكيد مع الضابط الألماني الذي وصف كوريا بأنها "خنجر مغروز في قلب اليابان"[١٤٣]. وكانت منشوريا تحتل المرتبة الثانية على قائمة الأهداف اليابانية، لأنها أيضا لا يفصلها عن اليابان غير بحر اليابان. وكانت الصين تشكل تهديدا أبعد من كوريا ومنشوريا، لكنها مع ذلك كانت تشكل قلقا مهما، لأنها تمتلك الإمكانية للهيمنة على آسيا كلها إذا توحدت وحدّثت نظاميها الاقتصادي والسياسي. وكانت اليابان تريد على أقل تقدير أن تحافظ على الصين ضعيفة ومقسمة.

وكانت اليابان تهتم من وقت لآخر بضم أقاليم من منغوليا البعيدة وروسيا. كما سعت اليابان إلى غزو أجزاء كبيرة من جنوب شرق آسيا، وأنجزت ذلك الهدف فعلا في الأعوام الأولى من الحرب العالمية الأولى. وكانت عيناها تتطلعان أيضا إلى عدد من الجزر الواقعة خارج اليابسة الآسيوية، مثل فورموزا (تايوان الآن) وجزر بيسكادور Pcscadorcs وهاينان Hainan وجزر ريوكيو Ryukyus. فيما تكشفت قصة جهود اليابان لإنجاز الهيمنة في آسيا بالدرجة الأولى على اليابسة الآسيوية، وتضمنت كوريا ومنشوريا والصين. وأخيرا احتلت اليابان عددا كبيرا من الجزر في غرب المحيط الهادي، حينما حاربت ألمانيا في عام ١٩١٤ والولايات المتحدة في عام ١٩٤١.

لم تكن الصين وكوريا في وضع يسمح لهما بكبح طموحات اليابان الإمبراطورية، رغم أن الصين ساعدت القوى العظمى في إحباط رغبة اليابان في الهيمنة الإقليمية بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٥. لكن الصين وكوريا، على خلاف اليابان التي أنجزت التحديث بعد احتكاكها الأول مع الغرب، ظلتا متخلفتين اقتصاديا حتى بعد عام ١٩٤٥. ولذلك كانت اليابان تتمتع بميزة عسكرية كبيرة على الصين وكوريا في أواخر القرن التاسع عشر، واستطاعت في النهاية أن تضم كوريا وتحتل أجزاء كبيرة من الصين. ويمكن القول بأن اليابان كانت ستُحكِم سيطرتها على القارة الآسيوية في أوائل القرن العشرين لولا احتواء القوى العظمى لها.



الخريطة (٦-١)

لعبت روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أدوارا رئيسة في كبح اليابان بين عامي ١٨٩٥ و١٩٤٥. تشكل روسيا جزءا من كل من آسيا وأوروبا، ولذلك تعد قوة عظمى آسيوية وأوروبية في الوقت نفسه. وكانت روسيا بالفعل القوة العظمى الرئيسة المنافسة لليابان في شمال شرق آسيا، وكانت القوة العظمى الوحيدة التي حاربت جيوش اليابان على القارة. وكانت لروسيا بالطبع طموحات إمبراطورية في شمال شرق آسيا وتحدّت اليابان للسيطرة على كوريا ومنشوريا. لكن مرت فترات، كما في فترة الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، كان الجيش الروسي فيها أضعف من أن يصمد أمام اليابان. وقد لعبت المملكة المتحدة والولايات المتحدة كذلك أدوارا مهمة في احتواء اليابان، رغم أنهما كانتا تعتمدان بالدرجة الأولى على القوة الاقتصادية والبحرية، وليس على جيشيهما. في حين كانت فرنسا وألمانيا في الغالب الأعم لاعبين صغيرين في الشرق الأقصى.

سجل التوسع الياباني

كانت السياسة الخارجية اليابانية تركز في العقود القليلة الأولى من فترة ميجي على كوريا التي ظلت معزولة عن العالم الخارجي، رغم أنها كانت تعتبر حتى ذلك الحين دولة تابعة للصين[15]. وكانت اليابان مصممة على أن تفتح كوريا أبوابها دبلوماسيا واقتصاديا، تماما كما فتحت القوى الغربية أبواب اليابان في منتصف القرن. لكن الكوريين قاوموا العروض اليابانية، ما أثار جدلا عنيفا في اليابان بين عامي ١٨٦٨ و١٨٧٣ حول استخدام القوة لإنجاز تلك الغاية. وجاء القرار في النهاية بالتخلي عن الحرب والتركيز بدلا من ذلك على الإصلاح الداخلي. لكن وقع صدام بين فريق من المساحين اليابانيين وقوات السواحل الكورية في عام ١٨٧٥، وكادت الحرب أن تقع لولا قبول كوريا بمعاهدة كانج-واه Kang-wah (في فبراير ١٨٧٦) التي فتحت ثلاثة موانئ كورية أمام التجارة اليابانية وأعلنت كوريا دولة مستقلة.

لكن الصين ظلت تعتبر كوريا دولة تابعة لها، ما أدى إلى تنافس حاد بين الصين واليابان على كوريا. وبالفعل اندلع قتال في أواخر عام ١٨٨٤ بين القوات الصينية واليابانية المتمركزة في سيؤول. لكن الطرفين تجنبا الحرب خوفا من أن تستغلهما القوى العظمى الأوروبية إذا تحاربا. ورغم ذلك استمر التنافس الصيني-الياباني على كوريا، ووقعت أزمة أخرى في صيف ١٨٩٤. وقررت اليابان هذه المرة أن تدخل الحرب على الصين وتسوي المسألة على ساحة المعركة. هزمت اليابان الصين سريعا، وفرضت معاهدة سلام قاسية على الخاسر[١٦]. تنازلت الصين لليابان بمقتضى معاهدة شيمونوسكي Shimonoseki الموقعة في السابع عشر من أبريل ١٨٩٥ عن شبه جزيرة لياودونج وفورموزا وجزر بيسكادور. كانت شبه جزيرة لياودونج جزءا من منشوريا وتضم مدينة بورت آرثر Port Arthur المهمة. كما أُجْبِرت الصين على الاعتراف باستقلال كوريا، ما كان يعني عمليا أن تصبح كوريا تابعة لليابان وليس الصين. وحصلت اليابان أيضا على حقوق تجارية مهمة في الصين، وانتزعت تعويضات ضخمة من الصين، واتضح جليا أن اليابان كانت عازمة على أن تصبح لاعبا رئيسا في السياسة الآسيوية.

انزعجت القوى العظمى، خاصة روسيا، من قوة اليابان المتزايدة وتوسعها المفاجئ في القارة الآسيوية. فقررت روسيا وفرنسا وألمانيا أن يصححوا الوضع، وبعد بضعة أيام من توقيع معاهدة السلام، أجبروا اليابان على إرجاع شبه جزيرة لياودونج إلى الصين. وقد كان الروس مصممين على منع اليابان من السيطرة على أي جزء من منشوريا، لأنهم كانوا ينوون السيطرة عليها بأنفسهم. وكشفت روسيا أيضا أنها ستنافس اليابان على السيطرة على كوريا. فيما سُمِح لليابان بالاحتفاظ بجزر فورموزا

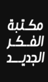
ويسكادور. وبسبب "التدخل الثلاثي" حلت روسيا محل الصين باعتبارها منافس اليابان في السيطرة على كوريا ومنشوريا[١٧].

وفي مطلع القرن العشرين كانت روسيا القوة المهيمنة في منشوريا، ونقلت إليها أعدادا كبيرة من القوات في أثناء ثورة الملاكمين[٤](١٩٠٠). ولم تتمكن اليابان ولا روسيا من السيطرة على كوريا، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأن صناع السياسة الكوريين نجحوا بدهاء في ضرب القوتين العظميين معا لتفادي أن تلتهمهم إحداهما. وجدت اليابان أن هذا المشهد الإستراتيجي غير مقبول وعرضت على الروس صفقة بسيطة، تسيطر روسيا بمقتضاها على منشوريا وتسيطر اليابان على كوريا. لكن روسيا رفضت، ولذلك تحركت اليابان لتصحيح الوضع بالدخول في حرب على روسيا في أوائل فبراير ١٩٠٤[١٨].

حققت اليابان نصرا مدويا في البحر والبر، وهو ما انعكس في معاهدة السلام التي وقعت في بورتسماوث Portsmouth في نيوهامشاير في الخامس من سبتمبر ١٩٠٥. وانتهى بذلك تأثير روسيا على كوريا، وضمنت اليابان السيطرة على شبه الجزيرة الكورية. كما نقلت روسيا شبه جزيرة لياودونج إلى اليابان، بما في ذلك السيطرة على خط سكك حديد جنوب منشوريا. وسلمت روسيا أيضا النصف الجنوبي من جزيرة سخالين لليابان التي كانت روسيا تسيطر عليها منذ عام ١٨٧٥. وبذلك تمكنت اليابان من إبطال نتيجة التدخل الثلاثي واكتسبت موطئ قدم كبير في القارة الآسيوية.

---

(٤) ثورة الملاكمين أو انتفاضة الملاكمين Boxer rebellion حركة احتجاجية عنيفة عمّت شمال الصين بين عامي ١٨٩٨ و١٩٠١ بقيادة جمعية القبضات الباسلة والمتناسقة ضد كل الرموز الأوروبية المسيحية في الصين وطالت كل الأجانب، خاصة المبشرين، وحتى الصينيين الذين اعتنقوا المسيحية، فشكلت القوى الغربية جميعها وروسيا واليابان جيشا مشتركا لدعم السلطات الصينية في القضاء على الثورة، نكل بالصينيين "انتقاما من أعداء المسيح" (المترجم).



وسرعان ما تحركت اليابان لتعزيز مكتسباتها، فضمت كوريا في أغسطس ١٩١٠[١٩]. في حين كان على اليابان أن تتقدم بحذر في منشوريا، لأن روسيا كانت لا تزال تمتلك جيشا ضخما في شمال شرق آسيا ومصالح حقيقية في منشوريا. كما أن الولايات المتحدة انزعجت من نمو اليابان، وأرادت أن تحتويها بتقوية روسيا واستخدامها كقوة موازِنة لليابان. وفي مواجهة هذه البيئة الإستراتيجية الجديدة اتفقت اليابان وروسيا في يوليو ١٩٠٧ على تقسيم منشوريا إلى دوائر نفوذ منفصلة. واعترفت اليابان أيضا بمصالح روسيا في منغوليا الخارجية، في مقابل اعتراف روسيا بسيطرة اليابان على كوريا.

واصلت اليابان نهجها الهجومي حين اندلعت الحرب العالمية الأولى في الأول من أغسطس ١٩١٤. دخلت اليابان الحرب في جانب الحلفاء في هذا الشهر، وسرعان ما احتلت جزر المحيط الهادي الخاضعة لسيطرة ألمانيا (جزر مارشال Marshalls وجزر كارولين Carolines وجزر ماريانا Marianas) وكذلك مدينة تسنجتاو Tsingtao الخاضعة للسيطرة الألمانية على شبه جزيرة شاندونج Shandong الصينية. وطلبت الصين التي كانت حينئذ في حالة اضطراب سياسي شديد وفي موقف إستراتيجي خطر من اليابان استعادة السيطرة على تلك المدن. ولم ترفض اليابان الطلب وحسب، بل قدمت للصين في يناير ١٩١٥ "المطالب الواحد والعشرين" المذلة التي طالبت الصين فيها بتقديم تنازلات اقتصادية وسياسية كبرى لليابان، كان من شأنها أن تحوِّل الصين في النهاية إلى دولة تابعة لليابان مثل كوريا[٢٠]. لكن أجبرت الولايات المتحدة اليابان على التخلي عن مطالبها المتطرفة، ووافقت الصين على مضض على مطالب اليابان المحدودة في مايو ١٩١٥. وقد تأكد من هذه الأحداث أن اليابان عازمة على السيطرة على الصين عاجلا وليس آجلا.

تجلت طموحات السياسة الخارجية اليابانية مجددا في صيف ١٩١٨، حين غزت قواتها شمال منشوريا وروسيا ذاتها في أعقاب الثورة البلشفية (في أكتوبر ١٩١٧)[٢١]. كانت روسيا متورطة في حرب أهلية دامية، وتدخلت اليابان بعد المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة. كان هدف القوى الغربية التي كانت لا تزال تحارب ضد جيوش القيصر الألماني على الجبهة الغربية من هذا التدخل أن تجبر روسيا على العودة إلى الحرب ضد ألمانيا. لكن ذلك كان يعني عمليا مساعدة القوات المعادية للثورة البلشفية في الفوز في الحرب الأهلية. ورغم أن اليابان أسهمت بسبعين ألف جندي في قوة التدخل، أكثر بكثير من أية قوة عظمى أخرى، فإنها لم تُظهِر اهتماما بحرب البلاشفة، وركزت بدلا من ذلك على ترسيخ سيطرتها على المناطق التي احتلتها: الجزء الشمالي من جزيرة سخالين، وشمال منشوريا، وشرق سيبيريا. كان تدخل اليابان في روسيا صعبا منذ البداية بسبب الطقس القاسي والسكان غير المتقبلين والمساحة الشاسعة للإقليم الذي احتلته. وبعد أن انتصر البلاشفة في الحرب الأهلية، بدأت اليابان بسحب قواتها من روسيا، فانسحبت من سيبيريا في عام ١٩٢٢، ومن شمال سخالين في عام ١٩٢٥.

شعرت الولايات المتحدة بنهاية الحرب العالمية الأولى بأن اليابان كبرت أكثر من اللازم، وشرعت في تصحيح هذا الوضع. فأجبرت اليابان في مؤتمر واشنطن في شتاء ١٩٢١-١٩٢٢ على قبول ثلاث معاهدات ضيعت مكتسبات اليابان في الصين في الحرب العالمية الأولى ووضعت حدودا لأحجام القوات البحرية الأمريكية والبريطانية واليابانية[٢٢]. تضمنت هذه المعاهدات خطابا مسهبا حول الحاجة إلى التعاون في الأزمات المستقبلية وأهمية الحفاظ على الوضع السياسي الراهن في آسيا. لكن اليابان كانت مستاءة من معاهدات واشنطن منذ البداية، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأنها كانت عازمة

على توسيع إمبراطوريتها في آسيا، في حين صُممت المعاهدات لاحتوائها. ومع ذلك، وقع القادة اليابانيون المعاهدات؛ لأنهم شعروا بأن اليابان لم تكن في وضع يمكّنها من تحدي القوى الغربية التي خرجت لتوها منتصرة من الحرب العالمية الأولى. وبالفعل لم تقم اليابان بما يزعزع الوضع الراهن على مدار العقد الثالث من القرن العشرين الذي كان عقدا يعمه السلام نسبيا في آسيا وكذلك في أوروبا[٢٣].

وعادت اليابان إلى نهجها العدواني في أوائل العقد التالي، وأخذت سياستها الخارجية تزداد عدوانية مع تقدم هذا العقد[٢٤]. وافتعل جيشها في كوانتونج أزمة مع الصين في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٣١[٢٥]، أصبحت تعرف باسم "حادثة موكدن" Mukden incident كذريعة للحرب وغزو منشوريا كلها. ربح جيش كوانتونج الحرب سريعا، وساعدت اليابان في مارس ١٩٣٢ في تأسيس دولة مانشوكو Manchukuo "المستقلة" التي كانت في حقيقتها مستعمرة يابانية.

وبعد أن رسخت اليابان سيطرتها على كوريا ومنشوريا في أوائل عام ١٩٣٢، وجهت أنظارها إلى السيطرة على الصين نفسها. كانت اليابان قد بدأت جس نبض الصين والضغط عليها حتى قبل تأسيس دولة مانشوكو[٢٦]. ففي يناير ١٩٣٢ اندلع قتال في شنغهاي بين القوة التاسعة عشرة من الجيش الصيني ووحدات البحرية اليابانية. واضطرت اليابان إلى إرسال قوات برية إلى شنغهاي، واستمرت المعارك التالية لمدة ستة أسابيع تقريبا قبل أن ترتب المملكة المتحدة هدنة في مايو ١٩٣٢. وفي أوائل ١٩٣٣ تحركت القوات اليابانية إلى مقاطعتي جيهول Jehol وخبي Hopei الواقعتين في شمال الصين. وحين سرت الهدنة أخيرا في أواخر شهر مايو ١٩٣٣، ظلت اليابان تسيطر على جيهول، وأُجبر الصينيون على قبول منطقة منزوعة السلاح عبر الجزء الشمالي من خبي.



وإذا كان ما سبق لا يكفي لكشف نوايا اليابان، فقد أصدرت وزارة خارجيتها بيانا مهما في الثامن عشر من أبريل ١٩٣٤ أعلنت فيه أن شرق آسيا دائرة نفوذ اليابان وحذرت القوى العظمى الأخرى من مساعدة الصين في حربها مع اليابان. وهكذا صاغت اليابان نسختها من مبدأ مونرو لشرق آسيا[٢٧]. وأخيرا شنت اليابان هجوما شاملا على الصين في أواخر صيف ١٩٣٧[٢٨]. وفي الوقت الذي غزا فيه هتلر بولندا في الأول من سبتمبر ١٩٣٩، كانت اليابان تسيطر على أجزاء كبيرة من شمال الصين، فضلا عن عدد من الجيوب على طول سواحل الصين.

تورطت اليابان أيضا في سلسلة من النزاعات الحدودية مع الاتحاد السوفيتي في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، منها معركتان كبيرتان في شونجكوفونج Chungkuefung (١٩٣٨) ونومونهان Nomonhan (١٩٣٩)[٢٩]، حيث كان قادة جيش كوانتونج الياباني مصممين على التوسع إلى ما بعد منشوريا في منغوليا الخارجية والاتحاد السوفيتي نفسه. وألحق الجيش الأحمر هزيمة قوية بجيش كوانتونج في المعركتين، وسرعان ما فقدت اليابان شهيتها لمزيد من التوسع في الشمال.

ثم وقع حدثان مهمان في أوروبا في الأعوام الأولى من الحرب العالمية الثانية - سقوط فرنسا في ربيع ١٩٤٠ والغزو الألماني للاتحاد السوفيتي بعد عام- ليفتحا فرصا جديدة للعدوان الياباني في جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادي[٣٠]. واستغلتها اليابان فعلا، لكن انتهى بها الحال إلى حرب مع الولايات المتحدة استمرت من ديسمبر ١٩٤١ حتى أغسطس ١٩٤٥، وفيها تكبدت اليابان هزيمة ساحقة أخرجتها من مصاف القوى العظمى.

ألمانيا (١٨٦٢–١٩٤٥)

كانت ألمانيا عازمة في الأعوام من ١٨٦٢ إلى ١٨٧٠ والأعوام من ١٩٠٠ إلى ١٩٤٥ على زعزعة توازن القوة الأوروبي وزيادة نصيبها من القوة العسكرية. بدأت ألمانيا أزمات وحروبا كثيرة في تلك الأعوام الخمسة وخمسين، وحاولت مرتين في القرن العشرين أن تسيطر على أوروبا. وبين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٠ كانت ألمانيا مهتمة بالدرجة الأولى بالحفاظ على توازن القوة، وليس تغييره. لكن ألمانيا لم تكن قد أصبحت قوة مشبعة، كما اتضح في النصف الأول من القرن العشرين. وكان السبب وراء سلوكها غير العدواني في أواخر القرن التاسع عشر هو أنها لم تكن قد امتلكت بعد القوة الكافية لتحدي منافسيها.

كان الدافع وراء سلوك السياسة الخارجية العدوانية لألمانيا يكمن بالدرجة الأولى في الحسابات الإستراتيجية. وكان الأمن دائما قضية ملحة لألمانيا بسبب جغرافيتها، حيث تقع في وسط أوروبا بدون موانع دفاعية طبيعية تحميها من الناحيتين الشرقية أو الغربية، ما جعلها عرضة للغزو. ولذلك كان القادة الألمان يبحثون دوما عن فرص لزيادة القوة وتحسين فرص بقاء دولتهم. لا يعني ذلك إنكار وجود عوامل أخرى أثرت على السياسة الخارجية الألمانية. انظر مثلا السلوك الألماني تحت قيادة أشهر قادتها أوتو فون بسمارك وأدولف هتلر. فمع أن بسمارك يعتبر دائما أحد الممارسين الماكرين للواقعية السياسية، فقد كانت تدفعه النزعة القومية وكذلك المخاوف الأمنية حين بدأ الحرب في أعوام ١٨٦٤ و١٨٦٦ و١٨٧٠–١٨٧١ وربحها[٣١]. وتحديدا فإن الرجل لم يَسْعَ إلى توسيع حدود بروسيا وتأمينها وحسب، بل صمم أيضا على بناء دولة ألمانيا الموحدة.

ليس ثمة شك في أن عدوان هتلر كانت تدفعه بالأساس أيديولوجيا عنصرية متجذرة. لكن حسابات القوة المباشرة كانت، رغم ذلك، أساسية في تفكير هتلر في

السياسة الدولية[٣٢]. ويدور جدل بين الدارسين منذ عام ١٩٤٥ حول مدى الاستمرارية التي تربط النازيين بأسلافهم. لكن في مجال السياسة الخارجية ثمة اتفاق واسع على أن هتلر لم يكن يمثل انقطاعا حادا عن الماضي، بل كان يفكر ويتصرف مثل القادة الألمان الذين سبقوه. ويعبر ديفيد كاليو David Calleo عن تلك الفكرة على النحو التالي: "في السياسة الخارجية تبدو التشابهات جلية بين ألمانيا الإمبراطورية وألمانيا النازية. فهتلر يشترك مع من سبقوه في التحليل الجيوسياسي نفسه القائم على اليقين نفسه حول النزاع بين الأمم والشهوة والمبرر عينهما للهيمنة على أوروبا. وكل ما فعلته الحرب العالمية الأولى هو أنها شحذت صدق ذلك التحليل الجيوسياسي"[٣٣]. وحتى بدون هتلر وأيديولوجيته القاتلة كانت ألمانيا ستصبح بالتأكيد دولة عدوانية بنهاية الثلاثينيات[٣٤].

الأهداف والمنافسون

كانت فرنسا وروسيا المنافسين الرئيسين لألمانيا بين عامي ١٨٦٢ و١٩٤٥ رغم الفترات القصيرة من العلاقات الروسية-الألمانية الجيدة. في حين كانت العلاقات الفرنسية-الألمانية سيئة على امتداد تلك الفترة كاملة. وكانت المملكة المتحدة تربطها علاقات جديدة نوعا ما بألمانيا قبل عام ١٩٠٠، لكن العلاقات ساءت في أوائل القرن العشرين، وانتهى الحال بالمملكة المتحدة، كما هي الحال مع فرنسا وروسيا، إلى حرب ألمانيا في الحربين العالميتين. وكانت النمسا-المجر عدو ألمانيا اللدود في الأعوام الأولى من عهد بسمارك، لكنهما تحالفا في عام ١٨٧٩ وظلا كذلك حتى انفصال النمسا والمجر في عام ١٩١٨. وكانت العلاقات بين إيطاليا وألمانيا جيدة عموما من عام ١٨٦٢ حتى عام ١٩٤٥، ولم تحارب إيطاليا ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. أما الولايات المتحدة فقد قاتلت ألمانيا في الحربين العالميتين، لكن ما عدا ذلك لم يكن هناك تنافس كبير بينهما في تلك العقود الثمانية.

تضم قائمة الأهداف المحددة للعدوان الألماني في الفترة من عام ١٨٦٢ إلى عام ١٩٤٥ أسماء كثيرة، لأن ألمانيا كانت تتبنى خططا طموحة للتوسع بعد عام ١٩٠٠. فلم تَسْعَ ألمانيا الفيلهلمية، على سبيل المثال، إلى الهيمنة على أوروبا وحسب، بل أرادت أيضا أن تصبح قوة عالمية. تضمن هذا المخطط الطموح المعروف باسم Weltpolitik (السياسة العالمية)، امتلاك إمبراطورية استعمارية ضخمة في أفريقيا[٣٥]. فيما ظل أهم هدف لألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين هو التوسع في القارة الأوروبية على حساب فرنسا وروسيا، وهو الهدف الذي حاولت تحقيقه في الحربين العالميتين. وكانت لألمانيا أهداف محدودة من عام ١٨٦٢ إلى عام ١٩٠٠، كما سيرد فيما يلي، لأنها لم تكن قوية بما يكفي لاجتياح أوروبا.

سجل التوسع الألماني

تولى بسمارك زمام السلطة في بروسيا في سبتمبر ١٨٦٢. لم تكن دولة ألمانيا الموحدة قد ظهرت إلى الوجود حينذاك. وبدلا من ذلك كانت هناك مجموعة من الكيانات السياسية الناطقة باللغة الألمانية مبعثرة حول وسط أوروبا، يجمعها الاتحاد الألماني بطريقة فضفاضة. وكانت النمسا وبروسيا أقوى عضوين في هذا الاتحاد. وعلى مدار الأعوام التسعة التالية دمر بسمارك الاتحاد وأقام دولة ألمانيا الموحدة التي كانت أقوى كثيرا من بروسيا التي حلت ألمانيا محلها[٣٦]. أنجز بسمارك تلك المهمة بالدخول في ثلاث حروب والفوز فيها. تحالفت بروسيا مع النمسا في عام ١٨٦٤ لهزيمة الدنمارك، وبعد ذلك تحالفت مع إيطاليا في عام ١٨٦٦ لهزيمة النمسا. وأخيرا هزمت بروسيا فرنسا في عام ١٨٧٠، وفي أثناء ذلك ضمت المقاطعتين الفرنسيتين الألزاس واللورين إلى الرايخ الألماني الجديد. ولا شك في أن بروسيا كانت تتصرف على نحو ما تتنبأ الواقعية الهجومية بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠.

أصبح بسمارك مستشار ألمانيا الجديدة في الثامن عشر من يناير ١٨٧١ وظل في هذا المنصب لتسعة عشر عاما، إلى أن أقاله القيصر فيلهلم في العشرين من مارس ١٨٩٠[٣٧]. ورغم أن ألمانيا كانت أقوى دولة في القارة الأوروبية في هذين العقدين، فإنها لم تخض حربا واحدة وكانت دبلوماسيتها تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على توازن القوة، وليس تعديله. وحتى بعد أن ترك بسمارك منصبه، ظلت السياسة الخارجية الألمانية في المسار نفسه لعقد آخر. وفي أوائل القرن العشرين فقط أصبحت الدبلوماسية الألمانية استفزازية وبدأ قادتها يفكرون بجدية في استخدام القوة لتوسيع حدود ألمانيا.

ما الذي يفسر فجوة الثلاثين عاما من السلوك السلمي من جانب ألمانيا؟ ولماذا أصبح بسمارك الذي كان يميل للهجوم في أعوامه التسعة الأولى في المنصب أميل إلى الدفاع في أعوامه التسعة عشر الأخيرة؟ لم ينتج ذلك بالطبع عن أن بسمارك واتته رؤية مفاجئة وتحوَّل إلى "عبقرية دبلوماسية محبة للسلام"[٣٨]، بل لأن بسمارك وخلفاءه فهموا عن حق أن الجيش الألماني ضم ما يستطيع من الأقاليم بدون إثارة حروب قوى عظمى، كانت ألمانيا ستخسرها بالتأكيد. تتأكد هذه النقطة حين نمعن النظر في جغرافية أوروبا في ذلك الوقت، والرد المحتمل من القوى العظمى الأوروبية الأخرى على العدوان الألماني، ووضعية ألمانيا في توازن القوة.

كانت هناك بضع قوى صغرى على الحدود الغربية لألمانيا، ولم يكن ثمة شيء من تلك القوى على حدودها الشرقية التي كانت تتاخم روسيا والنمسا-المجر (انظر الخريطة ٦-٢). معنى ذلك أنه كان من الصعب على ألمانيا أن تضم أقاليم جديدة بدون غزو أراضي قوة عظمى أخرى، كفرنسا أو روسيا. وقد كان واضحا أيضا للقادة الألمان طوال تلك العقود الثلاثة أنه إذا غزت ألمانيا فرنسا أو روسيا، سينتهي الحال بألمانيا إلى محاربة الاثنتين في حرب على جبهتين، وربما أيضا المملكة المتحدة.



الخريطة (٦-٢)

انظر ما حدث في الأزمتين الفرنسيتين-الألمانيتين الرئيستين في تلك الفترة. ففي أثناء أزمة "الحرب على الأبواب"(٥) في عام ١٨٧٥ أعلنت المملكة المتحدة وروسيا أنهما لن تقفا مكتوفتي الأيدي بينما تجتاح ألمانيا فرنسا كما فعلت في عام ١٨٧٠"[٣٩]. وفي أثناء "أزمة بولانجر"(٦) في عام ١٨٨٧، كان لدى بسمارك مبرر وجيه للاعتقاد بأن روسيا

---

(٥) سميت أزمة "الحرب على الأبواب" War in Sight Crisis بهذا الاسم؛ لأن بسمارك حظر تصدير الخيول من ألمانيا، وكان ذلك من علامات الحرب، وأوعز بحملة إعلامية شعارها "هل الحرب على الأبواب؟"، بهدف ردع فرنسا التي كانت تتعافى من هزيمتها في الحرب الفرنسية- البروسية (١٨٧٠- ١٨٧١) وتستعد لخوض حرب انتقامية من ألمانيا (المترجم).

(٦) في أثناء حالة الكساد التي ضربت فرنسا في العقدين الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر، زادت شعبية الجنرال والسياسي الرجعي جورج إيرنست جان- ماري بولانجر George Boulanger (٢٩ أبريل ١٩٣٧ إلى ٣٠ سبتمبر ١٨٩١) بين الجنود وقطاع من العامة، ونال تأييد بقايا الأسرة الملكية السابقة، بسبب تعبئته للرأي العام ضد ألمانيا الإمبريالية وإعداد الجيش الفرنسي للثأر منها. حاول بولانجر الانقلاب على النظام الجمهوري الفرنسي لإعادة الملكية، لكن محاولته الانقلابية فشلت وحوكم وانتحر في النهاية (المترجم).

ستساعد فرنسا إذا اندلعت حرب فرنسية-ألمانية[٤٠]. وحين انتهت تلك الأزمة أنجز بسمارك (في الثالث عشر من يونيو ١٨٨٧) معاهدة إعادة الطمأنة الشهيرة بين ألمانيا وروسيا، لكي يؤمن القيصر الروسي ويحبط تحالفا عسكريا بين فرنسا وروسيا. لكن بسمارك، كما يشير جورج كينان، ربما أدرك "مثل أناس كثيرين أنه في حال اندلاع حرب فرنسية-ألمانية سيكون من المستحيل، سواء بالمعاهدة أو بدونها، منع الروس من دخول الحرب ضد الألمان على الفور"[٤١]. وقد تبددت الشكوك كلها حول تلك المسألة بين عامي ١٨٩٠ و١٨٩٤، حين شكلت فرنسا وروسيا تحالفا ضد ألمانيا.

ورغم أن ألمانيا كانت أقوى دولة في أوروبا بين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٠، فإنها لم تكن دولة مهيمنة كامنة، وبالتالي لم تكن تمتلك القوة الكافية لتكون واثقة من أنها تستطيع أن تهزم فرنسا وروسيا معا، ناهيك عن أن تهزم المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا معا. وربما كانت ألمانيا تجد في فرنسا وحدها خصما هائلا قبل عام ١٩٠٠. والدولة المهيمنة الكامنة، كما ورد في الفصل الثاني، تمتلك أقوى جيش وأكبر ثروة بين كل الدول في منطقتها.

كانت ألمانيا تمتلك الجيش الأول في أوروبا، لكنه لم يكن أقوى كثيرا من الجيش الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر. وكان الجيش الألماني الأكبر بين القوتين القتاليتين في الأعوام القليلة التالية للحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) وعند نهاية القرن التاسع عشر (انظر الجدول رقم ٦-١). ورغم أن جيش فرنسا كان أكبر من جيش ألمانيا في عدد الجنود في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل العقد التالي، إلا أن هذه الميزة العددية كانت بلا معنى، لأنها كانت ناتجة عن أن فرنسا، على خلاف ألمانيا، كانت تمتلك مستودعا أكبر كثيرا من القوات الاحتياطية سيئة التدريب التي لا تؤثر كثيرا في نتيجة أية حرب بين البلدين. وعموما كان الجيش الألماني يمتلك ميزة

نوعية واضحة على نظيره الفرنسي، رغم أن الفجوة لم تكن بالاتساع الذي كانت عليه في أثناء الحرب الفرنسية-البروسية[٤٢].

وفيما يتعلق بالثروة كانت ألمانيا تمتلك ميزة كبيرة على فرنسا وروسيا من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩٠٠ (انظر الجدول رقم ٣-٣). لكن المملكة المتحدة كانت أغنى كثيرا من ألمانيا في تلك الفترة نفسها. على سبيل المثال كانت ألمانيا تستحوذ على ٢٠٪ من الثروة الأوروبية في عام ١٨٨٠، في مقابل ١٣٪ لفرنسا، ٣٪ لروسيا. وفي المقابل كانت المملكة المتحدة تمتلك ٥٩٪ من إجمالي الثروة الأوروبية، ما أعطاها ميزة قدرها ٣:١ تقريبا على ألمانيا. وفي عام ١٨٩٠ نما نصيب ألمانيا إلى ٢٥٪، فيما كان نصيب فرنسا وروسيا ١٣٪ و٥٪ على التوالي. في حين كانت المملكة المتحدة لا تزال تسيطر على ٥٠٪ من الثروة الأوروبية، ما أعطاها ميزة قدرها ٢:١ على ألمانيا.

بإيجاز كان من شأن العدوان الألماني في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر أن يؤدي إلى حرب قوى عظمى، كانت ألمانيا غير مهيأة لكسبها. وكان الحال سينتهي بالرايخ الثاني إلى محاربة قوتين عظميين أو ثلاث مرة واحدة، وهو لم يكن يمتلك القوة النسبية الكافية للفوز في حرب من هذا النوع. معنى ذلك أن ألمانيا كانت قوية بما يكفي لأن تدق أجراس الإنذار في المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا، حين تلوح في الأفق إشارة ضعيفة حتى على أنها قد تنتقل إلى حالة الهجوم، لكنها مع ذلك لم تكن قوية بما يكفي لمحاربة القوى العظمى الثلاث المنافسة لها مرة واحدة. ولذلك كانت ألمانيا مجبرة على قبول الوضع الراهن بين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٠.

الجدول رقم (٦-١). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٨٧٥-١٨٩٥.

	١٨٧٥		١٨٨٠		١٨٨٥		١٨٩٠		١٨٩٥	
	الجيش الدائم	الجيش في حالة التعبئة	الجيش الدائم	الجيش في حالة التعبئة	الجيش الدائم	الجيش في حالة التعبئة	الجيش الدائم	الجيش في حالة التعبئة	الجيش الدائم	الجيش في حالة التعبئة
النمسا- المجر	٢٧٨٤٧٠	٨٣٨٧٠٠	٢٣٩٦١٥	٧٧١٥٥٦	٢٨٤٤٩٥	١٠٧١٠٣٤	٣٣٦٧١٧	١٨١٨٤١٣	٣٥٤٢٥٢	١٨٧٢١٧٨
المملكة المتحدة	١٩٢٤٧٨	٥٣٩٧٧٦	١٩٤٥١٢	٥٧١٧٦٩	١٨٨٦٥٧	٥٧٧٣٣٤	٢١٠٢١٨	٦١٨٩٦٧	٢٢٢١٥١	٦٦٩٥٥٣
فرنسا	٤٣٠٧٠٣	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٢٦٩٧	٢٠٠٠٠٠٠	٥٢٣٨٣٣	٢٥٠٠٠٠٠	٥٧٣٢٧٧	٢٥٠٠٠٠٠	٥٩٨٠٢٤	٢٥٠٠٠٠٠
ألمانيا	٤١٩٧٣٨	١٣٠٤٥٤١	٤١٩٠١٤	١٣٠٤٥٤١	٤٤٥٣٩٢	١٥٣٥٤٠٠	٤٩٢٢٤٦	٢٢٣٤٦٣١	٥٨٤٧٣٤	٣٠٠٠٠٠٠
روسيا	٧٦٥٨٧٢	١٢١٣٢٥٩	٨٨٤٣١٩	٢٤٢٧٨٥٣	٧٥٧٢٣٨	١٩١٧٩٠٤	٨١٤٠٠٠	٢٢٢٠٧٩٨	٨٦٨٦٧٢	٢٥٣٢٤٩٦
إيطاليا	٢١٤٦٦٧	٤٦٠٦١٩	٢١٤٦٦٧	٤٦٠٦١٩	٢٥٠٠٠٠	١٢٤٣٥٥٦	٢٦٢٢٤٧	١٢٢١٤٧٨	٢٥٢٨٢٩	١٣٥٦٩٩٩

ملحوظة: يمثل "الجيش في حالة التعبئة" War potential (المشار إليها في "الكتاب السنوي لرجل الدولة" Statesman's Year-Book باسم "حالة الاستعداد للحرب" لدى الجيش) العدد الإجمالي للجنود الذين يكونون في الجيش بعد التعبئة مباشرة. وهو بذلك يشتمل على الجيش العامل إضافة إلى كل قواته الاحتياطية، مهما كان ضعف تدريبها. يجب النظر بحذر إلى هذه الأعداد لأنها تقديرية. وتشتمل على الكثير من جنود الاحتياط المدربين جزئيا وأحيانا غير المدربين على الإطلاق. لم يذكر "الكتاب السنوي لرجل الدولة" حالة الاستعداد للحرب لدى المملكة المتحدة، وقد حصلتُ عليها بجمع القوات الاحتياطية المختلفة والجيوش الشعبية وقوات المتطوعين التي ذكرها الكتاب مع الجيش البريطاني العامل في الداخل البريطاني وفي الإمبراطورية.

المصدر: كل البيانات مأخوذة من The Statesman's Year-Book (London: Macmillan, various years) ما عدا أرقام "الجيش في حالة التعبئة" لفرنسا في عامي ١٨٧٥ و١٨٨٠ وأرقام "الجيش الدائم" لإيطاليا في عام ١٨٨٥ فهي تقديرات المؤلف.



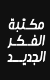
لكن بحلول عام ١٩٠٣ كانت ألمانيا دولة مهيمنة كامنة[٤٣]، حيث استحوذت على نسبة من القوة الصناعية الأوروبية أكبر من أية دولة أخرى، بما في ذلك المملكة المتحدة، وكان الجيش الألماني هو الأقوى في العالم. واصبحت ألمانيا حينذاك تمتلك القدرة على التفكير في الانتقال إلى حالة الهجوم لكسب مزيد من القوة. وليس من المفاجئ- إذن- أنه في ذلك الوقت تقريبا بدأت ألمانيا تفكر بجدية في تعديل توازن القوة الأوروبي وأن تصبح قوة عالمية.

كان التحرك الجدي الأول من جانب ألمانيا لتحدي الوضع الراهن يتمثل في قرارها في مطلع القرن ببناء أسطول هائل يستطيع أن يتحدى سيطرة المملكة المتحدة على محيطات العالم ويسمح لها بتحقيق "السياسة العالمية"[٤٤]. وقد أنتج ذلك سباق تسلح بحري بين المملكة المتحدة وألمانيا استمر حتى الحرب العالمية الأولى. وبدأت ألمانيا أزمة كبرى مع فرنسا على المغرب في مارس ١٩٠٥، بهدف عزل فرنسا عن المملكة المتحدة وروسيا ومنعهم من تشكيل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا. لكن الأزمة أحدثت نتائج عكسية على ألمانيا، حيث شكلت الدول الثلاث الحلف الثلاثي. ومع أن قادة ألمانيا لم يكونوا هم من أشعلوا ما يسمى الأزمة البوسنية في أكتوبر ١٩٠٨، فإنهم تدخلوا لمصلحة النمسا-المجر ودفعوا الأزمة إلى شفا الحرب قبل أن تتراجع روسيا وتقبل هزيمة مذلة في مارس ١٩٠٩. وبدأت ألمانيا أزمة ثانية حول المغرب في يوليو ١٩١١، أيضا بهدف عزل فرنسا وإذلالها. لكنها لم تنجح هنا أيضا، حيث أُجبرت ألمانيا على التراجع واشتد الحلف الثلاثي ترابطا. والأهم من كل ذلك أن قادة ألمانيا كانوا المسئولين بالدرجة الأولى عن اندلاع الحرب العالمية الأولى في صيف ١٩١٤. وكان هدفهم منها هو أن تهزم ألمانيا القوى العظمى المنافسة هزيمة حاسمة وتعيد رسم خريطة أوروبا لضمان الهيمنة الألمانية في المستقبل المنظور[٤٥].

أدخلت معاهدة فرساي (١٩١٩) ألمانيا في فترة فايمار[٧] (١٩١٩-١٩٣٣)[٤٦]، وفيها لم يُسمَح لألمانيا بأن تمتلك قوات جوية وألا يتجاوز عدد جيشها مائة ألف جندي. وأُلغي التجنيد وحُلت هيئة الأركان العامة الألمانية الشهيرة. وقد بلغ الضعف بالجيش الألماني مداه في العقد التالي للحرب لدرجة أن القادة الألمان كانوا يخافون من تعرض بلادهم للغزو من جانب الجيش البولندي الذي هاجم الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٠ وهزم الجيش الأحمر[٤٧]. ورغم أن ألمانيا لم تكن في وضع يمكّنها من ضم أقاليم بالقوة، فإن قادتها في فترة فايمار جميعهم كانوا ملتزمين بزعزعة الوضع الراهن واستعادة الأقاليم في بلجيكا وبولندا التي أخذت من ألمانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى[٤٨]. وكانوا مصممين أيضا على استعادة القوة العسكرية الألمانية[٤٩]. يفسر هذا النزوع التعديلي بين النخبة الحاكمة في فترة فايمار، ولو جزئيا على الأقل، السبب وراء الضعف الذي جوبهت به سياسات هتلر العسكرية والخارجية بعد أن وصل إلى السلطة في عام ١٩٣٣.

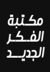
كان رجل الدولة البارز في ألمانيا في فترة فايمار هو غوستاف ستريسمان Gustav Stresemann الذي عمل وزيرا للخارجية من عام ١٩٢٤ حتى وفاته في عام ١٩٢٩. وكانت آراؤه في السياسة الخارجية وديعة، على الأقل مقارنة بآراء كثير من منافسيه السياسيين الذين كانوا يتبرمون من أنه لم يكن عدوانيا بما يكفي لدفع أجندة ألمانيا التعديلية قدما. وقع ستريسمان كلا من معاهدة لوكارنو Locarno Pact (في الأول من ديسمبر ١٩٢٥) ومعاهدة كيلوج-برايند Kellogg-Briand Pact (في السابع والعشرين

(٧) فترة فايمار أو جمهورية فايمار أو ألمانيا فايمار Weimar Germany هو الاسم الذي أطلقه المؤرخون على الجمهورية البرلمانية الديمقراطية الليبرالية التي تأسست في ألمانيا في عام ١٩١٩ لتحل محل نظام الحكم الإمبراطوري الذي ساد ألمانيا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد استمدت اسمها من مدينة فيمار التي عقدت فيها الجمعية التأسيسية (المترجم).



من أغسطس ١٩٢٨)، وكانتا محاولتين لتعزيز التعاون الدولي واستبعاد الحرب كأداة لإدارة الدولة. كما أدخل ألمانيا في عصبة الأمم (في الثامن من سبتمبر ١٩٢٦)، ولم يتحدث حول استخدام القوة لزعزعة توازن القوة. ورغم ذلك يسود إجماع واسع بين الدارسين على أن ستريسمان لم يكن مثاليا، بل كان أحد "الأنصار المتحمسين لمبدأ يقول إن سياسة القوة Machtpolitik هي العامل الحاسم الوحيد في العلاقات الدولية، وأن قوة الأمة الكامنة هي وحدها التي تحدد مكانتها في العالم"[٥٠]. كما كان ملتزما بشدة بتوسيع حدود ألمانيا. وقد وقع معاهدات عدم اعتداء مع المملكة المتحدة وفرنسا واستخدم لغة لينة معهما، لأنه كان يعتقد أن الدبلوماسية الذكية هي الطريق الوحيد الذي يمكّن ألمانيا الضعيفة عسكريا من استعادة بعض أراضيها المفقودة. ولو كانت ألمانيا في عهده تمتلك جيشا هائلا، لاستخدمه بالتأكيد، أو هدد باستخدامه، لضم أقاليم إلى ألمانيا.

لا حاجة بنا لأن نتحدث باستفاضة عن ألمانيا النازية (١٩٣٣-١٩٤٥) لأنها معروفة عالميا بأنها إحدى أكثر الدول عدوانية في التاريخ العالمي[٥١]. حين وصل هتلر إلى السلطة في يناير ١٩٣٣، كانت ألمانيا لا تزال ضعيفة عسكريا. فشرع على الفور في تصحيح تلك الوضعية وبناء جيش قوي (الفيرماخت) يمكن استخدامه لأغراض عدوانية[٥٢]. وبحلول عام ١٩٣٨ شعر هتلر بأن الوقت قد حان للبدء في توسيع حدود ألمانيا. فضم النمسا وسودتنلاند التشيكوسلوفاكية في عام ١٩٣٨ بدون إطلاق طلقة واحدة، والشيء نفسه حدث مع بقية تشيكوسلوفاكيا ومدينة ميمل Memel الليتوانية في مارس ١٩٣٩. وفي وقت لاحق من ذلك العام غزا الفيرماخت بولندا ثم الدنمارك والنرويج في أبريل ١٩٤٠، وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وفرنسا في مايو ١٩٤٠، ويوغسلافيا واليونان في أبريل ١٩٤١، والاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١.



الاتحاد السوفيتي (١٩١٧-١٩٧١)

يحفل تاريخ روسيا بالسلوك التوسعي قبل وصول البلاشفة إلى السلطة في أكتوبر ١٩١٧. بل إن "الإمبراطورية الروسية كما ظهرت في عام ١٩١٧ كانت نتاجا لأربعة قرون تقريبا من التوسع المتواصل"[٥٣]. وتوجد أدلة كثيرة على أن فلاديمير لينين وجوزيف ستالين وخلفاءهما حاولوا أن يسيروا على نهج القياصرة ويوسعوا الحدود السوفيتية أكثر فأكثر. لكن فرص التوسع كانت محدودة في تاريخ الاتحاد السوفيتي الذي يغطي خمسة وسبعين عاما. فكانت الدولة بين عامي ١٩١٧ و١٩٣٣ أضعف من أن تهاجم القوى الكبرى المنافسة. وبعد عام ١٩٣٣ كان يكفيها فقط أن تحاول احتواء التهديدات الخطرة على حدودها، متمثلة في اليابان الإمبراطورية في شمال شرق آسيا وألمانيا النازية في أوروبا. وفي أثناء الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها مصممين على كبح التوسع السوفيتي في بقاع الكرة الأرضية كافة. ومع ذلك أتيحت للسوفييت فرص للتوسع، واستغلوها جميعا تقريبا.

كان الخوف يهيمن على حكام روسيا من أن بلادهم عرضة للغزو وأن الطريقة المثلى للتعامل مع تلك المشكلة هي توسيع حدود روسيا. ليس غريبا -إذن- أن يسترشد التفكير الروسي في السياسة الخارجية قبل الثورة البلشفية وبعدها بالمنطق الواقعي بالدرجة الأولى. وفي ذلك كتب وليام فولر William Fuller في معرض وصفه "لخطاب رجال الدولة في روسيا" بين عامي ١٦٠٠ و١٩١٤ "أنهم عموما استخدموا اللغة الواقعية في الإستراتيجية والتحليل. فكانوا يزنون التأثير الدولي لما يفترض أن يفعلوه، ويفكرون في نقاط القوة والضعف لدى أعدائهم المتوقعين، ويبررون سياساتهم من حيث الفوائد المتوقعة منها على القوة والأمن الروسيين، لدرجة أن المرء يصعقه الانتشار الواسع لهذه الطريقة في التفكير"[٥٤].

وحين وصل البلاشفة إلى السلطة في ١٩١٧ ، كان من الواضح أنهم يعتقدون أن السياسة الدولية ستجتاز سريعا تحولا جذريا وأن منطق توازن القوة سيُلقى في مقبرة التاريخ. وكانوا يعتقدون تحديدا أنه بقليل من المساعدة من الاتحاد السوفيتي ستنتشر الثورات الشيوعية عبر أوروبا وبقية العالم وتخلق دولا متشابهة في التفكير تعيش في سلام قبل أن تذبل جميعها أخيرا. ومن هنا جاءت مزحة ليون تروتسكي الشهيرة في نوفمبر ١٩١٧ حين عُيِّن مفوضا للشئون الخارجية : "سأصدر بعض الإعلانات الثورية للشعوب وبعد ذلك أغلق الدكان". وعلى الطريق نفسه تعجب لينين في أكتوبر ١٩١٧ : "ماذا ، هل ستكون لنا شئون خارجية؟"[٥٥].

لكن الثورة العالمية لم تحدث ، وسرعان ما أصبح لينين "سياسيا واقعيا" من الطراز الأول[٥٦]. بل ويدفع ريتشارد ديبو Richard Debo بأن لينين تخلى عن فكرة نشر الشيوعية بسرعة تشكِّك في أنه تبناها يوما بجدية[٥٧]. أما ستالين الذي أدار السياسة الخارجية السوفيتية لثلاثين عاما تقريبا بعد رحيل لينين ، فكان يسترشد بالدرجة الأولى هو الآخر بالمنطق البارد للواقعية ، كما تجلى في استعداده للتعاون مع ألمانيا النازية بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤١[٥٨]. ولم تكن الأيديولوجيا تهم كثيرا خلفاء ستالين ، ليس لأنهم أيضا تأثروا بشدة بضرورات الحياة في نظام فوضوي وحسب ، بل أيضا لأن "ستالين اقتلع الإيمان العميق بالعالمية الأيديولوجية للماركسية-اللينينية وقتل أنصارها الحقيقيين ، واختزل الأصوات الأيديولوجية في الحزب إلى أبواق دعائية في مخططاته العالمية"[٥٩].

بإيجاز ، كان سلوك السياسة الخارجية السوفيتية بمرور الوقت يسترشد أكثر فأكثر بحسابات القوة النسبية ، وليس بالأيديولوجيا الشيوعية. ويشير بارينجتون مور Barrington Moore إلى أن "الحكام الشيوعيين لروسيا كانوا في المجال الدولي يعتمدون

بدرجة كبيرة على أساليب ترجع إلى بسمارك ومكيافيللي وحتى أرسطو أكثر منها لكارل ماركس أو لينين. وقد عُرِف هذا النمط من السياسة الدولية على نطاق واسع بنظام التوازن غير المستقر المتضمن في مفهوم توازن القوة"[٦٠].

على أن ذلك لا يعني أن الأيديولوجيا الشيوعية لم تؤثر مطلقا في سلوك السياسة الخارجية السوفيتية"[٦١]. فقد أبدى القادة السوفييت شيئا من الاهتمام بالترويج للثورة العالمية في العقد الثالث من القرن العشرين ورفعوا الأيديولوجيا أيضا في تعاملاتهم مع العالم الثالث في أثناء الحرب الباردة. علاوة على أنه لا يوجد تعارض كبير بين ما تمليه الواقعية والأيديولوجيا الماركسية. فالاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، تصادم مع الولايات المتحدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠ لأسباب أيديولوجية وأسباب تتعلق بتوازن القوة. وفي كل مرة كان الاتحاد السوفيتي يتصرف فيها بطريقة عدوانية لأسباب تتعلق بالأمن، كان يمكن تبرير ذلك كترويج لنشر الشيوعية. لكن حين كان يحدث تعارض بين المقاربتين، كانت الغلبة دائما للواقعية. فالدول تفعل كل ما يلزم من أجل بقائها، والاتحاد السوفيتي لم يكن استثناء لتلك القاعدة.

الأهداف والمنافسون

كان الاتحاد السوفيتي يهتم بالدرجة الأولى بالسيطرة على أقاليم في أوروبا وشمال شرق آسيا والهيمنة على الدول الأخرى الواقعة في هاتين المنطقتين التي يقع الاتحاد السوفيتي فيهما. حتى عام ١٩٤٥ كان منافسوه الرئيسون في هاتين المنطقتين هي القوى العظمى الإقليمية، وبعدها كان خصمه الرئيس في أوروبا وشمال شرق آسيا هي الولايات المتحدة التي تنافس معها في بقاع الكرة الأرضية جميعها.

كانت ألمانيا المنافس الأوروبي الرئيس للاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩١٧ و١٩٤٥، رغم أنهما كانا حليفين من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٣٣ ومن عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤١. وكانت علاقات المملكة المتحدة وفرنسا باردة وعدائية أحيانا مع موسكو

منذ الثورة البلشفية حتى الأعوام الأولى من الحرب العالمية الثانية، حين تحالفت المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي أخيرا لمحاربة النازيين. وفي أثناء الحرب الباردة اصطف الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه الأوروبيون الشرقيون ضد الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الغربيين، وكان الهدف الرئيس للسياسة الخارجية السوفيتية على مدى تاريخ الاتحاد هو الهيمنة على أوروبا الشرقية. وكان القادة السوفييت يرغبون بالتأكيد في الهيمنة على أوروبا الغربية أيضا وأن يصبحوا الدولة المهيمنة الأولى في أوروبا، لكن ذلك لم يكن ممكنا، حتى بعد أن دمر الجيش الأحمر الفيرماخت في الحرب العالمية الثانية، لأن منظمة حلف شمال الأطلنطي كانت تعترض طريقه بحزم.

وفي شمال شرق آسيا كانت اليابان العدو اللدود للاتحاد السوفيتي من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٤٥. وكان الاتحاد السوفيتي، مثل روسيا القيصرية من قبله، يسعى إلى السيطرة على كوريا ومنشوريا وجزر كوريل والنصف الجنوبي من جزيرة سخالين، وهي جميعها كانت خاضعة لسيطرة اليابان في تلك الفترة. وحينما انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، أصبحت الولايات المتحدة عدو موسكو الأساسي في شمال شرق آسيا، وأصبحت الصين حليفا مهما للسوفييت بعد انتصار ماو تسي تونج على القوميين في عام ١٩٤٩. لكن حدث تباعد بين الصين والاتحاد السوفيتي في أواخر الخمسينات، دفع الصين إلى التحالف مع الولايات المتحدة واليابان ضد الاتحاد السوفيتي في أوائل السبعينات. وسيطر الاتحاد السوفيتي على جزر كوريل وكل جزيرة سخالين في عام ١٩٤٥، وخضعت منشوريا لسيطرة تامة من الصين بعد عام ١٩٤٩، وباتت كوريا ساحة الحرب الكبرى بالمنطقة على مدار الحرب الباردة.

كان القادة السوفييت مهتمين أيضا بالتوسع في منطقة الخليج العربي، خاصة في إيران الغنية بالنفط التي كانت تشترك في الحدود مع الاتحاد السوفيتي. وأخيرا، كان

صناع السياسة السوفييت عازمين في أثناء الحرب الباردة على اتخاذ حلفاء في كل مناطق العالم الثالث، بما في ذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وشبه قارة جنوب آسيا ومد نفوذهم إليها. لكن موسكو لم تكن تميل إلى غزو الأراضي في تلك المناطق الأقل تقدما أو السيطرة عليها، بل كانت تبحث عن دول تابعة تستفيد منها في تنافسها العالمي مع الولايات المتحدة.

سجل التوسع السوفيتي

دخل الاتحاد السوفيتي معركة مستميتة من أجل البقاء في الأعوام الثلاثة الأولى من وجوده (١٩١٧-١٩٢٠)[٦٢]. فبعد الثورة البلشفية مباشرة سحب لينين الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الأولى، لكنه اضطر في أثناء ذلك لتقديم تنازلات إقليمية ضخمة لألمانيا في معاهدة بريست-ليتوفسك Brest-Litovsk (في الخامس عشر من مارس ١٩١٨)[٦٣]. بعدها بقليل أرسل الحلفاء الغربيون الذين واصلوا الحرب ضد ألمانيا على الجبهة الغربية قوات برية إلى الاتحاد السوفيتي[٦٤]، بهدف إجبار الاتحاد السوفيتي على العودة إلى الحرب ضد ألمانيا. لكن ذلك لم يحدث، في الأساس لأن الجيش الألماني كان قد هُزِم على ساحة المعركة في أواخر صيف وأوائل خريف ١٩١٨، وانتهت الحرب العالمية الأولى في الحادي عشر من نوفمبر ١٩١٨.

كانت هزيمة ألمانيا خبرا سارا للقادة السوفييت، لأنها كانت تعني موت معاهدة بريست-ليتوفسك التي انتزعت من الاتحاد السوفيتي كثيرا من أقاليمه. لكن مشكلات موسكو لم تنته على أية حال. فقد اندلعت حرب أهلية دامية بين البلاشفة والجماعات المنافسة المختلفة في الأشهر الأولى من عام ١٩١٨. ومما زاد الأمور سوءا أن الحلفاء الغربيين دعموا القوات المعادية للبلاشفة المعروفة باسم "البيض" في معركتهم ضد "الحمر" البلشفيين، وأبقوا قوات التدخل التابعة لهم في الاتحاد السوفيتي حتى صيف ١٩٢٠. ورغم أن البلاشفة كانوا أحيانا على وشك خسارة الحرب الأهلية، فقد تحول

توازن القوة بشكل حاسم ضد البيض في أوائل ١٩٢٠، وكانت هزيمتهم النهائية مسألة وقت. لكن قبل أن يحدث ذلك، استغلت دولة بولندا المكونة حديثا الضعف السوفيتي وغزت أوكرانيا في أبريل ١٩٢٠. كانت بولندا تريد أن تفكك الاتحاد السوفيتي وتفصل بيلاروسيا وأوكرانيا كدولتين مستقلتين، على أمل أن تنضم هاتان الدولتان الجديدتان إلى اتحاد من دول أوروبا الشرقية المستقلة تهيمن عليه بولندا.

أحرز الجيش البولندي انتصارات كبرى في أول القتال واستولى على كييف في مايو ١٩٢٠. لكن في أواخر ذلك الصيف غيَّر الجيش الأحمر المد، لدرجة أنه بنهاية يوليو وصلت القوات السوفيتية الحدود السوفيتية-البولندية. وهكذا أتيحت للسوفييت على نحو غير متوقع حينذاك الفرصة لغزو بولندا وضمها، ربما بمساعدة ألمانيا (القوة العظمى الأخرى غير الراضية عن وجود بولندا)، وإعادة رسم خريطة أوروبا الشرقية. فاغتنم لينين الفرصة سريعا وأرسل الجيش الأحمر إلى وارسو،[٦٥] لكن الجيش البولندي بمساعدة من فرنسا دحر القوات السوفيتية الغازية وأخرجها من بولندا. وكان الإرهاق قد نال من الطرفين، ولذلك وقعا هدنة في أكتوبر ١٩٢٠ ومعاهدة سلام رسمية في مارس ١٩٢١. وعند هذه النقطة انتهت الحرب الأهلية فعليا وسحب الحلفاء الغربيون قواتهم من الأراضي السوفيتية[٦٦].

لم يكن القادة السوفييت في وضع يمكّنهم من متابعة سياسة خارجية توسعية في العقد الثالث أو أوائل العقد الرابع من القرن العشرين، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأنهم كانوا مضطرين للتركيز على دعم حكمهم في الداخل وإعادة بناء اقتصادهم الذي دمرته أعوام الحرب[٦٧]. فكان الاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، يسيطر على ٢٪ فقط من القوة الصناعية الأوروبية في عام ١٩٢٠ (راجع الجدول رقم ٣-٣). لكن موسكو أبدت بعض الاهتمام بالشئون الخارجية، حيث احتفظت تحديدا بعلاقات

وثيقة مع ألمانيا منذ أبريل ١٩٢٢، حين وقعت معاهدة رابالدو Treaty of Rapallo، إلى أن وصل هتلر إلى السلطة في أوائل عام ١٩٣٣[٦٨]. فرغم أن الدولتين كانتا حريصتين جدا على تعديل الوضع الإقليمي الراهن، إلا أن أحدا منهما لم يكن يمتلك قدرة عسكرية هجومية جدية. كما حاول القادة السوفييت في العقد الثالث من القرن العشرين أن ينشروا الشيوعية حول العالم. لكنهم كانوا دائما حريصين على ألا يثيروا القوى العظمى الأخرى للتحرك ضد الاتحاد السوفيتي وتهديد بقائه. وفشلت كل جهود تصدير الثورة، سواء في آسيا أو في أوروبا.

ولعل المبادرة السوفيتية الأهم في العشرينات كانت قرار ستالين بتحديث الاقتصاد السوفيتي من خلال التصنيع الإجباري والزراعة التعاونية عديمة الرحمة. كانت المخاوف الأمنية هي التي دفعت ستالين إلى ذلك في الأساس، ورأى تحديدا أن الاقتصاد السوفيتي إذا ظل متخلفا عن اقتصادات دول العالم الصناعية الأخرى، فإن الاتحاد السوفيتي يمكن أن يُدمَّر في أي حرب قوى عظمى مستقبلية. قال ستالين في عام ١٩٣١: "إننا متخلفون عن الدول المتقدمة من خمسين إلى مائة عام، ولا بد أن نقطع تلك الفترة في عشرة أعوام. فإما أن نفعل ذلك، أو سيسحقوننا"[٦٩]. ونجحت سلسلة من الخطط الخمسية بدأت في أكتوبر ١٩٢٨ في تحويل الاتحاد السوفيتي من قوة عظمى معدمة في العشرينات إلى أقوى دولة في أوروبا بنهاية الحرب العالمية الثانية.

كان العقد الرابع من القرن العشرين يحمل خطرا كبيرا للاتحاد السوفيتي، حيث واجه تهديدات قاتلة من ألمانيا النازية في أوروبا واليابان الإمبراطورية في شمال شرق آسيا. ورغم أن الجيش الأحمر دخل في صراع حياة أو موت مع الفيرماخت في الحرب العالمية الثانية، وليس مع الجيش الياباني، فقد كانت اليابان تشكل تهديدا أخطر للاتحاد السوفيتي على مدار العقد الرابع من القرن العشرين[٧٠]. فدخلت القوات

السوفيتية واليابانية في سلسلة من الصدامات الحدودية في أواخر هذا العقد، بلغت ذروتها بحرب قصيرة في نومونهان في صيف ١٩٣٩. ولم تكن موسكو في وضع يمكّنها من الهجوم في آسيا في ذلك العقد، لكنها ركزت بدلا من ذلك على احتواء التوسع الياباني. ومن أجل ذلك الغرض احتفظ السوفييت بوجود عسكري قوي في المنطقة وقدموا مساعدات كبيرة للصين بعد اندلاع الحرب الصينية-اليابانية في صيف ١٩٣٧، بهدف توريط اليابان في حرب استنزاف مع الصين.

كانت إستراتيجية الاتحاد السوفيتي الرئيسة للتعامل مع ألمانيا النازية تتضمن بعدا هجوميا واضحا[٧١]. ومن الواضح أن ستالين فهم بعد وصول هتلر إلى السلطة مباشرة أن الرايخ الثالث يحتمل أن يبدأ حرب قوى عظمى في أوروبا وأنه لا مجال لإعادة تكوين الحلف الثلاثي (المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا) لردع ألمانيا النازية أو قتالها إذا اندلعت الحرب. لذلك اتبع ستالين إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. وتحديدا ذهب بعيدا في تطوير علاقات صداقة مع هتلر، بحيث يبدأ القائد النازي بضرب المملكة المتحدة وفرنسا، وليس الاتحاد السوفيتي. وتمنى ستالين أن تكون الحرب التالية طويلة ومكلفة للجانبين كليهما، مثل الحرب العالمية الأولى على الجبهة الغربية، بما يسمح للاتحاد السوفيتي باكتساب القوة والأراضي على حساب المملكة المتحدة وفرنسا، وخاصة ألمانيا.

ونجح ستالين أخيرا في تمرير المسئولية للمملكة المتحدة وفرنسا في صيف ١٩٣٩ بتوقيع اتفاقية مولوتوف-ريبنتروب التي اتفق فيها هتلر وستالين على مهاجمة بولندا وتقسيمها بينهما، ووافق هتلر على إطلاق يد الاتحاد السوفيتي في دول البلطيق (استونيا ولاتفيا وليتوانيا) وفنلندا. كان معنى هذا الاتفاق أن الفيرماخت سيحارب المملكة المتحدة وفرنسا، وليس الاتحاد السوفيتي. وتحرك السوفييت سريعا لتنفيذ

الاتفاقية. وبعد غزو النصف الشرقي من بولندا في سبتمبر ١٩٣٩ ، أجبر ستالين دول البلطيق في أكتوبر على السماح بوضع قوات سوفيتية على أراضيهم. وبعد أقل من عام، في يونيو ١٩٤٠ ، ضم الاتحاد السوفيتي تلك الدول الثلاث الصغيرة. وطلب ستالين تنازلات إقليمية من فنلندا في خريف عام ١٩٣٩ ، لكن الفنلنديين رفضوا الصفقة. فأرسل ستالين الجيش الأحمر إلى فنلندا في نوفمبر ١٩٣٩ وأخذ الأراضي التي أرادها بالقوة[٧٢]. كما تمكن من إقناع هتلر في يونيو ١٩٤٠ بالسماح للاتحاد السوفيتي بضم بيسارابيا Bessarabia وبوكوفينا الشمالية Northern Bukovina اللتين كانتا جزءا من رومانيا. معنى ذلك بإيجاز أن الاتحاد السوفيتي حقق مكاسب إقليمية كبيرة في أوروبا الشرقية بين صيف ١٩٣٩ وصيف ١٩٤٠.

بيد أن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين من جانب ستالين فشلت في ربيع ١٩٤٠ ، حين اجتاح الفيرماخت فرنسا في ستة أسابيع وطرد الجيش البريطاني من القارة في دنكيرك Dunkirk. كانت ألمانيا النازية في ذلك الوقت أقوى كثيرا من أي وقت مضى وكانت تستطيع أن تغزو الاتحاد السوفيتي دون قلق على جناحها الغربي. وفي ذلك كتب نيكيتا خروشوف وهو يتذكر رد فعل ستالين ومساعديه على أخبار الكارثة على الجبهة الغربية: "انهارت أعصاب ستالين حين علم بسقوط فرنسا.... معنى ذلك أن التهديد الأكبر والأخطر على مر التاريخ كان بانتظار الاتحاد السوفيتي. شعرنا كما لو أننا جميعا كنا نواجه التهديد بأنفسنا"[٧٣]. وحدث الهجوم الألماني بعد عام في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١.

تكبد الاتحاد السوفيتي خسائر هائلة في الأعوام الأولى للحرب العالمية الثانية، لكنه تمكن في النهاية من قلب المد على الرايخ الثالث، وبدأ في شن هجمات كبرى في اتجاه الغرب نحو برلين في أوائل ١٩٤٣. غير أن الجيش الأحمر لم يكن معنيا بهزيمة

الفيرماخت واسترداد الأقاليم السوفيتية المفقودة وحسب، بل كان ستالين مصمما أيضا على غزو المناطق من أوروبا الشرقية التي سيهيمن عليها السوفييت بعد هزيمة ألمانيا[٧٤]. وكان على الجيش الأحمر أن يغزو بولندا ودول البلطيق لكي يهزم الجيش الألماني، لكن السوفييت شنوا أيضا عمليات عسكرية كبرى للاستيلاء على بلغاريا والمجر ورومانيا، رغم أن تلك الهجمات لم تكن ضرورية لهزيمة ألمانيا، وربما حتى أخرت النصر النهائي.

كما تجلت شهية الاتحاد السوفيتي للقوة والنفوذ في شمال شرق آسيا في الحرب العالمية الثانية. وتمكن ستالين من استعادة أراض أكثر من تلك التي كانت روسيا تسيطر عليها في الشرق الأقصى قبل هزيمتها أمام اليابان في عام ١٩٠٥. ونجح السوفييت في النأي بأنفسهم عن الحرب الدائرة في المحيط الهادي حتى الأيام الأخيرة من النزاع، حين هاجم الجيش الأحمر جيش كوانتونج الياباني في منشوريا في التاسع من أغسطس ١٩٤٥. جاء هذا الهجوم السوفيتي في الأساس كرد فعل لضغط طال أمده من جانب الولايات المتحدة للانضمام إلى الحرب على اليابان بعد هزيمة ألمانيا. لكن ستالين طلب ثمنا للمشاركة السوفيتية، واستجاب وينستون تشرشل وفرانكلين روزفلت بعقد صفقة سرية معه في يالطا Yalta في فبراير ١٩٤٥[٧٥]. فلكي ينضم السوفييت للمعركة ضد اليابان، وعدهم الحلفاء بجزر كوريل والنصف الجنوبي من جزيرة سخالين. وفي منشوريا أعطوهم إيجارا لميناء آرثر كقاعدة بحرية واعترافا بما للاتحاد السوفيتي من "مصالح بارزة" في ميناء دارين Dairen التجاري وخطي السكك الحديدية الرئيسين في المنطقة.

بيد أنه لم يتم التوصل في أثناء الحرب العالمية الثانية إلى قرار حاسم حول مستقبل كوريا، رغم أن الجيش الأحمر احتل الجزء الشمالي من البلاد في الأيام الأخيرة من

النزاع[٧٦]. وفي ديسمبر ١٩٤٥ اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على إدارة كوريا معا كبلد تحت الوصاية. لكن تلك الخطة تبددت سريعا، وبدأ ستالين في فبراير ١٩٤٦ في بناء دولة تابعة في كوريا الشمالية، وفعلت الولايات المتحدة الشيء نفسه في كوريا الجنوبية.

ومع دمار ألمانيا واليابان، خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية دولة مهيمنة كامنة في أوروبا وشمال شرق آسيا. ولو تمكن السوفييت، لما ترددوا بالتأكيد عن التحرك للهيمنة على المنطقتين. فلو كانت هناك دولة على الإطلاق توفرت لها أسباب وجيهة للسيطرة على أوروبا، فإنها الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٥. فقد غزتها ألمانيا مرتين خلال ثلاثين عاما، وفي كل مرة فرض الألمان على الضحية ثمنا باهظا من الدماء. ولذلك فما كان لقائد سوفيتي مسئول أن يفوّت فرصة لكي يصبح الاتحاد السوفيتي الدولة المهيمنة في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لكن الهيمنة لم تكن ممكنة لسببين. أولا، كان على ستالين بسبب الدمار الهائل الذي ألحقه الرايخ الثالث بالمجتمع السوفيتي أن يركز على إعادة البناء والتعافي بعد عام ١٩٤٥ وألا يدخل حربا أخرى. ولذلك خفض حجم الجيش السوفيتي من ١٢,٥ مليون جندي في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ٢,٨٧ مليون في عام ١٩٤٨[٧٧]. ثانيا، كانت الولايات المتحدة دولة غنية جدا لا تنوي السماح للاتحاد السوفيتي بالهيمنة على أوروبا أو شمال شرق آسيا[٧٨].

فسعى ستالين، بالنظر إلى تلك القيود، إلى مد النفوذ السوفيتي قدر الإمكان بدون إثارة حرب مع الولايات المتحدة وحلفائها[٧٩]. وتتوفر أدلة على أنه سعى لأن يتجنب إشعال تنافس أمني حاد مع الولايات المتحدة، رغم أنه لم يوفق في ذلك

المسعى. كان ستالين بإيجاز توسعيا حذرا في أوائل الحرب الباردة، وكانت أهدافه الأربعة الرئيسة هي إيران وتركيا وأوروبا الشرقية وكوريا الجنوبية.

احتل السوفييت شمال إيران في أثناء الحرب العالمية الثانية، فيما احتل البريطانيون والأمريكيون جنوبها[٨٠]. واتفقت القوى العظمى الثلاث حينذاك على الجلاء عن إيران خلال ستة أشهر من انتهاء الحرب على اليابان. فسحبت الولايات المتحدة قواتها في الأول من يناير ١٩٤٦، وخطط البريطانيون لسحب قواتهم في الثاني من مارس ١٩٤٦. فيما لم تُبدِ موسكو أي تحرك للجلاء عن إيران. كما دعمت الحركات الانفصالية بين السكان الأذريين والأكراد في شمال إيران، وكذلك قدمت الدعم لحزب توده Tudeh الشيوعي الإيراني. لكن تحت ضغط المملكة المتحدة والولايات المتحدة، اضطر ستالين لإجلاء قواته عن إيران في ربيع ١٩٤٦.

وفيما يتعلق بتركيا التي ظلت على الحياد في الحرب العالمية الثانية حتى مارس ١٩٤٥، طالب ستالين في يونيو ١٩٤٥ باستعادة مقاطعتي أرداهان Ardahan وكارس Kars التركيتين اللتين كانتا جزءا من روسيا من عام ١٨٧٨ إلى عام ١٩١٨[٨١]. وطالب أيضا بإنشاء قواعد عسكرية على الأراضي التركية لكي يتمكن السوفييت من السيطرة على الدردنيل والمضايق التركية التي تربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط. وبغرض دعم هذه المطالب، حشد ستالين قوات سوفيتية على الحدود التركية. لكنه لم ينل هذه المطالب، لأن الولايات المتحدة كانت مصممة على منع التوسع السوفيتي في شرق البحر الأبيض المتوسط.

كان المجال الرئيس للتوسع السوفيتي في أوائل الحرب الباردة هو أوروبا الشرقية التي كانت كلها تقريبا قد أدمجت رسميا في الاتحاد السوفيتي، لأن الجيش الأحمر كان قد غزا معظم المنطقة في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. فيما أدمجت استونيا

ولاتفيا وليتوانيا في الاتحاد السوفيتي بعد الحرب، فضلا عن الثلث الشرقي من بولندا وجزء من شرق بروسيا وبيسارابيا وبوكوفينا الشمالية ومقاطعة روتينيا الكارپاثية Subcarpathian Ruthenia في شرق تشيكوسلوفاكيا وثلاث مناطق على حدود فنلندا الشرقية (انظر الخريطة ٦-٣). في حين تحولت بلغاريا والمجر وبولندا ورومانيا بعد الحرب مباشرة إلى دول تابعة للاتحاد السوفيتي. وعانت تشيكوسلوفاكيا المصير عينه في فبراير ١٩٤٨، وبعدها بعام أقام السوفييت دولة تابعة أخرى في ألمانيا الشرقية.

كانت فنلندا ويوغسلافيا الدولتين الوحيدتين في أوروبا الشرقية اللتين أفلتتا من الهيمنة السوفيتية الكاملة. نتج حظهما السعيد بالدرجة الأولى عن عاملين. أولا، اتضح بجلاء في الحرب العالمية الثانية أنه سيكون من الصعب والمكلف للجيش السوفيتي أن يغزو الدولتين ويحتلهما لفترة طويلة، فضلا عن أن الاتحاد السوفيتي الذي كان يحاول التعافي من الأضرار البالغة التي تكبدها على أيدي النازيين كان قد احتل الكثير من الدول الأخرى في أوروبا الشرقية. ولذلك آثر تفادي العمليات المكلفة في فنلندا ويوغسلافيا. ثانيا، كانت الدولتان ترغبان في الوقوف على الحياد في صراع الشرق والغرب، ما يعني أنهما لم تشكلا تهديدا عسكريا للاتحاد السوفيتي. أما لو أبدت فنلندا أو يوغسلافيا ميلا للتحالف مع منظمة حلف شمال الأطلنطي، فربما احتلها الجيش السوفيتي[١٨٢].

حاول الاتحاد السوفيتي أيضا أن يكتسب قوة ونفوذا في شمال شرق آسيا في أوائل الحرب الباردة، رغم أن تلك المنطقة لم تحظَ بالاهتمام الذي حظيت به أوروبا[١٨٣]. ورغم بعض الشك بين ستالين وماو، قدم السوفييت مساعدات للشيوعيين الصينيين في معركتهم ضد القوات القومية بقيادة شيان كاي شيك Chiang Kai-shek. وربح الشيوعيون الصينيون الحرب الأهلية في عام ١٩٤٩ وتحالفوا مع الاتحاد السوفيتي ضد

الولايات المتحدة. وبعد عام واحد دعم السوفييت غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية الذي أشعل حرب الثلاثة أعوام التي تركت كوريا مقسمة بطول الخط نفسه تقريبا الذي قسمها قبل الحرب[٨٤].



الخريطة (٦-٣)

وفي أوائل الخمسينات طبقت الولايات المتحدة وحلفاؤها حول العالم سياسة احتواء قوية، ولم تسنح فرص أخرى للتوسع السوفيتي في أوروبا أو شمال شرق آسيا أو الخليج العربي. وكان قرار ستالين بدعم غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في أواخر يونيو ١٩٥٠ آخر حالات العدوان المدعوم من السوفييت في المناطق المهمة فيما بقي من عمر الحرب الباردة. وانحصرت الجهود التوسعية السوفيتية بين عامي ١٩٥٠ و١٩٩٠ في العالم الثالث، ونجحت فيها مرة بعد أخرى، لكن دائما بمقاومة قوية من الولايات المتحدة[٨٥].

وبعد عقود من التنافس مع الولايات المتحدة على السيطرة على أوروبا، انكفأ الاتحاد السوفيتي فجأة في عام ١٩٨٩ وتخلى عن إمبراطوريته في أوروبا الشرقية. وضع ذلك حدا للحرب الباردة. ثم تفكك الاتحاد نفسه إلى خمس عشرة دولة في أواخر ١٩٩١. تدفع الموجة الأولى من دارسي تلك الأحداث، باستثناءات قليلة، بأن الحرب الباردة انتهت؛ لأن كبار القادة السوفييت، خاصة ميخائيل جورباتشوف، اجتازوا في الثمانينات تحولا جذريا في نظرتهم إلى السياسة الدولية[٨٦]. فبدلا من السعي لتعظيم نصيب الاتحاد السوفيتي من القوة العالمية، غدا مفكرو موسكو الجدد يسعون وراء الرخاء الاقتصادي والمعايير الليبرالية لتقييد استخدام القوة. بإيجاز، توقف صناع السياسة السوفييت عن التفكير والتصرف كما يفعل الواقعيون، وتبنوا عوضا عن ذلك منظورا جديدا يؤكد على فوائد التعاون بين الدول.

ومع توفر مزيد من الأدلة، يتضح أكثر فأكثر أن تفسير الموجة الأولى للسلوك السوفيتي في نهاية الحرب الباردة ناقص، إن لم يكن خاطئا. فقد زال الاتحاد السوفيتي وإمبراطوريته من الوجود أساسا؛ لأن اقتصاده الصناعي لم يعد قادرا على مجاراة التقدم التقني للقوى الاقتصادية الكبرى في العالم[٨٧]. فإذا لم تتخذ إجراءات صارمة

لتغيير اتجاه التراجع الاقتصادي، فإن أعوام الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى كانت معدودة فعلا.

ومن أجل إصلاح الخلل، حاول القادة السوفييت إدخال التقنية الغربية من خلال خفض حدة التنافس الأمني بين الشرق والغرب في أوروبا، وتحرير نظامهم السياسي في الداخل، وتقليل خسائرهم في العالم الثالث. غير أن تلك المقاربة أحدثت تأثيرات عكسية؛ لأن التحرير السياسي political liberalization أطلق العنان للقوى القومية النائمة منذ وقت طويل، ما تسبب في تفكك الاتحاد السوفيتي نفسه[٨٨]. بإيجاز، ثبت خطأ تفسير الحكمة التقليدية المستمدة من موجة الدراسات الأولى حول نهاية الحرب الباردة، حيث حدث عكس ما تقول، فبدلا من أن يتخلى القادة السوفييت عن المبادئ الواقعية، يؤكد سلوكهم وتفكيرهم النمط التاريخي الذي يقول إن الدول تسعى إلى تعظيم قوتها لكي تبقى آمنة من المنافسين الدوليين[٨٩].

إيطاليا (١٨٦١-١٩٤٣)

ثمة اتفاق كبير بين دارسي السياسة الخارجية الإيطالية على أن إيطاليا رغم أنها كانت الأضعف بين القوى العظمى بين عامي ١٨٦١ و١٩٤٣، كانت تبحث دوما عن فرص للتوسع وزيادة قوتها[٩٠]. من ذلك مثلا أن ريتشارد بوزورث Richard Bosworth كتب أن "إيطاليا كانت قبل عام ١٩١٤ قوة في طور التشكل تبحث عن صفقة شاملة تقدم لأضعف القوى العظمى مكانا تحت الشمس"[٩١]. وكانت السياسة الخارجية الإيطالية فيما بعد الحرب العالمية الأولى التي هيمن عليها بنيتو موسوليني تشترك في الهدف الأساسي ذاته. واجهت إيطاليا الفاشية (١٩٢٢-١٩٤٣) مجموعة مختلفة من الفرص عن تلك التي واجهها سلفها: إيطاليا الليبرالية (١٨٦١-١٩٢٢). وفي عام ١٩٣٨، أي قبل أربعة أعوام من انهيار إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، كتب

ماكسويل ماكارتني Maxwell Macartney وبول كريمونا Paul Cremona أن "السياسة الخارجية الإيطالية لم تهيمن عليها في الماضي المثل المجردة، فلم تطبق فلسفة مكيافيللي حول عدم الجدوى السياسية للبراءة كما طبقت في موطنه"[٩٢].

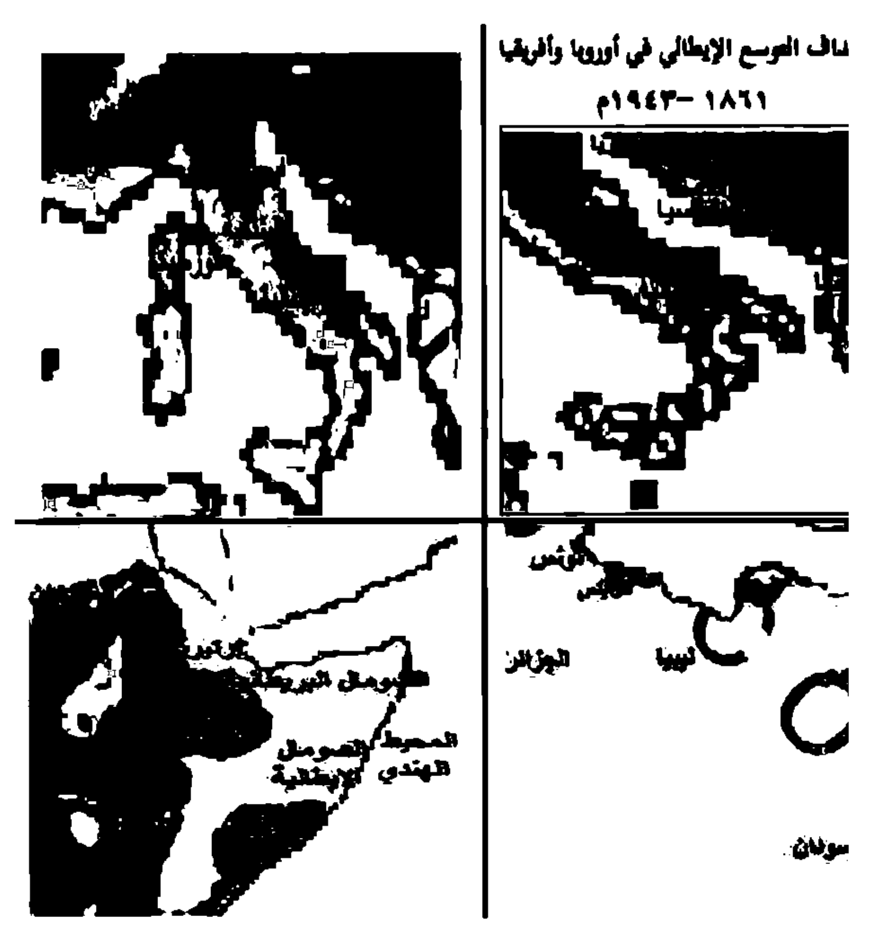
الأهداف والمنافسون

يمكن التعرف على شهية إيطاليا للغزو الإقليمي من دراسة أهدافها الرئيسة على مدى العقود الثمانية التي كانت فيها قوة عظمى. ركزت إيطاليا نواياها العدوانية على خمس مناطق مختلفة: شمال أفريقيا الذي تضمن مصر وليبيا وتونس، والقرن الأفريقي الذي تضمن أرتيريا وإثيوبيا والصومال، وجنوب البلقان الذي تضمن ألبانيا وكورفو Corfu وجزر دوديكانيسيا Dodecanese Islands وحتى أجزاء من جنوب غرب تركيا، وجنوب النمسا-المجر الذي تضمن دالميسيا Dalmatia وإستريا Istria وترنيتو Trentino (الجزء الجنوبي من تيرول Tyrol) وفينيسيا Venetia، وجنوب شرق فرنسا الذي تضمن كورسيكا ونيس وسافوي (انظر الخريطة ٦-٤).

كان منافسو إيطاليا الرئيسون على السيطرة على تلك المناطق هم: النمسا-المجر (على الأقل إلى أن تفككت تلك الدولة متعددة العرقيات في عام ١٩١٨) في منطقة البلقان، وفرنسا في أفريقيا. وضعت إيطاليا عينيها أيضا على أراض كانت جزءا من النمسا-المجر وفرنسا اللتين كانتا "تنظران إلى شبه الجزيرة الإيطالية منذ فترة طويلة كمجال مفتوح للمناورة الدبلوماسية والعسكرية"[٩٣]. وكانت الإمبراطورية العثمانية التي تفككت بين عام ١٨٦١ وزوالها النهائي في عام ١٩٢٣ هي الأخرى عاملا مهما في حسابات إيطاليا، حيث كانت تلك الإمبراطورية تسيطر على مناطق كبيرة في منطقة البلقان وشمال أفريقيا. ورغم أن أهداف إيطاليا العدائية كانت حاضرة دائما، فلم يكن جيشها مؤهلا للتوسع. بل كان مجرد قوة قتالية متواضعة الكفاءة تماما[٩٤]. ولم يكن يعجز عن الصمود أمام القوى العظمى الأوروبية الأخرى وحسب، بل كان أداؤه سيئا



ام القوات المقاتلة للقوى الأوروبية الأصغر وحتى الجيوش المحلية في أفريقيا. وقد عبَّ
سمارك عن هذه النقطة جيدا حين قال إن "إيطاليا تمتلك شهية كبيرة وأسنا
آكلة"[95]. ولذلك كان القادة الإيطاليون يتجنبون غالبا الاشتباكات العسكرية مـ
نوى العظمى الأخرى، إلا إذا كان خصمهم على وشك أن يخسر حربا أو كانـ
لداد كبيرة من قواته مجمدة على جبهة أخرى.



الخريطة (٦-٤)

كان قادة إيطاليا، نظرا لافتقارهم إلى المهارة العسكرية، يعتمدون بشدة على الدبلوماسية لكسب القوة. فكانوا يهتمون كثيرا باختيار الشركاء وكانوا بارعين في إثارة إحدى القوى العظمى على الأخرى لمصلحة إيطاليا. وتحديدا كان هؤلاء القادة يتصرفون على افتراض أن قوة إيطاليا رغم ضعفها كانت كافية لترجيح كفة التوازن بين القوى العظمى الأخرى التي كانت تدرك ذلك وتقدم تنازلات لإيطاليا لكسب ولائها. يسمي براين سوليفان Brian Sullivan هذه المقاربة باسم "إستراتيجية الثقل الحاسم"[٩٦]. وتقدم الحرب العالمية الأولى أفضل مثال تطبيقي لتلك الإستراتيجية. فحين اندلع النزاع في الأول من أغسطس ١٩١٤، ظلت إيطاليا على الحياد وأخذت تساوم طرفي النزاع للحصول على أفضل صفقة ممكنة قبل دخول الحرب[٩٧]. وقدم الطرفان لإيطاليا عروضا سخية، لأنهما اعتقدا أن الجيش الإيطالي يمكن أن يرجح كفة التوازن بشكل أو بآخر. ورغم أن إيطاليا تحالفت رسميا مع النمسا-المجر وألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى، فإنها دخلت الحرب في مايو ١٩١٥ في جانب الحلفاء، لأن المملكة المتحدة وفرنسا كانتا مستعدتين للتنازل لإيطاليا عن أراض أكبر من حلفائها السابقين.

سجل التوسع لإيطاليا الليبرالية والفاشية

حدثت أول جهود إيطاليا التوسعية في أوروبا، حيث تحالفت مع بروسيا في عام ١٨٦٦ ضد النمسا. وبينما سحق البروسيون النمساويين في المعركة، انهزم الإيطاليون أمام النمساويين. لكنهم حصلوا في التسوية السلمية على فينيسيا، وهي منطقة كبيرة على حدودها الشمالية كانت جزءا من النمسا. وفيما بعد ظلت إيطاليا خارج الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١)، رغم أنها غزت روما في سبتمبر ١٨٧٠، حين اتضح أن فرنسا التي كانت تحمي استقلال روما في السابق ستخسر الحرب مع بروسيا. وهكذا ضمت إيطاليا، كما يشير دنيس ماك سميث Denis Mack Smith "روما، كما ضمت فينيسيا، كنتيجة عرضية أخرى للانتصار البروسي"[٩٨]. وفي أثناء "الأزمة الشرقية

الكبرى" التي اندلعت في عام ١٨٧٥ ، حين بدا أن سيطرة الإمبراطورية العثمانية على جنوب شرق أوروبا تنهار سريعا، بدأت إيطاليا تخطط لأخذ أراضي من النمسا-المجر. لكن خططها فشلت وخرجت إيطاليا فارغة اليدين من مؤتمر برلين (١٨٧٨) الذي أنهى الأزمة.

حولت إيطاليا تركيزها من أوروبا إلى أفريقيا في أوائل العقد التاسع من القرن التاسع عشر. وحتى قبل توحيد إيطاليا في عام ١٨٦١ ، أبدت النخب الإيطالية اهتماما كبيرا بغزو أراض على الساحل الشمالي لأفريقيا. وكانت تونس الهدف الأول، لكن فرنسا عاجلت إيطاليا واستولت على تونس في عام ١٨٨١ ، ما أضر بالعلاقات الإيطالية مع فرنسا على مدى الأعوام العشرين التالية وجعل إيطاليا تشكل التحالف الثلاثي مع النمسا-المجر وألمانيا في عام ١٨٨٢. وفي ذلك العام عينه حاولت إيطاليا الانضمام إلى الغزو البريطاني لمصر، لكن بسمارك رفض ذلك المخطط. ثم حولت إيطاليا انتباهها بعد ذلك إلى القرن الأفريقي، تلك المنطقة التي كانت القوى العظمى الأخرى لا تعيرها اهتماما كبيرا. فأرسلت حملة عسكرية إلى المنطقة في عام ١٨٨٥ ، وخلال عقد أقامت إيطاليا مستعمرتيها الأوليين، وهما إريتريا والصومال الإيطالية. لكنها فشلت في غزو إثيوبيا، وأوقع الجيش الأثيوبي هزيمة كبرى بالجيش الإيطالي في أدوا Adowa في عام ١٨٩٥.

وعاودت إيطاليا في عام ١٩٠٠ التطلع إلى التوسع في شمال أفريقيا وأوروبا. ولاحت فرص التوسع لإيطاليا في المنطقتين مع تراخي قبضة الإمبراطورية العثمانية على ليبيا ومنطقة البلقان. وكانت علاقاتها مع النمسا-المجر (شريك إيطاليا في التحالف الثلاثي) قد ساءت عند تلك النقطة، في الأساس بسبب التنافس بينهما في البلقان.

وفتح هذا التنافس المتنامي الباب لإيطاليا للتفكير جديا في أخذ إيستريا وترنيتو من النمسا-المجر.

ودخلت إيطاليا حربا مع الإمبراطورية العثمانية على ليبيا في عام ١٩١١، وحين انتهت الحرب بعد عام، ربحت إيطاليا السيطرة على مستعمرتها الثالثة في أفريقيا. وفي أثناء ذلك النزاع غزت إيطاليا أيضا جزر دوديكانيسيا ذات الأغلبية اليونانية. فيما قدمت الحرب العالمية الأولى لإيطاليا أعظم الفرص لتوسيع قوتها وتحسين أمنها. وكما ورد قبل قليل فقد ساوم صناع السياسة الإيطاليون الطرفين بصلابة قبل الانضمام إلى المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا. وكانت أهداف إيطاليا الأساسية من وراء ذلك تتمثل في ضمان "جبهة أرضية يمكن الدفاع عنها" مع النمسا-المجر و"الهيمنة على البحر الأدرياتيكي"، تلك المساحة المائية الكبيرة التي تفصل إيطاليا عن منطقة البلقان[٩٩]. وفي معاهدة لندن الشهيرة وعد الحلفاء إيطاليا بأن تحصل بعد النصر في الحرب على (١) إيستريا، (٢) ترنيتو، (٣) جزء كبير من ساحل دالمسيا، (٤) السيطرة الدائمة على جزر دوديكانيسيا، (5) مقاطعة أنطاليا التركية، (6) السيطرة على مدينة فالونا الألبانية والمنطقة المحيطة بها مباشرة، (٧) دائرة نفوذ في وسط ألبانيا[١٠٠]. وكان الإيطاليون، كما يشير أ ج ب تايلور A.J.P. Taylor "غير متواضعين في مطالبهم"[١٠١].

تكبدت إيطاليا أكثر من مليون إصابة في الحرب العالمية الأولى، لكنها خرجت في الطرف المنتصر. وتوقعت إيطاليا بعد الحرب أن تحصل على ما وُعِدت به في عام ١٩١٥ وأن تجد أيضا فرصا جديدة للتوسع مع انهيار إمبراطورية النمسا-المجر والإمبراطورية العثمانية وروسيا. ويقول سوليفان في ذلك إن "الإيطاليين بدأوا يخططون للسيطرة على النفط والحبوب والمناجم في رومانيا وأوكرانيا والقوقاز وفرض الحماية على كرواتيا والساحل الشرقي للبحر الأحمر"[١٠٢]. لكن طموحات إيطاليا الكبيرة لم تتحقق

لأسباب مختلفة. فلم تحصل في التسوية النهائية فيما بعد الحرب إلا على إيستريا وترنيتو اللتين كانتا رغم ذلك منطقتين مهمتين إستراتيجيا[١٠٣]. وواصلت إيطاليا أيضا غزو جزر دوديكانيسيا التي أعطيت السيطرة الرسمية عليها في عام ١٩٢٣ بموجب معاهدة لوزان.

وهكذا ففي العقود الستة بين توحيد إيطاليا ووصول موسوليني إلى السلطة في أكتوبر ١٩٢٢ ضمت إيطاليا الليبرالية روما وفينيسيا وإيستريا وترنيتو ودوديكانيسيا في أوروبا، وأرتيريا وليبيا والصومال الإيطالي في أفريقيا. وشرعت إيطاليا الفاشية سريعا في البناء على سجل سلفها في الفتوحات الناجحة. فغزا جيش موسوليني، في أغسطس ١٩٢٣، جزيرة كورفو Corfu اليونانية عند مدخل البحر الأدرياتيكي، لكن المملكة المتحدة أجبرت إيطاليا على تركها. ووجه موسوليني ناظريه أيضا إلى ألبانيا التي احتلتها إيطاليا في أثناء الحرب العالمية الأولى، لكن تخلت عنها في ١٩٢٠ حين ثار السكان المحليون ضد الحكام الأجانب. ودعم موسوليني أحد شيوخ القبائل الألبان في منتصف العقد الثالث من القرن العشرين الذي وقع بعد ذلك اتفاقية مع إيطاليا جعلت ألبانيا عمليا محمية إيطالية. لكن ذلك لم يكن ليقنع القائد الفاشي الذي ضم ألبانيا رسميا في أبريل ١٩٣٩.

كانت إثيوبيا هدفا رئيسا آخر لموسوليني. بدأت إيطاليا تخطط لغزوها في منتصف العقد الثالث من القرن العشرين، و"من عام ١٩٢٩ فصاعدا احتلت سرا مناطق داخل إثيوبيا"[١٠٤]. وشنت إيطاليا، في أكتوبر ١٩٣٥، حربا شاملة على إثيوبيا، حصلت بعدها بعام على سيطرة رسمية على تلك الدولة الأفريقية. وأخيرا، أرسلت إيطاليا قوات للقتال في الحرب الأهلية الأسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩) إلى جانب عصبة الجنرال فرانسيسكو فرانكو الرجعية. وكان هدف إيطاليا الرئيس من وراء ذلك هو الحصول

على جزر البليار Balcaric Islands في غرب البحر الأبيض المتوسط التي تسمح لإيطاليا بتهديد خطوط الاتصال الفرنسية مع شمال أفريقيا وخطوط الاتصال البريطانية بين جبل طارق ومالطا[١٠٥].

وجد موسوليني في الحرب العالمية الثانية فرصة ممتازة لغزو أراض أجنبية وزيادة قوة إيطاليا. وتحديدا أعطت النجاحات العسكرية المذهلة لألمانيا النازية في الأعوام الأولى من الحرب "لإيطاليا قوة وحرية في العمل غير مسبوقتين"[١٠٦]. كانت الخطوة الأولى الرئيسة أمام موسوليني هي أن يعلن الحرب على فرنسا في العاشر من يونيو ١٩٤٠، بعد شهر واحد من غزو ألمانيا لفرنسا، وفقط بعد أن اتضح أن هزيمة فرنسا مؤكدة. دخلت إيطاليا الحرب في هذه اللحظة المناسبة للحصول على أراض ومستعمرات فرنسية. وكانت أهدافها الرئيسة هي نيس وسافوي وكورسيكا وتونس وجيبوتي، رغم أن إيطاليا كانت مهتمة أيضا بالحصول على مناطق أخرى خاضعة للسيطرة الفرنسية مثل الجزائر، فضلا عن أجزاء من الإمبراطورية البريطانية مثل عدن ومالطا. وطلب موسوليني أيضا أن يأخذ الأسطول الفرنسي والقوات الجوية الفرنسية. لكن ألمانيا لم تُلبِّ أيا من هذه المطالب، لأن هتلر لم يرد أن يعطي فرنسا دوافع لمقاومة الغزو النازي.

واصل موسوليني، رغم هذه النكسة، البحث عن فرص لضم الأراضي. وعرض في أوائل صيف ١٩٤٠ أن يتحالف مع ألمانيا النازية إذا غزت المملكة المتحدة. واستولت إيطاليا، في أغسطس ١٩٤٠، على الصومال البريطاني. وفكر موسوليني في الوقت نفسه في غزو اليونان ويوغسلافيا ومصر التي كان يدافع عنها جيش بريطاني صغير. وفي سبتمبر ١٩٤٠ غزت إيطاليا مصر على أمل الوصول إلى قناة السويس، وفي الشهر التالي غزت اليونان. لكن العمليتين تحولتا إلى كارثتين عسكريتين للجيش الإيطالي، رغم أن الفيرماخت هب لإنقاذه في الحالتين[١٠٧]. ورغم هذه الكوارث

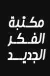
العسكرية أعلنت إيطاليا الحرب على الاتحاد السوفيتي في صيف ١٩٤١، حين بدا أن الجيش الأحمر سيكون الضحية التالية لآلة الحرب النازية. فأرسلت إيطاليا حوالي مائتي ألف جندي إلى الجبهة الشرقية. كان موسوليني هنا أيضا يأمل في أن يحصل لإيطاليا على بعض غنائم النصر، لكن آماله لم تتحقق، واستسلمت إيطاليا للحلفاء في سبتمبر ١٩٤٣.

بإيجاز، كان موسوليني توسعيا عنيدا، مثله مثل قادة إيطاليا الليبراليين الذين سبقوه.

السلوك المضر للذات؟

تؤكد الحالات الأربع السابقة -اليابان وألمانيا والاتحاد السوفيتي وإيطاليا- الادعاء القائل بأن القوى العظمى تسعى لزيادة نصيبها من القوة العالمية. وتوضح أيضا أن القوى العظمى تكون مستعدة غالبا لاستخدام القوة لبلوغ ذلك الهدف. فالقوى العظمى المشبعة نادرة الوجود في السياسة الدولية. وذلك الوصف للطريقة التي تصرفت بها القوى العظمى على مر الزمن ليس خلافيا حتى بين الواقعيين الدفاعيين. من ذلك مثلا قول جاك سنايدر بأن "فكرة أن الأمن يمكن أن يتحقق من خلال التوسع موضوع واسع الانتشار في الإستراتيجية الرئيسة للقوى العظمى في العصر الصناعي"[١٠٨]. كما يقدم في كتابه "أساطير الإمبراطورية" Myths of Empire دراسات حالة مفصلة لسلوك القوى العظمى في الماضي تقدم أدلة كافية على الميول الهجومية لهذه الدول.

قد يسلم المرء بأن التاريخ مليء بأمثلة لقوى عظمى تتصرف بطريقة عدوانية، لكنه يدفع مع ذلك بأن هذا السلوك لا يمكن تفسيره بمنطق الواقعية الهجومية. ويكمن أساس هذا الادعاء الشائع بين الواقعيين الدفاعيين في أن التوسع خاطئ، بل يعتبرونه



وصفة للانتحار الوطني. وتذهب حجتهم إلى أن الغزو لا يجزي، لأن الدول التي تحاول التوسع تلحقها الهزيمة في النهاية. ومن الحكمة أن تحافظ الدول على الوضع الراهن باتباع سياسات "خفض النفقات، أو الاسترضاء الانتقائي، أو تقوية المناطق الحيوية وليس المحيطية، أو التجاهل فحسب"[١٠٩]. وفعل الدولة لغير ذلك يكون دليلا على سلوك غير عقلاني أو غير إستراتيجي لا تستحثه أولويات النظام الدولي، بل ينتج في المقام الأول عن قوى سياسية محلية خبيثة[١١٠].

ينطوي هذا الخط الفكري على مشكلتين. فالسجل التاريخي، كما عرضتُ قبل قليل، لا يدعم الادعاء بأن الغزو لا يجزي وأن المعتدين ينتهي بهم الحال دائما أسوا مما كانوا قبل الحرب. فالتوسع يجزي أحيانا عوائد كبيرة، ولا يجزي في أحيان الأخرى. علاوة على أن الادعاء بأن القوى العظمى تتصرف بطريقة عدوانية بسبب سياسات داخلية خبيثة يصعُب إقامة البيِّنة عليه، لأن كل الدول ذات النظم السياسية المختلفة تبنت سياسات عسكرية هجومية. ولا يمكن المحاججة بأن نوعا واحدا من النظام السياسي أو الثقافة السياسية- بما في ذلك الديمقراطية- يتجنب العدوان دائما ويعمل بدلا من ذلك على الدفاع عن الوضع الراهن. ولا يشير السجل التاريخي إلى وجود فترات خطرة على نحو استثنائي، كالعصر النووي مثلا، قلصت القوى العظمى خلالها ميولها الهجومية. والدفع بأن التوسع خاطئ في ذاته يشير ضمنا إلى أن كل القوى العظمى خلال الأعوام الثلاثمائة وخمسين الماضية فشلت في فهم الطريقة التي يعمل بها النظام الدولي. وتلك حجة غير قابلة للتصديق أصلا.

ثمة سقطة أكثر تعقيدا يمكن التعرف عليها في كتابات الواقعيين الدفاعيين[١١١]. فرغم أنهم يدفعون عادة بأن الغزو لا يجزي، يعترفون أيضا في مواقف أخرى بأن العدوان ينجح كثيرا. ومن خلال البناء على ذلك المنظور المرقش، تجدهم يقسمون كون المعتدين إلى "توسعيين" و"توسعيين مفرطين" overexpanders. والتوسعيون هم

المعتدون الأذكياء الذين يربحون الحروب. يدرك هؤلاء أن التوسع المحدود فقط هو الذي يجزي إستراتيجيا، وأن محاولات السيطرة على منطقة كاملة يحتمل أن يلحق ضررا بفاعليه، لأن تحالفات فرض التوازن تتشكل دائما ضد الدول ذات الشهية الكبيرة، وينتهي الحال بهذه الدول إلى تكبد هزائم مدمرة. قد يبدأ التوسعيون من حين لآخر حربا خاسرة، لكن بمجرد أن تتضح لهم علامات الفشل حتى يتراجعوا خوفا من الهزيمة. والتوسعيون في الحقيقة "متعلمون جيدون"[١١٢]. ويرى الواقعيون الدفاعيون أن بسمارك هو النموذج الأصلي للمعتدي الذكي، لأنه ربح سلسلة من الحروب بدون الوقوع في الخطأ القاتل المتضمن في محاولة جعل بلاده دولة مهيمنة أوروبية. ويتخذون الاتحاد السوفيتي السابق أيضا مثالا للمعتدي الذكي، وذلك بالدرجة الأولى لأنه كان لديه من الحس الجيد ما منعه من محاولة غزو أوروبا كلها.

أما التوسعيون المفرطون فهم المعتدون غير العقلانيين الذين يبدؤون حروبا خاسرة ولا يتمتعون بالحس الجيد للخروج حين يتأكد أنهم سيخسرون. يتمثل هؤلاء تحديدا في القوى العظمى التي تسعى بتهور وراء الهيمنة الإقليمية، بما يلحق بهم دائما هزائم كارثية. ويذهب الواقعيون الدفاعيون إلى أن هذه الدول يجب أن تتعلم على نحو أفضل، لأن التاريخ يوضح أن السعي وراء الهيمنة يفشل دائما. وتذهب هذه الحجة أيضا إلى أن هذا السلوك المضر للذات **self-defeating behavior** ينتج عادة عن سياسات داخلية مشوهة. ويشير الواقعيون الدفاعيون عادة إلى ثلاث دول توسعية مفرطة بارزة، هي ألمانيا الفيلهلمية من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩١٤، وألمانيا النازية من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٤١، واليابان الإمبراطورية من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤١. كل هؤلاء المعتدين بدؤوا حروبا جرّت عليهم هزائم مدمرة. ولا نبالغ إن قلنا إن الادعاء بأن السياسات العسكرية الهجومية تؤدي إلى السلوك المضر للذات يستند في الأساس إلى هذه الحالات الثلاث.



تكمن المشكلة الرئيسة في منظور "الاعتدال جيد" modcration is good الذي يقول به الواقعيون الدفاعيون في أنه يساوي على نحو خاطئ بين التوسع غير العقلاني والهزيمة العسكرية. مع أن خسارة قوة عظمى لحرب لا يعني بالضرورة أن قرار بدء الحرب كان نتيجة لعملية صنع قرار غير عقلانية أو غير مبنية على معلومات. فالدول بالطبع يجب ألا تبدأ حروبا تعرف أنها ستخسرها، لكن يصعب التنبؤ بدرجة عالية من اليقين بما ستؤول إليه الحروب. فبعد أن تنتهي الحرب يفترض المثقفون والدارسون غالبا أن النتيجة كانت واضحة منذ البداية، وهو شكل من الإدراك المتأخر للأحداث. لكن التنبؤ صعب على أرض الواقع، وتصنع الدول تقديرات خاطئة أحيانا، وتُعاقَب عليها. ولذلك يمكن لدولة عقلانية أن تبدأ حربا تخسرها في النهاية.

وأفضل طريقة لتحديد ما إذا كان معتد مثل اليابان أو ألمانيا تورط في سلوك مضر للذات تتمثل في التركيز على عملية صنع القرار التي أدت إلى بدء الحرب، وليس نتيجة النزاع. ويكشف التحليل الدقيق للحالتين اليابانية والألمانية أن قرار الحرب كان استجابة معقولة لظروف معينة واجهتها كل دولة. فهذه القرارات، كما توضح المناقشة التالية، لم تكن قرارات غير عقلانية دفعتها قوى سياسية خبيثة تتصدر عملية صنع القرار في الداخل.

ثمة مشكلات أيضا في الحجة المرتبطة التي تقول إن السعي وراء الهيمنة الإقليمية يشبه محاربة طواحين الهواء أو الأعداء الوهميين. مؤكد أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي حاولت أن تُخضِع منطقتها ونجحت في ذلك. وقد حاولت فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية جميعها أن تبلغ الهدف نفسه، لكنها فشلت. ولا يعد واحد من خمسة معدل نجاح جيدا. لكن الحالة الأمريكية تثبت مع ذلك أن إنجاز الهيمنة الإقليمية ممكن. وهناك أيضا أمثلة للنجاح من الماضي البعيد: الإمبراطورية الرومانية في أوروبا (من عام ١٣٣ قبل الميلاد إلى عام ٢٣٥ بعد

الميلاد)، وإمبراطورية المغول الهندية في شبه قارة جنوب آسيا (١٥٥٦-١٧٠٧) وإمبراطورية شينج في آسيا (١٦٨٣-١٨٣٩) على سبيل المثال لا الحصر. وعلاوة على ذلك فرغم أن نابليون والقيصر فيلهلم وهتلر خسروا جميعا في محاولاتهم للهيمنة على أوروبا، فقد ربحوا جميعا انتصارات كبرى في ساحات المعارك وفتحوا مناطق شاسعة واقتربوا من إنجاز أهدافهم. واليابان فقط كانت فرصتها ضعيفة في تحقيق الهيمنة على ساحات المعارك. لكن صناع السياسة اليابانيين كانوا يعرفون، كما سنرى، أنهم يمكن أن يخسروا، ودخلوا الحرب فقط؛ لأن الولايات المتحدة لم تترك لهم بديلا معقولا.

يدعي نقاد السياسات الهجومية أن تحالفات فرض التوازن تتشكل لهزيمة الدولة المهيمنة الطموحة، في حين يوضح التاريخ أن هذه التحالفات يصعب جمعها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وتفضل إحدى الدول المهدّدة تمرير المسئولية إلى الأخرى، بدلا من تشكيل تحالفات ضد خصومهم الخطرين. على سبيل المثال التأمت تحالفات فرض التوازن التي قضت على فرنسا النابليونية وألمانيا النازية بعد أن غزا هؤلاء المعتدين معظم أوروبا. فضلا عن أن التحالفات الدفاعية، في الحالتين، لم تتشكل إلا بعد تعثر عملية الهيمنة بفعل هزيمة عسكرية كبيرة في روسيا التي حاربت كلا من نابليون وهتلر بدون حلفاء تقريبا[١١٣]. بل إن صعوبة بناء تحالفات دفاعية فعالة تقدم للدول القوية أحيانا فرصا للعدوان.

وأخيرا، فإن الادعاء بأن القوى العظمى كان يجب أن تتعلم من السجل التاريخي أن محاولات الهيمنة الإقليمية محكوم عليها بالفشل، ليس ادعاء مقنعا. والحالة الأمريكية تناقض هذا الادعاء، ويصعب أيضا تطبيق هذه الحجة على الدول الأولى التي سعت للهيمنة الإقليمية. فهذه الدول لم يكن متاحا لها سوابق كثيرة، وكانت الأدلة المستمدة من الحالات المبكرة مختلطة. فكان يمكن لألمانيا الفيلهلمية، على سبيل المثال، أن تنظر إلى فرنسا النابليونية التي فشلت، والولايات المتحدة التي نجحت. ومن

الصعب الدفع بأن صناع السياسة الألمان كان يتحتم عليهم أن يقرؤوا التاريخ ليخلصوا إلى أن الخسارة مؤكدة إذا حاولوا غزو أوروبا. وإذا كان يمكن أن نسلم بتلك النقطة، فماذا يمكن أن يقال عن هتلر الذي كانت معرفته جيدة بالتأكيد، لأنه رأى أن ألمانيا الفيلهلمية وفرنسا النابليونية فشلتا في غزو أوروبا. لكن ما تعلمه هتلر من تلك الحالات، كما سنرى، لم يكن أن العدوان لا يجزي، لكن بالأحرى ألا يكرر أخطاء سلفه حين حاول الرايخ الثالث أن يهيمن على القارة. معنى ذلك أن التعلم لا يؤدي دائما إلى اختيار النتيجة الداعمة للسلام.

وعلى ذلك فإن السعي وراء الهيمنة الإقليمية ليس طموحا خياليا، رغم أننا لا تنكر صعوبة إنجازه. ونظرا لضخامة الفوائد الأمنية المترتبة على الهيمنة تجد الدول القوية دائما إغراء لمحاكاة الولايات المتحدة ومحاولة السيطرة على منطقتها من العالم.

ألمانيا الفيلهلمية (١٨٩٠-١٩١٤)

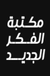
يتكون اتهام قياصرة ألمانيا بالضلوع في السلوك المضر للذات من فقرتين اتهاميتين. أولاهما أن أفعالهم العدوانية دفعت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا لتشكيل تحالف- الحلف الثلاثي- ضد ألمانيا. وهم بذلك مدانون بتطويق الذات. وثانيتهما أن ألمانيا بدأت حربا مع ذلك التحالف في عام ١٩١٤، كان مؤكدا تقريبا أنها ستخسرها. ولم تضطر ألمانيا إلى خوض حرب على جبهتين نتيجة لتطويق الذات الذي فعلته بنفسها وحسب، بل أيضا لم يكن لديها إستراتيجية عسكرية جيدة لهزيمة خصومها سريعا ونهائيا.

لكن هذه التهم لا تصمد أمام التقصي الدقيق. لا شك في أن ألمانيا نفذت تحركات معينة ساعدت في تشكيل الحلف الثلاثي. لكن كغيرها من القوى العظمى كانت لدى ألمانيا أسباب إستراتيجية وجيهة لمحاولة توسيع حدودها، وكانت أحيانا تثير منافسيها، خاصة بعد عام ١٩٠٠. لكن النظرة المدققة للطريقة التي تشكل بها التحالف تكشف

أن القوة الدافعة الرئيسة وراء تشكله كانت قوة ألمانيا الاقتصادية والعسكرية المتزايدة، وليس سلوكها العدواني.

لننظر ما الذي دفع فرنسا وروسيا للتقارب بين عامي ١٨٩٠ و١٨٩٤، ثم ما دفع المملكة المتحدة للانضمام إليهما بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧. أشرنا في مواضع سابقة إلى أن فرنسا وروسيا كانتا تنظران بعين القلق إلى قوة ألمانيا المتزايدة في العقدين الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر. وخشي بسمارك نفسه من أنهما قد يشكلان تحالفا ضد ألمانيا. وبعد أن هددت روسيا بمساعدة فرنسا في أثناء "أزمة الحرب على الأبواب" (١٨٧٥)، أقام بسمارك تحالفا يستهدف عزل فرنسا عن القوى العظمى الأوروبية الأخرى. ورغم أنه نجح في إعاقة التحالف بين فرنسا وروسيا ضد ألمانيا في أثناء وجوده في السلطة، فلم يكن من المتوقع أن تقف روسيا مكتوفة اليدين وهي تشاهد هزيمة ألمانيا لفرنسا، كما فعلت في عامي ١٨٧٠-١٨٧١. فقد كان واضحا بنهاية العقد التاسع من القرن التاسع عشر أن فرنسا وروسيا يمكن أن يشكلا تحالفا ضد ألمانيا في المستقبل القريب، سواء بقي بسمارك في السلطة أم رحل. وبعد أن ترك بسمارك السلطة مباشرة، في مارس ١٨٩٠، بدأت فرنسا وروسيا التفاوض لإنجاز التحالف الذي أصبح نافذ المفعول بعد أربعة أعوام. لكن ألمانيا لم تتصرف بطريقة عدوانية في الأعوام التي سبقت خروج بسمارك من السلطة أو تلته مباشرة. فلم يتسبب خلفاؤه في أية أزمات مؤثرة بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٠[١١٤]. ولذلك يصعب القول في هذه الحالة بأن السلوك الألماني العدواني هو الذي تسبب في تطويق الذات[١١٥].

ويمكن القول بأن خلفاء بسمارك دفعوا روسيا للانضمام إلى فرنسا، ليس بسلوكهم العدواني، بل بالفشل الأحمق في تجديد معاهدة الطمأنة بين ألمانيا وروسيا. وقد تفاوض بسمارك على ذلك الترتيب في ١٨٨٧ في تحرك مستميت لإبعاد روسيا عن



فرنسا. وهناك اتفاق واسع بين الدارسين على أن المعاهدة كانت غير نافذة في عام ١٨٩٠ وأنه لم تكن هناك إستراتيجية دبلوماسية بديلة. بل يذهب مدليكوت W. N. Medlicott إلى أنه رغم وجود معاهدة الطمأنة، "تحطمت سياسة بسمارك الروسية بحلول عام ١٨٨٧"[١١٦]. وحتى لو بقي بسمارك في السلطة فيما بعد عام ١٨٩٠، ربما لم يتمكن من إحباط التحالف الفرنسي-الروسي بالدبلوماسية الذكية. فـ"لا بسمارك ولا أية عبقرية سياسية أكبر منه على رأس السياسة الخارجية الألمانية"، كما يدفع إيمانويل جيس Imanuel Geiss، "كانت تستطيع أن تمنع ... تحالفا بين روسيا وفرنسا"[١١٧]. فقد التقت فرنسا وروسيا؛ لأنهما كانتا خائفتين من قوة ألمانيا المتزايدة، وليس لأن ألمانيا تصرفت بطريقة عدوانية أو حمقاء.

لقد تصرفت ألمانيا بطريقة عدوانية في أوائل القرن العشرين، حين انضمت المملكة المتحدة إلى فرنسا وروسيا لتشكيل الحلف الثلاثي. لكن حتى هنا، كانت المملكة المتحدة مدفوعة بقوة ألمانيا المتزايدة أكثر منها بسلوكها العدواني[١١٨]. فقرار ألمانيا في عام ١٨٩٨ ببناء أسطول قادر على تحدي الأسطول البريطاني أفسد العلاقات بين المملكة المتحدة وألمانيا بالتأكيد، لكنه لم يؤد بالمملكة المتحدة إلى التحالف مع فرنسا وروسيا. فالطريقة المثلى لتعامل المملكة المتحدة مع سباق التسلح البحري من هذا النوع هو أن تربح السباق نفسه، وليس أن تورط نفسها في خوض حرب برية ضد ألمانيا تقتضي إنفاق أموال الدفاع الثمينة على الجيش وليس الأسطول. صحيح أن الأزمة المغربية في عام ١٩٠٥، وهي الحالة الأولى للسلوك الألماني العدواني العلني، لعبت دورا مهما بالتأكيد في إقامة الحلف الثلاثي بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧، لكن العامل الرئيس وراء قرار المملكة المتحدة بتشكيل ذلك التحالف الثلاثي كان هزيمة روسيا المدمرة في الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) التي لم يكن لها علاقة من قريب



أو بعيد بسلوك ألمانيا[١١٩]. أخرجت هذه الهزيمة روسيا عمليا من توازن القوة الأوروبي، ما شكل تحسنا مفاجئا ومثيرا في قوة ألمانيا في القارة[١٢٠]. فأدرك القادة البريطانيون أن فرنسا وحدها لا تستطيع أن تصمد في حرب ضد ألمانيا، ولذلك تحالفوا مع فرنسا وروسيا لتصحيح التوازن واحتواء ألمانيا. بإيجاز كان التغير في بنية النظام الأوروبي، وليس سلوك ألمانيا، هو السبب الرئيس للحلف الثلاثي.

ولم يكن القرار الألماني بالدفع في اتجاه الحرب في عام ١٩١٤ مثالا للأفكار الإستراتيجية الحمقاء التي تدفع دولة لبدء حرب ستخسرها بالتأكيد. بل كان، كما رأينا، مخاطرة محسوبة يدفعها في الأساس رغبة ألمانيا في كسر الطوق الذي فرضه عليها الحلف الثلاثي ومنع نمو القوة الروسية وبلوغ مكانة الدولة المهيمنة في أوروبا. وكان الحدث الذي عجل بالحرب أزمة في البلقان بين النمسا-المجر وصربيا، حيث كانت ألمانيا تؤيد الأولى وروسيا تؤيد الأخيرة.

كان القادة الألمان يفهمون بوضوح أنهم سيضطرون للحرب على جبهتين وأن خطة شليفين لم تكن تضمن النصر. لكنهم رغم ذلك رأوا أن المخاطرة تستحق المحاولة، خاصة لأن ألمانيا كانت أقوى كثيرا من فرنسا أو روسيا في ذلك الوقت، وكان هناك مبرر جيد للاعتقاد بأن المملكة المتحدة قد تبقى على الحياد[١٢١]. وقد ثبت صدق ذلك كله تقريبا. فأنتجت خطة شليفين نصرا سريعا وحاسما في عام ١٩١٤[١٢٢]. وكما يقول العالم السياسي سكوت ساجان Scott Sagan، فقد كان ذلك مبررا جيدا لأن يسمي الفرنسيون نصرهم الثاني والأخير بالقرب من باريس في سبتمبر ١٩١٤ "معجزة المارن"[(٨)][١٢٣]. فضلا عن أن ألمانيا ربحت حرب الاستنزاف التالية بين عامي ١٩١٥ و١٩١٨. وأخرجت جيوش ألمانيا روسيا من الحرب في خريف عام ١٩١٧، كما دمرت

---

(٨) وقعت هذه المعركة على نهر المارن (المترجم).



الجيشين البريطاني والفرنسي، خاصة الأخير، في ربيع عام ١٩١٨، ولولا التدخل الأمريكي في اللحظة الأخيرة، لربحت ألمانيا الحرب العالمية الأولى[١٢٤].

تشير هذه المناقشة للسلوك الألماني قبل الحرب العالمية الأولى إلى حالة شاذة لنظرية الواقعية الهجومية. فقد أتيحت لألمانيا فرصة ممتازة لتحقيق الهيمنة في أوروبا في صيف عام ١٩٠٥. فلم تكن ألمانيا حينذاك دولة مهيمنة كامنة وحسب، بل كانت روسيا تترنح من هزيمتها في الشرق الأقصى وليست في وضع يمكّنها من الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم ألماني. ولم تكن المملكة المتحدة قد تحالفت بعد مع فرنسا وروسيا. ولذلك كانت فرنسا عمليا تقف وحيدة أمام الألمان الأقوياء الذين "أتيحت لهم فرصة لا نظير لها لتغيير التوازن الأوروبي لصالحهم"[١٢٥]. ومع ذلك كله لم تفكر ألمانيا جديا في دخول الحرب في عام ١٩٠٥، بل انتظرت إلى عام ١٩١٤، حين تعافت روسيا من هزيمتها وانضمت المملكة المتحدة إلى فرنسا وروسيا[١٢٦]. وفقا للواقعية الهجومية كان يجب أن تدخل ألمانيا الحرب في عام ١٩٠٥؛ لأنها كانت ستربح النزاع بالتأكيد.

ألمانيا النازية (١٩٣٣-١٩٤١)

إن التهمة الموجهة لهتلر هي أنه كان يجب أن يتعلم من الحرب العالمية الأولى أن ألمانيا إذا تصرفت بطريقة عدوانية، فسوف يتشكل ضدها تحالف لفرض التوازن ويسحقها مرة أخرى في حرب دموية على جبهتين. وتجاهل هتلر لهذا الدرس الواضح وتهوره بدخول الهاوية، كما يرى أصحاب هذا الرأي، كان ناتجا بالتأكيد عن عملية صنع قرار غير عقلانية.

غير أن هذا الاتهام لا يصمد هو الآخر أمام التقصي الدقيق. فرغم أن هتلر يستحق بلا شك مكانا خاصا في مقبرة القتلة المحترفين، إلا أن شره يجب ألا يحجب مهارته كمخطط إستراتيجي داهية حقق نجاحات كثيرة قبل أن يقع في الخطأ القاتل بغزو

الاتحاد السوفيتي في صيف عام ١٩٤١. لقد تعلم هتلر فعلا من الحرب العالمية الأولى، واستنتج أن ألمانيا لا بد أن تتجنب الحرب في جبهتين في الوقت نفسه، وأنها تحتاج إلى طريقة لتحقيق انتصارات عسكرية سريعة وحاسمة. أدرك هتلر تلك الأهداف في الأعوام الأولى من الحرب العالمية الثانية، ولهذا السبب استطاع الرايخ الثالث أن ينشر الموت والدمار عبر أوروبا. توضح هذه الحالة نقطتي السابقة حول التعلم، وهي أن الدول المهزومة لا تستنتج عادة أن الحرب عمل لا جدوى منه، بل تناضل لتتأكد من أنها لن تكرر الأخطاء في الحرب التالية.

وكانت دبلوماسية هتلر محسوبة بعناية لمنع خصومه من تشكيل تحالف ضد ألمانيا، بحيث يتمكن الفيرماخت من هزيمتهم واحدا تلو الآخر[١٢٧]. كان أساس النجاح يكمن في منع الاتحاد السوفيتي من الانضمام إلى المملكة المتحدة وفرنسا، بما يكرر الحلف الثلاثي. وقد نجح في ذلك، حيث ساعد الاتحاد السوفيتي الفيرماخت في ابتلاع بولندا في سبتمبر ١٩٣٩، رغم أن المملكة المتحدة وفرنسا أعلنتا الحرب على ألمانيا لغزوها بولندا. وفي الصيف التالي (١٩٤٠) وقف الاتحاد السوفيتي على الحياد، فيما كان الجيش الألماني يجتاح فرنسا ويطرد الجيش البريطاني من القارة في دنكيرك. وحين غزا هتلر الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤١، كانت فرنسا قد خرجت من الحرب، والولايات المتحدة لم تدخلها بعد، ولم تكن المملكة المتحدة تمثل تهديدا خطيرا لألمانيا. ولذلك استطاع الفيرماخت عمليا أن يخوض حربا على جبهة واحدة ضد الجيش الأحمر في عام ١٩٤١[١٢٨].

كان نجاح هتلر في معظمه ناتجا عن مكائد خصومه، لكن لا شك في أنه تصرف بمهارة. فلم يوقع خصومه في بعضهم وحسب، بل نجح طويلا في إقناعهم بأن ألمانيا النازية حسنة النية. يشير نورمان ريتش Norman Rich إلى أن "هتلر عول كثيرا على

مهارته الدبلوماسية والدعائية، حين أخفى نواياه الحقيقية وحجبها. ففي خطاباته العامة ومحادثاته الدبلوماسية كان يكرر بلا ملل رغبته في السلام، كما وقّع معاهدات صداقة ومواثيق عدم اعتداء، حيث كان سخيا في تأكيداته حول النية الحسنة"[١٢٩]. فقد فهم هتلر بالتأكيد أن الخطابات العاصفة للقيصر فيلهلم والقادة الألمان الآخرين قبل الحرب العالمية الأولى كانت خطأ.

أدرك هتلر أيضا الحاجة إلى تصميم آلة عسكرية تستطيع أن تحقق انتصارات سريعة وتتجنب المعارك الدامية التي وقعت في الحرب العالمية الأولى. ولذلك شجع بناء الفرق المدرعة ولعب دورا مهما في وضع إستراتيجية الحرب الخاطفة التي ساعدت ألمانيا في تحقيق أحد أكثر الانتصارات العسكرية إعجازا في التاريخ على فرنسا (١٩٤٠)[١٣٠]. كما أنجز جيش هتلر انتصارات مذهلة أيضا ضد قوى صغرى مثل بولندا والنرويج ويوغسلافيا واليونان. وكما يلاحظ سيباستيان هافنر Sebastian Haffner فإن "هتلر نجح من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٤١ في كل شيء فعله تقريبا، في السياسة الداخلية والخارجية، وكذلك في المجال العسكري، لدرجة أذهلت العالم"[١٣١]. ولو قُدر لهتلر أن يموت في يوليو ١٩٤٠ بعد أن استسلمت فرنسا، لربما اعتبر "أحد أعظم رجال الدولة الألمان"[١٣٢].

لكن لحسن الحظ وقع هتلر في خطأ خطير أدى إلى تدمير الرايخ الثالث، حيث أطلق الفيرماخت على الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١، وهذه المرة فشلت إستراتيجية الحرب الخاطفة الألمانية في إحداث نصر سريع وحاسم. وبدلا من ذلك بدأت حرب استنزاف وحشية على الجبهة الشرقية خسرها الفيرماخت في النهاية أمام الجيش الأحمر. ومما زاد الأمور تعقيدا دخول الولايات المتحدة الحرب في ديسمبر ١٩٤١، وفتحت مع المملكة المتحدة جبهة ثانية في الغرب. وفي ضوء العواقب الوخيمة من

مهاجمة الاتحاد السوفيتي يستطيع الواحد منا أن يعتقد أنه كانت هناك أدلة كافية مقدما على أن الاتحاد السوفيتي كان سيربح الحرب، وأن مساعدي هتلر حذروه كثيرا من أن شن عملية بارباروسا Opcration Barbarossa كان يعادل الانتحار الوطني، وأنه فعلها لأنه لم يكن ماهرا في الحسابات العقلانية.

غير أن الأدلة لا تدعم هذا التفسير. فلم تكن هناك مقاومة تذكر بين النخبة الألمانية لقرار هتلر بغزو الاتحاد السوفيتي، بل حماسة كبيرة للمناورة[١٣٣]. مؤكد أن بعض الجنرالات الألمان لم يكونوا راضين عن جوانب مهمة من الخطة النهائية، وأن بضعة مخططين وساسة رأوا أن الجيش الأحمر قد لا يستسلم للحرب الخاطفة الألمانية. لكن كان هناك إجماع قوي داخل النخبة الألمانية على أن الفيرماخت سيدحر السوفييت سريعا، كما هزم الجيشين البريطاني والفرنسي قبل عام. وكان من المعتقد على نطاق واسع في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن ألمانيا ستهزم الاتحاد السوفيتي في ١٩٤١[١٣٤]. وكانت هناك بالفعل أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الجيش الأحمر سينهار أمام الهجوم الألماني. فقد أدت حملات التطهير الواسعة التي نفذها ستالين في جيشه في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين إلى خفض قدرته القتالية بدرجة كبيرة، ومما يبرهن على تلك النقطة أن الجيش الأحمر كان أداؤه سيئا في حربه على فنلندا (١٩٣٩-١٩٤٠)[١٣٥]. فضلا عن أن الفيرماخت كان قوة قتالية منظمة في شهر يونيو ١٩٤١. وفي النهاية أخطأ هتلر ومساعدوه في حساب نتيجة عملية بارباروسا. فقد اتخذوا قرارا خاطئا، وليس قرارا غير عقلاني، وهذا يحدث أحيانا في السياسة الدولية.

ثمة نقطة أخيرة حول محاولتي ألمانيا الفاشلتين لتحقيق الهيمنة. كتب هافنر في أثناء الحرب الباردة حول الاعتقاد الواسع بأنه كان "خطأ من البداية" أن تحاول ألمانيا الهيمنة

على أوروبا"[١٣٦]. وأكد كيف أن أعضاء "الجيل الأصغر" فيما كان يسمى حينذاك ألمانيا الغربية "يحدقون كثيرا في آبائهم وأجدادهم كما لو كانوا مجانين لأن يضعوا لأنفسهم هذا الهدف". ويضيف أننا مع ذلك "يجب أن نتذكر أن غالبية أولئك الآباء والأجداد، أي جيل الحرب العالمية الأولى وجيل الحرب العالمية الثانية كان يعتبر هذا الهدف معقولا وسهل المنال. وقد ألهمهم هذا الهدف وماتوا كثيرا من أجله."

اليابان الإمبراطورية (١٩٣٧-١٩٤١)

يرجع اتهام اليابان بالتوسع المفرط إلى قرارها بيدء الحرب على الولايات المتحدة التي كانت تمتلك ثمانية أضعاف قوة اليابان تقريبا في عام ١٩٤١ (انظر الجدول رقم ٦-٢)، ما ألحق هزيمة مدمرة بالمعتدين اليابانيين.

صحيح أن اليابان حاربت الجيش الأحمر في عام ١٩٣٨ وفي علم ١٩٣٩ وخسرت في المرتين. ونتيجة لذلك توقفت اليابان عن إثارة الاتحاد السوفيتي وظلت الحدود بينهما هادئة حتى الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، حين كان مصير اليابان قد تقرر فعلا. وصحيح أيضا أن اليابان غزت الصين في عام ١٩٣٧ وتورطت في حرب طويلة لم تستطع أن تربحها. لكن اليابان كانت مترددة في دخول ذلك النزاع، مع أن قادتها كانوا واثقين من أن الصين التي لم تكن قوة عسكرية هائلة حينذاك ستهزم أمامهم بسهولة. ورغم أنهم كانوا مخطئين في ذلك، فإن فشل اليابان في الانتصار في الصين لم يكن فشلا كارثيا. ولم تكن الحرب الصينية-اليابانية المحفز الذي وضع الولايات المتحدة في حالة صدام مع اليابان"[١٣٧]. كان صناع السياسة الأمريكيون غير راضين بالتأكيد عن العدوان الياباني على الصين، لكن الولايات المتحدة ظلت على الحياد مع تصاعد الحرب، ولم تبذل جهدا لمساعدة الصين حتى أواخر عام ١٩٣٨، وحتى حينها لم تقدم للصينيين المحاصَرين إلا حزمة صغيرة من المساعدات الاقتصادية[١٣٨].

الجدول رقم (٦-٢). النصيب النسبي من الثروة العالمية ١٨٣٠-١٩٤٠.

	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠
المملكة المتحدة	٪٤٧	٪٥٧	٪٥٩	٪٥٩	٪٥٣	٪٤٥	٪٣٢	٪٢٣	٪١٥	٪١٤	٪١٦	٪١١	٪١١
ألمانيا	٪٤	٪٤	٪٣	٪٩	٪١٣	٪١٦	٪١٦	٪٢١	٪٢٠	٪٢١	٪١٤	٪١٤	٪١٧
فرنسا	٪١٨	٪١٤	٪١٠	٪١٢	٪١١	٪١٠	٪٨	٪٧	٪٦	٪٦	٪٥	٪٩	٪٤
روسيا	٪١٣	٪٨	٪٦	٪٣	٪٢	٪٢	٪٣	٪٦	٪٥	٪٦	٪١	٪٦	٪١٣
النمسا- المجر	٪٦	٪٦	٪٦	٪٤	٪٤	٪٣	٪٤	٪٤	٪٤	٪٤	-	-	-
إيطاليا	-	-	-	٪٠	٪٠	٪٠	٪١	٪١	٪١	٪١	٪١	٪٢	٪٢
الولايات المتحدة	٪١٢	٪١٢	٪١٥	٪١٣	٪١٦	٪٢٣	٪٣٥	٪٣٨	٪٤٨	٪٤٧	٪٦٢	٪٥٤	٪٤٩
اليابان	-	-	-	٪٠	٪٠	٪٠	٪٠	٪٠	٪١	٪١	٪٢	٪٤	٪٦

ملحوظة: تقاس "الثروة" بنفس المؤشر المركّب المستخدم في الجدول رقم (٣-٣). لاحظ أن حسابات الثروة العالمية المستخدمة هنا تستند إلى أرقام القوى العظمى المحددة. ولا تُذكَر القوى الصغرى، باستثناء الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، حينما لم تكن بعد قوة عظمى.

SOURCES: All data are from J. David Singer and Melvin Small, National Material Capabilities Data, 1816-1985 (Ann Arbor, MI. Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993).

وقع حدثان مذهلان في أوروبا -سقوط فرنسا في يونيو ١٩٤٠ والأهم منه غزو ألمانيا النازية للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١- دفعا الولايات المتحدة لمواجهة اليابان، وأديا في النهاية إلى بيرل هاربر. وكما يلاحظ بول شرودر Paul Schroeder فإن "الولايات المتحدة لم تكن تفكر جديا في إيقاف التقدم الياباني بقوة السلاح أو تعتبر اليابان عدوا حقيقيا، إلى أن أصبحت حرب الشرق الأقصى مرتبطة بوضوح بالحرب الأكبر (والأهم لأمريكا) في أوروبا". وعلى وجه التحديد كانت "مقاومة الولايات المتحدة لهتلر هي التي بدأت تحديد السياسة الأمريكية في الشرق الأقصى أكثر من أي عامل آخر"[١٣٩].

أدى انتصار الفيرماخت في الغرب إلى إخراج فرنسا وهولندا من الحرب، وكذلك أجبر المملكة المتحدة الضعيفة على التركيز على الدفاع عن نفسها ضد الهجوم الألماني من الجو والبحر. وحيث إن تلك القوى الأوروبية الثلاث كانت تسيطر على معظم جنوب شرق آسيا، فقد باتت هذه المنطقة الغنية بالموارد مفتوحة للتوسع الياباني. وإذا غزت اليابان جنوب شرق آسيا، فإنها كانت تستطيع بذلك أن توقف قدرا كبيرا من المساعدات التي توجه إلى الصين، ما يزيد فرص اليابان في الفوز بالحرب الدائرة فيها[١٤٠]. وإذا سيطرت اليابان على الصين وجنوب شرق آسيا فضلا عن كوريا ومنشوريا، فإنها ستسيطر بذلك على معظم آسيا. وقد كانت الولايات المتحدة مصممة على منع تلك النتيجة، ولذلك بدأت في صيف عام ١٩٤٠ العمل جديا لردع التوسع الياباني.

كانت اليابان حريصة على تفادي الحرب مع الولايات المتحدة، ولذلك أخذت تتحرك بحذر في جنوب شرق آسيا. وبحلول أوائل صيف ١٩٤١ كان شمال الهند الصينية فقط يخضع لسيطرة اليابان، رغم أن طوكيو كانت تستطيع أن تدفع المملكة المتحدة إلى غلق طريق بورما بين يوليو وأكتوبر ١٩٤٠ ودفع الهولنديين إلى تزويد

اليابان بمزيد من النفط. وقد بدا في منتصف شهر يونيو ١٩٤١ أنه "حتى وإن لم يكن ثمة أمل للتوصل إلى اتفاق" بين اليابان والولايات المتحدة، "فقد ظلت هناك فرصة للتوصل إلى نوع من التسوية المؤقتة والمحدودة بينهما"[١٤١]. فلم يكن واضحا في ذلك الوقت أنهما يمكن أن يتحاربا في غضون ستة أشهر.

غير أن غزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١ أحدث تغييرا في العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة ودفعهما إلى الطريق إلى الحرب[١٤٢]. فقد رأى معظم صناع السياسة الأمريكيين، كما لاحظنا، أن الفيرماخت سيهزم الجيش الأحمر، ما يجعل ألمانيا دولة مهيمنة في أوروبا. وكان الانتصار النازي يعني أيضا أن تصبح اليابان الدولة المهيمنة في آسيا، لأن الاتحاد السوفيتي كان القوة العظمى الوحيدة في آسيا ذات الجيش القادر على كبح اليابان[١٤٣]. وهكذا، فإذا خسر السوفييت أمام الألمان، فإن الولايات المتحدة كانت ستجد نفسها في مواجهة دولة مهيمنة معادية في آسيا وفي أوروبا. ليس غريبا- إذن- أن تصمم الولايات المتحدة على تفادي ذلك السيناريو المرعب، ما يعني أن الاتحاد السوفيتي كان لا بد أن ينجو من الهجوم الألماني في عام ١٩٤١ وأي هجوم ألماني في المستقبل.

وقد كان من سوء طالع اليابان أنها في عام ١٩٤١ كانت في وضع يمكّنها من التأثير على فرص بقاء الاتحاد السوفيتي. وتحديدا كان صناع السياسة الأمريكيون قلقين بشدة من أن تهاجم اليابان الاتحاد السوفيتي من الشرق وتساعد الفيرماخت في القضاء على الجيش الأحمر. ولم تكن ألمانيا واليابان متحالفتين رسميا في الحلف الثلاثي وحسب، بل توفرت للولايات المتحدة أيضا معلومات وفيرة على أن اليابان كانت تفكر في الهجوم على الاتحاد السوفيتي المحاصَر الذي حاربته اليابان قبل عامين فقط[١٤٤]. وبغرض منع ذلك الاحتمال مارست الولايات المتحدة ضغوطا اقتصادية ودبلوماسية شديدة على اليابان في النصف الأخير من عام ١٩٤١، ليس فقط بهدف

ردع اليابان عن ضرب الاتحاد السوفيتي، بل أيضا لإجبار اليابان على التخلي عن الصين والهند الصينية، وربما حتى منشوريا، وأي طموح لديها للهيمنة على آسيا"[١٤٥].

خلاصة القول إن الولايات المتحدة مارست ضغوطا إكراهية هائلة على اليابان لتحويلها إلى قوة من الدرجة الثانية.

وكانت الولايات المتحدة في وضع يمكّنها من إكراه اليابان. ففي عشية الحرب العالمية الثانية كانت اليابان تستورد ٨٠٪ من منتجات الوقود وأكثر من ٩٠٪ من الغازولين وأكثر من ٦٠٪ من الآلات الصناعية وحوالي ٧٥٪ من الحديد الخردة من الولايات المتحدة[١٤٦]. جعلت هذه التبعية اليابان عرضة لحظر أمريكي من شأنه أن يدمر اقتصاد اليابان ويهدد بقاءها. وفي السادس والعشرين من يوليو ١٩٤١، ومع ازدياد موقف الجيش الأحمر سوءا على الجبهة الشرقية وانتهاء اليابان من غزو جنوب الهند الصينية، جمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأصول اليابانية، ما أدى إلى حظر شامل ومدمر على اليابان[١٤٧]. وأكدت الولايات المتحدة لليابان أنها يمكن أن تتفادى الخنق الاقتصادي لو تخلت عن الصين والهند الصينية، وربما أيضا منشوريا.

وضع الحظر اليابان أمام خيارين عسيرين لا ثالث لهما: إما أن تستسلم للضغط الأمريكي وتقبل هذا الانتقاص الكبير من قوتها، أو أن تحارب الولايات المتحدة، رغم أن الانتصار الأمريكي كان نتيجة مؤكدة[١٤٨]. ولذلك حاول قادة اليابان أن يتوصلوا إلى صفقة مع الولايات المتحدة في أواخر صيف وخريف عام ١٩٤١. قالوا إنهم مستعدون لإجلاء قواتهم عن الهند الصينية بعد التوصل إلى "سلام عادل" في الصين، وأكدوا أنهم مستعدون لسحب كل القوات اليابانية من الصين خلال خمسة وعشرين عاما من تحقيق السلام بين الصين واليابان[١٤٩]. لكن صناع السياسة الأمريكيين رفعوا أسلحتهم ورفضوا تقديم أية تنازلات لليابانيين اليائسين إلى حد التهور[١٥٠]. ولم تكن الولايات



المتحدة تنوي السماح لليابان بتهديد الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤١ أو بعده في الحرب. وقد كان من الممكن كسر شوكة اليابانيين سلما أو حربا، وكان الاختيار لهم"[١٥١].

واختارت اليابان مهاجمة الولايات المتحدة، رغم تيقنها من أنها قد تخسر، لكن على أمل أنها قد تتمكن من إدخال الولايات المتحدة في حرب طويلة وإجبارها في النهاية على الخروج من النزاع. فقد يتمكن الفيرماخت الذي كان واقفا على أبواب موسكو في شهر نوفمبر ١٩٤١ من هزيمة الاتحاد السوفيتي هزيمة حاسمة، ما يجبر الولايات المتحدة على تركيز معظم انتباهها ومواردها في أوروبا وليس آسيا. علاوة على أن الجيش الأمريكي الذي كان آلة قتالية عديمة الكفاءة في خريف عام ١٩٤١ ربما كان يمكن إضعافه أكثر بهجوم ياباني مفاجئ[١٥٢]. وبعيدا عن القدرات، لم يكن مؤكدا أن الولايات المتحدة ستكون لديها الإرادة للحرب إذا هوجمت. والولايات المتحدة -على كل- لم تفعل شيئا لوقف التوسع الياباني في العقد الرابع من القرن العشرين، وكانت الانعزالية لا تزال أيديولوجيا قوية في أمريكا، حتى أنه في أواخر أغسطس ١٩٤١ أقر مجلس النواب بفارق صوت واحد فقط مد فترة خدمة العام الواحدة لأولئك الذين جرى الاقتراع عليهم في عام ١٩٤٠، بمعنى استمرار سياسة العزلة[١٥٣].

لم يكن اليابانيون حمقى، فقد كانوا يعرفون أنه من المرجح أن تدخل الولايات المتحدة الحرب وأن تربحها. لكنهم كانوا مستعدين لخوض تلك المغامرة الخطرة جدا، لأن الاستسلام للمطالب الأمريكية كان بديلا أسوأ بكثير. وقد عبّر ساجان عن هذه النقطة بتلك الطريقة الجيدة: "إن موضوع اللاعقلانية اليابانية المتواتر خاطئ تماما... إذ يبدو أن القرار الياباني بالحرب كان عقلانيا. فلو تفحصنا القرارات التي اتخذتها طوكيو في عام ١٩٤١ عن كثب لما وجدنا اندفاعا طائشا إلى الانتحار الوطني، بل جدلا مطولا ومتعبا بين بديلين أحلاهما مر"[١٥٤].



سباق التسلح النووي

يتمثل اختباري الأخير للواقعية الهجومية في فحص صحة تنبؤها بسعي القوى العظمى وراء التفوق النووي. يقول الموقف المقابل الذي يتفق كثيرا مع موقف الواقعيين الدفاعيين إن المتنافسين النوويين ما إن يجدوا أنفسهم يعملون في عالم التدمير المتبادل المؤكد، ذلك العالم الذي يمتلك فيه كل طرف القدرة على تدمير الطرف الآخر بعد امتصاص الضربة الأولى، حتى يقبلوا طائعين بالوضع الراهن ولا يبحثوا عن ميزة نووية. وعلى ذلك فلن تصنع الدول أسلحة مضادة أو نظما دفاعية من شأنها أن تحيِّد القدرة الانتقامية للطرف الآخر وتقوِّض التدمير المتبادل المؤكد. ويقدم فحص سياسات القوى العظمى النووية في أثناء الحرب الباردة حالة مثالية لتقييم هذين المنظورين الواقعيين المتنافسين.

يوضح السجل التاريخي أن الواقعية الهجومية تقدم تفسيرا أفضل للسياسات النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة. فلم تقبل أي من القوتين العظميين نصيحة الواقعيين الدفاعيين حول فضائل التدمير المتبادل المؤكد، بل طور الجانبان ونشرا ترسانات مضادة ضخمة ومتطورة، سواء لكسب ميزة نووية أو لمنع الجانب الآخر من اكتسابها. فضلا عن أن الجانبين دأبا على تطوير دفاعات ضد الأسلحة النووية للجانب الآخر وكذلك إستراتيجيات ذكية مفصلة لخوض حرب نووية والفوز فيها.

السياسة النووية الأمريكية

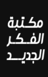
لم يصبح سباق التسلح النووي بين القوتين العظميين جديا إلا في حوالي عام ١٩٥٠. كانت الولايات المتحدة تتمتع باحتكار نووي في الأعوام الأولى من الحرب الباردة، ولم يفجر الاتحاد السوفيتي سلاحه النووي الأول إلا في أغسطس ١٩٤٩.

ولذلك فإن مفاهيم مثل القوة المضادة(٩) كانت غير ذات صلة في أواخر الأربعينات، لأن السوفييت لم تكن لديهم أسلحة نووية لكي تستهدفها الولايات المتحدة. وكان الشاغل الرئيس للمخططين الإستراتيجيين الأمريكيين في تلك الفترة هو الطريقة الممكنة لإيقاف الجيش الأحمر عن اجتياح أوروبا الغربية، ورأوا أن الطريقة المثلى للتعامل مع ذلك التهديد تتمثل في شن حملة قصف نووي على القاعدة الصناعية السوفيتية[١٥٥]. كانت هذه الإستراتيجية في جوهرها "امتدادا" لحملة القصف الإستراتيجي الأمريكية على ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، رغم أنها "مضغوطة زمنيا وأعظم تأثيرا وأقل تكلفة"[١٥٦].

وبعد أن طور السوفييت القنبلة الذرية، سعت الولايات المتحدة إلى تطوير القدرة الحاسمة على الضربة الأولى، أي الضربة التي تدمر وقائيا كل القدرات النووية السوفيتية في ضربة واحدة. كانت السياسة النووية الأمريكية في الخمسينات تسمى "الانتقام الهائل"، رغم أن هذا الاسم لم يكن صادقا، لأن كلمة الانتقام تشير ضمنا إلى أن الولايات المتحدة كانت تخطط لأن تنتظر ولا تضرب الاتحاد السوفيتي إلا بعد أن تمتص ضربة نووية سوفيتية[١٥٧]. في حين أن هناك أدلة وفيرة على أن الولايات المتحدة كانت تخطط لأن تبدأ هي بإطلاق أسلحتها النووية في أية أزمة لكي تزيل القوة النووية السوفيتية الصغيرة قبل أن تقلع من الأرض. وقد أوضح الجنرال كيرتيس ليماي Curtis LeMay رئيس القيادة الجوية الإستراتيجية تلك النقطة في منتصف الخمسينات، حين

---

(٩) في مجال الإستراتيجية النووية، تشير القوة المضادة counterforce إلى الأسلحة التي تستطيع أن تضرب الترسانة النووية للطرف الآخر في مواقعها، وتشير أهداف القوة المضادة إلى الأهداف ذات القيمة العسكرية مثل قواعد إطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات أو القواعد الجوية التي ترتكز فيها القاذفات النووية أو موانئ غواصات الصواريخ البالستية أو نظم القيادة والسيطرة، وتشير النظم الدفاعية إلى الأسلحة التي تستطيع أن تسقط الرؤوس الحربية النووية القادمة من الخصم [المترجم].



أعلن أن ضعف القاذفات المتوفرة لدى القيادة الإستراتيجية الجوية، الذي كان مصدرا للقلق حينذاك، لا يشغله كثيرا؛ لأن خطته للحرب النووية تطالب الولايات المتحدة بالبدء بالضرب ونزع سلاح الاتحاد السوفيتي. وقال "لو رأيت أن الروس يحشدون طائراتهم للهجوم، فسوف أدمرهم قبل أن يقلعوا من الأرض"[١٥٨]. ولذلك يكون من الأدق أن نسمي السياسة النووية الأمريكية في الخمسينات "الاستباق الهائل" وليس "الانتقام الهائل". وبغض النظر عن التسمية، فإن النقطة الأساسية هي أن الولايات المتحدة كانت ملتزمة في خمسينات القرن العشرين بتحقيق التفوق النووي على الاتحاد السوفيتي.

بيد أن الولايات المتحدة لم تنجز قدرة الضربة الأولى على الترسانة النووية السوفيتية في خمسينات أو أوائل ستينات القرن العشرين. وعلى فرض أنها بدأت بالضربة الأولى في أي تبادل نووي خلال تلك الفترة فربما توقع دمارا بالاتحاد السوفيتي أكثر بكثير مما يستطيع الأخير أنه يلحقه بها. وكان المخططون الأمريكيون لا يحبذون سيناريو أفضل الحالات الذي تقوم الضربة الأولى الأمريكية فيه بالقضاء على كل القوة النووية الانتقامية السوفيتية تقريبا، ما يثير الشكوك في قدرة موسكو على التدمير المؤكد[١٥٩]. معنى ذلك أن الولايات المتحدة كانت قريبة من امتلاك قدرة الضربة الأولى. لكن معظم صناع السياسة الأمريكيين في ذلك الوقت كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة يحتمل أن تتكبد دمارا غير مقبول في حرب نووية مع الاتحاد السوفيتي، حتى وإن لم يصل ذلك الدمار إلى حد التدمير الكامل للولايات المتحدة[١٦٠].

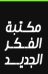
وقد اتضح في أوائل الستينات أن الحجم والتنوع الكبيرين للترسانة النووية السوفيتية أشارا بوضوح إلى أنه سيكون من المستحيل قريبا، في ضوء التقنية الحالية، أن تفكر الولايات المتحدة جديا في نزع سلاح الاتحاد السوفيتي بضربة أولى نووية[١٦١]. فقد

كانت موسكو على وشك تطوير قدرة منيعة ومتينة على تنفيذ الضربة الثانية، ما يدخل القوتين العظميين مباشرة في عالم التدمير المتبادل المؤكد. كيف نظر صناع السياسة الأمريكيون إلى هذا التطور وكيف تجاوبوا معه؟ لقد أزعجهم ذلك كثيرا، وقضوا ما بقي من الحرب الباردة يكرسون موارد ضخمة للإفلات من وضعية التدمير المتبادل المؤكد وتحقيق ميزة نووية على الاتحاد السوفيتي.

إننا عند النظر إلى عدد الأهداف السوفيتية التي كانت الولايات المتحدة تخطط لضربها في أي حرب نووية، نجد أنه يتجاوز كثيرا مطالب التدمير المتبادل المؤكد. فقد كان من المتفق عليه عموما أن الولايات المتحدة لكي تمتلك قدرة التدمير المؤكد بعد أن تمتص الضربة الأولى السوفيتية لا بد أن تكون قادرة على تدمير حوالي ٣٠٪ من سكان الاتحاد السوفيتي وحوالي ٧٠٪ من قاعدته الصناعية[١٦٢]. كان هذا المستوى من التدمير يمكن أن يتحقق بتدمير أكبر ٢٠٠ مدينة في الاتحاد السوفيتي. وكانت هذه المهمة تتطلب حوالي ٤٠٠ قنبلة نووية، الواحدة منها بقوة انفجارية قدرها واحد ميغاطن[١٠]، أو ما يساويها من مزيج الأسلحة والميغاأطنان (أصبحت تعرف بعد ذلك باسم ٤٠٠ ميغاطن). لكن العدد الفعلي للأهداف السوفيتية الذي خططت الولايات المتحدة لتدميرها كان يتجاوز الـ ٢٠٠ مدينة المطلوبة للتدمير المؤكد. على سبيل المثال كانت الخطة العسكرية الفعلية لاستخدام الأسلحة النووية التي أصبحت سارية المفعول في الأول من يناير ١٩٧٦ المعروفة باسم الخطة العملياتية المتكاملة-٥ (SIOP-5) تتضمن ٢٥٠٠٠ هدف محتمل[١٦٣]. فيما احتوت الخطة العملياتية المتكاملة-٦ التي أقرتها إدارة ريغان في الأول من أكتوبر ١٩٨٣ على ٥٠٠٠٠ هدف محتمل، وهو عدد مذهل حقا.

---

(١٠) الميغاطن megaton قوة انفجارية تعادل قوة انفجار مليون طن من ثالث نتريت التولين (المترجم).

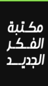


ورغم أن الولايات المتحدة لم تمتلك أبدا القدرة على ضرب كل تلك الأهداف المحتملة مرة واحدة، فقد نشرت ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية، ظل حجمها ينمو باطراد من أوائل الستينات حتى انتهت الحرب الباردة في عام ١٩٩٠. علاوة على أن معظم تلك الأسلحة كانت تتضمن قدرة القوة المضادة، لأن المخططين الإستراتيجيين الأمريكيين لم يقنعوا بمجرد حرق ٢٠٠ مدينة سوفيتية، بل كانوا مصممين على تدمير جزء كبير من القدرة الانتقامية للاتحاد السوفيتي. على سبيل المثال كان المخزون الأمريكي يضم ٣١٢٧ قنبلة ورأس حربي نووي في ديسمبر ١٩٦٠ حين أقرت الخطة العملياتية المتكاملة-٦٢ (الخطة العملياتية المتكاملة الأولى)[١٦٤]، وبعدها بثلاثة وعشرين عاما، حين وضعت الخطة العملياتية المتكاملة-٦ موضع التنفيذ، كانت الترسانة النووية الإستراتيجية قد نمت إلى ١٠٨٠٢ قنبلة. ورغم أن الولايات المتحدة كانت تحتاج إلى قوة انتقامية كبيرة لأغراض التدمير المؤكد، لأنها لا بد أن تفترض أنها قد تخسر جزءا من أسلحتها في الضربة الأولى السوفيتية، فلا شك في أن حجم الترسانة النووية الأمريكية في الأعوام الخمسة وعشرين الأخيرة من الحرب الباردة تجاوزت كثيرا الـ ٤٠٠ ميغاطن المطلوبة لتدمير أكبر ٢٠٠ مدينة سوفيتية.

سعت الولايات المتحدة بقوة أيضا لتطوير تقنيات تعطيها ميزة على المستوى النووي. فقد قطعت أشواطا بعيدة على طريق تحسين القدرة التدميرية لأسلحتها المضادة. واهتمت الولايات المتحدة على وجه خاص بتحسين دقة القذف، وهو القلق الذي هدأه مصممو الأسلحة بنجاح كبير. وكانت الولايات المتحدة أيضا رائدة في تطوير أسلحة القذف المتعدد مستقلة الاستهداف[١١] التي أدت إلى زيادة ملحوظة في

---

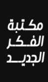
(١١) أسلحة القذف المتعدد مستقلة الاستهداف multiple independently targeted re-entry vehicles (MIRVs) عبارة عن رؤوس حربية نووية تحملها الصواريخ البالستية عابرة القارات ICBM أو الصواريخ البالستية المطلقة



عدد الرؤوس الحربية الإستراتيجية في مخازنها. وبنهاية الحرب الباردة كانت "قدرة القتل جيدة التوجيه" للقذائف الباليستية الأمريكية- أي قدرة القوة المضادة الأمريكية- قد وصلت نقطة أصبحت معها نجاة مستودعات الصواريخ السوفيتية المتمركزة على الأرض مشكوكا فيها. واستمرت واشنطن بغزارة أيضا في حماية نظم القيادة والسيطرة من الهجوم، ما زاد قدرتها على شن حرب نووية خاضعة للسيطرة. كما دفعت الولايات المتحدة بقوة، وإن كان بلا نجاح، في اتجاه تطوير دفاعات صاروخية باليستية فعالة. وكان صناع السياسة الأمريكيون يقولون أحيانا إن الغرض النهائي من الدفاع الصاروخي هو الانتقال من عالم نووي يثمن الهجوم إلى عالم أكثر أمنا يهيمن عليه الدفاع، لكنهم في الحقيقة أرادوا الدفاعات بهدف تسهيل الانتصار في الحرب النووية بتكلفة معقولة[١٦٥].

وأخيرا توصلت الولايات المتحدة إلى بديل لإستراتيجية الانتقام الهائل، أرادت به أن يمكّنها من شن حرب نووية على الاتحاد السوفيتي والانتصار فيها. كانت إدارة كينيدي أول من صاغ هذه الإستراتيجية البديلة في عام ١٩٦١ وأصبحت تعرف باسم "الخيارات النووية المحدودة"[١٦٦]. افترضت السياسة الجديدة أنه لا يمكن لإحدى القوتين العظميين أن تزيل قدرة التدمير المؤكد لدى الجانب الآخر، لكنها تستطيع أن تشتبك في تبادلات نووية محدودة بالأسلحة المضادة. ولذلك يجب على الولايات المتحدة أن تسعى إلى تجنب ضرب المدن السوفيتية لتقليل عدد القتلى المدنيين وأن تركز بدلا من ذلك على تحقيق الانتصار بالسيطرة على الاتحاد السوفيتي في التبادلات المحدودة على أهداف القوة المضادة التي كانت تقع في القلب من الإستراتيجية، على أمل أن يحارب

من الغواصات SLBM، يستطيع الصاروخ الواحد باستخدام هذه الرؤوس أن يضرب عدة أهداف وليس هدفا واحدا (المترجم).



السوفييت وفقا للقواعد نفسها. أخذت هذه السياسة اسم الخطة العملياتية المتكاملة-٦٣ ودخلت حيز التنفيذ في الأول من أغسطس ١٩٦٢. تلا هذه الخطة أربع خطط بنفس الاسم خلال ما بقي من الحرب الباردة، كانت الواحدة منها تحدد أهدافا من خيارات القوة المضادة أصغر وأدق وأكثر انتقائية من سابقتها، فضلا عن تحسين نظم القيادة والسيطرة التي من شأنها أن تسهّل خوض حرب نووية محدودة[١٦٧]. وكان الهدف النهائي من هذه التحسينات بالطبع هو ضمان أن تمتلك الولايات المتحدة ميزة على الاتحاد السوفيتي في الحرب النووية[١٦٨].

خلاصة القول إنه توجد أدلة دامغة على أن الولايات المتحدة لم تتخلَّ عن جهودها لتحقيق التفوق النووي في أثناء الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة من عمر الحرب الباردة[١٦٩]. لكنها مع ذلك لم تحقق ميزة حقيقية على السوفييت، بل ولم تقترب من إنجاز ذلك الهدف كما حدث في الخمسينات وأوائل الستينات.

السياسة النووية السوفيتية

رغم أننا نعرف عن الجانب السوفيتي من القصة أقل مما نعرف عن الجانب الأمريكي، فليس من الصعب تحديد ما إذا كان السوفييت قد سعوا إلى تحقيق ميزة نووية على الولايات المتحدة أم قنعوا بالعيش في عالم التدمير المتبادل المؤكد. فلدينا تفاصيل حول حجم وتكوين الترسانة النووية السوفيتية على مدار الحرب الباردة، فضلا عن كم كبير من الأدبيات السوفيتية تعرض تفكير موسكو حول الإستراتيجية النووية.

شيد الاتحاد السوفيتي، كما فعلت الولايات المتحدة، ترسانة نووية هائلة ذات قدرة كبيرة على القوة المضادة[١٧٠]. لقد وصل السوفييت متأخرين، فلم يفجروا أول أسلحتهم النووية إلا في أغسطس ١٩٤٩، ونمت ترسانتهم ببطء في الخمسينات. كان الاتحاد السوفيتي خلال ذلك العقد متخلفا عن الولايات المتحدة في تطوير ونشر

الأسلحة النووية، فضلا عن نظم توصيلها. وفي عام ١٩٦٠ كان المخزون السوفيتي يضم ٣٥٤ سلاحا نوويا إستراتيجيا فقط، مقارنة بـ٣١٢٧ سلاحا أمريكيا[١٧١]. لكن القوة السوفيتية نمت سريعا في الستينات، فبلغت ٢٢١٦ سلاحا في عام ١٩٧٠، وبعد عشرة أعوام أصبحت ٧٤٨٠ سلاحا. ورغم "التفكير الجديد" للرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف، أضاف الاتحاد السوفيتي حوالي ٤٠٠٠ قنبلة ورأس حربي لمخزونه النووي في الثمانينات، ليصل هذا المخزون إلى ١١٣٢٠ سلاحا نوويا إستراتيجيا في عام ١٩٨٩ الذي انهار فيه جدار برلين.

كان معظم المخططين الإستراتيجيين السوفييت يعتقدون أن بلدهم يجب أن يكون مستعدا لخوض حرب نووية والانتصار فيها[١٧٢]. لا يعني ذلك القول بأن القادة السوفييت كانوا متلهفين لخوض مثل هذه الحرب، أو أنهم كانوا واثقين أنهم سيحققون نصرا حقيقيا. فقد أدرك المخططون الإستراتيجيون السوفييت أن الحرب النووية تتضمن دمارا هائلا[١٧٣]. لكنهم كانوا مصممين على تقليل الدمار الذي قد يلحق بالاتحاد السوفيتي وأن تكون لهم الغلبة في أي تبادل نووي بين القوتين العظميين. ولا توجد أدلة تقترح أن القادة السوفييت تبنوا حجج الواقعيين الدفاعيين حول فوائد التدمير المتبادل المؤكد وأخطار القوة المضادة.

فيما اختلف المخططون الإستراتيجيون الأمريكيون والسوفييت حول السؤال المتعلق بالطريقة المثلى للانتصار في حرب نووية. فمن الواضح أن المخططين السوفييت لم يتقبلوا التفكير الأمريكي حول الخيارات النووية المحدودة[١٧٤]. بل كانوا يفضلون، على ما يبدو، سياسة استهداف تشبه سياسة الانتقام الهائل الأمريكية في الخمسينات. وذهبوا تحديدا إلى أن الطريقة المثلى لشن حرب نووية وتقليل دمارها على الاتحاد السوفيتي كانت تتمثل في ضربة سريعة وهائلة للقوة المضادة والقضاء نهائيا على قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على خوض الحرب. صحيح أن السوفييت لم يؤكدوا على

استهداف المدنيين الأمريكيين كأحد مطالب التدمير المؤكد، إلا أن الضربة النووية الشاملة على الولايات المتحدة كانت ستقتل بالتأكيد ملايين الأمريكيين.

وهكذا يبدو أن القوتين العظميين كلتيهما قطعتا أشواطا طويلة في أثناء الحرب الباردة على طريق بناء ترسانات قوة مضادة نووية ضخمة لكي يحقق هذا الجانب أو ذاك ميزة نووية على الآخر. ولم يقنع أحد من الطرفين بمجرد بناء قدرة التدمير المؤكد والحفاظ عليها.

سوء فهم الثورة النووية

قد يعترف أحدهم بأن القوى العظمى تسعى دوما إلى التفوق النووي، لكنه يدفع مع ذلك بأن هذا السلوك كان خاطئا، إن لم يكن غير عقلاني، وأنه لا يمكن تفسيره بمنطق توازن القوة. فعلى كل لم يتمكن أحد الطرفين من اكتساب ميزة نووية حقيقية على الآخر، والأهم من ذلك أن التدمير المتبادل المؤكد يجعل العالم أكثر استقرارا. ومن المؤكد- بالتالي- أن السعي وراء التفوق النووي نتج عن سياسة بيروقراطية أو سياسة داخلية معيبة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. يتبنى هذا المنظور معظم الواقعيين الدفاعيين الذين يعترفون بأن أيًا من القوتين العظميين لم تقبل ادعاءاتهم حول مزايا التدمير المتبادل المؤكد وشرور القوة المضادة[١٧٥].

ليس من السهل تطبيق هذا الخط الفكري على خمسينات وأوائل ستينات القرن العشرين، لأن الحجم الصغير للترسانة النووية السوفيتية خلال تلك الفترة أعطى الولايات المتحدة فرصة حقيقية لتحقيق التفوق النووي. بل يعتقد بعض الخبراء أن الولايات المتحدة كانت تمتلك حينئذ قدرة "الضربة الأولى الحاسمة" على الاتحاد السوفيتي[١٧٦]. لكنني أختلف مع هذا التقييم، مع أنني لا أشكّك في أنه في السنوات الأولى من الحرب الباردة كان يمكن للولايات المتحدة أن تتكبد دمارا أقل كثيرا من خصمها في أي تبادل نووي. وعلى ذلك فإن المثال الأفضل للواقعيين الدفاعيين يغطي

الأعوام الخمسة وعشرين الأخيرة من عمر الحرب الباردة، حين كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تمتلكان قدرة واضحة على التدمير المؤكد. ومع ذلك فحتى في أثناء هذه الفترة التي هيمن عليها التكافؤ الإستراتيجي كانت كل قوة عظمى تسعى إلى تحقيق ميزة نووية على الأخرى.

أقول ابتداءً إن الخطوط العريضة للسياسة النووية الإستراتيجية تتفق مع تنبؤات الواقعية الهجومية. وتحديدا فقد عملت الولايات المتحدة بكل طاقتها لتحقيق التفوق النووي في الخمسينات، حين كانت قدرة الضربة الأولى- جدليا- في متناولها. لكن حينما اقترب الاتحاد السوفيتي من ضمان القدرة الانتقامية، وهَنَت الجهود الأمريكية لتحقيق التفوق، مع أنها لم تختف. ورغم أن صناع السياسة الأمريكيين ظلوا يتبنون منطق التدمير المؤكد، فقد تراجعت النسبة المخصصة من الإنفاق العسكري الأمريكي للقوات النووية الإستراتيجية باطراد بعد عام ١٩٦٠[١٧٧]. علاوة على أن الطرفين اتفقا على عدم نشر دفاعات صاروخية بالستية كبيرة وأيضا وضع قيود نوعية وكمية على قدراتهما الهجومية. لكن سباق التسلح النووي استمر بعدة طرق مختلفة، عرضنا بعضها فيما سبق، لكن أحدا من الطرفين لم يبذل جهدا شاملا لتحقيق التفوق منذ أن حل التدمير المتبادل المؤكد.

وعلاوة على ذلك فإن استمرار سباق التسلح لم يكن خاطئا، رغم أن التفوق النووي ظل هدفا مراوغا. فمن المعقول إستراتيجيا أن تتنافس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشدة في العالم النووي، لأن التقنية العسكرية تتطور سريعا وبطرق غير متوقعة. على سبيل المثال كانت قلة من الناس فقط في عام ١٩١٤ تفهم أن الغواصة ستصبح سلاحا مدمرا وفعالا في الحرب العالمية الأولى، وقلة أصغر في عام ١٩٦٥ كانت تتوقع التأثير العميق للثورة الأولية في تقنية المعلومات على الأسلحة التقليدية مثل الطائرات المقاتلة والدبابات. والنقطة الأساسية هي أن أحدا لم يكن يستطيع أن

يحدد جازما في عام ١٩٦٥ ما إذا كانت بعض التقنيات الثورية الجديدة قادرة على أن تغيِّر التوازن النووي وتعطي ميزة واضحة لأحد الجانبين.

فضلا عن أن المنافسات العسكرية تتميز عادة بما يسميه روبرت بيب "الانتشار المتباين للتقنية العسكرية"[١٧٨]. فالدول لا تكتسب التقنيات الجديدة في الوقت عينه، ما يعني أن المبتكر يكتسب غالبا مزايا كبيرة، وإن كانت مؤقتة، على المتأخر. فعلى امتداد الحرب الباردة، على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة تحافظ على ميزة كبيرة في تطوير تقنيات اكتشاف غواصات الجانب الآخر وإخفاء غواصاتها.

وتفضل القوى العظمى دائما أن تكون الأولى في تطوير التقنيات الجديدة، ولا بد أن تتأكد من أن خصمها لن يضربها ضربة الموت وأن تحقق لنفسها ميزة عليه. ولذلك فمن المفهوم أن تحاول كل قوة عظمى جديا أن تطور تقنية القوة المضادة والدفاعات الصاروخية البالستية. ففي أفضل الأحوال قد يؤدي الاختراق الناجح إلى تحقيق تفوق واضح، وفي أسوأها ستمنع هذه الجهود الجانب الآخر من تحقيق ميزة أحادية الجانب. ويمكن القول بإيجاز في ضوء الفوائد الإستراتيجية التي تنتج عن التفوق النووي وصعوبة معرفة إمكانية تحقيق هذا التفوق في أثناء الحرب الباردة، إنه لم يكن من غير المنطقي ولا المفاجئ أن تجري القوتان العظميان وراء هذا الهدف.

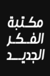
خاتمة

يوضح سباق التسلح النووي بين القوى العظمى وسلوك السياسة الخارجية لليابان (١٨٦٨-١٩٤٥) وألمانيا (١٨٦٢-١٩٤٥) والاتحاد السوفيتي (١٩١٧-١٩٩١) وإيطاليا (١٨٦١-١٩٤٣) أن القوى العظمى تبحث دائما عن فرص لتغيير توازن القوة لصالحها وعادة ما تغتنم تلك الفرص حين تظهر. كما تدعم هذه الحالات ادعاءاتي بأن الدول لا تفقد شهيتها للقوة حين تكتسب المزيد منها، وأن الدول القوية

جدا تسعى غالبا لتحقيق الهيمنة الإقليمية. فقد وضعت اليابان وألمانيا والاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، أهدافا أكثر طموحا للسياسة الخارجية وتصرفت بطريقة أكثر عدوانية عندما زادت قوتها. وخاضت اليابان وألمانيا حروبا لكي تهيمن كل منهما على منطقتها من العالم. ورغم أن الاتحاد السوفيتي لم يحذ حذوهما، فإن ذلك كان بسبب ردع القوة العسكرية الأمريكية له، وليس لأنه كان قوة عظمى مشبعة.

والحجة الاحتياطية التي تسلم بأن الدول الكبرى كانت في الماضي تبحث دوما عن القوة، لكن تصف هذا المسعى بأنه نوع من السلوك المضر للذات ينتج عن سياسات داخلية مدمرة، حجة ليست مقنعة. فالعدوان لا تكون نتائجه سلبية دائما، حيث إن الدول التي تبدأ الحرب تربح غالبا وتحسن وضعها الإستراتيجي كثيرا من خلال ذلك. علاوة على أن سعي القوى العظمى ذات النظم السياسية المختلفة لاكتساب ميزة على منافسيها على مدار تلك الفترات التاريخية الطويلة يكذب الادعاء بأن ذلك كله كان سلوكا أحمق أو غير عقلاني نتج عن أمراض داخلية. والنظرة عن كثب للحالات التي قد يبدو أنها أمثلة للسلوك الإستراتيجي المنحرف- الأعوام الخمسة وعشرين الأخيرة من سباق التسلح النووي واليابان الإمبراطورية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية- تكشف غير ذلك. فرغم أن السياسات الداخلية لعبت دورا في تلك الحالات كافة، إلا أن كل دولة كان لديها مبرر وجيه لمحاولة اكتساب ميزة على منافسيها ومبرر وجيه للاعتقاد بأنها ستنجح في هذا المسعى.

تتضمن الحالات التي نوقشت في هذا الفصل في معظمها قوى عظمى اتخذت إجراءات نشطة لاكتساب ميزة على خصومها، وهذا بالضبط هو ما تتنبأ به الواقعية الهجومية. سنتحول في الفصل التالي إلى الحالتين الأمريكية والبريطانية اللتين يبدو للوهلة الأولى أنهما يقدمان أدلة على أن القوى العظمى تهمل الفرص التي تسنح لها لزيادة قوتها. وهاتان الحالتان، كما سنرى، تقدمان دعما إضافيا للنظرية.



الفصل السابع

فارضو التوازن من وراء البحار
The Offshore Balancers

لقد أرجأت مناقشة الحالتين الأمريكية والبريطانية لفصل مستقل؛ لأنه قد يبدو أنهما تقدمان أقوى الأدلة ضد ادعائي بأن القوى العظمى مجبولة على تعظيم نصيبها من القوة العالمية. إذ ينظر كثير من الأمريكيين إلى دولتهم باعتبارها قوة عظمى استثنائية حقا، تسترشد بالدرجة الأولى بالنوايا النبيلة، وليس منطق توازن القوة. بل ويعتقد مفكرون واقعيون بارزون من أمثال نورمان جريبنر Norman Graebner وجورج كينان ووالتر ليبمان Walter Lippmann أن الولايات المتحدة كثيرا ما تتجاهل أولويات سياسة القوة وتتصرف بدلا من ذلك بموجب القيم المثالية[1]. ويتضح هذا المنظور نفسه في المملكة المتحدة، ولهذا السبب كتب كار كتابه "أزمة العشرين عاما" في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، ليحذر مواطنيه من مثاليتهم المفرطة في أمور السياسة الخارجية ويذكّرهم بأن التنافس على القوة بين الدول هو جوهر السياسة الدولية"[2].

ثمة ثلاث حالات محددة قد يبدو فيها أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة فوتت فرصا لزيادة قوتها. أولا، يقال عادة إن الولايات المتحدة بلغت مكانة القوة العظمى في حوالي عام ١٨٩٨، حين ربحت الحرب الأسبانية- الأمريكية التي أعطتها السيطرة

على مصير كوبا وغوام Guam والفلبين وبورتوريكو، وأيضا حين بدأت في بناء آلة عسكرية ضخمة[٣]. لكن الولايات المتحدة كانت بحلول عام ١٨٥٠ قد امتدت فعلا من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهادي، وأصبحت تمتلك بوضوح، كما يبين الجدول رقم (٦-٢)، الموارد الاقتصادية اللازمة لكي تصبح قوة عظمى وتتنافس حول العالم مع القوى الكبرى في أوروبا. لكنها لم تشيد قوات عسكرية قوية بين عامي ١٨٥٠ و١٨٩٨، ولم تحاول أن تغزو الأقاليم الواقعة في نصف الكرة الأرضية الغربي، ناهيك عن الواقعة خارجه. يصف فريد زكريا Fareed Zakaria هذه الفترة بأنها "التمدد الإمبراطوري الأقل"[٤]. وعلى ذلك فقد يبدو أن فشل الولايات المتحدة الظاهر في أن تصبح قوة عظمى وتتبع سياسة الغزو في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يتناقض مع الواقعية الهجومية.

ثانيا، لم تكن الولايات المتحدة قوة عظمى عادية بحلول عام ١٩٠٠. فقد كان اقتصادها الأقوى في العالم، وكانت قد حققت هيمنة واضحة في نصف الكرة الأرضية الغربي (راجع الجدول رقم ٦-٢). ورغم أن أيا من هذين الشرطين لم يتغير على مدار القرن العشرين، فلم تحاول الولايات المتحدة احتلال أراض في أوروبا أو شمال شرق آسيا أو تسيطر على المناطق المنتجة للثروة في العالم. وكانت الولايات المتحدة حريصة على تجنب إرسال قوات إلى أوروبا وشمال شرق آسيا، وحينما كانت تضطر إلى ذلك، كانت تحرص عادة على إعادتهم إلى الوطن بأسرع ما يمكن. قد يبدو أن تلك المقاومة للتوسع في أوروبا وآسيا مناقضة لادعائي بأن الدول تحاول أن تعظم قوتها النسبية.

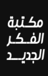
ثالثا، كانت المملكة المتحدة تمتلك فعليا قوة كامنة أكبر من أية دولة أوروبية أخرى طوال معظم القرن التاسع عشر، حتى أنها كانت تسيطر بين عامي ١٨٤٠

و١٨٦٠ على ٧٠٪ تقريبا من القوة الصناعية الأوروبية، أي حوالي خمسة أضعاف فرنسا، وهي منافسها الأقرب (راجع الجدول رقم ٣-٣). ورغم ذلك لم تترجم المملكة المتحدة ثروتها الوفيرة إلى قوة عسكرية فعلية وتحاول السيطرة على أوروبا. ففي عالم يفترض فيه أن شهوة القوى العظمى لا تشبع عن طلب القوة والسعي في النهاية إلى الهيمنة الإقليمية، يتوقع المرء أن تتصرف المملكة المتحدة مثل فرنسا النابليونية أو ألمانيا الفيلهلمية أو ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفيتي وتعمل بقوة لكي تصبح الدولة المهيمنة في أوروبا، لكنها لم تفعل.

تبدو فكرة أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة لم تكونا من الساعين إلى تعظيم قوتهما على مدى معظم القرنين الماضيين جذابة حدسيا للوهلة الأولى. لكن الحقيقة هي أن الدولتين تصرفتا دائما على نحو ما تتنبأ الواقعية الهجومية.

لقد هيمن على السياسة الخارجية الأمريكية على امتداد القرن التاسع عشر هدف واحد رئيس، وهو إنجاز الهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي. وهي مهمة كانت تسترشد في الأساس بالمنطق الواقعي، وتضمنت بناء دولة قوية تستطيع أن تهيمن على الدول المستقلة الأخرى في أمريكا الشمالية والجنوبية وتمنع القوى العظمى الأوروبية من إظهار قوتها العسكرية عبر المحيط الأطلنطي. وقد نجحت الجهود الأمريكية للهيمنة، بل إن الولايات المتحدة، كما أكدنا في موضع سابق، هي الدولة الوحيدة في الأزمنة الحديثة التي حققت الهيمنة الإقليمية. وهذا الإنجاز الرائع، وليس شذرات السلوك النبيل المزعوم نحو العالم الخارجي، هو الأساس الحقيقي للتفرد الأمريكي في مجال السياسة الخارجية.

لم يكن هناك سبب إستراتيجي وجيه لأن تضم الولايات المتحدة مزيدا من الأراضي في نصف الكرة الأرضية الغربي بعد عام ١٨٥٠، إذ إنها كانت قد ضمت



بالفعل مساحة شاسعة كانت في حاجة إلى تدعيم حكمها لها. وحين أنجزت ذلك أصبحت الولايات المتحدة قوية لدرجة كبيرة في الأمريكتين. ولم تعر الولايات المتحدة اهتماما لتوازن القوة في أوروبا وشمال شرق آسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ليس لأنها كانت تركز على زيادة الهيمنة الإقليمية وحسب، لكن أيضا لأنه لم يكن هناك منافس ند لها تقلق منه في منطقتها. وأخيرا فإن الولايات المتحدة لم تبن قوات عسكرية كبيرة وهائلة بين عامي ١٨٥٠ و١٨٩٨ لأنه لم تكن هناك مقاومة كبيرة لنمو القوة الأمريكية في تلك الأعوام[٥]. حيث كانت المملكة المتحدة تحتفظ بقوات قليلة في أمريكا الشمالية، ولم يكن الأمريكيون الأصليون يمتلكون قوة عسكرية تذكر. معنى ذلك أن الولايات المتحدة تمكنت من تحقيق الهيمنة الإقليمية بلا ثمن.

ولم تحاول الولايات المتحدة أن تحتل أراضي في أوروبا أو شمال شرق آسيا في القرن العشرين بسبب صعوبة إظهار القوة العسكرية عبر المحيطين الأطلنطي والهادي ضد القوى العظمى الواقعة في هاتين المنطقتين[٦]. فكل القوى العظمى ترغب في الهيمنة على العالم، لكن لا أحد منها يمكن أن يمتلك القدرة العسكرية ليصبح دولة مهيمنة عالمية. ولذلك يقتصر الهدف النهائي للقوى العظمى في إنجاز الهيمنة الإقليمية ومنع ظهور منافسين أنداد في المناطق البعيدة من الكرة الأرضية. والدول التي تحقق الهيمنة الإقليمية تعمل عادة كفارض للتوازن من وراء البحار offshore balancers في المناطق الأخرى. ورغم ذلك تفضل تلك الدول المهيمنة البعيدة عادة أن تترك القوى العظمى الإقليمية تكبح الدولة المهيمنة الطموحة، فيما تراقب هي من بعيد. لكن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين من هذا النوع لا تكون عملية أحيانا، ولذلك تضطر الدولة المهيمنة البعيدة لأن تتدخل وتفرض التوازن على القوة الصاعدة.

أرسل الأمريكيون قواتهم العسكرية إلى أوروبا وشمال شرق آسيا في أوقات مختلفة في القرن العشرين، ويتبع نمط إرسال هذه القوات المنطق الذي عرضناه قبل قليل. وهو على وجه التحديد أنه حين كان يظهر منافس ند محتمل في أي من هاتين المنطقتين، كانت الولايات المتحدة تسعى لكبحه والحفاظ على وضعية أمريكا الفريدة باعتبارها الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في العالم. والدول المهيمنة، كما أكدنا، تكون في الأساس قوى وضع راهن، والولايات المتحدة ليست استثناء لذلك. كما حاول صناع السياسة الأمريكيون تمرير المسئولية إلى القوى العظمى الأخرى بجعلهم يفرضون التوازن على الدولة المهيمنة الكامنة. لكن حين كانت تلك المقاربة تفشل، كانت الولايات المتحدة تستخدم قواتها العسكرية لإزالة التهديد واستعادة توازن القوة التقريبي في المنطقة، وبعدها تعيد قواتها إلى الوطن. وبإيجاز، تصرفت الولايات المتحدة كفارض للتوازن من وراء البحار طوال القرن العشرين لضمان أن تظل الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة.

لم تحاول المملكة المتحدة أيضا أن تهيمن على أوروبا، وهو أمر مفاجئ بالنظر إلى أنها استخدمت جيشها لبناء إمبراطورية شاسعة خارج أوروبا. فضلا عن أنها قوة أوروبية، على خلاف الولايات المتحدة. ولذلك كان من المتوقع أن تترجم المملكة المتحدة ثروتها الهائلة في منتصف القرن التاسع عشر إلى قوة عسكرية بغرض تحقيق الهيمنة الإقليمية. أما السبب الذي منعها عن ذلك فهو السبب نفسه الذي منع الولايات المتحدة، وهي القوة المانعة للمياه. فالمملكة المتحدة، مثلها مثل الولايات المتحدة، قوة جزيرية تفصلها مساحة مائية كبيرة (القنال الإنجليزي) عن القارة الأوروبية، تجعل من المستحيل عمليا على المملكة المتحدة أن تغزو كل أوروبا أو تسيطر عليها.

ورغم ذلك كانت المملكة المتحدة تتصرف دائما كفارض توازن من وراء البحار في أوروبا، كما تتنبأ الواقعية الهجومية. وتحديدا كانت المملكة المتحدة ترسل قواتها العسكرية إلى القارة، حين تهدد قوة عظمى منافسة بالهيمنة على أوروبا، حينما يثبت تمرير المسئولية إلى الآخرين أنه خيار غير فعال. أما حين كان يسود توازن قوة تقريبي في أوروبا، فكان الجيش البريطاني يبقى غالبا خارج القارة[1]. معنى ذلك بإيجاز أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة لم تحاولا احتلال أراض في أوروبا في الأزمنة الحديثة، وتصرفتا في تلك المنطقة باعتبارهما فارضي توازن في الملاذ الأخير[٢].

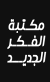
سيبحث هذا الفصل عن كثب التطابق بين الواقعية الهجومية والسلوك الماضي للمملكة المتحدة والولايات المتحدة. يركز الفصل -أولا- على الجهود الأمريكية للهيمنة الإقليمية في القرن التاسع عشر، ويتعامل القسمان اللاحقان مع إرسال القوات العسكرية الأمريكية إلى أوروبا وشمال شرق آسيا في القرن العشرين، ويتعامل القسم التالي مع دور المملكة المتحدة كفارض للتوازن من وراء البحار في أوروبا، ويقدم القسم الأخير بعض نتائج ومضامين التحليل السابق.

صعود القوة الأمريكية (١٨٠٠-١٩٠٠)

ثمة اعتقاد واسع بأن الولايات المتحدة كانت مشغولة بالسياسة الداخلية على مدى معظم القرن التاسع عشر وأنها لم تكن تهتم بالسياسة الدولية. لكن هذا المنظور يصبح مقبولا فقط، إذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية تُعرَّف بأنها التدخل في

---

(١) لاحظ أن المملكة المتحدة تقع على جزيرة أو مجموعة جزر خارج كتلة اليابسة الأوروبية، ولذلك يتم التمييز دائما بين أوروبا القارية Continental Europe التي تعني أوروبا بدون إنجلترا، وأوروبا ككل التي تعني أوروبا بما فيها إنجلترا (المترجم).

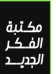


مناطق خارج نصف الكرة الأرضية الغربي، خاصة أوروبا. مؤكد أن الولايات المتحدة تجنبت التورط في تحالفات في أوروبا خلال تلك الفترة، لكنها مع ذلك كانت مهتمة بشدة بالمسائل الأمنية والسياسة الخارجية في نصف الكرة الأرضية الغربي بين عامي ١٨٠٠ و١٩٠٠. بل كانت الولايات المتحدة مصممة على تأسيس هيمنة إقليمية، وكانت قوة توسعية من الطراز الأول في الأمريكتين[٨]. وقد عبَّر هنري كابوت لودج Henry Cabot Lodge عن تلك النقطة بطريقة جيدة حين قال إن الولايات المتحدة تمتلك "سجلا للغزو والاستعمار والتوسع الإقليمي لم يضاهه أي شعب آخر في القرن التاسع عشر"[٩]، أو القرن العشرين في ذلك الخصوص. فحينما نتأمل سلوك أمريكا العدواني في نصف الكرة الأرضية الغربي، خاصة نتائجه، تبدو الولايات المتحدة النموذج الأصلي للواقعية الهجومية.

ولكي تتصور توسع القوة العسكرية الأمريكية انظر الوضع الإستراتيجي الأمريكي في بداية القرن التاسع عشر وفي نهايته. كانت الولايات المتحدة في وضع إستراتيجي غير مستقر في عام ١٨٠٠ (انظر الخريطة ٧-١). على الجانب الإيجابي كانت الولايات المتحدة الدولة المستقلة الوحيدة في نصف الكرة الأرضية الغربي، وكانت تمتلك كل الأراضي الواقعة بين المحيط الأطلنطي ونهر الميسيسيبي، ما عدا فلوريدا التي كانت تحت السيطرة الأسبانية. وعلى الجانب السلبي كانت معظم الأراضي الواقعة بين جبال الأبلاش ونهر الميسيسيبي لا يوجد فيها إلا قليل من الأمريكيين البيض، وكانت خاضعة في معظمها لسيطرة القبائل المحلية المعادية. كما كانت بريطانيا العظمى وأسبانيا تمتلكان إمبراطوريات ضخمة في أمريكا الشمالية، وكانت لهما السيطرة على كل الأراضي الواقعة غرب نهر الميسيسيبي ومعظم الأراضي شمال وجنوب الولايات المتحدة. بل كان عدد سكان الأراضي الأسبانية التي ستعرف

فيما بعد باسم المكسيك أكبر قليلا من عدد سكان أمريكا في عام ١٨٠٠ (انظر الجدول رقم ٧-١).

الخريطة (٧-١).



الجدول رقم (٧-١). عدد السكان في نصف الكرة الأرضية الغربي ١٨٠٠-١٩٠٠.

السكان بالألف

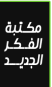
	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٩٠٠
الولايات المتحدة	٥٣٠٨	١٢٨٦٦	٢٣١٩٢	٥٠١٥٦	٧٥٩٩٥
كندا	٣٦٢	١٠٨٥	٢٤٣٦	٤٣٢٥	٥٣٧١
المكسيك	٥٧٦٥	٦٣٨٢	٧٨٥٣	٩٢١٠	١٣٦٠٧
البرازيل	٢٤١٩	٣٩٦١	٧٦٧٨	٩٩٣٠	١٧٤٣٨
الأرجنتين	٤٠٦	٦٣٤	٩٣٥	١٧٣٧	٣٩٥٥
الإجمالي	١٤٢٦٠	٢٤٩٢٨	٤٢٠٩٤	٧٥٣٥٨	١١٦٣٦٦

النسبة المئوية من الإجمالي السابق

	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٩٠٠
الولايات المتحدة	٪٣٧	٪٥٢	٪٥٥	٪٦٧	٪٦٥
كندا	٪٣	٪٤	٪٦	٪٦	٪٥
المكسيك	٪٤٠	٪٢٦	٪١٩	٪١٢	٪١٢
البرازيل	٪١٧	٪١٦	٪١٨	٪١٣	٪١٥
الأرجنتين	٪٣	٪٣	٪٢	٪٢	٪٣

ملحوظة: كانت إحصاءات السكان تؤخذ عادة في أوقات مختلفة في هذه الدول، لكن الأرقام الخاصة بالولايات المتحدة هي الوحيدة المثبتة في التواريخ التي أخذت فيها. كما كانت الولايات المتحدة أيضا الدولة الوحيدة ذات السيادة طوال القرن التاسع عشر. أما أعوام إحصاء السكان وعام الاستقلال للدول الأخرى فكانت كالتالي: كندا (استقلت في عام ١٨٦٧) ١٨٠١، ١٨٣١، ١٨٥١، ١٨٨١، ١٩٠١، والمكسيك (استقلت في عام ١٨٢١) ١٨٠٣، ١٨٣١، ١٨٥٤، ١٨٧٣، ١٩٠٠، والبرازيل (استقلت في عام ١٨٢٢) ١٨٠٨، ١٨٢٣، ١٨٥٤، ١٨٧٢، ١٩٠٠، والأرجنتين (استقلت في عام ١٨١٦) ١٨٠٩، ١٨٢٩، ١٨٤٩، ١٨٦٩، ١٨٩٥.

SOURCES: All figures are from B. R. Mitchell, International Historical Statistics: The Americas, 1750-1988, 2d ed. (New York: Stockton, 1993), pp. 1, 3-5, 7-8.

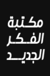


لكن بحلول عام ١٩٠٠ كانت الولايات المتحدة الدولة المهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي. فلم تكتسب السيطرة على الأراضي المترامية الممتدة من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهادي وحسب، بل أيضا انهارت الإمبراطوريات الأوروبية وتركت مكانها هناك. صحيح أنه كانت هناك دول مستقلة مثل الأرجنتين والبرازيل وكندا والمكسيك، لكن أحدا منها لم يكن يمتلك حجم السكان أو الثروة اللازمين لتحدي الولايات المتحدة التي كانت أغنى دولة على الكوكب في نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر (راجع الجدول رقم ٦-٢). ولا أظن أن أحدا يختلف مع ما قاله وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أولني Richard Olney حين أخبر رئيس الوزراء البريطاني اللورد سالسبيري Lord Salisbury بغلظة في رسالته الشهيرة في العشرين من يوليو ١٨٩٥ : "اليوم تقف الولايات المتحدة دولة ذات سيادة على هذه القارة وأمرها قانون على الرعايا الذين يخضعون لسلطانها. ... ومواردها اللانهائية جنبا إلى جنب مع موقعها المنعزل يجعلانها سيدة الموقف ومنيعة عمليا ضد أي من القوى الأخرى أو جميع القوى الأخرى"[١٠].

حققت الولايات المتحدة الهيمنة الإقليمية في القرن التاسع عشر باتباع سياستين مرتبطتين: (١) التوسع عبر أمريكا الشمالية وبناء أقوى دولة في نصف الكرة الأرضية الغربي، وهي السياسة التي عرفت باسم "القدر المحتوم"، (٢) تقليص تأثير المملكة المتحدة والقوى العظمى الأوروبية الأخرى في الأمريكتين، وهي السياسة المعروفة باسم "مبدأ مونرو" Monroe Doctrine.

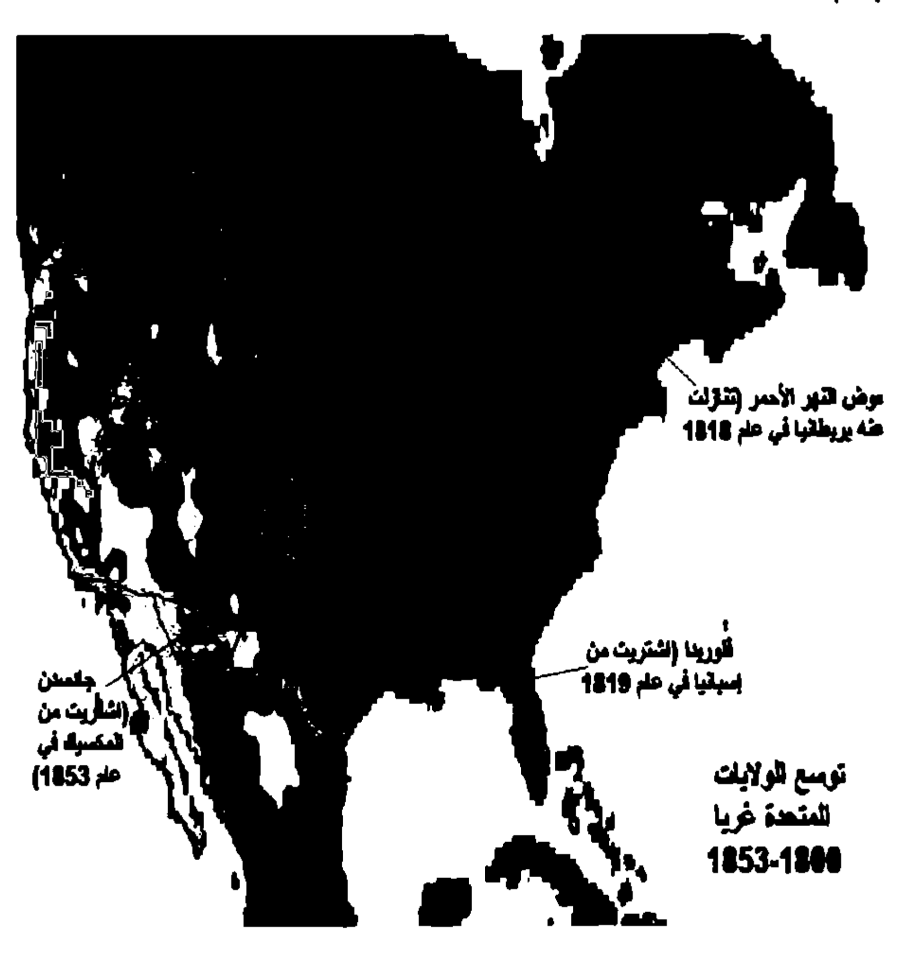
القدر المحتوم

بدأت الولايات المتحدة في عام ١٧٧٦ كاتحاد ضعيف من المستعمرات الثلاث عشرة الممتدة على طول ساحل الأطلنطي. وكان الهدف الرئيس لقادة أمريكا على مدى الأعوام الـ١٢٥ التالية هو أن يحققوا ما يسمى "القدر المحتوم" Manifest Destiny



لبلاد[١١]. وكما أشرنا قبل قليل، فقد مدّت الولايات المتحدة سيطرتها إلى نهر ليسيسيبي بحلول عام ١٨٠٠، رغم أنها لم تسيطر حينئذ على فلوريدا. وعلى مدى لأعوام الخمسين التالية توسعت الولايات المتحدة غربا عبر القارة إلى المحيط الهادي. ركزت الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على دمج مكاسبها لإقليمية وبناء دولة غنية ومتماسكة.

تضمن توسع الولايات المتحدة بين عامي ١٨٠٠ و١٨٥٠ خمس خطوات رئيسة انظر الخريطة ٧-٢). أولا، اشترت من فرنسا إقليم لويزيانا الشاسع على الجانب لغربي لنهر الميسيسيبي في عام ١٨٠٣ في مقابل ١٥ مليون دولار. وكانت فرنسا لنابليونية قد حصلت على هذا الإقليم مؤخرا من أسبانيا، رغم أنه كان تحت السيطرة لفرنسية من عام ١٦٨٢ حتى عام ١٧٦٢. وكان نابليون في حاجة إلى العائد من البيع تمويل حروبه في أوروبا، فضلا عن أن فرنسا لم تكن في وضع يمكّنها من منافسة لملكة المتحدة في أمريكا الشمالية، لأن البريطانيين كانوا يمتلكون أسطولا أقوى كثيرا، ا صعَّب على فرنسا إظهار قوتها العسكرية عبر المحيط الأطلنطي. وتمكنت الولايات لتحدة من خلال شراء إقليم لويزيانا الشائع من زيادة مساحتها أكثر من ضعفين. ثم امت الولايات المتحدة بخطوتها التالية في عام ١٨١٩، حين أخذت فلوريدا من سبانيا[١٢]. كان القادة الأمريكيون يخططون منذ أوائل العقد الأول من القرن التاسع عشر لضم فلوريدا، ونفذت القوات الأمريكية عددا من الاجتياحات. وأخيرا تنازلت سبانيا عن الإقليم كاملا بعد أن استولت القوات الأمريكية على بنساكولا Pensacola ب عام ١٨١٨.



الخريطة (٧-٢)

حدثت التوسعات الثلاثة الأخيرة المهمة في الفترة القصيرة من عام ١٨٤٥ إلى عام ١٨٤٨[١٣]. نالت تكساس استقلالها عن المكسيك في عام ١٨٣٦ ، وبعدها بوقت قصير قدمت طلبا للانضمام إلى الولايات المتحدة. رُفض الطلب في البداية، بسبب مقاومة الكونجرس للاعتراف بتكساس كولاية تجيز العبودية[١٤]. وأخيرا، تم التغلب على ذلك

العائق، وضمت تكساس في التاسع والعشرين من ديسمبر ١٨٤٥. وبعدها بستة أشهر، في يونيو ١٨٤٦، سوّت الولايات المتحدة نزاعا إقليميا مع المملكة المتحدة على إقليم أوريغون، وحصلت بمقتضى التسوية على مساحة كبيرة في شمال غرب المحيط الهادي. وفي أوائل مايو ١٨٤٦، وقبل أسابيع قليلة من اتفاقية أوريغون Oregon، أعلنت الولايات المتحدة الحرب على المكسيك واحتلت كاليفورنيا ومعظم ما يسمى اليوم جنوب غرب أمريكا. وفي غضون عامين زادت مساحة الولايات المتحدة ١,٢ مليون ميل مربع، أي حوالي ٦٤٪. وأصبحت مساحة الولايات المتحدة حينئذ، وفقا لرئيس مكتب الإحصاء، "حوالي عشرة أضعاف مساحة فرنسا وبريطانيا مجتمعتين، وثلاثة أضعاف مساحة فرنسا وبريطانيا والنمسا وبروسيا وأسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا والدنمارك مجتمعة ... ومساوية لمساحة الإمبراطورية الرومانية أو إمبراطورية الإسكندر الأكبر"[١٥].

اكتمل التوسع عبر القارة تقريبا في أواخر العقد الخامس من القرن التاسع عشر، رغم أن الولايات المتحدة أخذت مساحة صغيرة من المكسيك في عام ١٨٥٣ (شراء غادزدين Gadsden) لضبط الحدود بين البلدين، واشترت ألاسكا من روسيا في عام ١٨٦٧. لكن الولايات المتحدة لم تحصل على كل الأراضي التي أرادتها، حيث كانت تريد أن تضم كندا، حين حاربت المملكة المتحدة في عام ١٨١٢، وظل كثير من قادتها يطالبون بضم كندا طوال القرن التاسع عشر[١٦]. وكانت هناك ضغوط لكي تتوسع الولايات المتحدة جنوبا إلى الكاريبي، حيث كانت كوبا هي الهدف المطلوب[١٧]. لكن التوسع في الشمال والجنوب لم يتحقق، وبدلا من ذلك توسعت الولايات المتحدة غربا نحو المحيط الهادي، وأقامت في أثناء ذلك دولة إقليمية مترامية الأطراف[١٨].

لم تكن الولايات المتحدة في حاجة إلى مزيد من الأراضي فيما بعد عام ١٨٤٨ ، ولو فقط لأسباب أمنية. لذلك ركز قادتها بدلا من ذلك على بناء دولة قوية داخل حدودها الحالية. اشتملت عملية التعزيز والدمج التي تميزت أحيانا بالوحشية والدموية على أربع خطوات رئيسة : خوض الحرب الأهلية للقضاء على العبودية وتهديد تفكك الاتحاد، وإزاحة السكان الأصليين الذين كانوا يسيطرون على معظم الأراضي التي ضمتها الولايات المتحدة مؤخرا، وجلب أعداد كبيرة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة ليعمروا أراضيها الشاسعة، وبناء أكبر اقتصاد في العالم.

شهدت العقود الستة الأولى من القرن التاسع عشر احتكاكا متواصلا بين الشمال والجنوب على مسألة العبودية، خاصة وأن العبودية كانت مطبقة في الأراضي التي ضمتها الولايات المتحدة حديثا غرب الميسيسيبي. وقد كانت هذه المسألة من الخطورة بحيث شكلت تهديدا على بقاء الولايات المتحدة أمة موحدة، وهي نتيجة كانت ستؤثر بشدة على توازن القوة في نصف الكرة الأرضية الغربي. وبلغت الأمور ذروتها أخيرا في عام ١٨٦١ ، حين اندلعت الحرب الأهلية. كانت كفة الحرب في بادئ الأمر في غير صالح الشمال الذي كان يحارب من أجل الحفاظ على وحدة الولايات المتحدة، لكنه تعافى في النهاية وربح انتصارا حاسما، وألغيت العبودية سريعا من كل أنحاء الولايات المتحدة، ورغم النوايا السيئة التي ولّدتها الحرب، خرجت البلاد منها موحدة ومتماسكة، وظلت كذلك إلى يومنا هذا. أما لو كان النصر من نصيب الانفصاليين، فما أصبحت الولايات المتحدة دولة مهيمنة إقليمية نتيجة لوجود قوتين عظميين على الأقل في أمريكا الشمالية. وقد كان من شأن هذا الموقف أن يوجد فرصا للقوى العظمى الأوروبية لزيادة حضورها وتأثيرها السياسيين في نصف الكرة الأرضية الغربي[19].

كانت القبائل الأمريكية الأصلية تسيطر حتى وقت متأخر، تحديدا عام ١٨٠٠، على مساحات كبيرة من الأراضي في أمريكا الشمالية، كان على الولايات المتحدة أن تضمها إذا أردات أن تحقق "القدر المحتوم"[٢٠]. ولم تكن القبائل الأصلية مهيأة لمنع الولايات المتحدة من الاستيلاء على أراضيها، حيث كانوا يعانون عددا من النقائص أمام الدولة الوليدة، من أهمها نقصهم العددي الكبير أمام الأمريكيين البيض، وقد أخذ موقفهم يزداد سوءا مع الوقت. ففي عام ١٨٠٠، على سبيل المثال، كان يعيش حوالي ١٧٨٠٠٠ من السكان الأصليين داخل حدود الولايات المتحدة التي امتدت حينئذ إلى نهر الميسيسيبي[٢١]. وفي المقابل كان عدد سكان الولايات المتحدة في ذلك الوقت حوالي ٥,٣ مليون نسمة (انظر الجدول رقم ٧-١). لذلك لم يجد الجيش الأمريكي مشكلة في سحق السكان الأصليين شرق الميسيسيبي والاستيلاء على أراضيهم ودفع كثيرين منهم إلى غرب الميسيسيبي في العقود القليلة الأولى من القرن التاسع عشر[٢٢].

وبحلول عام ١٨٥٠، حين وصلت الولايات المتحدة القارية إلى حدودها الحالية تقريبا، كان هناك حوالي ٦٦٥٠٠٠ أمريكي أصلي يعيشون ضمن حدودها، منهم حوالي ٤٨٦٠٠٠ في غرب الميسيسيبي. وفي المقابل زاد عدد سكان الولايات المتحدة إلى حوالي ٢٣,٢ مليون نسمة بحلول عام ١٨٥٠. ليس غريبا إذن أن تتمكن وحدات الجيش الأمريكي الصغيرة ومنخفضة الكفاءة من دحر السكان الأصليين غرب الميسيسيبي والاستيلاء على أراضيهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٢٣]. وبحلول عام ١٩٠٠ اكتمل الانتصار على السكان الأصليين، وأصبحوا يعيشون في عدد صغير من المحميات، وتقلص عددهم الكلي إلى حوالي ٤٥٦٠٠٠ شخص، منهم

٢٩٩٠٠٠ شخص كانوا يعيشون غرب الميسيسيبي، في حين بلغ عدد سكان الولايات المتحدة في ذلك الوقت ٧٦ مليون نسمة.

تضاعف عدد سكان الولايات المتحدة أكثر من ثلاث مرات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك في الأساس بسبب الأعداد الغفيرة من المهاجرين الأوروبيين الذين عبروا المحيط الأطلنطي. فقد دخل الولايات المتحدة بين عامي ١٨٥١ و١٩٠٠ حوالي ١٦,٧ مليون مهاجر[٢٤]. وفي عام ١٩٠٠ كان ٣٤,٢٪ من كل الستة وسبعين مليون أمريكي إما ولدوا خارج الولايات المتحدة أو وُلِد أحد والديهم على الأقل خارجها[٢٥]. جاء كثير من أولئك المهاجرين بحثا عن وظائف كانت متوفرة فعلا في الاقتصاد الأمريكي المتنامي. لكنهم أسهموا في الوقت نفسه في قوة ذلك الاقتصاد الذي نما بسرعة فائقة في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. ولك أن تعلم على سبيل المثال أن المملكة المتحدة كانت أغنى دولة في العالم في عام ١٨٥٠ وتمتلك قوة صناعية أربعة أضعاف نظيرتها الأمريكية، وفي خلال خمسين عاما فقط أصبحت الولايات المتحدة أغنى دولة على الكرة الأرضية وتمتلك قوة صناعية أكبر بـ١.٦ من المملكة المتحدة (راجع الجدول رقم ٦-٢).

وضعت المملكة المتحدة والولايات المتحدة حدا لتنافسهما الطويل في أمريكا الشمالية في الأعوام الأولى من القرن العشرين. فتراجعت المملكة المتحدة إلى ما وراء المحيط الأطلنطي تاركة الولايات المتحدة تدير نصف الكرة الأرضية الغربي. ومن التفسيرات الشائعة لهذا التقارب أن المملكة المتحدة كانت في حاجة إلى تعزيز قوتها العسكرية في أوروبا لكبح ألمانيا الصاعدة، ولذلك توصلت إلى صفقة مع الولايات المتحدة كانت مرضية لها؛ لأن الأخيرة كانت لها مصلحة في إبعاد البريطانيين عن أمريكا الشمالية، فضلا عن تركهم يفرضون توازن القوة في أوروبا[٢٦]. ينطوي هذا



التفسير على قدر من الحقيقة، لكن ثمة سبب أهم لانتهاء التنافس البريطاني-الأمريكي في عام ١٩٠٠، وهو أن المملكة المتحدة لم تعد تمتلك القوة لتحدي الولايات المتحدة في نصف الكرة الأرضية الغربي[٢٧].

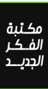
إن المؤشرين الرئيسين للقوة العسكرية الكامنة هما عدد السكان والقوة الصناعية، وقد كانت الولايات المتحدة متقدمة كثيرا على المملكة المتحدة في المؤشرين كليهما بحلول عام ١٩٠٠ (انظر الجدول رقم ٧-٢). علاوة على أن المملكة المتحدة كان عليها أن تُظهِر القوة عبر المحيط الأطلنطي في نصف الكرة الأرضية الغربي، في حين كانت الولايات المتحدة تقع بشحمها ولحمها فيه. وبذلك انتهى التنافس الأمني البريطاني-الأمريكي. وحتى لو لم يكن التهديد الألماني قائما في أوائل القرن العشرين لتخلت المملكة المتحدة بالتأكيد عن نصف الكرة الأرضية الغربي لابنتها التي بلغت سن الرشد في ذلك الوقت.

الجدول رقم (٧-٢). المملكة المتحدة والولايات المتحدة ١٨٠٠-١٩٠٠.

النصيب النسبي من الثروة العالمية					
	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٩٠٠
المملكة المتحدة	غ م	٪٤٧	٪٥٩	٪٤٥	٪٢٣
الولايات المتحدة	غ م	٪١٢	٪١٥	٪٢٣	٪٣٨
عدد السكان بالألف					
	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٩٠٠
المملكة المتحدة	١٥٧١٧	٢٤٠٢٨	٢٧٣٦٩	٣٤٨٨٥	٤١٤٥٩
الولايات المتحدة	٥٣٠٨	١٢٨٦٦	٢٣١٩٢	٥٠١٥٦	٧٥٩٩٥

ملحوظة: غ م = غير متوفر

SOURCES: B. R. Mitchell, Abstract to British Historical Statistics (Cambridge: Cambridge University Press, 1962), pp. 6-8; Mitchell, International Historical Statistics: The Americas, p. 4.



مبدأ مونرو

لم يكن صناع السياسة الأمريكيون في القرن التاسع عشر مهتمين بجعل الولايات المتحدة دولة إقليمية قوية وحسب، بل ألزموا أنفسهم أيضا بإبعاد القوى الأوروبية عن نصف الكرة الأرضية الغربي[٢٨]. فبذلك فقط كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تجعل من نفسها الدولة المهيمنة في المنطقة وتأمن من تهديدات القوى العظمى. وكانت الولايات المتحدة كلما توغلت في أمريكا الشمالية التهمت أراضي كانت تابعة سابقا للمملكة المتحدة أو فرنسا أو أسبانيا، ما أضعف تأثير هذه الدول في نصف الكرة الأرضية الغربي. لكنها استخدمت أيضا مبدأ مونرو لذلك الغرض عينه.

ظهر مبدأ مونرو Monroe Doctrine لأول مرة في الرسالة السنوية للرئيس جيمس مونرو إلى الكونجرس في الثاني من ديسمبر ١٨٢٣ التي حدد فيها ثلاث نقاط رئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية[٢٩]. أولا، اشترط مونرو ألا تتورط الولايات المتحدة في حروب أوروبا التزاما منها بنصيحة جورج واشنطن في "خطاب الوداع" الشهير (لم تتبع أمريكا هذه السياسة بالتأكيد في القرن العشرين)[٣٠]. ثانيا، أبلغ مونرو القوى الأوروبية أنها غير مسموح لها باحتلال أراض جديدة في نصف الكرة الأرضية الغربي لزيادة مساحة إمبراطورياتها التي كانت كبيرة فعلا. وقال في ذلك إن "القارتين الأمريكيتين لن تكونا بعد الآن فريسة للاستعمار المستقبلي من جانب أية قوة أوروبية". لكن هذه السياسة لم تدع إلى نزع الإمبراطوريات الأوروبية التي كانت مؤسسة فعلا في نصف الكرة الأرضية الغربية[٣١]. ثالثا، أن الولايات المتحدة ينبغي أن تحول دون أن تقيم القوى الأوروبية تحالفات مع الدول المستقلة في نصف الكرة الأرضية الغربي أو تسيطر عليها بأية طريقة. وقال مونرو في ذلك إنه "في حالة الحكومات التي أعلنت استقلالها وحافظت عليه ... لن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي وهي ترى أية

قوة أوروبية تتدخل في شئونها بغرض اضطهادها أو السيطرة على مصيرها بأية طريقة أخرى، تماما كما لو كان هذا التدخل يُمارَس على الولايات المتحدة".

إن قلق الولايات المتحدة في أوائل العقد الأول من القرن التاسع عشر من الاستعمار الأوروبي الجديد أمر مفهوم. فقد كانت المملكة المتحدة، على سبيل المثال، دولة قوية لها تاريخ غني في بناء الإمبراطوريات حول العالم، ولم تكن الولايات المتحدة قوية بما يكفي في ذلك الوقت لكبح البريطانيين في كل مكان على نصف الكرة الأرضية الغربي. بل إن الولايات المتحدة لم تكن تمتلك قوة عسكرية كافية لفرض مبدأ مونرو في العقود الأولى من إعلان هذا المبدأ. ولذلك كانت تلك المشكلة وهمية ولا أساس لها، لأن الإمبراطوريات الأوروبية انكمشت كثيرا على مدار القرن التاسع عشر ولم تظهر إمبراطوريات جديدة مكانها[٣٢]. ولم تتدخل الولايات المتحدة حقيقة في انهيار تلك الإمبراطوريات التي انهارت من الداخل بالدرجة الأولى بسبب النزعة القومية[٣٣]. فقد حذا البرازيليون والكنديون والمكسيكيون حذو المستوطنين الأمريكيين، وأرادوا التخلص من الأوروبيين وبناء دول مستقلة، كما فعل المستوطنون الأمريكيون في عام ١٧٧٦.

كان الخطر الحقيقي الذي واجهته الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، وظل قائما طوال القرن العشرين، هو إمكانية قيام تحالف معاد لأمريكا بين إحدى القوى العظمى الأوروبية ودولة في نصف الكرة الأرضية الغربي. فقد كان من شأن تحالف من هذا النوع أن يقوض الهيمنة الأمريكية في الأمريكتين، ما يضر بأمن الدولة الأمريكية. ولذلك فحينما أرسل وزير الخارجية أولني رسالته الشهيرة إلى اللورد سالسبيري في صيف ١٨٩٥، أكد على أن "أمن الولايات المتحدة ورخاءها يتوقفان على صون

استقلال كل الدول الأمريكية ضد أية قوة أوروبية إلى الدرجة التي تبرر للولايات المتحدة وتفرض عليها التدخل حين يكون ذلك الاستقلال في خطر"[٣٤].

كانت الولايات المتحدة قادرة على التعامل مع هذا التهديد حين ظهرت إلى الوجود في القرن التاسع عشر. على سبيل المثال، وضعت فرنسا إمبراطورا على عرش المكسيك في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، لكن القوات الفرنسية والمكسيكية معا لم تمثلا تهديدا جديا للولايات المتحدة، رغم أن الأخيرة كانت متورطة في حرب داخلية دموية. وحين انتهت تلك الحرب، تمكنت القوات القومية لبنيتو جواريز Benito Juarez والجيش الأمريكي من إجبار فرنسا على سحب قواتها من المكسيك. وأصبحت الولايات المتحدة أقوى بين عامي ١٨٦٥ و١٩٠٠، ما صعَّب أكثر على أية قوة عظمى أوروبية أن تشكل تحالفا معاديا لأمريكا مع أية دولة مستقلة في نصف الكرة الأرضية الغربي. لكن المشكلة لم تنته، حيث كان على الولايات المتحدة أن تتعامل معها ثلاث مرات في القرن العشرين: التدخل الألماني في المكسيك في أثناء الحرب العالمية الأولى، والمخططات الألمانية في أمريكا الجنوبية في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتحالف الاتحاد السوفيتي مع كوبا في أثناء الحرب الباردة[٣٥].

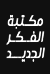
الأولوية الإستراتيجية

كان النمو المذهل للولايات المتحدة في الأعوام المائة التالية لعام ١٨٠٠ يسترشد في الأساس بالمنطق الواقعي[٣٦]. وفي ذلك كتب أولني Olney في نهاية القرن التاسع عشر أن "الشعب في الولايات المتحدة تعلم أن علاقات إحدى الدول مع الأخرى لا تعتمد على العواطف أو المبادئ، بل على المصلحة الأنانية"[٣٧]. كما فهم القادة الأمريكيون أنه كلما زادت قوة دولتهم زاد أمنها في العالم الخطر للسياسة الدولية. وقد عبَّر الرئيس فرانكلين بيرس Franklin Pierce عن تلك الفكرة في خطاب تنصيبه في الرابع من مارس ١٨٥٣ حين قال: "لا يخفى أن اتجاهنا كأمة ومكانتنا على الكرة

الأرضية يجعلان حيازتنا لبعض الممتلكات خارج دولتنا أمرا على درجة كبيرة من الأهمية لحمايتنا"[٣٨].

كانت هناك بالطبع دوافع أخرى تحض الأمريكيين على التوسع عبر القارة. منها على سبيل المثال أن بعض الأمريكيين سيطر عليهم إحساس قوي بأنهم أصحاب رسالة أيديولوجية[٣٩]. اعتقد هؤلاء أن الولايات المتحدة أقامت جمهورية مستقيمة أو فاضلة غير مسبوقة في التاريخ العالمي وأن مواطنيها يقع عليهم واجب أخلاقي يتمثل في نشر قيمها ونظامها السياسي في كل مكان. في حين كان غيرهم تحركه المكاسب الاقتصادية التي شكلت محركا قويا للتوسع[٤٠]. على أن تلك الدوافع الأخرى لم تكن تتناقض مع الأولوية الأمنية، بل كانت تتممها عادة[٤١] ينطبق ذلك بوجه خاص على الدافع الاقتصادي، فلأن القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية، كان أي عمل يزيد الثروة النسبية للولايات المتحدة يحسّن أيضا فرص بقائها. وعلى جانب المثاليين، لا شك في أن كثيرا من الأمريكيين آمنوا بحماس بأن التوسع مُبرَر أخلاقيا. لكن الخطابات المثالية وفرت أيضا قناعا ملائما للسياسات الوحشية التي قام عليها النمو الكبير للقوة الأمريكية في القرن التاسع عشر[٤٢].

تحتل سياسة توازن القوة مكانة كبيرة في تاريخ نصف الكرة الأرضية الغربي، حتى قبل أن تعلن الولايات المتحدة استقلالها في عام ١٧٧٦[٤٣]. فقد خاض البريطانيون والفرنسيون تنافسا أمنيا حادا في أمريكا الشمالية في منتصف القرن الثامن عشر، كان منه حرب الأعوام السبعة المهلكة (١٧٥٦-١٧٦٣). فضلا عن أن الولايات المتحدة أنجزت استقلالها بالدخول في حرب على بريطانيا العظمى والتحالف مع فرنسا، منافس بريطانيا الرئيس. ولذلك كان جيمس هتسون James Hutson محقا حين قال إن "العالم الذي وجد القادة الثوريون الأمريكيون أنفسهم فيه كان ميدانا



وحشيا وغير أخلاقي. ... فكان قبل كل شيء عالما تحتل القوة فيه المكانة العليا»[٤٤]. وهكذا فإن النخب التي أدارت سياسة الأمن القومي الأمريكي في عقود ما بعد استقلال الدولة كانت غارقت في التفكير الواقعي حتى الأذقان.

قدمت سياسة نصف الكرة الأرضية الغربي في عام ١٨٠٠ مبررات وجيهة لتلك النخب لكي تواصل التفكير من منظور توازن القوة. فكانت الولايات المتحدة لا تزال تعيش داخل محيط خطر، حيث تحيط الإمبراطوريتان البريطانية والأسبانية بها من ثلاثة جوانب، ما جعل الخوف من التطويق موضوعا شائعا بين صناع السياسة الأمريكيين الذين كانوا قلقين أيضا من أن تحاول فرنسا النابليونية، وهي أقوى دولة في أوروبا آنذاك، أن تشيد إمبراطورية جديدة في أمريكا الشمالية. لكن الإمبراطورية الفرنسية لم تر النور قط، بل باعت فرنسا إقليم لويزيانا الشاسع للولايات المتحدة في عام ١٨٠٣.

بيد أن الأوروبيين، خاصة البريطانيين، كانوا مصممين على عمل كل ما يستطيعون لاحتواء الولايات المتحدة ومنعها من مواصلة توسيع حدودها[٤٥]. وقد نجحت المملكة المتحدة فعلا في منع الولايات المتحدة من ضم كندا في حرب عام ١٨١٢. في حين لم يكن متاحا للمملكة المتحدة خيارات جيدة لمنع توسع الولايات المتحدة غربا، مع أنها شكلت تحالفات قصيرة مع الأمريكيين الأصليين في منطقة البحيرات العظمى بين عامي ١٨٠٧ و١٨١٥، ولاحقا مع تكساس حين كانت دولة مستقلة[٤٦]. لكن تلك الجهود لم تفلح في منع الولايات المتحدة من الوصول إلى المحيط الهادي.

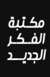
بل يبدو أن أي تحرك من جانب أية دولة أوروبية لاحتواء الولايات المتحدة كان ينتج تأثيرا عكسيا، حيث كان يقوي أولوية التوسع الأمريكي. على سبيل المثال بدأ الأوروبيون في أوائل العقد الخامس من القرن التاسع عشر يتحدثون صراحة حول

الحاجة إلى الحفاظ على "توازن القوة" في أمريكا الشمالية، وهو تعبير مخفف عن احتواء التوسع الأمريكي الجديد مع زيادة القوة النسبية للإمبراطوريات الأوروبية"[٤٧]. أثير هذا الموضوع قبل أن تتوسع الولايات المتحدة غربا إلى ما بعد إقليم لويزيانا. وسرعان ما أصبح هذا الموضوع قضية رئيسة في السياسة الأمريكية، رغم عدم وجود خلاف كبير بين الأمريكيين عليه. وكان الرئيس جيمس بولك James Polk يتحدث باسم معظم الأمريكيين بالتأكيد حين قال إن مفهوم توازن القوة "لا يمكن السماح بتطبيقه بأي شكل على قارة أمريكا الشمالية، خاصة الولايات المتحدة. وينبغي أن نحافظ دائما على مبدأ أن يملك الشعب الذي يعيش على هذه القارة وحده حق تقرير مصيره"[٤٨]. وبعد فترة قصيرة من حديث بولك ضُمَّت تكساس إلى الولايات المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٨٤٥، تلتها بعد فترة قصيرة أقاليم أوريغون وكاليفورنيا والأراضي الأخرى التي أخذت من المكسيك في عام ١٨٤٨.

أوجز المؤرخ فريدريك ميرك Frederick Merk السياسة الأمنية الأمريكية في القرن التاسع عشر بإيجاز مفيد حين كتب: "كانت المشكلة الدفاعية الرئيسة هي البريطانيون الذين كانوا يطمحون إلى تطويق الأمة. فكانوا أعداء محتملين خطرين على محيط الولايات المتحدة. وكانت الطريقة المثلى لردهم تتمثل في ضم المحيط. كان ذلك هو معنى مبدأ مونرو في عصر "القدر المحتوم"[٤٩].

الولايات المتحدة وأوروبا ١٩٠٠-١٩٩٠

تتنبأ الواقعية الهجومية بأن ترسل الولايات المتحدة جيشها عبر الأطلنطي حين تظهر في أوروبا دولة مهيمنة كامنة تفشل القوى العظمى الإقليمية وحدها في احتوائها. وفيما عدا ذلك ستنأى الولايات المتحدة بنفسها عن أي التزام نحو هذه القارة. تتدرج



حركة القوات الأمريكية إلى أوروبا ومنها بين عامي ١٩٠٠ و١٩٩٠ ضمن هذا النمط العام لفرض التوازن من وراء البحار. ومن الطرق الجيدة للإمساك بالخطوط الواسعة للسياسة العسكرية الأمريكية نحو أوروبا أن نستعرضها في أواخر القرن التاسع عشر وفي خمس فترات متمايزة في القرن العشرين.

لم تفكر الولايات المتحدة مطلقا في إرسال قوات إلى أوروبا بين عامي ١٨٥٠ و١٩٠٠، جزئيا لأن النأي عن حروب أوروبا كان عقيدة راسخة في النفسية الأمريكية في عام ١٨٥٠. أكد ذلك الرئيسان جورج واشنطن وجيمس مونرو وآخرون[50]. علاوة على أن الولايات المتحدة كانت مهتمة بالدرجة الأولى بترسيخ الهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لكن الأهم من ذلك هو أن الولايات المتحدة لم تفكر في إرسال قوات عبر الأطلنطي؛ لأنه لم تكن هناك دولة مهيمنة كامنة في أوروبا في ذلك الوقت، حيث ساد توازن قوة تقريبي[51]. ففرنسا التي سعت للهيمنة بين عامي ١٧٩٢ و١٨١٥ دخلت في حالة تراجع على امتداد القرن التاسع عشر، في حين لم تكن ألمانيا التي ستصبح دولة مهيمنة كامنة في أوائل القرن العشرين، قوية بما يكفي لاجتياح أوروبا قبل عام ١٩٠٠. وحتى إذا ظهرت دولة مهيمنة أوروبية طموحة فقد كان بإمكان الولايات المتحدة بالتأكيد أن تتبنى إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، على أمل أن تتمكن القوى العظمى الأخرى في أوروبا من احتواء التهديد.

تغطي الفترة الأولى في القرن العشرين الأعوام من ١٩٠٠ إلى أبريل ١٩١٧. كان واضحا في الأعوام الأولى من القرن الجديد أن ألمانيا لم تكن أقوى دولة في أوروبا وحسب، بل كانت تشكل تهديدا متزايدا بالهيمنة على المنطقة[52]. وبالفعل دفعت ألمانيا عددا من الأزمات الدبلوماسية الخطيرة خلال تلك الفترة بلغت ذروتها باندلاع الحرب

العالمية الأولى في الأول من أغسطس ١٩١٤. ومع أن الولايات المتحدة لم ترسل قوات إلى أوروبا لإحباط العدوان الألماني، فقد اتبعت إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، واعتمدت على الحلف الثلاثي -المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا- لاحتواء ألمانيا[٥٣].

تمتد الفترة الثانية من أبريل ١٩١٧ حتى عام ١٩٢٣ وتغطي المشاركة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى التي كانت المرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي ترسل فيها قوات للقتال في أوروبا. أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا في السادس من أبريل ١٩١٧، لكنها تمكنت من إرسال أربع فرق فقط إلى فرنسا في نهاية ذلك العام[٥٤]. فيما أخذت أعداد كبيرة من القوات الأمريكية تتدفق على القارة في أوائل عام ١٩١٨، وحين انتهت الحرب في الحادي عشر من نوفمبر ١٩١٨ كان حوالي مليوني جندي أمريكي يتمركزون في أوروبا، وكان كثيرون غيرهم في الطريق إلى أوروبا، حيث كان الجنرال جون بيرشنج John Pershing رئيس الحملة العسكرية الأمريكية يتنبأ بأن يكون تحت إمرته أكثر من أربعة ملايين جندي بحلول شهر يوليو ١٩١٩. وقد أعيدت معظم القوات التي أرسلت إلى أوروبا إلى وطنها بعد الحرب مباشرة، وبقيت قوة احتلال صغيرة في ألمانيا حتى يناير ١٩٢٣[٥٥].

دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى في الأساس؛ لأنها رأت أن ألمانيا كانت لها اليد العليا على الحلف الثلاثي وكان من الممكن أن تربح الحرب وتصبح دولة مهيمنة في أوروبا[٥٦]. وقد اتضح عدم جدوى إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين بعد عامين ونصف من الحرب. فالجيش الروسي الذي سُحِق تقريبا في كل اشتباك له مع الجيش الألماني كان على حافة التفكك في الثاني عشر من مارس ١٩١٧، حين اندلعت الثورة وأطيح بالقيصر من السلطة[٥٧]. وكان الجيش الفرنسي أيضا في حالة سيئة، وكان

يعاني من حالات تمرد واسعة في مايو ١٩١٧، بعد فترة قصيرة من دخول الولايات المتحدة الحرب[٥٨]. وكان الجيش البريطاني هو الأفضل حالا بين جيوش الحلفاء الثلاثة، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأنه قضى العامين الأولين من الحرب يتوسع إلى جيش ضخم ولم يستنزف حتى النخاع كما حدث مع الجيشين الفرنسي والروسي. لكن المملكة المتحدة كانت في ضائقة شديدة في شهر أبريل ١٩١٧ لأن ألمانيا شنت حملة غواصات واسعة ضد السفن البريطانية في فبراير ١٩١٧، وكانت على وشك إخراج المملكة المتحدة من الحرب في أوائل الخريف[٥٩]. ولذلك كانت الولايات المتحدة مجبرة على دخول الحرب في ربيع ١٩١٧ لتعزيز الحلف الثلاثي والحيلولة دون الانتصار الألماني[٦٠].

تغطي الفترة الثالثة الأعوام من ١٩٢٣ إلى صيف ١٩٤٠ التي لم ترسل الولايات المتحدة فيها قوات إلى أوروبا، وكانت الانعزالية هي الغالبة على السياسة الأمريكية[٦١]. كانت عشرينات وأوائل ثلاثينات القرن العشرين أعواما يعمها السلام نسبيا في أوروبا، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأن قيود معاهدة فيرساي كانت لا تزال تكبل ألمانيا. لكن أدولف هتلر وصل إلى السلطة في الثلاثين من يناير ١٩٣٣ وسرعان ما عادت أوروبا إلى الاضطراب. وفي نهاية الثلاثينات أدرك صناع السياسة الأمريكيون أن ألمانيا النازية أصبحت دولة مهيمنة كامنة وأنه من المرجح أن يقدم هتلر على غزو أوروبا. بدأت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر ١٩٣٩، حين هاجمت ألمانيا بولندا والمملكة المتحدة وردت فرنسا بإعلان الحرب على ألمانيا. لم تسرع الولايات المتحدة إلى إرسال قوات إلى القارة حين اندلعت الحرب، واعتمدت، كما فعلت في الحرب العالمية الأولى، على القوى العظمى الأخرى الأوروبية في احتواء التهديد الألماني[٦٢].

تغطي الفترة الرابعة الأعوام الخمسة من صيف ١٩٤٠، حين ألحقت ألمانيا هزيمة ساحقة بفرنسا وطردت الجيش البريطاني من القارة عبر دنكيرك، حتى انتهى النصف

الأوروبي من الحرب العالمية الثانية في أوائل مايو ١٩٤٥. توقع صناع السياسة الأمريكيون أن الجيشين البريطاني والفرنسي سيوقفان هجوم الفيرماخت على الجبهة الغربية ويدخلانه في حرب استنزاف مطولة تستنزف قوة ألمانيا العسكرية[٦٣]. وتوقع جوزيف ستالين النتيجة نفسها، لكن الفيرماخت صدم العالم بانتصاره السريع والحاسم في فرنسا[٦٤]. وبهذا الانتصار كانت ألمانيا في وضع يمكّنها من تهديد المملكة المتحدة.

والأهم من ذلك كله أن هتلر كان يستطيع أن يستخدم معظم جيشه لغزو الاتحاد السوفيتي لعدم وجود جبهة غربية يقلق منها. وساد اعتقاد واسع في المملكة المتحدة والولايات المتحدة بأن الفيرماخت سيتمكن من هزيمة الجيش الأحمر وتأسيس الهيمنة في أوروبا[٦٥]. فقد تمكنت ألمانيا من إخراج روسيا من الحرب العالمية الأولى، وكانت ساعتها تحارب على جبهتين، وكانت فرقها التي تحارب الجيشين البريطاني والفرنسي أكثر من التي كانت تحارب الجيش الروسي[٦٦]. في حين كان الألمان في الحرب العالمية الثانية يحاربون على جبهة واحدة. فضلا عن أن حملة التطهير التي نفذها ستالين داخل الجيش الأحمر بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤١ أضعفت قوته القتالية بدرجة كبيرة. وكان هذا الضعف جليا في شتاء عام ١٩٣٩-١٩٤٠ حين تعثر الجيش الأحمر في هزيمة الجيش الفنلندي الأقل منه عددا. بإيجاز كانت هناك في صيف ١٩٤٠ مبررات كافية للاعتقاد بأن ألمانيا كانت على أعتاب الهيمنة على قارة أوروبا.

أحدث انهيار فرنسا تغيرا مثيرا في التفكير الأمريكي بشأن إرسال قوات إلى أوروبا[٦٧]. فانتشر سريعا تأييد واسع لمساعدة المملكة المتحدة التي كانت تقف حينذاك وحيدة أمام ألمانيا ولإعداد الجيش الأمريكي لحرب محتملة مع ألمانيا. وفي بداية خريف ١٩٤٠ أوضحت استطلاعات الرأي العام أنه للمرة الأولى منذ وصول هتلر إلى

السلطة كانت غالبية الأمريكيين تعتقد أن ضمان هزيمة بريطانيا لألمانيا أهم من تجنب الحرب في أوروبا[٦٨]. وكذلك رفع الكونغرس الأمريكي الإنفاق العسكري بشدة في صيف ١٩٤٠ ، ما مكّن من البدء في بناء حملة عسكرية لأوروبا ، ففي الثلاثين من يونيو ١٩٤٠ كان حجم الجيش الأمريكي ٢٦٧٧٦٧ فردا ، وبعدها بعام واحد تقريبا ، وقبل خمسة أشهر من بيرل هاربر ، نما هذا العدد إلى ١٤٦٠٩٩٨[٦٩].

ومع إصدار قانون الإقراض والإيجار في الحادي عشر من مارس ١٩٤١ بدأت الولايات المتحدة ترسل كميات كبيرة من المعدات الحربية إلى البريطانيين. ولا مجال للاختلاف مع قول إدوارد كوروين Edward Corwin بأن هذه الخطوة كانت "ترقى إلى إعلان حرب" على ألمانيا[٧٠]. وفي صيف عام ١٩٤١ وخريفه أصبحت الولايات المتحدة أكثر تورطا في مساعدة البريطانيين في الانتصار على ألمانيا ، حتى جاءت اللحظة من منتصف شهر سبتمبر التي أمر فيها الرئيس فرانكلين روزفلت الأسطول الأمريكي بإطلاق النار على الغواصات الألمانية في المحيط الأطلنطي. على أن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب على ألمانيا رسميا إلا في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٤١ ، حين أعلن هتلر الحرب على الولايات المتحدة ، بعد أربعة أيام من الهجوم الياباني على بيرل هاربر. ولم تضع القوات الأمريكية قدما على القارة الأوروبية إلا في سبتمبر ١٩٤٣ ، حين نزلت في إيطاليا[٧١].

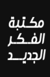
تغطي الفترة الخامسة الحرب الباردة التي امتدت من صيف ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠. خططت الولايات المتحدة لإعادة معظم قواتها إلى الوطن فور انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولم تترك غير قوة احتلال صغيرة لمراقبة ألمانيا لبضعة أعوام ، كما فعلت بعد الحرب العالمية الأولى[٧٢]. وفي عام ١٩٥٠ لم يكن يوجد على أرض أوروبا غير حوالي ٨٠٠٠٠ جندي أمريكي ، كانوا في الأساس في مهمة احتلال ألمانيا[٧٣]. لكن مع

اشتداد الحرب الباردة في أواخر الأربعينات، شكلت الولايات المتحدة منظمة حلف شمال الأطلنطي (١٩٤٩) والتزمت بالبقاء في أوروبا وزيادة قواتها القتالية على القارة (١٩٥٠). لذلك زاد عدد القوات الأمريكية في أوروبا في عام ١٩٥٣ إلى ٤٢٧٠٠٠ جندي، ما شكّل علامة واضحة على الحرب الباردة. كما نشرت الولايات المتحدة حوالي سبعة آلاف قنبلة نووية على الأراضي الأوروبية في الخمسينات وأوائل الستينات. ورغم الاختلاف في مستويات القوات الأمريكية في أوروبا من وقت لآخر، فلم ينخفض هذا العدد أبدا عن ٣٠٠٠٠٠ جندي.

أبقت الولايات المتحدة على مضض قوات عسكرية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لأن الاتحاد السوفيتي كان يسيطر على الثلثين الشرقيين من القارة ويمتلك قوة عسكرية تمكّنه من غزو بقية أوروبا[٧٤]. ولم تكن هناك قوة عظمى إقليمية تستطيع أن تحتوي الاتحاد السوفيتي، حيث كانت ألمانيا في حالة خراب، ولم تكن فرنسا أو المملكة المتحدة تمتلك الموارد العسكرية اللازمة لإيقاف الجيش الأحمر الهائل الذي تمكّن من سحق الفيرماخت نفسه الذي هزم الجيشين البريطاني والفرنسي بسهولة في عام ١٩٤٠. معنى ذلك أن الولايات المتحدة وحدها كانت تمتلك القوة العسكرية الكافية لمنع الهيمنة السوفيتية بعد عام ١٩٤٥، ولذلك بقيت القوات الأمريكية في أوروبا طوال سنوات الحرب الباردة.

الولايات المتحدة وشمال شرق آسيا ١٩٠٠-١٩٩٠

اتبعت حركة القوات الأمريكية عبر المحيط الهادي في القرن العشرين نمط فرض التوازن من وراء البحار الذي رأيناه في أوروبا. ويمكن فهم السياسة العسكرية الأمريكية نحو شمال شرق آسيا من خلال تقسيم الأعوام من ١٩٠٠ إلى ١٩٩٠ إلى أربع فترات وعرض ممارساتها في كل منها.



تغطي الفترة الأولى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، وخلالها لم تُرسَل قوات أمريكية كبيرة إلى شمال شرق آسيا[٧٥]، وكانت هناك فرق صغيرة من القوات الأمريكية في آسيا في تلك الفترة، حيث احتفظت الولايات المتحدة بفرقة عسكرية صغيرة في جزر الفلبين[٧٦]، كما أرسلت خمسة آلاف جندي إلى الصين في عام ١٩٠٠ للمساعدة في إخماد ثورة الملاكمين والإبقاء على سياسة "الباب المفتوح" سيئة السمعة. وكما قال جون هاي John Hay وزير الخارجية الأمريكي صراحة في ذلك الوقت، فإن "ضعفنا المتأصل يكمن في أننا لا نريد سرقة الصين، كما أن الرأي العام لدينا لن يسمح لنا بالتدخل بجيش لمنع الآخرين من سرقتها. فضلا عن أننا لا نمتلك جيشا هناك. وكلام الصحف حول 'مكانتنا الأخلاقية البارزة التي تعطينا السلطة؛ لأن نأمر العالم' مجرد هراء"[٧٧]. وكانت هناك أيضا قوة أمريكية مكونة من حوالي ألف جندي تنتشر في تينتسين Ticntsin بالصين من يناير ١٩١٢ إلى مارس ١٩٣٨. وأخيرا بدأت سفن البحرية الأمريكية تقوم بدوريات في المنطقة في تلك الفترة[٧٨].

لم ترسل الولايات المتحدة جيشا كبيرا إلى شمال شرق آسيا، لأنه لم تكن هناك دولة مهيمنة كامنة في المنطقة. كانت الصين تلعب دورا مهما في سياسة المنطقة، لكنها لم تكن قوة عظمى ولم تهدد بالهيمنة على شمال شرق آسيا. صحيح أن المملكة المتحدة وفرنسا كانتا فاعلين مهمين في آسيا في أوائل القرن العشرين، لكنهما متطفلان من قارة بعيدة بكل ما يستتبعه ذلك الدور من مشكلات في إظهار القوة. فضلا عن أنهما كانتا معنيتين باحتواء ألمانيا في معظم تلك الفترة، ولذلك كان معظم انتباههما مركزا على أوروبا على حساب شمال شرق آسيا. في حين كانت اليابان وروسيا مرشحتين لدور الدولة المهيمنة الكامنة في شمال شرق آسيا؛ لأنهما قوتان عظميان تقعان في المنطقة. لكن إحداهما لم تكن مهيئة لهذا الدور.

كانت اليابان تمتلك أقوى جيش في المنطقة بين عامي ١٩٠٠ و١٩٣٠، جيشا هزم الجيش الروسي هزيمة ساحقة في الحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)[٧٩]. وكان حال الجيش الروسي يزداد سوءا يوما بعد يوم في أثناء الحرب العالمية الأولى، وانهار أخيرا في عام ١٩١٧. وكان الجيش الأحمر الذي تشكل حديثا مجرد نمر من ورق على مدار العقد التالي. وفي تلك الأثناء ظل الجيش الياباني قوة قتالية متفوقة[٨٠]. لكن اليابان لم تكن دولة مهيمنة كامنة؛ لأن روسيا كانت أغنى دولة في المنطقة. فكانت روسيا، على سبيل المثال، تسيطر على ٦٪ من القوة الصناعية العالمية في عام ١٩٠٠، فيما لم تكن اليابان تسيطر حتى على ١٪ فقط (راجع الجدول رقم ٦-٢). وبحلول عام ١٩١٠ انكمش نصيب روسيا إلى ٥٪، فيما نما نصيب اليابان إلى ١٪، وظلت كفة روسيا راجحة تماما. وكانت إيطاليا المنافس الاقتصادي الأقرب لليابان في تلك الأعوام. ثم تفوقت اليابان على الاتحاد السوفيتي بفارق طفيف في عام ١٩٢٠، بامتلاك ٢٪ من القوة الصناعية العالمية في مقابل امتلاك الاتحاد السوفيتي ١٪، لكن ذلك نتج في الأساس عن وقوع الأخير فريسة لحرب أهلية دموية. ولذلك كانت روسيا في عام ١٩٣٠ تسيطر على ٦٪ من القوة الصناعية العالمية، في مقابل ٤٪ لليابان. بإيجاز لم تكن اليابان قوية بما يكفي في تلك العقود الأولى من القرن العشرين للسعي إلى الهيمنة في شمال شرق آسيا.

تغطي الفترة الثانية العقد الرابع من القرن العشرين، حين دخلت اليابان في حالة هياج على اليابسة الآسيوية. فاحتلت منشوريا في عام ١٩٣١ وحوّلتها إلى دولة مانشوكو الدُمية، ودخلت في عام ١٩٣٧ حربا على الصين بهدف غزو شمال الصين ومناطق ساحلية رئيسة فيها. وبدأت اليابان أيضا سلسلة من النزاعات الحدودية مع الاتحاد السوفيتي في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، بغرض الاستيلاء على أراض تابعة لموسكو. أوضح ذلك أن اليابان كانت عازمة على الهيمنة على آسيا.



لم تحرك الولايات المتحدة قوات إلى آسيا في العقد الرابع من القرن العشرين، فاليابان رغم طموحاتها الكبيرة لم تكن دولة مهيمنة كامنة، وكانت الصين وفرنسا والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة قادرة على احتواء الجيش الياباني. بل إن الاتحاد السوفيتي كان يمتلك ميزة قوة كبيرة على اليابان خلال ذلك العقد، بالدرجة الأولى لأن الاتحاد السوفيتي مر بعملية تصنيع سريعة بعد أن دخلت الخطة الخمسية الأولى حيز التنفيذ في عام ١٩٢٨. فارتفع نصيب الاتحاد السوفيتي من الثروة العالمية من ٦٪ في عام ١٩٣٠ إلى ١٣٪ في عام ١٩٤٠، فيما ارتفع نصيب اليابان من ٤٪ إلى ٦٪ فقط في الفترة نفسها (راجع الجدول رقم ٦-٢). علاوة على أن الجيش الأحمر كان قد تطور إلى قوة قتالية تتسم بالكفاءة في العقد الرابع من القرن العشرين. وأخذ يلعب دورا مهما في احتواء اليابان، وأنزل هزائم بالجيش الياباني في عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩[٨١].

كما ساعدت المملكة المتحدة والصين في كبح اليابان في العقد الرابع من القرن العشرين. كانت المملكة المتحدة ميالة إلى سحب معظم قواتها من آسيا وعقد صفقة مع اليابان في أواخر هذا العقد لتتمكن من التركيز على احتواء ألمانيا النازية التي كانت تشكل تهديدا مباشرا وخطيرا للمملكة المتحدة أكبر من اليابان[٨٢]. لكن الولايات المتحدة باتباع سياسة تمرير المسئولية إلى الآخرين أخبرت المملكة المتحدة بأن أي خفض لمستويات قوتها في آسيا غير مقبول وأن المملكة المتحدة يجب أن تظل موجودة في آسيا وتفرض التوازن على اليابان، وإلا فإن الولايات المتحدة قد لا تساعدها في التعامل مع التهديد الألماني المتزايد في أوروبا. فبقي البريطانيون في آسيا. ورغم أن الصين لم تكن قوة عظمى، فقد استطاعت أن تورط الجيش الياباني في حرب مكلفة وطويلة لم تتمكن اليابان من حسمها[٨٣]. وهناك تشابه كبير بين تجربة اليابان في الصين بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٥ وتجربة الولايات المتحدة في فيتنام (١٩٦٥-١٩٧٢) والتجربة السوفيتية في أفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩).

تغطي الفترة الثالثة الأعوام من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥، حين أصبحت اليابان فجأة دولة مهيمنة كامنة بسبب الأحداث في أوروبا. فقد أدى انهيار فرنسا في يونيو ١٩٤٠ والغزو الألماني للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ إلى تغيير توازن القوة في شمال شرق آسيا. فانتصار ألمانيا السريع والحاسم على فرنسا في أواخر ربيع ١٩٤٠ قلل التأثير الفرنسي على السلوك الياباني في آسيا، إن لم يكن أزاله تماما. فضلا عن أن هزيمة فرنسا وهولندا تركت إمبراطوريتيهما في جنوب شرق آسيا عرضة للهجوم الياباني. ومع خروج فرنسا من الحرب، أصبحت المملكة المتحدة تقف وحيدة ضد ألمانيا النازية في الغرب. لكن الجيش البريطاني كان متعثرا بعد دنكيرك، وبدأت القوات الجوية الألمانية تقصف المدن البريطانية في منتصف يوليو ١٩٤٠. وكان على المملكة المتحدة أيضا أن تحارب إيطاليا الفاشية في البحر الأبيض المتوسط وحوله. بإيجاز كان البريطانيون يتعلقون بقشة في أوروبا، ولم يكونوا بالتالي مهيئين لاحتواء اليابان في آسيا.

لم تتحرك الولايات المتحدة، مع ذلك، لإرسال قوات إلى آسيا في عام ١٩٤٠، في المقام الأول؛ لأن (١) اليابان كانت متورطة في حربها مع الصين، (٢) الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن مشاركا في النصف الأوروبي من النزاع عند تلك النقطة كان يشكل قوة توازن هائلة ضد اليابان. لكن ذلك الموقف تغير بشدة حين غزت ألمانيا الاتحاد السوفيتي في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١. وعلى مدار الأشهر الستة التالية ألحق الفيرماخت سلسلة هزائم قوية بالجيش الأحمر. وبدا في أواخر صيف ١٩٤١ أن الاتحاد السوفيتي سينهار، كما حدث مع فرنسا قبل عام. وساعتها كانت اليابان ستصبح مهيأة للهيمنة على شمال شرق آسيا؛ لأنها ستكون القوة العظمى الوحيدة الباقية في المنطقة. فالنصف الأوروبي من الحرب العالمية الثانية أوجد فراغ قوة في آسيا، وكانت اليابان جاهزة لملئه.

كان صناع السياسة الأمريكيون قلقين جدا من أن تتحرك اليابان شمالا وتهاجم الاتحاد السوفيتي من المؤخرة وتساعد ألمانيا في القضاء على الاتحاد السوفيتي. حينئذ ستكون ألمانيا الدولة المهيمنة في أوروبا، في حين لا يقف في طريق الهيمنة اليابانية في شمال شرق آسيا غير الصين. وعلى نحو ما تتنبأ الواقعية الهجومية، بدأت الولايات المتحدة تحريك قوات عسكرية إلى آسيا في خريف ١٩٤١ للتعامل مع التهديد الياباني[٨٤]. وبعد وقت قصير هاجمت اليابان الولايات المتحدة في بيرل هاربر، ما أدى إلى تحريك أكبر قوات عسكرية أمريكية عبر المحيط الهادي في تاريخها بهدف سحق اليابان قبل أن تنجز الهيمنة الإقليمية.

تغطي الفترة الرابعة الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩٠)، وفيها أبقت الولايات المتحدة على قوات عسكرية في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية للسبب نفسه الذي جعلها تقبل إرسال قوات إلى أوروبا، وهو أن الاتحاد السوفيتي التي أحرز انتصارا عسكريا مدويا على جيش كوانتونج الياباني في منشوريا في الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية أصبح دولة مهيمنة كامنة في كل من شمال شرق آسيا وأوروبا، فيما لم تكن هناك قوى عظمى إقليمية لاحتوائه[٨٥]. كانت اليابان في حالة من الدمار، ولم تكن الصين قوة عظمى، فضلا عن وقوعها في براثن حرب أهلية وحشية. ولم تكن المملكة المتحدة وفرنسا في وضع يمكّنهما من كبح الاتحاد السوفيتي في أوروبا، ناهيك عن آسيا. ولذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة خيار غير تولي عبء احتواء الاتحاد السوفيتي في الشرق الأقصى[٨٦]. وانتهى الحال بالولايات المتحدة إلى خوض حربين دمويتين في آسيا في أثناء الحرب الباردة، في حين لم تطلق طلقة واحدة في أوروبا.

الإستراتيجية البريطانية الكبرى ١٧٩٢–١٩٩٠

تفصل المملكة المتحدة عن القارة الأوروبية مساحة مائية واسعة، وهي في ذلك تشبه الولايات المتحدة، ولها أيضا تاريخ في إرسال قواتها إلى القارة. وكانت المملكة المتحدة هي الأخرى تتبع إستراتيجية فرض التوازن من وراء البحار[٨٧]. وفي ذلك ذكر السير آير كرو Eyre Crowe في مذكرته الشهيرة في عام ١٩٠٧ حول السياسة الأمنية البريطانية أنه "قد أصبح في عداد البديهيات التاريخية أن سياسة إنجلترا العالمية تتمحور على صيانة هذا التوازن (الأوروبي) من خلال الإلقاء بثقلها ... في الجانب المعارض للدكتاتورية السياسية لأقوى دولة"[٨٨]. كما حاولت المملكة المتحدة دائما أن تُحمِّل قوى عظمى أخرى عبء احتواء الدول المهيمنة الكامنة في أوروبا، فيما تبقى هي خارج النزاع لأطول فترة ممكنة. وقد لخص اللورد بولنجبروك Lord Bolingbroke طريقة التفكير البريطانية حول توقيت التدخل في القارة بإيجاز مفيد في عام ١٧٤٣ حين قال: "ينبغي أن نقلل عدد الاشتباكات على القارة، ولا ندخل أبدا في حرب برية، إلا إذا كان ثقل بريطانيا وحده يستطيع أن يمنع قلب موازين القوة"[٨٩]. يفسر هذا الالتزام بتمرير المسئولية إلى الآخرين السبب وراء وصف الدول الأوروبية الأخرى للمملكة المتحدة بأنها كانت "أليبون الغادر(٢)" خلال القرون القليلة الماضية.

سنعرض فيما يلي السياسة العسكرية البريطانية نحو القارة من عام ١٧٩٢ حين اندلعت الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية، حتى نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩٠[٩٠]. ويمكن تقسيم هذين القرنين إلى ست فترات.

تمتد الفترة الأولى من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٨١٥ وتغطي الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية جميعها. كانت فرنسا في تلك الفترة أقوى دولة على القارة وكانت

(٢) أليبون Albion هو الاسم اليوناني القديم للمملكة المتحدة (المترجم).



مصممة على الهيمنة على أوروبا[٩١]. وكانت فرنسا قوة عظمى عدوانية وهائلة، خاصة بعد أن وصل نابليون إلى السلطة في أواخر عام ١٧٩٩. وحين دخلت جيوش نابليون موسكو في خريف عام ١٨١٢، كانت فرنسا تسيطر على معظم قارة أوروبا. وأخيرا أُحبطت المحاولة الفرنسية للهيمنة، وكان للجيش البريطاني دور بارز في إسقاط نابليون. نشرت بريطانيا العظمى جيشا صغيرا على القارة في عام ١٧٩٣، لكنها أُجبرت على سحب تلك القوات في عام ١٧٩٥، حين اصطف التحالف ضد فرنسا وانهارت. ووضعت بريطانيا جيشا آخرا في هولندا في أغسطس ١٧٩٩، لكنه هُزم أمام الجيش الفرنسي واستسلم له في غضون شهرين. ثم وضعت في عام ١٨٠٨ جيشا في البرتغال وأسبانيا ساعد أخيرا في إنزال هزيمة حاسمة بالقوات الفرنسية الرئيسة في أسبانيا. وذلك الجيش البريطاني نفسه ساعد في توجيه الضربة النهائية لنابليون في وترلو (١٨١٥).

تمتد الفترة الثانية من عام ١٨١٦ إلى عام ١٩٠٤ حين تبنت المملكة المتحدة سياسة تعرف عموما باسم "العزلة الرائعة" splendid isolation[٩٢]، وفيها لم ترسل أية قوات للقارة، رغم حروب القوى العظمى الكثيرة التي اجتاحت القارة. والأهم من ذلك أن المملكة المتحدة لم تتدخل في الحرب النمساوية-البروسية (١٨٦٦) ولا الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) اللتين أنتجتا ألمانيا الموحدة. لم ترسل المملكة المتحدة أية قوات إلى أوروبا في تلك العقود التسعة لوجود توازن قوة تقريبي على القارة[٩٣]. ففرنسا التي كانت دولة مهيمنة كامنة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٥ أخذت تتراجع قوتها النسبية على مدار القرن التاسع عشر، في حين أن ألمانيا التي ستصبح الدولة المهيمنة الكامنة التالية في أوائل القرن العشرين لم تكن قوية بما يكفي للهيمنة على أوروبا. وفي ظل غياب دولة مهيمنة كامنة، لم يكن للمملكة المتحدة مبرر إستراتيجي جيد لتحريك قوات إلى اليابسة الأوروبية.



تغطي الفترة الثالثة الأعوام من ١٩٠٥ إلى ١٩٣٠، وسَعَت المملكة المتحدة خلالها لاحتواء ألمانيا الفيلهلمية التي ظهرت كدولة مهيمنة كامنة في أوائل القرن العشرين[٩٤]. فقد كان جليا في عام ١٨٩٠ أن ألمانيا بجيشها الهائل وعدد سكانها الكبير وقاعدتها الصناعية الدينامية ستصبح سريعا أقوى دولة في أوروبا. وبالفعل شكلت فرنسا وروسيا تحالفا في عام ١٨٩٤ لاحتواء التهديد المتزايد الواقع بينهما. وفضّلت المملكة المتحدة أن تترك فرنسا وروسيا تتعاملان مع ألمانيا. لكن اتضح في عام ١٩٠٥ أنهما لن تتمكنا من إنجاز المهمة وحدهما وأنهما تحتاجان إلى المساعدة البريطانية. فقد كانت الفروق في القوة بين ألمانيا ومنافسيها القاريين تتسع باطراد لصالح ألمانيا، فضلا عن تكبد روسيا هزيمة عسكرية كبرى في الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) تركت جيشها في حالة سيئة وغير مهيأ للاشتباك مع الجيش الألماني. وأخيرا دفعت ألمانيا أزمة مع فرنسا حول المغرب في مارس ١٩٠٥ بهدف عزل فرنسا عن المملكة المتحدة وروسيا، بما يمكن ألمانيا من الهيمنة على أوروبا.

استجابت المملكة المتحدة لهذه البيئة الإستراتيجية المتدهورة بالتحالف مع فرنسا وروسيا بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧، حيث شكلوا الحلف الثلاثي. وبذلك أعلنت بريطانيا التزاما نحو القارة للتعامل مع التهديد الألماني. وحين اندلعت الحرب العالمية الأولى في الأول من أغسطس ١٩١٤ أرسلت المملكة المتحدة حملة عسكرية فورا إلى القارة لمساعدة الجيش الفرنسي في إحباط خطة شليفين. ومع تقدم الحرب أخذ حجم الحملة العسكرية البريطانية يزداد حتى أصبحت أقوى جيش بين الحلفاء في صيف ١٩١٧. وبعدها لعبت الدور الرئيس في هزيمة الجيش الألماني في عام ١٩١٨[٩٥]. وخرج معظم الجيش البريطاني من القارة بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب، فيما بقيت قوة احتلال صغيرة في ألمانيا حتى عام ١٩٣٠[٩٦].

تمتد الفترة الرابعة من عام ١٩٣٠ إلى صيف عام ١٩٣٩ وتغطي الأعوام التي اتبعت المملكة المتحدة فيها سياسة أوروبية عرفت عموما باسم "المسئولية المحدودة". فلم ترسل قوات إلى القارة في أوائل العقد الرابع من القرن العشرين ؛ لأن أوروبا كان يعمها السلام نسبيا وساد توازن قوة تقريبي في المنطقة. وحتى بعد أن وصل هتلر إلى السلطة في عام ١٩٣٣ وشرع في إعادة تسليح ألمانيا، لم تتحرك المملكة المتحدة لإرسال قوات برية للحرب على القارة. وقررت بدلا من ذلك، وبعد نقاش مطول، في ديسمبر ١٩٣٧ أن تترك لفرنسا مسئولية احتواء ألمانيا. وأخيرا أدرك صناع السياسة البريطانيون أن فرنسا وحدها لم تكن تمتلك القوة العسكرية لردع هتلر وأنه في حال اندلاع الحرب ستضطر المملكة المتحدة لأن ترسل قوات لمحاربة ألمانيا النازية، كما فعلت مع فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية.

وأخيرا، قبلت المملكة المتحدة أن ترسل قوات إلى القارة في اليوم الأخير من شهر مارس ١٩٣٩، وكان ذلك مؤشرا على بداية الفترة الخامسة، وفيها ألزمت المملكة المتحدة نفسها بأن تتحالف مع فرنسا ضد ألمانيا إذا هاجم الفيرماخت بولندا. وبعد أسبوع أعطت المملكة العهد نفسه لليونان ورومانيا. وحين اندلعت الحرب العالمية الثانية بعد خمسة أشهر، أرسلت القوات البريطانية فورا إلى فرنسا، كما حدث في الحرب العالمية الأولى. ورغم أن الجيش البريطاني طُرِد من القارة في دنكيرك في يونيو ١٩٤٠، فقد عاد في سبتمبر ١٩٤٣ حين نزل مع الجيش الأمريكي في إيطاليا. كما نزلت القوات البريطانية أيضا في نورماندي في يونيو ١٩٤٤ وشقت طريقها في النهاية إلى ألمانيا. وانتهت هذه الفترة باستسلام ألمانيا في أوائل مايو ١٩٤٥.

تمتد الفترة الأخيرة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٩٠ وتغطي الحرب الباردة[٩٧]. خططت بريطانيا بنهاية الحرب العالمية الثانية لإعادة قواتها العسكرية إلى الوطن بعد

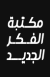
احتلال قصير لألمانيا. لكن ظهور التهديد السوفيتي، وهو الدولة المهيمنة الكامنة الرابعة التي تواجه أوروبا في مائة وخمسين عاما، أجبر المملكة المتحدة على قبول البقاء في القارة في ١٩٤٨، وبقيت القوات البريطانية مع القوات الأمريكية على الجبهة الوسطى طوال سنوات الحرب الباردة.

خاتمة

خلاصة القول إن المملكة المتحدة والولايات المتحدة تصرفتا في أوروبا دائما كفارضي توازن من وراء البحار. فلم تحاول أي من هاتين القوتين العظميين الجزيريتين أبدا أن تسيطر على أوروبا. ومن الواضح أيضا أن الأفعال الأمريكية في شمال شرق آسيا تندرج تحت النمط عينه. يتفق هذا السلوك وكذلك السعي الأمريكي للهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي في القرن التاسع عشر مع تنبؤات الواقعية الهجومية.

يثير هذا الفصل قضيتين تستحقان وقفة تأملية. أولا، قد يبدو أن غزو اليابان الجزيرية لمساحات واسعة من قارة آسيا في النصف الأول من القرن العشرين يتناقض مع ادعائي بأن القوة المانعة للمياه جعلت من شبه المستحيل على المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين أن تحتلا أراضي في القارة الأوروبية. فإذا كانت اليابان قادرة على إظهار القوة عبر البحار التي تفصلها عن القارة الآسيوية، فلماذا لم تتمكن المملكة المتحدة والولايات المتحدة من فعل الشيء نفسه في أوروبا؟

والإجابة هي أن القارتين الآسيوية والأوروبية كانتا تضمان أهدافا مختلفة في الفترات التي ناقشناها. فكانت القارة الأوروبية تضم قوى عظمى هائلة خلال القرنين الماضيين، وتلك الدول كانت تمتلك كلا من الدافع والموارد اللازمة لمنع المملكة المتحدة والولايات المتحدة من الهيمنة على منطقتهم. في حين كان الموقف الذي واجه اليابان في



آسيا بين عامي ١٩٠٠ و١٩٤٥ مختلفا تماما، حيث كانت روسيا القوة العظمى الوحيدة الواقعة في قارة آسيا، لكنها كانت عادة أكثر اهتماما بالأحداث في أوروبا منها في آسيا. علاوة على أنها كانت قوة عظمى ضعيفة عسكريا على مدار معظم تلك الفترة. وكان جيران روسيا المباشرون دولا ضعيفة مثل كوريا والصين، كانت هي نفسها أهدافا تثير العدوان الياباني. بإيجاز كانت القارة الآسيوية مفتوحة للاختراق من الخارج، ولهذا السبب أقامت القوى العظمى الأوروبية إمبراطوريات هناك. وفي المقابل كانت القارة الأوروبية قلعة عملاقة مغلقة في وجه الغزو من جانب القوى العظمى البعيدة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ثانيا، دفعتُ في موضع سابق بأن القوى العظمى لا تتعهد جديا بالحفاظ على السلام، بل تحاول أن تزيد نصيبها من القوة العالمية. وفيما يتعلق بتلك النقطة لا بد أن نشير إلى أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة في أية لحظة بين عامي ١٩٠٠ و١٩٩٠ لإرسال قوات لأغراض حفظ السلام في أوروبا. فلم ترسل قوات أمريكية عبر الأطلنطي للمساعدة في منع الحرب العالمية الأولى أو لإيقاف القتال بعد أن اندلعت الحرب. ولم ترسل الولايات المتحدة قوات لردع ألمانيا النازية أو لإيقاف القتال بعد أن هوجمت بولندا في سبتمبر ١٩٣٩. وفي الحالتين دخلت الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا وساعدت في تحقيق الانتصار ونشر السلام في أوروبا. لكن الولايات المتحدة لم تحارب من أجل السلام في أي من الحربين العالميتين، بل حاربت لمنع خصم خطر من إنجاز الهيمنة الإقليمية. وكان السلام ناتجا ثانويا لا بأس به لتلك المساعي. وتنطبق تلك النقطة ذاتها على الحرب الباردة، حيث بقيت القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا لاحتواء الاتحاد السوفيتي، وليس للحفاظ على السلام. وما السلام الطويل الذي تلا ذلك إلا نتيجة مفرحة لسياسة ردع ناجحة.

لنا قصة مماثلة في شمال شرق آسيا. فلم تتدخل الولايات المتحدة بالقوة
لحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، ولم ترسل قوات إلى شمال شرق
معقد الرابع من القرن العشرين حين هاجمت اليابان قارة آسيا وغزت منشوريا
كبيرة من الصين في سلسلة من الحملات العسكرية الوحشية. ولم تتحرك
المتحدة عسكريا في آسيا إلا في صيف ١٩٤١، ليس لأن القادة الأمريكيين
ى تحقيق السلام في المنطقة، بل لأنهم خافوا من أن تتحد اليابان مع ألمانيا
لحقا هزيمة ساحقة بالجيش الأحمر، ما يجعل من ألمانيا دولة مهيمنة في أوروبا
دولة مهيمنة في شمال شرق آسيا. وقد خاضت الولايات المتحدة حربا في
أقصى بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥ للحيلولة دون تلك النتيجة. وكما هي الحال
، وضعت القوات الأمريكية في شمال شرق آسيا في أثناء الحرب الباردة لمنع
سوفيتي من السيطرة على المنطقة، وليس للحفاظ على السلام.

أكدتُ أن فارضي التوازن من وراء البحار، مثل المملكة المتحدة والولايات
حين يواجهون دولة مهيمنة كامنة في أوروبا أو شمال شرق آسيا يفضلون
ولية إلى القوى العظمى الأخرى بدلا من مواجهة التهديد بأنفسهم. على أن
رير المسئولية إلى الآخرين على فرض التوازن شائع بالطبع بين كل القوى
وليس فارضي التوازن من وراء البحار وحدهم. سيبحث الفصل الثامن
ر الدول بين هاتين الإستراتيجيتين.

الفصل الثامن

فرض التوازن في مقابل تمرير المسئولية إلى الآخرين
Balancing versus Buck-Passing

دفعتُ في الفصل الخامس بأن فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين هما الإستراتيجيتان الرئيستان اللتان تستخدمهما الدول للدفاع عن توازن القوة ضد المعتدين، وأن الدول المهدَدة تشعر باندفاع قوي إلى تمرير المسئولية إلى الآخرين. ويُفضَل تمرير المسئولية إلى الآخرين على فرض التوازن؛ لأن من ينجح في تمرير المسئولية إلى الآخرين لا يضطر إلى حرب المعتدي إذا فشل الردع. بل إن الدولة التي تنجح في ذلك تكتسب قوة إذا تورطت الدولة التي مررت إليها المسئولية والدولة المعتدية في حرب طويلة ومكلفة. ورغم هذه السمة الهجومية لتمرير المسئولية إلى الآخرين، يظل هناك دائما احتمال لأن يربح المعتدي انتصارا سريعا وحاسما ويغير توازن القوة لصالحه وضد الدولة التي مررت المسئولية إلى غيرها.

لقد حددتُ لهذا الفصل أهدافا ثلاثة. أولا، أن أفسر متى تلجأ الدول المهدَدة إلى فرض التوازن ومتى تلجأ إلى تمرير المسئولية إلى الآخرين. وذلك الاختيار يكون بالدرجة الأولى دالة لبنية النظام الدولي. فالقوة العظمى المهدَدة التي تعيش في نظام ثنائي القطبية ينبغي عليها أن تفرض التوازن على منافسها، وذلك لعدم وجود قوة

عظمى أخرى تمرر إليها المسئولية. أما في النظم متعددة الأقطاب فتستطيع الدولة المهدَدة أن تمرر المسئولية إلى غيرها، بل إن ذلك هو ما يحدث غالبا. ويتوقف القدر الذي يحدث من تمرير المسئولية إلى الآخرين بالدرجة الأولى على حجم التهديد والجغرافيا، إذ ينتشر تمرير المسئولية إلى الآخرين عادة في النظم متعددة الأقطاب حين لا تكون هناك دولة مهيمنة كامنة، وحين لا تشترك الدولة المهدَدة في حدود مع المعتدي. لكن حتى عندما يلوح تهديد في الأفق، يبحث الخصوم المهدَدون عن فرص لتمرير المسئولية إلى الآخرين. وكقاعدة عامة أقول إنه كلما زادت القوة النسبية التي تسيطر عليها الدولة المهيمنة الكامنة زاد احتمال أن تتخلى الدول المهدَدة في النظام عن تمرير المسئولية إلى الآخرين وأن تشكل تحالفا لفرض التوازن على الدولة المهيمنة الكامنة.

ثانيا، سأفحص الحالات الخمس الأكثر حدة للتنافس الأمني في أوروبا خلال القرنين الماضيين لاختبار ادعاءاتي حول احتمال لجوء الدول المهدَدة إلى تمرير المسئولية إلى غيرها. وسأبحث تحديدا كيف تجاوبت القوى العظمى مع الدول المهيمنة الكامنة الأربع في التاريخ الأوروبي الحديث: فرنسا الثورية والنابليونية (١٧٨٩-١٨١٥) وألمانيا الفيلهلمية (١٨٩٠-١٩١٤) وألمانيا النازية (١٩٣٣-١٩٤١) والاتحاد السوفيتي (١٩٤٥-١٩٩٠)[٢]. وسأبحث أيضا كيف تجاوبت القوى العظمى الأوروبية مع جهود أوتو فون بسمارك لتوحيد ألمانيا بحد السيف بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠. لكن بروسيا البسماركية على أية حال لم تكن دولة مهيمنة كامنة. وقد كان النظام متعدد الأقطاب في هذه الحالات كلها، ما عدا التنافس ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة. علاوة على أن تلك الحالات من التنافس الأمني أدت جميعها إلى حروب قوى عظمى، باستثناء النزاع بين القوتين العظميين.

تتفق الأدلة المستمدة من هذه الحالات الخمس مع نظريتي حول اختيار الدول بين تمرير المسئولية إلى الآخرين وفرض التوازن على المعتدين. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، لم يكن أمامها اختيار آخر غير فرض التوازن على الاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة؛ لأن النظام كان ثنائي القطبية. وليس غريبا- إذن- أن يأتي فرض التوازن في هذه الحالة دون تأخير وأكفأ منه في الحالات متعددة الأقطاب. ثمة اختلاف كبير بين الحالات الأربع متعددة الأقطاب التي فُضِّل فيها تمرير المسئولية إلى الآخرين. فكان تمرير المسئولية إلى الآخرين أكثر وضوحا مع بروسيا البسماركية، وذلك ليس مفاجئا لنا؛ لأن بروسيا هي المعتدي الوحيد بين القوى العظمى الواردة الذي لم يكن دولة مهيمنة كامنة. فيما كان تمرير المسئولية إلى الآخرين أقل وضوحا مع ألمانيا الفيلهلمية التي تشكل ضدها تحالف لفرض التوازن قبل حوالي سبعة أعوام من اندلاع الحرب العالمية الأولى. كما حدث قدر كبير من تمرير المسئولية إلى الآخرين ضد فرنسا الثورية وألمانيا النازية في الأعوام التي سبقت دخولهما الحرب في عام ١٧٩٢ وعام ١٩٣٩ على التوالي، وحتى بعد أن دخلتا الحرب. ويمكن إرجاع الفرق بين هذه الحالات في الأساس إلى توزيع القوة والجغرافيا اللذين سهلا تمرير المسئولية إلى الآخرين ضد نابليون وأدولف هتلر، وليس ضد القيصر فيلهلم.

ثالثا، سأحاول أن أعطي أمثلة لادعائي بأن الدول المهدَدة تميل لتمرير المسئولية إلى الآخرين أكثر منها إلى فرض التوازن على المعتدين. صحيح أن المناقشة الواردة في الفصل السابع حول بحث المملكة المتحدة والولايات المتحدة الدائم عن تمرير المسئولية إلى الآخرين عند مجابهة دولة مهيمنة كامنة في أوروبا (أو شمال شرق آسيا) تقدم أدلة وافية على هذا الميل لدى الدول. لكنني أعالج تلك القضية بطريقة مباشرة في هذا الفصل بالتركيز على خمس دول أوروبية عدوانية وطرق تعامل الخصوم معها.

سيعرض القسم التالي تفسيري للمواقف التي تختار فيها الدول تمرير المسئولية إلى الآخرين. وبعدها سأناقش الحالات الخمس بالترتيب الزمني، بدءا من فرنسا الثورية والنابليونية وانتهاء بالحرب الباردة. وفي القسم الأخير سأجري مقابلة ومقارنة بين النتائج التي توصلتُ إليها من الحالات المختلفة.

متى تلجأ الدول إلى تمرير المسئولية إلى الآخرين؟

حين يلوح معتد في الأفق، تتولى دولة واحدة على الأقل المسئولية المباشرة عن كبحه. معنى ذلك أن فرض التوازن يحدث كثيرا، لكنه لا ينجح دائما. تتفق هذه النقطة مع منطق تمرير المسئولية إلى الآخرين الذي يتعلق أساسا بالدولة التي تمارس فرض التوازن، وليس بممارسة فرض التوازن نفسه. فالدولة التي تمرر المسئولية إلى الآخرين تريد دولة أخرى تتحمل عنها هذا العبء الثقيل وحسب، لكنها تريد قطعا احتواء التهديد. وفي المقابل لا يحدث تمرير المسئولية إلى الآخرين دائما حين يهدد المعتدي بزعزعة توازن القوة. فتمرير المسئولية إلى الآخرين قد يكون الإستراتيجية المفضلة من جانب القوى العظمى المهدَدة، لكنه لا يكون دائما خيارا فعالا. وتتمثل مهمتي هنا في تحديد متى يكون تمرير المسئولية إلى الآخرين خيارا إستراتيجيا جيدا.

تعتمد فرص تمرير المسئولية إلى الآخرين بالدرجة الأولى على بنية النظام. فالمهم هنا هو توزيع القوة بين الدول الكبرى والجغرافيا[٢]. وعادة ما تكون القوة موزعة بين القوى العظمى بطرق ثلاث[٣]. هناك -أولا- النظم ثنائية القطبية التي تهيمن عليها قوتان عظميان تمتلكان قوة عسكرية متكافئة تقريبا. وهناك -ثانيا- النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة التي تضم ثلاث قوى عظمى أو أكثر، إحداها دولة مهيمنة كامنة. وهناك- أخيرا- النظم متعددة الأقطاب المتوازنة التي لا توجد فيها دولة مهيمنة

طموحة، بل تكون القوة مقسمة بالتساوي بين القوى العظمى أو على الأقل بين أقوى دولتين في النظام.

لا يحدث تمرير المسئولية إلى الآخرين بين القوى العظمى في النظم ثنائية القطبية لعدم وجود طرف ثالث تُمرَّر المسئولية إليه. ولذلك لا يكون أمام القوة العظمى المهدَدة اختيار غير فرض التوازن على القوة العظمى المعادية. وليس من الممكن أيضا تشكيل تحالفات فرض توازن مع قوى عظمى أخرى في العالم الذي توجد فيه قوتان عظميان فقط. وبدلا من ذلك يكون على القوة المهدَدة أن تعتمد بالدرجة الأولى على مواردها الخاصة وربما التحالفات مع دول أصغر لاحتواء المعتدي. ونظرا لأن تمرير المسئولية إلى الآخرين وتحالفات فرض التوازن من القوى العظمى الأخرى غير ممكنة في النظم ثنائية القطبية، فلا بد أن نتوقع أن يكون فرض التوازن في هذا النوع من النظم سريعا وكفؤا.

وفي المقابل، يكون تمرير المسئولية إلى الآخرين ممكنا دائما في النظم متعددة الأقطاب لوجود دولة واحدة على الأقل في النظام يمكن تمرير المسئولية إليها. ويرجح أن يحدث تمرير المسئولية إلى الآخرين بكثرة في النظم متعددة الأقطاب المتوازنة، بالدرجة الأولى لعدم وجود معتد قوي بما يكفي لهزيمة كل القوى العظمى الأخرى والهيمنة على النظام ككل. معنى ذلك أن القوى العظمى لا يحتمل أن تكون جميعها واقعة تحت تهديد مباشر من المعتدي في النظم المتوازنة، وأن أولئك الذين لا يكونون معرضين لخطر وشيك سيختارون بالتأكيد تمرير المسئولية إلى الآخرين. ومن المحتمل أن تحاول الدول المهدَدة بطريقة مباشرة أن تجعل دولة أخرى مهدَدة تتعامل مع المشكلة لكي تبقى هي سالمة، فيما تقوم الدولة التي تلقت المسئولية بالدفاع عن توازن القوة. بإيجاز، يكون من غير المحتمل أن تتشكل تحالفات فرض التوازن على المعتدي حين تكون القوة موزعة بالتساوي بين الدول الكبرى في النظام متعدد الأقطاب.



وفي المقابل يحدث تمرير المسئولية إلى الآخرين بدرجة أقل في النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة؛ لأن الدول المهدَدة يكون عندها دافع قوي للعمل معا لمنع الدولة المهيمنة الكامنة من الهيمنة على منطقتها. فالدولة المهيمنة الكامنة– أي القوة العظمى التي تمتلك بوضوح قوة كامنة أكبر وجيشا أقوى من كل القوى العظمى الأخرى في منطقتها– تمتلك الموارد اللازمة لتعديل توازن القوة لصالحها، ولذلك تشكل تهديدا مباشرا لكل الدول في النظام. وفي ذلك يدفع المؤرخ الألماني لودويج ديو Ludwig Dehio بأن الدول "تسارع للوقوف معا في حالة واحدة فقط، وهي حين يحاول عضو من دائرتها الخاصة أن يحقق الهيمنة". ويشير باري بوزين إلى أن "تلك الدول المعروف عنها أنها كانت الأقرب في التاريخ إلى مكانة الدولة المهيمنة كانت تستحث من جيرانها سلوك فرض التوازن الأشد"[4].

لكن تمرير المسئولية إلى الآخرين يحدث كثيرا في النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة، حيث تتردد الدول المهدَدة في تشكيل تحالفات لفرض التوازن على دولة مهيمنة كامنة؛ لأن تكاليف احتوائها يحتمل أن تكون باهظة، وإذا أمكن تحميل تلك التكاليف لدولة أخرى، فلن تتردد الدولة المهدَدة في فعل ذلك. وكلما زادت قوة الدولة المهيمنة نسبة إلى خصومها، قل احتمال أن يتمكن ضحاياها المحتملون من تمرير المسئولية فيما بينهم وزاد احتمال أن يضطروا لتشكيل تحالف لفرض التوازن عليها. فعند نقطة ما ستكون الجهود الجماعية من كل القوى العظمى المهدَدة مطلوبة لاحتواء الدولة القوية جدا. ولا يكون لتمرير المسئولية معنى في هذا الظرف؛ لأن من تمرَّر إليهم المسئولية يحتمل أن يعجزوا عن كبح الدولة المهيمنة الكامنة بدون مساعدة.

وإذا كان توزيع القوة ينبئنا بمقدار تمرير المسئولية الذي يمكن أن يحدث بين القوى العظمى، فإن الجغرافيا تساعد في تحديد الدول التي تمرِر المسئولية وتلك التي تمرَّر إليها

المسئولية في النظم متعددة الأقطاب. والمسألة الحاسمة فيما يتعلق بالجغرافيا هي ما إذا كانت الدولة المهدَدة لها حدود مشتركة مع المعتدي أم كان هناك حاجز -سواء أراضي دولة أخرى أو مساحة مائية واسعة- يفصل أولئك المتنافسين. وهنا تشجع الحدود المشتركة فرض التوازن، في حين تشجع الموانع تمرير المسئولية إلى الآخرين.

تسهّل الحدود المشتركة فرض التوازن بطريقتين. أولا، توفر للدول المهدَدة وصولا مباشرا وسهلا نسبيا إلى أراضي المعتدي، ما يعني أن تكون الدول المهدّدة في وضع يمكّنها من ممارسة الضغط العسكري على الخصم الخطر. وإذا كانت كل القوى العظمى المهدَدة تشترك في حدود مع خصمها المشترك، فيمكنها في هذه الحالة أن تثير شبح الحرب متعددة الجبهات التي تكون غالبا أنجع طريقة لردع المعتدي القوي[5]. أما إذا كانت الدولة المهدَدة يفصلها عن خصمها مياه أو منطقة حاجزة، فسوف يكون من الصعب على الدولة المعرضة للخطر أن تستخدم جيشها لممارسة الضغط على الدولة المعتدية. فإذا كانت ثمة قوة صغرى تقع بين الدولة المعتدية والدولة المهدَدة، على سبيل المثال، فإنها تكون في الغالب غير مستعدة لدعوة القوة العظمى المهدَدة إلى أراضيها، ما يضطر الدولة المهدَدة إلى غزو تلك القوة الصغرى للوصول إلى المعتدي. علاوة على أن إظهار القوة عبر المياه مهمة صعبة كما ورد في الفصل الرابع.

ثانيا، يرجح أن تشعر القوى العظمى التي تشترك في حدود مع المعتدي بأنها عرضة للهجوم، ولذلك يرجح أن تقوم بنفسها بفرض التوازن على خصمها الخطر، حيث لا تكون في وضع يمكّنها من تمرير المسئولية إلى الآخرين، رغم أن إغراء تجريب تلك الإستراتيجية لا يغيب أبدا. وفي المقابل يرجح أن يكون شعور الدولة المهدَدة التي تفصلها موانع عن المعتدي بخطر الاجتياح أقل، ولذلك تكون أميل إلى تمرير المسئولية إلى دولة أخرى مهدَدة لها حدود مشتركة مع الدولة المعتدية. وعلى ذلك فإن الدولة

المجاورة للمعتدي هي التي تتحمل المسئولية عادة من بين الدول المهدَدة، في حين تكون الدول الأبعد جغرافيا عن المعتدي أبعد عن المسئولية أيضا. مؤدى ذلك أن القول المأثور بأن الجغرافيا قدر محتوم قول لا يخلو من الصحة.

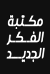
يمكن القول بإيجاز بأن تمرير المسئولية إلى الآخرين بين القوى العظمى يكون مستحيلا في النظم ثنائية القطبية، فيما يكون ممكنا، بل شائعا في النظم متعددة الأقطاب. ولا يحدث تمرير المسئولية إلى الآخرين في النظم متعددة الأقطاب حينما تكون هناك دولة مهيمنة قوية جدا وحينما لا توجد موانع بين المعتدي والقوى العظمى المهدَدة. وفي حال غياب الدولة المهيمنة القوية والحدود المشتركة يكون تمرير المسئولية إلى الآخرين مرجحا في النظم متعددة الأقطاب.

سنبحث فيما يلي قدرة هذه النظرية على تفسير السجل التاريخي، وسوف نركز أولا على تعامل القوى العظمى الأوروبية مع السلوك العدواني لفرنسا الثورية والنابليونية قبل حوالي قرنين.

فرنسا الثورية والنابليونية (١٧٨٩-١٨١٥)

خلفية

كانت القوى العظمى الأوروبية في حالة حرب دائمة تقريبا من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٨١٥. وفي القلب من ذلك القِدر كانت توجد فرنسا القوية والعدوانية جدا التي خاضت حروبا ضد مجموعات مختلفة من القوى العظمى الإقليمية الأخرى، وهي النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا. وصلت فرنسا المصممة على أن تصبح الدولة المهيمنة في أوروبا أوج توسعها في منتصف شهر سبتمبر ١٨١٢، حين دخلت جيوش نابليون موسكو. كانت فرنسا عند تلك النقطة تسيطر على كل قارة أوروبا تقريبا من المحيط الأطلنطي إلى موسكو ومن بحر البلطيق إلى البحر الأبيض المتوسط.



وبعدها بأقل من عامين كانت فرنسا قوة عظمى مهزومة ونُفي نابليون إلى جزيرة إلبا Elba.

لم يحدث فرض التوازن على فرنسا فيما بين قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ واندلاع حرب القوى العظمى في عام ١٧٩٢. صحيح أن النمسا وبروسيا حاربتا فرنسا الثورية في عام ١٧٩٢ ، لكن ذلك كان بغرض استغلالها وليس احتوائها. وسرعان ما كوّنت فرنسا جيشا قويا وأصبحت دولة مهيمنة كامنة في أواخر عام ١٧٩٣. فيما لم تتكتل القوى العظمى الأربعة المنافسة لفرنسا في تحالف لفرض التوازن وإلحاق هزيمة حاسمة بفرنسا إلا في عام ١٨١٣ ، أي بعد أكثر من عشرين عاما من اندلاع الحروب. وعلى مدار هذين العقدين حدث قدر كبير من تمرير المسئولية إلى الآخرين وقدر غير فعال من فرض التوازن بين أعداء فرنسا. ومن ذلك أنه تشكلت خمسة تحالفات منفصلة لفرض التوازن على فرنسا بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٩ ، لكن أحدا منها لم يضم كل خصوم فرنسا وانهارت جميعها بعد الأداء السيئ على ساحات المعارك. ومرت فترات طويلة كانت بريطانيا فيها تحارب فرنسا وحدها.

يمكن تفسير سلوك خصوم فرنسا بين عامي ١٧٨٩ و١٨١٥ بتوزيع القوة والجغرافيا. فلم يحدث فرض توازن على فرنسا قبل عام ١٧٩٣ لأنها لم تكن دولة مهيمنة كامنة. ورغم أن فرنسا أصبحت تشكل تهديدا بالهيمنة على أوروبا في أواخر عام ١٧٩٣ ، فقد حدث قدر كبير من تمرير المسئولية بين النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا على مدى الأعوام الاثني عشر التالية ، بالدرجة الأولى ؛ لأن فرنسا كانت قوية لكن ليس إلى الدرجة التي تتطلب مشاركة خصومها الأربعة جميعهم لمنعها من اجتياح القارة. لكن بحلول عام ١٨٠٥ كان الجيش الفرنسي قد أصبح قوة قتالية هائلة بقيادة نابليون للدرجة أنه لم يعد هناك بد من الجهود الجماعية لكل القوى



العظمى الأوروبية الأخرى لاحتوائها. ومع ذلك فإن تلك القوى لم تحتوها إلا في عام ١٨١٣، وذلك جزئيا بسبب سيادة دافع تمرير المسئولية إلى الآخرين، وبالدرجة الأولى بسبب فرض التوازن غير الفعال. فقد تمكن نابليون سريعا من إخراج النمسا من توازن القوة في عام ١٨٠٥، ثم فعل الشيء نفسه مع بروسيا في عام ١٨٠٦، ما جعل من المستحيل على خصومه أن يشكلوا تحالفا موحدا لفرض التوازن. لكن ذلك الموقف تغير في أواخر عام ١٨١٢، حين تكبدت فرنسا هزيمة هائلة في روسيا. ومع الضعف المؤقت لفرنسا تمكنت النمسا والمملكة المتحدة وبروسيا وروسيا من التكاتف معا في عام ١٨١٣ ووضع حد لسعي فرنسا للهيمنة.

السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

من الطرق الجيدة لتحليل سلوك القوى العظمى في أوروبا بين عامي ١٧٨٩ و١٨١٥ أن نبدأ بوصف موجز للأهداف المختلفة للعدوان الفرنسي، ثم نبحث بعدها التفاعلات بين فرنسا وخصومها في أربع فترات متمايزة: ١٧٨٩-١٧٩١ و١٧٩٢-١٨٠٤ و١٨٠٥-١٨١٢ و١٨١٣-١٨١٥[٦١].

لقد أرادت فرنسا أن تحتل كل أراضي أوروبا، بدءا من الغرب في اتجاه الشرق. وكانت أهدافها الرئيسة في أوروبا الغربية هي بلجيكا التي كانت خاضعة للنمسا في عام ١٧٩٢، والجمهورية الهولندية، والكيانات السياسية الألمانية الكثيرة المقابلة لحدود فرنسا الشرقية مثل بافاريا وهانوفر وساكسوني التي سأشير إليها طوال هذا الفصل باسم "ألمانيا الثالثة"[٦٢]، وسويسرا، وشبه الجزيرة الإيطالية خاصة جزءها الشمالي، والبرتغال وأسبانيا على شبه الجزيرة الأيبيرية، وبريطانيا العظمى. وقد احتلت فرنسا كل تلك المناطق عند نقطة أو أخرى في الصراع، ما عدا بريطانيا التي خطط نابليون لغزوها، لكنه لم يفعل. وكانت أهداف فرنسا الرئيسة في أوروبا الوسطى هي النمسا،

بروسيا، وبولندا التي كانت خاضعة في ذلك الوقت للنمسا وبروسيا وروسيا. وكان لها الكبير الوحيد في أوروبا الشرقية هو روسيا (انظر الخريطة ٨-١).



الخريطة (٨-١)

لم تكن الثورة الفرنسية التي اندلعت في صيف ١٧٨٩ السبب في دفع فرنسا للحرب بغرض نشر أيديولوجيتها. ولم تكن السبب أيضا في دفع القوى العظمى الأوروبية الأخرى لحرب فرنسا بغرض سحق الثورة وإعادة الحكم الملكي. فقد ساد السلام بين القوى العظمى حتى ربيع ١٧٩٢، حين أثارت النمسا وبروسيا حربا مع فرنسا. كان هذا النزاع مدفوعا بالدرجة الأولى باعتبارات توازن القوة، رغم أنه لم يكن حالة دولتين مهدّدتين تفرضان التوازن على فرنسا القوية[8]. بل على النقيض من ذلك تحالفت النمسا وبروسيا لمهاجمة فرنسا الضعيفة لزيادة قوتيهما على حسابها. فيما فضلت بريطانيا أن تكون على الحياد وتراقب ما يحدث، وقامت روسيا بتشجيع النمسا وبروسيا لمحاربة فرنسا لكي تتمكن من تحقيق مكاسب في بولندا على حسابهم.

كان أداء الجيش الفرنسي سيئا في الأشهر الأولى من الحرب، ما دفع إلى إعادة تنظيمه وتوسيعه في صيف ١٧٩٢. وبعدها ربحت فرنسا انتصارا مذهلا على البروسيين الغزاة في فالمي Valmy في العشرين من سبتمبر ١٧٩٢. وسرعان ما تحولت فرنسا إلى الهجوم وظلت معتديا عنيدا وقويا حتى هزيمة نابليون النهائية في وترلو في يونيو ١٨١٥.

لم تحاول فرنسا في الفترة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨٠٤ أن تغزو كل أوروبا، بل أن تحقق الهيمنة في أوروبا الغربية وحسب. وقد نجحت في ذلك فعلا، حيث سيطرت بطريقة مباشرة على بلجيكا وأجزاء كبيرة من إيطاليا وجزء من ألمانيا الثالثة، وهيمنت على الجمهورية الهولندية وسويسرا. فيما ظلت البرتغال وأسبانيا وبريطانيا خارج السيطرة الفرنسية. لم تحقق فرنسا هذه المكاسب في أوروبا الغربية سريعا وبسهولة. فقد ربحت السيطرة على بلجيكا بهزيمة النمساويين في معركة جيمابيس Jemappes في السادس من نوفمبر ١٧٩٢، لكن النمساويين استعادوها بهزيمة فرنسا في معركة

نيرويندين Neerwinden في السادس عشر من مارس ١٧٩٣ ، ثم استعادتها فرنسا ثانية في معركة فلوروز Fleurus في السادس والعشرين من يونيو ١٧٩٤.

وحدثت قصة مماثلة في إيطاليا، حيث قاد نابليون الجيوش الفرنسية بين مارس ١٧٩٦ وأبريل ١٧٩٧ للانتصار على النمساويين في شمال إيطاليا. وبعدها ضمت فرنسا أراضي لها في إيطاليا وزادت نفوذها السياسي فيها بمعاهدة كامبو فورميو Campo Formio (في الثامن عشر من أكتوبر ١٧٩٧) التي أنهت القتال بين النمسا وفرنسا. لكنهما عادا للحرب في الثالث عشر من مارس ١٧٩٩ وبحلول خريف ذلك العام كانت كل القوات الفرنسية قد طُرِدت فعليا من إيطاليا. ثم عاد نابليون إلى إيطاليا في ربيع عام ١٨٠٠ وهزم النمساويين في سلسلة من المعارك واستعاد السيطرة على معظم إيطاليا بمعاهدة لونفايل Luneville (في الثامن من فبراير ١٨٠١) التي أنهت تلك الجولة من القتال.

قلصّت فرنسا طموحاتها الإقليمية بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤ ولم تحاول جديا أن تغزو أيا من منافسيها من القوى العظمى. صحيح أن فرنسا شنت حملات عسكرية ناجحة على النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا، لكنها لم تهدد جديا بإخراج أي منهم من توازن القوة. بل إن حروب فرنسا قبل عام ١٨٠٥ كانت محدودة النطاق وتشبه كثيرا "الحروب المحدودة" المقبولة التي ميزت القرن السابق والتي نادرا ما كانت تنتج انتصارات حاسمة تؤدي إلى غزو قوة عظمى لأخرى[٩].

شكل خصوم فرنسا تحالفين لفرض التوازن بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤، ومع ذلك فقد حدث قدر كبير من تمرير المسئولية بين تلك الدول المهدَدة. دخل التحالف الأول حيز التنفيذ في الأول من فبراير ١٧٩٣ حين انضمت بريطانيا إلى النمسا وبروسيا لكبح التوسع الفرنسي في بلجيكا وهولندا[١٠]. لكن روسيا لم تنضم إلى الحرب على

فرنسا، وفضلت بدلا من ذلك اتباع إستراتيجية الاستنزاف، بأن تنهك النمسا وبروسيا نفسيهما في حرب فرنسا[111]. وبالفعل أُنهِكت بروسيا من الحرب وخرجت من التحالف في الخامس من أبريل ١٧٩٥، في محاولة منها لتمرير المسئولية إلى النمسا وبريطانيا. وبالفعل وقعت المسئولية على النمسا، لأن جيش بريطانيا الصغير لم يكن يستطيع أن ينافس الجيش الفرنسي جديا على القارة، في حين كان الجيش النمساوي يمتلك ميزة قتالية على ذلك المعتدي القوي. ولم تصب النمسا نجاحا في معاركها اللاحقة مع فرنسا، وخرجت من الحرب مؤقتا في خريف ١٧٩٧ تاركة بريطانيا تحارب فرنسا وحدها.

دخل التحالف الثاني لفرض التوازن حيز التنفيذ في التاسع والعشرين من ديسمبر ١٧٩٨ وضم النمسا وبريطانيا وروسيا، فيما فضلت بروسيا أن تواصل تمرير المسئولية إلى الآخرين. ربح التحالف بعض المعارك ضد فرنسا بين مارس وأغسطس ١٧٩٩، لكن فرنسا استطاعت أن تقلب المد وتربح انتصارات رائعة على التحالف في سبتمبر وأكتوبر ١٧٩٩. فخرجت روسيا من التحالف في الثاني والعشرين من أكتوبر ١٧٩٩ تاركة للنمسا وبريطانيا مهمة احتواء فرنسا. وهنا أيضا وقع العبء في معظمه على النمسا دون بريطانيا. وبعد عدد من الهزائم في ساحات المعارك أمام الجيش الفرنسي، وقّعت النمسا معاهدة سلام مع فرنسا في التاسع من فبراير ١٨٠١. وأخيرا خرجت المملكة المتحدة من الحرب في الخامس والعشرين من مارس ١٨٠٢ حين وقّعت معاهدة أميتز Treaty of Amiens. وكانت تلك هي المرة الأولى منذ ربيع ١٧٩٢ التي تخلو فيها أوروبا من حروب القوى العظمى. لكن السلام الذي لم يكن أكثر من هدنة مسلحة لم تدم غير أربعة عشر شهرا، واندلع القتال مجددا في السادس عشر من مايو ١٨٠٣ حين أعلنت المملكة المتحدة الحرب على فرنسا.

لقد حطم نابليون بين عامي ١٨٠٥ و١٨١٢ قالب الحرب المحدودة الذي شكّل النزاعات الأوروبية على مدار القرن السابق[١٢]. فقد أراد غزو أوروبا كلها وتحويل فرنسا إلى دولة مهيمنة. وفي صيف ١٨٠٩ كانت فرنسا تسيطر بقوة على أوروبا الوسطى كلها وتحارب لغزو أسبانيا والهيمنة على شبه الجزيرة الأيبيرية، وهي المنطقة الوحيدة من غرب القارة التي لم تهيمن عليها فرنسا[١٣]. وفي يونيو ١٨١٢ اجتاحت فرنسا روسيا على أمل السيطرة على أوروبا الشرقية أيضا. فبغرض الهيمنة الأوروبية، غزا نابليون قوى عظمى أخرى وأخرجها من توازن القوة، وهو شيء لم يحدث في الحروب التي وقعت بين عامي ١٧٩٢ و١٨٠٤. من ذلك على سبيل المثال أن فرنسا أنزلت هزيمة حاسمة بالنمسا وغزتها في عام ١٨٠٥. وواجهت بروسيا المصير نفسه بعد عام في ١٨٠٦. وأفاقت النمسا سريعا في عام ١٨٠٩، لكن جيوش نابليون هزمتها مرة ثانية. ولذلك كانت المملكة المتحدة وروسيا هما القوتان العظميان الوحيدتان المنافستان لفرنسا على مدى معظم الفترة الممتدة من عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨١٢.

تشكّلت ثلاثة تحالفات أخرى لفرض التوازن على فرنسا في هذه الفترة. وحدث بالتأكيد قدر من تمرير المسئولية إلى الآخرين، لكن ليس بكثرته بين عامي ١٧٩٢ و١٨٠٤. كانت المشكلة الرئيسة التي واجهها خصوم نابليون بعد عام ١٨٠٥ هي أنهم كانوا غير أكفاء في تشكيل تحالف قوي لفرض التوازن، ما سمح لنابليون بهزيمتهم تدريجيا وإخراج بعضهم من توازن القوة. بإيجاز كانت الدبلوماسية أبطأ كثيرا من السيف[١٤].

تشكّل التحالف الثالث في التاسع من أغسطس ١٨٠٥ بين النمسا والمملكة المتحدة وروسيا. آثرت بروسيا في البداية أن تمرر المسئولية إلى الآخرين وتبقى خارج التحالف، حيث اتضح في ذلك الحين أن القوة المجمعة لأعضاء التحالف الثلاثة كانت

كافية لاحتواء فرنسا التي لم تخض معركة برية كبرى في أوروبا منذ أواخر عام ١٨٠٠[١٥]. كان نابليون في حالة سلام مع خصومه الثلاثة القاريين منذ أوائل عام ١٨٠١ ، رغم أنه كان عدوانيا جدا على الجبهة الدبلوماسية. فقد كان "السلام بالنسبة لنابليون"، كما يشير بول شرودر، "مجرد مواصلة للحرب، لكن بوسائل أخرى"[١٦]. علاوة على أنه بعد أن عادت المملكة المتحدة وفرنسا إلى الحرب في ربيع عام ١٨٠٣ كان نابليون قد بنى جيشا قويا لعبور القنال الإنجليزي وغزو المملكة المتحدة. لكن "الجيش الكبير" La Grande Armee، كما سُمي حينذاك، لم يهاجم المملكة المتحدة أبدا، بل استخدمه نابليون لمهاجمة التحالف الثالث في خريف عام ١٨٠٥. وفي الدورة الأولى من القتال أوقع هذا الجيش هزيمة كبرى بالنمساويين في أولم Ulm (في العشرين من أكتوبر ١٨٠٥)[١٧]. واتخذت بروسيا خطوات للانضمام إلى التحالف إدراكا منها أن فرنسا كانت تشكل حينئذ تهديدا خطيرا على بقائها. لكن قبل أن يحدث ذلك كان نابليون قد هزم الجيوش النمساوية والروسية في أوسترلتز Austerlitz في الثاني من ديسمبر ١٨٠٥[١٨]. وبعد أن تلقت النمسا هزيمة كبرى ثانية في غضون أقل من ثلاثة أشهر خرجت من توازن القوة العظمى.

شكّلت المملكة المتحدة وبروسيا وروسيا تحالفا رابعا بعد أقل من عام، وتحديدا في الرابع والعشرين من يوليو ١٨٠٦. لم يكن ثمة مجال لتمرير المسئولية إلى الآخرين في ذلك الوقت؛ لأن النمسا كانت غير مهيأة للانضمام إلى التحالف. لكن التحالف لم يَقْوَ على صد نابليون الذي غزا بروسيا بعد معارك في جينا Jena وأورستات Auerstadt في الرابع عشر من أكتوبر ١٨٠٦. وبذلك خرجت النمسا وبروسيا من مصاف القوى العظمى. وواجه نابليون مأزقا دمويا مع الجيش الروسي في إيلاو Eylau (في الثامن من فبراير ١٨٠٧)، لكنه سحقه في ساحة المعركة في فريدلاند Friedland



(في الرابع عشر من يونيو ١٨٠٧). وبعدها بوقت قصير وقّعت روسيا المهزومة مع نابليون معاهدة تيلسيت Tilsit التي أنهت القتال بين فرنسا وروسيا وأعطت لفرنسا المجال لشن حرب على المملكة المتحدة الجزيرية. كانت روسيا تمارس إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين عمليا بدفع فرنسا للتركيز على قتال البريطانيين حتى تتعافى روسيا من هزائمها وتعمل على تحسين موقفها في أوروبا الوسطى.

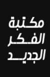
تفسر انتصارات نابليون العسكرية البارزة بعد عام ١٨٠٥ جزئيا استخدام روسيا لتمرير المسئولية، وهي الحالة الوحيدة لتمرير المسئولية في العقد السابق على عام ١٨١٥. فقد مررت روسيا المسئولية إلى المملكة المتحدة من عام ١٨٠٧ حتى عام ١٨١٢، ليس لأن فرنسا غزت النمسا وبروسيا وحسب، وبالتالي كانتا غير موجودتين للانضمام إلى تحالف لفرض التوازن، بل أيضا لأن الهزائم الكبرى التي تكبدها الجيش الروسي في عامي ١٨٠٥ و١٨٠٧ تركته غير مهيئ للاشتباك مع الجيش الفرنسي بدون حلفاء على القارة. ومن الأفضل لروسيا أن تترك بريطانيا وفرنسا تستنزف إحداهما الأخرى، فيما تتعافى هي انتظارا لتغيير مواتٍ في توازن القوة.

استعادت النمسا بعض قوتها في ربيع عام ١٨٠٩ وانضمت إلى المملكة المتحدة في تحالف خامس ضد فرنسا. في حين فضلت روسيا التي كانت لا تزال تلملم جراح هزائمها في عامي ١٨٠٥ و١٨٠٧ أن تبقى على الحياد. خاضت النمسا معارك كبرى ضد جيوش نابليون في أسبيرن-إيسلنج Aspern-Essling (في الحادي والعشرين والثاني والعشرين من مايو ١٨٠٩) وواجرام Wagram (في الخامس والسادس من يوليو ١٩٠٩)، لكن نابليون هزمها وغزاها مرة ثانية. وبعد خروج كل من النمسا وبروسيا من توازن القوة، كانت روسيا القوة العظمى الوحيدة المنافسة لفرنسا على القارة. ورغم معاهدة تيلسيت Tilsit تحوّل نابليون إلى روسيا في يونيو ١٨١٢ على أمل

غزوها وإخراجها هي الأخرى من توازن القوة. لكن الجيش الفرنسي تكبد هزيمة هائلة في روسيا بين يونيو وديسمبر ١٨١٢[١٩]. وفي غضون ذلك كان موقف فرنسا في أسبانيا يتدهور سريعا. ومن أوائل شهر يناير ١٨١٣ بدا نابليون مهزوما وليس منيعا.

تشكل التحالف السادس لفرض التوازن على فرنسا في عام ١٨١٣. وجدت بروسيا متنفسا كانت في أمس الحاجة إليه في كارثة نابليون في روسيا، فشكلت تحالفا مع روسيا في السادس والعشرين من فبراير ١٨١٣، ثم دخلت الحرب ضد فرنسا بعد أقل من شهر في السابع عشر من مارس ١٨١٣، وانضمت المملكة المتحدة إلى التحالف في الثامن من يونيو ١٨١٣، ثم تلتها النمسا مباشرة وأعلنت الحرب على فرنسا في الحادي عشر من أغسطس ١٨١٣. وللمرة الأولى منذ اندلاع القتال في عام ١٧٩٢ تتحالف القوى العظمى الأربعة المنافسة لفرنسا جميعها لفرض التوازن عليها[٢٠].

صمم نابليون رغم هزيمته في روسيا وانبثاق تحالف قوي معاد له على مواصلة القتال. واندلعت الحرب في عام ١٨١٣ للسيطرة على ألمانيا الثالثة (التي أصبحت تسمى "اتحاد الراين" Confederation of the Rhine) التي كانت فرنسا تهيمن عليها منذ عقد تقريبا. ربحت القوات الفرنسية انتصارات رائعة في لوتزين Lutzen وبوتزين Bautzen في مايو ١٨١٣ وظلت لها اليد العليا حتى صيف عام ١٨١٣، حيث ربحت معركة كبرى في دريزدين Dresden في السادس والعشرين والسابع والعشرين من أغسطس ١٨١٣. لكن نجاحات فرنسا كانت ناتجة في الأساس عن كون التحالف السادس لا يزال في طور التكوين. وفي منتصف شهر أكتوبر ١٨١٣، حين أصبح التحالف أخيرا في حيز التنفيذ، واجه نابليون الجيوش الروسية والبروسية والنمساوية الهائلة في معركة ليبزيج Leipzig. وتكبدت فرنسا هزيمة مدمرة أخرى وفقدت ألمانيا للأبد.



وفي نهاية عام ١٨١٣ كان خصوم فرنسا يغزون أراضيها، وكانت المعركة في عام ١٨١٤ على فرنسا نفسها. وأبلت جيوش نابليون بلاء حسنا في بعض المعارك الكبرى في فبراير ١٨١٤، لكن رغم الإجهاد الذي نال من قوات التحالف، إلا أنهم تماسكوا ودحروا الجيش الفرنسي في مارس، ما جعل نابليون يتنازل عن السلطة في السادس من أبريل ١٨١٤[٢١]، ونُفي في النهاية إلى جزيرة إلبا التي هرب منها عائدا إلى فرنسا في أوائل مارس ١٨١٥. فأعاد التحالف السادس فورا تأسيس نفسه في الخامس والعشرين من مارس ١٨١٥ وهزم نابليون للمرة الأخيرة في وترلو في الثامن عشر من يونيو ١٨١٥. وبذلك قُضي على سعي فرنسا إلى الهيمنة.

حساب القوة

يصعب التثبت بحزم من أن فرنسا كانت تمتلك قوة كامنة أكبر من أي من القوى العظمى المنافسة لها، بالدرجة الأولى لعدم وجود بيانات موثوقة كافية حول عدد السكان والثروة في فترة ما بين عامي ١٧٩٢ و١٨١٥. لكننا مع ذلك حين نضع في الحسبان ما هو معروف حول هاتين الدعامتين للقوة العسكرية، نجد مبررا للاعتقاد بأن فرنسا كانت تمتلك قوة كامنة أكبر من أية دولة أوروبية أخرى.

فرغم عدم وجود بيانات مقارنة حول الثروات الإجمالية للدول في الفترة النابليونية، يتفق الدارسون عموما على أن بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا أغنى دولتين في النظام الدولي. ومن المؤشرات الجيدة على ثروة بريطانيا الكبيرة أنها قدمت إعانات مالية كبيرة للنمسا وبروسيا وروسيا لكي تتمكن من بناء جيوش تهزم بها فرنسا، وهو أمر لم يفعله أحد من قبل، لا البريطانيون ولا غيرهم. ورغم صعوبة التثبت من الثروة النسبية لبريطانيا وفرنسا، ثمة أسباب للاعتقاد بأن فرنسا كانت أغنى من بريطانيا في الفترة موضع البحث، إن لم تكن أغنى منها كثيرا بالتأكيد[٢٢]. على سبيل المثال كان عدد سكان فرنسا أكبر كثيرا من عدد سكان بريطانيا في عام ١٨٠٠ (٢٨ في مقابل ١٦

مليون) (انظر الجدول رقم ٨-١)، وإذا كان الاقتصادان مزدهرين، فمن المرجح أن يكون الاقتصاد الأكثر سكانا بينهما هو الأكثر ثراء. علاوة على أن فرنسا حققت ثروة كبيرة من احتلالها لمعظم أوروبا واستغلالها، كما فعلت ألمانيا النازية لاحقا. وفي ذلك ذهب أحد الدارسين إلى أن "فتوحات نابليون قدمت للخزانة الفرنسية ما بين ١٠ و١٥٪ من دخلها السنوي بداية من عام ١٨٠٥ فصاعدا"[٢٣].

الجدول رقم (٨-١). عدد سكان القوى العظمى الأوروبية ١٧٥٠-١٨١٦ (بالملايين).

	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨١٦
النمسا	١٨	٢٨	٢٩,٥
بريطانيا العظمى	١٠,٥	١٦	١٩,٥
فرنسا	٢١,٥	٢٨	٢٩,٥
بروسيا	٦	٩,٥	١٠,٣
روسيا	٢٠	٣٧	٥١,٣

SOURCES: Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 (New York: Vintage, 1987), p. 99.

وبالعودة إلى عدد السكان، يبدو أن فرنسا كانت تمتلك ميزة على منافسيها أيضا. تبيّن أعداد السكان في الفترة من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٨١٦ الموضحة في الجدول رقم (٨-١) أن الفرنسيين كانوا أكثر عددا من البريطانيين بنسبة ١,٥ : ١، ومن البروسيين بنسبة ٣ : ١[٢٤]، لكنهم لم يكونوا أكثر عددا من النمساويين أو الروس، فكان عدد سكان فرنسا مساويا تقريبا لنظيره النمساوي، وأصغر كثيرا من نظيره الروسي. لكن ثمة عامل حاسم أدى إلى تغيير توازن السكان لصالح فرنسا في الحالتين النمساوية والروسية.

يشكل عدد السكان، كما تأكد في الفصل الثالث، مقوما مهما للقوة العسكرية، لأنه يؤثر على الحجم الممكن لجيش الدولة[٢٥]، حيث يسمح عدد السكان الكبير

بتكوين جيوش جرارة. لكن الدول المتنافسة تتبع أحيانا سياسات مختلفة تماما في تجنيد الأشخاص الذين يخدمون في الجيش، ولذلك فإن المقارنات البسيطة لعدد السكان لا تكون كاشفة كثيرا في الحالات التي نخضعها للدراسة. ينطبق ذلك على فرنسا ومنافسيها بين عامي ١٧٨٩ و١٨١٥. قبل الثورة الفرنسية كانت الجيوش الأوروبية صغيرة جدا وتتكون في الأساس من مرتزقة أجانب وحثالة المجتمع في هذه الدولة أو تلك. لكن بعد الثورة أصبحت النزعة القومية قوة هائلة في فرنسا وأدت إلى إدخال المفهوم المبتكر "الأمة المسلحة"[٢٦]. حيث تبنى الفرنسيون فكرة أن كل الأشخاص الذين يستطيعون الحرب من أجل فرنسا يجب أن يخدموا في الجيش، وبذلك ارتفعت كثيرا النسبة المئوية من السكان الذين كان باستطاعة القادة الفرنسيين أن يستدعوهم للخدمة العسكرية. ولم ترغب النمسا ولا روسيا في اقتفاء أثر فرنسا بتبني مفهوم الأمة المسلحة، ما كان يعني أن نسبة مئوية أصغر جدا من سكانهم كانت متاحة للخدمة العسكرية مقارنة بفرنسا. ولذلك تمكنت فرنسا من حشد جيوش أكبر كثيرا من النمسا وروسيا، كما سيرد لاحقا[٢٧].

سنبحث الآن القوة العسكرية الفعلية. لم تكن فرنسا تمتلك أقوى جيش في أوروبا من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٧٩٢، ولذلك لم تكن دولة مهيمنة كامنة[٢٨]. فمن حيث الأعداد وحدها كانت النمسا وبروسيا وروسيا تمتلك جيوشا أكبر من فرنسا (انظر الجدول رقم ٨-٢). وكانت بريطانيا فقط تمتلك جيشا أصغر من فرنسا[٢٩]. علاوة على أن الجيش الفرنسي لم يكن يتمتع بميزة نوعية على منافسيه، بل كان في حالة من الفوضى في الأعوام التي تلت الثورة مباشرة لدرجة أنه كان واضحا أنه لا يستطيع أن يحمي فرنسا من الغزو[٣٠]. يفسر هذا الضعف عدم ممارسة فرض التوازن على فرنسا قبل عام ١٧٩٣ وتحالف النمسا وبروسيا لمهاجمة فرنسا في عام ١٧٩٢.

الجدول رقم (٨-٢). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٧٨٩-١٨١٥.

	فرنسا	النمسا	بريطانيا العظمى	بروسيا	روسيا
١٧٨٩	١٨٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
١٧٩٠	١٣٠٠٠٠				
١٧٩١	١٥٠٠٠٠				
١٧٩٢	١٥٠٠٠٠ (في مطلع العام)				
	٤٥٠٠٠٠ (في نوفمبر)				
١٧٩٣	٢٩٠٠٠٠ (في فبراير)				
	٧٠٠٠٠٠ (في نهاية العام)				
١٧٩٤	٧٣٢٤٧٤				
١٧٩٥	٤٨٤٣٦٣		١٢٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠
١٧٩٦	٣٩٦٠١٦				
١٧٩٧	٣٨١٩٠٩				
١٧٩٨	٣٢٥٠٠٠				
١٧٩٩	٣٣٧٠٠٠				
١٨٠٠	٣٥٥٠٠٠				
١٨٠١	٣٥٠٠٠٠		١٦٠٠٠٠		
١٨٠٢	٣٥٠٠٠٠				
١٨٠٣	٤٠٠٠٠٠				
١٨٠٤	٤٠٠٠٠٠				
١٨٠٥	٤٥٠٠٠٠				
١٨٠٦	٥٠٠٠٠٠				
١٨٠٧	٦٣٩٠٠٠			٤٢٠٠٠	
١٨٠٨	٧٠٠٠٠٠				
١٨٠٩	٧٥٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠		
١٨١٠	٨٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠			
١٨١١	٨٠٠٠٠٠				
١٨١٢	١٠٠٠٠٠٠				
١٨١٣	٨٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠		٢٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
١٨١٤	٣٥٦٠٠٠				
١٨١٥	٣٠٠٠٠٠				

SOURCES: Jean-Paul Bertaud, The Army of the Revolution trans. R. R. Palmer (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), pp. 239. Chandler, Campaigns of Napoleon pp. 42, 666 75, French Revolution/Napoleonic Era, p. 268.



اتخذت فرنسا في صيف ١٧٩٢ خطوات لتحويل جيشها إلى أقوى قوة قتالية في أوروبا، لأنه لم يكن يبلي بلاء حسنا في الحرب. وقد تحقق هذا الهدف مع بداية خريف ١٧٩٣ ، وعندها أصبحت فرنسا بوضوح دولة مهيمنة كامنة. وظل الجيش الفرنسي الجيش الأقوى في أوروبا من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨٠٤. لكنك حين تضع في الاعتبار كلا من الحجم والنوعية النسبيين، لا تجده قويا إلى الدرجة التي تضطر منافسيه الأربعة إلى التحالف ضده. بل إن عيوبه سمحت بممارسة قدر كبير من تمرير المسئولية بين خصوم فرنسا.

كان عدد الجيش الفرنسي ١٥٠٠٠٠ جندي قبل اندلاع الحرب في أبريل ١٧٩٢، ثم تضاعف ثلاث مرات إلى ٤٥٠٠٠٠ بحلول شهر نوفمبر من العام نفسه (انظر الجدول رقم ٨-٢)، وكان حينئذ أكبر جيش في أوروبا. لكن عدده بدأ ينكمش بعد ذلك، حيث إنخفض إلى ٢٩٠٠٠٠ بحلول شهر فبراير ١٧٩٣، ما جعله أصغر قليلا من الجيش النمساوي والجيش الروسي. ثم طُبقت فكرة التجنيد الجماعي levee en masse الشهيرة في الثالث والعشرين من أغسطس ١٧٩٣ لترفع عدد الجيش فجأة إلى ٧٠٠٠٠٠ بنهاية العام، ما جعله أكبر كثيرا من أي جيش أوروبي آخر. لكن فرنسا لم تستطع أن تنفق على تلك الأعداد الغفيرة، فانخفض عدد الجيش في عام ١٧٩٥ إلى حوالي ٤٨٤٠٠٠ فرد. لكنه ظل أكبر جيش في أوروبا. وبين عامي ١٧٩٦ و١٨٠٤ تراوح حجم الجيش الفرنسي بين ٣٢٥٠٠٠ و٤٠٠٠٠٠ فرد، ما جعله دائما أكبر من الجيش النمساوي (٣٠٠٠٠٠ فرد)، لكن أقل عادة من الجيش الروسي (٤٠٠٠٠٠ فرد).

لكن الأعداد لا تحكي إلا جانبا واحدا من القصة. فقد كان الجيش الفرنسي يتمتع بميزة نوعية مهمة على القوات البرية المنافسة، حين أصبحت فرنسا أمة مسلحة في

صيف ١٧٩٢[٣١]. فأصبحت الرتب يشغلها أفراد تملؤهم الدافعية للقتال والموت في سبيل فرنسا، وكذلك حلت الجدارة محل حق المولد باعتبارها المعيار الرئيس لاختيار الضباط وترقيتهم. فضلا عن أن التحول إلى جيش المواطنين-الجنود المشرب بالروح الوطنية سمح بإدخال تكتيكات مبتكرة أعطت القوات الفرنسية ميزة على منافسيها في ساحات المعارك. وسمحت للجيش أيضا بقدرة حركية إستراتيجية أكبر من سلفه وأكبر من الجيوش المنافسة له في ذلك الحين.

ورغم أن الجيش الفرنسي كان يتمتع بميزة نوعية واضحة على خصومه (الذين ظلوا جميعا معادين لفكرة الأمة المسلحة) وأنه كان الجيش الأقوى في أوروبا بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤، فقد كان يعاني بعض النقائص الخطيرة. وتحديدا لم يكن الجيش الفرنسي جيد التدريب أو الانضباط، وكان يعاني من نسب هروب عالية. وفي ذلك وصف جيوفري بيست Geoffrey Best الجيوش التي حاربت فرنسا بها قبل عام ١٨٠٥ بأنها "جيوش جرارة غير منظمة"[٣٢].

اتسعت فجوة القوة كثيرا بين الجيش الفرنسي ومنافسيه في الفترة من عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨١٣. وكان نابليون المسئول الأول عن هذا التطور، حيث زاد حجم الجيش الفرنسي كثيرا بتحسين نظام التجنيد ودمج أعداد كبيرة من الجنود الأجانب في صفوف الجيش[٣٣]. ولذلك نما الجيش الفرنسي من ٤٥٠٠٠٠ في عام ١٨٠٥ إلى ٧٠٠٠٠٠ في عام ١٨٠٨ ثم إلى مليون في عام ١٨١٢ الذي قامت فيه فرنسا بغزو روسيا. وحتى بعد تلك الكارثة الروسية، كان عدد الجيش الفرنسي ٨٥٠٠٠٠ في عام ١٨١٣. وكما يبيّن الجدول رقم (٨-٢) فلم تحدث زيادات مشابهة في أحجام الجيوش الأوروبية الأخرى بين عامي ١٨٠٥ و١٨١٣.

رفع نابليون أيضا نوعية الجيش الفرنسي بدرجة ملحوظة. لم يجر القائد الفرنسي تغييرات جذرية في طريقة عمل الجيش، لكنه صحح كثيرا من "النقائص" في النظام القائم[٣٤]. فأدخل تحسينات على التدريب والانضباط والتنسيق بين المشاة والمدفعية وسلاح الفرسان. بإيجاز كان الجيش الفرنسي بعد عام ١٨٠٥ أكثر احترافية وأكثر كفاءة من سلفه المباشر. وكان نابليون أيضا قائدا عسكريا فذا، ما أعطى فرنسا ميزة أخرى على خصومها[٣٥]. وفي المقابل لم يُدخِل خصوم فرنسا تعديلات جوهرية على جيوشهم ردا على نابليون، لكن بروسيا وحدها تبنت مفهوم الأمة المسلحة وحدّثت جيشها بدرجة كبيرة[٣٦]. ورغم ذلك لم يصبح الجيش البروسي الصغير ندا للجيش الفرنسي الأكبر في اشتباك فردي، أي بدون تحالفات.

تفسر ميزة فرنسا البارزة في القوة على كل من منافسيها من عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨١٣ تحالف خصومها الأربعة جميعهم ضدها في عام ١٨١٣ وبقاء التحالف متماسكا حتى هزيمة فرنسا وغزوها في عام ١٨١٥. قد يتساءل أحدهم لماذا لم يتشكل تحالف فرض التوازن قبل ذلك، في عام ١٨٠٦ أو عام ١٨١٠ مثلا؟ والإجابة هي أن السبب الرئيس للتأخير، كما أكدنا في موضع سابق من هذا الفصل، هو أن انتصارات نابليون المذهلة على ساحات المعارك جعلت من المستحيل على كل خصومه الأربعة أن يشكلوا تحالفا. فبعد أن غزا نابليون النمسا في أواخر عام ١٨٠٥ لم يأت وقت قبل عام ١٨١٣ كان فيه كل خصوم فرنسا الأربعة لاعبين فعليين في توازن القوة. ففي خلال معظم تلك الفترة كانت النمسا وبروسيا قوتين عظميين بالاسم فقط.

ثمة كلمة أخيرة حول تأثير الجغرافيا على تمرير المسئولية إلى الآخرين. كانت النمسا القوة العظمى الوحيدة التي تسيطر على أراض متاخمة لفرنسا. وتشترك كل من النمسا وفرنسا في حدود مع إيطاليا وألمانيا الثالثة اللتين كانتا أهدافا ثمينة لهاتين القوتين

العظميين: النمسا وفرنسا. ونتيجة لذلك كانت النمسا واقعة تحت تهديد فرنسي ثقيل لدرجة أنها كانت تختار الحرب نيابة عن الآخرين، بمعنى أنها كانت تقبل تمرير المسئولية إليها. وكان موقعها يمكّنها من لعب هذا الدور بنجاح تحسد عليه. ولعلها في ذلك كانت بالتأكيد أكثر خصوم فرنسا المخدوعين[٣٧]. من أدلة ذلك أن ديفيد تشاندلر David Chandler وجد أن النمسا، من بين خصوم فرنسا على القارة، كانت في حالة حرب معها لمدة ١٣,٥ عام من الأعوام الـ٢٣، في حين كانت بروسيا وروسيا في حالة حرب مع فرنسا لمدة ٥,٥ عام فقط[٣٨].

كانت بريطانيا التي تفصلها عن القارة مساحة كبيرة من المياه هي الأقل عرضة للغزو بين خصوم فرنسا. ورغم ذلك كانت بريطانيا في حالة حرب مع فرنسا بشكل مستمر تقريبا من عام ١٧٩٣ فصاعدا. ويقدّر تشاندلر أنهما كانا في نزاع لمدة ٢١,٥ عاما من الأعوام الـ٢٣[٣٩]. لكن بريطانيا كانت تمرر المسئولية إلى حلفائها القاريين؛ لأنها لم تحشد جيشا قويا للقتال على القارة ضد فرنسا. وفضلت بدلا من ذلك إرسال جيوش صغيرة للحرب إلى أماكن محيطية مثل أسبانيا، في حين تدعم حلفاءها بالإعانات ليتحملوا وطأة القتال ضد الجيش الفرنسي[٤٠]. بإيجاز سمح موقع بريطانيا الجغرافي لها بالعمل كفارض توازن من وراء البحار.

كانت روسيا تقع على الطرف الآخر للقارة المقابل لفرنسا، وبينهما تقع النمسا وبروسيا. مكّن هذا الموقع الجغرافي المواتي روسيا أيضا من تمرير المسئولية إلى الآخرين، خاصة بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤، حين كانت فرنسا مهتمة بالدرجة الأولى بالهيمنة على أوروبا الغربية[٤١]. ولذلك فليس غريبا أن روسيا كانت في حالة حرب مع فرنسا لأقل من عام فقط خلال تلك الفترة. كما مارست بروسيا أيضا قدرا كبيرا من تمرير المسئولية إلى الآخرين، لكن هذا السلوك لا يمكن تفسيره بالجغرافيا، لأن بروسيا كان

تقع في قلب أوروبا وبجانب فرنسا. وقد نتج نجاح بروسيا في تمرير المسئولية إلى الآخرين بالدرجة الأولى عن أن النمسا المجاورة كانت ممتازة في التقاط الطُعم وتولي المسئولية نيابة عن الآخرين، ومنهم بروسيا.

بإيجاز يمكن تفسير نمط فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين الذي أظهره خصوم فرنسا بين عامي ١٧٨٩ و١٨١٥ إلى درجة كبيرة باستخدام نظريتي التي تؤكد على توزيع القوة والحظ الجغرافي.

دخلت أوروبا في حالة سلام نسبي لحوالي أربعين عاما بعد أن انتهت الحروب النابليونية في عام ١٨١٥. ولم تقع حرب بين أي من القوى العظمى حتى بدأت حرب القرم في عام ١٨٥٣. ثم اندلعت حرب توحيد إيطاليا في عام ١٨٥٩ التي كان الخصمان فيها هما النمسا وفرنسا. لكن أيا من هاتين الحربين لم تغيِّر توازن القوة الأوروبي بدرجة كبيرة. وعلى النقيض من ذلك بدأ بسمارك سلسلة من الحروب في العقد السابع من القرن التاسع عشر حوَّلت بروسيا إلى ألمانيا وغيَّرت توازن القوة في أوروبا بدرجة كبيرة. يبحث القسم التالي الطريقة التي تعاملت بها القوى العظمى الأخرى مع هذا التوسع البروسي.

بروسيا البسماركية (١٨٦٢-١٨٧٠)

خلفية

لم تصبح بروسيا قوة عظمى حتى منتصف القرن الثامن عشر، لكن حتى حينها ربما كانت أضعف قوة عظمى أوروبية[٤٢]. وكان السبب الرئيس لضعفها هو قلة عدد سكانها مقارنة بالقوى العظمى الأخرى. ولك أن تعلم أن عدد سكان بروسيا في عام ١٨٠٠ كان حوالي ٩.٥ مليون نسمة، فيما كان عدد سكان النمسا وفرنسا حوالي ٢٨ مليون نسمة، وروسيا حوالي ٣٧ مليون نسمة (راجع الجدول رقم ٨-١). ثم تغير موقف بروسيا

الإستراتيجي بدرجة كبيرة بين عامي ١٨٦٤ و١٨٧٠ ، حين قادها بسمارك إلى الانتصار في ثلاث حروب. وبعد عام ١٨٧٠ لم يعد لبروسيا وجود كدولة ذات سيادة، حيث أصبحت قلب ألمانيا الموحدة التي كانت أقوى كثيرا من سلفها البروسي.

لم تكن هناك دولة تسمى "ألمانيا" حين عُيِّن بسمارك رئيسا لحكومة بروسيا في سبتمبر ١٨٦٢ ، بل مجموعة كيانات سياسية ناطقة بالألمانية، كانت مبعثرة في وسط أوروبا وترتبط معا بشكل فضفاض في الاتحاد الألماني German Confederation، تلك المنظمة السياسية غير المؤثرة التي تأسست بعد هزيمة نابليون في عام ١٨١٥. كان هذا الاتحاد يضم قوتين عظميين، هما النمسا وبروسيا، فضلا عن ممالك متوسطة الحجم مثل بافاريا وساكسوني، وعددا من الولايات الصغيرة والمدن الحرة، تعرف جميعا باسم "ألمانيا الثالثة". كان واضحا بعد ثورات عام ١٨٤٨ أن النزعة القومية الألمانية تشكل قوة مؤثرة قد تدفع عددا من تلك الكيانات السياسية الألمانية لتجمع معا في دولة ألمانية موحدة. وكان السؤال المطروح حينذاك هل تكون النمسا أم بروسيا قلب الدولة الجديدة، أي ما هي القوة العظمى التي يمكن أن تمتص ألمانيا الثالثة؟ وجاءت حروب أعوام ١٨٦٤ و١٨٦٦ و١٨٧٠-١٨٧١ لتحل تلك المسألة لصالح بروسيا.

وإضافة إلى النمسا وبروسيا كانت هناك أربع قوى عظمى أخرى في أوروبا في العقد السابع من القرن التاسع عشر، هي المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وروسيا (انظر الخريطة ٨-٢). لكن إيطاليا لم يكن لها تأثير كبير على الأحداث المحيطة بتوحيد ألمانيا، رغم أنها حاربت مع بروسيا ضد النمسا في عام ١٨٦٦. فإيطاليا كانت دولة جديدة وكانت ضعيفة جدا مقارنة بالقوى العظمى الأخرى. ولذلك تتمثل القضية الرئيسة في رد فعل النمسا والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا على جهود بسمارك لتحويل بروسيا إلى ألمانيا. وكما سيتضح فإن تمرير المسئولية إلى الآخرين كان

إستراتيجيتهم المفضلة، ورغم أن النمسا وفرنسا فرضتا التوازن على بروسيا في أوقات مختلفة، فإنهما فعلا ذلك فقط حين لم يكن أمامهما بديل آخر.



الخريطة (٨-٢)

السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

كانت حرب بروسيا الأولى بقيادة بسمارك (١٨٦٤) مثالا مباشرا لقوتين عظميين- النمسا وبروسيا- تتحالفان لمهاجمة قوة صغرى، هي الدنمارك[43]، بهدف الاستيلاء على دوقيتي شليسفيغ Schleswig وهولشتاين Holstein منها. كانت هناك عاطفة سائدة داخل الاتحاد الألماني بأن هاتين المنطقتين يجب أن تكونا جزءا من الكيان السياسي الألماني وليس الدنمارك، لأن كل سكان هولشتاين تقريبا وحوالي نصف سكان شليسفيغ كانوا يتحدثون الألمانية، ولذلك وجب اعتبارهم من القومية الألمانية.

لم تجد النمسا وبروسيا صعوبة في هزيمة الدنمارك، لكنهما لم يتمكنا من الاتفاق على أي منهما سيسيطر على شليسفيغ وهولشتاين. وفي هذا النزاع وقفت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا تتفرج على هزيمة الدنمارك.

حاربت بروسيا النمسا في عام ١٨٦٦، وتحالفت إيطاليا مع بروسيا في تلك المعركة؛ لأنها كانت خصما لدودا للنمسا[٤٤]. نتجت الحرب جزئيا عن النزاع الطويل بين النمسا وبروسيا على تبعية شليسفيغ وهولشتاين. لكن القضية الأهم كانت الصراع بين هاتين القوتين العظميين حول الهيمنة على ألمانيا الموحدة. هزم الجيش البروسي الجيش النمساوي بسهولة وسيطرت بروسيا على الجزء الشمالي من ألمانيا الثالثة. ولم تتدخل القوى العظمى الأخرى لمساعدة النمسا. وأخيرا دخلت بروسيا الحرب مع فرنسا في عام ١٨٧٠[٤٥]. أدار بسمارك هذه الحرب على فرض أن الانتصار العسكري يمكن أن يستخدم لإكمال الوحدة الألمانية. ودخلت فرنسا الحرب بالدرجة الأولى لتعويض الأراضي ولمعادلة مكاسب بروسيا في عام ١٨٦٦. هزم الجيش البروسي الجيش الفرنسي هزيمة ساحقة واستولت بروسيا على الألزاس وجزء من اللورين من فرنسا. والأهم من ذلك أن بروسيا سيطرت على النصف الجنوبي من ألمانيا الثالثة، ما يعني أن بسمارك أكمل ألمانيا الموحدة أخيرا. وهنا أيضا ظلت القوى العظمى الأوروبية الأخرى على الحياد وهي تتفرج على اندحار الجيش الفرنسي.

ليس غريبا ألا تتدخل القوى العظمى الأوروبية لفرض التوازن على النمسا وبروسيا في عام ١٨٦٤ لأن الغنيمة كانت صغيرة. ولم تكن النمسا أو بروسيا قوة عسكرية هائلة، ولم يكن واضحا أيهما سيسيطر على شليسفيغ وهولشتاين في النهاية، إن لم تذهب الدوقيتان إلى غيرهما. لكن النزاعين في عام ١٨٦٦ وعام ١٨٧٠ كانا مختلفين. فقد غيَّر هذان النزاعان توازن القوة الأوروبي بدرجة كبيرة لصالح بروسيا.

يتوقع المرء للوهلة الأولى أن تمارس المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا فرض التوازن مع النمسا على بروسيا في عام ١٨٦٦، وأن تفعل النمسا والمملكة المتحدة وروسيا الشيء نفسه مع فرنسا في عام ١٨٧٠. لكنهم جميعا مارسوا إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، وتركوا النمسا وحيدة أمام بروسيا في عام ١٨٦٦، ثم تركوا فرنسا وحيدة أمامها في عام ١٨٧٠.

حدث تمرير المسئولية إلى الآخرين في أوروبا بين عامي ١٨٦٤ و١٨٧٠ بدافعين مختلفين تماما. أولا، رحبت المملكة المتحدة وروسيا بانتصارات بروسيا؛ لأنهما اعتقدتا أن ألمانيا الموحدة تخدم مصالحهما الإستراتيجية[٤٦]. فكلاهما اعتبر فرنسا أكبر تهديد في أوروبا وأن ألمانيا القوية على أعتاب فرنسا ستساعد في كبحها. وهنا مارست المملكة المتحدة وروسيا تمرير المسئولية إلى الآخرين، لكن ليس بهدف جعل دولة أخرى تفرض التوازن على بروسيا التي لم تكونا تعتبرانها تهديدا، لكن بالأحرى لكي تظهر ألمانيا قوية تستطيع أن تفرض التوازن على فرنسا التي كانت تشكل مصدر قلق لهما. وكذلك اعتقدت المملكة المتحدة أن ألمانيا الموحدة ستساعد في تركيز انتباه روسيا على أوروبا، بعيدا عن آسيا الوسطى التي كان البريطانيون والروس يتنافسون بقوة عليها. علاوة على أن روسيا كانت ترى في ألمانيا القوية كابحا للنمسا التي أصبحت مؤخرا عدو روسيا اللدود. ومع ذلك فقد كان الخوف من فرنسا هو القوة الدافعة الرئيسة للتفكير البريطاني والروسي.

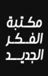
مارست النمسا وفرنسا تمرير المسئولية إلى الآخرين لأسباب مختلفة. فقد كانتا، على خلاف المملكة المتحدة وروسيا، تخافان من ألمانيا الموحدة الواقعة على أعتابهما، لأن من شأنها أن تشكل تهديدا مباشرا لبقائهما. لكنهما لم يتكاتفا لفرض التوازن على بروسيا، وبدلا من ذلك أخذت إحداهما تمرران المسئولية إلى الأخرى، ما مكّن

بسمارك من هزيمة كل منهما تباعا. وثمة أدلة على أن فرنسا رحبت بالاستنزاف بين النمسا وبروسيا في عام ١٨٦٦، لأنها اعتقدت أنها تكتسب قوة نسبية نتيجة لذلك[٤٧]. وكان السبب الرئيس لتمرير المسئولية هنا هو اعتقاد كل دولة بأن الأخرى ستتمكن من إيقاف الجيش البروسي وإحباط طموحات بسمارك بدون مساعدة من القوة العظمى الأخرى. فكان السائد في أوروبا آنذاك هو أن النمسا وفرنسا تمتلك كل منهما على حدة الموارد العسكرية اللازمة للانتصار على بروسيا[٤٨]. وكان وراء فرنسا أيضا إرث نابليون المخيف، فضلا عن إحرازها انتصارات مؤخرا في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) وحرب الوحدة الإيطالية (١٨٥٩).

ثمة أسباب أخرى لفشل النمسا وفرنسا في تشكيل تحالف لفرض التوازن على بروسيا. من هذه الأسباب أن بسمارك كان ماهرا جدا في استخدام الدبلوماسية لعزل أهدافه. علاوة على أن النمسا وفرنسا كانتا في حالة حرب في عام ١٨٥٩، وقد حالت العداوة المتبقية من ذلك النزاع دون قيام علاقات بينهما في العقد السابع من القرن التاسع عشر[٤٩]. وكانت النمسا أيضا تخشى في عام ١٨٧٠ من أنها إذا انحازت لفرنسا، فقد تهاجمها روسيا من الشرق[٥٠]. وأخيرا، كان الجيش النمساوي في عام ١٨٧٠ لا يزال يتعافى من الضربة التي تلقاها في عام ١٨٦٦، وكان لذلك غير مهيئ لمواجهة الجيش البروسي مجددا. ورغم أن هذه الاعتبارات أسهمت في ممارسة النمسا وفرنسا تمرير إحداهما المسئولية إلى الأخرى، فإنها ما كانت لتؤثر في شيء لو أن صناع السياسة الفرنسيين رأوا أن النمسا تحتاج إلى مساعدة ضد بروسيا، أو العكس. فالمؤكد أنهما كانتا ستعملان معا لإيقاف بسمارك عن تحقيق ألمانيا الموحدة.

حساب القوة

يمكن تفسير ممارسة تمرير المسئولية إلى الآخرين في العقد السابع من القرن التاسع عشر إلى درجة كبيرة بموقف بروسيا في توازن القوة الأوروبي. فلم تكن بروسيا دولة

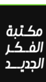


مهيمنة كامنة، ورغم أن جيشها ازداد قوة على مدار العقد، فإنها لم تكن أبدا من القوة بحيث ترى القوى العظمى المنافسة أنها تحتاج إلى تشكيل تحالف لفرض التوازن عليها. فالدولة المهيمنة الكامنة، كما تأكد في غير موضع من هذا الكتاب، لا بد أن تكون أغنى من أي من منافسيها الإقليميين ولا بد أن تمتلك أقوى جيش في المنطقة. وقد كانت المملكة المتحدة، وليس بروسيا البسماركية، تسيطر على النصيب الأكبر من القوة الكامنة في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت تسيطر على حوالي ٦٨٪ من الثروة الأوروبية في عام ١٨٦٠، في مقابل ١٤٪ لفرنسا و١٠٪ فقط لبروسيا (انظر الجدول رقم ٣-٣). وفي عام ١٨٧٠ كانت المملكة المتحدة لا تزال تسيطر على حوالي ٦٤٪ من القوة الصناعية الأوروبية، في حين كانت ألمانيا تسيطر على ١٦٪ وفرنسا ١٣٪[٥١].

وفيما يتعلق بالتوازن العسكري في العقد السابع من القرن التاسع عشر، فلا شك في أن جيشي فرنسا وبروسيا كانا الأقوى في أوروبا. كانت فرنسا الأولى بالتأكيد بين عامي ١٨٦٠ و١٨٦٦، ولهذا السبب نظرت بريطانيا وروسيا باستحسان إلى جهود بسمارك لبناء ألمانيا الموحدة. وكان جيش بروسيا من أضعف الجيوش الأوروبية في بداية العقد، لكنه كان الأقوى في عام ١٨٦٧ وظل كذلك حتى عام ١٨٧٠[٥٢]. وكانت النمسا تمتلك جيشا قويا في النصف الأول من العقد، لكن قوته تراجعت بعد عام ١٨٦٦[٥٣]. وكانت روسيا تحتفظ بجيش جرار لكنه غير كفؤ ولا يملك قدرة كبيرة على إظهار القوة، لكنه كان قادرا على الدفاع عن روسيا ضد أي هجوم كبير من أية قوة عظمى أخرى[٥٤]. وأخيرا فإن المملكة المتحدة رغم امتلاكها قوة كامنة أكبر بكثير من أي من منافسيها، كانت تمتلك جيشا صغيرا وغير كفؤ، لم يكن يؤثر كثيرا على توازن القوة[٥٥].



وبالطبع لم يؤثر الضعف العسكري النسبي للمملكة المتحدة وروسيا في كبح
سمارك، لأن الدولتين أيدتا تحول بروسيا إلى ألمانيا. وكان العامل المؤثر فعلا في عام
١٨٦ وعام ١٨٧٠ هو توزيع القوة بين النمسا وفرنسا وبروسيا[٥٦]. وبالنظر إلى
لأعداد وحدها في عام ١٨٦٦، سنجد أن الجيش النمساوي كان ندا بالتأكيد للجيش
بروسي (انظر الجدول رقم ٨-٣)[٥٧]. فقد كان جيش النمسا الدائم يمتلك ميزة
سبة ١,٢٥ : ١ على الجيش البروسي، وحتى بعد تعبئة القوات الاحتياطية للطرفين،
انت النمسا تتمتع بميزة مماثلة. وفي معركة كونيجراتز Koniggratz الحاسمة في الثالث
ن يوليو ١٨٦٦ كان جيش نمساوي مكون من ٢٧٠٠٠٠ جندي يواجه جيشا بروسيا
كونا من ٢٨٠٠٠٠ جندي[٥٨]. لكن الجيش البروسي كان أفضل نوعيا من الجيش
نمساوي[٥٩]. فكان الجنود البروسيون يستخدمون بنادق تحشى من مؤخرتها، ما
عطاهم ميزة مهمة على نظرائهم النمساويين الذين كانوا مسلحين ببنادق تحشى من
وهتها. وكان للجيش البروسي كذلك هيئة أركان عامة متفوقة، في حين كان
كوين الجيش النمساوي متعدد الأعراق يعيق قوته القتالية، رغم أن هذه المشكلة
ان يمكن التغلب عليها في عام ١٨٦٦. وفي المقابل كان الجيش النمساوي
تلك مدفعية وسلاح فرسان أفضل بكثير من الجيش البروسي. ومع أخذ الجانبين
كمي والنوعي في الاعتبار، نخلص إلى أن الجيش البروسي كان يتمتع بميزة ليست
بيرة في القوة على الجيش النمساوي. وهذا التوازن التقريبي في القوة بين النمسا
بروسيا هو الذي شجع فرنسا على إلقاء المسئولية على كاهل النمسا في عام
١٨٦[٦٠].



	١٨٦٢	١٨٦٤	١٨٦٦		١٨٧٠		١٨٧٠-١٨٧١
	الجيش الدائم	الجيش الدائم	الجيش الدائم	الجيش بعد التعبئة	الجيش الدائم	الجيش بعد التعبئة	إجمالي الجنود
النمسا	٢٥٥٠٠٠	٢٩٨٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	٢٥٢٠٠٠	غ م	غ م
المملكة المتحدة	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٧٦٧٣١	غ م	١٧٤١٩٨	غ م	غ م
فرنسا	٥٢٠٠٠٠	٤٨٧٠٠٠	٤٥٨٠٠٠	غ م	٣٦٧٨٥٠	٥٣٠٨٧٠	١٩٨٠٠٠٠
بروسيا	٢١٣٠٠٠	٢١٢٠٠٠	٢١٤٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	٣١٩٠٠٠	١١٨٣٠٠٠	١٤٥٠٠٠٠
روسيا	٦٨٢٠٠٠	٧٢٧٠٠٠	٧٤٢٠٠٠	غ م	٧٣٨٠٠٠	غ م	غ م
إيطاليا	١٨٥٠٠٠	١٩٦١٠٠	٢٠٠٠٠٠	غ م	٢١٤٣٥٤	غ م	غ م

ملحوظة غ م = غير متوفرة

المصدر: أرقام النمسا وبروسيا وروسيا في عامي ١٨٦٢ و١٨٦٤ مأخوذة من Singer and Small, National Material Capabilities Data. وأرقام روسيا ترجع لعامي ١٨٦٢ و١٨٦٥، حيث يقتر سينجر وسمول عدد الجيش الروسي بلا دقة بأكثر من مليون جندي في عام ١٨٦٤. وأرقام المملكة المتحدة مأخوذة من Michael Stephen Partridge, Military Planning for the Defense of the United Kingdom, 1814-1870 (Westport, CT: Greenwood, 1989), p. 72. ورقم إيطاليا لعام ١٨٦٢ مأخوذ من Singer and Small, National Material Capabilities ولعام ١٨٦٤ مأخوذ من The Statesman's Year-Book (London: Macmillan, 1865), p. 312. وأرقام الجيش الدائم للنمسا وبروسيا وروسيا في عام ١٨٦٦ مأخوذة من Singer and Small, National Material Capabilities Data. ورقم المملكة المتحدة لعام ١٨٦٦ مأخوذ من Edward M. Spiers, The Army and Society, 1815-1914 (London: Longman, 1980), p. 38. ورقم فرنسا لعام ١٨٦٦ مأخوذ من Douglas Porch, Army and Revolution: France, 1815-1848 (London: Routledge and Kegan Paul, 1974), p. 67. ورقم إيطاليا لعام ١٨٦٦ مأخوذ من Geoffrey Wawro, The Austro-Prussian War (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 52-53. وأرقام عام ١٨٦٦ للجيشين النمساوي والروسي بعد التعبئة مأخوذة من William McElwee, The Art of War,

كانت فرنسا لا تزال تمتلك أقوى جيش في أوروبا في عام ١٨٦٦ وكان يمكنها أن تحتوي بسمارك بالتحالف مع النمسا. وعلى خلاف النمسا وبروسيا، كانت فرنسا تعتمد بشدة على جيشها الدائم ولا تعول كثيرا على قواتها الاحتياطية القابلة للتعبئة. ومع ذلك كان جيش فرنسا الدائم في عام ١٨٦٦ أكبر عددا من جيش بروسيا في حالة التعبئة: حوالي ٤٥٨٠٠٠ في مقابل ٣٧٠٠٠٠ لفرنسا وبروسيا على التوالي. فضلا عن أنه لم يكن هناك اختلاف في نوعية الجيشين عند تلك النقطة. لكن توازن القوة تغير في غير صالح الجيش الفرنسي ولصالح الجيش البروسي بين عامي ١٨٦٦ و١٨٧٠، رغم أن ذلك التغيير لم يكن مدركا على نطاق واسع في ذلك الوقت.

وحين رأت فرنسا نجاح بروسيا باحتياطياتها المعبئة في حرب عام ١٨٦٦، قلصت حجم جيشها الدائم وبدأت في بناء نظام احتياطي. وبعد أربعة أعوام كان الجيش الفرنسي يمتلك نظاما احتياطيا هائلا على الورق، لكنه كان غير كفؤ في القتال، على الأخص مقارنة بالنظام البروسي، وكان هذا الفرق مؤثرا حين أعلنت فرنسا الحرب على بروسيا في التاسع عشر من يوليو ١٨٧٠[٦١]. عند تلك النقطة كان جيش فرنسا الدائم لا يزال أقوى من جيش بروسيا، لكن في حين كانت بروسيا قادرة على تعبئة ١١٨٣٠٠٠ جندي في بداية الحرب، تمكنت فرنسا من تعبئة ٥٣٠٨٧٠ جندي فقط. وفي النهاية عبأت فرنسا كل احتياطياتها، وعلى مدار الحرب عبأت أكثر من نصف مليون جندي أكثر من بروسيا. لكن بروسيا كانت تمتلك ميزة صغيرة في نوعية الجيش في عام ١٨٧٠، بالدرجة الأولى؛ لأنها كانت تمتلك نظام أركان عامة متفوقا وكانت قواتها الاحتياطية أفضل تدريبا من نظيراتها الفرنسية[٦٢]. لكن جنود المشاة الفرنسيين كانوا أفضل تسليحا من نظرائهم البروسيين، رغم أن تلك الميزة حيّدتها بنادق بروسيا التي تحشى من المؤخرة.

كان الجيش البروسي إجمالا أقوى كثيرا من الجيش الفرنسي في عام ١٨٧٠، بالدرجة الأولى بسبب التباين الحاد بينهما في القدرة على التعبئة قصيرة المدى. وكان يتحتم على النمسا، في ضوء عدم التوازن بين الجيشين الفرنسي والبروسي، أن تتحالف مع فرنسا ضد بروسيا. لكن ذلك لم يحدث؛ لأن صناع السياسة النمساويين والفرنسيين أخطؤوا في حساب توازن القوة، حيث اعتقد خصما بروسيا خطأ أن الجيش الفرنسي سيتمكن من تعبئة قواته الاحتياطية بنفس سرعة وكفاءة الجيش البروسي[٦٣]. واعتقد قادة فرنسا أنفسهم أن بروسيا ستواجه صعوبة في تعبئة قواتها الاحتياطية، ما يعطي لفرنسا ميزة عسكرية مهمة. في حين أدركت بروسيا عن حق أن عملية التعبئة في فرنسا ستكون غير متقنة في أحسن الأحوال، وأن الجيش البروسي سيكتسب بذلك ميزة مهمة على ساحة المعركة[٦٤]. ليس غريبا- إذن- أن بسمارك لم يتردد في دخول الحرب ضد فرنسا حين سنحت الفرصة في صيف ١٨٧٠.

وأخيرا، فإن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين في هذه الحالة لم تتأثر كثيرا بالاعتبارات الجغرافية. فالمملكة المتحدة يفصلها عن بروسيا القنال الإنجليزي، لكن حتى تلك الحقيقة الجغرافية لم تؤثر على السياسة البريطانية نحو بروسيا، المدفوعة أساسا بالخوف البريطاني من فرنسا. وكانت النمسا وفرنسا وروسيا تشترك جميعها في حدود مع بروسيا، ولذلك لا تفيد الجغرافيا كثيرا في تفسير استجاباتهم المختلفة لجهود بسمارك لبناء ألمانيا الموحدة. لقد كان خصوم بروسيا الأربعة المحتملون قادرين على اجتياح الأراضي البروسية، لو رأوا ضرورة لتشكيل تحالف لفرض التوازن عليها. لكنهم لم يفعلوا، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأن توزيع القوة في أوروبا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠ شجع تمرير المسئولية إلى الآخرين.

ألمانيا الفيلهلمية (١٨٩٠-١٩١٤)

خلفية

حين خرج بسمارك من السلطة في مارس ١٨٩٠، لم تكن ألمانيا قد أصبحت بعد دولة مهيمنة كامنة، رغم عدد سكانها الكبير واقتصادها الدينامي وجيشها الهائل. وقد أثارت تلك الأصول المجمعة قلقا كبيرا بين القوى العظمى الأخرى في أوروبا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر. لكن في أوائل القرن العشرين كانت ألمانيا دولة مهيمنة كامنة تامة النضج، وكانت تكتسب مزيدا من القوة النسبية عاما بعد آخر. ولذلك هيمن الخوف من ألمانيا على السياسة الأوروبية بين عام ١٩٠٠ واندلاع الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤.

كانت توجد إلى جانب ألمانيا خمس قوى عظمى أخرى في أوروبا في تلك الفترة، هي النمسا-المجر والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وروسيا (انظر الخريطة ٦-٢).

كانت النمسا-المجر وإيطاليا وألمانيا أعضاء في التحالف الثلاثي. وكانت النمسا-المجر قوة عظمى ضعيفة جدا ومستقبلها غير مبشر[٦٥]. وقد تفككت في نهاية الحرب العالمية الأولى. كانت النزعة القومية المصدر الرئيس لضعف النمسا-المجر، حيث كانت دولة متعددة الأعراق، وهيمنت على الجماعات العرقية المكونة لها الرغبة في إنشاء دول مستقلة لكل منها. وكانت النمسا-المجر وألمانيا حليفين وثيقين قبل الحرب العالمية الأولى. في حين كانت النمسا-المجر في نزاعات إقليمية جدية مع روسيا في أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان، وكانت في حاجة إلى مساعدة ألمانيا لحمايتها من جيوش القيصر. وفي المقابل كان من مصلحة ألمانيا الحفاظ على وحدة النمسا-المجر لكي تساعد في منع التوسع الروسي.

كانت إيطاليا هي الأخرى قوة عظمى ضعيفة جدا. غير أن المشكلة في إيطاليا لم تكن النزعة القومية التي ساعدت في توحيد البلاد في عام ١٨٦٠، بل كانت تكمن في

أن إيطاليا لم تكن تمتلك قاعدة صناعية كبيرة أو جيشا قويا[٦٦]. ولم يكن أحد كبار الدبلوماسيين البريطانيين يمزح حين قال في عام ١٩٠٩ "ليست لدينا رغبة لإغواء إيطاليا للخروج من التحالف الثلاثي؛ لأنها لن تكون عونا لفرنسا ولنا، بل شوكة في جانبنا"[٦٧]. ولم تكن إيطاليا ملتزمة جديا نحو التحالف الثلاثي في أوائل القرن العشرين لأن مشكلاتها مع فرنسا التي دفعتها في الأصل للتحالف مع ألمانيا والنمسا-المجر كانت قد انتهت، فيما تدهورت علاقاتها مع النمسا-المجر[٦٨]. وبالفعل كانت إيطاليا دولة محايدة قبل الحرب العالمية الأولى. ولذلك فحين بدأت الحرب ظلت إيطاليا على الحياد، ثم دخلت الحرب في مايو ١٩١٥ في صف الحلفاء وضد حلفائها السابقين: النمسا-المجر وألمانيا.

كانت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا جميعها أقوى كثيرا من النمسا-المجر وإيطاليا، وكانوا مصممين على إيقاف ألمانيا عن تأسيس الهيمنة في أوروبا. ولذلك كانت القضية الرئيسة هي كيف ترد هذه القوى العظمى الثلاث على القوة المتزايدة لألمانيا الفيلهلمية بين عامي ١٨٩٠ و١٩١٤. وكما سيتضح هنا، فلم يحدث قدر كبير من تمرير المسئولية إلى الآخرين بين خصوم ألمانيا القيصرية، بل سارعت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا إلى تشكيل تحالف لفرض التوازن- الحلف الثلاثي- قبل سبعة أعوام من اندلاع الحرب العالمية الأولى.

السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

أنجزت فرنسا وروسيا -وهما القوتان القاريتان المجاورتان لألمانيا من الغرب والشرق- التحالف بين عامي ١٨٩٠ و١٨٩٤ بهدف احتواء ألمانيا[٦٩]. لكن أحدا منهما لم يكن يعتقد أن ألمانيا ستهاجمه في ذلك الوقت أو في المستقبل القريب. لكن فرنسا وروسيا كانتا حريصتين على ضمان ألا تسبب ألمانيا مشكلات في أوروبا، بحيث تتمكن كل منهما من متابعة أهدافها المهمة في المناطق الأخرى من العالم. ومع أن العلاقات بين



المملكة المتحدة وألمانيا شهدت تعثرا ملحوظا في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر، فإن المملكة المتحدة لم تبد ميلا كبيرا للتحالف مع فرنسا وروسيا ضد ألمانيا[٧٠]. بل كانت المملكة المتحدة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر في خلاف دائم مع حلفائها المستقبليين ودخلت حربا مع فرنسا في عام ١٨٩٨ على حصن فاشودة الواقع في أعالي النيل[٧١].

لم يحدث تغير كبير بين عامي ١٨٩٤ و١٩٠٤ في التعامل مع التهديد الألماني من جانب الأعضاء المستقبليين في الحلف الثلاثي. فقد ظلت فرنسا وروسيا متحالفتين وملتزمتين باحتواء ألمانيا القيصرية من خلال تهديدها بشبح الحرب على جبهتين. وكانت العلاقات الإنجليزية-الألمانية قد ساءت كثيرا مع مطلع القرن بسبب جهود ألمانيا لبناء أسطول هائل، فضلا عن نسختها الخاصة من الإمبراطورية البريطانية (المسماة السياسة العالمية). لكن المملكة المتحدة لم تنضم إلى التحالف مع فرنسا وروسيا لفرض التوازن على ألمانيا، رغم أن الخوف من ألمانيا دفع تحسنا ملحوظا في العلاقات الإنجليزية-الفرنسية بين عامي ١٩٠٣ و١٩٠٤[٧٢]، حيث وقعت الدولتان على الوفاق الودي Entente Cordiale في الثامن من أبريل ١٩٠٤ الذي وضع حدا لتنافسهما المرير خارج أوروبا. لكن هذا الاتفاق لم يكن تحالفا مقنعا ضد ألمانيا، رغم أنه بالتأكيد جعل ذلك التحالف أسهل في إنجازه بعد عام ١٩٠٥. وقد ظلت المملكة المتحدة تتصرف كفارض توازن من وراء البحار وتمارس تمرير المسئولية إلى الآخرين، حيث كانت تعتمد على فرنسا وروسيا في احتواء التوسع الألماني على القارة الأوروبية. وبالطبع كان رفض الالتزام القاري يعني أن المملكة المتحدة لم تكن مضطرة لبناء جيش قوي، ما مكّنها من التركيز على بناء أقوى أسطول في العالم.

حدث تحول عاصف في مجموعة القوى العظمى في أوروبا بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧، وحين استقر الغبار تحالفت المملكة المتحدة مع فرنسا وروسيا في الحلف الثلاثي[٧٣]. كان دافع المملكة المتحدة لقبول الالتزام القاري يتمثل في أن ألمانيا كانت تمتلك مقومات الدولة المهيمنة الكامنة في عام ١٩٠٥[٧٤]. لكن ثمة اعتبارات أخرى أثرت على الحسابات البريطانية، منها أن اليابان أنزلت بروسيا هزيمة ساحقة في عام ١٩٠٥، ما أخرج روسيا عمليا من توازن القوة الأوروبي وترك فرنسا بدون حليفها الأساسي[٧٥]. ومما زاد الأمر سوءا أنه في الوقت الذي كانت روسيا فيه تهوي إلى الهزيمة، دفعت ألمانيا أزمة دبلوماسية حادة مع فرنسا حول المغرب، بهدف عزل فرنسا وإذلالها، بعد أن انهار حليفها الروسي وقبل أن تتحالف مع المملكة المتحدة.

وسرعان ما أدرك صناع السياسة البريطانيون أن تمرير المسئولية إلى الآخرين لم يعد سياسة فعالة؛ لأن فرنسا وحدها لن تتمكن من احتواء ألمانيا[٧٦]. ولذلك بدأت المملكة المتحدة في أواخر ١٩٠٥ بالتحرك نحو الالتزام القاري. وتحديدا بدأت في تنظيم حملة عسكرية صغيرة للقتال بجانب الجيش الفرنسي على القارة وبدأت محادثات هيئة الأركان بين الجيشين البريطاني والفرنسي لتنسيق الخطط لكي يحاربا ألمانيا معا[٧٧]. وبدأت المملكة المتحدة في غضون ذلك العمل على تحسين علاقاتها مع روسيا التي كانت متوترة جدا بسبب تنافسهما في آسيا. فوقعت الاتفاقية الإنجليزية-الروسية، وهي الدعامة الثالثة والأخيرة للحلف الثلاثي، في الحادي والثلاثين من أغسطس ١٩٠٧[٧٨] بهدف ضمان ألا تتورط المملكة المتحدة وروسيا في نزاع جدي خارج أوروبا (خاصة في وسط آسيا) بحيث تتمكنان من العمل معا داخل أوروبا لاحتواء ألمانيا.

ورغم أن المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا شكّلت تحالفا لفرض التوازن على ألمانيا بحلول صيف ١٩٠٧، فإن الدافع البريطاني لتمرير المسئولية إلى الآخرين لم

يختلف تماما. من ذلك على سبيل المثال أن المملكة المتحدة لم تلزم نفسها صراحة بالحرب مع حلفائها إذا هاجمتهم ألمانيا[٧٩]. فالحلف الثلاثي لم يكن تحالفا رسميا منظما ومحكما، كما ستكون منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في أثناء الحرب الباردة. علاوة على أنه حين اتضح في عام ١٩١١ أن الجيش الروسي تعافى من هزيمته في الحرب الروسية-اليابانية، بات من الممكن مجددا تصور فرنسا وروسيا وهما تكبحان ألمانيا بدون مساعدة من الجيش البريطاني. ولذلك عادت العلاقات الإنجليزية-الروسية إلى سوئها المعتاد وتفكك الحلف الثلاثي قليلا[٨٠]. وأخيرا حين اندلعت الحرب، حاولت المملكة المتحدة أن تجعل فرنسا وروسيا تدفعان الثمن الباهظ بهزيمة الجيش الألماني الهائل وحدهما وتبقى هي في مأمن وتحافظ على نفسها لفترة ما بعد الحرب[٨١]. لكن المملكة المتحدة رغم هذا التردد لم تتخلَّ عن التزامها القاري بعد عام ١٩٠٧، ودخلت الحرب بجانب فرنسا وروسيا في الأيام الأولى من شهر أغسطس ١٩١٤. كما أرسلت جيشا كبيرا إلى الجبهة الغربية وأخذت نصيبها العادل من القتال ضد الجيش الألماني الهائل.

إننا بإيجاز أمام مستوى كفؤ نسبيا لاستخدام إستراتيجية فرض التوازن على ألمانيا في العقدين ونصف اللذين سبقا الحرب العالمية الأولى، حيث تحالفت فرنسا وروسيا لكبح ألمانيا بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٥، في حين مارست بريطانيا تمرير المسئولية إلى الآخرين. كما حدث قدر صغير من تمرير المسئولية إلى الآخرين بعد عام ١٩٠٥، لكن المملكة المتحدة انضمت أخيرا إلى فرنسا وروسيا لكبح ألمانيا القيصرية. وهذا النمط من السلوك من جانب خصوم ألمانيا يمكن تفسيره بدرجة كبيرة بالجغرافيا وموقف ألمانيا الصاعد في توازن القوة الأوروبي من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩١٤.

حساب القوة

لنبدأ بالفترة من عام ١٨٩٠ إلى ١٩٠٥. لم تكن ألمانيا دولة مهيمنة كامنة إلا في نهاية هذه الفترة، بالدرجة الأولى؛ لأن المملكة المتحدة كانت تسيطر على قوة كامنة أكبر من ألمانيا حتى عام ١٩٠٣. على سبيل المثال كانت المملكة المتحدة تسيطر على ٥٠٪ من الثروة الأوروبية في عام ١٨٩٠، في مقابل ٢٥٪ لألمانيا (راجع الجدول رقم ٣-٣)، فيما كان نصيب فرنسا ١٣٪ وروسيا ٥٪. وظلت المملكة المتحدة تمتلك ميزة على ألمانيا في عام ١٩٠٠، وإن كان الفارق قد تقلص إلى ٣٧٪ و٣٤٪ لبريطانيا وألمانيا على التوالي، وانكمش نصيب فرنسا إلى ١١٪، فيما زاد نصيب روسيا إلى ١٠٪. كانت ألمانيا تتقدم سريعا إلى النقطة التي تمتلك عندها قوة صناعية كافية لكي تكون دولة مهيمنة كامنة. وقد وصلت تلك النقطة في عام ١٩٠٣، حين وصل نصيبها من الثروة الأوروبية ٣٦,٥٪ وتراجع نصيب المملكة المتحدة إلى ٣٤,٥٪[٨٢]. ولم يكن ثمة شك مطلقا في أن ألمانيا ستمتلك بحلول أوائل القرن العشرين قوة كامنة أكثر من فرنسا وروسيا.

وفيما يتعلق بالقوة العسكرية الفعلية، كانت فرنسا وألمانيا تمتلكان بالتأكيد أقوى جيشين في أوروبا بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٥. وكما يشير ديفيد هيرمان David Herrmann فإن "الجيشين الفرنسي والألماني كانا في صدارة تقديرات الخبراء العسكريين" في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى[٨٣]. لكن الجيش الألماني كان الأقوى بين القوتين المقاتلتين. وقد كان الجيشان الدائمان لفرنسا وألمانيا وكذلك كامل قواتهما المعبأة متساويين في الحجم تقريبا في تلك الفترة (انظر الجدولين رقمي ٦-١ و٨-٤). في حين كان الاختلاف الرئيس يكمن في طريقة استخدام كل جيش لقواته الاحتياطية. فكان جزء كبير من القوات الاحتياطية الألمانية مدربا على القتال ومنظما في وحدات قتالية كان متوقعا لها أن تشارك في المعارك الأولى في أي حرب أوروبية كبرى. وكان

الفرنسيون في المقابل لا يؤمنون بتدريب القوات الاحتياطية للحرب بجانب الجيش الدائم. ولذلك فرغم عدم وجود فرق كبير في حجم الجيشين الفرنسي والألماني بعد التعبئة، كان بمقدور الجيش الألماني أن ينتج قوات مقاتلة أكبر. وإذا اندلعت الحرب في عام ١٩٠٥، فإن الألمان كانوا سيحركون حوالي ١,٥ مليون جندي في جيوشهم المقاتلة في مقابل ٨٤٠٠٠٠ لفرنسا، أي بنسبة ١,٨ : ١ لصالح ألمانيا[٨٤]. وأخيرا كان الجيش الألماني يتمتع بميزة نوعية متوسطة على خصمه الفرنسي، بالدرجة الأولى بسبب أركانه العامة المتفوقة وميزته في المدفعية الثقيلة.

كانت روسيا تمتلك أكبر جيش في أوروبا بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٥، لكنه كان يعاني من مشكلات خطيرة، ما جعله في المرتبة الثالثة بعد الجيشين الألماني والفرنسي[٨٥]. وقد استفاد الجيش الياباني من تلك النقائص في حرب ١٩٠٤-١٩٠٥ وأنزل به هزيمة ثقيلة. وكان الجيش البريطاني صغيرا وغير معد للحرب القارية قبل عام ١٩٠٥، وبالتالي لم يكن يؤثر كثيرا في توازن القوة. وكما يشير هيرمان، فإن "الدراسات المسحية للجيوش الأوروبية بقوتها وعتادها التي أجرتها هيئات الأركان العامة من باريس وبرلين إلى فيينا وروما كانت في الغالب تسقط الجيش البريطاني من الحسبان"[٨٦].

كان من الواضح في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى أن ألمانيا دولة مهيمنة كامنة. فمن حيث القوة الكامنة كانت ألمانيا تسيطر على ٤٠٪ من القوة الصناعية الأوروبية في عام ١٩١٣، في مقابل ٢٨٪ للمملكة المتحدة (راجع الجدول رقم ٣,٣)[٨٧]. وكانت ألمانيا عند تلك النقطة تمتلك ميزة في القوة الكامنة أكبر من ٣ : ١ على فرنسا وروسيا اللتين كان نصيبهما من القوة الصناعية ١٢٪ و١١٪ على التوالي. فضلا عن أن الجيش الألماني ظل الجيش الأقوى في أوروبا بعد عام ١٩٠٥. وبدأت ألمانيا

برنامجا توسعيا جديا في أوائل عام ١٩١٢. وحين اندلعت الحرب في عام ١٩١٤، كانت ألمانيا قادرة على حشد ١,٧١ مليون جندي في الوحدات المقاتلة بالخط الأمامي، في حين لم تتمكن فرنسا إلا من حشد ١,٠٧ مليون فقط (راجع الجدول رقم ٨-٤). وبالطبع تمكّنت ألمانيا بفضل ميزتها الكبيرة في القوة الكامنة من تعبئة جنود أكثر بكثير من فرنسا على مدار الحرب: ١٣,٢٥ مليون جندي في مقابل ٨,٦ مليون جندي. وكان الجيش الروسي قد أصابته الهزيمة في الحرب الروسية-اليابانية بالشلل، وبدأ يُظهِر علامات التعافي في عام ١٩١١ فقط، لكنه كان لا يزال أضعف كثيرا من الجيشين الفرنسي والألماني. وظل الجيش البريطاني فيما بعد عام ١٩٠٥ جيشا صغيرا، لكنه كان قوة قتالية عالية الجودة، خاصة حين يقارن بالجيش الروسي. وربما كان الجيش البريطاني الثالث في أوروبا في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، فيما تراجع الجيش الروسي إلى المركز الرابع، على عكس الموقف قبل عام ١٩٠٥.

وعلى اعتبار أن ألمانيا كانت أقوى دولة في القارة من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩٠٥، لكنها لم تكن دولة مهيمنة كامنة إلا في عام ١٩٠٣، فقد كان من المعقول أن تفرض فرنسا وروسيا معا التوازن على ألمانيا، بينما تظل المملكة المتحدة فيما وراء البحار وتمارس إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. لكن بحلول عام ١٩٠٥ كان واضحا أن ألمانيا القيصرية دولة مهيمنة كامنة، وتفرض بالتالي تهديدا خطيرا على توازن القوة، خاصة بعد هزيمة روسيا في ذلك العام. ليس غريبا -إذن- أن توقفت المملكة المتحدة عن تمرير المسئولية إلى الآخرين وانضمت إلى فرنسا وروسيا لفرض التوازن على ألمانيا، وهو التزام لم تتحلل منه إلا بعد هزيمة ألمانيا أخيرا في نوفمبر ١٩١٨.

الجدول رقم (٨-٤). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٩٠٠-١٩١٨ (الحرب العالمية الأولى).

	١٩٠٠		١٩٠٥		١٩١٠		١٩١٤		١٩١٤-١٩١٨
	الجيش القائم	التعبئة للحرب	الجيش القائم	التعبئة للحرب	الجيش القائم	التعبئة للحرب	الجيش القائم	التعبئة للحرب	إجمالي التعبئة
النمسا - المجر	٣٦١٦٩٣	١٨٧٢١٧٨	٣٨٦٨٧٠	٢٥٨٠٠٠٠	٣٩٧١٣٢	١٧٥٠٠٠٠	٤١٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠
المملكة المتحدة	٢٣١٨٥١	٦٧٧٣١٤	٢٨٧٢٤٠	٧٤٢٥٦٨	٢٥٥٤٣٨	٧٤٢٠٣٦	٢٤٧٤٣٢	١١٠٠٠٠	٦٢١١٤٢٧
فرنسا	٥٩٨٧٦٥	٢٥٠٠٠٠٠	٥٨٠٤٢٠	٢٥٠٠٠٠٠	٦١٢٤٢٤	٣١٧٢٠٠٠	٧٣٦٠٠٠	١٠٧١٠٠٠	٨٦٦٠٠٠٠
ألمانيا	٦٠٠٥١٦	٣٠٠٠٠٠٠	٦٠٩٧٥٨	٣٠٠٠٠٠٠	٦٢٢٤٨٣	٣٢٦٠٠٠	٨٨٠٠٠٠	١٧١٠٠٠٠	١٣٢٥٠٠٠٠
روسيا	١١٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	١٣٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	١٣٧٠٠٠٠٠
إيطاليا	٢٦٣٦٨٤	١٠٦٣٦٢٥	٢٦٤٥١٦	١٠٦٤٤٦٧	٢٣٨٦١٧	٦٠٠٠٠٠	٢٥٦٠٠٠	٨٧٥٠٠٠	٥٦١٥٠٠٠

ملحوظة: تشير حالة "التعبئة للحرب" إلى ما تشير إليه في الجدول (٦-١). ويمثل "الجيش المقاتل" للدولة عدد الجنود في الوحدات المقاتلة المتمركزة في مسرح المعارك ويكون بالتالي متاحا فورا للقتال. كان توزيع تلك الجيوش المقاتلة المشتبكة في أكثر من جبهة واحدة في أغسطس ١٩١٤ على النحو التالي: النمسا - المجر: ١٠٠٠٠٠٠ في جاليسيا Galicia و250000 لغزو صربيا. ألمانيا: ١١٨٥٠٠٠ لغزو فرنسا وهولندا، ٢٢٥٠٠٠ في شرق بروسيا. روسيا: ١٢٠٠٠٠٠ في جاليشيا و600000 لغزو شرق بروسيا

المصدر: أرقام الجيش القائم والجيش بعد التعبئة لكل الدول في أعوام ١٩٠٠ و١٩٠٥ و١٩١٠ مأخوذة من The Statesman's Year-Book (London: MacMillan, various years) ما عدا الجيش بعد التعبئة للنمسا - المجر في عام ١٩١٠ فهي من تقدير المؤلف. وأرقام الجيش المقاتل لفرنسا في عام ١٩٠٥ مأخوذة من David G. Herrmann, The Arming of Europe and the Making of the First World War (Princeton, N.J: Princeton University Press, 1996), p. 45. وأرقام إيطاليا مأخوذة من Judith M. Hughes, To the Maginot Line: The Politics of French Military Preparation in the 1920s (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971), p. 12

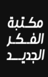
وأخيرا، لم تقف الجغرافيا عائقا أمام فرض التوازن على ألمانيا القيصرية. ففرنسا وروسيا كانتا تشتركان في حدود مع ألمانيا، ما سهَّل عليهما مهاجمة الأراضي الألمانية أو التهديد بمهاجمتها. وبالطبع سهَّل ذلك القرب نفسه على ألمانيا غزو فرنسا وروسيا، وهو ما دفعهما بالتأكيد لتشكيل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا. أما المملكة المتحدة فيفصلها القنال الإنجليزي عن ألمانيا، ما جعل تمرير المسئولية إلى الآخرين خيارا أكثر قابلية للمملكة المتحدة عن فرنسا وروسيا. لكن حين تخلت المملكة المتحدة عن تلك الإستراتيجية وقبلت الالتزام القاري، استطاعت أن تضغط على ألمانيا بنقل جيشها إلى فرنسا، وهو ما فعلته في عام ١٩١٤.

ألمانيا النازية (١٩٣٣-١٩٤١)

خلفية

كانت فرنسا أقوى دولة في أوروبا بين نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨) وحين أصبح هتلر مستشارا لألمانيا في الثلاثين من يناير ١٩٣٣. فكانت تمتلك جيشا هائلا وتهتم جديا بالدفاع عن حدودها الشرقية ضد أي هجوم ألماني (انظر الجدول رقم ٨-٥). ولم تشكل ألمانيا تهديدا على فرنسا في تلك الفترة، لأن جمهورية فايمار الألمانية كانت تستطيع بالكاد أن تدافع عن نفسها، ناهيك عن أن تهاجم فرنسا. كانت ألمانيا تمتلك بالتأكيد السكان والثروة الضروريين لبناء أقوى جيش في أوروبا، لكن معاهدة فيرساي كانت تعيقها عن ذلك (١٩١٩)، حيث نزعت منها إقليم راينلاند المهم إستراتيجيا ووضعته تحت السيطرة الدولية، كما حظرت على ألمانيا بناء آلة عسكرية قوية.

كان الاتحاد السوفيتي أيضا قوة عظمى ضعيفة جدا في الأعوام الخمسة عشر التالية للحرب العالمية الأولى، ما يفسر إلى درجة كبيرة تعاون ألمانيا فايمار مع الاتحاد

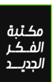


السوفيتي على نطاق واسع قبل عام ١٩٣٣[٨٨]. وكان القادة السوفييت يواجهون مشكلات كثيرة في العقد الثالث من القرن العشرين وهم يحاولون إعادة بناء الدولة بعد الدمار الذي ألحقته بها الحرب العالمية الأولى والثورة والحرب الأهلية وخسارة الحرب على بولندا. لكن المشكلة الرئيسة التي واجهتهم كانت اقتصادهم المتخلف الذي لم يكن يستطيع أن يدعم مؤسسة عسكرية من الطراز الأول. وبدأ جوزيف ستالين برنامج تحديث ضخما في عام ١٩٢٨ للتغلب على هذه المشكلة. ونجح البرنامج في النهاية، لكن ثمار سياسة التصنيع لم تتحقق إلا بعد أن وصل النازيون إلى السلطة. وفي العقد الثالث من القرن العشرين كانت المملكة المتحدة تحتفظ بجيش صغير، كان معنيا بالدرجة الأولى بالقتال في الإمبراطورية البريطانية أكثر منه على القارة الأوروبية. وكانت إيطاليا التي وصل فيها بنيتو موسوليني إلى السلطة عام ١٩٢٢ أضعف قوة عظمى في أوروبا.

الجدول رقم (٨–٥). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٩٢٠–١٩٣٠.

	١٩٢٠	١٩٢٥	١٩٣٠
المملكة المتحدة	٤٨٥٠٠٠	٢١٦١٢١	٢٠٨٥٧٣
فرنسا	٦٦٠٠٠٠	٦٨٤٠٣٩	٥٢٢٦٤٣
ألمانيا	١٠٠٠٠٠	٩٩٠٨٦	٩٩١٩١
إيطاليا	٢٥٠٠٠٠	٣٢٦٠٠٠	٢٥١٤٧٠
الاتحاد السوفيتي	٣٠٥٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٥٦٢٠٠٠

المصدر: كل الأرقام مأخوذة من The Statesman's Year-Book (various years) ما عدا أرقام الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٠ فهي مأخوذة من Singer and Small, National Material Capabilities Data.



سرعان ما أدرك القادة الأوروبيون بعد وصول هتلر إلى سدة الحكم في ألمانيا أن الأخيرة ستتحرر من قيود معاهدة فيرساي وتحاول تغيير توازن القوة لصالحها. لكن لم يكن واضحا في الأعوام الخمسة الأولى من حكم هتلر مدى السرعة التي سيتحرك بها، وفي أي اتجاه، ومدى عدوانية ألمانيا النازية. فلم يتمتع نظراء هتلر عبر أوروبا بميزة الإدراك المتأخر التي يتمتع بها دارسو العلاقات الدولية المعاصرون. بدأت الصورة تتجلي في عام ١٩٣٨، أولا حين ضم هتلر النمسا إلى الرايخ الثالث، وبعدها حين أجبر المملكة المتحدة وفرنسا على تركه يأخذ سودتنلاند من تشيكوسلوفاكيا. وتجلت الصورة كاملة في عام ١٩٣٩. ففي مارس ١٩٣٩ غزا الفيرماخت تشيكوسلوفاكيا كلها، وهي المرة الأولى التي تضم فيها ألمانيا النازية أراضي لا تتكون في غالبيتها من العرق الألماني. وبعدها بستة أشهر، في سبتمبر، هاجم النازيون بولندا، وبدأت الحرب العالمية الثانية. وبعد أقل من عام، في مايو ١٩٤٠، اجتاح هتلر فرنسا، وبعدها بأقل من عام، في يونيو ١٩٤١، أرسل الفيرماخت إلى الاتحاد السوفيتي.

كانت الدول الثلاث نفسها التي عملت على احتواء ألمانيا الفيلهلمية قبل عام ١٩١٤ -المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا- هي الخصوم الرئيسين لألمانيا النازية بين عامي ١٩٣٣ و١٩٤١. ورغم أن مجموعة الشخصيات الحاكمة في تلك الدول لم تتغير كثيرا، حاول خصوم هتلر تمرير مسئولية التعامل مع سلوك الرايخ الثالث العدواني إلى بعضهم البعض بدلا من تشكيل تحالف لفرض التوازن كما فعل أسلافهم.

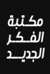
السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

لم يكن هتلر في موقف جيد يمكِّنه من التصرف بطريقة عدوانية على جبهة السياسة الخارجية في أعوامه الأولى في الحكم. فقد كان عليه أولا أن يعزز موقفه السياسي في الداخل وينعش الاقتصاد الألماني. علاوة على أن الجيش الألماني الذي ورثه لم يكن مهيأ لخوض أي حرب كبرى في وقت قريب. ففي مقابل الجيش الألماني

في حالة التعبئة الذي دخل الحرب في عام ١٩١٤ الذي كان يتكون من ٢,١٥ مليون جندي و١٠٢ فرقة[٨٩]، كان وريثه في عام ١٩٣٣ يزيد قليلا عن ١٠٠٠٠٠ جندي وسبع فرق مشاة. فصمم هتلر وجنرالاته على تصحيح ذلك الخلل بالتحرر من معاهدة فيرساي وبناء آلة عسكرية هائلة. وقد استغرق ذلك حوالي ستة أعوام.

أعيد بناء الجيش الألماني عبر ثلاث خطط كبرى[٩٠]. فأمر هتلر في ديسمبر ١٩٣٣ بزيادة قوة الجيش في زمن السلم ثلاثة أضعاف إلى ٣٠٠٠٠٠ جندي و٢١ فرقة مشاة. كما شُكلت وحدات احتياط جديدة، وبذلك أصبح الجيش الميداني بعد التعبئة الكاملة مكونا من ٦٣ فرقة. وصدر قانون في مارس ١٩٣٥ يقضي بزيادة عدد الجيش في زمن السلم إلى ٧٠٠٠٠٠ و٣٦ فرقة مشاة. وأقِر التجنيد الإجباري في الوقت نفسه، رغم أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في الأول من أكتوبر ١٩٣٥، وهو الشهر نفسه الذي قرر فيه هتلر بناء ثلاث فرق مدرعة إضافة إلى فرق المشاة الستة وثلاثين. لكن ظل حجم الجيش الميداني "بدون تغيير ما بين ٦٣ و٧٣ فرقة"[٩١]. وأخيرا، دعا برنامج إعادة التسليح في أغسطس ١٩٣٦ إلى أن يكون الجيش في وقت السلم ٨٣٠٠٠٠ وحوالي ٤٤ فرقة بحلول شهر أكتوبر ١٩٤٠. وأصبح الجيش الميداني في حالة التعبئة الكاملة يضم ٤,٦٢ مليون جندي و١٠٢ فرقة. وحين بدأت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر ١٩٣٩، كان الجيش الألماني يتكون من ٣,٧٤ مليون جندي و١٠٣ فرقة.

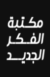
دفع هتلر أيضا في اتجاه بناء قوات جوية وبحرية قوية في الثلاثينات[٩٢]. لكن تطوير الأسطول الألماني كان غير منظم، في حين يحكي بناء القوات الجوية قصة مختلفة. لم تكن ألمانيا تمتلك أسرابا جوية مقاتلة حين وصل هتلر إلى الحكم في عام ١٩٣٣، لأن معاهدة فيرساي كانت تحظر على ألمانيا امتلاك قوات جوية. وبحلول شهر أغسطس ١٩٣٩ كانت القوات الجوية تمتلك ٣٠٢ سرب مقاتل. وكما يشير فيلهلم ديست



Wilhelm Deist ، فإن "التطوير المدهش للقوات الجوية في الأعوام الستة من ١٩٣٣ حتى اندلاع الحرب أثار إعجابا غير محدود وكذلك تشاؤما أسود بين المعاصرين"[٩٣].

لم يكن هتلر في وضع يمكّنه من إعادة رسم خريطة أوروبا بالتهديد بالقوة أو باستخدامها فعليا قبل أن تمتلك ألمانيا جيشا قويا. ولذلك ظلت السياسة الخارجية النازية وديعة نسبيا قبل عام ١٩٣٨. صحيح أن هتلر سحب ألمانيا من مؤتمر نزع السلاح بجنيف وعصبة الأمم في أكتوبر ١٩٣٣ ، لكنه وقع أيضا على معاهدة عدم اعتداء لعشرة أعوام مع بولندا في يناير ١٩٣٤ ومعاهدة بحرية مع المملكة المتحدة في يونيو ١٩٣٥. وصحيح أيضا أن الفيرماخت احتل إقليم راينلاند وأعاد عسكرته في مارس ١٩٣٦ ، لكن هذا الإقليم باعتراف الجميع كان ألمانيًا ، حتى وإن قضت معاهدة فيرساي بأن يظل دائما منزوع السلاح[٩٤]. وصحيح أنه لم يحدث عدوان ألماني صريح في عام ١٩٣٨ ، لكن هتلر استخدم التهديدات مرتين في ذلك العام لضم أراض جديدة. فأرغم النمسا الناطقة بالألمانية على الانضمام إلى الرايخ الثالث في مارس ١٩٣٨ ، وبعدها في سبتمبر ١٩٣٨ استخدم التهديد والوعيد في ميونخ لإرغام المملكة المتحدة وفرنسا على فصل منطقة سودتنلاند الناطقة بالألمانية عن تشيكوسلوفاكيا وضمها إلى ألمانيا النازية. وبحلول عام ١٩٣٩ كان هتلر قد امتلك أخيرا آلة عسكرية فعالة ، وتحوّل إلى العدوان الصريح في العام نفسه.

كانت المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي جميعها خائفة من ألمانيا النازية ، وعكف كل منها على وضع إستراتيجية فعالة لاحتوائها. لكن باستثناء الاتحاد السوفيتي لم تجمع ثلاثتهم مصلحة واضحة لتشكيل تحالف لفرض التوازن، مثل الحلف الثلاثي ، يستطيع أن يردع هتلر بتهديد ألمانيا بالحرب على جبهتين. وبدلا من ذلك أخذ كل منهم يمرر المسئولية إلى الآخرين. ولذلك لم تشهد الفترة من عام ١٩٣٣



إلى مارس ١٩٣٩ تحالفا بين أي من خصوم هتلر من القوى العظمى. فكانت المملكة المتحدة تمرر المسئولية إلى فرنسا التي حاولت دفع هتلر شرقا ضد الدول الأصغر في أوروبا الشرقية، وربما حتى ضد الاتحاد السوفيتي الذي حاول بدوره أن يمرر المسئولية إلى المملكة المتحدة وفرنسا. وفي مارس ١٩٣٩ انضمت المملكة المتحدة أخيرا إلى فرنسا ضد الرايخ الثالث، لكن الاتحاد السوفيتي لم ينضم إلى حليفيه السابقين. وبعد أن هزمت ألمانيا فرنسا وأخرجتها من الحرب في يونيو ١٩٤٠، حاولت المملكة المتحدة التحالف مع الاتحاد السوفيتي، لكنها فشلت؛ لأن السوفييت فضلوا مواصلة تمرير المسئولية إلى الآخرين.

ورغم أن خصوم هتلر لم يهتموا كثيرا بتشكيل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا، فقد فعلت فرنسا والاتحاد السوفيتي كل ما بوسعهما في العقد الرابع من القرن العشرين للحفاظ على جيوش تستطيع أن تواجه الفيرماخت. فعلتا ذلك لتزيدا إمكانية نجاح إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، لأنه كلما زادت قوة كل دولة منهما قل احتمال أن يهاجمها هتلر. كما كانت الجيوش القوية أيضا ضمانا لحمايتهم في حال (١) آلت الأمور لأن يتولى أي منهما المسئولية ويواجه آلة الحرب النازية وحده، أو (٢) نجح تمرير المسئولية إلى دولة أخرى لكنها فشلت في احتواء الفيرماخت.

كانت إستراتيجية المملكة المتحدة الأولى للتعامل مع هتلر هي تمرير المسئولية إلى فرنسا التي كانت تمتلك أقوى جيش في أوروبا في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين[95]. كما أدرك القادة البريطانيون أن فرنسا يمكن أن تحصل على دعم صغير من الاتحاد السوفيتي، وكانوا يتوقعون ذلك ويرحبون به، لكنهم كانوا يأملون في أن تحالفات فرنسا مع القوى الصغرى بأوروبا الشرقية (تشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا) يمكن أن تساعد فرنسا في احتواء هتلر. وكانت لدى المملكة المتحدة دوافع

قوية لتمرير المسئولية إلى الآخرين في أوروبا، لأنها كانت تواجه تهديدات من اليابان في آسيا، ومن إيطاليا في البحر الأبيض المتوسط، وكان اقتصادها الضعيف لا يستطيع أن يتحمل التواجد العسكري الكبير في تلك المناطق الثلاث كافة.

ونظرا لهذه البيئة الخطرة رفعت المملكة المتحدة إنفاقها العسكري بشدة في عام ١٩٣٤، وضاعفت ميزانيتها الدفاعية أكثر من ثلاث مرات في عام ١٩٣٨[٩٦]. لكنها قررت في الثاني عشر من ديسمبر ١٩٣٧ ألا تبني جيشا لكي يقاتل بجانب فرنسا على القارة، بل قررت الحكومة البريطانية أن تمنع الأموال عن الجيش، وهي خطوة كانت تتفق بالتأكيد مع إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. وركزوا بدلا من ذلك على الإنفاق على القوات الجوية لردع هتلر عن إطلاق قواته الجوية على الأراضي البريطانية.

غير أنه بات واضحا في أواخر عام ١٩٣٨ أن فرنسا كانت في حاجة إلى مساعدة المملكة المتحدة لاحتواء ألمانيا النازية. فالفيرماخت كان على وشك أن يصبح آلة عسكرية هائلة، لكن حادثي النمسا وميونخ وجها ضربة مميتة لتحالفات فرنسا الضعيفة في أوروبا الشرقية. فتخلت المملكة المتحدة عن تمرير المسئولية إلى الآخرين وشكلت أخيرا تحالفا لفرض التوازن مع فرنسا في مارس ١٩٣٩ بعد فترة قصيرة من غزو هتلر لتشيكوسلوفاكيا[٩٧]. وبدأت في الوقت نفسه تسابق الزمن لبناء جيش يقاتل في فرنسا في حالة الحرب. كما أبدت اهتماما متواضعا بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي، لكنها في النهاية لم تجد أساسا لبعث الحلف الثلاثي[٩٨].

أعلنت المملكة المتحدة وفرنسا الحرب على ألمانيا في الثالث من سبتمبر ١٩٣٩، بعد يومين من اجتياح الفيرماخت لبولندا. لكنهما لم يقاتلا الجيش الألماني إلا في ربيع ١٩٤٠، حين تحوّل هتلر إلى الغرب وأخرج فرنسا من الحرب. وبحلول صيف ١٩٤٠

كانت المملكة المتحدة الضعيفة تقف وحيدة ضد ألمانيا النازية. وحاول القادة البريطانيون تشكيل تحالف مع الاتحاد السوفيتي لفرض التوازن على هتلر، لكنهم فشلوا، بالدرجة الأولى؛ لأن ستالين واصل استخدام إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، على أمل أن تشتبك المملكة المتحدة وألمانيا في حرب طويلة ويظل الاتحاد السوفيتي سالما[٩٩]. وأخيرا حدث التحالف بين المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد أن هاجم الفيرماخت الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١.

مارست فرنسا هي الأخرى إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين[١٠٠]. ففي العقد الثالث من القرن العشرين، وقبل أن يصل هتلر إلى السلطة، شكلت فرنسا تحالفات مع بعض الدول الصغيرة في أوروبا الشرقية بغرض احتواء التهديد الألماني المستقبلي. وظلت تلك التحالفات قائمة بعد عام ١٩٣٣، ما يشير إلى أن فرنسا لم تكن تمرر المسئولية إلى الآخرين، بل تبني تحالفا لفرض التوازن على ألمانيا النازية. لكن تلك التحالفات كانت ميتة فعلا في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين، بالدرجة الأولى؛ لأن فرنسا لم تكن تنوي مساعدة حلفائها الصغار، كما ثبت حين تخلت عن تشيكوسلوفاكيا في أزمة ميونخ ١٩٣٨[١٠١]. فقد كانت ترغب في دفع هتلر شرقا على أمل أن يتورط الفيرماخت في حرب في أوروبا الشرقية، أو ربما حتى مع الاتحاد السوفيتي. فـ"سياسة فرنسا العسكرية"، كما يشير أرنولد ولفرز Arnold Wolfers، "تثبت أنها رغم التزاماتها القوية في منطقتي فستولا Vistula والدانوب كانت أكثر اهتماما بالحصول على دعم منها بتقديم الدعم وأكثر انشغالا بالدفاع عن أرضها منها بحماية الدول الصغيرة"[١٠٢].

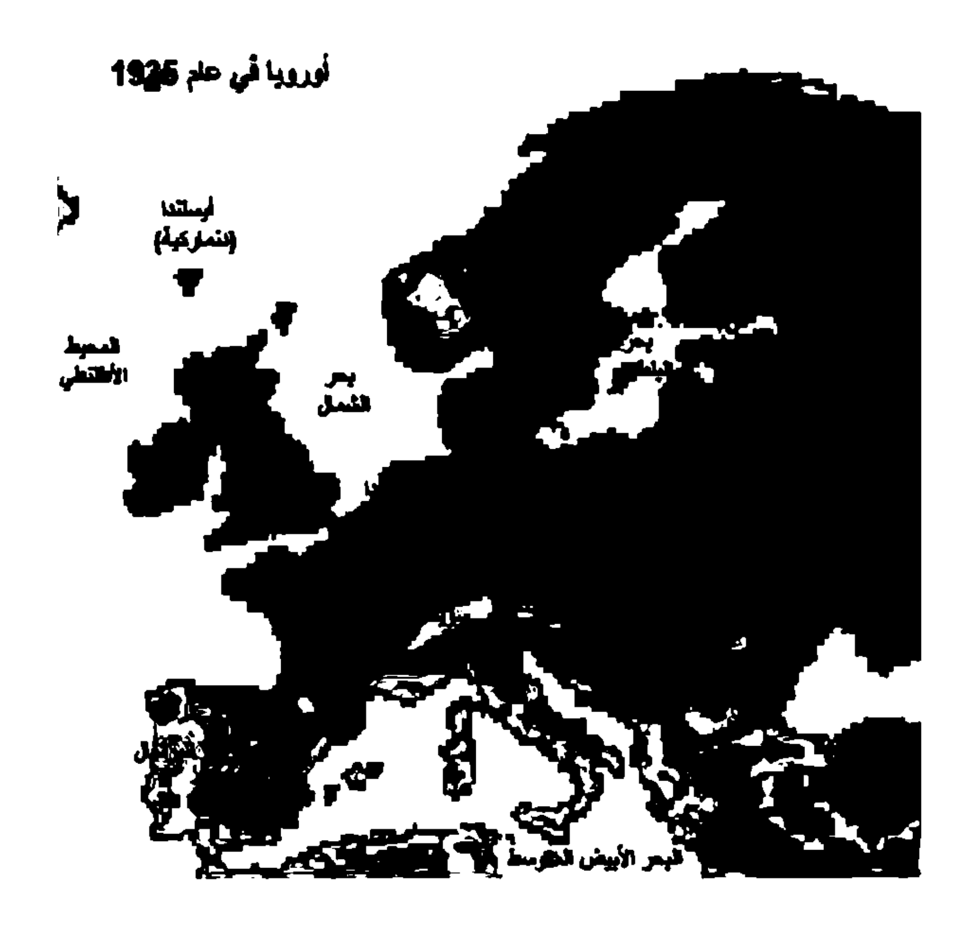
وقطع القادة الفرنسيون أشواطا بعيدة في العقد الرابع من القرن العشرين لتعزيز علاقاتهم مع الرايخ الثالث بغرض تشجيع هتلر على أن يضرب في الشرق أولا.

وظلت تطبق هذه السياسة حتى بعد أزمة ميونخ[١٠٣]. ولم تسع فرنسا، في المقابل، لتشكيل تحالف لفرض التوازن مع الاتحاد السوفيتي. وكانت الجغرافيا بالتأكيد تعيق هذا التحالف (انظر الخريطة ٨-٣)، لأن الاتحاد السوفيتي لم يكن يشترك في حدود مع ألمانيا، ما يعني أنه في حالة هجوم الفيرماخت على فرنسا، سيكون على الجيش الأحمر أن يتحرك عبر بولندا لضرب ألمانيا. وكانت بولندا تعارض هذه الفكرة بكل قوة[١٠٤]. ولذلك كان التحالف الفرنسي-السوفيتي من شأنه أن يعزل القوى الصغرى في أوروبا الشرقية؛ لأنها كانت تخشى الاتحاد السوفيتي أكثر مما تخشى ألمانيا، وربما كان يدفعهم للتحالف مع هتلر، ما يقوض إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين التي تمارسها فرنسا.

وكان مما يحبط فرنسا عن الاقتراب من الاتحاد السوفيتي أيضا قلقها من أن يزيل التحالف الفرنسي-السوفيتي أية فرصة لتحالف المملكة المتحدة مع فرنسا ضد ألمانيا النازية. فقد كان القادة البريطانيون في معظمهم معادين للاتحاد السوفيتي لاحتقارهم للشيوعية وخوفهم منها، فضلا عن أن فرنسا إذا وجدت حليفا سوفيتيا موثوقا، لن تكون في حاجة إلى المملكة المتحدة التي ستكون حينها قادرة على مواصلة سعيها لتمرير المسئولية إلى فرنسا[١٠٥]. وأخيرا، فإن فرنسا لم تشكل تحالفا مع ستالين، لأن القادة الفرنسيين أرادوا تشجيع هتلر على ضرب الاتحاد السوفيتي أولا وليس فرنسا، وفي حال حدوث ذلك، فإنهم لم يكونوا ينوون مساعدة موسكو. بإيجاز كانت فرنسا تمرر المسئولية إلى الاتحاد السوفيتي والدول الأصغر في أوروبا الشرقية.

تعززت رغبة فرنسا في تمرير المسئولية إلى الاتحاد السوفيتي بالاعتقاد الواسع بأن ستالين كان يحاول تمرير المسئولية إلى فرنسا، الأمر الذي اتخذه كثير من صناع السياسة الفرنسيين دليلا على أن السوفييت كانوا حلفاء غير موثوقين[١٠٦]. وبالطبع كان كثير من

ـناع السياسة السوفييت يدركون ما يفعله الفرنسيون، ما عزز رغبة ستالين في تمرير ـسئولية إلى فرنسا، وهو ما أكد بدوره الشكوك الفرنسية في أن السوفييت كانوا يمحون المسئولية إليهم[١٠٧]. ونتيجة لكل تلك العوامل، لم تُبْدِ فرنسا اهتماما بالتحالف ـع الاتحاد السوفيتي ضد هتلر في العقد الرابع من القرن العشرين.



الخريطة (٨-٣)

ورغم استخدام المملكة المتحدة لتمرير المسئولية إلى الآخرين، سعى القادة الفرنسيون بقوة طوال العقد الرابع من القرن العشرين لإلزام المملكة المتحدة بالدفاع عن فرنسا[١٠٨]. وكانوا يثمِّنون التحالف الإنجليزي- الفرنسي؛ لأنه يزيد من إمكانية نجاح إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. فاتحاد القوة العسكرية البريطانية والفرنسية كان من شأنه أن يقلل احتمال الهجوم الألماني في الغرب، ويزيد بالتالي احتمال أن يضرب الفيرماخت في الشرق أولا. وحتى إذا فشل تمرير المسئولية إلى الآخرين، فإن قتال الفيرماخت بجانب المملكة المتحدة أفضل من أن تقاتله فرنسا وحدها. كما عبأت فرنسا مواردها أيضا لتسهيل تمرير المسئولية إلى الآخرين ولحماية نفسها في حال فشل تمرير المسئولية إلى الآخرين. ولم تزد فرنسا إنفاقها العسكري كثيرا في العامين الأولين لوجود هتلر في السلطة، ربما لأن فرنسا كانت تمتلك جيشا قويا نسبيا حين وصل هتلر إلى السلطة في عام ١٩٣٣. لكن بداية من عام ١٩٣٥ أخذ حجم ميزانية الدفاع السنوية يتزايد باطراد، حيث كانت الحكومات الفرنسية المختلفة تريد الاحتفاظ بجيش قادر على إحباط هجوم الفيرماخت. من ذلك على سبيل المثال أن فرنسا أنفقت ٧,٥ بليون فرنك على الدفاع في عام ١٩٣٥، زادت إلى ١١,٢ بليون فرنك في عام ١٩٣٧، ثم إلى ٤٤,١ بليون فرنك في عام ١٩٣٩[١٠٩].

يختلف الدارسون كثيرا حول السياسة السوفيتية للتعامل مع ألمانيا النازية بين عامي ١٩٣٤ و١٩٣٨. في حين أن إستراتيجية ستالين في الفترة من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤١ كانت أكثر وضوحا وأقل خلافية.

ثمة ثلاث مدارس فكرية رئيسة حول السياسة السوفيتية في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين. يذهب البعض إلى أن ستالين، وليس هتلر، هو الذي كان يدفع الأحداث في أوروبا، وأن القائد السوفيتي كان يتبع إستراتيجية التحريض والاستنزاف.

ويقال تحديدا إن ستالين تدخل في السياسة الألمانية لمساعدة هتلر في الوصول إلى منصب المستشار، لأنه اعتقد أن النازيون سيبدؤون بالحرب على المملكة المتحدة وفرنسا، ما يصب في مصلحة السوفييت[١١٠]. ويدفع آخرون بأن ستالين كان مصمما على بناء تحالف لفرض التوازن مع المملكة المتحدة وفرنسا لمواجهة ألمانيا النازية، لكن ذلك الجهد في سبيل "الأمن الجماعي" فشل؛ لأن القوى الغربية رفضت أن تتعاون معه[١١١]. وأخيرا، يدفع البعض بأن ستالين كان يتبع إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين[١١٢]، بهدف تعزيز التعاون مع هتلر وفي الوقت نفسه تقويض علاقات ألمانيا مع المملكة المتحدة وفرنسا لكي يكون هتلر أميل إلى مهاجمتهما أولا. وكانت هذه المقاربة تسهّل تمرير المسئولية إلى القوى العظمى الغربية، فضلا عن توفير فرص لهتلر وستالين لمهاجمة دول أوروبا الشرقية الصغيرة مثل بولندا.

ورغم أن ستالين كان بالتأكيد مخططا إستراتيجيا ماهرا في بعض الأحيان، لا توجد أدلة كافية تدعم أطروحة التحريض والاستنزاف. فيما توجد أدلة كثيرة على أنه كان يتبنى إستراتيجيتي الأمن الجماعي وتمرير المسئولية إلى الآخرين بين عامي ١٩٣٤ و١٩٣٨[١١٣]. ولا يجب أن يفاجئنا ذلك؛ لأن المشهد السياسي في أوروبا كان يجتاز تحولا سريعا وأساسيا في أعقاب وصول هتلر إلى السلطة، ولم يكن واضحا إلى أين تتجه الأحداث. يعبر المؤرخ آدم أولام Adam Ulam عن تلك النقطة على هذا النحو: "كان السوفييت المعرضون لخطر رهيب في أمس الحاجة إلى ترك كل الخيارات مفتوحة، على أمل أن يمكّنهم أحدها من تأجيل الدخول الفعلي في الحرب أو تفاديه"[١١٤].

بيد أن الأدلة المتوفرة من منتصف العقد الرابع من القرن العشرين تشير إجمالا إلى أن تمرير المسئولية إلى الآخرين كان إستراتيجية ستالين المفضلة للتعامل مع ألمانيا النازية. وهي بالطبع إستراتيجية جذابة، ولهذا السبب اتبعتها المملكة المتحدة وفرنسا

والاتحاد السوفيتي[١١٥]. فإذا نجحت تلك الإستراتيجية، فإنها تجنب الدولة التكاليف الثقيلة لقتال المعتدي وربما حتى تزيد القوة النسبية للدولة. وعلى فرض أن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين من جانب ستالين فشلت في النهاية حين انهارت فرنسا في يونيو ١٩٤٠، فإن ستالين لم يكن بمقدوره أن يعرف ما ستكشف عنه الأيام. وقد كان هناك مبرر وجيه في ذلك الوقت للاعتقاد بأن المملكة المتحدة وفرنسا ستصمدان أمام الفيرماخت. وكذلك كانت إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين في أوروبا جذابة؛ لأن السوفييت كانوا يواجهون تهديدا خطيرا من اليابان في الشرق الأقصى على مدار العقد الرابع من القرن العشرين[١١٦].

وكان ستالين، علاوة على ذلك، يدرك بالتأكيد أنه كانت هناك عوامل كثيرة في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين قد تصعِّب مهمة إحياء الحلف الثلاثي. على سبيل المثال كان الجيش الفرنسي غير مؤهل لعمليات هجومية على ألمانيا، خاصة بعد أن استرد هتلر إقليم راينلاند في مارس ١٩٣٦. ولذلك لم يكن بمقدور ستالين أن يعتمد على فرنسا في مهاجمة ألمانيا، إذا ضرب هتلر الاتحاد السوفيتي أولا. وكانت لدى ستالين أيضا أدلة كافية على أن كلا من المملكة المتحدة وفرنسا ملتزمتان بتمرير المسئولية إلى الآخرين، ما قلل الثقة فيهما كحليفين. وزاد هذه المشكلة تعقيدا العداء الأيديولوجي الدائم بين موسكو والقوى الغربية[١١٧]. وأخيرا، وكما تأكد آنفا، فإن جغرافية أوروبا الشرقية كانت تقف عائقا أمام ما يسمى خيار الأمن الجماعي.

عبأ الاتحاد السوفيتي موارده أيضا لحماية نفسه من الهجوم الألماني وزيادة إمكانية نجاح إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. تذكر أننا أشرنا في الفصل السادس إلى أن إعداد الاقتصاد السوفيتي لحرب أوروبية مستقبلية كان أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت ستالين للبدء في عملية التحديث القاسية لهذا الاقتصاد في عام ١٩٢٨. فنما

حجم الجيش الأحمر كثيرا في العقد الرابع من القرن العشرين، حيث تضاعف ثلاث مرات تقريبا بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٨ (انظر الجدول رقم ٨-٦). كما تحسن تسليح الجيش كما ونوعا بدرجة كبيرة. من ذلك على سبيل المثال أن الصناعة السوفيتية كانت تنتج ٩٥٢ قطعة مدفعية في عام ١٩٣٠، ارتفعت إلى ٤٣٦٨ في عام ١٩٣٣، ثم إلى ٤٣٢٤ في عام ١٩٣٦، ثم إلى ١٥٣٠٠ في عام ١٩٤٠[١١٨]. وفي حين صنع الاتحاد السوفيتي ١٧٠ دبابة في عام ١٩٣٠، صنع ٣٥٠٩ دبابة في عام ١٩٣٣، و٤٨٠٠ دبابة في عام ١٩٣٦، ثم انخفض هذا العدد إلى ٢٧٩٤ دبابة في عام ١٩٤٠ وذلك لأن السوفييت بدأوا في إنتاج الدبابات المتوسطة والثقيلة في عام ١٩٣٧ بدلا من الدبابات الخفيفة التي كانت أسهل في إنتاج أعداد كبيرة منها في خطوط التجميع. وكانت جودة القوات المقاتلة تتحسن باطراد في منتصف الثلاثينات، لدرجة أنه بحلول عام ١٩٣٦ "كان الجيش الأحمر يمتلك العقيدة الأكثر تقدما والقدرة الأكبر على حرب المدرعات في العالم"[١١٩]. لكن حملات التطهير التي نفذها ستالين في الجيش في صيف ١٩٣٧ أضعفته وأضرت بقدرته القتالية خلال الأعوام الأولى من الحرب العالمية الثانية[١٢٠].

لا يوجد جدل كبير حول سياسة ستالين بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤١، وهي الجمع بين تمرير المسئولية إلى الآخرين والبحث عن فرص للتعاون مع هتلر على حساب الدول الأصغر في أوروبا الشرقية. أخذت هذه السياسة شكلها الرسمي في معاهدة مولوتوف-ريبنتروب Molotov-Ribbentrop سيئة السمعة في الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٣٩ التي قسمت معظم أوروبا الشرقية بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي، فضلا عن أنها أعطت لهتلر ضمانا بأن يدخل الحرب ضد المملكة المتحدة وفرنسا وأن يظل الاتحاد السوفيتي على الحياد. وكان من المتوقع أن يتخلى ستالين عن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين بعد انهيار فرنسا في صيف ١٩٤٠ وأن يتحد مع المملكة

المتحدة ضد هتلر. لكن ستالين، كما سبق أن أشرنا، واصل اتباع إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، على أمل أن تدخل ألمانيا النازية وبريطانيا في حرب طويلة ومكلفة. لكن تلك المقاربة فشلت، حين غزا الفيرماخت الاتحاد السوفيتي في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١. وحينها فقط تحالف البريطانيون والسوفييت ضد الرايخ الثالث.

الجدول رقم (٨-٦). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٩٣٣-١٩٣٨.

	١٩٣٣	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤
المملكة المتحدة	١٩٥٢٥٦	١٩٥٨٤٥	١٩٦١٣٧	١٩٢٣٢٥	١٩٠٨٣٠	٢١٢٣٠٠
فرنسا	٥٥٨٠٦٧	٥٥٠٦٧٨	٦٤٢٨٧٥	٦٤٧٧٨٥	٦٩٢٨٦٠	٦٩٨١٠١
ألمانيا	١٠٢٥٠٠	٢٤٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠
إيطاليا	٢٨٥٠٨٨	٢٨١٨٥٥	١٣٠٠٠٠٠	٣٤٣٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	٣٧٣٠٠٠
الاتحاد السوفيتي	٥٣٤٦٥٧	٩٤٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٤٣٣٠٠٠	١٥١٣٠٠٠

المصدر: أرقام الولايات المتحدة مأخوذة من: League of Nations Armaments Year-Book (Geneva: League of Nations, June 1940), pp. 58-59. وبالنسبة لفرنسا، انظر الأعداد السنوية من مجلة League of Nations Armaments Year-Book. والأرقام الألمانية مأخوذة من Barton Whaley, Covert German Rearmament, 1919-1939: Dec?rri7K and Misperception (Frederick, MD: University Press of America, 1984), p. 69; Herbert Rosinski, The German Army (London: Hogarth, 1939), p. 244; Wilhelm Deist, The Wihrmaat: and German Rearmament (Toronto: University of Toronto Press, 1981), p. 44: and The Statesman's Year-Book, 1938, p. 968. وبالنسبة لإيطاليا، انظر The Statesman's Year-Book. 1934, p. 1043: 1935, pp. 1051-52; 1936, p. 1062; 1938, pp. 1066-67; 1939, p. 1066; and Singer and Small. National Material Capabilities Data. وأرقام الاتحاد السوفيتي مأخوذة من League of Xarisms Armaments Year-Book, 1934, p. 720; June 1940, p. 348; Singer and Small, Xarisnal Material Capabilities Data; and David M. Glantz, The Military Strategy of the So\iet Union: A History (London: Frank Cass, 1992), p. 92.

حساب القوة

يفسر توزيع القوة بين القوى العظمى الأوروبية والجغرافيا إلى درجة كبيرة سلوك تمرير المسئولية إلى الآخرين من جانب خصوم هتلر في العقد الرابع من القرن العشرين. كانت ألمانيا تسيطر على قوة كامنة أكبر من أية دولة أوروبية أخرى من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٤٤ (انظر الجدولين رقمي ٣-٣ و٣-٤). ففي عام ١٩٣٠ كانت ألمانيا فايمار تسيطر على ٣٣٪ من الثروة الأوروبية، وكانت المملكة المتحدة هي منافسها الأقرب بسيطرتها على ٢٧٪. وكانت فرنسا والاتحاد السوفيتي تمتلكان ٢٢٪ و١٤٪ على التوالي. وبحلول عام ١٩٤٠ أصبح نصيب ألمانيا من القوة الصناعية ٣٦٪، لكن منافسها الأقرب أصبح الاتحاد السوفيتي، إذ غدا يسيطر على ٢٨٪، حيث تراجعت المملكة المتحدة إلى المركز الثالث بسيطرتها على ٢٤٪.

قد تفيد المقارنة بين قوة ألمانيا قبل الحربين العالمية الأولى والثانية. كانت ألمانيا تسيطر في عام ١٩١٣ قبل الحرب العالمية الأولى على ٤٠٪ من الثروة الأوروبية، في مقابل ٢٨٪ للمملكة المتحدة التي كانت تحتل المركز الثاني، ثم فرنسا وروسيا اللتين كانتا تسيطران على ١٢٪ و١١٪ على التوالي. واستنادا إلى القوة الكامنة وحدها كان واضحا أن ألمانيا مهيأة لأن تكون دولة مهيمنة كامنة في العقد الرابع من القرن العشرين، تماما كما كانت في أوائل القرن. ومن الواضح أيضا أن الاتحاد السوفيتي زاد نصيبه من القوة الصناعية الأوروبية بدرجة ملحوظة في العقد الرابع من القرن العشرين، ما يعني أنه كان يمتلك الموارد اللازمة لبناء جيش أقوى كثيرا من جيشه في عام ١٩١٤ أو عام ١٩٣٠[١٢١].

لم تكن ألمانيا رغم كل قوتها الكامنة دولة مهيمنة كامنة حتى عام ١٩٣٩ لأنها لم تكن تمتلك أقوى جيش في أوروبا قبل ذلك العام. فقد ورث هتلر جيشا صغيرا واستغرق وقتا في تحويله إلى قوة مقاتلة جيدة التنظيم والتجهيز قادرة على الهجوم على

القوى العظمى الأخرى. ولم يكن متوقعا أن يكتمل برنامج إعادة التسليح الحيوي الذي بدأ في أغسطس ١٩٣٦ قبل أكتوبر ١٩٤٠. لكن أهداف هذا البرنامج تحققت في معظمها قبل عام من ذلك الموعد (في صيف عام ١٩٣٩) بسبب دفع عملية إعادة التسليح بسرعة مذهلة وبسبب الموارد التي تحصلت عليها ألمانيا من ضم النمسا وتشيكوسلوفاكيا[١٢٢]. لكن إعادة التسلح بهذه السرعة الكبيرة سببت مشكلات تنظيمية كثيرة، جعلت الفيرماخت غير مهيئ لخوض حروب القوى العظمى قبل عام ١٩٣٩[١٢٣]. وكانت تلك الحالة من عدم الجاهزية العامة السبب الرئيس لاختلاف قادة الجيش مع هتلر في أثناء أزمة ميونخ في عام ١٩٣٨، حيث كانوا يخشون من جر ألمانيا إلى حرب قوى عظمى كانت غير مستعدة لخوضها[١٢٤].

وفيما كان الفيرماخت يواجه مخاضا صعبا بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٩، كانت فرنسا والاتحاد السوفيتي توسعان جيشيهما لموازنة الحشد الألماني. وكان الجيش الأحمر والجيش الفرنسي أقوى من الجيش الألماني حتى عام ١٩٣٧، فيما تآكلت ميزتهما على مدار العامين التاليين، وأصبحت ألمانيا القوة العسكرية المهيمنة في أوروبا في منتصف عام ١٩٣٩. ولهذا السبب يعتقد كثير من الدارسين الآن أن خصوم هتلر كان يجب أن يقاتلوا الفيرماخت في عام ١٩٣٨ بدلا من عام ١٩٣٩[١٢٥].

كان الجيش الفرنسي، كما يبين الجدول رقم (٨-٦)، أكبر كثيرا من نظيره الألماني في أواخر عام ١٩٣٧. كما تمتع بميزة نوعية، ليس لأن الجيش الفرنسي كان قوة قتالية كفؤة (فهو لم يكن كذلك)، لكن لأن توسيع الفيرماخت المستمر أضر بقدرته القتالية بشدة. وبحلول عام ١٩٣٨ أصبحت ألمانيا أخيرا تمتلك جيشا في زمن السلم أكبر من جيش فرنسا، لكن كما يبيّن الجدول رقم (٨-٧)، كان لا يزال بمقدور فرنسا أن تعبئ جيشا أكبر في زمن الحرب: ١٠٠ فرقة فرنسية في مقابل ٧١ فرقة ألمانية. وبحلول عام ١٩٣٩ قضت ألمانيا على تلك الميزة الفرنسية، وأصبح بمقدورهما أن يعبأ العدد

نفسه من الوحدات للحرب. علاوة على أن الجيش الألماني كان أفضل نوعيا من الجيش الفرنسي وكان يمتلك قوات جوية مساندة أكثر تفوقا[١٢٦]. وعلى اعتبار أن ألمانيا كانت تمتلك ثروة وعدد سكان أكبر كثيرا من فرنسا، فليس من المستغرب أن تزداد فجوة القوة العسكرية بينهما اتساعا في عام ١٩٤٠.

الجدول رقم (٨-٧). حجم الجيشين الفرنسي والألماني بعد التعبئة ١٩٣٨-١٩٤٠ (عدد الفرق).

	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
فرنسا	١٠٠	١٠٢	١٠٤
ألمانيا	٧١	١٠٣	١٤١

SOURCES: Williamson Murray, The Change in the European Balance of Power, 1938-1939: The Path to Ruin (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 242.

كان الجيش الأحمر هو الآخر متفوقا نوعيا وكميا على الجيش الألماني بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٧. ومؤكد أن ديفيد جلانتز David Glantz كان محقا في قوله بأن "الألمان والسوفييت لو دخلوا الحرب في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين لكان الجيش الأحمر يتمتع بميزة كبيرة على خصمه"[١٢٧]. لكن تلك الميزة تبددت في أواخر العقد، ليس فقط بسبب زيادة قوة الجيش الألماني، بل أيضا بسبب حملات التطهير التي نفذها ستالين (انظر الجدول رقم ٨-٨).

وعلى اعتبار أن ألمانيا لم تكن دولة مهيمنة كامنة قبل عام ١٩٣٩ وأن الجيش الفرنسي والجيش الأحمر كان كل منهما يضاهي الجيش الألماني حتى عام ١٩٣٨، فمن المعقول ألا يتشكل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا، مثل الحلف الثلاثي، قبل عام ١٩٣٩ وأن يلجأ خصوم هتلر بدلا من ذلك إلى تمرير أحدهم المسئولية إلى الآخر. ويصبح من المفهوم أيضا أن تشكل المملكة المتحدة وفرنسا تحالفا ضد هتلر في مارس ١٩٣٩، لأن اليوم الذي سيتفوق فيه الجيش الألماني على الجيش الفرنسي كان يقترب سريعا، وحينها سيحتاج الجيش الفرنسي إلى مساعدة لصد الفيرماخت.

الجدول رقم (٨-٨). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٩٣٩-١٩٤١.

	١٩٣٩		١٩٤٠		١٩٤١		١٩٣٩-١٩٤٥
	الجيش الدائم	الجيش بعد التعبئة	الجيش المقاتل	إجمالي الجيش	الجيش المقاتل	إجمالي الجيش	إجمالي الجيش بعد التعبئة
المملكة المتحدة	٢٣٧٧٣٦	٨٩٧٠٠٠	٤٠٢٠٠٠	١٨٨٨٠٠٠	غ م	٢٢٩٢٠٠٠	٥٨٩٦٠٠٠
فرنسا	٩٠٠٠٠٠	٤٨٩٥٠٠٠	٢٢٢٤٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	غ م	غ م	غ م
ألمانيا	٧٣٠٠٠٠	٣٧٤٠٠٠٠	٢٧٦٠٠٠٠	٤٣٧٠٠٠٠	٣٠٥٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠٠	١٧٩٠٠٠٠٠
إيطاليا	٥٨١٠٠٠	غ م	غ م	١٦٠٠٠٠٠	غ م	غ م	٩١٠٠٠٠٠
الاتحاد السوفيتي	١٥٢٠٠٠٠	غ م	غ م	٣٦٠٢٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٢٢٤٠٠٠٠٠

ملحوظة: غ م = غير متوفر. يشير مصطلح "الجيش المقاتل" إلى ما يشير إليه في الجدول (٨-٤)، ويشير "الجيش بعد التعبئة" إلى إجمالي عدد الجنود الذين يخدمون في الجيش بعد اكتمال التعبئة في عام ١٩٣٩، وهو بذلك لا يقتصر فقط على المحاربين. ويشار إلى هذا العدد باسم "إجمالي الجيش" لعامي ١٩٤٠ و١٩٤١. يتضح من مقارنة الأعداد الواردة في الجدول (٨-٧) مع تلك الواردة هنا أن نسبة أكبر من الجنود الألمان كانوا في الفرق المقاتلة وليس مواقع الدعم، ما أعطى لألمانيا ميزة في القوة القتالية.

المصدر: أرقام الولايات المتحدة مأخوذة من League of Nations Armaments Year-Book (Geneva: League of Nations, June 1940), p. 59; I.C.B. Dear, ed., The Oxford Companion to World War II (Oxford: Oxford University Press, 1995), p. 1148; and John Ellis, World War II: A Statistical Survey (New York: Facts on File, 1993), p. 228. وأرقام فرنسا مأخوذة من Ellis, World War II, p. 227; Pierre Montagnon, Histoire de l'Armee Francaise: Des Milices Royales a l'Armee de Metier (Paris: Editions Pygmalion, 1997), p. 250; Phillip A. Karber et al., Assessing the Correlation of Forces: France 1940, Report No. BDM/W-79-560-TR (McLean, VA: BDM Corporation, 1979), table 1; and Dear, ed., Oxford Companion to World War II, p. 401. وبالنسبة لألمانيا، انظر Whaley, Covert German Rearmament, p. 69; Dear, ed., Oxford Companion to World War II, p. 468; Matthew Cooper, The German Army, 1933-1945: Its Political and Military Failure (New York: Stein and Day, 1978), pp. 214, 270; and Ellis, World War II, p. 227. وأرقام الاتحاد السوفيتي مأخوذة من Glantz, Military Strategy, p. 92; Louis Rotundo, "The Creation of Soviet Reserves and the 1941 Campaign," Military Affairs 50, No. 1 (January 1985), p. 23; Ellis, World War II, p. 228; and Jonathan R. Adelman, Revolution, Armies, and War: A Political History (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1985), p. 174. وبالنسبة لأرقام إيطاليا، انظر Singer .iiul Small, Notioiral Material Uipabllitits Dalai Dear, ed., UxfM t.'hrw/w/iiom in World War II, (i. 2i8: ami Hills, World War II, p. 228.

يمكن تفسير عدم انضمام القوى الغربية إلى الاتحاد السوفيتي لإحياء الحلف الثلاثي بأنه لم يكن ثمة ما يخيف المملكة المتحدة وفرنسا على بقاء الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٣٩، في حين كان هناك ما يخيفهما على بقاء روسيا قبل الحرب العالمية الأولى. فلم يكن أمام القوى الغربية خيار غير التحالف مع روسيا قبل عام ١٩١٤؛ لأنها كانت غير قادرة على مواجهة أي هجوم ألماني. وفي المقابل كان الاتحاد السوفيتي يمتلك قوة صناعية وعسكرية أكبر كثيرا من سلفه الروسي، ولذلك لم تكن المملكة المتحدة وفرنسا مضطرتين للدفاع عنه. وستالين من جانبه أدرك أن المملكة المتحدة وفرنسا مجتمعتين كانتا في قوة ألمانيا، إن لم تكونا أقوى منه، ما يعطيه مجالا لتمرير المسئولية إليهما[١٢٨]. وأخيرا فإن عدم وجود حدود مشتركة بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي من عام ١٩٣٣ إلى سبتمبر ١٩٣٩ حال بشدة دون إنشاء جبهة موحدة ضد الرايخ الثالث. وكان يعني أيضا أن فرنسا (التي كانت مجاورة لألمانيا النازية) هي التي ستتحمل المسئولية، وليس الاتحاد السوفيتي.

ولا تحتاج الرغبة البريطانية في التحالف مع الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٤٠ إلى تفسير، لأن المملكة المتحدة كانت في حالة حرب مع ألمانيا النازية وتحتاج إلى أية مساعدة من أي طرف. لكن السؤال الأهم هو لماذا رفض الاتحاد السوفيتي عروض المملكة المتحدة وواصل تمرير المسئولية إليها. فقد كان الجيش الألماني أكثر تفوقا على ما تبقى من الجيش البريطاني بعد دنكيرك، ما كان يسمح لألمانيا بهزيمة المملكة المتحدة بسهولة ثم تحويل أسلحتها إلى الاتحاد السوفيتي. هنا تتدخل القوة المانعة للمياه، حيث إنقذت المملكة المتحدة وجعلت إستراتيجية تمرير المسئولية إليها جذابة لستالين. فقد كان القنال الإنجليزي يحول دون غزو الفيرماخت للمملكة المتحدة واحتلالها، ما يعني أن البريطانيين كان من الممكن أن يخوضوا حربا طويلة مع الألمان في الجو وفي البحر وفي

المناطق المحيطية مثل شمال أفريقيا والبلقان. وهذا بالضبط هو ما حدث بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٥. كما كان التحالف مع المملكة المتحدة غير جذاب لستالين؛ لأن الاتحاد السوفيتي كان يمكن أن ينجر إلى الحرب مع الرايخ الثالث، وقبل ذلك؛ لأنه لو تحالف معها سيضطر الجيش الأحمر لخوض معظم القتال ضد الفيرماخت؛ لأن المملكة المتحدة لم تكن في وضع يمكّنها من إرسال جيش كبير إلى القارة. ورغم كل هذه الاعتبارات، كان تفكير ستالين تعيبه نقيصة مهمة، وهي أنه افترض خطأ أن هتلر لن يغزو الاتحاد السوفيتي حتى لو هزم البريطانيين هزيمة نهائية وقوى جناحه الغربي[١٢٩].

أود أن أختتم هذا القسم بكلمة أخيرة حول السلوك المتناقض لخصوم ألمانيا في الأعوام السابقة للحربين العالميتين. ثمة اختلافات ثلاثة رئيسة تفسر ميل المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي إلى تمرير إحداهم المسئولية عن كبح الرايخ الثالث إلى إحداهم الأخرى قبل الحرب العالمية الثانية وإسراعهم إلى تشكيل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا القيصرية قبل سبعة أعوام من اندلاع الحرب العالمية الأولى. أولا، لم تكن ألمانيا النازية تشكل تهديدا عسكريا هائلا حتى عام ١٩٣٩، في حين كان الجيش القيصري أقوى قوة مقاتلة في أوروبا من عام ١٨٧٠ على الأقل حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي مقابل ألمانيا النازية التي لم تصبح دولة مهيمنة كامنة إلا في عام ١٩٣٩، أنجزت ألمانيا الفيلهلمية تلك المكانة في ١٩٠٣. ثانيا، كان الاتحاد السوفيتي يمتلك قوة كامنة وقوة عسكرية فعلية في الثلاثينيات أكبر كثيرا من روسيا قبل الحرب العالمية الأولى. ولذلك كان خوف المملكة المتحدة وفرنسا على بقاء الاتحاد السوفيتي أقل من خوفهما على بقاء روسيا القيصرية. ثالثا، كانت ألمانيا وروسيا تشتركان في الحدود قبل عام ١٩١٤، وهو ما لم يكن قائما قبل عام ١٩٣٩، وقد شجع علم وجود حدود مشتركة استخدام إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين.



الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩٠)

خلفية

حين انهار الرايخ الثالث أخيرا في أبريل ١٩٤٥، أصبح الاتحاد السوفيتي أقوى دولة في أوروبا. وانهارت اليابان الإمبراطورية بعد أربعة أشهر (في أغسطس ١٩٤٥) تاركة الاتحاد السوفيتي أيضا ليصبح الدولة الأقوى في شمال شرق آسيا. فلم تعد قوة عظمى أخرى في أوروبا أو شمال شرق آسيا تستطيع أن توقف الجيش الأحمر الهائل عن اجتياح هاتين المنطقتين وتأسيس الهيمنة السوفيتية. وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على احتواء التوسع السوفيتي.

بيد أنه كانت هناك أسباب للاعتقاد بأن الولايات المتحدة قد لا تفرض التوازن على الاتحاد السوفيتي. فالولايات المتحدة ليست دولة أوروبية ولا آسيوية، ولها تاريخ طويل في تجنب الدخول في تحالفات في هاتين المنطقتين. بل إن فرانكلين روزفلت أخبر ستالين في يالطا في فبراير ١٩٤٥ بأنه يتوقع عودة كل القوات الأمريكية من أوروبا خلال عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية"[١٣٠]. علاوة على أن تحالف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المعركة ضد ألمانيا النازية من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٤٥ جعل من الصعب على صناع السياسة الأمريكيين القيام بتغيير مفاجئ وكامل والقول للجمهور بأن الاتحاد السوفيتي أصبح عدوا لدودا بعد أن كان دولة صديقة. وكانت هناك كذلك ضرورة قوية لأن يعمل ستالين وهاري ترومان معا بعد الحرب للتعامل مع قوى المحور المهزومة، خاصة ألمانيا.

ورغم هذه الاعتبارات، عملت الولايات المتحدة على كبح التوسع السوفيتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة واتبعت سياسة احتواء هائلة حتى اختفى التهديد السوفيتي بعد حوالي خمسة وأربعين عاما. يعبر مارك تراختنبرج Marc Trachtenberg عن هذه الفكرة بالقول بأن "سياسة الاحتواء، كما سميت

لاحقا، تبنتها الولايات المتحدة في مطلع عام ١٩٤٦، بمعنى أنها تبنتها قبل سك المصطلح نفسه، وقبل أن يطور مُنظِّرها الرئيس جورج كينان مبرر السياسة وأساسها النظري[١٣١]. عمدت الولايات المتحدة إلى فرض التوازن بهذه السرعة والفعالية؛ لأنه كان من المصلحة القومية لأمريكا أن تمنع الاتحاد السوفيتي من الهيمنة على أوروبا وشمال شرق آسيا، ولأنه لم تكن هناك قوة عظمى أخرى تستطيع أن تحتوي الجيش السوفيتي في العالم ثنائي القطبية الذي تبلور في منتصف الأربعينات. معنى ذلك أن الولايات المتحدة لم يكن متاحا أمامها خيار تمرير المسئولية إلى الآخرين، ولذلك كان عليها أن تتحمل العبء الثقيل بنفسها[١٣٢].

السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

كانت إيران وتركيا هدفين مهمين للتوسع السوفيتي في الأيام الأولى للحرب الباردة[١٣٣]. احتل الاتحاد السوفيتي شمال إيران في أثناء الحرب العالمية الثانية، لكنه وعد بسحب قواته منها في موعد أقصاه ستة أشهر من انتهاء الحرب في المحيط الهادي. وحين لم تتضح أدلة في أوائل عام ١٩٤٦ على رحيل الجيش السوفيتي، ضغطت الولايات المتحدة على السوفييت للالتزام بوعدهم. ونجح الضغط، وجلت القوات السوفيتية عن إيران في أوائل شهر مايو ١٩٤٦.

كان ستالين مهتما أيضا بالتوسع في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وكان هدفه الرئيس فيها هو تركيا. لذلك طلب في صيف ١٩٤٥ أرضا في الجزء الشرقي من تركيا والحق في بناء قواعد عسكرية في الدردنيل تمكّنه من الوصول البحري إلى البحر الأبيض المتوسط. كما عمّ اليونان تمرد شيوعي قوي بين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٩، حين عمّت الحرب الأهلية هذه الدولة. لم يدعم ستالين الشيوعيين اليونانيين بطريقة مباشرة، لكنه بالتأكيد كان سيستفيد لو انتصروا في الحرب الأهلية وحكموا اليونان[١٣٤]. واعتمدت الولايات المتحدة على المملكة المتحدة في البداية لحماية اليونان

وتركيا من الاتحاد السوفيتي، لكنها خافت في عام ١٩٤٦ من أن يفشل البريطانيون في تلك المهمة. وحين تأكد في أواخر فبراير ١٩٤٧ أن الاقتصاد البريطاني أضعف من أن يقدم الدعم الاقتصادي والعسكري الضروري لليونان وتركيا، سارعت الولايات المتحدة إلى ملء الفراغ.

وقف الرئيس ترومان أمام جلسة مشتركة للكونجرس في الثاني عشر من مارس ١٩٤٧ وعرض المبدأ الشهير الذي يحمل اسمه. دفع الرئيس بقوة بأن الوقت قد حان لأن تتصدى الولايات المتحدة لتهديد الشيوعية، ليس في البحر الأبيض المتوسط فقط، بل في كافة أرجاء الكرة الأرضية. وطلب ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة اليونان وتركيا. كان السيناتور آرثر فاندنبيرج Arthur Vandenberg قد أخبر ترومان مقدما بأنه إذا أراد ذلك المال فعليه أن "يثير الذعر في البلاد"[١٣٥]. وقد فعل، وأقر الكونجرس طلبه. ثم هُزِم الشيوعيون اليونانيون، ولم يحصل السوفييت على أية أراض تركية أو أية قواعد في الدردنيل. وأخيرا انضمت اليونان وتركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلنطي في فبراير ١٩٥٢.

انتاب القلق صناع السياسة الأمريكيين في عام ١٩٤٦ وأوائل عام ١٩٤٧ من أن الاتحاد السوفيتي سيهيمن قريبا على أوروبا الغربية. على أن خوفهم لم يكن من أن يشق الجيش السوفيتي طريقه إلى المحيط الأطلنطي، بل من أن تصل الأحزاب الشيوعية القوية ذات الروابط القوية بموسكو إلى السلطة في فرنسا وإيطاليا؛ لأن اقتصاديهما كانا متعثرين وسكانهما كانوا ساخطين تماما على حالتهم المعدمة. ردت الولايات المتحدة على هذه المشكلة في أوائل يونيو ١٩٤٧ بمشروع مارشال الشهير الذي صُمم بوضوح لمكافحة "الجوع والفقر والبؤس والفوضى" في أوروبا الغربية[١٣٦].

وكانت الولايات المتحدة قلقة أيضا حول مستقبل ألمانيا. فلم يكن لدى الأمريكيين، ولا السوفييت حتى، رؤى واضحة حول هذا الموضوع حين انتهت الحرب العالمية الثانية[١٣٧]. وفي الأعوام الأولى للحرب الباردة لم يبد الغرب خوفا من أن يحاول السوفييت غزو ألمانيا بالقوة. بل كانت هناك أدلة على أن ستالين كان قانعا بالعيش مع ألمانيا المقسمة دائما، بشرط ألا تندمج المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة المناطق التي تحتلها من ألمانيا وتخلق دولة ألمانية غربية مستقلة. لكن صناع السياسة الأمريكيين توصلوا على مدار عام ١٩٤٧ إلى قناعة بأنهم إذا أرادوا منع الشيوعية من دخول أوروبا الغربية (بما في ذلك المناطق التي يحتلها الحلفاء من ألمانيا)، فلا بد من بناء دولة ألمانية غربية مزدهرة وقوية تكون على صلات وثيقة بدول أوروبا الغربية الأخرى. وقد أُقِرت هذه النتيجة في مؤتمر لندن في ديسمبر ١٩٤٧، ووضعت الخطة موضع التنفيذ على مدى العامين التاليين. وظهرت جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى الوجود في الحادي والعشرين من سبتمبر ١٩٤٩. بإيجاز أرادت الولايات المتحدة احتواء التوسع السوفيتي ببناء حصن قوي في أوروبا الغربية يتمحور حول ألمانيا الغربية.

ليس مستغربا- إذن- أن ينظر السوفييت إلى القرار الأمريكي حول مستقبل ألمانيا بوصفه هجوما مباغتا. وكما يشير ميلفن ليفلر Melvyn Leffler فإن "أكثر ما أغضب الكرملين كان المبادرات الإنجليزية-الأمريكية في ألمانيا الغربية. فقد كان شبح ألمانيا الغربية المستقلة يخيف الروس، تماما مثل احتمال الاندماج الألماني في الكتلة الاقتصادية الغربية"[١٣٨]. وردا على ذلك سهَّل السوفييت الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في فبراير ١٩٤٨ وجعلوا تلك الدولة جزءا من حصنهم ضد الغرب. والأهم من ذلك أن السوفييت بدؤوا أزمة كبرى في أواخر يونيو ١٩٤٨ بمحاصرة برلين وإغلاق الطرق البرية والممرات المائية التي تربطها بالمناطق التي يحتلها الغرب من ألمانيا.

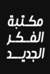
وسرعان ما ردت الولايات المتحدة بقوة على هذه الأفعال السوفيتية. ففي أعقاب الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا بدأت الولايات المتحدة تفكر جديا في إنشاء تحالف عسكري غربي لردع التهديد العسكري السوفيتي المستقبلي لأوروبا الغربية"[١٣٩]. وبدأ التخطيط جديا في مايو ١٩٤٨ وأدى في النهاية إلى إنشاء منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في الرابع من أبريل ١٩٤٩"[١٤٠]. ورغم أن كثيرين في الغرب رأوا أن برلين كانت عائقا إستراتيجيا ويجب التخلي عنها، بدأت الولايات المتحدة جسرا جويا لتوصيل المؤن إلى المدينة المحاصرة"[١٤١]. فأدرك السوفييت أن الولايات المتحدة أفشلت خططهم ورفعوا الحصار في مايو ١٩٤٩.

دفع ستالين أيضا في اتجاه توسيع النفوذ السوفيتي في شمال شرق آسيا في أوائل الحرب الباردة"[١٤٢]. كان السوفييت قد وعدوا في أثناء الحرب العالمية الثانية بسحب قواتهم من منشوريا بحلول الأول من فبراير ١٩٤٦، لكنهم ظلوا هناك حتى ذلك التاريخ، فاحتجت الولايات المتحدة، وانسحب الجيش السوفيتي في أوائل شهر مايو ١٩٤٦. وخشي صناع السياسة الأمريكيون أيضا من أن ينتصر الشيوعيون بقيادة ماو تسي تونج على القوميين بقيادة شيان كاي شيك في الحرب الأهلية الطويلة ويجعلوا من الصين حليفا للاتحاد السوفيتي. كانت العلاقات بين ماو وستالين معقدة، لكن السوفييت قدموا مساعدات متواضعة للشيوعيين الصينيين. والولايات المتحدة من جانبها قدمت مساعدات محدودة للقوميين. لكن الولايات المتحدة لم يكن بوسعها أن تنقذ قوات شيان من هزيمتها النهائية في عام ١٩٤٩ لأنهم كانوا فاسدين وغير أكفاء. صاغ وزير الخارجية دين آتشيسون Dean Acheson هذه النقطة في رسالة وزارة الخارجية في الثلاثين من يوليو ١٩٤٩ إلى الرئيس ترومان المصاحبة "للكتاب الأبيض" الشهير حول الصين، حيث قال: "لا شيء مما فعلته دولتنا أو كان يمكن أن تفعله ضمن

الحدود المعقولة لقدراتها كان من شأنه أن يغيّر تلك النتيجة، فلم تترك دولتنا شيئا لم تفعله. إنها نتيجة القوى الصينية الداخلية التي حاولت دولتنا التأثير عليها، لكنها لم تفلح"[١٤٣].

ثمة اعتقاد واسع بأن غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في الخامس والعشرين من يونيو ١٩٥٠ حدث بموافقة ستالين ودعمه. فردت إدارة ترومان فورا على الهجوم وخاضت حربا لثلاثة أعوام ضد كوريا الشمالية والصين لاستعادة الوضع السابق. وكان من نتائج هذا النزاع أن احتفظت الولايات المتحدة بعدد كبير من القوات في كوريا الجنوبية طوال أعوام الحرب الباردة. لكن الأهم من ذلك أن الحرب الكورية دفعت الولايات المتحدة إلى زيادة إنفاقها العسكري كثيرا وإلى مزيد من اليقظة في جهودها لاحتواء الاتحاد السوفيتي. فشيّدت الولايات المتحدة أبنية ردع هائلة في أوروبا وشمال شرق آسيا والخليج العربي أبعدت السوفييت عن تلك المناطق المهمة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٩٠. وكان المكان الوحيد الذي استطاع السوفييت أن يتوسعوا فيه خلال تلك العقود الأربعة هو العالم الثالث، وفيه كانت المكاسب ملتبسة وكانت الولايات المتحدة تظهر للسوفييت في كل مناسبة[١٤٤].

لكن الدافع الأمريكي لتمرير المسئولية إلى الآخرين لم يختف تماما في أثناء الحرب الباردة[١٤٥]. من ذلك على سبيل المثال أن وزير الخارجية آتشيسون لكي يضمن موافقة مجلس الشيوخ على معاهدة منظمة حلف شمال الأطلنطي في عام ١٩٤٩ كان عليه أن يؤكد أن الولايات المتحدة لم تكن تنوي إرسال قوات عسكرية كبيرة إلى أوروبا بشكل دائم. وعلى مدار الخمسينات كان الرئيس دوايت آيزنهاور مهتما بإعادة القوات الأمريكية إلى الوطن وإجبار الأوروبيين الغربيين على الدفاع عن أنفسهم ضد التهديد السوفيتي[١٤٦]. يفسر هذا الدافع الدعم الأمريكي القوي للتكامل الأوروبي في أوائل



الحرب الباردة. وكان هناك أيضا تأييد قوي في مجلس الشيوخ الأمريكي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات لخفض الوجود الأمريكي في أوروبا، إن لم يكن محوه تماما. وحتى في أثناء رئاسة رونالد ريغان دعت أصوات مؤثرة إلى خفض كبير في مستويات القوات الأمريكية في أوروبا[١٤٧]. لكن تمرير المسئولية إلى الآخرين لم يكن خيارا جديا للولايات المتحدة في العالم ثنائي القطبية الذي ساد بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة اتبعت الولايات المتحدة سياسة قوية لفرض التوازن على الاتحاد السوفيتي، وقد حققت نجاحا رائعا.

حساب القوة

إن نظرة سريعة إلى توزيع القوة في أعقاب الحرب العالمية الثانية توضح عدم وجود قوة عظمى أو اتحاد من القوى العظمى في أوروبا أو شمال شرق آسيا قادر على منع الجيش السوفيتي من اجتياح هاتين المنطقتين، ولذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة خيار غير كبح التوسع السوفيتي بنفسها. ففي شمال شرق آسيا كانت اليابان منزوعة السلاح ومدمرة، في حين كانت الصين ذات القوة الكامنة الضئيلة أصلا غارقة في حرب أهلية وحشية. وفي أوروبا كانت ألمانيا خارجة لتوها من هزيمة ساحقة على يدي الجيش السوفيتي وكانت في حالة من الخراب، وكانت بالتأكيد في وضع لا يمكّنها من بناء جيش في المستقبل المنظور. وكان جيش إيطاليا مدمرا ومن غير المتوقع أن يتعافى قريبا، حتى أنه في حال سلامته كان من أضعف القوات المقاتلة في التاريخ الأوروبي الحديث. وكانت فرنسا قد أُخرِجت من الحرب في عام ١٩٤٠ وظلت ألمانيا تنهبها حتى أواخر صيف ١٩٤٤، حين حررها أخيرا الجيشان الأمريكي والبريطاني. وكانت فرنسا تمتلك جيشا صغيرا جدا حين انتهت الحرب في ربيع عام ١٩٤٥، لكنها لم تكن مستعدة اقتصاديا أو سياسيا لبناء جيش كبير، كما كانت قبل عام ١٩٤٠[١٤٨]. وكانت المملكة المتحدة قد بنت جيشا كبيرا في أثناء الحرب العالمية الثانية، لعب دورا مهما في

هزيمة الفيرماخت. لكن كان واضحا للتقصي الدقيق أن المملكة المتحدة لم تكن تمتلك بعد عام ١٩٤٥ الموارد الاقتصادية والعسكرية اللازمة لقيادة تحالف لفرض التوازن على الاتحاد السوفيتي. معنى ذلك أن الولايات المتحدة وحدها كانت قوية بما يكفي لتولي تلك المهمة الصعبة.

توضح الأحجام النسبية للمؤسسات العسكرية الأمريكية والبريطانية والسوفيتية في الحرب العالمية الثانية الأسباب التي جعلت المملكة المتحدة دون مستوى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. فقد عبأت المملكة المتحدة بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٥ حوالي ٥.٩ مليون جندي، في حين عبأت الولايات المتحدة حوالي ١٤ مليون جندي، وعبأ الاتحاد السوفيتي حوالي ٢٢.٤ مليون جندي[١٤٩]. وحين انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ كانت القوات البريطانية التي تحمل السلاح حوالي ٤.٧ مليون جندي، في مقابل حوالي ١٢ مليون جندي للولايات المتحدة، وحوالي ١٢.٥ مليون جندي للاتحاد السوفيتي[١٥٠]. وفيما يتعلق بحجم الجيش، حشدت المملكة المتحدة ٥٠ فرقة على مدار الحرب العالمية الثانية، فيما حشدت الولايات المتحدة ٩٠ فرقة، وحشد السوفييت ٥٥٠ فرقة، رغم أن الأخيرة كانت أصغر كثيرا من الفرق الأمريكية والبريطانية[١٥١].

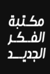
انكمشت المؤسسات العسكرية الثلاث بدرجة حادة بالطبع بعد الحرب العالمية الثانية. لكن ظلت المملكة المتحدة أضعف من الاتحاد السوفيتي. فكان الجيش السوفيتي يضم ٢.٨٧ مليون جنديا في عام ١٩٤٨، في مقابل ٨٤٧٠٠٠ جندي بالجيش البريطاني، و١.٣٦ مليون جندي بالجيش الأمريكي[١٥٢]. فضلا عن أن المؤسستين العسكريتين الأمريكية والسوفيتية نما حجمهما بدرجة ملحوظة بعد عام ١٩٤٨، فيما انكمش حجم الجيش البريطاني[١٥٣]. فقد كان اقتصاد المملكة المتحدة ضعيفا جدا في

أوائل عام ١٩٤٧، كما رأينا في موضع سابق، لدرجة أنه لم يستطع أن يقدم مساعدات لليونان وتركيا، ما دفع الولايات المتحدة إلى إعلان مبدأ ترومان. خلاصة القول إن المملكة المتحدة لم تكن بالتأكيد مهيأة للدفاع عن أوروبا الغربية ضد الجيش السوفيتي.

غير أن مشكلة المملكة المتحدة لم تتمثل في الفشل في إدراك التهديد السوفيتي ولا عدم الرغبة في احتوائه، بل على العكس، لم يكن القادة البريطانيون أقل حرصا من الأمريكيين على إحباط التوسع السوفيتي[١٥٤]. كل ما هنالك هو أن البريطانيين لم تكن لديهم الموارد المادية الكافية للتنافس مع السوفييت. من ذلك على سبيل المثال أن الناتج القومي الإجمالي للاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٠ بلغ ١٢٦ بليون دولار، كان ينفق منها ١٥.٥ بليون دولار على الدفاع. وفي المقابل كان الناتج القومي الإجمالي للمملكة المتحدة ٧١ بليون دولار، كانت تنفق منها ٢.٣ بليون دولار على الدفاع[١٥٥]. ومما زاد الأمور سوءا أن المملكة المتحدة كانت لا تزال تمتلك إمبراطورية مترامية الأطراف كانت تتطلب نسبة كبيرة من ميزانية الدفاع الضئيلة أصلا. ليس مستغربا إذن أن القادة البريطانيين أدركوا منذ بداية الحرب الباردة أن الغرب سيحتاج إلى العم سام ليقود احتواء الاتحاد السوفيتي ويوجهه.

خاتمة

وبعد أن حللنا كل حالة بالتفصيل، أريد أن أعود إلى الوراء لألخص النتائج. تتنبأ الواقعية الهجومية بأن الدول حساسة جدا لتوازن القوة وتبحث عن فرص لزيادة قوتها أو إضعاف خصومها. يعني ذلك في الظروف العملية أن تتبنى الدول إستراتيجيات دبلوماسية تعكس الفرص والقيود الناتجة عن توزيع القوة في هذا الظرف أو ذاك. وتتنبأ النظرية تحديدا بأن الدولة المهدَدة من المرجح أن تفرض التوازن بسرعة وقوة في النظم



ثنائية القطبية، حيث لا وجود هنا لتمرير المسئولية إلى الآخرين ولا لتحالفات فرض التوازن بين القوى العظمى، إذ لا يضم النظام إلا قوتين عظميين. تؤيد حالة الحرب الباردة ذلك الادعاء. فقد خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية كأقوى دولة في أوروبا (وشمال شرق آسيا)، وكانت الولايات المتحدة فقط هي القادرة على احتوائه.

أما عند مواجهة دولة مهيمنة كامنة أوروبية في وقت سابق من القرن –مثل ألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية– فقد كان رد الفعل الأمريكي الأول هو تمرير المسئولية إلى القوى العظمى الأوروبية الأخرى، وتحديدا المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا. لكن تمرير المسئولية إلى الآخرين لم يكن خيارا متاحا في الحرب الباردة لعدم وجود قوة عظمى في أوروبا قادرة على احتواء الاتحاد السوفيتي. ولذلك فبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية مباشرة تحركت الولايات المتحدة بسرعة وقوة لفرض التوازن على التهديد السوفيتي، واستمرت على ذلك حتى انتهت الحرب الباردة في عام ١٩٩٠. ورغم ذلك كان الدافع الأمريكي لتمرير المسئولية إلى الآخرين واضحا على امتداد تلك الفترة.

وفيما يتعلق بالنظم متعددة الأقطاب تتنبأ النظرية بأن تمرير المسئولية إلى الآخرين يكون مرجحا جدا في حال عدم وجود دولة مهيمنة كامنة، ويحتمل أن يحدث حتى حين تكون في النظام دولة قوية جدا. والأدلة تؤكد هذه الادعاءات. فمن بين الحالات الأربع للنظم متعددة الأقطاب كانت بروسيا بسمارك المعتدي الوحيد الذي لم يكن دولة مهيمنة كامنة. وربما كان جيش فرنسا أقوى جيش في أوروبا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٦٦، في حين كان جيش بروسيا الأقوى من عام ١٨٦٧ إلى عام ١٨٧٠. لكن أحدا منهما لم يهدد باجتياح القارة. وعلى نحو ما تتنبأ نظريتي استُخدِم تمرير المسئولية إلى الآخرين في هذه الحالة أكثر كثيرا من الحالات التي تضمنت دولة مهيمنة كامنة

أوروبية. بل ولم يتشكل تحالف لفرض التوازن، ولو حتى من دولتين فقط، ضد بروسيا مع أنها انتصرت في ثلاث حروب على مدى ثمانية أعوام. بل إن المملكة المتحدة وروسيا رحبتا بجهود بسمارك لبناء ألمانيا الموحدة على أمل أن تخدمهما في المستقبل في تحمل المسئولية! وقد شكل الجيش البروسي تهديدا مباشرا لكل من النمسا وفرنسا، ما جعلهما مرشحين محتملين لبناء تحالف لفرض التوازن على بروسيا. لكن كلا منهما أخذت تزيح المسئولية إلى الأخرى، ما مكّن جيش بسمارك من هزيمة جيش النمسا في عام ١٨٦٦ فيما كانت فرنسا تتفرج، ثم هزيمة جيش فرنسا في عام ١٨٧٠، فيما كانت النمسا تتفرج.

لقد تشكلت تحالفات لفرض التوازن على الدول المهيمنة الكامنة: فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية. ومع ذلك جُرِب تمرير المسئولية إلى الآخرين في كل حالة، وإن كان باختلافات كبيرة. تنص نظريتي على أن توازن القوة والجغرافيا يفسران الاختلافات بين تلك الحالات. وتحديدا كلما زادت القوة النسبية التي تسيطر عليها الدولة المهيمنة، قل احتمال تمرير المسئولية إلى الآخرين، كما تقلل الحدود المشتركة تمرير المسئولية إلى الآخرين. تفسر هذه الحجج الأنماط المختلفة لتمرير المسئولية إلى الآخرين في هذه الحالات الثلاث للنظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة.

لقد رأينا أقل قدر من تمرير المسئولية مع ألمانيا الفيلهلمية، حيث تشكل الحلف الثلاثي الذي ضم المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا، بهدف احتواء ألمانيا، في عام ١٩٠٧، أي قبل حوالي سبعة أعوام من اندلاع الحرب العالمية الأولى. بل شكلت فرنسا وروسيا الدعامة الأولى لذلك التحالف في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر، قبل حوالي عشرين عاما من الأزمة التي أشعلت الحرب العالمية الأولى. ومع أن المملكة المتحدة كانت في البداية تزيح المسئولية إلى فرنسا وروسيا، فقد انضمت إلى

التحالف بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧. تفسر حسابات القوة تشكيل الحلف الثلاثي بدرجة كبيرة. فألمانيا كانت تمتلك جيشا قويا في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر، جيشا أجبر فرنسا وروسيا على التحالف. لكن ألمانيا لم تكن رغم ذلك دولة مهيمنة كامنة، وكان الجيشان الفرنسي والروسي قادرين معا على احتواء الجيش الألماني. ولذلك تمكنت المملكة المتحدة من البقاء خارج التحالف. لكن تغير ذلك كله في الأعوام الخمسة الأولى من القرن العشرين، حين أصبحت ألمانيا دولة مهيمنة كامنة (١٩٠٣) وتعرضت روسيا لهزيمة ساحقة من اليابان (١٩٠٤-١٩٠٥). وردا على ذلك توقفت المملكة المتحدة عن تمرير المسئولية إلى الآخرين وظهر الحلف الثلاثي إلى الوجود.

حدث قدر من تمرير المسئولية إلى الآخرين مع ألمانيا النازية أكبر بكثير مما حدث مع ألمانيا الفيلهلمية. فقد وصل هتلر إلى السلطة في يناير ١٩٣٣ وشرع على الفور في بناء جيش قوي. لكن خصوم الرايخ الثالث الأساسيين -المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي- لم يشكلوا تحالفا لفرض التوازن على ألمانيا النازية. بل استخدم ثلاثتهم إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين على امتداد العقد الرابع من القرن العشرين. وفي مارس ١٩٣٩ فقط تحالفت المملكة المتحدة وفرنسا لمواجهة هتلر. ورغم ذلك واصل السوفييت تمرير المسئولية إلى الآخرين. وحين أخرج الفيرماخت فرنسا من الحرب في ربيع عام ١٩٤٠ ووقف البريطانيون وحدهم أمام آلة الحرب النازية، عمل ستالين على تشجيع حرب طويلة بين المملكة المتحدة وألمانيا، على أمل أن يظل هو خارجها. وجاءت عملية بارباروسا في صيف ١٩٤١ لتجمع المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي أخيرا، ثم انضمت الولايات المتحدة إلى التحالف الإنجليزي-السوفيتي في

ديسمبر ١٩٤١. واستمر ذلك التحالف على مدى الأعوام الثلاثة ونصف التالية لهزيمة الرايخ الثالث.

كانت غلبة تمرير المسئولية إلى الآخرين في العقد الرابع من القرن العشرين ناتجة في معظمها عن أن ألمانيا لم تكن تمتلك جيشا هائلا حتى عام ١٩٣٩، وبذلك لم يكن هناك مبرر مقنع لكي يتحالف خصوم هتلر قبل ذلك العام. وحين أصبحت ألمانيا النازية دولة مهيمنة كامنة في عام ١٩٣٩، تحالفت المملكة المتحدة وفرنسا، بالدرجة الأولى؛ لأن البريطانيين أدركوا أن فرنسا لن تتمكن وحدها من الصمود أمام الفيرماخت. ومع ذلك فلم يتحالف البريطانيون أو الفرنسيون مع الاتحاد السوفيتي، بالدرجة الأولى؛ لأن الاتحاد السوفيتي كان أقوى كثيرا من روسيا قبل عام ١٩١٤، ما أعطى السوفييت فرصة جيدة للبقاء بدون مساعدة من المملكة المتحدة وفرنسا. وبعد سقوط فرنسا، رفض ستالين التحالف مع المملكة المتحدة ضد الرايخ الثالث، لأنه اعتقد أن القوة المانعة للمياه ستصعب على ألمانيا هزيمة المملكة المتحدة بشكل سريع وحاسم، الأمر الذي كان يضمن له حربا طويلة بينهما، تزيد ميزة السوفييت.

كان تمرير المسئولية إلى الآخرين أكثر انتشارا في حالة فرنسا الثورية والنابليونية التي كانت تواجه أربع قوى عظمى منافسة، هي النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا. لم تصبح فرنسا دولة مهيمنة كامنة إلا في عام ١٧٩٣، أي قبل عام واحد من اندلاع الحرب. ظل خصوم فرنسا يزيح أحدهم المسئولية إلى الآخر بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤، بالدرجة الأولى؛ لأن فرنسا لم تكن قوية إلى الدرجة التي تضطر كل خصومها لأن يعملوا معا لمنع اجتياحها للقارة. لكن بحلول عام ١٨٠٥ كان نابليون يمتلك جيشا قادرا على أن يجعل فرنسا الدولة المهيمنة الأولى في أوروبا. لكن قبل أن يتحرك كل خصوم نابليون لتشكيل تحالف لفرض التوازن، كان نابليون قد أخرج

النمسا وبروسيا من توازن القوة وأجبر روسيا على ترك الحرب وتوقيع معاهدة سلام. وقد سمح فرض التوازن غير الكفؤ السائد في النظم متعددة الأقطاب لنابليون بأن يربح سلسلة انتصارات ملهلة بين عامي ١٨٠٥ و١٨٠٩، ما جعله يسيطر على معظم أوروبا. وحصل خصوم فرنسا على راحة لالتقاط الأنفاس في أواخر عام ١٨١٢، حين تلقى نابليون هزيمة كبرى في روسيا. ومارسوا بعدها فرض التوازن بكفاءة وألحقوا بفرنسا هزيمة حاسمة بين عامي ١٨١٣ و١٨١٥.

عملت الجغرافيا أيضا على إعاقة تمرير المسئولية إلى الآخرين في حالة ألمانيا الفيلهلمية، لكنها شجعته في حالة ألمانيا النازية وفرنسا النابليونية. حاربت المملكة المتحدة الدول المهيمنة الكامنة الثلاث، لكن القنال الإنجليزي كان يفصلها عنهم جميعا. ولذلك لم يكن هناك اختلاف في الجغرافيا فيما يتعلق ببريطانيا، ولذلك يمكن استبعادها من التحليل. وكان الموقف على القارة مختلفا لدرجة كبيرة في الحالات الثلاث. فكانت ألمانيا الفيلهلمية تشترك في حدود طويلة مع كل من فرنسا وروسيا، ما صعّب تمرير المسئولية إلى الآخرين وسهّل تشكيل تحالف لفرض التوازن من الدولتين لأنهما كانتا في وضع يمكّنهما من ضرب ألمانيا مباشرة. فكانت فرنسا تشترك في حدود مع ألمانيا النازية، فيما كان الاتحاد السوفيتي تفصله عن الرايخ الثالث قوى صغرى مثل بولندا على امتداد معظم العقد الرابع من القرن العشرين. شجعت هذه المنطقة الحاجزة ممارسة تمرير المسئولية إلى الآخرين وصعّبت على فرنسا والاتحاد السوفيتي تشكيل تحالف لاحتواء ألمانيا. ورغم أن خريطة أوروبا تغيرت كثيرا بين عامي ١٧٩٢ و١٨١٥، فإن خصوم نابليون لم تكن لهم في الغالب حدود مشتركة مع فرنسا، وهو موقف سهّل تمرير المسئولية إلى الآخرين وصعّب تشكيل تحالف فعال لفرض التوازن.



بإيجاز، لعبت الجغرافيا وتوزيع القوة دورا رئيسا في اختيار القوى العظمى المهدَدة بين تشكيل تحالفات فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين عن كبح المعتدين الخطرين. سيبحث الفصل التالي الطريقة التي يتصرف بها المعتدون، مع التركيز على الأسباب التي تدفعهم لبدء حرب مع دولة أخرى. وسوف يتضح أن توزيع القوة مهم أيضا في تفسير اندلاع حروب القوى العظمى.

الفصل التاسع

أسباب حروب القوى العظمى
The Causes of Great Power War

يتخلل التنافس الأمني كل جوانب النظام الدولي، لكن الحرب ليست كذلك. فنادرا ما يؤدي التنافس الأمني إلى الحرب. يقدم هذا الفصل نظرية بنيوية تفسر ذلك التحول القاتل. وتحديدا تسعى هذه النظرية إلى تفسير أسباب حروب القوى العظمى التي تُعَرَّف بأنها أي نزاع يضم قوة عظمى واحدة على الأقل.

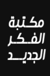
قد يظن المرء أن الفوضى الدولية هي العامل البنيوي الأساسي الذي يدفع الدول لخوض الحروب. وعلى كل فإن الذهاب إلى الحرب، وليس تجنبها، هو الطريقة المثلى لبقاء الدول في نظام فوضوي تمتلك فيه دول أخرى قدرات هجومية ونوايا عدوانية. يدفع هذا المنطق الدول، كما عرضنا في الفصل الثاني، إلى العمل من أجل تعظيم نصيبها من القوة العالمية، ما يعني أحيانا الدخول في حروب ضد دول منافسة. ولا شك في أن تلك الفوضى أحد الأسباب العميقة للحرب. وقد عبَّر لويس ديكنسون عن هذه الفكرة بطريقة جيدة في تفسيره لأسباب الحرب العالمية الأولى حين قال: "قد تكون دولة واحدة في أية لحظة هي المعتدي المباشر، لكن الاعتداء الرئيس والدائم يسري على الدول كافة. إنها الفوضى التي يسهمون جميعهم في تأييدها"[1].



غير أن الفوضى لا تفسر وحدها لماذا يشعل التنافس الأمني الحرب أحيانا، ولا يشعلها في أحيان أخرى. والمشكلة في هذا التفسير هي أن الفوضى دائمة، بمعنى أن النظام فوضوي دائما، في حين أن الحرب ليست كذلك. وتفسير هذا الاختلاف المهم في سلوك الدول يستلزم أن نأخذ في الحسبان متغيرا بنيويا آخر، هو توزيع القوة بين الدول القيادية في النظام. وكما أوردنا في الفصل الثامن، فإن القوة في النظام الدولي تتوزع عادة بثلاث طرق مختلفة: النظم ثنائية القطبية، والنظم متعددة القطبية المتوازنة، والنظم متعددة القطبية غير المتوازنة. ولذلك فإن بحث تأثير توزيع القوة على إمكانية نشوب الحرب يستلزم منا أن نحدد ما إذا كان النظام ثنائي القطبية أم متعدد الأقطاب، وإذا كان متعدد الأقطاب، فهل ثمة دولة مهيمنة كامنة بين القوى العظمى؟ وتذهب نظريتي إلى أن النظم ثنائية القطبية تكون الأقرب إلى السلام، والنظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة تكون الأقرب إلى الحرب، فيما تقع النظم متعددة الأقطاب المتوازنة في منزلة وسط بين الاثنين.

لا تفيد النظريات البنيوية، مثل الواقعية الهجومية، كثيرا في التنبؤ بالحالات التي يؤدي فيها التنافس الأمني إلى الحرب. فهي لا تستطيع أن تفسر بدقة كم مرة ستحدث الحرب في هذا النظام مقارنة بالنظامين الآخرين. ولا تستطيع أن تتنبأ بدقة بالوقت الذي ستحدث فيه الحروب. تنص الواقعية الهجومية، على سبيل المثال، على أن ظهور ألمانيا كدولة مهيمنة كامنة في أوائل العقد الأول من القرن العشرين، يزيد احتمال أن تقع حرب تضم القوى العظمى الأوروبية كافة. لكن هذه النظرية لا تستطيع أن تفسر لماذا وقعت الحرب في عام ١٩١٤ وليس في عام ١٩١٢ أو في عام ١٩١٦[٢].

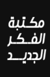
تنشأ هذه القيود عن أن العوامل غير البنيوية تلعب أحيانا دورا مهما في قرار الدول بدخول الحرب. فالدول لا تحارب عادة لأسباب أمنية فقط. ذكرنا في الفصل



الثاني، على سبيل المثال، أن أوتو فون بسمارك رغم أنه كان يسترشد بالدرجة الأولى بالحسابات الواقعية حين أدخل بروسيا الحرب ثلاث مرات بين عامي ١٨٦٤ و١٨٧٠، فإن قراراته الثلاثة لدخول الحرب تأثرت أيضا بالنزعة القومية وحسابات سياسية داخلية أخرى. ومع ذلك تمارس القوى البنيوية تأثيرا قويا على سلوك الدولة، كأن تكون الدولة قلقة جدا على بقائها. وعلى ذلك فإن التركيز على البنية حصرا يمكن أن يقول لنا الكثير حول جذور حروب القوى العظمى.

قُدمت نظريات كثيرة لأسباب الحروب، وذلك لا يجب أن يفاجئنا؛ لأن هذا الموضوع يقع دائما في بؤرة اهتمام دارسي السياسة الدولية. تتعامل بعض هذه النظريات مع الطبيعة البشرية بوصفها أصل النزاع، فيما تركز نظريات أخرى على القادة الفرديين والسياسات الداخلية والأيديولوجيا السياسية والرأسمالية والاعتماد الاقتصادي المتبادل وبنية النظام الدولي[٣]. وينظر عدد من النظريات البارزة إلى توزيع القوة باعتباره المدخل والأساس إلى فهم النزاعات الدولية. فيذهب كينيث ولتز، على سبيل المثال، إلى أن النظم ثنائية القطبية تكون أقل عرضة للحروب من النظم متعددة الأقطاب، في حين يدفع كارل دويتش Karl Deutsch وديفيد سينجر J. David Singer بعكس ذلك[٤]. وثمة دارسون آخرون لا يركزون على حالة استقطاب النظام، بل على وجود قوة متفوقة في النظام من عدمه. فيدفع الواقعيون الكلاسيكيون من أمثال هانز مورجنثاو بأن السلام يكون أرجح حينما لا تكون هناك قوة مهيمنة، بل توازن قوة تقريبي بين الدول القيادية. وعلى النقيض من ذلك، يدفع روبرت جيلبن Robert Gilpin وأورجانسكي A.F.K. Organski بأن وجود قوة متفوقة يعزز الاستقرار[٥].

وتتفق الواقعية الهجومية التي تأخذ في الحسبان حالة الاستقطاب وتوازن القوة بين الدول القيادية في النظام على أن النظم ثنائية القطبية تكون أكثر استقرارا من النظم

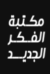


متعددة الأقطاب، لكنها تتجاوز ذلك بالتميز داخل النظم متعددة الأقطاب بحسب وجود دولة مهيمنة كامنة من عدمه. وأنا أدفع بأن هذا التميز بين النظم متعددة الأقطاب المتوازنة وغير المتوازنة مهم لفهم تاريخ حروب القوى العظمى. وتتفق الواقعية الهجومية أيضا مع زعم الواقعيين الكلاسيكيين بأن السلام يكون أرجح إذا لم تكن هناك قوة متفوقة في النظام، لكنها تتجاوز ذلك المنظور بالتأكيد على أن الاستقرار يعتمد أيضا على ما إذا كان النظام ثنائي القطبية أم متعدد الأقطاب.

يتكون عرض رؤية الواقعية الهجومية لحروب القوى العظمى من عملية من خطوتين. سأعرض في الأقسام الثلاثة التالية نظريتي وأوضح سلامة المنطق السببي الذي تستند إليه. وفي القسمين اللاحقين أختبرُ النظرية لأرى مدى قدرتها على تفسير اندلاع حروب القوى العظمى وفترات السلام النسبي في أوروبا بين عامي ١٧٩٢ و١٩٩٠. معنى ذلك أنني سأتقصى تحديدا عدد حروب القوى العظمى التي وقعت في الفترات التي كانت أوروبا فيها تهيمن عليها الثنائية القطبية أم التعددية القطبية المتوازنة أم التعددية القطبية غير المتوازنة. وأخيرا ستناقش الخاتمة تأثير وجود الأسلحة النووية في أثناء الحرب الباردة على هذا التحليل.

البنية والحرب

تكمن الأسباب الأساسية للحرب في بنية النظام الدولي. والأمر الأهم هنا هو عدد القوى العظمى ومقدار القوة التي تسيطر عليها كل منها. والنظام إما أن يكون ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، والقوة إما أن تكون موزعة بالتساوي أو بلا تساو بين الدول القيادية. تؤثر نسب القوة بين القوى العظمى على فرص الاستقرار، لكن النسبة الأساسية هي نسبة أقوى دولتين في النظام. فإذا كانت هناك فجوة كبيرة في القوة، فإن الدولة الأولى تصبح دولة مهيمنة كامنة[٦]. والنظام الذي يضم دولة مهيمنة طموحة



يسمى نظاما غير متوازن، والنظام الذي لا توجد فيه مثل هذه الدولة المهيمنة يسمى نظاما متوازنا. ولا يشترط أن تكون القوة موزعة بالتساوي بين كل الدول الكبرى في النظام المتوازن، رغم أنها يمكن أن تكون كذلك. فالمطلب الأساسي للتوازن هو ألا يكون هناك فارق كبير في القوة بين الدولتين القياديتين، وإلا فإن النظام يكون غير متوازن.

ينتج الجمع بين هذين البعدين للقوة أربعة أنواع ممكنة من النظم: (١) الثنائية القطبية غير المتوازنة، (٢) الثنائية القطبية المتوازنة، (٣) التعددية القطبية المتوازنة، (٤) التعددية القطبية غير المتوازنة. والثنائية القطبية غير المتوازنة ليست تصنيفا مفيدا، لأن هذا النوع من النظام غير وارد في العالم الواقعي. وأنا لا أعرف مثالا له في الأزمنة الحديثة. من الممكن بالتأكيد أن يوجد في منطقة ما قوتان عظميان، إحداهما أقوى من الأخرى بدرجة كبيرة. لكن هذا النظام يرجح أن يختفي سريعا، لأن الدولة الأقوى يرجح أن تقهر منافستها الأضعف التي لن تجد قوة عظمى أخرى تلجأ إليها طلبا للمساعدة، إذ لا توجد قوة عظمى أخرى. بل إن القوة الأضعف قد تستسلم بدون قتال، ما يجعل الدولة الأقوى دولة مهيمنة إقليمية. بإيجاز تكون الثنائية القطبية غير المتوازنة نظاما غير مستقر جدا لدرجة أنه لا يدوم طويلا.

وعلى ذلك فإن القوة تكون موزعة غالبا بين الدول القيادية وفقا لأحد أنماط ثلاثة. تسيطر على النظم ثنائية القطبية (المتوازنة بالطبع) قوتان عظميان متساويتان في القوة تقريبا، أو على الأقل لا تكون إحداهما أقوى من الأخرى بصورة واضحة. وتسيطر على النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة ثلاث قوى عظمى أو أكثر، إحداها دولة مهيمنة كامنة. وتسيطر على النظم متعددة الأقطاب المتوازنة ثلاث قوى عظمى أو أكثر، لا توجد بينها دولة مهيمنة طموحة، بمعنى أنه لا توجد فجوة كبيرة في القوة

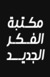
العسكرية بين الدولتين القياديتين بالنظام، وإن كان يمكن أن يكون هناك تفاوت في القوة بين القوى العظمى.

كيف يؤثر هذا التوزيع المختلف للقوة على فرص الحرب والسلام؟ تكون النظم ثنائية القطبية دائما الأكثر استقرارا بين أنواع النظم الثلاثة، وتندر فيها حروب القوى العظمى، وإن حدثت تكون بين إحدى القوتين العظميين وقوة صغرى، وليس القوة العظمى المنافسة. وتمثل النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة أخطر توزيع للقوة، بالدرجة الأولى؛ لأن الدولة المهيمنة الكامنة يحتمل أن تحارب كل القوى العظمى الأخرى في النظام، ودائما ما تكون هذه الحروب طويلة ومكلفة جدا. وتحتل النظم متعددة الأقطاب المتوازنة منزلة وسط بين الاثنين، حيث تكون حروب القوى العظمى فيها أكثر منها في النظم ثنائية القطبية، وإن كانت أقل منها في النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة. فضلا عن أن الحروب بين القوى العظمى تكون في الغالب بين قوة واحدة وقوة أخرى أو بين قوتين وقوة واحدة، وليست حروبا تشمل النظام كله، كما يحدث حينما تكون هناك دولة مهيمنة كامنة.

سنبحث الآن الأسباب التي تجعل النظم ثنائية القطبية أكثر استقرارا من النظم متعددة الأقطاب، بغض النظر عن وجود دولة مهيمنة كامنة من عدمه. وبعدها سنفسر الأسباب التي تجعل النظم متعددة الأقطاب المتوازنة أكثر استقرارا من غير المتوازنة.

الثنائية القطبية في مقابل التعددية القطبية

تكون الحرب أكثر احتمالا في النظم متعددة الأقطاب عنها في النظم ثنائية القطبية لثلاثة أسباب[٧]. أولا، توجد فرص أكثر للحرب بسبب وجود عدد من النزاعات الثنائية في النظم متعددة الأقطاب أكبر منه في النظم ثنائية القطبية. ثانيا، يكون عدم التوازن في القوة أكثر شيوعا في العالم متعدد الأقطاب، ولذلك يزداد احتمال أن تمتلك



القوى العظمى القدرة على الانتصار في الحرب، ما يجعل الردع أكثر صعوبة والحرب أكثر احتمالا. ثالثا، تكون إمكانية الخطأ في الحساب أكبر في النظم متعددة الأقطاب، إذ قد تعتقد الدول أنها تمتلك القدرة على إجبار دولة أخرى أو قهرها، في حين أنها ليست كذلك.

فرص الحرب

يحتوي النظام متعدد الأقطاب على عدد من مواقف النزاع المحتملة أكبر منه في النظام ثنائي القطبية، ولو فقط بسبب أزواج الحروب المحتملة بين القوى العظمى الكثيرة. ففي النظم ثنائية القطبية لا يكون هناك إلا قوتان عظميان وحيدتان، ولذلك لا يكون هناك إلا زوج واحد محتمل من النزاع يشملهما مباشرة. مثال ذلك أن الاتحاد السوفيتي كان القوة العظمى الوحيدة التي كان يمكن للولايات المتحدة أن تحاربها في أثناء الحرب الباردة. لكن في المقابل، يشتمل النظام متعدد الأقطاب المكون من ثلاث قوى عظمى على ثلاثة أزواج يمكن أن تندلع الحرب عبرها بين القوى العظمى: "س" ضد "ص"، و"س" ضد "ع"، و"ص" ضد "ع". والنظام المكون من خمس قوى عظمى يشتمل على عشرة أزواج من حروب القوى العظمى.

ويمكن أن ينشأ النزاع أيضا عبر أزواج تضم قوى عظمى وقوى صغرى. وعند وضع سيناريو افتراضي يكون من المعقول أن نفترض وجود العدد نفسه من القوى الصغرى في كل من النظم ثنائية القطبية والنظم متعددة الأقطاب، لأن عدد القوى العظمى لا يؤثر كثيرا في عدد القوى الصغرى. ولذلك فإن وجود عدد أكبر من القوى العظمى في النظم متعددة الأقطاب ينتج أزواجا أكثر من القوى العظمى-الصغرى. انظر الأمثلة التالية: في العالم ثنائي القطبية الذي توجد فيه عشر قوى صغرى، يكون هناك عشرون زوجا من القوى العظمى-الصغرى، وفي النظام متعدد الأقطاب الذي

يضم خمس قوى عظمى والقوى الصغرى العشر نفسها يكون هناك خمسون زوجا من أزواج القوى العظمى-الصغرى.

يميل هذا التفاوت في عدد أزواج القوى العظمى-الصغرى في النظامين لصالح النظم ثنائية القطبية ؛ لأنها تكون عموما أقل مرونة من النظم متعددة الأقطاب. فالنظم ثنائية القطبية يحتمل أن تكون أبنية صارمة، حيث تسيطر عليها قوتان عظميان ويكون منطق التنافس الأمني واضحا بين القوتين العظميين، وتجد معظم القوى الصغرى صعوبة في البقاء بعيدا عن إحدى القوتين، لأنهما تطلبان الولاء من الدول الأصغر. ينطبق هذا الترتيب الصارم على المناطق الجغرافية الرئيسة أكثر منه على المناطق المحيطية. وانجذاب القوى الصغرى إلى فلك إحدى القوتين العظميين يقلل احتمال أن تبدأ إحدى القوتين العظميين حربا على قوى صغرى متحالفة مع القوة العظمى المنافسة، ولذلك تكون أعداد مواقف النزاع المحتملة قليلة جدا. من ذلك أنه في أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، لم يكن واردا أن تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية ضد المجر أو بولندا اللتي كانت متحالفة مع الاتحاد السوفيتي. ولذلك يكون هناك أزواج قوى عظمى- صغرى أقل كثيرا من عشرين في عالمنا الافتراضي ثنائي القطبية.

وعلى النقيض من ذلك تكون النظم متعددة الأقطاب أقل صرامة. حتى أن الشكل المحدد الذي تتخذه التعددية القطبية يمكن أن يختلف كثيرا بناء على عدد القوى العظمى والصغرى في النظام والترتيب الجغرافي لتلك الدول. وتجد كل من القوى العظمى والصغرى عادة مرونة كبيرة في تحديد الحلفاء، وتكون القوى الصغرى أقل ارتباطا بإحدى القوى العظمى منها في النظام ثنائي القطبية. غير أن هذه الاستقلالية تجعل القوى الصغرى عرضة للهجوم من القوى العظمى. وعلى ذلك فإن أزواج

القوى العظمى-الصغرى الخمسين في نظامنا الافتراضي متعدد الأقطاب يكون عددا معقولا.

إن الدراسة الحالية غير معنية بالحروب بين القوى الصغرى ؛ لأن هدفها هو وضع نظرية لحروب القوى العظمى. غير أن حروب القوى الصغرى تتسع أحيانا وتجر قوى عظمى إلى القتال. ورغم أن موضوع التصعيد خارج مجال اهتمام هذه الدراسة، فلا بد من كلمة موجزة حول تأثير حالة الاستقطاب على إمكانية انجرار القوى العظمى إلى الحروب بين القوى الصغرى، وهي أن هذه الإمكانية تكون أكبر في النظم متعددة الأقطاب منها في النظم ثنائية القطبية، بسبب كثرة فرص الحروب بين القوى الصغرى في النظم متعددة الأقطاب، وبالتالي كثرة فرص تدخل القوى العظمى.

تذكر أن عالمينا الافتراضيين ثنائي القطبية ومتعدد الأقطاب يضم كل منهما عشر قوى صغرى، ما يعني وجود خمسة وأربعين زوجا من القوى الصغرى-الصغرى في كل منهما. لكن ذلك العدد ينخفض كثيرا في الاستقطاب الثنائي ؛ لأن الصرامة العامة في النظم ثنائية القطبية تصعِّب على القوى الصغرى أن تدخل إحداها في حروب ضد الأخرى. وتحديدا تسعى كل واحدة من القوتين العظميين إلى منع الحرب بين حلفائها الصغار، وكذلك الحروب التي تتضمن قوى صغرى من المعسكر المنافس خوفا من التصعيد. فالقوى الصغرى تتمتع بمجال أكبر للمناورة في النظام متعدد الأقطاب، ولذلك تتمتع إحداها بحرية أكثر لقتال الأخرى. فاليونان وتركيا، على سبيل المثال، خاضتا حربا بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٤ حينما كانت أوروبا متعددة الأقطاب. لكنهما لم تستطيعا أن تفعلا ذلك في أثناء الحرب الباردة، حين كانت أوروبا ثنائية القطبية، لأن الولايات المتحدة لم تكن تتسامح مع أي حرب بين حلفائها الأوروبيين خوفا من أن تضعف منظمة حلف شمال الأطلنطي أمام الاتحاد السوفيتي.

عدم التوازن في القوة

يكون التفاوت بين القوى العظمى أكثر شيوعا في النظم متعددة الأقطاب منه في النظم ثنائية القطبية، ويكون من الصعب ردع الأقوياء حين تكون القوة غير متوازنة لأنهم يمتلكون قدرة كبيرة على الانتصار في الحروب[٨]. لكن حتى لو افترضنا أن القوة العسكرية للقوى العظمى متساوية تقريبا، يظل عدم توازن القوة الذي يؤدي إلى النزاع أكبر في النظم متعددة الأقطاب عنه في النظم ثنائية القطبية.

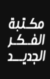
تميل النظم متعددة الأقطاب نحو التفاوت، فيما تميل النظم ثنائية القطبية نحو التساوي لسبب واحد رئيس، هو أنه كلما زاد عدد القوى العظمى في النظام زاد احتمال أن تكون الثروة وعدد السكان— دعامتا القوة العسكرية— موزعين بشكل غير متساو بينهم. لنفترض مثلا أننا نعيش في عالم- بغض النظر عن عدد القوى العظمى في النظام— توجد فيه فرصة بنسبة ٥٠٪ لأن تمتلك أية قوتين عظميين مقدار القوة الكامنة نفسه تقريبا. فإذا كانت هناك قوتان عظميان وحيدتان في ذلك العالم (الثنائية القطبية)، فمن المؤكد أنه ستكون هناك فرصة بنسبة ٥٠٪ لأن تكون كل منهما تسيطر على مقدار القوة الكامنة نفسه. لكن إذا كانت هناك ثلاث قوى عظمى في ذلك العالم (التعددية القطبية)، فسوف تكون هناك فرصة بنسبة ١٢,٥٪ لأن تمتلك كل منها مقدار القوة الكامنة نفسه. وفي حالة وجود أربع قوى عظمى (التعددية القطبية)، ستنخفض هذه الفرصة إلى ٢٪ فقط.

ويمكن أن نستخدم عددا مختلفا لاحتمال أن تمتلك أية دولتين مقدارا متساويا من القوة الكامنة، كأن يكون مثلا ٢٥٪ أو ٦٠٪ بدلا من ٥٠٪، لكن الاتجاه العام لا يتغير. معنى ذلك أن التفاوت في القوة الكامنة يكون احتمال وجوده أكبر بين القوى العظمى في النظم متعددة الأقطاب عنه في النظم ثنائية القطبية، وكلما زاد عدد القوى العظمى في النظم متعددة الأقطاب قلت احتمالات التساوي بينها. لا يعني ذلك

استحالة وجود نظام متعدد الأقطاب تمتلك فيه القوى العظمى نسبا متساوية من القوة الكامنة، بل يعني فقط أن هذا الاحتمال أقل كثيرا منه في النظام ثنائي القطبية. والسبب وراء هذا الاهتمام بالقوة الكامنة ينتج بالطبع عن أن الاختلافات الكبيرة في الثروة وعدد السكان بين الدول القيادية يمكن أن تؤدي إلى تفاوت في القوة العسكرية الفعلية، ببساطة لأن بعض الدول ستكون أقدر على مواصلة سباق التسلح عن غيرها[9].

وحتى إذا افترضنا أن كل الدول الكبرى تمتلك مقدار القوة نفسه، يظل عدم التوازن في القوة أكثر شيوعا في النظم متعددة الأقطاب منه في النظم ثنائية القطبية. إذ يمكن لقوتين عظميين في النظام متعدد الأقطاب، على سبيل المثال، أن تتحدا لمهاجمة قوة عظمى ثالثة، كما فعلت المملكة المتحدة وفرنسا مع روسيا في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٦٥)، وكما فعلت إيطاليا وبروسيا مع النمسا في عام ١٨٦٦. لكن هذا النوع من التعاون مستحيل في النظم ثنائية القطبية، لأن التنافس يكون بين قوتين عظميين فقط. ويمكن أيضا أن تتحد قوتان عظميان لقهر قوى صغرى، كما فعلت النمسا وبروسيا مع الدنمارك في عام ١٨٦٤، وكما فعلت ألمانيا والاتحاد السوفيتي مع بولندا في عام ١٩٣٩. ومع أن التكتل من هذا النوع ممكن منطقيا في العالم ثنائي القطبية، إلا أنه يكون مستبعدا جدا؛ لأن القوتين العظميين تكونان أميل إلى الخصومة والحرب منهما إلى التحالف. ويمكن أيضا لقوة عظمى أن تستخدم قوتها المتفوقة لإجبار قوة صغرى أو قهرها. واحتمال حدوث هذا السلوك أكبر في النظم متعددة الأقطاب منه في النظم ثنائية القطبية بسبب وجود عدد أكبر من أزواج القوى العظمى-الصغرى في النظام متعدد الأقطاب.

قد يدفع أحدهم بأن ديناميات توازن القوة يمكن أن تعادل أو تعوض عدم التوازن في القوة الذي يظهر في النظم متعددة الأقطاب. فلا يمكن لدولة أن تهيمن على



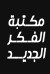
أخرى إذا تجمعت الدول الأخرى بحزم ضد الدولة الأولى[١٠]. لكن هذا الاحتمال نفسه يبدو ميزة للنظم متعددة الأقطاب عن النظم ثنائية القطبية، لأن تحالفات فرض التوازن المكونة من قوى عظمى غير ممكنة في عالم لا توجد فيه إلا قوتان عظميان فقط. لكن الدول المهدَدة نادرا ما تشكل تحالفات فرض التوازن في الوقت المناسب لاحتواء المعتدي. فالدول المهدَدة، كما أوضح الفصل الثامن، تفضل إحداها تمرير المسئولية إلى الأخرى عن فرض التوازن، وتمرير المسئولية يقوّض جهود بناء تحالفات قوية لفرض التوازن.

لكن حتى حين تتحالف الدول المهدَدة لفرض التوازن في النظم متعددة الأقطاب، تكون الدبلوماسية عملية غير مؤكدة. فبناء التحالفات الدفاعية يمكن أن يستغرق وقتا، خاصة إذا كان عدد الدول المطلوبة لتشكيل التحالف كبيرا. ويمكن أن تستنتج الدولة المعتدية أنها تستطيع أن تحقق أهدافها قبل أن يكتمل تشكيل التحالف المعادي. وأخيرا، فإن الجغرافيا تمنع الدول التي تفرض التوازن أحيانا من الضغط بقوة على المعتدين. فيمكن لقوة كبرى، على سبيل المثال، أن تعجز عن ممارسة ضغط عسكري فعال على دولة تهدد بإحداث مشكلات؛ لأن مساحة مائية واسعة أو دولة أخرى تفصل بينهما[١١].

إمكانية الخطأ في التقدير

ثمة مشكلة أخيرة في النظم متعددة الأقطاب تكمن في تعزيز هذا النظام للخطأ في التقدير أو الحساب. فالتعددية القطبية تقود الدول إلى الاستخفاف بعزيمة الدول المنافسة وقوة التحالفات المعادية. وعندئذ تخطئ الدول في التقدير وتستنتج أنها تمتلك القدرة العسكرية على إكراه خصمها، أو هزيمته في المعركة إذا فشل الإكراه.

واحتمال اندلاع الحروب يكون أكبر حين تستخف دولة باستعداد الدولة المعادية للصمود في القضايا الخلافية. وعندئذ قد تضغط أكثر من اللازم على الدولة الأخرى



وهي تتوقع أن الدولة الأخرى ستذعن، في حين تختار الأخيرة الحرب. يكون هذا الخطأ في التقدير أرجح في النظم متعددة الأقطاب، لأن شكل النظام الدولي يظل مائعا نتيجة لتغير التحالفات. ونتيجة لذلك تتغير دائما طبيعة "علامات الطريق" الدولية المتفق عليها، أي معايير سلوك الدول والتقسيمات المتفق عليها للحقوق الإقليمية والامتيازات الأخرى. فما أن تتضح علامات العداوة، حتى تتحول إلى صداقة، ثم تنبثق خصومة جديدة مع صديق سابق أو دولة محايدة في السابق، ما يعني ضرورة تأسيس علامات طريق جديدة. في هذه الظروف قد تضغط دولة دون قصد على دولة أخرى، لأن الغموض في الحقوق والالتزامات الوطنية يترك مدى واسعا من القضايا التي قد تسيئ الدولة فيها تقدير عزيمة دولة أخرى. ويمكن أن تصبح معايير سلوك الدولة مفهومة ومقبولة على نطاق واسع من جانب الدول كافة حتى في النظم متعددة الأقطاب، تماما كما أصبحت المعايير الأساسية للسلوك الدبلوماسي مقبولة عموما من جانب القوى الأوروبية في القرن الثامن عشر. ورغم ذلك يظل التقسيم الواضح للحقوق أكثر صعوبة عموما حين يكون عدد الدول كبيرا وتكون العلاقات بينها مائعة، كما هي الحال في النظم متعددة الأقطاب.

تكون الحرب مرجحة أيضا حين تستخف الدول بالقوة النسبية للتحالف المعادي، إما لأنها تستخف بعدد الدول المعادية أو تبالغ في تقدير عدد الحلفاء الذين سيحاربون إلى جانبها[١٦]. وتلك الأخطاء تقع أكثر في النظم التي تضم دولا كثيرة، لأن الدول في هذه الحالة تكون مضطرة لأن تتنبأ بدقة بسلوك دول أخرى كثيرة لكي تحسب توازن القوة بين التحالفات. وحتى على افتراض أن الدولة تعرف الذين سيحاربون معها والذين سيحاربون ضدها، فإن قياس القوة العسكرية للتحالفات المكونة من دول متعددة يكون أصعب كثيرا من تقييم قوة خصم واحد.

وفي المقابل يكون الخطأ في التقدير أقل في العالم ثنائي القطبية. فلا تخطئ الدول كثيرا في تقدير عزيمة الدول الأخرى؛ لأن علامات الطريق مع الخصم الرئيس تستقر بمرور الوقت، ما يجعل كل طرف يعرف الحدود القصوى للضغط على الطرف الآخر، فضلا عن أن الدول لا يمكن أن تخطئ في تقدير عضوية التحالف المعادي، لأن كل طرف له عدو رئيس واحد. وهنا تولّد البساطة اليقين، ويعزز اليقين السلام.

التعددية القطبية المتوازنة في مقابل غير المتوازنة

تكون النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة أكثر عرضة للحروب لأسباب، منها أن الدولة المهيمنة الكامنة، وهي السمة الحاسمة لهذا النوع من النظام، تمتلك ميزة واضحة في القوة على القوى العظمى الأخرى، ما يعني أنها تمتلك فرصا جيدة للفوز في الحرب على خصومها الأضعف. قد يعتقد المرء أن التفاوت الواضح في القوة يقلل فرص الحرب، لأن القوة الفارقة للدولة المهيمنة الكامنة ستجعلها تشعر بالأمان، ما يقلل حاجتها لشن الحروب لزيادة قوتها. علاوة على أن القوى الأصغر ستدرك أن الدولة القيادية قوة وضع راهن، ما يهدأ مخاوفها. وحتى إذا فشلت هذه الدول في إدراك النوايا الحميدة للقوة المهيمنة، فإنها لا تملك القدرة العسكرية لتحديها. ولذلك يرى أصحاب هذا المنطق أن وجود دولة مهيمنة كامنة في النظام متعدد الأقطاب يحسّن فرص السلام.

غير أن ذلك لا يحدث حين تظهر دولة مهيمنة كامنة على المشهد. فهذه الدولة رغم قوتها العسكرية الكبيرة لا تقنع عادة بتوازن القوة. وتسعى بدلا من ذلك إلى اكتساب مزيد من القوة، وفي الأخير تحقيق الهيمنة الإقليمية؛ لأن الهيمنة هي الشكل المطلق للأمن، ولأن التهديدات الأمنية الحقيقية تنعدم بالنسبة للقوة المهيمنة في النظام أحادي القطبية. وبالطبع يكون لدى الدولة المهيمنة الكامنة دافع قوي لأن تحكم

منطقتها، فضلا عن امتلاكها القدرة على تعظيم تفوقها، ما يعني أنها تكون تهديدا خطيرا للسلام.

تستدعي الدولة المهيمنة الكامنة الحرب أيضا بزيادة مستوى الخوف بين القوى العظمى[١٣]. والخوف مزمن لدى الدول في النظام الدولي ويدفعها للتنافس على القوة لكي تزيد فرص بقائها في عالم خطر. وظهور دولة مهيمنة كامنة يجعل القوى العظمى الأخرى أكثر خوفا ويدفعها للبحث عن طرق لتصحيح عدم توازن القوة واتباع سياسات خطرة من أجل تلك الغاية. والسبب وراء ذلك بسيط، وهو أنه حين تهدد دولة واحدة بالهيمنة على الباقين، تتراجع القيمة بعيدة المدى للأمن عند الدول المهدَدة، فتتحين الفرص لتحسين أمنها.

ولا تحتاج الدولة المهيمنة الكامنة لأن تفعل الكثير لتوليد الخوف بين الدول الأخرى في النظام. فقدراتها الهائلة وحدها تخيف القوى العظمى المجاورة وتدفع بعضها على الأقل لتشكيل تحالف لفرض التوازن في مقابل خصمهم الخطر. ونظرا لصعوبة معرفة نوايا الدول، ولأن هذه النوايا يمكن أن تتغير سريعا، تميل القوى العظمى المنافسة إلى افتراض الأسوأ حول نوايا الدولة المهيمنة الكامنة، ما يعزز دافع الدول المهدَدة لاحتوائها أو إضعافها إن أمكن.

ومن المؤكد أن الدولة المستهدفة بإستراتيجية الاحتواء ستعتبر تحالف فرض التوازن الذي يتشكل ضدها محاولة من خصومها لتطويقها. وحينها ستكون الدولة المهيمنة محقة في هذا الاعتقاد، حتى وإن كان غرض القوى العظمى الأصغر دفاعيا في طبيعته. وهنا تشعر الدولة القيادية بأنها مهدَدة وينتابها الخوف وتتخذ بالتالي خطوات لتحسين أمنها، ما يجعل القوى العظمى المجاورة أكثر خوفا ويضطرها لاتخاذ خطوات إضافية لتحسين أمنها، ما يزيد خوف الدولة المهيمنة، وهكذا دواليك. بإيجاز تولّد

الدولة المهيمنة الكامنة دوامات من الخوف يصعب السيطرة عليها. وتزداد هذه المشكلة تعقيدا بامتلاكها لقوة كبيرة تجعلها تعتقد أنها تستطيع أن تحل مشكلاتها الأمنية بالحرب.

الخلاصة

يمكن القول بناء على ما تقدم بأن الثنائية القطبية هي الأكثر استقرارا بين الأبنية المختلفة لتوزيع القوة لأربعة أسباب. أولا ، تكون فرص النزاع أقل نسبيا في النظم ثنائية القطبية ، حيث يوجد زوج نزاع محتمل واحد فقط يتضمن القوى العظمى. وحين تحارب القوى العظمى في النظم ثنائية القطبية ، فإن ذلك يكون غالبا مع قوى صغرى ، وليس مع القوة العظمى المنافسة. ثانيا ، يكون احتمال تكافؤ القوة أكبر بين القوى العظمى في النظم ثنائية القطبية ، وهو مصدر بنيوي مهم للاستقرار. علاوة على أن الفرصة تكون محدودة لتعاون القوى العظمى ضد دول أخرى أو استغلال القوى الصغرى. ثالثا ، تقلل الثنائية القطبية الخطأ في التقدير ، ما يقلل احتمال دخول القوى العظمى في الحرب. رابعا ، ورغم أن الخوف يعشش دائما في السياسة الدولية ، فإن الثنائية القطبية لا تضخم المخاوف التي تطارد الدول.

وتكون النظم متعددة الأقطاب المتوازنة أكثر عرضة للحرب من الثنائية القطبية لثلاثة أسباب. أولا ، تقدم التعددية القطبية فرصا أكثر للنزاع ، خاصة بين القوى العظمى ذاتها. لكن الحروب التي تتضمن القوى العظمى كلها في الوقت عينه تكون غير واردة. ثانيا ، يرجح أن تكون القوة موزعة بشكل غير متساو بين الدول القيادية ، ويحتمل أن تكون الدول ذات القدرة العسكرية الأكبر أميل لشن الحروب لاعتقادها بأنها قادرة على الانتصار. كما تكون هناك فرص كثيرة لتعاون القوى العظمى على مهاجمة طرف ثالث ، أو إكراه القوى الصغرى أو قهرها. ثالثا ، يعد الخطأ في التقدير مشكلة خطيرة في النظم متعددة الأقطاب المتوازنة ، رغم أن مستويات الخوف العالية

بين القوى العظمى غير واردة، لعدم وجود فجوات واضحة في القوة بين الدول القيادية في النظام.

وتعد النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة نمط توزيع القوة الأخطر على الإطلاق. فهي إلى جانب احتوائها على كل مشكلات النظم متعددة الأقطاب المتوازنة، تعاني من أسوأ نوع من عدم التكافؤ، وهو وجود دولة مهيمنة كامنة. تمتلك تلك الدولة قدرة كبيرة على خلق المشكلات وتثير مستويات عالية من الخوف بين القوى العظمى. وتلك القدرة وذلك الخوف يزيدان احتمال الحرب التي يمكن أن تتضمن كل القوى العظمى في النظام وأن تكون مكلفة جدا.

وبعد أن عرضتُ نظريتي حول أسباب الحرب، سأبحث فيما يلي قدرتها على تفسير الأحداث في أوروبا بين عامي ١٧٩٢ و١٩٩٠.

حروب القوى العظمى في أوروبا الحديثة ١٧٩٢–١٩٩٠

إن اختبار ادعاءات الواقعية الهجومية حول تأثير الأنماط المختلفة لتوزيع القوة على احتمالات حروب القوى العظمى يتطلب تحديد الفترات بين عامي ١٧٩٢ و١٩٩٠ التي كانت أوروبا فيها ثنائية القطبية أم متعددة الأقطاب، والفترات التي كان يوجد فيها دولة مهيمنة كامنة في تلك النظم متعددة الأقطاب، ولا بد أن نحدد حروب القوى العظمى في تلك الفترات كلها.

إننا نعلم أن بنية النظام دالة لعدد القوى العظمى فيه وتوزيع القوة فيما بينها. تتضمن قائمة القوى العظمى الأوروبية على مدى القرنين اللذين نخضعهما للمناقشة: النمسا وبريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا وروسيا[١٤]. ومن بين هذه القوى جميعا، كانت روسيا التي عرفت باسم الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩١٧ و١٩٩٠ القوة

العظمى الوحيدة التي ظلت موجودة على امتداد هذه الفترة كاملة. وكانت النمسا التي أصبحت تعرف باسم النمسا-المجر في عام ١٨٦٧ قوة عظمى من عام ١٧٩٢ حتى زوالها في عام ١٩١٨. وكانت بريطانيا العظمى وألمانيا قوتين عظميين من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٩٤٥، رغم أن ألمانيا كان اسمها بروسيا قبل عام ١٨٧١. وكانت إيطاليا قوة عظمى من عام ١٨٦١ حتى انهيارها في عام ١٩٤٣.

لكن ماذا عن اليابان والولايات المتحدة اللتين لا تقعان في أوروبا، لكنهما كانتا قوتين عظميين لجزء من الفترة التي نخضعها للدراسة؟ كانت اليابان قوة عظمى من عام ١٨٩٥ حتى عام ١٩٤٥، لكننا سنستبعدها من التحليل التالي؛ لأنها لم تكن يوما لاعبا رئيسا في السياسة الأوروبية. صحيح أن اليابان أعلنت الحرب على ألمانيا في بداية الحرب العالمية الأولى، لكنها لم تفعل شيئا غير الاستيلاء على بضعة ممتلكات ألمانية في آسيا. كما أرسلت اليابان قوات إلى الاتحاد السوفيتي في العام الأخير من الحرب العالمية الأولى بالاتفاق مع المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة لمحاولة إعادة الاتحاد السوفيتي إلى الحرب على ألمانيا[١٥]. لكن اليابان كانت تهتم بالدرجة الأولى بضم أراض في الشرق الأقصى الذي تقع فيه روسيا، ولا تهتم بالأحداث في أوروبا، ناهيك عن فشلها في التدخل.

لكن الوضع مختلف بالنسبة للولايات المتحدة. فرغم أنها تقع في نصف الكرة الأرضية الغربي، فقد أرسلت قوات عسكرية للحرب في أوروبا في الحربين العالميتين واحتفظت بوجود عسكري كبير في المنطقة منذ عام ١٩٤٥. وفي الحالات التي قبلت فيها الولايات المتحدة الالتزام القاري تعتبر فاعلا رئيسا في توازن القوة الأوروبي. لكن للأسباب التي ناقشناها في الفصل السابع، لم تكن أمريكا أبدا دولة مهيمنة كامنة في أوروبا، وتصرفت بدلا من ذلك كفارض توازن من وراء البحار. وقد قمنا في الفصل

الثامن بمعظم العمل المطلوب لتقييم القوة النسبية للقوى العظمى في الأعوام من ١٧٩٢ إلى ١٩٩٠ ، خاصة فيما يتعلق بالسؤال المهم حول ما إذا كانت هناك في أوروبا دولة مهيمنة كامنة. وسوف نكمل الأجزاء المفقودة من تلك القصة فيما يلي.

يمكن تقسيم التاريخ الأوروبي منذ اندلاع الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية في عام ١٧٩٢ حتى نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩٠ إلى سبع فترات بناء على توزيع القوة بين الدول الكبرى :

١) الفترة النابليونية الأولى ١٧٩٢-١٧٩٣ (عام واحد) : تعددية قطبية متوازنة.
٢) الفترة النابليونية الثانية ١٧٩٣-١٨١٥ (٢٢ عاما): تعددية قطبية غير متوازنة.
٣) القرن التاسع عشر ١٨١٥-١٩٠٢ (٨٨ عاما): تعددية قطبية متوازنة.
٤) فترة ألمانيا القيصرية ١٩٠٣-١٩١٨ (١٦ عاما) : تعددية قطبية غير متوازنة.
٥) أعوام ما بين الحربين ١٩١٩-١٩٣٨ (٢٠ عاما) : تعددية قطبية متوازنة.
٦) الفترة النازية ١٩٣٩-١٩٤٥ (٦ أعوام) : تعددية قطبية غير متوازنة.
٧) الحرب الباردة ١٩٤٥-١٩٩٠ (٤٦ عاما) : ثنائية قطبية.

لقد اعتمدت في قائمة الحروب لكل من هذه الفترات السبع على قاعدة البيانات الجيدة التي أعدها جاك ليفي Jack Levy لحروب القوى العظمى[١٦] ، مع إدخال تعديل بسيط على تلك القاعدة ، وهو أنني أتعامل مع الحرب الروسية-البولندية (١٩١٩-١٩٢٠) والحرب الأهلية الروسية (١٩١٨-١٩٢١) كنزاعين منفصلين ، فيما يتعامل ليفي معهما على أنهما حرب واحدة. ويقتصر التحليل على الحروب التي تضمنت قوة عظمى أوروبية واحدة على الأقل وبين دول أوروبية ، مع استبعاد الحروب التي تضمنت قوة عظمى أوروبية ودولة غير أوروبية. ولذلك تستبعد حرب عام ١٨١٢ بين

المملكة المتحدة والولايات المتحدة والحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) والحرب السوفيتية في أفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩)[١٧]. كما تستبعد الحروب الأوروبية التي تضمنت قوى صغرى فقط، وكذلك الحروب الأهلية إلا إذا شهدت تدخلا خارجيا كبيرا من دولة أوروبية واحدة أو أكثر، كما حدث في الحرب الأهلية الروسية. ولذلك تستبعد الحرب الأهلية الأسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩)، رغم أنها لم تَخْلُ من تدخل.

وقد صنفتُ حروب القوى العظمى إلى ثلاث فئات. الفئة الأولى هي "الحروب المركزية" التي تضمنت كل القوى العظمى في النظام وشهدت قتالا شديدا[١٨]. والثانية هي "حروب القوى العظمى ضد قوى عظمى" التي تضمنت حروب قوة عظمى واحدة ضد أخرى أو قوتين ضد واحدة. ولا بد أن نلاحظ أنه ليس ثمة اختلاف بين الفئتين السابقتين سواء وقعت في نظام ثنائي القطبية أم نظام متعدد الأقطاب مكون من ثلاث قوى عظمى، وإن كان لا توجد حالات من هذا النوع الأخير في التاريخ الأوروبي الحديث. والفئة الأخيرة هي "حروب القوى العظمى ضد القوى الصغرى". وقد اشتملت فترة الـ١٩٩ عاما من التاريخ الأوروبي التي تغطيها الدراسة على إجمالي ٢٤ حربا من حروب القوى العظمى، منها ثلاث حروب مركزية، وست حروب قوى عظمى ضد قوى عظمى، وخمس عشرة حربا بين قوى عظمى وقوى صغرى.

الفترة النابليونية ١٧٩٢ - ١٨١٥

كانت أوروبا تضم خمس قوى عظمى بين عامي ١٧٩٢ و١٨١٥، هي النمسا وبريطانيا/المملكة المتحدة وفرنسا وبروسيا وروسيا. ورغم أن فرنسا كانت أقوى دولة في تلك الفترة، فإنها لم تكن دولة مهيمنة كامنة حتى أوائل خريف عام ١٧٩٣، لأنها لم تكن تمتلك أقوى جيش في أوروبا قبل ذلك التاريخ[١٩]. تذكر أن النمسا وبروسيا

شتتا حربا على فرنسا في عام ١٧٩٢ لأنها كانت ضعيفة عسكريا وكانت بالتالي هدفا للغزو. واحتفظت فرنسا بمكانتها العالية كدولة مهيمنة كامنة حتى هُزِم نابليون أخيرا في ربيع عام ١٨١٥. وهكذا فقد شهدت أوروبا تعددية قطبية متوازنة من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٧٩٣ وتعددية قطبية غير متوازنة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٥.

شهدت الفترة من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٨١٥ الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية. يصنف العام الأول من ذلك النزاع في فئة حروب القوى العظمى ضد قوى عظمى أخرى، لأنها تضمنت ثلاث قوى عظمى فقط، هي النمسا وفرنسا وبروسيا. في حين لم تشارك بريطانيا العظمى وروسيا في عام ١٧٩٢ وأوائل عام ١٧٩٣. وتصنف فترة الاثنين وعشرين عاما الباقية من ذلك النزاع في فئة الحروب المركزية. ففرنسا التي كانت تحاول أن تصبح دولة مهيمنة في أوروبا حاربت النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا، وإن كان في مجموعات مختلفة في الأوقات المختلفة.

وقعت ثلاث حروب قوى عظمى ضد قوى صغرى في الفترة النابليونية. كانت الحرب الروسية-التركية (١٨٠٦-١٨١٢) محاولة من روسيا للاستيلاء على بيسارابيا ومولدوفيا وولاشيا من تركيا التي كانت تسمى حينئذ الإمبراطورية العثمانية. أدت الانتصارات الروسية في العام الأخير من تلك الحرب إلى استيلاء روسيا على بيسارابيا، دون المنطقتين الأخريين. ونتجت الحرب الروسية-السويدية (١٨٠٨-١٨٠٩) عن غضب فرنسا وروسيا من تحالف السويد مع المملكة المتحدة. وشنت روسيا والدنمارك حربا على السويد وانتصرا فيها، واضطرت السويد للتنازل لروسيا عن فنلندا وجزر ألاند Aland. ووقعت الحرب النابولية (١٨١٥) بين النمسا ونابولي، حيث كانت النمسا مصممة في أعقاب رحيل نابليون عن إيطاليا على إعادة تأكيد هيمنتها في المنطقة فيما كانت القوات النابولية مصممة على طرد النمسا من إيطاليا، وربحت النمسا الحرب.

القرن التاسع عشر ١٨١٥-١٩٠٢

كان النظام الأوروبي يضم ست قوى عظمى على مدار هذه الفترة التي تغطي ثمانين عاما، من الهزيمة النهائية لفرنسا النابليونية إلى صعود ألمانيا الفيلهلمية، هي النمسا/النمسا-المجر والمملكة المتحدة وفرنسا وبروسيا/ألمانيا وروسيا، ثم انضمت إيطاليا إلى هذا النادي في عام ١٨٦١. لم تكن هناك دولة مهيمنة كامنة في أوروبا بين عامي ١٨١٥ و١٩٠٢. وكانت المملكة المتحدة أغنى دولة في أوروبا خلال تلك الفترة (راجع الجدول رقم ٣-٣)، لكنها لم تترجم ثروتها الوفيرة إلى قوة عسكرية، بل احتفظت بجيش صغير وضعيف على مدى معظم تلك الفترة. وكانت الجيوش الأكبر في أوروبا بين عامي ١٨١٥ و١٨٦٠ هي جيوش النمسا وفرنسا وروسيا، لكن أحدا منها لم يكن قويا بما يكفي لاجتياح أوروبا (انظر الجدولين رقمي ٩-١ و٩-٢)[٢٠]، ولم يقترب أي من هذه الدول من امتلاك القوة الكامنة الكافية للتأهل كدولة مهيمنة كامنة.

الجدول رقم (٩-١). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٨٢٠-١٨٥٨.

	١٨٢٠	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٥٨
النمسا	٢٥٨٠٠٠	٢٧٣٠٠٠	٢٦٧٠٠٠	٤٣٤٠٠٠	٤٠٣٠٠٠
المملكة المتحدة	١١٤٥١٣	١٠٤٠٦٦	١٢٤٦٥٩	١٣٦٩٣٢	٢٠٠٠٠٠
فرنسا	٢٠٨٠٠٠	٢٢٤٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	٣٩١١٩٠	٤٠٠٠٠٠
بروسيا	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣١٠٠٠	١٥٣٠٠٠
روسيا	٧٧٢٠٠٠	٨٢٦٠٠٠	٦٢٣٠٠٠	٨٧١٠٠٠	٨٧٠٠٠٠

المصدر: أرقام النمسا وبروسيا مأخوذة من J. David Singer and Melvin Small. National Material Capabilities Data, 1816-1985 (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993). وأرقام المملكة المتحدة مأخوذة من Edward Spiers, The Army and Society, 1815-1914 (London: Longman, 1980), p. 36. وأرقام فرنسا مأخوذة من Edward Spiers, The Army and Society, 1815-1914 (London: Longman, 1980), p. 36.

الجدول رقم (٩-٢). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٨٥٣-١٨٥٦ (حرب القرم).

	١٨٥٣	١٨٥٤	١٨٥٥	١٨٥٦
النمسا	٥١٤٠٠٠	٥٤٠٠٠٠	٤٢٧٠٠٠	٤٢٧٠٠٠
المملكة المتحدة	١٤٩٠٨٩	١٥٢٧٨٠	١٦٨٥٥٢	١٦٨٥٥٢
فرنسا	٣٣٢٥٤٩	٣١٠٢٦٧	٥٠٧٤٣٢	٥٢٦٠٥٦
بروسيا	١٣٩٠٠٠	١٣٩٠٠٠	١٤٢٠٠٠	١٤٢٠٠٠
روسيا	٧٦١٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١٨٤٣٤٦٣	١٧٤٢٠٠٠

المصدر: أرقام النمسا وبروسيا مأخوذة من Singer and Small, National Material Capabilities Data. وأرقام المملكة المتحدة مأخوذة من Hew Strachan, Wellington's Legacy: The Reform of the British Army, 1830-54 (Manchester: Manchester University Press, 1984), p. 182: 1855-56, Spiers, Army and Society, p. 36. وأرقام فرنسا مأخوذة من Corvlsier, ed., Histoire Militaire. p. 413. Figures for Russia, 1853-54 are from Singer and Small, National Material Capabilities Data.

وفي العقد السابع من القرن التاسع عشر أصبح الجيش البروسي قوة مقاتلة هائلة وأخذ ينافس الجيشين النمساوي والفرنسي على المركز الأول في أوروبا[٢١]. احتل الجيش الفرنسي ذلك المركز في النصف الأول من العقد، واحتله الجيش البروسي في النصف الثاني منه. وكانت ألمانيا بلا شك تمتلك الجيش الأقوى في أوروبا بين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٢، لكنه لم يكن مع ذلك قويا إلى الدرجة التي يهدد معها القارة كاملة. فضلا عن أن ألمانيا لم تكن حتى ذلك الحين تمتلك ثروة تكفي لكي تصبح دولة مهيمنة كامنة. ولذلك يبدو من المعقول القول بأن أوروبا شهدت في القرن التاسع عشر تعددية قطبية متوازنة.

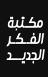
وقعت أربع حروب قوى عظمى ضد قوى عظمى بين عامي ١٨١٥ و١٩٠٢. كانت حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) في البداية بين روسيا والإمبراطورية العثمانية، حيث كانت الأولى تحاول أن تحقق مكاسب إقليمية على حساب الأخيرة، ودخلت

المملكة المتحدة وفرنسا الحرب إلى جانب الإمبراطورية العثمانية، وهزمت روسيا وأجبرتها على تقديم تنازلات إقليمية صغيرة. وفي حرب الوحدة الإيطالية (١٨٥٩) تحالفت فرنسا مع بيدمونت Piedmont لإبعاد النمسا عن إيطاليا وبناء الدولة الإيطالية الموحدة، وخسرت النمسا الحرب وظهرت إيطاليا إلى الوجود بعد ذلك بقليل. وفي الحرب النمساوية-البروسية (١٨٦٦) اصطفت بروسيا وإيطاليا ضد النمسا، حيث كانت بروسيا والنمسا تتقاتلان على الهيمنة على ألمانيا الموحدة، فيما كانت إيطاليا تريد أن تستولي على أراض من النمسا. وخسرت النمسا الحرب وحققت بروسيا مكاسب إقليمية كبيرة على حسابها. لكن الوحدة الألمانية لم تكتمل. ووقعت الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) بذريعة التدخل البروسي في سياسة أسبانيا. كان بسمارك في الحقيقة يريد هذه الحرب ليكمل الوحدة الألمانية، في حين أرادت فرنسا منها تعويض الأراضي التي ضمتها بروسيا في عام ١٨٦٦، وفيها ربح الجيش البروسي انتصارا حاسما.

شهد القرن التاسع عشر أيضا ثماني حروب قوى عظمى ضد قوى صغرى. نتجت الحرب الفرنسية-الأسبانية (١٨٢٣) عن اندلاع ثورة في أسبانيا أطاحت بالملك الحاكم، وتدخلت فرنسا لإعادة السلام والحكم الملكي. وكانت حرب خليج نافارينو[1] (١٨٢٧) اشتباكا بحريا قصيرا بين المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا من جانب والإمبراطورية العثمانية ومصر على الجانب الآخر، نتجت عن مساعدة القوى العظمى لليونانيين في نيل استقلالهم عن الإمبراطورية العثمانية. وفي الحرب الروسية-التركية (١٨٢٨-١٨٢٩) خاض الروس حربا ضد الإمبراطورية العثمانية لدعم

---

(١) تُعرَف هذه المعركة البحرية في التاريخ العربي- الإسلامي باسم معركة نوارين البحرية، وفيها دُمِّر الأسطول المصري والعثماني على أيدي القوى الأوروبية التي تحالفت لانتزاع استقلال اليونان من الدولة العثمانية [المترجم].



استقلال اليونان وللحصول على مكاسب إقليمية في القوقاز وأماكن أخرى على حساب الإمبراطورية العثمانية. وكانت حرب شليسفيغ-هولشتاين الأولى (١٨٤٨-١٨٤٩) محاولة فاشلة من جانب بروسيا لأخذ هاتين الدوقيتين من الدنمارك وبناء دولة ألمانية.

وفي الحرب النمساوية-الساردينية (١٨٤٨) حاولت مملكة بيدمونت-ساردينيا إخراج النمسا من إيطاليا وبناء دولة إيطاليا الموحدة تحت رعايتها، لكن محاولة التحرر فشلت. واندلعت حرب الجمهورية الرومانية (١٨٤٩) حين أرسلت فرنسا جيشا إلى روما لإعادة البابا إلى السلطة وسحق الجمهورية الوليدة التي أسسها هناك جيوسيب ماتزيني Giuseppe Mazzini. وفي حرب شليسفيغ-هولشتاين الثانية (١٨٦٤) تعاونت النمسا وبروسيا ونزعت هاتين الدوقيتين أخيرا من الدنمارك. وأخيرا، في الحرب الروسية-التركية (١٨٧٧-١٨٧٨) تحالفت روسيا وصربيا مع البوسنة والهرسك وبلغاريا في جهد الأخيرتين لنيل الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية.

فترة ألمانيا القيصرية ١٩٠٣-١٩١٨

لم يحدث تغيير في قائمة القوى العظمى بعد عام ١٩٠٣، حيث ظلت القوى العظمى الست نفسها في بؤرة السياسة الأوروبية، باستثناء أن الولايات المتحدة أصبحت لاعبا رئيسا بداية من عام ١٩١٨، حين بدأت القوات الأمريكية تتوافد على القارة بأعداد كبيرة. كانت ألمانيا الفيلهلمية، كما أكدنا في الفصل الثامن، دولة مهيمنة كامنة في هذه الفترة، حيث كانت تمتلك أقوى جيش وأكبر ثروة في المنطقة. ولذلك كانت هناك تعددية قطبية غير متوازنة في أوروبا من عام ١٩٠٣ إلى عام ١٩١٨.

شهدت هذه الفترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) التي كانت حربا مركزية تضمنت القوى العظمى كافة وكثيرا من القوى الصغرى في أوروبا. وشهدت أيضا حربا واحدة بين قوتين عظميين، هي الحرب الأهلية الروسية (١٩١٨-١٩٢١)

التي أرسلت فيها المملكة المتحدة وفرنسا واليابان والولايات المتحدة قوات إلى الاتحاد السوفيتي في وسط الحرب الأهلية لإرغامه على العودة إلى حرب ألمانيا، وانتهى بهم الحال إلى خوض معارك قصيرة وعنيفة ضد البلاشفة الذين ربحوا الحرب الأهلية رغم ذلك. وأخيرا، وقعت حرب بين قوة عظمى وقوة صغرى في تلك الفترة، وهي الحرب الإيطالية-التركية (١٩١١-١٩١٢)، التي احتلت فيها إيطاليا الساعية إلى تأسيس إمبراطورية في المنطقة المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط إقليمي طرابلس وبرقة في شمال أفريقيا اللذين كانا جزءا من الإمبراطورية العثمانية (كلاهما جزء من ليبيا المعاصرة).

فترة ما بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٨

كانت هناك خمس قوى عظمى في النظام الأوروبي بين الحربين العالميتين. اختفت النمسا-المجر مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبقيت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي. ولم تكن هناك دولة مهيمنة كامنة في أوروبا في هذين العقدين. كانت المملكة المتحدة أغنى دولة في أوروبا في الأعوام القليلة التالية للحرب، لكن ألمانيا استعادت ريادتها بنهاية العشرينات (راجع الجدول رقم ٣-٣). لكن لا المملكة المتحدة ولا ألمانيا كانتا تمتلكان أقوى جيش في المنطقة بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٨[٢٢]. بل كان جيش الدولتين ضعيفا، خاصة طوال العشرينات وفي أوائل الثلاثينات. صحيح أن الجيش الألماني ازداد قوة بالتأكيد في أواخر الثلاثينات، لكنه لم يصبح أقوى جيش في أوروبا حتى عام ١٩٣٩. ورغم أن الأمر يبدو صعبا في تصديقه بالنظر إلى هزيمة فرنسا الساحقة في عام ١٩٤٠، فإنها كانت تمتلك الجيش الأول في أوروبا في فترة ما بين الحربين. لكن فرنسا كانت من حيث الثروة وعدد السكان بعيدة عن أن تكون دولة مهيمنة كامنة. ولذلك هيمنت التعددية القطبية المتوازنة على أوروبا في تلك الفترة.

لم تشهد فترة ما بين الحربين (١٩١٩-١٩٣٨) حروبا بين القوى العظمى، لكن وقعت حرب واحدة بين قوة عظمى وقوة صغرى، هي الحرب الروسية-البولندية

(١٩١٩-١٩٢٠) التي غزت فيها بولندا الاتحاد السوفيتي الذي كان ضعيفا جدا في أعقاب الحرب العالمية الأولى بهدف فصل بيلاروسيا وأوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي وضمهما إلى اتحاد تقوده بولندا. ورغم أن بولندا أخفقت في تحقيق ذلك الهدف، فقد استولت على بعض الأراضي في بيلاروسيا وأوكرانيا.

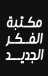
الفترة النازية ١٩٣٩-١٩٤٥

بدأت هذه الفترة بالقوى العظمى الخمس نفسها التي هيمنت على فترة ما بين الحربين. لكن فرنسا أُخرِجت من مصاف القوى العظمى في ربيع عام ١٩٤٠، وتبعتها إيطاليا في عام ١٩٤٣. وظلت المملكة المتحدة وألمانيا والاتحاد السوفيتي قوى عظمى حتى عام ١٩٤٥. كما أصبحت الولايات المتحدة أكثر تورطا في السياسة الأوروبية بعد أن دخلت الحرب العالمية الثانية في ديسمبر ١٩٤١. وكما أكدنا في الفصل الثامن، فإن ألمانيا النازية كانت دولة مهيمنة كامنة من عام ١٩٣٩ حتى هزيمتها النهائية في ربيع عام ١٩٤٥. ولذلك هيمنت على أوروبا تعددية قطبية غير متوازنة في تلك الفترة.

كانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، تلك الحرب المركزية، الحدث الأهم في أوروبا في تلك الفترة. ووقعت أيضا حرب قوة عظمى ضد قوة صغرى، هي الحرب الروسية-الفنلندية (١٩٣٩-١٩٤٠). فقد طالب ستالين، تحسبا من هجوم نازي محتمل على الاتحاد السوفيتي، بتنازلات إقليمية من فنلندا في خريف عام ١٩٣٩، وحين رفض الفنلنديون، اجتاح الجيش الأحمر فنلندا في أواخر نوفمبر ١٩٣٩، واستسلمت فنلندا في مارس ١٩٤٠، وأخذ الاتحاد السوفيتي الأراضي التي أرادها.

الحرب الباردة ١٩٤٥-١٩٩٠

بقيت قوة عظمى واحدة فقط في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، هي الاتحاد السوفيتي[١٣٣]. لكن الولايات المتحدة كانت مصممة على منع السوفييت من الهيمنة على المنطقة، ولذلك احتفظت بتواجد عسكري كبير في أوروبا طوال سنوات الحرب



الباردة. وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي تنشر فيها أعدادا كبيرة من القوات في أوروبا في زمن السلم. ولذلك هيمنت على أوروبا الثنائية القطبية في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠.

لم تقع حرب بين القوتين العظميين في تلك الفترة، لكن وقعت حرب بين قوة عظمى وقوة صغرى، هي الحرب الروسية-المجرية (١٩٥٦) التي تدخل فيها الاتحاد السوفيتي بنجاح لقمع ثورة مضادة للشيوعية في المجر.

تحليل

سنصنف الآن هذه المعلومات لنرى عدد حروب القوى العظمى التي وقعت في أوروبا حين سادت الثنائية القطبية والتعددية القطبية المتوازنة والتعددية القطبية غير المتوازنة، مع التركيز على عدد الحروب وتكرار الحروب وفتكها في ظل كل نظام. لقد جمعتُ عدد حروب القوى العظمى في كل فترة وفقا لأنواع الحروب الثلاثة السابقة: الحروب المركزية، وحروب القوى ضد قوى عظمى، وحروب القوى العظمى ضد قوى صغرى. وحسبتُ التكرار بجمع الأعوام من كل فترة التي شهدت حروب قوى عظمى، وإذا وقعت حرب في جزء من العام اعتبر العام كله عام حرب. على سبيل المثال امتدت حرب القرم من أكتوبر ١٨٥٣ حتى فبراير ١٨٥٦، ولذلك اعتبرتُ أعوام ١٨٥٣ و١٨٥٤ و١٨٥٥ و١٨٥٦ أعوام حرب. وأخيرا، قمت بقياس فتك الحرب بعدد الوفيات بين العسكريين، دون المدنيين.

يبدو أن الثنائية القطبية هي أكثر النظم ميلا إلى السلام وأقلها في شدة الحرب (انظر الجدول رقم ٩-٣). فلم تشهد الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠ حربا بين القوى العظمى، وهي الفترة الوحيدة التي كانت أوروبا فيها ثنائية القطبية. لكن وقعت حرب بين قوة عظمى وقوة صغرى لم تدم لأكثر من شهر. وبذلك وقعت حرب في

أوروبا في عام واحد فقط من الـ٤٦ عاما التي كانت القارة فيها ثنائية القطبية. ومن حيث فتك الحرب، وقعت ١٠٠٠٠ وفاة في ذلك النزاع.

تعد التعددية القطبية غير المتوازنة الأكثر عرضة للحرب والأشد فتكا بين نظم توزيع القوة الثلاثة. ففي الفترات التي ظهرت فيها دولة مهيمنة كامنة في أوروبا متعددة الأقطاب (١٧٩٣-١٨١٥ و١٩٠٣-١٩١٨ و١٩٣٩-١٩٤٥) وقعت ثلاث حروب مركزية وحرب واحدة بين قوتين عظميين وخمس حروب بين قوى عظمى وقوى صغرى. ووقعت الحرب في ٣٥ عاما من الأعوام الـ٤٤، وفي ١١ عاما منها وقعت حربان في الوقت نفسه. وأخيرا فقد قتل حوالي ٢٧ مليون عسكري في تلك النزاعات (وربما عدد مماثل من المدنيين حين توضع في الاعتبار كل الوفيات والإصابات التي وقعت في الحرب العالمية الثانية).

تقع التعددية القطبية المتوازنة في مكانة وسط بين الثنائية القطبية والتعددية القطبية المتوازنة. ففي الفترات التي كانت أوروبا فيها متعددة الأقطاب، لكن بدون دولة مهيمنة كامنة (١٧٩٢-١٧٩٢ و١٨١٥-١٩٠٢ و١٩١٩-١٩٣٨)، لم تحدث حروب هيمنة ووقعت خمس حروب بين قوى عظمى وتسع حروب بين قوى عظمى وقوى صغرى. ومن حيث التكرار وقعت الحرب في مكان ما في أوروبا في ٢٠ عاما من الأعوام الـ١٠٩. معنى ذلك أن الحرب شغلت ١٨,٣٪ من الوقت في ظل التعددية القطبية غير المتوازنة، في مقابل ٢,٢٪ في الثنائية القطبية، ٧٩,٥٪ في التعددية القطبية غير المتوازنة. ومن حيث الفتك وقع حوالي ١,٢ مليون وفاة عسكرية في الحروب المختلفة التي حدثت في ظل التعددية القطبية المتوازنة، في مقابل ٢٧ مليون في التعددية القطبية غير المتوازنة، ١٠٠٠٠ فقط في الثنائية القطبية.

الجدول رقم (٩-٣). ملخص للحروب الأوروبية وفقا لبنية النظام: ١٧٩٢-١٩٩٠

	عدد الحروب			تكرار الحروب			فتك الحروب
	الحروب المركزية	حروب القوى العظمى- العظمى	حروب القوى العظمى- الصغرى	إجمالي الأعوام	أعوام الحرب	نسبة أعوام الحرب	الوفيات العسكرية فقط
الثنائية القطبية (١٩٤٥- ١٩٩٠)	٠	٠	١	٤٦	١	٢٫٢٪	١٠٠٠٠
التعددية القطبية المتوازنة (١٧٩٢- ١٧٩٣، ١٨١٥- ١٩٠٢، ١٩١٩- ١٩٣٨)			٩	١٠٩	٢٠	١٨٣٪	١٢ مليون
التعددية القطبية غير المتوازنة (١٧٩٣- ١٨١٥، ١٩٠٣- ١٩١٨، ١٩٣٩- ١٩٤٥)	٣	١	٥	٤٤	٣٥	٧٩٫٥٪	٢٧ مليونا

ملحوظة: لم أستطع أن أعثر على بيانات الإصابات في الحرب الروسية - التركية (١٨٠٦-١٨١٢) والحرب الروسية - السويدية (١٨٠٨-١٨٠٩) وكلتاهما وقعت في الفترة النابليونية. ولذلك أسقطتهما من الحساب. لكن مؤكد أن أعداد الوفيات بين العسكريين في هاتين الحربين كانت صغيرة جدا ولا تؤثر على العدد الضخم للوفيات بين العسكريين التي وقعت حين هيمنت على أوروبا التعددية القطبية غير المتوازنة.

المصدر: البيانات حول الحروب والأعداد الإحصائية للحرب مأخوذة من Jack S. Levy, War in the Modern Great Power System, 1495-1975 (Lexington: University Press of Kentucky, 1983

خاتمة

تقدم هذه النتائج تأكيدا قويا للواقعية الهجومية. لكن ثمة تحذير مهم لا بد أن يقال، وهو أن الأسلحة النووية التي نشرت لأول مرة في عام ١٩٤٥ كانت موجودة طوال فترة هيمنة الثنائية القطبية على أوروبا، لكنها لم تكن موجودة في أي من النظم متعددة الأقطاب السابقة. يتسبب ذلك في مشكلة لحجتي؛ لأن الأسلحة النووية قوة داعمة للسلام وتساعد بالتأكيد في تفسير غياب حروب القوى العظمى في أوروبا بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠. لكن من غير الممكن تحديد التأثير النسبي للثنائية القطبية والأسلحة النووية في إنتاج تلك الفترة الطويلة من الاستقرار.

قد يفيدنا في التعامل مع هذه المشكلة الاستعانة ببعض الدراسات التجريبية التي تقدم أدلة موثوقة على تأثيرات الثنائية القطبية والتعددية القطبية على إمكانية الحرب في غياب الأسلحة النووية. لكن لا توجد دراسات في هذا الموضوع. فقد كان النظام الرسمي الأوروبي من بدايته حتى عام ١٩٤٥ متعدد الأقطاب، ولذلك يخلو هذا التاريخ من المقارنات التي من شأنها أن تكشف التأثيرات المختلفة للتعددية القطبية والثنائية القطبية. يقدم التاريخ الأقدم أمثلة واضحة للنظم ثنائية القطبية، منها نظم كانت مولعة بالحرب- أثينا في مقابل أسبرطة وروما في مقابل قرطاج- لكن هذا التاريخ لا يمكن الخلوص منه إلى استنتاجات؛ لأنه لا تتوفر حوله بيانات كاملة.

لكن تلك المشكلة لا تظهر حين نقارن نوعي التعددية القطبية، لأنه لم تكن هناك أسلحة نووية قبل عام ١٩٤٥. لقد اتضح من التحليل السابق أن وجود دولة مهيمنة كامنة في النظام متعدد الأقطاب، مثل فرنسا النابليونية أو ألمانيا الفيلهلمية أو ألمانيا النازية، يؤثر بشدة على فرص السلام. فمتى تظهر في النظام متعدد الأقطاب قوة تمتلك

أقوى جيش وأكبر قدر من الثروة، يكون من المرجح أن تقع حرب فتاكة بين القوى العظمى.

لم نقل شيئا حتى الآن حول السياسة الدولية فيما بعد الحرب الباردة. سيبحث الفصل التالي والأخير العلاقات بين القوى العظمى في تسعينات القرن العشرين وكذلك إمكانية اندلاع حروب القوى العظمى في القرن التالي.

سياسة القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين
Great Power Politics in the Twenty-first Century

ثمة رأي شائع في الغرب يقول إن السياسة الدولية اجتازت تحولا جذريا مع نهاية الحرب الباردة. فقد غدا التعاون هو السمة الدامغة للعلاقات بين القوى العظمى، وليس التنافس الأمني والنزاع. وليس غريبا أن يقول المتفائلون أصحاب هذا الرأي بأن الواقعية فقدت كثيرا من قوتها التفسيرية. فقد أصبحت، في رأيهم، فكرا قديما ومنقطع الصلة بالحقائق الجديدة في السياسة الدولية. وقد اختفى الواقعيون كما اختفت الديناصورات، وهم فقط الذين لا يدركون ذلك. وأفضل ما يمكن أن يقال عن نظريات مثل الواقعية الهجومية إنها تساعد في فهم سلوك القوى العظمى قبل عام ١٩٩٠، لكنها عديمة الجدوى الآن وفي المستقبل المنظور. ولحن لذلك في حاجة إلى نظريات جديدة لفهم العالم من حولنا.

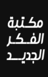
عبَّر الرئيس الأمريكي بيل كلنتون عن هذا المنظور على مدار تسعينات القرن العشرين. فقد أعلن في عام ١٩٩٢، على سبيل المثال، أنه "في العالم الذي تتزايد فيه الحرية، وليس الاستبداد، لم يعد ثمة مكان للحساب المتشائم لسياسة القوة الخالصة. فهذا الحساب لا يناسب العصر الجديد". كما عبَّر عن الرأي نفسه بعد خمسة أعوام

حين دافع عن توسيع حلف شمال الأطلنطي ليضم بعض دول حلف وارسو الشيوعي السابق. ودفع كلنتون بأن الاتهام بأن هذه السياسة التوسعية قد تعزل روسيا يستند إلى الاعتقاد بأن "السياسة الإقليمية للقوى العظمى في القرن العشرين ستسود في القرن الحادي والعشرين"، وهو أمر رفضه كلنتون، وأكد عوضا عن ذلك اعتقاده بأن "المصلحة الخاصة المستنيرة والقيم المشتركة ستجبر الدول على تعريف عظمتها بطرق بنَّاءة ... وستجبرنا على التعاون بطرق بنَّاءة"[١٣].

إن ادعاء المتفائلين بأن التنافس الأمني والحرب بين القوى العظمى قد غادرا النظام بلا رجعة ادعاء خاطئ. فلا تزال كل الدول الكبرى حول العالم يهيمن عليها منطق توازن القوة ولا تزال عازمة على التنافس على القوة فيما بينها في المستقبل المنظور. وبالتالي ستقدم الواقعية أقوى التفسيرات للسياسة الدولية على مدى القرن التالي، حتى لو هيمنت على النقاش بين الأكاديميين والنخب السياسية نظريات غير الواقعية. بإيجاز، لا يزال العالم الواقعي عالم النظرية الواقعية.

فلا تزال إحدى الدول تخشى الأخرى وتسعى لزيادة قوتها على حساب الأخرى، لأن الفوضى الدولية، وهي القوة الدافعة لسلوك القوى العظمى، لم تتغير مع نهاية الحرب الباردة، وليس ثمة علامات على أن هذا التغيير وارد في المدى المنظور. فلا تزال الدول هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية، ولم يأت الحارس الليلي ليحميهم من بعضهم البعض. لقد أحدث انهيار الاتحاد السوفيتي بالتأكيد تحولا أساسيا في التوزيع العالمي للقوة. لكنه لم يُحدث تغييرا في البنية الفوضوية للنظام، وبدون ذلك التغيير العميق، ليس ثمة مبرر لأن نتوقع أن تتصرف القوى العظمى في القرن الجديد بطريقة مختلفة عما كانت تتصرف به في القرون السابقة.

بل إن هناك أدلة كثيرة من التسعينات تشير إلى أن سياسة القوة لم تختف من أوروبا وشمال شرق آسيا، وهما المنطقتان اللتان توجد فيهما قوتان عظميان أو أكثر



وكذلك قوى عظمى ممكنة مثل ألمانيا واليابان. لكن لا جدال في أن التنافس على القوة كان محدودا خلال العقد الماضي. لكن لا تزال هناك إمكانية لحدوث تنافس أمني حاد بين القوى العظمى، قد يؤدي إلى حرب كبرى. ولعل أفضل دليل على تلك الإمكانية هو أن الولايات المتحدة تحتفظ بحوالي مائة ألف جندي في أوروبا وشمال شرق آسيا لغرض واضح، وهو إجبار الدول الكبرى في المنطقتين على العيش في سلام.

تنتج هذه الظروف التي يعمها السلام نسبيا بالدرجة الأولى عن التوزيع الحميد للقوة في المنطقتين. فلا تزال أوروبا ثنائية القطبية (حيث إن روسيا والولايات المتحدة هما القوتان العظميان)، وهو النوع الأكثر استقرارا بين أبنية القوة. وشمال شرق آسيا متعدد الأقطاب (حيث الصين وروسيا والولايات المتحدة)، وهي بنية أكثر عرضة لعدم الاستقرار، لكن لحسن الحظ لا توجد دولة مهيمنة كامنة في ذلك النظام. فضلا عن أن الاستقرار يتعزز في المنطقتين بالأسلحة النووية واستمرار وجود القوات الأمريكية والضعف النسبي للصين وروسيا. لكن من المرجح أن تتغير هاتان البنيتان للقوة في أوروبا وشمال شرق آسيا على مدى العقدين القادمين، ما قد يؤدي إلى تنافس أمني شديد وربما حرب بين القوى العظمى.

سيكون الجزء الباقي من هذا الفصل منظما على النحو التالي. سأحلل في القسم التالي الادعاءات بأن السياسة الدولية تغيرت أو على وشك أن تتغير جذريا، بما يقوض النظرية الواقعية. ونظرا لضيق المكان فلن أتمكن من التعامل مع كل حجة بالتفصيل. لكن تحليلي سيوضح أن البنية الأساسية للنظام الدولي لم تتغير مع نهاية الحرب الباردة، وأنه ليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن هذا التغيير وشيك. وأحاول أن أعرض في القسم التالي الأدلة الكثيرة من العقد الأخير من القرن العشرين على أن التنافس الأمني بين القوى العظمى لم ينقرض، سواء في أوروبا أو في شمال شرق آسيا. وأدفع في الأقسام الأربعة التالية بأن من الوارد أن نشهد مزيدا من عدم الاستقرار في هاتين المنطقتين المهمتين على

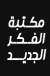
مدى العقدين التاليين. وأخيرا، سأدفع في الخاتمة بأن الصين الصاعدة هي أخطر تهديد ممكن للولايات المتحدة في أوائل القرن الحادي والعشرين.

الفوضى الدائمة

تتحدد بنية النظام الدولي، كما تأكد في الفصل الثاني، بخمس فرضيات حول طريقة تنظيم العالم: (١) الدول هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية وهي تعمل في نظام فوضوي، (٢) تمتلك القوى العظمى دائما قدرا من القدرة العسكرية الهجومية، (٣) لا سبيل لأن تتثبت الدول من أن الدول الأخرى تحمل نوايا عدائية نحوها، (٤) تهتم القوى العظمى كثيرا بالبقاء، (٥) الدول فاعل عقلاني ماهر إلى درجة كبيرة في تصميم إستراتيجيات تزيد من فرص بقائه.

يبدو أن هذه الخصائص للنظام الدولي لم يطالها تغيير ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين. فلا يزال العالم يتكون من دول تعمل في بيئة فوضوية. ولا تملك الأمم المتحدة ولا أية مؤسسة دولية أخرى قوة إجبارية كبيرة على القوى العظمى. فضلا عن أن كل الدول تقريبا تمتلك قدرا من القدرة العسكرية الهجومية، وليس ثمة أدلة على أن نزع السلاح العالمي وشيك. بل على العكس تشهد تجارة السلاح العالمية ازدهارا، ومن الوارد أن يكون الانتشار النووي مصدر قلق لصناع السياسة المستقبليين، وليس الإلغاء النووي. ولم تتوصل إحدى القوى العظمى بعد إلى طريقة للتكهن بنوايا الأخرى. من ذلك على سبيل المثال أن أحدا لا يستطيع أن يتنبأ بأية درجة من اليقين بأهداف السياسة الخارجية الصينية أو الألمانية في عام ٢٠٢٠. وليس ثمة ما يؤكد أن البقاء أصبح اليوم هدفا أقل أهمية للدول منه قبل عام ١٩٩٠، ولا ما يبرر الاعتقاد بأن قدرة القوى العظمى على التفكير الإستراتيجي قد تراجعت منذ انتهاء الحرب الباردة.

يلقى هذا الوصف لاستمرارية سياسة القوة العظمى رفض خبراء يعتقدون أن ثمة تغييرات كبيرة تبشر بالسلام بين القوى العظمى حدثت مؤخرا في بنية النظام الدولي.



ورغم وجود اختلافات حادة بين هؤلاء المتفائلين حول الأسباب الأساسية لهذا التحول المزعوم، فإن كل حجة من حججهم تمثل تحديا مباشرا لإحدى الفرضيات الواقعية التي عرضتها قبل قليل. والادعاء الوحيد الذي لا يتحداه المتفائلون هو الادعاء بأن الدول فاعل عقلاني. لكنهم يركزون نيرانهم بدلا من ذلك على المعتقدات الواقعية الأربعة الأخرى حول النظام الدولي. سنعرض فيما يلي أفضل حججهم ضد تلك الفرضيات الأساسية تباعا.

السيادة تتهاوى

يرى البعض أن المؤسسات الدولية يزداد عددها وتنمو قدرتها على الضغط على الدول لكي تتعاون فيما بينها[٢]. ويمكن للمؤسسات تحديدا أن تكبح التنافس الأمني وتعزز السلام العالمي؛ لأنها تستطيع أن تجعل الدول ترفض سلوك تعظيم القوة وتتوقف عن حساب كل تحرك مهم وفقا لمدى تأثيره على مكانتها في توازن القوة. والمؤسسات، كما ترى هذه الحجة، لها تأثير مستقل على سلوك الدول يقلل الفوضى، وربما حتى يضع حدا لها.

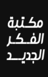
لكن رغم الحديث حول القوة المتنامية للمؤسسات الدولية، لا توجد أدلة على أنها قادرة على أن تجعل القوى العظمى تتصرف خلافا لما تمليه الواقعية[٣]. ولا أعرف دراسة تقدم أدلة تدعم ذلك الادعاء. والأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة التي يُرجى أن تستخدم مثل هذه القوة، لكنها لم تستطع أن توقف الحرب في البوسنة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥، فما بالك بإجبار القوى العظمى. بل إن التأثير الضعيف الذي تمارسه الأمم المتحدة على الدول ربما يتآكل أكثر في القرن الجديد؛ لأن هيئة صنع القرار الرئيسة بها، وهي مجلس الأمن، سينمو حجمها بالتأكيد. فإيجاد مجلس أكبر، خاصة مع زيادة عدد الأعضاء الدائمين الذين يمتلكون حق النقض على سياسة الأمم المتحدة، من شأنه أن يزيد صعوبة صياغة السياسات التي تستهدف تقييد أعمال القوى العظمى وفرض هذه السياسات.

لا توجد أية مؤسسة ذات قوة حقيقية في آسيا. ورغم وجود عدد من المؤسسات الرائعة في أوروبا، مثل منظمة حلف شمال الأطلنطي والاتحاد الأوروبي، فلا توجد أدلة على أنها تستطيع أن ترغم الدول الأعضاء على التصرف خلافا لمصالحها الإستراتيجية. ولعل الشيء اللافت للنظر في المؤسسات الدولية هو عجزها عن التأثير المستقل على سلوك القوى العظمى.

تعمل الدول أحيانا من خلال المؤسسات وتستفيد من ذلك. لكن الدول الأقوى في النظام تخلق المؤسسات وتشكّلها بحيث تتمكن من الحفاظ على نصيبها من القوة العالمية، إن لم تزده. وما المؤسسات في حقيقتها غير "ميادين لاستعراض علاقات القوة"[٤]. فحين قررت الولايات المتحدة أن ترفض إعادة انتخاب بطرس بطرس غالي أمينا عاما للأمم المتحدة، أخرجته من المنظمة، على الرغم من أن كل الأعضاء الآخرين بمجلس الأمن كانوا يريدون إعادة انتخابه. فالولايات المتحدة هي أقوى دولة في العالم وتفرض رأيها عادة في القضايا التي تعتبرها مهمة. وإذا لم تستطع، تتجاهل المؤسسة تماما وتفعل ما تعتبره في مصلحتها الوطنية[١].

---

(١) وقعت حالة تؤكد هذا الرأي للمؤلف بعد عامين من نشر هذا الكتاب، حين أصرت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ على ضرب العراق وإسقاط نظامه الحاكم، بدون غطاء من الشرعية الأممية ممثلة في الأمم المتحدة. فعلى خلاف حرب تحرير الكويت في عام ١٩٩١ التي خاضها تحالف دولي بقرار من مجلس الأمن (القرار رقم ٦٦٠ الصادر في الثاني من أغسطس ١٩٩٠)، عجزت الولايات المتحدة عن استصدار قرار من المجلس يجيز الحرب على العراق بسبب معارضة فرنسا والصين وروسيا على الحرب. ولذلك تجاهلت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا المجلس تماما وشكلتا "ائتلاف الراغبين"، في إشارة إلى أن المشاركة فيه اختيارية؛ لأنه لا يعمل تحت مظلة أممية، الذي غزا العراق وأطاح بنظام صدام حسين. وبعد أن أتمت الولايات المتحدة ما أرادت رغم أنف الأمم المتحدة، عادت الأخيرة إلى المشهد العراقي بعد الغزو بالقرار رقم ١٤٨٣ الذي نظم إدارة العراق كدولة واقعة تحت الاحتلال [المترجم].



ويدفع آخرون بأن الدولة أصبحت عاجزة بفعل العولمة أو المستويات الحالية غير المسبوقة للاعتماد الاقتصادي المتبادل. ويقولون تحديدا بأن الدول العظمى غدت عاجزة عن التعامل مع القوى الهائلة التي تطلقها الرأسمالية العالمية وأن هذه الدول تتحول إلى لاعبين هامشيين في السياسة الدولية[٥]. "في حين كانت الدول هي سيدة الأسواق فيما سبق، غدت الأسواق الآن سيدة على حكومات الدول في كثير من القضايا المهمة"[٦]. بل ويرى البعض أن الفاعل الرئيس في السوق هو الشركات متعدية الحدود multinational corporation التي يرون أنها تهدد باكتساح الدولة[٧].

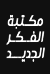
لكننا نجد، في مقابل هذا الادعاء، أن مستويات التعاملات الاقتصادية بين الدول اليوم، حين تُقارَن بالتعاملات الاقتصادية المحلية، ربما ليست أكبر مما كانت عليه في أوائل القرن العشرين[٨]. فالاقتصاد الدولي يقارع الدول منذ قرون، وقد أثبتت الدول قدرتها على صد الضغوط. والدول المعاصرة ليست استثناء لذلك، فلم تكتسحها قوى السوق أو الشركات متعدية الحدود، بل تتخذ التعديلات اللازمة لضمان بقائها[٩].

ثمة سبب آخر للشك في هذه الادعاءات حول زوال الدولة الوشيك، وهو أنه لا يلوح ببديل معقول في الأفق. فإذا اختفت الدولة، فمن المفترض أن يحل كيان سياسي جديد محلها، لكن أحدا لم يحدد ذلك البديل. وحتى إذا اختفت الدولة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة نهاية التنافس الأمني والحرب. لقد كتب ثوسيديديس وميكيافيللي حول الفوضى قبل وقت طويل من مولد نظام الدول. ولا تتطلب الواقعية غير الفوضى، ولا يهم نوع الوحدات السياسية التي تؤلف النظام، كأن تكون دولا أم دولا مدينية أم طوائف أم إمبراطوريات أم قبائل أم عصابات أم إمارات إقطاعية أم غير ذلك. فنحن بغض النظر عن هذا الخطاب لا نتجه نحو نظام دولي هرمي، بمعنى نوع من الحكومة العالمية. بل يبدو أن الفوضى ستظل معنا لوقت طويل.

وأخيرا، فإن ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن مستقبل الدولة سيكون مشرقا. فلا تزال النزعة القومية هي الأيديولوجيا السياسية الأقوى في العالم، وهي تمجد الدولة[١٠]. ومن الواضح أن هناك عددا كبيرا من الأمم حول العالم تريد دولها أو بالأحرى دولها القومية ولا تبدي اهتماما بأي ترتيب سياسي بديل. انظر مثلا كيف يصر الفلسطينيون باستماتة على دولتهم، وكيف كان اليهود يسعون باستماتة قبل عام ١٩٤٨ من أجل دولتهم. وبعد أن حصل اليهود على دولتهم، فمن غير المتخيل أن يتنازلوا عنها. وإذا حصل الفلسطينيون على دولتهم، فسوف يفعلون كل ما في وسعهم بالتأكيد لضمان بقائها.

يتمثل الرد المعتاد على هذا المنظور في الدفع بأن تاريخ الاتحاد الأوروبي يناقضه. فقد تخلت دول أوروبا الغربية كثيرا عن النزعة القومية وفي طريقها نحو إنجاز الوحدة السياسية، ما يقدم دليلا قويا على أن أيام نظام الدول باتت معدودة. ورغم أن أعضاء الاتحاد الأوروبي أنجزوا التكامل الاقتصادي، فلا توجد دلائل على أن ذلك سيؤدي إلى خلق دولة فوق الدول superstate. بل إن كلا من النزعة القومية والدول الحالية في أوروبا الغربية لا تزال حية وبصحة جيدة. انظر مثلا التفكير الفرنسي في الأمر، كما انعكس في انتقادات الرئيس الفرنسي جاك شيراك على البوندستاج الألماني في يونيو ٢٠٠٠ حين قال إنهم يتصورون "أوروبا الموحدة وليس اتحاد الدول الأوروبية"[١١]، وأضاف "لا أنتم ولا نحن نتصور خلق دولة أوروبية أعلى تحل محل دولنا القومية وتنهي دورها كفاعل على الساحة الدولية .... ففي المستقبل ستظل أممنا النقطة المرجعية الأولى لشعوبنا". لكن حتى إذا ثبت أن شيراك مخطئ وأن أوروبا الغربية ستصبح دولة كبرى، فإنها تظل دولة، وإن كانت دولة قوية، تعمل في نظام من الدول.

لا شيء يبقى على حاله، لكن ليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن زمن الدولة ذات السيادة قد ولى.



لا جدوى الهجوم

يرى البعض أن إحدى القوى العظمى لم تعد تمتلك قدرة عسكرية هجومية حقيقية ضد الأخرى، لأن حروب القوى العظمى أصبحت مكلفة لدرجة تمنعها من الأصل. ولم تعد الحرب أداة مفيدة بين أدوات إدارة الدولة. ويذهب جون مولر John Mueller إلى أن الهجوم أصبح مكلفا جدا للقادة العقلانيين حتى من قبل وصول الأسلحة النووية[١٢]. ويدفع بأن الحرب العالمية الأولى كانت برهانا حاسما على أن الحرب التقليدية بين القوى العظمى انحطت قيمتها إلى الدرجة التي أصبحت عندها مذابح لا معنى لها. لكن العيب الرئيس في هذا الخط الفكري هو أن حروب القوى العظمى التقليدية لا يشترط أن تكون طويلة ودامية. فالانتصارات السريعة والحاسمة ممكنة، كما أظهرت حرب ألمانيا على فرنسا في عام ١٩٤٠ ، ما يعني أن إحدى القوى العظمى لا تزال تمتلك قدرة هجومية فعالة ضد الأخرى.

ثمة شكل أكثر إقناعا لهذه الحجة يقول إن الأسلحة النووية تجعل من المستحيل على القوى العظمى أن تهاجم إحداها الأخرى. فمن الصعب أن نتخيل الفوز بانتصار حقيقي في حرب نووية شاملة. لكن هذه الحجة تتبدد هي الأخرى أمام التقصي الدقيق. صحيح أن الأسلحة النووية تقلل بالتأكيد احتمال حروب القوى العظمى بدرجة كبيرة، لكن الحرب بين القوى العظمى النووية لا تزال احتمالا قائما، كما دفعنا في الفصل الرابع. تذكر أن الولايات المتحدة وحلفاءها في حلف شمال الأطلنطي كانوا خائفين جدا في أثناء الحرب الباردة من هجوم تقليدي سوفيتي في أوروبا الغربية، وكانوا يتحسبون بعد عام ١٩٧٩ من غزو سوفيتي لإيران. فامتلاك القوتين العظميين لترسانات نووية هائلة لم يقنع أيا من الجانبين على ما يبدو بأن الجانب الآخر لم يكن يمتلك قدرة عسكرية هجومية.

النوايا المؤكدة

تقوم نظرية السلام الديمقراطي على مسلمات أن إحدى الدول الديمقراطية تستطيع أن تتأكد من نوايا الأخرى، وأن هذه النوايا تكون حميدة عموما، ولذلك لا تحارب إحداها الأخرى[١٣]. وإذا أصبحت كل القوى العظمى دولا ديمقراطية، فإن كلا منها ستتأكد من أن القوى الأخرى تضمر لها نوايا ودية، وبالتالي لا يكونون في حاجة إلى التنافس على القوة أو الاستعداد لحرب كبرى. وبالنظر إلى أن الديمقراطية آخذة في الانتشار عبر الكرة الأرضية، فمن المعقول أن نفترض أن العالم سيصبح منطقة سلام عملاقة في نهاية المطاف.

يرى أنصار هذه الحجة أن نظرية السلام الديمقراطي تعد من أقوى التحديات للنظرية الواقعية. لكنها مع ذلك تنطوي على مشكلات جدية تجعلها غير مقنعة في النهاية. يزعم أنصار هذه النظرية أن الأدلة المتوفرة توضح أن الدول الديمقراطية لا تحارب دولا ديمقراطية أخرى. لكن الدارسين الآخرين الذين فحصوا السجل التاريخي يفندون هذا الادعاء. وربما كان أقوى الأدلة ضد هذه النظرية التحليل الدقيق الذي أجراه كرستوفر لاين Christopher Layne لأربع أزمات كادت فيها دول ديمقراطية أن تدخل حروبا مع دول ديمقراطية أخرى[١٤]. وحين ننظر إلى الطريقة التي تم التوصل بها إلى قرار عدم الحرب في كل حالة، نجد أن كون الطرفين دولا ديمقراطية لم يؤثر في شيء. ولا تتوفر أدلة على أن إحدى الدول الديمقراطية المنافسة تضمر نوايا حميدة للأخرى. وتقررت النتيجة بالدرجة الأولى في الحالات جميعها بفعل اعتبارات توازن القوة.

ثمة سبب آخر يدعو للشك في نظرية السلام الديمقراطي، وهو مشكلة الارتداد backsliding. فلا سبيل لأن تتأكد الدولة الديمقراطية من أن الدولة الديمقراطية الأخرى لن تتحول يوما إلى دولة استبدادية، وحينها لن تكون الدولة الديمقراطية

الباقية في أمان[١٥]. تقضي الحكمة بأن تستعد الدول الديمقراطية لذلك الاحتمال، ما يعني أن تمتلك أكبر قدر من القوة تحسبا لتحول الجارة الصديقة إلى بلطجي الحي. لكن حتى إذا رفض الواحد منا تلك الانتقادات وتبنى نظرية السلام الديمقراطي، فليس ثمة ما يضمن أن تتحول كل القوى العظمى إلى الديمقراطية وأن تظل كذلك على المدى البعيد. وإلى أن تتحول الصين وروسيا إلى الديمقراطية، لن تبرح سياسة القوة مكانها، ومن المرجح أن تظل هاتان الدولتان غير ديمقراطيتين لجزء من القرن الحادي والعشرين على الأقل[١٦].

يقدم البنيويون الاجتماعيون منظورا آخر لخلق عالم يتكون من دول ذات نوايا حميدة يسهل على الدول الأخرى التعرف عليها[١٧]. فيزعمون أن الطريقة التي تتصرف بها إحدى الدول نحو الأخرى ليست دالة لطريقة تنظيم العالم المادي، على نحو ما يدفع الواقعيون، بل تتحدد بالدرجة الأولى بالطريقة التي يتحدث بها الأفراد حول السياسة الدولية ويفكرون فيها. يتجسد هذا المنظور بطريقة جيدة في ادعاء ألكساندر ويندت Alexander Wendt الشهير بأن "الفوضى تصنعها الدول"[١٨]. ما يعني بإيجاز أن الخطاب هو المحرك الذي يدفع السياسة الدولية. لكن لسوء الحظ، كما يقول البنيويون الاجتماعيون، كانت الواقعية هي الخطاب المهيمن على مدار القرون السبعة الماضية على الأقل، والواقعية تقول للدول أن ترتاب في الدول الأخرى وأن تستغلها متى أمكن. وما نحتاجه لخلق عالم أكثر سلما هو خطاب بديل يؤكد على الثقة والتعاون بين الدول، بدلا من الشك والعداوة.

يتمثل أحد أسباب الشك في هذا المنظور في هيمنة الواقعية على خطاب العلاقات الدولية على مدى القرون السبعة الماضية أو أكثر. فتلك القدرة على البقاء لهذه الفترة الطويلة التي شهدت تغييرات عميقة في كل الجوانب الأخرى للحياة اليومية تكشف أن

البنية الأساسية للنظام الدولي، التي ظلت فوضوية على مدار تلك الفترة كاملة، هي التي تحدد بالدرجة الأولى كيف تفكر إحدى الدول وتتصرف نحو الأخرى. وحتى إذا رفضنا تفسيري المادي، فما هو ذلك الذي يستطيع أن يغير الخطاب السائد حول السياسة الدولية؟ وما هي الآلية السببية التي ستنتزع الشرعية عن الواقعية بعد سبعمائة عام وتضع بديلا أفضل مكانها؟ وما الذي يحدد ما إذا كان الخطاب البديل سيكون حميدا أم مؤذيا؟ وما الذي يضمن ألا تعود الواقعية إلى الحياة وتصبح الخطاب المهيمن مرة أخرى؟ لا يقدم البنيويون الاجتماعيون أية إجابات لتلك الأسئلة المهمة، ما يجعل من الصعب علينا أن نصدق أن تغيرا ملحوظا في خطابنا حول السياسة الدولية على الأبواب.

ويدفع البنيويون الاجتماعيون أحيانا بأن نهاية الحرب الباردة تمثل انتصارا كبيرا لمنظورهم ودليلا على مستقبل أكثر إشراقا[٢٠]. ويزعمون تحديدا بأن مجموعة من المثقفين الغربيين المؤثرين ومحبي السلام قاموا في الثمانينات بإقناع الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف بالتخلي عن التفكير الواقعي والعمل بدلا من ذلك على تعزيز علاقات سلمية مع الولايات المتحدة ومع جيرانه في أوروبا، ونتيجة لذلك حدث الانسحاب السوفيتي من أوروبا الشرقية، وجاءت نهاية الحرب الباردة، وظهر اتحاد سوفيتي ذو سياسة خارجية مستنيرة، كما حدث تغير أساسي في المعايير التي تقوم عليها سياسة القوى العظمى.

ورغم أن جورباتشوف لعب بالتأكيد الدور الرئيس في إنهاء الحرب الباردة، فإن ثمة أسبابا وجيهة تدعو للشك في أن أفعاله غيَّرت السياسة الدولية جذريا. فقراره بتصفية الإمبراطورية السوفيتية في أوروبا الشرقية، كما ورد في الفصل السادس، يمكن تفسيره بالواقعية. فقد كان واضحا في منتصف الثمانينات أن الاتحاد السوفيتي كان

يخسر الحرب الباردة وأنه لا أمل أمامه للحاق بالولايات المتحدة التي كانت منخرطة في عملية هائلة لحشد الأسلحة. وتحديدا كان الاتحاد السوفيتي يعاني أزمة اقتصادية وسياسية في الداخل جعلت تكاليف الإمبراطورية معوِّقة وأوجدت دوافع قوية للتعاون مع الغرب للوصول إلى التقنية التي يمتلكها الأخير.

لقد انهارت إمبراطوريات كثيرة وتفككت دول كثيرة قبل عام ١٩٨٩، حاول كثير منها أن يُلبس الضرورة ثوب الفضيلة. لكن الطبيعة الأساسية للسياسة الدولية لم تتغير. ويبدو أن ذلك هو النمط الذي ساد في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد خرج جورباتشوف من السلطة في أوائل التسعينات وليس له تأثير يذكر في روسيا، ولا توجد أدلة على أن "تفكيره الجديد" في السياسة الدولية له ثقل كبير داخل روسيا اليوم[٢١]. بل إن القادة الروس المعاصرين ينظرون إلى العالم بالدرجة الأولى من منظور سياسة القوة، كما سيتأكد فيما يلي. علاوة على أن القادة الغربيين وجيران روسيا في أوروبا الشرقية لا يزالون يخافون من أن تكون روسيا الناهضة دولة توسعية، وهو ما يفسر جزئيا توسيع حلف شمال الأطلنطي شرقا. معنى ذلك بإيجاز أنه ليس صحيحا أن انهيار الاتحاد السوفيتي حدث غير مسبوق، أو أنه خرق للمفاهيم الواقعية، أو أنه يبشر بنظام دولي جديد ما بعد واقعي.

البقاء في المشاعات العالمية

لقد تعرض التفكير الواقعي بشأن البقاء للتحدي بطريقتين. يدفع أنصار العولمة دائما بأن الدول اليوم تهتم بإنجاز الرخاء أكثر منها بالقلق حول بقائها[٢٢]. فالثراء هو الهدف الرئيس للدول ما بعد الصناعية. والمنطق الأساسي هنا هو أنه إذا كانت كل القوى العظمى تحقق ازدهارا، فلن يكون لدى أي منها الدافع لبدء الحروب، لأن النزاع في الاقتصاد العالمي الحالي القائم على الاعتماد المتبادل سيلحق الضرر بجميع الدول. ولماذا ننسف نظاما يجعل الجميع أغنياء؟ وإذا فقدت الحرب معناها، فإن البقاء

لن يحظى بالاهتمام الكبير الذي يريد الواقعيون منا أن نصدقه، وستركز الدول بدلا من ذلك على تراكم الثروة.

لا يخلو هذا المنظور أيضا من العيوب[٢٣]. وتحديدا يلوح دائما احتمال أن تقع أزمة اقتصادية جدية في منطقة مهمة أو في العالم بأسره تقوض الرخاء الذي تحتاجه هذه النظرية لكي تعمل. على سبيل المثال من المعتقد على نطاق واسع أن "المعجزة الاقتصادية" بآسيا عملت على كبح التنافس الأمني في تلك المنطقة قبل عام ١٩٩٧، في حين جاءت الأزمة المالية في آسيا في عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ لتروّج "لجيوسياسة جديدة"[٢٤]. ومما تجدر ملاحظته أن الولايات المتحدة قادت جهودا ناجحة لاحتواء تلك الأزمة المالية، وقد حدثت النجاة بأعجوبة، وليس ثمة ما يضمن ألا تعم الأزمة التالية العالم بأسره. لكن حتى في حال عدم وجود أزمة اقتصادية كبرى، قد لا تكون دولة واحدة أو أكثر مزدهرة، ولن يكون لدى هذه الدولة ما تخسره اقتصاديا من بدء الحرب، بل قد يكون لديها ما تكسبه. وقد كان السبب الرئيس الذي دفع الدكتاتور العراقي صدام حسين لغزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠ هو أن الأخيرة كانت تتجاوز حصصها في إنتاج النفط (التي تحددها منظمة الدول المصدرة للبترول) وتقلل بالتالي أرباح النفط العراقية، الأمر الذي أضر بالاقتصاد العراقي[٢٥].

ثمة سببان آخران يدعوان للشك في الادعاء بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يبعد شبح حروب القوى العظمى. أولا، تدخل الدول الحرب عادة ضد خصم وحيد بهدف تحقيق انتصار سريع وحاسم. وتسعى الدول دائما لثني الدول الأخرى عن الانضمام إلى الجانب الآخر في المعركة. لكن الحرب ضد خصم واحد أو اثنين لا يحتمل أن تلحق ضررا كبيرا باقتصاد الدولة، لأن نسبة صغيرة جدا من ثروة أية دولة تكون عادة مرتبطة بالتبادل الاقتصادي مع أية دولة أخرى. بل ومن الممكن، كما ورد في الفصل الخامس، أن يحقق ذلك الغزو فوائد اقتصادية كبيرة.



وأخيرا، ثمة حالة تاريخية مهمة تناقض هذا المنظور. فكما أوضحنا قبل ذلك شهدت أوروبا بين عامي ١٩٠٠ و١٩١٤ قدرا من الاعتماد الاقتصادي المتبادل ربما لا يقل عما يوجد فيها اليوم. وكانت تلك الأعوام أيضا فترة ازدهار للقوى العظمى الأوروبية. ورغم ذلك وقعت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤. معنى ذلك أن الاقتصاد العالمي القائم على الاعتماد المتبادل لا يبعد شبح حروب القوى العظمى. فلا بد أن تظل القوى العظمى يقظة دائما وألا تضع هدفا آخر قبل البقاء، بما في ذلك الرخاء.

ثمة تحد آخر للمنظور الواقعي حول البقاء يؤكد أن الأخطار التي تواجهها الدول اليوم لا تأتي من النوع التقليدي من التهديدات العسكرية الذي يخشاه الواقعيون، بل من تهديدات غير تقليدية مثل الايدز وتدمير البيئة والنمو السكاني المنفلت وارتفاع درجة حرارة الكوكب[٢٦]. ويرى أصحاب هذا المنظور أن المشكلات الضخمة من هذا النوع لا يمكن أن تحل إلا بالعمل الجماعي من جانب كل الدول الكبرى في النظام، في حين أن السلوك الأناني المرتبط بالواقعية يقوض جهود تحييد هذه التهديدات. وسوف تدرك الدول هذه الحقيقة بالتأكيد وتتعاون لإيجاد حلول عملية.

يثير هذا المنظور مشكلتين. فرغم أن هذه الأخطار مبرر للقلق، فليس ثمة أدلة على أن أيا منها خطير إلى درجة أنه يهدد بقاء القوى العظمى. وقد يتغير ثقل هذه التهديدات مع الوقت، لكنها في الوقت الراهن مشكلات من الدرجة الثانية[٢٧]. فضلا عن أنه إذا أصبح أي من هذه التهديدات خطيرا لدرجة قاتلة، فليس من المؤكد أن القوى العظمى ستتصرف بطريقة جماعية. فقد تكون هناك حالات تتعاون فيها الدول للتصدي لمشكلة بيئية محددة، لكن توجد أدبيات تؤكد أن مثل هذه المشكلات ربما تؤدي أيضا إلى الحرب بين الدول[٢٨].

بإيجاز لا أجدني مقتنعا تماما بالادعاءات بأن نهاية الحرب الباردة كانت فاتحة لتحول شامل في بنية النظام الدولي. وعلى النقيض من ذلك لا تزال الفوضى الدولية لم يمسسها تغيير، ما يعني أنه لم تحدث أية تغييرات كبرى في سلوك القوى العظمى خلال العقد الماضي.

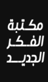
سلوك القوى العظمى في التسعينات

ينطبق زعم المتفائلين بأن السياسة الدولية اجتازت تحولا كبيرا بالدرجة الأولى على العلاقات بين القوى العظمى التي يفترض أنها لن تدخل مجددا في تنافس أمني أو تشن إحداها حروبا على الأخرى أو على القوى الصغرى في مناطقها. ولذلك ستكون أوروبا وشمال شرق آسيا- المنطقتان اللتان تضمان مجموعات من القوى العظمى- منطقتين يعمهما السلام أو ما يسميه كارل دويتش بتعبيره الشهير "جماعات أمنية تعددية"[١٢٩].

لكن المتفائلين لا يدفعون بأن تهديد النزاع المسلح قد زال من المناطق التي لا توجد بها قوى عظمى، مثل (١) شبه قارة جنوب آسيا التي يوجد فيها العدوان اللدودان الهند وباكستان اللذان يمتلكان أسلحة نووية وبينهما نزاع مرير حول كشمير، أو (٢) الخليج العربي الذي توجد فيه العراق وإيران المصممتان على حيازة أسلحة نووية ولا تُظهِران أية علامات على أنهما ستصبحان من قوى الوضع الراهن[٢]، أو

---

(٢) زعمت الولايات المتحدة طوال الفترة الممتدة من حرب تحرير الكويت (١٧ يناير حتى ٢٨ فبراير ١٩٩١) حتى حرب غزو العراق (٢٠ مارس حتى ٩ أبريل ٢٠٠٣) أن العراق كان يتابع برنامجا لتطوير الأسلحة النووية والبيولوجية، واتخذت الولايات المتحدة هذا الزعم ذريعة لحصار العراق وفرض منطقتي حظر طيران في شمال العراق وجنوبه وتنفيذ ضربات جوية وصاروخية متكررة على المواقع والمدن العراقية على مدى فترة ما بين الحربين، وكان هذا الزعم السبب "المعلن" للحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣، رغم أن لجنتي التفتيش عن الأسلحة البيولوجية والأسلحة النووية أعلنتا قبل الحرب أن العراق كان خاليا من نوعي الأسلحة، وحتى بعد الغزو لم تتمكن قوات الاحتلال الأمريكية من العثور على أية أدلة على أن العراق كان يطور أو يمتلك أيا من نوعي الأسلحة [المترجم]



(٣) أفريقيا التي تخوض فيها سبع دول مختلفة حربا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يسميها البعض "الحرب العالمية الأولى الأفريقية"[٣٠]. ولا يدعي المتفائلون أن القوى العظمى لن تخوض حروبا مع الدول في تلك المناطق المثقلة بالمشكلات، ولذلك لا تعد الحرب بقيادة الولايات المتحدة على العراق في أوائل عام ١٩٩١ دليلا ضد موقفهم. بإيجاز لم تنفض القوى العظمى يدها من الحرب تماما، بل في أوروبا وشمال شرق آسيا فقط.

ولا شك في أن التنافس الأمني بين القوى العظمى في أوروبا وشمال شرق آسيا تراجع في التسعينات، وباستثناء النزاع المحتمل في عام ١٩٩٦ بين الصين والولايات المتحدة حول تايوان، لم يظهر التلميح بالحرب بين أي من القوى العظمى. لكن فترات السلام النسبي من هذا النوع ليست غير مسبوقة في التاريخ. فلم يحدث نزاع مفتوح بين القوى العظمى في أوروبا من عام ١٨١٦ حتى نهاية عام ١٨٥٢، أو من عام ١٨٧١ حتى نهاية عام ١٩١٣. لكن ذلك لم يكن يعني حينئذ، ولا يعني الآن، أن القوى العظمى توقفت عن التفكير والتصرف وفقا للمنطق الواقعي. بل توجد أدلة كثيرة على أن الدول الكبرى في أوروبا وشمال شرق آسيا لا تزال تخاف إحداها من الأخرى ولا تزال تهتم بمقدار القوة النسبية الذي تسيطر عليه الدول الأخرى. فضلا عن أنه يوجد تحت السطح في المنطقتين إمكانية كبيرة لتنافس أمني حاد، وربما حتى حروب بين الدول القيادية.

التنافس الأمني في شمال شرق آسيا

في الأدبيات الوفيرة حول القضايا الأمنية في شمال شرق آسيا بعد الحرب الباردة يعترف المؤلفون جلهم تقريبا بأن سياسة القوة لا تزال حية وقوية في المنطقة، وأن هناك أسبابا وجيهة للقلق من اندلاع نزاع مسلح يتضمن القوى العظمى[٣١].



تقدم الخبرة الأمريكية في المنطقة منذ عام ١٩٩١ أدلة كثيرة تدعم هذا المنظور المتشائم. فقد اقتربت الولايات المتحدة من شن حرب على كوريا الشمالية في يونيو ١٩٩٤ لمنعها من امتلاك أسلحة نووية[٣٢]. ولا تزال نذر الحرب قائمة بين كوريا الشمالية والجنوبية، وفي هذه الحالة ستورط الولايات المتحدة آليا لأن لها ٣٧٠٠٠ جندي متمركزين في كوريا الجنوبية للمساعدة في صد أي غزو كوري شمالي. وإذا وقعت مثل هذه الحرب، فمن المؤكد أن القوات الأمريكية والكورية الجنوبية ستهزم الجيش الكوري الشمالي الغازي، ما يعطيهم فرصة للضرب شمال خط ٣٨ وتوحيد الكوريتين[٣٣]. وهذا ما حدث في عام ١٩٥٠ ودفع الصين التي تشترك في الحدود مع كوريا الشمالية للشعور بالتهديد والدخول في حرب ضد الولايات المتحدة. ويمكن أن يحدث ذلك مرة ثانية إذا وقعت حرب كورية ثانية.

قد يدفع البعض بأن المشكلة الكورية قد تنتهي قريبا؛ لأن العلاقات تتحسن بين الكوريتين وتوجد فرصة معقولة لأن تتوحدا في العقد التالي. ورغم أن العلاقات المستقبلية بين كوريا الشمالية والجنوبية يصعب التنبؤ بها، فإن الجانبين لا يزالا مستعدين لخوض حرب كبرى على طول الحدود الفاصلة بينهما التي لا تزال أكثر شريط أرضي تسلحا في العالم. كما لا توجد أدلة، على الأقل عند هذه النقطة، على أن كوريا الشمالية تنوي التنازل عن استقلالها وتصبح جزءا من كوريا الموحدة. لكن حتى إذا حدثت إعادة التوحيد، فليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأنه سيحسّن الاستقرار في شمال شرق آسيا؛ لأنه سيخلق بالتأكيد ضغوطا لإجلاء القوات الأمريكية عن كوريا وسيحيي أيضا التنافس بين الصين واليابان وروسيا على النفوذ في كوريا.

تشكل تايوان مكانا خطرا آخر يمكن أن يدفع الصين والولايات المتحدة إلى الحرب[٣٤]. ويبدو أن تايوان مصممة على الحفاظ على استقلالها الفعلي عن الصين

ونيل الاستقلال القانوني، في حين لا تبدو الصين أقل تصميما على ضم تايوان. بل إن الصين لم تترك شكا في أنها مستعدة للحرب لمنع استقلال تايوان. والولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة تايوان في الدفاع عن نفسها إذا هاجمتها الصين، وهو سيناريو يمكن أن يؤدي إلى حرب بين الولايات المتحدة وتايوان من جانب والصين من جانب آخر. وقد أطلقت الصين بين يوليو ١٩٩٥ ومارس ١٩٩٦ قذائف صاروخية في المياه المحيطة بتايوان وأجرت تدريبات عسكرية على ساحل مقاطعة فوجيان Fujian عبر مضيق تايوان. معنى ذلك أن الصين لوحت بسيفها؛ لأنها اعتقدت أن تايوان كانت تتخذ خطوات حقيقية نحو الاستقلال. وردّت الولايات المتحدة على ذلك بإرسال مجموعتين من حاملات الطائرات إلى مياه تايوان. ولحسن الحظ مرت الأزمة بسلام.

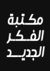
ولا يبدو أن مشكلة تايوان ستنتهي. فالصين تنشر أعدادا كبيرة من الصواريخ (الباليستية وكروز) في مقاطعة فوجيان، وتحصل على طائرات وسفن حربية من روسيا، ما قد يجعل نشر الولايات المتحدة قوات بحرية في المنطقة أمرا محفوفا بالمخاطر في حال اندلاع أزمة. كما أصدرت الصين وثيقة في فبراير ٢٠٠٠ قالت فيها إنها مستعدة لأن تدخل حربا قبل أن تسمح "لقضية تايوان بأن تؤجل إلى مالانهاية"[٣٥]. وبعدها مباشرة تبادلت الصين والولايات المتحدة تهديدات نووية خافتة[٣٦]. وتايوان من جانبها تشتري أسلحة جديدة لمواجهة الترسانة الصينية المتنامية، ولا تزال مصممة على الحفاظ على استقلالها عن الصين. ولذلك سيكون على الولايات المتحدة أن تخوض حربا على الصين بسبب كل من كوريا وتايوان.

ثمة ما يجب أن يقال أكثر حول الصين، القوة العظمى الرئيسة المنافسة للولايات المتحدة في شمال شرق آسيا. قد يعتقد كثير من الأمريكيين أن الواقعية أصبحت طريقة تفكير قديمة، لكن قادة الصين لا ينظرون إلى العالم بالطريقة نفسها. فالصين بحسب

أحد المتخصصين البارزين في شئونها "ربما تكون معقل السياسة الواقعية في عالم ما بعد الحرب الباردة"[٣٧]. ولا يجب أن يفاجئك ذلك حين تضع في الاعتبار تاريخ الصين خلال الأعوام المائة وخمسين الماضية وبيئتها الحالية المليئة بالتهديدات. فهي تشترك في الحدود مع ثلاث عشرة دولة مختلفة، ولا يزال عدد من هذه الحدود محل نزاع. وقد دخلت الصين حربا على الحدود مع الهند في عام ١٩٦٢، ومع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٦٩، ومع فيتنام في عام ١٩٧٩. ولا تزال كل هذه الحدود محل نزاع. كما تدعي الصين ملكيتها لتايوان وجزر سينكاكيو/دياوياتاي Senkaku/Diaoyautai ومجموعات جزر أخرى في بحر الصين الجنوبي، لا يخضع كثير منها الآن لسيطرة الصين[٣٨].

وتميل الصين، علاوة على ما سبق، إلى اعتبار كل من اليابان والولايات المتحدة عدوين محتملين. ويهيمن على القادة الصينيين خوف عميق من أن تصبح اليابان دولة عسكرية مرة أخرى، كما كانت قبل عام ١٩٤٥. ولدى هؤلاء القادة أيضا قلق كبير من أن الولايات المتحدة مصممة على منع الصين من أن تصبح قوة عظمى مهيمنة في شمال شرق آسيا. ويشير أحد الدارسين إلى أن "كثيرا من محللي السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية الصينيين يعتقدون أن التحالفات الأمريكية مع الدول الآسيوية، خاصة مع اليابان، تفرض تحديا، إن لم يكن تهديدا جديا طويل المدى للأمن القومي للصين ووحدتها الوطنية والتحديث فيها"[٣٩].

ومن الجدير بالذكر أن علاقات الصين مع اليابان والولايات المتحدة ازدادت سوءا، وليس تحسنا، منذ نهاية الحرب الباردة[٤٠]. فقد كانت الدول الثلاث متحدة ضد الاتحاد السوفيتي في الثمانينات، ولم يكن هناك مبررا للخوف فيما بينها. وحتى تايوان لم تكن مصدرا رئيسا للخلاف بين الصين والولايات المتحدة في العقد الأخير من الحرب الباردة. لكن الأمور تغيرت نحو الأسوأ منذ عام ١٩٩٠، وأصبحت الصين



تخشى اليابان والولايات المتحدة اللتين بدورهما تخشيان الصين. على سبيل المثال كانت اليابان بعد الحرب الباردة واثقة من أن تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل في آسيا سيسمح بإقامة علاقات سلمية مع الصين في المستقبل البعيد"[٤١]. لكن في منتصف التسعينات تصلبت وجهات النظر اليابانية حول الصين بشدة وأظهرت أدلة على "واقعية قلقة حول نوايا الصين الإستراتيجية"[٤٢].

لم تسرع الصين بالتأكيد في استخدام القوة العسكرية خلال العقد الماضي، رغم أنها أظهرت أكثر من مرة أنها مستعدة لاستخدام السيف لتحقيق أهداف سياسية محددة. فإضافة إلى إطلاق القذائف الصاروخية والمناورات العسكرية في أثناء أزمة تايوان، استولت قوات عسكرية صينية في أوائل عام ١٩٩٥ على جزيرة مسشتيف Mischief Reef وهي إحدى جزر سبراتلي Spratly المتنازع عليها مع الفلبين. ورغم هذه الحوادث، لا يمتلك الجيش الصيني قدرة كبيرة على إظهار القوة، ولذلك لا يمكن أن يكون عدوانيا جدا نحو الدول الأخرى في المنطقة"[٤٣]. فالصين، على سبيل المثال، لا تمتلك الموارد اللازمة لهزيمة تايوان وغزوها بالحرب. ولكي تتغلب الصين على تلك المشكلة، بدأت برنامج تحديث عسكري كبير، حيث قررت الصين في ذلك العام (٢٠٠١) أن تزيد إنفاقها العسكري بنسبة ١٧,٧٪، وهي أكبر زيادة من نوعها في العقدين الأخيرين"[٤٤].

ثمة مؤشر آخر للتنافس الأمني في شمال شرق آسيا يتمثل في سباق التسلح المتنامي في تقنية الصواريخ في المنطقة"[٤٥]. كانت كوريا الشمالية تطور صواريخ باليستية وتختبرها على مدار التسعينات، وأطلقت في أغسطس ١٩٩٨ قذيفة صاروخية على اليابان. وردا على التهديد المتزايد للقذائف الكورية الشمالية، تسعى كوريا الجنوبية إلى زيادة مدى صواريخها الباليستية، فيما تتجه اليابان والولايات المتحدة إلى بناء نظام

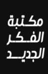


"الدفاع الصاروخي عن المسرح" theater missile defense (TMD) لحماية اليابان والقوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة. وتسعى الولايات المتحدة أيضا إلى بناء نظام "الدفاع الصاروخي القومي" national missile defense (NMD) لحماية الأراضي الأمريكية من الهجمات النووية من جانب قوى صغيرة مثل كوريا الشمالية. وقد أوضحت الصين أنه إذا نشرت اليابان والولايات المتحدة دفاعات صاروخية من أي نوع، فإنها ستزيد ترسانتها من الصواريخ الباليستية لكي تتمكن من التغلب عليها.

وبعيدا عن هذه التطورات، تنشر الصين أعدادا كبيرة من القذائف الصاروخية في مواجهة تايوان التي تحاول الآن بدورها أن تحصل على نظم دفاعية من الولايات المتحدة. وإذا ساعدت الولايات المتحدة تايوان، خاصة إذا ساعدتها في تطوير نظام دفاع صاروخي، فمن المؤكد أن الصين ستزيد ترسانتها من القذائف الصاروخية، ما يجبر الولايات المتحدة على تحديث نظام الدفاع الصاروخي في المنطقة، ما يفرض على الصين أن تبني مزيدا من القذائف الصاروخية، وهكذا. ومن الصعب التنبؤ بما سيؤدي إليه هذا السباق في القذائف الصاروخية بمرور الوقت، لكن النقطة الأساسية هي أن سباق تسلح يتحور على الصواريخ الباليستية يجري في آسيا ولا يبدو أنه سيتراجع قريبا.

وأخيرا فإن احتفاظ الولايات المتحدة بمائة ألف جندي في شمال شرق آسيا يناقض الادعاء بأن المنطقة "يعمها السلام"[٤٦]. فلو كانت كذلك، لما كانت هناك حاجة لتلك القوات الأمريكية، ولأمكن إعادتها إلى الوطن وتسريحها، بما يوفر على دافعي الضرائب الأمريكيين قدرا كبيرا من المال. لكن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بها هناك لحفظ السلام في منطقة قلقة فعلا.

لقد عبَّر جوزيف ناي Joseph Nye أحد المهندسين الرئيسين للسياسة الأمريكية في شمال شرق آسيا فيما بعد الحرب الباردة ومُنظِّر العلاقات الدولية الليبرالي (وليس



الواقعي)، عن هذه النقطة في مقالة مهمة له في مجلة الشئون الخارجية في عام ١٩٩٥[٤٧]. يقول ناي "لقد أصبح من الشائع أن نقول إن عالم ما بعد الحرب الباردة تجاوز عصر سياسة القوة إلى عصر الجيو-اقتصاد gcocconomics. لكن هذه الكليشيهات تعكس تحليلا ضيقا. فالسياسة والاقتصاد مرتبطان. والنظم الاقتصادية الدولية تعتمد على النظام السياسي الدولي". ثم يصوغ الحجة التالية حول "الحفاظ على السلام"، فيقول إن "الوجود الأمريكي (في آسيا) عامل استقرار، يقلل الحاجة إلى حشد الأسلحة وردع ظهور قوى مهيمنة". فـ"القوات المنتشرة على الخطوط الأمامية في آسيا تضمن الاستقرار الإقليمي الواسع، وتسهم في التقدم السياسي والاقتصادي الكبير الذي تحققه أمم المنطقة". بإيجاز "تعد الولايات المتحدة المتغير المهم في المعادلة الأمنية في شرق آسيا"[٤٨].

التنافس الأمني في أوروبا

قد تبدو أوروبا مكانا أفضل من شمال شرق آسيا لدعم حجة المتفائلين، لكن التقصي الدقيق للأدلة يوضح أن التنافس الأمني وتهديد حروب القوى العظمى لا تزال حقائق ملموسة في أوروبا أيضا. انظر مثلا سلسلة الحروب التي وقعت في منطقة البلقان في التسعينات، حيث خاضت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون الحرب مرتين. فقد استخدمت القوات الجوية الأمريكية ضد القوات البرية الصربية في البوسنة في صيف عام ١٩٩٥ للمساعدة في إنهاء القتال في ذلك البلد الممزق. وفي ربيع عام ١٩٩٩ شن حلف شمال الأطلنطي حربا على صربيا من أجل كوسوفو. كان ذلك نزاعا صغيرا بالتأكيد، لكن يبقى أنه في الأعوام التي تلت انتهاء الحرب الباردة خاضت الولايات المتحدة حربا في أوروبا، وليس في شمال شرق آسيا.

يقدم تطور السياسة الخارجية الروسية في التسعينات مزيدا من الأدلة على أن الواقعية لا تزال تقول الكثير حول العلاقات بين الدول في أوروبا. فبعد أن انهار الاتحاد السوفيتي، ساد اعتقاد واسع بأن قادة روسيا الجدد سيتبعون خطى ميخائيل

جورباتشوف ويتجنبون السعي الأناني وراء القوة؛ لأنهم أدركوا أنه جعل روسيا أقل أمنا، وليس أكثر أمنا. وبدلا من ذلك سيعملون مع الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلنطي لبناء نظام جديد ينشر السلام عبر أوروبا.

لكن ذلك لم يحدث. فأعمال حلف شمال الأطلنطي في منطقة البلقان وتوسع الحلف شرقا أغضبت الروس وأخافتهم، فأخذوا ينظرون إلى العالم بوضوح من خلال عدسات الواقعية ولا يتشدقون حتى بفكرة التعاون مع الغرب لبناء ما أسماه جورباتشوف "البيت الأوروبي المشترك"[٤٩]. وتتجلى رؤية روسيا العنيدة لبيئتها الخارجية في "مفهوم الأمن القومي للاتحاد الروسي"، تلك الوثيقة السياسية المهمة التي وقعها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في العاشر من يناير ٢٠٠٠. جاء في هذه الوثيقة أن "بناء العلاقات الدولية يلازمه التنافس وكذلك تطلع عدد من الدول إلى تقوية تأثيرها على السياسة الدولية، بما في ذلك بناء أسلحة الدمار الشامل. فلا تزال القوة العسكرية والعنف جانبين أساسيين للعلاقات الدولية"[٥٠].

كما أوضحت روسيا في عام ١٩٩٣ أنها يمكن أن تبدأ حربا نووية في حال تهديد سلامتها الإقليمية، وبذلك تخلت عن تعهد الاتحاد السوفيتي الطويل بألا يكون الدولة التي تبدأ باستخدام الأسلحة النووية في الحرب[٥١]. لكن الضعف العسكري الذي تعانيه روسيا يقيِّد ما يمكن أن تفعله خارج حدودها لتحدي الولايات المتحدة في قضايا مثل توسيع حلف شمال الأطلنطي وسياسته في منطقة البلقان. ومع ذلك فإن أفعال روسيا في جمهورية الشيشان الانفصالية توضح أنها مستعدة لخوض حرب وحشية حال تعرض مصالحها الحيوية للتهديد[٥٢].

وتتوفر أدلة أكثر على أن حروب القوى العظمى لا تزال تشكل تهديدا خطيرا في أوروبا، منها احتفاظ الولايات المتحدة بمائة ألف جندي في المنطقة وتأكيد قادتها الدائم

على أهمية الحفاظ على حلف شمال الأطلنطي. ويرى كثيرون أن أوروبا إذا أريد "أن يعمها السلام"، فيجب حل منظمة حلف شمال الأطلنطي وعودة القوات الأمريكية إلى بلادها. لكن الحلف لا يزال في مكانه. بل توسع شرقا وضم جمهورية التشيك والمجر وبولندا. لماذا؟ بسبب إمكانية حدوث تنافس أمني خطر في أوروبا، ولأن الولايات المتحدة مصممة على إخماد المشكلات. وإلا فلماذا تنفق عشرات بلايين الدولارات سنويا للحفاظ على تواجد عسكري كبير في أوروبا؟

ثمة أدلة كثيرة على أن حجة صانع السلام تحظى بقبول واسع بين صناع السياسة والدارسين على جانبي الأطلنطي. على سبيل المثال قال الرئيس كلنتون في حفل تخرج مدرسة ويست بوينت West Point في عام ١٩٩٧ إن "البعض يقولون إنه لم تعد هناك حاجة إلى منظمة حلف شمال الأطلنطي لعدم وجود تهديد قوي لأمننا الآن. ولهؤلاء أقول إن عدم وجود تهديد قوي يرجع جزئيا إلى وجود الحلف"[٥٣]. وفي العام نفسه قالت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت لمجلس الشيوخ الأمريكي في جلسة تعيينها: "إن لنا مصلحة في الأمن الأوروبي، لأننا نريد تفادي عدم الاستقرار الذي اضطر خمسة ملايين أمريكي لعبور الأطلنطي للقتال في حربين عالميتين"[٥٤]. ويبدو أن كثيرا من الأوروبيين يؤمنون بحجة صانع السلام أيضا. فبين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ أجرى روبرت آرت Robert Art أكثر من مائة مقابلة مع النخب السياسية-العسكرية الأوروبية، ووجد أن غالبيتهم يعتقدون أنه "إذا سحب الأمريكيون مظلتهم الأمنية عن أوروبا... فقد تعود الدول الأوروبية الغربية إلى سياسة القوة المدمرة التي قضوا الأعوام الخمسة وأربعين الأخيرة في محاولة إبعاد شبحها عن القارة"[٥٥]. وربما يكون ذلك المنظور أشد صرامة اليوم، حيث كانت أوائل التسعينات تمثل عنفوان التفاؤل حول فرص السلام في أوروبا.

وأخيرا لا ينبغي أن يفوتنا أن دارسين بارزين من أمثال آرت ومايكل ماندلبوم Michael Mandelbaum وستيفن فان إيفيرا يعتقدون أن أوروبا يعمها السلام بفضل وجود القوات الأمريكية والإبقاء على منظمة حلف شمال الأطلنطي. تُرى هل يسترشد هؤلاء فعلا بمنطق حارس السلام، وليس اعتقادهم المقرر بأن حروب القوى العظمى لم تعد تشكل خطرا في أوروبا؟[٥٦]

البنية والسلام في التسعينات

ليس ثمة شك في أن وجود القوات الأمريكية في أوروبا وشمال شرق آسيا لعب دورا مهما في تهدئة التنافس الأمني ودعم الاستقرار خلال العقد الماضي. لكن فترات السلام النسبي في هاتين المنطقتين لا يمكن تفسيرها بمجرد وجود القوات الأمريكية أو غيابها. فلم تكن هناك قوات أمريكية في أوروبا في القرن التاسع عشر، ومع ذلك شهدت فترات طويلة من السلام النسبي. علاوة على أنه حتى لو أرسلت الولايات المتحدة قوات عسكرية إلى أوروبا في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، لحدث رغم ذلك تنافس أمني حاد بين القوى العظمى، ولبدأت ألمانيا النازية حربا كبرى.

ولكي نفهم لماذا كانت القوى العظمى مسالمة في التسعينات، لا بد أن نضع في الاعتبار التوزيع العام للقوة في المنطقتين، أي مقدار القوة الذي تسيطر عليه كل دولة كبرى في المنطقة والولايات المتحدة. وينبغي تحديدا أن نعرف ما إذا كان النظام ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، وإن كان متعدد الأقطاب، فلا بد أن نحدد ما إذا كان غير متوازن بوجود دولة مهيمنة كامنة. وتكون النظم ثنائية القطبية، كما رأينا في الفصل التاسع، الأقرب إلى السلام، فيما تكون النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة الأقرب إلى النزاع، وتقع النظم متعددة الأقطاب المتوازنة في مكانة وسط بين الاثنين.

ظلت أوروبا ثنائية القطبية في أعقاب الحرب الباردة، حيث كانت روسيا والولايات المتحدة المتنافسين الرئيسين في المنطقة. وهناك ثلاثة جوانب محددة

للاستقطاب الثنائي في أوروبا تجعله أقرب إلى الاستقرار. أولا، تمتلك روسيا والولايات المتحدة أسلحة نووية، وتلك قوة داعمة للسلام. ثانيا، تتصرف الولايات المتحدة كفارض توازن من وراء البحار في أوروبا، حيث تعمل في المقام الأول ككابح لأية قوة عظمى إقليمية تحاول الهيمنة على المنطقة، فضلا عن أن الولايات المتحدة ليس لها تطلعات للهيمنة خارج نصف الكرة الأرضية الغربي، ما يقلل التهديد الذي تفرضه على دول أوروبا[٥٧]. ثالثا، قد يكون للقوة العظمى الإقليمية -روسيا- طموحات إقليمية، لكنها أضعف عسكريا من أن تتسبب في مشكلات جدية خارج حدودها[٥٨].

أما شمال شرق آسيا، في المقابل، فتعد الآن نظاما متعدد الأقطاب متوازنا، تتنافس فيه القوى العظمى الثلاث الصين وروسيا والولايات المتحدة، ولا تتوفر في أي منها علامات الدولة المهيمنة الكامنة. تكون النظم متعددة الأقطاب المتوازنة أقل استقرارا من الثنائية القطبية، لكن العوامل الثلاثة التي عززت فرص السلام في أوروبا ثنائية القطبية تتوفر هي نفسها في شمال شرق آسيا متعددة الأقطاب. أولا، تمتلك الصين وروسيا والولايات المتحدة جميعها ترسانات نووية، ما يصعِّب على أي منها أن تبدأ حربا مع الأخرى. ثانيا، تعد الولايات المتحدة الفاعل الأقوى في المنطقة، لكنها مجرد فارض توازن من وراء البحار ليست له تطلعات إقليمية. ثالثا، لا يمتلك الجيشان الصيني والروسي قدرة كبيرة على إظهار القوة، ما يصعِّب عليهما التصرف بطريقة عدوانية نحو الدول الأخرى في المنطقة.

ثمة اعتراضان محتملان على توصيفي لتوزيع القوة في أوروبا وشمال شرق آسيا. فقد يدفع البعض بأن عالم ما بعد الحرب الباردة أحادي القطبية، ما يعني القول بأن الولايات المتحدة دولة مهيمنة عالمية[٥٩]. وإذا كان ذلك صحيحا، فلن يكون ثمة تنافس

أمني في أوروبا وشمال شرق آسيا لعدم وجود قوى عظمى في هاتين المنطقتين تتحدى الولايات المتحدة الهائلة. وذلك هو الواقع بالتأكيد في نصف الكرة الأرضية الغربي، حيث تعد الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، فهي ليست منخرطة في تنافس أمني مع أي من جيرانها. فلا تفرض كندا أو المكسيك أي تهديد عسكري على الولايات المتحدة. وحتى كوبا تلك القوة الصغرى المهيَّجة سياسيا لا تشكل تهديدا خطيرا للأمن الأمريكي.

لكن النظام الدولي ليس أحادي القطبية[٦٠]. فالولايات المتحدة رغم أنها دولة مهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي، فإنها ليست دولة مهيمنة عالمية. صحيح أن الولايات المتحدة هي القوة الاقتصادية والعسكرية المتفوقة في العالم، لكن هناك قوتين عظميين أخريين في النظام الدولي، هما الصين وروسيا. وصحيح أن أيا منهما لا تضاهي القوة العسكرية الأمريكية، لكن كلتيهما تمتلكان ترسانات نووية والقدرة على صد الغزو الأمريكي لأراضيهما وربما إحباطه، وقدرة محدودة على إظهار القوة[٦١]. فهما على كل الأحوال ليسا ككندا أو المكسيك.

وعلاوة على ما تقدم، لا توجد أدلة على أن الولايات المتحدة على وشك أن تحاول تحقيق الهيمنة العالمية. لكنها مصممة بالتأكيد على أن تبقى دولة مهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي، لكن بالنظر إلى صعوبة إظهار القوة عبر المساحات المائية الواسعة، لن تستخدم الولايات المتحدة جيشها للأغراض الهجومية في أوروبا أو شمال شرق آسيا. بل إن حلفاء أمريكا يقلقون بالدرجة الأولى من أن تسحب الولايات المتحدة قواتها وتعيدها إلى الوطن، وليس من أن تستخدمها للاحتلال. وغياب الدافع إلى الهيمنة خارج حدود نصف الكرة الأرضية الغربي يفسر عدم تشكل تحالف لفرض التوازن على الولايات المتحدة منذ أن انتهت الحرب الباردة[٦٢].

قد يدفع آخرون بأن حلفاء أمريكا من الحرب الباردة، وهم المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان، يمكن اعتبارهم قوى عظمى، وهو الاعتبار الذي ينتج توزيع قوة مختلفا تماما في أوروبا وشمال شرق آسيا. صحيح أن تلك الدول، خاصة ألمانيا واليابان، تمتلك الإمكانية من حيث عدد السكان والثروة لأن تصبح قوى عظمى (انظر الجدولين رقمي ١٠-١ و١٠-٢)، لكنها غير مؤهلة لتلك المكانة؛ لأنها تعتمد بدرجة كبيرة على الولايات المتحدة في أمنها، فهي دول منقوصة السيادة عمليا، وليست قوى عظمى. ينطبق ذلك تحديدا على ألمانيا واليابان اللتين لا تمتلكان أسلحة نووية، وتعتمدان بدلا من ذلك على الردع النووي الأمريكي في توفير الحماية لهما.

الجدول رقم (١٠-١). توازن القوة في آسيا في عام ٢٠٠٠.

	القوة الكامنة		القوة الفعلية	
	الناتج القومي الإجمالي	عدد السكان	حجم الجيش	عدد الرؤوس الحربية النووية
الصين	١,١٨ تريليون دولار	١,٢٤ بليون نسمة	٢٢٠٠٠٠٠	٤١٠
اليابان	٤,٠٩ تريليون دولار	١٢٦ مليون نسمة	١٥١٨٠٠	٠
روسيا	٠,٣٣ تريليون دولار	١٤٧ مليون نسمة	٣٤٨٠٠٠	١٠٠٠٠

ملحوظة: ثمة تحليلان لا بد من ذكرهما بخصوص الناتج القومي الإجمالي للصين. أولا، وكما أكدنا في الفصل الثالث، يتركز قدر من الناتج القومي الإجمالي للصين في الزراعة أكثر بكثير من اليابان أو الولايات المتحدة (١٨٪ في مقابل ٢٪). ولذلك يكون توازن القوة الكامنة في صالح اليابان أكثر كثيرا مما تشير إليه الأعداد الواردة في هذا الجدول. ثانيا، يتم حساب مقياس البنك الدولي للناتج القومي الإجمالي الذي أستخدمهُ هنا بتحويل الوحدات النقدية الوطنية إلى دولارات بأسعار الصرف السائدة. لكن هناك طريقة أخرى لقياس الناتج القومي الإجمالي وهي استخدام تعادل القوة الشرائية، وتعطي تلك الطريقة الصين ناتجا قوميا إجماليا أكبر كثيرا. للحصول على مناقشة للمقاربتين، انظر World Development Indicators, 2000 (Washington, DC: World Bank, March 2000), pp. 10-13, 224, 283; World Bank Atlas 2000, pp. 14-15; and Murray Weidenbaum and Samuel Hughes, The Bamboo Network: How Expatriate Entrepreneurs Are Creating a New Economic Superpower in Asia (New York: Free Press, 1996), pp. 95-100. وأنا هنا أستخدم مقياس البنك الدولي؛ لأنه أفضل في الإفصاح عن مستوى الدولة في التطور التقني الذي يعد مقوما رئيسا للقوة العسكرية.

SOURCES: World Bank Atlas 2000 (Washington, DC: World Bank, April 2000), pp. 24-25, 42—13; Robert S. Norris and William M. Alkin, "Russian Nuclear Forces, 2000," Bulletin of the Atomic Scientists 56, No. 4 (July-August 2000), ip. 70-71.

الجدول رقم (١٠-٢). توازن القوة في أوروبا في عام ٢٠٠٠.

	القوة الكامنة		القوة الفعلية	
	الناتج القومي الإجمالي	عدد السكان	حجم الجيش	عدد الرؤوس الحربية النووية
المملكة المتحدة	١,٢٦ تريليون دولار	٥٩ مليون نسمة	٣٠١١٥٠	١٨٥
فرنسا	١,٤٧ تريليون دولار	٥٩ مليون نسمة	٤١١٨٠٠	٤٧٠
ألمانيا	٢,٢٠ تريليون دولار	٨٢ مليون نسمة	٥١٦٥٠٠	٠
إيطاليا	١,١٦ تريليون دولار	٥٨ مليون نسمة	١٦٤٩٠٠	٠
روسيا	٠,٣٣ تريليون دولار	١٤٧ مليون نسمة	٣٤٨٠٠٠	١٠٠٠٠

المصدر: بيانات الناتج القومي الإجمالي وأعداد السكان مأخوذة من نفس مصدر الجدول رقم (١٠-١).

وبيانات أحجام الجيوش مأخوذة من IISS, Military Balance, 2000/2001, pp. 58, 61, 67, 80, 120-21.

وبيانات الترسانات النووية مأخوذة من Robert S. Norris and William M. Arkin, "French and British Nuclear Forces, 2000," Bulletin of the Atomic Scientists 56, No. 5 (September-October 2000), pp. 69-71; and Norris and Arkin, "Russian Nuclear Forces, 2000," pp. 70-71

علاوة على أن حلفاء أمريكا لا يتوفر لهم مجال كبير للمناورة في سياساتهم الخارجية بسبب وجود القوات الأمريكية على أراضيهم. فالولايات المتحدة لا تزال تحتل أوروبا الغربية وتهيمن على صنع القرار في حلف شمال الأطلنطي، تماما كما كانت الحال في أثناء الحرب الباردة، ليس من أجل إبعاد شبح الحرب بين أعضائه وحسب، بل أيضا لضمان ألا تثير أي من تلك الدول (خاصة ألمانيا) مشكلات مع روسيا[١٣٦]. وأخيرا، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بوجود عسكري هائل في اليابان لضمان ألا تحاول تلك الدولة القوية فعلا أن تدخل في تنافس أمني جدي مع الصين.

بإيجاز تشير الأدلة إلى أن سياسة القوة لم تُستأصل من أوروبا وشمال شرق آسيا وأن هناك إمكانية لحدوث مشكلات خطيرة تتضمن القوى العظمى. ورغم ذلك فقد ظلت المنطقتان خاليتين تقريبا من التنافس الأمني الحاد وحروب القوى العظمى في

التسعينات. ويكمن أصل الاستقرار في توزيع القوة المحدد الذي انبثق في كل منطقة منذ أن انتهت الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفيتي. والسؤال الذي يجب أن نطرحه الآن هو عما إذا كانت بنية القوة في هاتين المنطقتين ستظل على ما هي عليه في العقدين التاليين.

مشكلات في التظارنا

ينطوي التنبؤ بما سيصير إليه توزيع القوة في أوروبا وشمال شرق آسيا في عام ٢٠٢٠ على مهمتين مرتبطتين: (١) تقدير مستويات القوة لدى الفاعلين الأساسيين الواقعين في المنطقتين مع التركيز على ما إذا كانت هناك بينهم دولة مهيمنة كامنة، (٢) تقييم إمكانية بقاء الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقتين الذي يعتمد بالدرجة الأولى على وجود دولة مهيمنة كامنة بين القوى العظمى الإقليمية لا يمكن احتواؤها إلا بمساعدة أمريكية. ومن الصعب التنبؤ بتوازن القوة في المنطقة؛ لأنه يعتمد بدرجة كبيرة على تحديد سرعة نمو اقتصاد كل دولة وحيويتها السياسية طويلة المدى. لكننا لسوء الحظ لا نمتلك نظريات تستطيع أن تتنبأ بالتطورات الاقتصادية والسياسية بدرجة عالية من الثقة. فمن الصعب، على سبيل المثال، أن نعرف القوة التي سيبلغها الاقتصادان الصيني والروسي في عام ٢٠٢٠، أو ما إذا كانت الصين ستبقى كيانا سياسيا واحدا أم تتفكك مثل الاتحاد السوفيتي.

بيد أنه من الممكن مع ذلك أن نصنع أحكاما مستنيرة حول الأبنية التي يمكن أن تنبثق في أوروبا وشمال شرق آسيا على مدى الأعوام العشرين التالية. ونستطيع أن نبدأ بالفرضية المحافظة التي تقول إن تغيرا أساسيا لن يحدث في الثروة النسبية أو الحظوظ السياسية للدول الكبرى في المنطقتين، بمعنى أن توزيع القوة الحالي سيظل كما هو تقريبا على مدى العقدين التاليين. ويمكن أن نفترض بدلا عن ذلك أن تغيرا كبيرا

سيحدث في قدرات الدول، مع التركيز على أخطر السيناريوهات في المنطقتين، مثل الانهيار الكامل للقوة الروسية أو تحول الصين إلى قوة عظمى اقتصادية. وسيعتمد مستقبل التواجد العسكري الأمريكي في المنطقتين على ظهور دولة مهيمنة كامنة من عدمه.

أعتقد أن أبنية القوة الحالية في أوروبا وشمال شرق آسيا لن تدوم إلى عام ٢٠٢٠. ثمة مستقبلان بديلان يلوحان في الأفق، كلاهما يحتمل أن يكونا أقل سلاما من التسعينات. فإذا لم يحدث تغيير كبير في الثروة النسبية أو الوحدة السياسية للدول الكبرى الواقعة في المنطقتين فمن الوارد أن تعيد الولايات المتحدة قواتها إلى الوطن، حيث لن تكون هناك حاجة إليها لاحتواء أية دولة مهيمنة كامنة. على أن سحب القوات الأمريكية من أي من المنطقتين من شأنه أن يغيّر بنية القوة بطرق قد تجعل النزاع أرجح منه اليوم. وقد يكون التغيير البنيوي في أوروبا أكبر منه في شمال شرق آسيا، وكذلك احتمال التنافس الأمني الشديد.

لكن إذا حدث تغير اقتصادي أو سياسي أساسي في أي من المنطقتين وظهرت دولة مهيمنة كامنة لا تستطيع القوى الإقليمية أن تحتويها، فإن القوات الأمريكية يمكن أن تبقى في المنطقة أو تعود إليها لفرض التوازن ضد ذلك التهديد. وإذا حدث ذلك، فسوف يتبعه بالتأكيد تنافس أمني حاد بين الدولة المهيمنة الكامنة وخصومها، ومنهم الولايات المتحدة. مؤدى ذلك بإيجاز أن الولايات المتحدة إما أن تترك أوروبا وشمال شرق آسيا لعدم وجود خصم صاعد تحتويه، وفي هذه الحالة ستكون المنطقتان أقل استقرارا، أو أنها ستبقى لاحتواء خصم قوي، وما يؤدي إليه ذلك من موقف خطر. وفي الحالتين كلتيهما ستكون العلاقات بين القوى العظمى أقل سلما مما كانت عليه في تسعينات القرن العشرين.

ويلزمنا قبل أن نحلل أبنية القوة المستقبلية في أوروبا وشمال شرق آسيا أن ننظر عن كثب لادعاء أن وجود دولة مهيمنة كامنة وحده من شأنه أن يُبقي الولايات المتحدة منخرطة عسكريا في هاتين المنطقتين. ثمة منظور بديل واسع الانتشار يرى أن القوات الأمريكية ستبقى في حال عدم وجود دولة مهيمنة كامنة؛ لأن السلام في هاتين المنطقتين المهمتين إستراتيجيا يمثل مصلحة أمريكية حيوية وسيكون من الصعب تحقيقه بدون صانع السلام الأمريكي. لكن هذا الادعاء يحتاج إلى فحص.

مستقبل صانع السلام الأمريكي

يتمثل الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية، كما تأكد في الفصل الخامس، في أن تكون دولة مهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وألا تكون هناك دولة مهيمنة منافسة في أوروبا أو شمال شرق آسيا. فالولايات المتحدة لا تريد منافسا ندا لها. وقد ظل صناع السياسة الأمريكيون ملتزمين بحزم بذلك الهدف بعد الحرب الباردة. انظر الاقتباس التالي من خطة مهمة لوزارة الدفاع الأمريكية سُرِبت إلى الصحافة في عام ١٩٩٢: "إن هدفنا الأول هو أن نمنع إعادة ظهور خصم جديد ... يشكل تهديدا على غرار ذلك الذي شكله الاتحاد السوفيتي في السابق.... يجب أن تركز إستراتيجيتنا الآن على منع ظهور أي منافس عالمي ممكن في المستقبل"[٦٤].

ومن أجل هذا الهدف تصرفت الولايات المتحدة تاريخيا كفارض للتوازن من وراء البحار في أوروبا وشمال شرق آسيا. فكما أشرنا في الفصل السابع، فإن الولايات المتحدة لم ترسل قوات إلى هاتين المنطقتين إلا حين ظهرت فيهما دولة مهيمنة كامنة ليس بمقدور القوى العظمى الإقليمية أن تحتويها وحدها. بل واتبعت الولايات المتحدة إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين حين كانت تواجه خصما ممكنا. ولذلك فإن مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا وشمال شرق آسيا يتوقف على ظهور

دولة مهيمنة كامنة في أي من هاتين المنطقتين لا يمكن احتواؤها إلا بمساعدة أمريكية. وإذا لم تظهر مثل هذه الدولة، فمن الوارد أن يترك المائة ألف جندي أمريكي المنطقتين في المستقبل القريب. وكما سنؤكد فيما يلي فليس من المحتمل أن تظهر قوة عظمى قادرة على اجتياح أوروبا أو شمال شرق آسيا في وقت قريب، باستثناء الصين. ومن الممكن لذلك أن تسحب الولايات المتحدة قواتها من المنطقتين في العقد الأول أو الثاني من القرن الجديد[٦٥].

أمريكا حارس السلام

غير أن هناك مبررا مختلفا انبثق للحفاظ على وجود عسكري أمريكي قوي في المنطقتين. تذهب هذه الحجة إلى أن الولايات المتحدة لها مصلحة ثابتة في الحفاظ على السلام في أوروبا وشمال شرق آسيا، وسحب قواتها منهما قد يؤدي إلى عدم استقرار وربما حتى حروب قوى عظمى فيهما[٦٦]. يقول أصحاب هذه الحجة إن السلام في هاتين المنطقتين مهم جدا للولايات المتحدة لسببين. أولا قد يتقوض الازدهار الاقتصادي الأمريكي بفعل أي حرب كبرى في أي من المنطقتين، فبالنظر إلى المستويات العالية للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين القوى الأغنى في العالم، فإن حروب القوى العظمى لن تدمر اقتصادات الدول المتحاربة فقط، بل ستلحق أيضا أضرارا بالغة بالاقتصاد الأمريكي، حتى لو استطاعت الولايات المتحدة أن تبقى خارج النزاع.

علاوة على أن الولايات المتحدة تنجر دائما إلى حروب القوى العظمى البعيدة، ما يعني أن اعتقاد الأمريكيين أنهم يمكن أن يظلوا خارج حرب كبرى في أوروبا أو شمال شرق آسيا ليس إلا وهما. ولذلك ستحرص الولايات المتحدة على الاحتفاظ بقوات في هاتين المنطقتين والحفاظ على السلام لكي لا تموت أعداد كبيرة من الأمريكيين في حرب مستقبلية. ويؤدي هذا المنظور جدلا إلى إرسال القوات الأمريكية عبر المحيطين الأطلنطي والهادي بلا قيود.

لا شك في أن السلام في أوروبا وشمال شرق آسيا هدف موات للولايات المتحدة. لكن القضية الأساسية هي عما إذا كانت أهمية السلام في المنطقتين تكفي لتبرير تعريض القوات الأمريكية للخطر في حال وضعها في هاتين المنطقتين. كما أن السلام في هاتين المنطقتين الغنيتين لا يشكل في حقيقة الأمر مصلحة أمريكية حيوية، والأساس المنطقي لهذا المنظور البديل غير مقنع ولا يحظى بدعم قوي من السجل التاريخي.

لنتقصى الآن الادعاء بأن الحرب في أوروبا أو شمال شرق آسيا قد تقوض الرخاء الأمريكي. يقوم هذا الادعاء على الزعم وليس التحليل. بل إن الدراسة الوحيدة التي أعرفها حول الموضوع تناقض ذلك الادعاء، حيث تستنتج أن "التأثير الأساسي لحروب ما وراء البحار على اقتصادات الدول المحايدة يتمثل في إعادة توزيع الثروة من المحاربين إلى غير المحاربين، ما يثري الدول المحايدة ولا يفقرها"[٦٧]. معنى ذلك أن الولايات المتحدة يمكن أن تصبح أكثر رخاء في حال نشوب حرب آسيوية أو أوروبية، ويمكن أيضا أن تكتسب قوة نسبية على حساب القوى العظمى المتحاربة. وذلك نفسه هو ما حدث للولايات المتحدة حين ظلت على الحياد في الحرب العالمية الأولى، حيث واجه الاقتصاد الأمريكي بعض المشكلات الأولية ثم ازدهر، بينما تدهورت اقتصادات القوى العظمى الأوروبية[٦٨]. وليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن حربا كبرى اليوم في أوروبا أو شمال شرق آسيا ستلحق أضرارا بالغة بالاقتصاد الأمريكي، حيث إن "تأثره بنشوب حرب قوى عظمى في آسيا لن يزيد عن تأثره بالحرب العالمية الأولى، وسيكون تأثره بالاضطرابات في أوروبا اليوم نصف تأثره بها في أوائل القرن العشرين"[٦٩].

لكن حتى لو كان هذا التحليل خاطئا وألحقت حروب القوى العظمى في أوروبا أو شمال شرق آسيا أضرارا بالاقتصاد الأمريكي، فمن غير المرجح أن تخوض الولايات المتحدة حربا كبرى من أجل ضمان الرخاء الاقتصادي المستمر وحسب. ثمة

حالتان بارزتان حدثتا مؤخرا تؤيدان هذه النقطة. أولا، لم تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية، أو تفكر جديا في استخدامها ضد أي من أعضاء منظمة الأوبك في أثناء أزمة النفط في منتصف السبعينات، مع أن أفعال المنظمة في ذلك الوقت قوضت الرخاء الأمريكي[٧٠]. وفي خريف عام ١٩٩٠ حاولت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش لفترة قصيرة أن تبرر حرب الخليج الوشيكة على أساس أن غزو العراق للكويت لا بد أن يُزال؛ لأنه هدد الوظائف في أمريكا. لكن سرعان ما لاقت هذه الحجة انتقادات عنيفة وتم التخلي عنها[٧١]. وإذا كانت الولايات المتحدة غير مستعدة لشن حرب على الدول الضعيفة المنتجة للنفط من أجل الرخاء الاقتصادي، فمن الصعب أن نتخيل أن تشترك في حرب قوى عظمى للغرض نفسه.

كما أن الادعاء بأن الولايات المتحدة تنجر دائما إلى حروب القوى العظمى في أوروبا وشمال شرق آسيا ليس مقنعا. فكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة فارضي توازن من وراء البحار لا ينجران إلى نزاعات القوة العظمى إلا حين تكون هناك دولة مهيمنة كامنة في المنطقة وتعجز القوى العظمى الإقليمية وحدها عن احتوائها. على سبيل المثال ظلت المملكة المتحدة والولايات المتحدة قانعتين بالبقاء خارج الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) والحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) لأن أيا منهما لم تكن حرب هيمنة. وما كانت الولايات المتحدة أيضا لتدخل الحرب العالمية الأولى أو الثانية لو تمكنت القوى العظمى الأوروبية وحدها من احتواء ألمانيا. لكن في أوائل عام ١٩١٧ ومجددا في صيف عام ١٩٤٠ هددت ألمانيا باجتياح أوروبا، ما اضطر الولايات المتحدة لقبول الالتزام القاري.

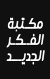
قد يرد أحدهم بأن الولايات المتحدة إذا أبقت على قواتها في أوروبا وشمال شرق آسيا، فلن تقع حروب قوى عظمى وبالتالي لن يتكلف الأمريكيون تكاليف الحرب

المروعة. لكن هذا الخط الفكري ينطوي على مشكلتين. فرغم أن الوجود العسكري الأمريكي يقلل احتمالات نشوب الحرب، فليس ثمة ما يضمن عدم اندلاع نزاعات القوى العظمى. فإذا بقي الجيش الأمريكي في شمال شرق آسيا، على سبيل المثال، فقد ينتهي به الحال إلى حرب مع الصين حول تايوان. فضلا عن أنه إذا اندلعت حرب قوى عظمى، فسوف تشتبك فيها الولايات المتحدة بالتأكيد منذ البداية، وهو أمر غير مفيد إستراتيجيا. فقد يكون من الأفضل للولايات المتحدة إما ألا تشترك في القتال أصلا، أو إذا اشتركت فيه ألا يحدث ذلك في بداية الحرب. وبتلك الطريقة تدفع الولايات المتحدة ثمنا أصغر كثيرا من الدول التي اشتركت في النزاع من البداية إلى النهاية وتكون مهيأة في نهاية الحرب لأن تربح السلام وتشكل عالم ما بعد الحرب بما فيه مصلحتها.

وبعيدا عن هذه المبررات المختلفة، ماذا يخبرنا السجل التاريخي عن الاستعداد الأمريكي للعب دور صانع السلام أو حارس السلام في أوروبا وشمال شرق آسيا؟ لقد رأينا في الفصل السابع أنه لا توجد أدلة قبل عام ١٩٩٠ توضح أن الولايات المتحدة مستعدة لإرسال قوات إلى هاتين المنطقتين للحفاظ على السلام. فقد أرسلت الجيوش الأمريكية إلى هناك لمنع ظهور منافسين أنداد، وليس للحفاظ على السلام. قد يسلم أحدهم بهذا التاريخ، لكن يدفع بأن الأدلة الأكثر صلة هي تلك التي حدثت في التسعينات، حين بقيت القوات الأمريكية في أوروبا وشمال شرق آسيا رغم عدم ظهور قوة عظمى تهدد بالهيمنة على أي من المنطقتين.

التسعينات: حالة شاذة أم سابقة؟

كل ذلك صحيح، وما حدث حتى الآن يبدو أنه يتناقض مع تنبؤات الواقعية الهجومية. لكن نظرة عن قرب للموقف تكشف أنه لم يمض على انتهاء الحرب الباردة وقت طويل يسمح بإصدار حكم حول ما إذا كانت القوات الأمريكية ستبقى في أوروبا



وشمال شرق آسيا بعد غياب الاتحاد السوفيتي أو تهديد أية قوة عظمى مكافئة. لقد تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١، أي قبل عشرة أعوام فقط، وانسحبت آخر القوات الروسية من ألمانيا الشرقية السابقة في عام ١٩٩٤، أي قبل سبعة أعوام فقط. وبالنظر إلى الانهيار السوفيتي المفاجئ وكذلك تأثيره العميق على توازن القوة في أوروبا وشمال شرق آسيا، فلا شك في أن الولايات المتحدة تحتاج إلى بعض الوقت لفهم انعكاس البنية الجديدة في كل منطقة على المصالح الأمريكية. ثمة منظور تاريخي يلقي الضوء حول هذه المسألة، وهو أن الحرب العالمية الأولى رغم أنها انتهت في عام ١٩١٨، فإن القوات الأمريكية لم تنسحب من أوروبا بالكامل حتى عام ١٩٢٣، وبقيت القوات البريطانية في القارة حتى عام ١٩٣٠ (بعد اثني عشر عاما من انتهاء الحرب).

يرجع تأخر الانسحاب الأمريكي أيضا إلى مجرد التراخي. فقد نشرت الولايات المتحدة قوات عسكرية واسعة النطاق في أوروبا منذ عام ١٩٤٣ حين غزت إيطاليا في أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي شمال شرق آسيا منذ عام ١٩٤٥ حين احتلت اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية. فضلا عن أن كلا من منظمة حلف شمال الأطلنطي وبنية التحالفات الأمريكية في شمال شرق آسيا مؤسستان راسختان ساعدتا في تحقيق انتصار مذهل في الحرب الباردة. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتخلى عنهما بين عشية وضحاها[٧٢]. علاوة على أن الإبقاء على القوات في أوروبا وشمال شرق آسيا منذ التسعينات كان غير مكلف وغير مؤلم نسبيا للولايات المتحدة. فقد ازدهر الاقتصاد الأمريكي خلال تلك الفترة وولّد فائضا كبيرا في الموازنة، وكان من السهل أيضا احتواء الصين وروسيا؛ لأنهما أضعف كثيرا من الولايات المتحدة.

وبعيدا عن مسألة التأخر الزمني، توجد أدلة كثيرة على أن الولايات المتحدة وحلفاءها في الحرب الباردة "يفترقون"[٧٣]. تجلى هذا الاتجاه بوضوح في أوروبا، حيث ألحقت حرب حلف شمال الأطلنطي في عام ١٩٩٩ على صربيا ونتائجها الكارثية أضرارا بالعلاقات عبر الأطلنطي ودفعت الاتحاد الأوروبي للبدء في بناء قوة عسكرية قادرة على العمل باستقلالية عن حلف شمال الأطلنطي، أي باستقلالية عن الولايات المتحدة[٧٤]. فقد أخذت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا تدرك بجلاء أنها يجب أن توفر الأمن لنفسها وأن تسيطر على مصيرها، وأصبحت أقل تقبلا لتلقي الأوامر من الولايات المتحدة منها في أثناء الحرب الباردة. وتُظهِر اليابان أيضا علامات على السلوك المستقل[٧٥]. كما تظهر علامات الوهن على الالتزام الأمريكي بالدفاع عن أوروبا وشمال شرق آسيا. وتشير استطلاعات الرأي العام والمجاه الكونجرس إلى أن الولايات المتحدة تمثل في أحسن الأحوال "شُرطيا متقاعسا" على المسرح العالمي وأن دور أمريكا العسكري في هاتين المنطقتين المهمتين إستراتيجيا سيتراجع ولن يزيد بمرور الزمن[٧٦].

وبالنظر إلى الاعتراف الواسع بالولايات المتحدة كقوة داعمة للسلام في أوروبا وشمال شرق آسيا، قد يتساءل المرء لماذا يؤكد حلفاؤها على استقلاليتهم عنها، وهو تحرك من شأنه أن يُحدث خلافا، إن لم يكن طلاقا عبر المحيط الأطلنطي. قد يقول البعض إن ذلك دليل على أن حلفاء أمريكا السابقين يفرضون التوازن على الولايات المتحدة القوية. لكن ذلك الرد ليس مقنعا؛ لأن الولايات المتحدة ليست راغبة في الغزو والهيمنة خارج نصف الكرة الأرضية الغربي، فضلا عن أن فارضي التوازن من وراء البحار لا يثيرون تحالفات لفرض التوازن ضدهم. فمهمتهم الرئيسة هي فرض التوازن ضد الخصوم الخطرين.

لقد شرع حلفاء أمريكا في الحرب الباردة في التصرف بمزيد من الاستقلالية عن أمريكا وأخذوا يؤكدون على سيادة دولهم؛ لأنهم يخافون من أن يتحول فارض التوازن من وراء البحار الذي وفر لهم الحماية لفترة طويلة إلى دولة غير موثوق بها في أية أزمة مستقبلية. فلم تكن مصداقية الولايات المتحدة موضع شك في أثناء الحرب الباردة؛ لأن التهديد السوفيتي كان دافعا قويا لأن تحمي الولايات المتحدة حلفاءها الذين كانوا أضعف من أن يدافعوا عن أنفسهم ضد أي هجوم من حلف وارسو. لكن بعد زوال ذلك التهديد الموّحِد، بدأت أمريكا تظهر كحليف لا يعتمد عليه كثيرا لدول مثل ألمانيا واليابان التي أصبحت قادرة على حماية أنفسها من أي تهديد في منطقتها.

يتمثل أحد مصادر القلق بين حلفاء أمريكا في أوروبا وشمال شرق آسيا في الاعتقاد الواسع بأنها ستسحب قواتها حتما من هاتين المنطقتين، ويثير هذا الاعتقاد شكوكا حول جدية الالتزام الأمريكي وقدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن حلفائها في أية أزمة[٧٧]. مؤكد أن الولايات المتحدة تتبع سياسات تثير شكوكا حول كونها حليفا حكيما وموثوقا به، ولو فقط لعدم تطابق المصالح الأمريكية مع مصالح حلفائها. على سبيل المثال قام الرئيس كلنتون بهدف تحسين العلاقات الصينية-الأمريكية بزيارة الصين لتسعة أيام في عام ١٩٩٨ دون أن يتوقف في اليابان. ولذلك اتخذ القادة اليابانيون تلك الزيارة كدليل على ضعف تحالفهم مع الولايات المتحدة[٧٨]. وفي أوروبا أثارت أزمة كوسوفو المستمرة شكوكا حول القيادة الأمريكية. كما تختلف رؤى الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حول سياسة الشرق الأوسط وحول استخدام قوات حلف شمال الأطلنطي خارج أوروبا، خاصة حول تطوير نظام الدفاع الصاروخي الوطني. وبمرور الوقت ستدفع هذه الاختلافات حلفاء أمريكا إلى الاعتماد على أنفسهم في توفير أمنهم، بدلا من الاعتماد على الحماية الأمريكية[٧٩]. فالنظام الدولي، كما تأكد في الفصل الثاني، يقوم على الاعتماد على الذات.



بإيجاز، لا تقدم فترة التسعينات القصيرة مؤشرا جيدا على ما يحمله المستقبل للتدخل العسكري الأمريكي في أوروبا وشمال شرق آسيا. وهذه القضية ستُحسَم في الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين، وسيكون العامل الحاسم هو ظهور دولة مهيمنة كامنة في أي من المنطقتين تضطر الولايات المتحدة للمساعدة في احتوائها. وكما تأكد مرارا، فإن التهديد من منافس قوي من شأنه وحده أن يقدم دافعا كافيا للولايات المتحدة للمخاطرة بالتدخل في حروب القوى العظمى البعيدة. فالولايات المتحدة فارض توازن من وراء البحار وليست شُرطي العالم.

البنية والنزاع في أوروبا في المستقبل القريب

تمتلك خمس دول أوروبية في الوقت الراهن الثروة وعدد السكان الكافيين لكي تصبح قوى عظمى، وهي المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا. كما تُظهِر ألمانيا خصائص الدولة المهيمنة الكامنة، فهي الأغنى بين الدول الأوروبية كافة وهي الأكثر سكانا- بعد روسيا- وتمتلك أقوى جيش في المنطقة (راجع الجدول رقم ١٠-٢). لكن ألمانيا ليست قوة عظمى اليوم، ناهيك عن أن تكون دولة مهيمنة كامنة، لأنها لا تمتلك أسلحة نووية ولأنها تعتمد بشدة على الولايات المتحدة في أمنها. لكن إذا سُحِبت القوات الأمريكية من أوروبا وأصبحت ألمانيا مسئولة عن أمنها، فربما تحصل على ترسانة نووية وتزيد حجم جيشها وتتحول إلى دولة مهيمنة كامنة.

لتصور قوة ألمانيا العسكرية الكامنة انظر الفارق في الثروة والسكان بين ألمانيا وروسيا في القرن العشرين. فرغم أن روسيا كانت تتمتع دائما بميزة سكانية كبيرة على ألمانيا، فقد تراجعت هذه الميزة لأدنى درجاتها على مدى الأعوام المائة الماضية. على سبيل المثال كان عدد سكان روسيا حوالي ٢,٦ سكان ألمانيا في عام ١٩١٣ (١٧٥ مليون في مقابل ٦٧ مليون) قبل عام واحد من اندلاع الحرب العالمية الأولى، وضعف



سكانها تقريبا في عام ١٩٤٠ (١٧٠ مليون في مقابل ٨٥ مليون) قبل عام واحد من اجتياح ألمانيا النازية للاتحاد السوفيتي[٨٠]. ورغم هذه النقيصة السكانية كانت ألمانيا دولة مهيمنة كامنة في هذين العامين. وفي عام ١٩٨٧، ذلك العام الممثل للحرب الباردة، كان سكان الاتحاد السوفيتي حوالي ٤,٧ سكان ألمانيا الغربية (٢٨٥ مليون في مقابل ٦١ مليون). فيما لا يزيد سكان روسيا اليوم عن ١,٨ سكان ألمانيا (١٤٧ مليون في مقابل ٨٢ مليون)[٨١].

كانت ألمانيا رغم صغر عدد سكانها دولة مهيمنة كامنة في أوروبا من عام ١٩٠٣ إلى عام ١٩١٨ ومن عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٥، بالدرجة الأولى بسبب ميزتها الواضحة في الثروة على روسيا. على سبيل المثال كانت ألمانيا تتمتع بميزة قدرها حوالي ٣,٦ : ١ في القوة الصناعية على روسيا في عام ١٩١٣ وحوالي ١,٣ : ١ على الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٠. واليوم تمتلك ألمانيا ميزة في الثروة قدرها ٦,٦ : ١ على روسيا[٨٢]. ولذلك تمتلك ألمانيا الآن ميزة كبيرة في القوة العسكرية الكامنة على روسيا، كما كانت في أوائل القرن العشرين، حين كانت القوة العسكرية المهيمنة في أوروبا.

وفيما يتعلق بالقوة العسكرية الفعلية يعد الجيش الألماني أكثر تفوقا من الجيش الروسي. يتكون جيش ألمانيا الدائم من ٢٢١١٠٠ جندي وتستطيع أن تزيده سريعا بقوات الاحتياط البالغ عددها ٢٩٥٤٠٠ جندي، ما يخلق قوة قتالية فعالة جدا مكونة من أكثر من نصف مليون جندي[٨٣]. وتمتلك روسيا حوالي ٣٤٨٠٠٠ جندي في جيشها الدائم، ورغم أنها تمتلك مخزونا أكبر من القوات الاحتياطية، إلا أنه سيئ التدريب، وتواجه روسيا صعوبة كبيرة في تعبئتهم بسرعة وكفاءة في أية أزمة. ولذلك لا تسهم تلك القوات الاحتياطية كثيرا في القوة القتالية لروسيا، ولذلك تمتلك ألمانيا جيشا أكبر كثيرا من روسيا. ومن حيث النوعية يمتلك الجيش الألماني قوات جيدة التدريب والقيادة، فيما يفتقد الجيش الروسي إلى الميزتين. ولا تمتلك روسيا ميزة إلا على الجبهة

النووية، لكن ألمانيا تمتلك الموارد اللازمة لتصحيح هذا التفاوت إذا قررت أن تمتلك ردعا نوويا.

ورغم أن ألمانيا يمكن أن تصبح دولة مهيمنة كامنة إذا اضطرت لأن توفر الأمن لنفسها، فلا يزال من الوارد أن تسحب الولايات المتحدة قواتها من أوروبا. فرغم القدرة العسكرية الكبيرة التي تمتلكها ألمانيا، فإن القوى الأوروبية الأخرى تستطيع أن تمنعها من الهيمنة على أوروبا بدون مساعدة من الولايات المتحدة. فالمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وروسيا تمتلك حوالي ثلاثة أضعاف سكان ألمانيا وحوالي ثلاثة أضعاف ثروتها. فضلا عن أن المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا تمتلك أسلحة نووية تشكل ردعا قويا لألمانيا التوسعية، حتى وإن امتلكت الأخيرة أسلحة نووية خاصة بها.

بيد أن السلام قد لا يدوم في أوروبا بدون صانع السلام الأمريكي. فربما يحدث تنافس أمني حاد بين القوى العظمى، مع الإمكانية الدائمة لوقوع حرب فيما بينها، لأن أوروبا بعد الانسحاب الأمريكي ستتحول من الثنائية القطبية الحميدة إلى التعددية القطبية غير المتوازنة، وهو النوع الأخطر بين أبنية القوة، حيث سيكون على المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا أن تعزز قواتها العسكرية وتوفر الأمن لنفسها. بل ويمكن أن تتحول جميعها إلى قوى عظمى، ما يجعل أوروبا متعددة الأقطاب. وكما رأينا سابقا، فإن ألمانيا يمكن أن تصبح دولة مهيمنة كامنة وبالتالي مصدرا رئيسا للمشكلات في أوروبا الجديدة.

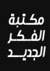
فقد تتخذ ألمانيا إجراءات بهدف تحسين أمنها، يمكن أن تؤدي بدورها إلى عدم الاستقرار، كأن تتحرك ألمانيا، كما ورد سابقا، لاكتساب ترسانة نووية، إذا سحبت الولايات المتحدة مظلتها الأمنية من أوروبا الغربية. تشكل الأسلحة النووية ردعا ممتازا، وهي نقطة كانت تحظى بتقدير واسع بين نخب ألمانيا الحاكمة في أثناء الحرب الباردة، فضلا عن أن ألمانيا تحيطها ثلاث دول نووية- المملكة المتحدة وفرنسا

وروسيا- ما يتركها عرضة للإكراه النووي[٨٤]. لكن في أثناء ذلك قد يفكر جيران ألمانيا في استخدام القوة لمنعها من امتلاك الأسلحة النووية.

علاوة على أن ألمانيا في حال سحب القوات الأمريكية من أراضيها قد تزيد حجم جيشها وستكون بالتأكيد أكثر ميلا لمحاولة الهيمنة على أوروبا الوسطى. لماذا؟ لأن ألمانيا قد تخشى من السيطرة الروسية على المنطقة الحاجزة المهمة بينهما، وهو موقف يشكل تهديدا مباشرا لألمانيا. وبالطبع يسيطر على روسيا الخوف نفسه من ألمانيا، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تنافس أمني خطير بينهما للسيطرة على أوروبا الوسطى. ولا شك في أن فرنسا ستعتبر هذا السلوك من جانب ألمانيا إنذارا وتتخذ إجراءات لحماية نفسها من ألمانيا. فقد تزيد فرنسا إنفاقها العسكري وتقيم علاقات أوثق مع روسيا. وقد تنظر ألمانيا إلى تلك الأفعال على أنها عدائية وترد عليها بإجراءات مقابلة.

وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة يمكن أن تسحب قواتها عبر المحيط الأطلنطي في الأعوام التالية، إذا لم يحدث تغير كبير في التوزيع الحالي للقوة الكامنة، لكن ذلك التحرك يمكن أن يؤدي إلى تنافس أمني في أوروبا يبدد فرص السلام.

لكن مستقبل أوروبا يمكن أن يأتي على خلاف ذلك تماما. تبرز روسيا في السيناريوهين المهمين. في السيناريو الأول ستصبح روسيا، وليس ألمانيا، الدولة المهيمنة الكامنة التالية في أوروبا. ولكي يحدث ذلك لا بد أن تصبح روسيا أغنى من ألمانيا، فضلا عن عدد سكانها الأكبر. ورغم صعوبة التنبؤ بمستقبل الاقتصاد الروسي، فمن الصعب تخيل أن تصبح روسيا أغنى من ألمانيا في الأعوام العشرين التالية. لكن في حال حدوث ذلك غير المتوقع وتحول روسيا مرة أخرى إلى دولة مهيمنة كامنة، فإن القوى الأوروبية الأخرى- المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا- ستكون قادرة على احتوائها بدون مساعدة من الولايات المتحدة. فقد غدت ألمانيا موحدة وغنية، ولا تمتلك روسيا إلا نصف سكان الاتحاد السوفيتي السابق، ما يصعّب على روسيا بناء آلة



عسكرية بقوة الجيش السوفيتي في أيام عنفوانه[٨٥]. وبالطبع لن تكون روسيا الغنية نمرا من ورق، لكنها لن تكون من القوة بما يوجب اشتراك القوات الأمريكية لاحتوائها.

في السيناريو الآخر، ينهار الاقتصاد الروسي مسببا اضطرابا سياسيا حادا، وتخرج روسيا عمليا من مصاف القوى العظمى. وبذلك لن تكون قادرة على المشاركة في احتواء ألمانيا. هذا المستقبل البديل غير متوقع هو الآخر، لكنه إذا حدث سيتطلب بالتأكيد بقاء القوات الأمريكية في أوروبا لمساعدة المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وروسيا في كبح التوسع الألماني. يتضمن السيناريوهان كلاهما دولة مهيمنة كامنة (روسيا أو ألمانيا) في أوروبا متعددة الأقطاب، وهو موقف من شأنه أن يؤدي إلى تنافس أمني خطر بين القوى العظمى.

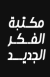
البنية والنزاع في شمال شرق آسيا في المستقبل القريب

توجد ثلاث دول في شمال شرق آسيا تمتلك في الوقت الحاضر السكان والثروة الكافيين لكي تكون قوى عظمى، وهي الصين واليابان وروسيا. لكن أيا منها لا تعد دولة مهيمنة كامنة. واليابان هي الدولة الأغنى في المنطقة، ويبلغ إنتاجها القومي الإجمالي حوالي ٣,٥ أضعاف ناتج الصين، وأكثر من ١٢ ضعف ناتج روسيا (راجع الجدول رقم ١٠-١). غير أن اليابان ليست في وضع يمكّنها من تحويل ثروتها الكبيرة إلى ميزة عسكرية حاسمة يمكن استخدامها لتهديد بقية شمال شرق آسيا[٨٦]. ورغم أن اليابان تمتلك ثروة أكبر كثيرا مما تمتلك الصين أو روسيا، فإنها تمتلك عدد سكان صغيرا نسبيا، خاصة مقارنة بالصين. ويبلغ عدد سكان الصين حوالي عشرة أضعاف سكان اليابان، ويبدو أن الفجوة بينهما ستتسع أكثر في الأعوام الخمسين التالية[٨٧]. ولذلك سيكون من شبه المستحيل أن تبني اليابان جيشا أقوى من جيش الصين. يمكن بالتأكيد أن تبني اليابان جيشا متفوقا نوعيا على الجيش الصيني، لكن ليس إلى الدرجة التي تقلب الميزة البالغة ١٠ : ١ في الأعداد التي تتمتع بها الصين بفضل عدد سكانها الضخم.

قد تواجه اليابان أيضا مشكلة جدية في إظهار القوة، إذا حاولت أن تجتاح شمال شرق آسيا. فهي دولة جزيرية تفصلها عن البر الآسيوي مساحة مائية واسعة. وإذا لم تضمن اليابان موطئ قدم لها على القارة الآسيوية، وهو أمر غير وارد، ستضطر لأن تغزو قارة آسيا من البحر. لم يكن ذلك يمثل مشكلة بين عامي ١٨٩٥ و١٩٤٥ لأن الصين وكوريا كانتا ضعيفتين إلى درجة لا تصعِّب على اليابان وضع جيش كبير على القارة. لكن الصين وكوريا خصمان قويان اليوم ويمكن أن تستخدما جيشيهما بالتأكيد لمقاومة الغزو الياباني لقارة آسيا. وقد تكون العمليات البرمائية ضد الأراضي الخاضعة لسيطرة الصين وكوريا مهمة صعبة جدا. بإيجاز إذا افترقت اليابان عن الولايات المتحدة وأصبحت قوة عظمى في غضون العقد التالي، فمن المرجح أن تكون أقرب إلى وضعية المملكة المتحدة في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر منها إلى اليابان في النصف الأول من القرن العشرين.

ليس ثمة إمكانية كبيرة لأن تصبح روسيا دولة مهيمنة كامنة في شمال شرق آسيا بحلول عام ٢٠٢٠. ومن الصعب تخيل أن تبني روسيا اقتصادا أقوى من اليابان قريبا. لكن حتى إذا شهدت روسيا نموا اقتصاديا مذهلا، فإنها ستظل تواجه مشكلة السكان نفسها قياسا إلى المشكلة التي تواجه اليابان مع الصين. وتحديدا تمتلك الصين أكثر من ثمانية أضعاف سكان روسيا، ويمكن أن تتسع الفجوة بينهما بمرور الوقت[٨٨]. ولذلك فمن غير الوارد أن تمتلك روسيا الغنية جيشا أقوى من الصين. وتزداد مشكلات روسيا تعقيدا بسبب مخاوفها الأمنية الواضحة في أوروبا وعلى حدودها الجنوبية، ما يحدّ الموارد العسكرية التي يمكن أن تخصصها لشمال شرق آسيا[٨٩].

تعد الصين المفتاح إلى فهم التوزيع المستقبلي للقوة في شمال شرق آسيا[٩٠]. فالصين مع أنها لا تعد اليوم دولة مهيمنة كامنة، لأنها ليست في غنى اليابان. لكن إذا واصل اقتصاد الصين نموه في العقدين التاليين أو قريبا من المعدل الذي ينمو به منذ



أوائل الثمانينات، فإن الصين ستتفوق على اليابان وتصبح أغنى دولة في آسيا. وبسبب الحجم الكبير لسكان الصين، يمكن أن تصبح أغنى كثيرا من اليابان وأغنى حتى من الولايات المتحدة.

ثمة سيناريوهات تتعلق بإمكانية نمو الصين. يبلغ الناتج القومي الإجمالي الياباني لكل فرد في الوقت الراهن أكثر من ٤٠ ضعف نظيره الصيني. وإذا واصلت الصين التحديث إلى أن تصل مستوى الناتج القومي الإجمالي لكوريا الجنوبية، فإن الصين سيكون ناتجها القومي الإجمالي ١٠.٦٦ تريليون دولار، أي أكبر من اقتصاد اليابان البالغ ٤.٠٩ تريليون دولار (انظر الجدول رقم ١٠-٣). وإذا نما الناتج القومي الإجمالي الصيني لكل فرد إلى نصف الناتج القومي الإجمالي الياباني الحالي لكل فرد، فسيكون الناتج القومي الإجمالي للصين ٢٠.٠٤ تريليون دولار، ما يجعل الصين أغنى من اليابان بحوالي خمسة أضعاف. وأخيرا فإذا بلغت الصين الناتج القومي الإجمالي لليابان، فإنها ستكون أغنى من اليابان بعشرة أضعاف، لأن الصين تضم حوالي عشرة أضعاف سكان اليابان.

الجدول رقم (١٠-٣). النمو المتوقع للاقتصاد الصيني.

الناتج القومي الإجمالي الأمريكي (١٩٩٨)	٧.٩٠ تريليون
الناتج القومي الإجمالي الياباني (١٩٩٨)	٤.٠٩ تريليون
الناتج القومي الإجمالي الصيني (١٩٩٨)	١.١٨ تريليون
الناتج القومي الإجمالي الصيني إذا بلغ مستوى الناتج القومي الإجمالي الكوري الجنوبي لكل فرد	١٠.٦٦ تريليون
الناتج القومي الإجمالي الصيني إذا بلغ نصف مستوى الناتج القومي الإجمالي الياباني لكل فرد	٢٠.٠٤ تريليون
الناتج القومي الإجمالي الصيني إذا بلغ مستوى الناتج القومي الإجمالي الياباني لكل فرد	٤٠.٠٨ تريليون

المصدر: كل البيانات مأخوذة من .World Bank Atlas 2000



ثمة طريقة أخرى لتصوير القوة التي ستصير عليها الصين إذا واصل اقتصادها نموه السريع وهي أن نقارنه باقتصاد الولايات المتحدة. يبلغ الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة ٧,٩ تريليون دولار. فإذا بلغ الناتج القومي الإجمالي للصين نظيره الكوري الجنوبي، فإنه سيكون حوالي ١٠,٦٦ تريليون دولار، أي حوالي ١,٣٥ ضعف الناتج القومي الإجمالي الأمريكي. وإذا بلغ الناتج القومي الإجمالي الصيني نصف نظيره الياباني، فإنه سيكون حوالي ٢,٥ ضعف نظيره الأمريكي. ومن باب المقارنة كان الاتحاد السوفيتي في نصف ثراء الولايات المتحدة تقريبا طوال معظم سنوات الحرب الباردة (راجع الجدول رقم ٣-٥). معنى ذلك بإيجاز أن الصين يمكن أن تصبح أقوى حتى من الولايات المتحدة.

يصعب التنبؤ بما سيصير إليه الاقتصاد الصيني في القرن الحادي والعشرين، وما إذا كانت الصين ستتجاوز اليابان وتصبح دولة مهيمنة كامنة في شمال شرق آسيا[٩١]. لكن من المرجح أن تتوزع المقومات الرئيسة للقوة العسكرية في تلك المنطقة بإحدى طريقتين في العقود التالية.

أولا، إذا توقف اقتصاد الصين عن النمو بسرعة كبيرة وظلت اليابان أغنى دولة في شمال شرق آسيا، فإن أحدا منهما لن يصبح دولة مهيمنة كامنة، وسيكون من الممكن عندئذ أن تعيد الولايات المتحدة جنودها إلى الوطن. وإذا حدث ذلك، فإن اليابان يمكن أن تؤسس نفسها كقوة عظمى وتصنع ردعها النووي وتزيد حجم قوتها التقليدية بدرجة كبيرة. لكن ستظل هناك تعددية قطبية متوازنة في المنطقة، حيث ستحل اليابان محل الولايات المتحدة إلى جانب الصين وروسيا كقوى عظمى في المنطقة. بإيجاز يمكن ألا يغير الخروج الأمريكي البنية الأساسية للقوة في شمال شرق آسيا ولن يغير احتمالات الحرب في المنطقة.

بيد أن حلول اليابان محل الولايات المتحدة يزيد إمكانية عدم الاستقرار في شمال شرق آسيا. ففي حين تمتلك الولايات المتحدة ردعا نوويا قويا يدعم السلام، لا تملك اليابان أسلحة نووية وسيكون عليها أن تبني ترسانتها النووية. وعملية الانتشار ستكون محفوفة بالمخاطر، لأن ذلك سيغري الصين، وربما روسيا أيضا، باستخدام القوة لمنع اليابان النووية. فضلا عن أن الخوف الراسخ من اليابان في آسيا الناتج عن سلوكها بين عامي ١٩٣١ و١٩٤٥ سيزداد إذا اكتسبت اليابان ردعا نوويا، ما يزيد التنافس الأمني في المنطقة. علاوة على أن الولايات المتحدة كفارض توازن من وراء البحار ليست لها مصلحة في التوسع الإقليمي في شمال شرق آسيا. وكما أشرنا آنفا فإن اليابان ستواجه قيودا قوية على قدرتها على إظهار القوة على البر الآسيوي طالما بقيت الصين قوة عظمى. ولا تزال اليابان في حالة نزاع إقليمي مع الصين حول جزر سينكاكيو/ دياوياتاي، ومع كوريا حول جزر تاكيشيما/توكتو، ومع روسيا حول جزر كوريل. وأخيرا، فرغم أن الصين أضعف عسكريا من أن تخوض حربا كبرى مع الولايات المتحدة ذات القوة الهائلة، فليس من المرجح أن تتفوق اليابان على الصين عسكريا بقدر تفوق أمريكا عليها، لأن اليابان لا تمتلك عدد السكان ولا الثروة الكافيين لأن تحل محل قوة أمريكا العسكرية.

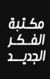
ينتج التوزيع الممكن الثاني للقوة إذا واصل اقتصاد الصين النمو بسرعته القوية وأصبحت في النهاية دولة مهيمنة كامنة. قد تبقى الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا أو تعود إليها يوما لضمان ألا تصبح الصين منافسا ندا. فاليابان وروسيا لا تمتلكان مجتمعتين الموارد اللازمة لاحتواء الصين، حتى إذا انضمت الهند وكوريا الجنوبية وفيتنام إلى تحالف فرض التوازن. ستكون الصين في هذا السيناريو أغنى كثيرا من أي من خصومها الآسيويين، وستمكّنها ميزتها السكانية الضخمة من بناء جيش أقوى كثيرا من الجيش الذي يمكن أن تبنيه اليابان أو روسيا. وقد تمتلك الصين أيضا الموارد

اللازمة لامتلاك ترسانة نووية فائقة. وحينها ستسود في شمال شرق آسيا تعددية قطبية غير متوازنة إذا هددت الصين بالهيمنة على كامل المنطقة، وعندئذ ستكون المنطقة أخطر كثيرا منها الآن. فالصين، كغيرها من الدول المهيمنة الكامنة السابقة، ستحاول بقوة أن تصبح دولة مهيمنة فعلية، وكل خصومها، ومنهم الولايات المتحدة، سيطوقون الصين لمحاولة منعها من التوسع. ولن تفلح سياسات الإشراك وما شابهها في لجم شهية الصين إلى القوة التي يمكن أن تكون نهمة.

وأخيرا يمكن القول بإيجاز بأن أبنية القوة القائمة الآن في أوروبا وشمال شرق آسيا مع أنها حميدة، فإنها لن تدوم في الأعوام العشرين التالية. والسيناريو الأرجح في أوروبا هو خروج أمريكا مقترنا بظهور ألمانيا كدولة مهيمنة. ستنتقل المنطقة بالتأكيد من الاستقطاب الثنائي الحالي إلى تعددية قطبية غير متوازنة، ما قد يؤدي إلى تنافس أمني أكثر حدة بين القوى العظمى الأوروبية. ويمكن أن تتطور في شمال شرق آسيا بنية القوة بإحدى طريقتين: (١) إذا لم تصبح الصين دولة مهيمنة كامنة، فمن الوارد أن تسحب الولايات المتحدة قواتها من المنطقة، ما يجعل اليابان قوة عظمى هائلة. لكن النظام سيظل متعدد الأقطاب ومتوازنا. وسيكون التنافس الأمني أكثر حدة منه اليوم بسبب المشكلات المصاحبة لحلول اليابان محل الولايات المتحدة في مجموعة القوى العظمى الإقليمية. (٢) إذا تطورت الصين إلى دولة مهيمنة كامنة، فإن التعددية القطبية في شمال شرق آسيا ستصبح غير متوازنة وستُبقي الولايات المتحدة قواتها في المنطقة لاحتواء الصين.

خاتمة

ما مضامين التحليل السابق على سياسة الأمن القومي الأمريكية المستقبلية؟ من الواضح أن السيناريو الأخطر الذي يمكن أن تواجهه الولايات المتحدة في أوائل القرن الحادي والعشرين هو أن تصبح الصين دولة مهيمنة كامنة في شمال شرق آسيا. يعتمد



تحول الصين إلى دولة مهيمنة كامنة بالدرجة الأولى على ما إذا كان اقتصادها سيواصل مساره التحديثي السريع. فإذا حدث ذلك، فإن الصين لن تصبح منتجا قياديا للتقنيات المتقدمة وحسب، بل أيضا القوة العظمى الأغنى في العالم، وستستخدم ثروتها بالتأكيد لبناء آلة عسكرية هائلة. كما ستسعى بالتأكيد لأسباب إستراتيجية وجيهة إلى تحقيق هيمنة إقليمية، كما فعلت الولايات المتحدة في نصف الكرة الأرضية الغربي في القرن التاسع عشر. ولذلك يمكن أن نتنبأ للصين بأن تحاول الهيمنة على اليابان وكوريا والفاعلين الإقليميين الآخرين ببناء قوة عسكرية لا تجرؤ الدول الأخرى على تحديها. ونتنبأ لها أيضا بأن تطور نسختها من مبدأ مونرو في مواجهة الولايات المتحدة. فكما أوضحت الولايات المتحدة للقوى العظمى البعيدة بأنها غير مسموح لها بالتدخل في نصف الكرة الأرضية الغربي، ستعلن الصين أن التدخل الأمريكي في آسيا غير مقبول.

إن ما يجعل التهديد الصيني المستقبلي مثيرا للقلق هو أنها يمكن أن تكون أقوى وأخطر كثيرا من أية دولة مهيمنة كامنة واجهت الولايات المتحدة في القرن العشرين. فلم تكن ألمانيا الفيلهلمية ولا اليابان الإمبراطورية ولا ألمانيا النازية ولا الاتحاد السوفيتي تمتلك القوة الكامنة التي كانت الولايات المتحدة تمتلكها في أثناء هذه المواجهات (راجع الجدولين رقمي ٣-٥ و٦-٢). لكن إذا كانت الصين ستصبح هونج كونج عملاقة، فإنها ستمتلك أربعة أضعاف القوة الكامنة التي تمتلكها الولايات المتحدة، ما يمكّن الصين من اكتساب ميزة عسكرية حاسمة على الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا[٩٢]. ومن الصعب في تلك الحالة أن نعرف كيف ستمنع الولايات المتحدة الصين من أن تصبح منافسا ندا. فضلا عن أن الصين قد تكون قوة عظمى أقوى كثيرا من الولايات المتحدة في التنافس العالمي التالي فيما بينهما.

يقترح هذا التحليل أن الولايات المتحدة لها مصلحة حقيقية في إبطاء النمو الاقتصادي الصيني في الأعوام التالية. في حين أنها على مدار معظم العقد الماضي

اتبعت إستراتيجية كانت تستهدف تحقيق عكس ذلك، حيث كانت الولايات المتحدة ملتزمة "بإشراك" الصين وليس "احتوائها". تقوم سياسة الإشراك engagement على الاعتقاد الليبرالي بأنه في حال تحول الصين إلى دولة ديمقراطية مزدهرة، فإنها ستكون قوة وضع راهن ولن تدخل في تنافس أمني مع الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك سعت السياسة الأمريكية إلى دمج الصين في الاقتصاد العالمي وتسهيل نموها الاقتصادي السريع بحيث تصبح دولة غنية، على أمل أن تقنع بمكانتها الحالية في النظام الدولي.

تلك السياسة الأمريكية تجاه الصين خاطئة. فالصين الغنية لن تكون قوة وضع راهن، بل ستكون دولة عدوانية مصممة على تحقيق الهيمنة الإقليمية، ليس لأن الصين الغنية ستكون دوافعها شريرة، لكن لأن الطريقة المثلى لكي تعظم أية دولة فرص بقائها تكمن في أن تصبح دولة مهيمنة في منطقتها من العالم. ورغم أنه من مصلحة الصين بالتأكيد بأن تكون دولة مهيمنة في شمال شرق آسيا، فليس من مصلحة أمريكا أن يحدث ذلك.

لا تزال الصين بعيدة عن امتلاك القوة الكامنة الكافية لممارسة الهيمنة الإقليمية. ولذلك فإن الأوان لم يفت لكي تقلب الولايات المتحدة المسار وتفعل ما بوسعها لإبطاء صعود الصين. بل إن الضرورات البنيوية القوية للنظام الدولي ربما تجبر الولايات المتحدة على التخلي عن سياسة الإشراك في المستقبل القريب. وتوجد إشارات على أن إدارة بوش الجديدة قد أخذت الخطوات الأولى في هذا الاتجاه.

تتجاهل الدول من حين لآخر العالم الفوضوي الذي تعمل فيه، وتختار بدلا من ذلك أن تتابع إستراتيجيات تتناقض مع منطق توازن القوة. والولايات المتحدة مرشح جيد للتصرف بتلك الطريقة؛ لأن الثقافة السياسية الأمريكية ليبرالية حتى النخاع، وبالتالي تعادي الأفكار الواقعية. لكن سيكون خطأ جسيما من الولايات المتحدة أن تدير ظهرها للمبادئ الواقعية التي خدمتها كثيرا منذ تأسيسها.

هوامش الكتاب
Notes

التصدير

(١) C. Wright Mills, The Sociological Imagination (New York: Oxford University Press, 1959), p. 221.

الفصل الأول

(١) تكتسب عبارة "السلام الدائم" شهرتها من إيمانويل كانط. انظر: "Perpetual Peace," in Hans Reiss, ed., Kant's Political Writings, trans. H. B. Nisbet (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), pp. 93-130. Also see John Mueller, Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War (New York: Basic Books, 1989); Michael Mandelbaum, "Is Major War Obsolete?" Survival 40, No. 4 (Winter 1998-99), pp. 20-38; and Francis Fukuyama, "The End of History?" The National Interest, No. 16 (Summer 1989), pp. 3-18, which was the basis of Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man (New York: Free Press, 1992).

(٢) Charles L. Glaser, "Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help," International Security 19, No. 3 (Winter 1994-95), pp. 50-90.

(٣) ثمة معان كثيرة لمفهوم توازن القوة. انظر Inis L. Claude, Jr., Power and International Relations (New York: Random House, 1962), chap. 2; and Ernst B. Haas, "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda?" World Politics 5, No. 4 (July 1953), pp. 442-77. I use it to mean the actual distribution of military assets among the great powers in the system.

(٤) نقلا عن Lothar Gall, Bismarck: The White Revolutionary, vol. 1, 1851-1871, trans. J. A. Underwood (London: Unwin Hyman, 1986), p. 59.

(٥) تنطبق هذه النظرية أيضا على القوى الأصغر، وإن كان على بعضها دون البعض الآخر. يعبر كينيث ولتز عن تلك النقطة بطريقة جيدة حين يكتب "ثمة نظرية عامة للسياسة الدولية ... تنطبق أيضا على الدول الأصغر التي تتفاعل وتؤثر طالما أن تفاعلاتها تجري بمعزل عن تدخل القوى العظمى في النظام، سواء بسبب اللامبالاة النسبية من جانب هذه القوى أو صعوبات الاتصال والنقل". Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), p. 73.

(٦) من أجل تعريفات أخرى للقوة العظمى، انظر Jack S. Levy, War in the Modern Great Power System, 1495-1975 (Lexington: University Press of Kentucky, 1983), pp. 10-19.

[٧] ليس ثمة اتفاق واسع بين الدارسين حول الدول المؤهلة كقوى عظمى بين عامي ١٧٩٢ و١٩٩٠. انظر Levy, War, chap. 2; and J. David Singer and Melvin Small, The Wages of War, 1816-1965: A Statistical Handbook (New York: Wiley, 1972), p. 23. وقد تبنيتُ التصنيف التقليدي لأنه يبدو متسقا عموما مع تعريفي للقوة العظمى، ولأن تحليل كل القوى العظمى المحتملة "حالة بحالة يستلزم وقتا وجهدا كبيرين ولن يؤثر كثيرا في النهاية". Levy, War, p. 26. وروسيا (الاتحاد السوفيتي من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٩١) هي الدولة الوحيدة التي كانت قوة عظمى على مدى كامل تلك الفترة. فيما كانت المملكة المتحدة وألمانيا (بروسيا قبل عام ١٨٧٠) قوتين عظميين من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٩٤٥، وكانت فرنسا قوة عظمى من عام ١٧٩٢ إلى أن هزمتها ألمانيا النازية واحتلتها في عام ١٩٤٠. يعتبر بعض الدارسين المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا قوى عظمى بعد عام ١٩٤٥ ويصنفون الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأقوى كثيرا من القوى السابقة على أنهما قوتان عظميان فائقتان superpowers. وإن كنت أرى أن تلك التصنيفات لا تجدي نفعا. ورغم أنني أشير أحيانا إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بوصفهما قوتين عظميين فائقتين، فإنهما كانتا القوتين العظميين في النظام في أثناء الحرب الباردة، في حين كانت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا (وكذلك الصين واليابان) تفتقر إلى القدرة العسكرية التي تؤهلها كقوى عظمى. وتُعامَل إيطاليا كقوة عظمى من عام ١٨٦١ إلى عام ١٩٤٣ حين انهارت في الحرب العالمية الثانية. وكانت النمسا- المجر (النمسا قبل عام ١٨٦٧) قوة عظمى من عام ١٧٩٢ إلى أن تفككت في عام ١٩١٨. وتعتبر اليابان قوة عظمى من عام ١٨٩٥ حتى عام ١٩٤٥، والولايات المتحدة من عام ١٨٩٨ حتى عام ١٩٩٠. وفيما يتعلق بالفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠ تعتبر الصين (التي تعد قوة عظمى بداية من عام ١٩٩١) وروسيا والولايات المتحدة قوى عظمى للأسباب التي عُرِضت في الفصل العاشر.

[٨] نقلا عن: Van Evera, Causes of War: Power and the Roots of Conflict (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), p. 2.

[٩] William J. Clinton, "Commencement Address," United States Military Academy, West Point, NY, May 31, 1997. Also see A National Security Strategy of Engagement and Enlargement (Washington, DC: The White House, February 1996).

[١٠] Strobe Talbott, "Why NATO Should Grow," New York Review of Books, August 10, 1995, pp. 27-28. Also see Strobe Talbott, "Democracy and the National Interest," Foreign Affairs 75, No. 6 (November-December 1996), pp. 47-63.

[١١] Madeleine Albright, "A Presidential Tribute to Gerald Ford," speech at Ford Museum Auditorium, Grand Rapids, MI, April 16, 1997. Also see Madeleine Albright, "Commencement Address," Harvard University, Cambridge, MA, June 5, 1997; and Richard Holbrooke, "America, A European Power," Foreign Affairs 74, No. 2 (March-April 1995), pp. 38-51.

[١٢] حول مقومات النظرية الصحيحة، انظر Stephen Van Evera, Guide to Methods for Students of Political Science (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), pp. 17-21.

[١٣] العمل الأساسي حول هذا الموضوع هو Marc Trachtenberg, A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).



[١٤] رغم أن منظمة حلف شمال الأطلنطي استخدمت استراتيجية دفاعية ضد حلف وارسو طوال فترة الحرب الباردة، دفع صمويل هنتجتون بدلا من تلك باستراتيجية هجومية في مقالة أحدثت خلافا كبيرا داخل الجماعة الأمنية. انظر Samuel P. Huntington, "Conventional Deterrence and Conventional Retaliation in Europe," International Security 8, No. 3 (Winter 1983-84), pp. 32-56.

[١٥] وردت هذه الفكرة في Michael W. Doyle, Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism (New York: Norton, 1997); and Brian C. Schmidt, The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations (Albany: State University of New York Press, 1998).

[١٦] E. H. Carr, The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations, 2d ed. (London: Macmillan, 1962; the first edition was published in 1939); Hans Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, 5th ed. (New York: Knopf, 1973; the first edition was published in 1948); and Waltz, Theory of International Politics.

[١٧] Carr, Twenty Years' Crisis, chap. 4; Kenneth Waltz, "The Myth of National Interdependence," in Charles P. Kindelberger, ed., The International Corporation (Cambridge, MA: MIT Press, 1970), pp. 205-223; and Waltz, Theory of International Politics, chap. 7.

[١٨] See Morgenthau, Politics among Nations, chaps. 14, 21; and Kenneth N. Waltz, "The Stability of a Bipolar World," Daedalus 93, No. 3 (Summer 1964), pp. 881-909.

[١٩] للمزيد من الأدلة حول تلك الاختلافات، انظر Security Studies 5, No. 2 (Winter 1995-96, special issue on "Roots of Realism," ed. Benjamin Frankel); and Security Studies 5, No. 3 (Spring 1996, special issue on "Realism: Restatements and Renewal," ed. Benjamin Frankel).

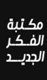
[٢٠] انظر F. H. Kinsley, Power and the Pursuit of Peace: Theory and Practice in the History of Relations between States (Cambridge: Cambridge University Press, 1967), pt. I; Torbjorn L. Knutsen, A History of International Relations Theory: An Introduction (New York: Manchester University Press, 1992), chap. 5; and F. Parkinson, The Philosophy of International Relations: A Study in the History of Thought (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1977), chap. 4.

[٢١] انظر Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," International Organization 51, No. 4 (Autumn 1997), pp. 513-53.

[٢٢] انظر Michael Howard, War and the Liberal Conscience (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1978).

[٢٣] انظر من بين أعمال أخرى Norman Angell, The Great Illusion: A Study of the Relation of Military Power in Nations to Their Economic and Social Advantage, 3d rev. and enl. Ed. (New York: G. P. Putnam's, 1912); Thomas L. Friedman, The Lexus and the Olive tree Understanding Globalization (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999); Edward D. Mansfield, Power, Trade, and War (Princeton, NJ: Princeton University Press, 199-1); Susan M. McMillan, "Interdependence and Conflict," Mershon International Studies Review 41, Suppl. 1 (May 1997), pp. 33-58; and Richard Rosecrance, The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World (New York: Basic Books, 1986).

[٢٤] من الأعمال الأساسية حول نظرية السلام الديمقراطي Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller, eds., Debating the Democratic Peace (Cambridge, MA: MIT Press,



1996), pts. I and III; Michael Doyle, "Liberalism and World Politics," American Political Science Review 80, No. 4 (December 1986), pp. 1151-69; Fukuyama, "End of History?"; John M. Owen IV, Liberal Peace, Liberal War: American Politics and International Security (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997); James L. Ray, Democracy and International Conflict: An Evaluation of the Democratic Peace Proposition (Columbia: University of South Carolina Press, 1995); and Bruce Russett, Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993). يدفع بعض الدارسين بأن الدول الديمقراطية تكون أميل للسلام من الدول غير الديمقراطية، بغض النظر عن نوع النظام المنافس. لكن الأدلة الداعمة لهذا الرأي ضعيفة، فيما تؤكد الأدلة أن دور الديمقراطية في دعم السلام ينحصر في العلاقات بين الدول الديمقراطية.

(٢٥) انظر من بين أعمال أخرى David A. Baldwin, ed., Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate (New York: Columbia University Press, 1993); Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984); International Organization 36, No. 2 (Spring 1982, special issue on "International Regimes," ed. Stephen D. Krasner); Lisa L. Martin and Beth A. Simmons, "Theories and Empirical Studies of International Institutions," International Organization 52, No. 4 (Autumn 1998), pp. 729-57; and John G. Ruggie, Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization (New York: Routledge, 1998), chaps. 8-10. على أن النظم والقانون الدولي مرادفة للمؤسسات، حيث تعد جميعها قواعد تتوافق عليها الدول.

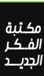
(٢٦) Carr, Twenty Years' Crisis, p. 10.

(٢٧) رغم أن الواقعيين يعتقدون أن النظام الدولي لا يسمح باختلاف كبير في السلوك الخارجي للقوى العظمى، فإنهم يعترفون بأن ثمة اختلافات عميقة توجد أحيانا في الطريقة التي تتعامل بها الحكومات مع شعوبها. فرغم أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، على سبيل المثال، كان يتصرف أحدهما بالطريقة نفسها نحو الآخر في أثناء الحرب الباردة، فلا شك أن قادة كل منهما كانوا يعاملون مواطنيهم بطرق مختلفة تماما. وهكذا نستطيع أن نميز بسهولة بين الدول الطيبة والشريرة عند تقييم السلوك الداخلي. لكن تلك التمييزات لا تقول لنا الكثير حول السياسة الدولية.

(٢٨) يعد مورجنثاو أحيانا استثناء لهذا الاعتقاد الثاني، إذ لا يميز، كشأن الواقعيين الآخرين، بين الدول الطيبة والشريرة، ويقر بوضوح أن البيئة الخارجية هي التي تشكل سلوك الدولة. على أن الرغبة في القوة التي يعتبرها القوة الدافعة الرئيسة لسلوك الدولة، خاصية داخلية للدول.

(٢٩) Carl von Clausewitz, On War, trans. and ed. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), esp. books 1, 8. Also see Richard K. Betts, "Should Strategic Studies Survive?" World Politics 50, No. 1 (October 1997), pp. 7-33, esp. p. 8; and Michael I. Handel, Masters of War: Classical Strategic Thought, 3d ed. (London: Frank Cass, 2001).

(٣٠) يشير مايكل سميث Michael J. Smith في كتابه "التفكير الواقعي من فيبر إلى كيسنجر" Realist Thought from Weber to Kissinger (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1986) إلى أن كار لا "يفسر لماذا تنطوي السياسة دائما على القوة، وهو تفسير ضروري لأية محاولة لتمرير

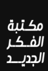


ممارسة القوة عبر خطوط تتوافق مع وجود اجتماعي منظم. هل شهوة القوة أساسية في الطبيعة البشرية – رؤية نيبور ومورجنثاو ... (أم) تراها تنتج عن المعضلة الأمنية؟" (ص ٩٣).

[٣١] George F. Kennan, American Diplomacy, 1900-1950 (Chicago: University of Chicago Press, 1951). يكتب سميث أن "كينان لا يقدم تفسيرا منظما لمقاربته للسياسة الدولية أو فلسفته السياسية عموما، فهو دبلوماسي تحوّل إلى مؤرخ، وليس عالم لاهوت أو مُنظّر سياسي، وليس معنيا باقتراح مذهب في الطبيعة البشرية ولا صياغة الحقائق المتواترة بالسياسة الدولية بطريقة تشبه المذاهب". Smith, Realist Thought, p. 166

[٣٢] فقدت واقعية الطبيعة البشرية كثيرا من جاذبيتها في أوائل السبعينات لأسباب مختلفة. أسهم رد الفعل على حرب فيتنام بالتأكيد في تراجع هذه النظرية، لأن أية نظرية تعتبر السعي وراء القوة العسكرية أمرا حتميا أصبحت غير مقبولة في الجامعات بحلول عام ١٩٧٠. (ومن المفارقات أن مورجنثاو كان من أوائل النقاد المفوهين لحرب فيتنام. Hans J. Morgenthau, Vietnam and the United States (Washington, DC: Public Affairs, 1965); and "Bernard Johnson's Interview with Hans J. Morgenthau," in Kenneth Thompson and Robert J. Myers, eds., Truth and Tragedy: A Tribute to Hans J. Morgenthau (New Brunswick, N.J: Transaction Books, 1984), pp. 382-84.) علاوة على أن انهيار اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods في عام ١٩٧١ وصدمة النفط في عام ١٩٧٣ والقوة المتنامية للشركات متعدية الحدود قادت الكثيرين إلى الاعتقاد بأن القضايا الاقتصادية أصبحت أهم كثيرا من القضايا الأمنية وأن الواقعية، خاصة نسخة مورجنثاو، لم يكن لديها ما تقوله حول أسئلة الاقتصاد السياسي الدولي. بل ودفع البعض في أوائل السبعينات بأن الشركات متعدية الحدود والقوى الأخرى العابرة للحدود تهدد سلامة الدولة نفسها. وكانت عبارة "السيادة في خطر" متواترة في تلك الوقت. وأخيرا كانت واقعية الطبيعة البشرية نظرية فلسفية في الأساس مغايرة للثورة السلوكية التي هيمنت على دراسة السياسة الدولية في أوائل السبعينات. كان مورجنثاو يمقت نظريات علم الاجتماع الحديثة بشدة، لكنه خسر في حرب الأفكار وفقدت نظريته كثيرا من شرعيتها. للمزيد حول رؤى مورجنثاو حول علم الاجتماع، انظر Hans J. Morgenthau, Scientific Man vs. Power Politics (Chicago: University of Chicago Press, 1946). ومن أجل مثال حديث وإن كان نادرا لواقعية الطبيعة البشرية، انظر Samuel P. Huntington, "Why International Primacy Matters," International Security 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 68-71. Also see Bradley A. Thayer, "Bringing in Darwin: Evolutionary Theory, Realism, and International Politics," International Security 25, No. 2 (Fall 2000), pp. 124-51.

[٣٣] انظر Morgenthau, Politics among Nations; and Morgenthau, Scientific Man. رغم أن مورجنثاو هو أشهر أنصار واقعية الطبيعة البشرية، فإن رينولد نيبور Reinhold Niebuhr أيضا كان قوة فكرية كبرى في هذه المدرسة الفكرية. انظر Niebuhr's Moral Man and Immoral Society (New York: Scribner's, 1932). كما دافع فريدريك مينكي Friedrich Meinecke عن واقعية الطبيعة البشرية طويلا قبل أن يبدأ مورجنثاو في نشر رؤاه حول السياسة الدولية في منتصف الأربعينات. انظر Meinecke's Machiavellism: The Doctrine of Raison d'Etat and Its Place in Modern



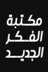
الذي نشر أصلا في ألمانيا في عام (History, trans. Douglas Scott (Boulder, CO: Westview, 1984 ١٩٢٤، لكنه لم ينشر باللغة الإنجليزية حتى عام ١٩٥٧. كان مورجنثاو الذي تعلم في ألمانيا ملما بالمكيافيللية وفقا لتلميذه السابق كينيث تومسون Kenneth W. Thompson. مراسلة مع المؤلف في التاسع من أغسطس ١٩٩٩. انظر Christoph Frei, Hans J. Morgenthau: An Intellectual Biography (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 2001), pp. 207-26.

[٣٤] Morgenthau, Scientific Man, p. 194. Also see Morgenthau, Politics among Nations, p. 208.

[٣٥] Morgenthau, Scientific Man, p. 192. رغم ادعاء مورجنثاو "بأن الرغبة في بلوغ أقصى حد من القوة سمة عامة بين الدول" (Politics among Nations, p. 208)، فإنه يميز في كتاباته بين قوى الوضع الراهن والقوى التعديلية. Politics among Nations, pp. 40-44, 64-73. لكن ثمة مشكلة واضحة هنا، فإذا كانت كل الدول تتميز "بطموح غير محدود للقوة" (Politics among Nations, p. 208)، كيف تكون هناك قوى وضع راهن في العالم إذن؟ ورغم تأكيد مورجنثاو على أن الدافع إلى القوة يكمن في الطبيعة البشرية، فإنه يعترف أيضا بأن بنية النظام الدولي تخلق حوافز قوية تدفع الدول إلى الهجوم. فهو يكتب على سبيل المثال: "نظرا لأن... كل الأمم تعيش في خوف دائم من أن يحرمها خصومها من قوتها، في أول فرصة تواتيهم، فإن كل الأمم لها مصلحة حيوية في الاستباق إلى هذا التطور وأن تفرض على الآخرين ما لا تقبل من الآخرين أن يفرضوه عليها" (Politics among Nations, p. 208). لكن إذا كانت كل دولة لها مصلحة حيوية في استغلال الأخرى حينما تحين الفرصة، كيف تكون هناك قوى وضع راهن في النظام؟ فهذه البنية المحفزة يبدو أنها لا تترك مجالا لوجود القوى المشبَعة. ومجددا لا يقدم مورجنثاو تفسيرا لهذا التناقض الواضح. انظر Wolfers's Discord and Collaboration: Essays on International Politics (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1962), pp. 84-86.

[٣٦] من أعمال ولتز الرئيسة الأخرى حول الواقعية Man, the State, and War: A Theoretical Analysis (New York: Columbia University Press, 1959); "Theory of International Relations," in Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, eds., The Handbook of Political Science, vol. 8, International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1975), pp. 1-85; "The Origins of War in Neorealist Theory," in Robert I. Rotberg and Theodore K. Rabb, eds., The Origin and Prevention of Major Wars (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), pp. 39-52; and "Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics," in Robert Keohane, ed., Neorealism and Its Critics (New York: Columbia University Press, 1986), pp. 322-45. Unlike Morgenthau's Politics among Nations, Waltz's Theory of International Politics clearly qualifies as a work of modern social science (esp. its chap. 1).

[٣٧] تؤكد النظريات البنيوية أن بنية النظام الدولي تقيِّد بشدة سلوك القوى العظمى وتجبرها على التصرف بطرق متماثلة. ولذلك يجب أن نتوقع وجود أنماط مشتركة لسلوك القوى العظمى في النظم الفوضوية. ورغم ذلك فإن النظم الفوضوية ذاتها يمكن أن تتشكل بطرق مختلفة تأسيسا على عدد القوى العظمى



وتوزيع القوة فيما بينها. تتسبب تلك الاختلافات البنيوية أحيانا، كما سيرد في الفصول التالية، في اختلافات مهمة في سلوك الدول.

[٣٨] Waltz, Theory of International Politics, p. 126. Also see ibid., pp. 118, 127; and Joseph M. Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism," International Organization 42, No. 3 (Summer 1988), pp. 485-507 الذي يبني مباشرة على ادعاء ولتز بأن الدول تُعنى بالدرجة الأولى بالحفاظ على نصيبها من القوة العالمية.

[٣٩] Randall L. Schweller, "Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?" Security Studies 5, No. 3 (Spring 1996, special issue), pp. 90-121. Also see Keith L. Shimko, "Realism, Neorealism, and American Liberalism," Review of Politics 54, No. 2 (Spring 1992), pp. 281-301.

[٤٠] Waltz, Theory of International Politics, chaps. 6, 8. العمل الرئيس الآخر الذي يؤكد أن الدول تميز بميل قوي لفرض التوازن على المعتدين هو Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

[٤١] انظر Waltz, Theory of International Politics, chap. 8; and Waltz, "Origins of War."

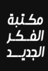
[٤٢] Waltz, "Origins of War," p. 40

[٤٣] تتضمن الأعمال الرئيسة Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma," World Politics 30, No. 2 (January 1978), pp. 167-214; Jack L. Snyder, Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991), esp. chaps. 1-2; and Van Evera, Causes of War, esp. chap. 6. Also see Glaser, "Realists as Optimists"; and Robert Powell, In the Shadow of Power. States and Strategies in International Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), esp. chap. 3. George Quester's Offense and Defense in the International System (New York: Wiley, 1977). والكتاب الأخير عمل مهم حول التوازن الدفاعي - الهجومي، رغم أن مؤلفه لا يعد عموما من الواقعيين الدفاعيين. من أجل مراجعة عامة للأدبيات حول الموضوع، انظر Sean M. Lynn-Jones, "Offense-Defense Theory and its Critics," Security Studies 4, No. 4 (Summer 1995), pp. 660-91.

[٤٤] لجيرفيس رؤية حول هذه النقطة أفضل من رؤية سنايدر أو فان إيفيرا. انظر Snyder, Myths of Empire, pp. 22-24; Van Evera, Causes of War, pp. 118, 191, 255.

[٤٥] Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation," p. 500.

[٤٦] يؤكد بعض الواقعيين الدفاعيين أن القوى العظمى تسعى لتعظيم أمنها، وليس قوتها النسبية. وفي ذلك يكتب ولتز أن "الهَم الأخير للدول ليس القوة، بل الأمن". Waltz, "Origins of War," p. 40. ولا شك في أن القوى العظمى تزيد أمنها، لكن ذلك الادعاء في ذاته مبهم ولا يقدم استبصارا كافيا حول سلوك الدول الفعلي. والسؤال المهم هو كيف تزيد الدول أمنها؟ وإجابتي هي: بتعظيم نصيبها من القوة العالمية. أما إجابة الواقعيين الدفاعيين فهي: بالحفاظ على توازن القوة الحالي. يصوغ سنايدر تلك النقطة بطريقة جيدة في كتابه "أساطير الإمبراطورية" حين يكتب أن كلا من الواقعيين الهجوميين



والدفاعيين "يقبلون أن الأمن بشكل عادة الدافع الأقوى للدول في الفوضى الدولية، لكنهم يتميزون بوجهات نظر متعارضة حول أنفع الطرق لإنجاز الأمن" (ص ١١- ١٢).

[٤٧] G. Lowes Dickinson, The European Anarchy (New York: Macmillan, 1916). Also see G. Lowes Dickinson, The International Anarchy, 1904-1914 (New York: Century Company, 1926), esp. chap. 1.

[٤٨] Dickinson, European Anarchy, pp. 14, 101.

[٤٩] يروج إيريك لابس ونيقولاس سبايكمان أيضا للواقعية الهجومية في كتاباتهما، رغم أن أحدا منهما لم يعرض النظرية بالتفصيل. انظر Eric J. Labs, "Offensive Realism and Why States Expand Their War Aims," Security Studies 6, No. 4, pp. 1-49; Nicholas J. Spykman, America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power (New York: Harcourt, Brace, 1942), Introduction and chap. 1; and Martin Wight, Power Politics, eds. Hedley Bull and Carsten Holbraad (New York: Holmes and Meier, 1978), chaps. 2, 3, 9, 14, 15. توجد أيضا لمحات للنظرية في Herbert Butterfield, Christianity and History (New York: Scribner's, 1950), pp. 89-91; Dale C. Copeland, The Origins of Major War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000), passim; Robert Gilpin, War and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), pp. 87-88; John H. Herz, "Idealist Internationalism and the Security Dilemma," World Politics 2, No. 2 (January 1950), p. 157; John H. Herz, Political Realism and Political Idealism (Chicago: University of Chicago Press, 1951), pp. 14-15, 23-25, 206; A.F.K. Organski, World Politics, 2d ed. (New York: Knopf, 1968), pp. 274, 279, 298; Frederick L. Schuman, International Politics: An Introduction to the Western State System (New York: McGraw-Hill, 1933), pp. 512-19; and Fareed Zakaria, From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998), passim. وأخيرا تتفق جوانب من أعمال راندل شويللر المهمة مع الواقعية الهجومية. انظر Schweller, "Neorealism's Status-Quo Bias"; Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In," International Security 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 72-107; and Randall L. Schweller, Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest (New York: Columbia University Press, 1998). لكن كما يوضح جدوين، فمن الصعب إدراج شويللر ضمن الواقعيين الهجوميين. انظر Gideon Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy," World Politics 51, No. 1 (October 1998), pp. 144-72.

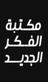
[٥٠] انظر Inis L. Claude, Power and International Relations (New York: Random House, 1962); August Heckscher, ed., The Politics ofWoodrow Wilson: Selections from His Speeches and Writings (New York: Harper, 1956); and James Brown Scott, ed., President Wilson's Foreign Policy: Messages, Addresses, Papers (Oxford: Oxford University Press, 1918).

[٥١] نقلا عن Wight, Power Politics, p. 29

[٥٢] William J. Clinton, "American Foreign Policy and the Democratic Ideal," campaign speech, Pabst Theater, Milwaukee, WI, October 1, 1992.

[٥٣] "نص كلمات كلنتون هي: 'بناء خطوط الشراكة وجسور إلى المستقبل'"، New York Times, July 10, 1997.

[٥٤] انظر Shimko, "Realism, Neorealism, and American Liberalism"



[٥٥] انظر Seymour Martin Lipset, American Exceptionalism: A Double-Edged Sword (New York: Norton, 1996), pp. 51-52, 237. Also see Gabriel A. Almond, the American People and Foreign Policy (New York: Praeger, 1968), pp. 50-51.

[٥٦] Alexis de Tocqueville, Democracy in America, vol. II, trans. Henry Reeve (New York: Schocken Books, 1972), p. 38.

[٥٧] Morgenthau, Scientific Man, p. 201.

[٥٨] انظر Reinhold Niebuhr, The Children of Light and the Children of Darkness: A Vindication of Democracy and a Critique of Its Traditional Defense (New York: Scribner's, 1944), esp. pp. 153-90.

[٥٩] Lipset, American Exceptionalism, p. 63.

[٦٠] انظر Samuel P. Huntington, The Soldier and the State: The Theory and Practice of Civil-Military Relations (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957).

[٦١] على سبيل المثال توضح الدراسات الأرشيفية للسنوات الأولى من الحرب الباردة أن صناع السياسة الأمريكيين كانوا يفكرون بالدرجة الأولى من منظور سياسة القوة وليس الأيديولوجيا، حين كانوا يتعاملون مع الاتحاد السوفيتي. انظر H. W. Brands, The Specter of Neutralism: The United States and the Emergence of the Third World, 1947-1960 (New York: Columbia University Press, 1989); Thomas J. Christensen, Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); Melvyn P. Leffler, A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War (Stanford, CA: Stanford University Press, 1992); and Trachtenberg, Constructed Peace. Also see Keith Wilson, "British Power in the European Balance, 1906-14," in David Dilks, ed., Retreat from Power: Studies in Britain's Foreign Policy of the Twentieth Century, vol. 1, 1906-1939 (London: Macmillan, 1981), pp. 21-41 وهذا العمل الأخير يصف كيف كان صناع السياسة البريطانيون "يستخدمون دائما مفهوم توازن القوة" (ص ٢٢) في السر، فيما استخدموا خطابات أكثر مثالية في تصريحاتهم العامة.

[٦٢] Kennan, American Diplomacy, p. 82. من أجل أمثلة لواقعيين آخرين يؤكدون على هذا الموضوع، انظر Walter Lippmann, U.S. foreign Policy: Shield of the Republic (Boston: Little, Brown, 1943); Hans Morgenthau, In Defense of the National Interest: A Critical Examination of American Foreign Policy (New York: Knopf, 1951); Norman A. Graebner, America as a World Power: A Realist Appraisal from Wilson to Reagan (Wilmington, DE: Scholarly Resources, 1984); and Norman A. Graebner, Cold War Diplomacy: American Foreign Policy, 1945-1975, 2d ed. (New York: Van Nostrand, 1977).

[٦٣] Carr, Twenty Years' Crisis, p. 79. للمزيد من الأدلة على أن هذا النوع من النفاق لا يقتصر على الأنجلوسكسونيين، انظر Markus Fischer, "Feudal Europe, 800-1300: Communal Discourse and Conflictual Practices," International Organization 46, No. 2 (Spring 1992), pp. 427-66.

[٦٤] العمل الرئيس حول هذا الموضوع هو Ido Oren, "The Subjectivity of the 'Democratic' Peace: Changing U.S. Perceptions of Imperial Germany," International Security 20, No. 2 (Fall 1995), pp. 147-84. للمزيد من الأدلة حول الأمثلة التي عرضت في هذه الفقرة والفقرات التالية،



انظر Konrad H. Jarausch, "Huns, Krauts, or Good Germans? The German Image in America, 1800-1980," in James F. Harris, ed., German-American Interrelations: Heritage and Challenge (Tubingen: Tubingen University Press, 1985), pp. 145-59; Frank Trommler, "Inventing the Enemy: German-American Cultural Relations, 1900-1917," in Hans-Jurgen Schroder, ed., Confrontation and Cooperation: Germany and the United States in the Era of World War I, 1900-1924 (Providence, RI: Berg Publishers, 1993), pp. 99-125; and John L. Gaddis, The United States and the Origins of the Cold War, 1941-1947 (New York: Columbia University Press, 1972), chap. 2. ومن أجل مناقشات للطرق التي عمل من خلالها صناع السياسة البريطانيون على تجميل صورة روسيا في أثناء الحربين العالميتين، انظر Keith Neilson, Britain and the Last Tsar: British Policy and Russia, 1894-1917 (Oxford: Clarendon, 1995), pp. 342-43; and P.M.H. Bell, John Bull and the Bear: British Public Opinion, Foreign Policy and the Soviet Union, 1941-1945 (London: Edward Arnold, 1990).

[٦٥] يتمثل البيان الكلاسيكي حول التأثير العميق للأفكار الليبرالية على التفكير الأمريكي في عمل لويس هارتز Louis Hartz, The Liberal Tradition in America: An Interpretation of American Political Thought since the Revolution (New York: Harcourt, Brace and World, 1955).

الفصل الثاني

[١] يفسح معظم الدارسين الواقعيين مكانا في نظرياتهم لقوى الوضع الراهن التي لا تحاول أن تصير دولة مهيمنة. ويدفعون في ذلك بأن بعض الدول تكون راضية عن توازن القوة؛ ولا تسعى بالتالي إلى تغييره. انظر Randall L. Schweller, "Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?" Security Studies 5, No. 3 (Spring 1996, special issue on "Realism: Restatements and Renewal," ed. Benjamin Frankel), pp. 98-101; and Arnold Wolfers, Discord and Collaboration: Essays on International Politics (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1962), pp. 84-86, 91-92, 125-26.

[٢] Milton Friedman, Essays in Positive Economics (Chicago: University of Chicago Press, 1953), p. 14. Also see Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), pp. 5-6, 91, 119.

[٣] يميز تيري مو بين الفرضيات التي تكون مجرد تبسيط مفيد للواقع (بمعنى أنها واقعية في ذاتها لكن مع إسقاط التفاصيل غير الضرورية) والفرضيات التي تكون مناقضة للواقع (بمعنى أنها حقائق راسخة وإن كانت متغيرة). انظر Moe, "On the Scientific Status of Rational Models," American Journal of Political Science 23, No. 1 (February 1979), pp. 215-43.

[٤] كان لويس ديكنسون أول من عالج مفهوم الفوضى ونتائجها على السياسة الدولية G. Lowes Dickinson, The European Anarchy (New York: Macmillan, 1916). توجد مناقشة أحدث وأكثر تفصيلا للفوضى في Waltz, Theory of International Politics, pp. 88-93. Also see Robert J. Art and Robert Jervis, eds., International Politics: Anarchy, Force, Imperialism (Boston: Little, Brown, 1973), pt. 1; and Helen Milner, "The Assumption of Anarchy in Intcriiation.il Relations Theory: A Critique," Review of International Studies 17, No. 1 (January 1991), pp. 67-85.



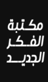
[٥] رغم أن تركيز هذه الدراسة ينصب على نظام الدول state system، فإن المنطق الواقعي يمكن أن يُطبَّق على الأنواع الأخرى من النظم الفوضوية. على أن ما يدفع الدول للتنافس على القوة هو غياب السلطة المركزية، وليس أية خاصية مميزة للدول. على سبيل المثال يطبق ماركوس فيشر هذه النظرية على أوروبا في العصور الوسطى قبل أن يظهر نظام الدول في عام ١٦٤٨. انظر Fischer, "Feudal Europe, 800-1300: Communal Discourse and Conflictual Practices," International Organization 46, No. 2 (Spring 1992), pp. 427-66. يمكن استخدام هذه النظرية أيضا لتفسير سلوك الأفراد، وأهم عمل في هذا الخصوص هو Thomas Hobbes, Leviathan, ed. C. B. Macpherson (Harmondsworth, UK: Penguin, 1986). انظر أيضا Elijah Anderson, "The Code of the Streets," Atlantic Monthly, May 1994, pp. 80-94; Barry R. Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict," Survival 35, No. 1 (Spring 1993), pp. 27-47; and Robert J. Spitzer, The Politics of Gun Control (Chatham, NJ: Chatham House, 1995), chap. 6.

[٦] Inis L. Claude, Jr., Swords into Plowshares: The Problems and Progress of International Organization, 4th ed. (New York: Random House, 1971), p. 14.

[٧] الادعاء بأن الدول ربما تكون نواياها حميدة مجرد فرضية أولية للانطلاق. وسأدفع بعد ذلك بأننا حين نجمع الفرضيات الخمس للنظرية، تكون إحدى الدول في وضعية تجعلها تميل بقوة لأن تضمر نوايا عدوانية نحو الأخرى.

[٨] تدفع نظريتي إجمالا بأن إحدى القوى العظمى تتصرف بطريقة عدوانية نحو الأخرى لأن هذه هي الطريقة المثلى لضمان أمنها في عالم فوضوي. والفرضية هنا هي أن هناك أسبابا كثيرة إضافة إلى الأمن تجعل الدولة تتصرف بطريقة عدوانية نحو الدول الأخرى. وعدم اليقين حول تأثير تلك الأسباب غير الأمنية للحرب هو ما يدفع القوى العظمى للقلق حول بقائها وبالتالي التصرف بطريقة عدوانية. فالمخاوف الأمنية وحدها لا تدفع القوى العظمى للتصرف بطريقة عدوانية. واحتمال أن تكون دولة واحدة على الأقل تسترشد بحسابات غير أمنية يعد شرطا ضروريا للواقعية الهجومية وأية نظرية بنيوية أخرى في السياسة الدولية تتنبأ بالتنافس الأمني. يعبر شويللر عن هذه النقطة على هذا النحو: "إذا كان من المفترض أن الدول لا تريد شيئا غير بقائها، فلماذا تشعر بالتهديد؟ ولماذا تنخرط في سلوك فرض التوازن؟ ففي عالم افتراضي لم يشهد جريمة من قبل، يكون مفهوم الأمن بلا معنى". Schweller, "Neorealism's Status-Quo Bias," p. 91. ويعبر هربرت بترفيلد عن النقطة نفسها حين يكتب "من غير الوارد تماما أن تحدث الحروب إذا كان كل البشر من القديسين المسيحيين ولا يتنافسون فيما بينهم على أي شيء غير إنكار الذات". C. T. McIntire, ed., Herbert Butterfield: Writings on Christianity and History (Oxford: Oxford University Press, 1979), p. 73. Also see Jack Donnelly, Realism and International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), chap. 2.

[٩] نقلا عن: Jon Jacobson, When the Soviet Union Entered World Politics (Berkeley: University of California Press, 1994), p. 271.



[١٠] انظر Elizabeth Pond, Beyond the Wall: Germany's Road to Unification (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1993), chap. 12; Margaret Thatcher, The Downing Street Years (New York: HarperCollins, 1993), chaps. 25-26; and Philip Zelikow and Condoleezza Rice, Germany Unified and Europe Transformed: A Study in Statecraft (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995), chap. 4.

[١١] قدم فريدريك شومان Frederick Schuman مفهوم الاعتماد على الذات في السياسة الدولية في كتابه International Politics: An Introduction to the Western State System (New York: McGraw-Hill, 1933), pp. 199-202, 514، رغم أن ولتز هو الذي نشر المفهوم بكتابه Theory of International Politics, chap. 6. حول الواقعية والتحالفات انظر Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

[١٢] نقلا عن Martin Wight, Power Politics (London: Royal Institute of International Affairs, 1946), p. 40.

[١٣] إذا أنجزت إحدى الدول الهيمنة، يتحول النظام من الفوضى ويصير هرميا. غير أن الواقعية الهجومية التي تفترض الفوضى الدولية لا تقول الشيء الكثير حول السياسة في ظل الهرمية. لكن كما سنؤكد لاحقا فمن غير الوارد تماما أن تتحول أية دولة إلى دولة مهيمنة عالمية، رغم أن الهيمنة الإقليمية ممكنة. وهكذا تقدم الواقعية استبصارات مهمة حول السياسة الدولية في المستقبل المنظور، باستثناء ما يحدث داخل منطقة تسيطر عليها دولة مهيمنة.

[١٤] رغم أن القوى العظمى تضمر دائما نوايا عدوانية، فإنها لا تكون معتدية دائما، في المقام الأول لأنها لا تمتلك أحيانا القدرة على التصرف بطريقة عدوانية. وأنا استخدم مصطلح "معتدي" aggressor طوال الكتاب للإشارة إلى القوى العظمى التي تمتلك الموارد المادية للتعبير عن نواياها العدوانية.

[١٥] يذهب كينيث ولتز إلى أن القوى العظمى لا تسعى إلى الهيمنة، بل إلى السيطرة على قدر "ملائم" من القوة العالمية. انظر Waltz, "The Origins of War in Neorealist Theory," in Robert I. Rotberg and Theodore K. Rabb, eds., The Origin and Prevention of Major Wars (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), p. 40.

[١٦] يصوّر المثال الافتراضي التالي هذه النقطة. افترض أن صناع السياسة الأمريكيين اضطروا للاختيار بين حالتين مختلفتين لتوازن القوة في نصف الكرة الأرضية الغربي. الحالة الأولى هي التوزيع الحالي للقوة الذي تشكل الولايات المتحدة فيه دولة مهيمنة لا تجرؤ دولة أخرى في المنطقة على تحديها عسكريا. وفي السيناريو الثاني تحل الصين محل كندا وألمانيا محل المكسيك، فرغم أن الولايات المتحدة تمتلك ميزة عسكرية كبيرة على كل من الصين وألمانيا، فمن الصعب أن نتخيل مخططا استراتيجيا أمريكيا يختار هذا السيناريو على الهيمنة الأمريكية في نصف الكرة الأرضية الغربي.

[١٧] John H. Herz, "Idealist Internationalism and the Security Dilemma," World Politics 2, No. 2 (January 1950), pp. 157-80. رغم أن ديكنسون لم يستخدم مصطلح "المعضلة الأمنية"، فإن منطق هذا المفهوم يتجلى بوضوح في كتابه European Anarchy, pp. 20, 88.

[١٨] Herz, "Idealist Internationalism," p. 157.



[١٩] انظر Joseph M. Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal institutionalism," International Organization 42, No. 3 (Summer 1988), pp. 485-507; Stephen D. Krasner, "Global Communications and National Power: Life on the Pareto Frontier," World Politics 43, No. 3 (April 1991), pp. 336-66; and Robert Powell, "Absolute and Relative Gains in International Relations Theory," American Political Science Review 85, No. 4 (December 1991), pp. 1303-20.

[٢٠] انظر Michael Mastanduno, "Do Relative Gains Matter? America's Response to Japanese Industrial Policy," International Security 16, No. 1 (Summer 1991), pp. 73-113.

[٢١] يذهب ولتز إلى أن الدول في نظرية هانز مورجنثاو تسعى وراء القوة باعتبارها غاية في ذاتها، ولذلك فإنها تهتم بالقوة المطلقة وليس القوة النسبية. انظر Waltz, "Origins of War," pp. 40-41; and Waltz, Theory of International Politics, pp. 126-27. رغم أن مورجنثاو يصنع بيانات من حين لآخر يبدو أنها تدعم الاتهام الذي يثيره ولتز، توجد أدلة كافية في Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, 5th ed. (New York: Knopf, 1973) على أن الدول تهتم بالدرجة الأولى بالبحث عن القوة النسبية.

[٢٢] نقلا عن Marc Trachtenberg, A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), p. 36.

[٢٣] إن القضية الأساسية في تقييم الواقعية الهجومية ليست ما إذا كانت الدولة تحاول باستمرار أن تغزو الدول الأخرى أو تغالي في الإنفاق العسكري، لكن ما إذا كانت القوى العظمى تفوّت الفرص المواتية لزيادة قوتها على حساب خصومها.

[٢٤] انظر Richard K. Belts, Surprise Attack: Lessons for Defense Planning (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1982); James D. Fearon, "Rationalist Explanations for War," International Organization 49, No. 3 (Summer 1995), pp. 390-401; Robert Jervis, The Logic of Images in International Relations (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970); and Stephen Van Evera, Causes of War: Power and the Roots of Conflict (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), pp. 45-51, 83, 137-42.

[٢٥] انظر Joel Achenbach, "The Experts in Retreat: After-the-Fact Explanations for the Gloomy Predictions," Washington Post, February 28, 1991; and Jacob Weisberg, "Gulfballs: How the Experts Blew It, Big-Time," New Republic, March 25, 1991.

[٢٦] يدفع جاك سنايدر وستيفن فان إيفيرا بهذه الحجة في أوضح صورها. انظر Jack Snyder, Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991), esp. pp. 1, 307-8; and Van Evera, Causes of War, esp. pp. 6, 9.

[٢٧] مما يرتبط بذلك أن بعض الواقعيين الدفاعيين يفسرون المعضلة الأمنية بالقول بأن الإجراءات الهجومية التي تتخذها الدولة لتحسين أمنها تضطر الدول المنافسة للتصرف بالطريقة عينها، ما لم يترك لكل الدول مجال آخر. انظر Charles L. Glaser, "The Security Dilemma Revisited," World Politics 50, No. 1 (October 1997), pp. 171-201. وفي ضوء هذا الفهم للمعضلة الأمنية، فليس من الوارد أن ينشأ تنافس أمني بين الدول العقلانية، لأنه من غير المفيد، إن لم يكن من الضار أن تسعى لأن تكتسب ميزة على القوى المنافسة. بل من الصعب أن نفهم لماذا ينتهي الحال بالدول التي تعمل في عالم



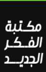
يتساوى فيه السلوك العدواني مع السلوك المضر للذات إلى مواجهة "معضلة أمنية". إذ يبدو من المعقول أن تتخلى كل الدول عن الحرب وأن تعيش في سلام. وبالطبع لم يصف هيرز المعضلة الأمنية بهذه الطريقة حين قدمها لأول مرة في عام ١٩٥٠. وكما أشرنا فإن عرضه الأصلي للمفهوم يمثل بيانا عاما للواقعية الهجومية.

(٢٨) رغم أن الدول المهدَدة تبرع أحيانا في فرض التوازن على المعتدين، فإنها لا تفعل ذلك غالبا، مما يوجد فرصا للهجوم الناجح. سنناقش هذه المسألة بالتفصيل في الفصلين الثامن والتاسع. ويبدو أن سنايدر يدرك هذه المشكلة، حيث يضيف القيد المهم "في المدى البعيد على الأقل" إلى ادعائه بأن "الدول تشكل عادة تحالفات فرض التوازن للتصدي للمعتدين". Myths of Empire, p. 11. لكن سيكون هناك دائما ما يغري المعتدين لتحقيق انتصار في المدى القريب، على أمل أن يستخدموا نجاحهم في تشكيل المدى البعيد لصالحهم. وفيما يتعلق بالتوازن الدفاعي- الهجومي، فإنه مفهوم مبهم يصعب على الدارسين وصناع السياسة تعريفه وقياسه. "Correspondence: Taking Offense at Offense-Defense Theory," International Security 23, No. 3 (Winter 1998-99), pp. 179-206; Jack S. Levy, "The Offensive/Defensive Balance of Military Technology: A Theoretical and Historical Analysis," International Studies Quarterly 28, No. 2 (June 1984), pp. 219-38; Kier A. Lieber, "Grasping the Technological Peace: The Offense-Defense Balance and International Security," International Security 25, No. 1 (Summer 2000), pp. 71-104; Sean M. Lynn-Jones, "Offense-Defense Theory and Its Critics," Security Studies 4, No. 4 (Summer 1995), pp. 672-74; John J. Mearsheimer, Conventional Deterrence (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), pp. 24-27; and Jonathan Shimshoni, "Technology, Military Advantage, and World War I: A Case for Military Entrepreneurship," International Security 15, No. 3 (Winter 1990-91), pp. 187-215. والأهم من ذلك أنه لا توجد أدلة على أن الدفاع يتمتع دائما بميزة كاسحة على الهجوم. وكما سيأتي في بقية هذه الفقرة، فإن الدول تهاجم أحيانا وتخسر، وفي أحيان أخرى تهاجم وتربح.

(٢٩) John Arquilla, Dubious Battles: Aggression, Defeat, and the International System (Washington, DC: Crane Russak, 1992), p. 2. Also see Bruce Bueno de Mesquita, The War Trap (New Haven, CT: Yale University Press, 1981), pp. 21-22; and Kevin Wang and James Ray, "Beginners and Winners: The Fate of Initiators of Interstate Wars Involving Great Powers since 1495," International Studies Quarterly 38, No. 1 (March 1994), pp. 139-54.

(٣٠) يذهب سنايدر وفان إيفيرا إلى أن الغزو لا يجزي، لكنهما يسلمان مع ذلك بأن العدوان يجزي أحيانا. فسنايدر على سبيل المثال يميز بين التوسع (الهجوم الناجح) والتوسع المفرط overexpansion (الهجوم المضر للذات) وهو السلوك الذي يريد أن يفسره. انظر على سبيل المثال مناقشته للتوسع الياباني بين عامي ١٨٦٨ و١٩٤٥ في Myths of Empire, pp. ويفسح إيفيرا مجالا للاختلاف في التوازن الدفاعي- الهجومي ليفرد مجالا لبضع فترات كان الغزو فيها مفيدا. انظر Causes of War, chap. 6. والقبول بفكرة العدوان الناجح يتعارض مع ادعائهما الأساسي بأن الهجوم لا يجزي.

(٣١) انظر Robert Gilpin, War and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. 29; and William C. Wohlforth, The Elusive Balance: Power



and Perceptions during the Cold War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993), pp. 12-14.

(٣٢) في الفصول التالية ستؤخذ مشكلات إظهار القوة في حالة المساحات المائية الكبيرة في الحسبان عند قياس توزيع القوة (راجع الفصل الرابع). يُعامَل كل من هذين العاملين على حدة هنا لإبراز التأثير الشديد للمحيطات على سلوك القوى العظمى.

(٣٣) من أجل وجهة نظر معارضة، انظر: David M. Edelstein, "Choosing Friends and Enemies: Perceptions of Intentions in International Relations," Ph.D. diss., University of Chicago, August 2000; Andrew Kydd, "Why Security Seekers Do Not Fight Each Other," Security Studies 7, No. 1 (Autumn 1997), pp. 114-54; and Wall, Origins of Alliances.

(٣٤) انظر الهامش (٨) في هذا الفصل.

(٣٥) Jacob Viner, "Power versus Plenty as Objectives of Foreign Policy in the Seventeenth and Eighteenth Centuries," World Politics 1, No. 1 (October 1948), p. 10.

(٣٦) Mark Bowden, Black Hawk Down: A Story of Modern War (London: Penguin, 1999); Alison Des Forges, "Leave None to Tell the Story": Genocide in Rwanda (New York: Human Rights Watch, 1999), pp. 623-25; and Gerard Prunier, The Rwanda Crisis: History of a Genocide (New York: Columbia University Press, 1995), pp. 274-75.

(٣٧) انظر Scott R. Feil, Preventing Genocide: How the Early Use of Force Might Have Succeeded in Rwanda (New York: Carnegie Corporation, 1998); and John Mueller, "The Banality of Ethnic War," International Security 25, No. 1 (Summer 2000), pp. J8-62. ثمة رؤية أقل تفاؤلا لعدد الأرواح التي كان يمكن إنقاذها لو تدخلت الولايات المتحدة في رواندا في Alan J. Kuperman, "Rwanda in Retrospect," Foreign Affairs 79, No. 1 (January-February 2000), pp. 94-118.

(٣٨) Right-Wing David F. Schmitz, Thank God They're on Our Side: The United States and Dictatorships, 1921-1965 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1999), chaps. 4-6; Gaddis Smith, The Last Years of the Monroe Doctrine, 1945-1993 (New York: Hill and Wang, 1994); Tony Smith, America's Mission: The United States and the Worldwide Struggle for Democracy in the Twentieth Century (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994); and Stephen Van Evera, "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy after the Cold War," Journal of Strategic Studies 13, No. 2 (June 1990), pp. 25-30.

(٣٩) نقلا عن John M. Carroll and George C. Herring, eds., Modern American Diplomacy, rev. ed. (Wilmington, DE: Scholarly Resources, 1996), p. 122.

(٤٠) عبر نيكيتا خروشوف عن نقطة مماثلة حول سياسة ستالين نحو القائد القومي الصيني شيان كاي شيك Chiang Kai-shek في أثناء الحرب العالمية الثانية: "كان شيان كاي شيك رغم نزاعه مع الحزب الشيوعي الصيني يحارب ضد الإمبريالية اليابانية. ولذلك اعتبره ستالين، وبالتالي الحكومة السوفيتية، قوة تقدمية. وكانت اليابان عدونا الأول في الشرق، ولذلك كان من مصلحة الاتحاد السوفيتي أن يدعم شيان. وقد دعمناه بالطبع فقط لأننا لم نرد له أن يُهزَم من اليابانيين، تماما كما فعل تشرشل الذي كان عدونا منذ الأيام الأولى للاتحاد السوفيتي حينما كان ذكيا بما يكفي لدعمنا في الحرب ضد هتلر". Khrushchev Remembers: The Last Testament, trans. and ed. Strobe Talbott (Boston: Little, Brown, 1974), pp. 237-38.

(٤١) انظر Walt, Origins of Alliances, pp. 5, 266-68



[٤٢] Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, ed. Edwin Cannan (Chicago: University of Chicago Press, 1976), Vol. 1, p. 487. All the quotes in this paragraph are from pp. 484-87 of that book.

[٤٣] من أجل مراجعة عامة للتنافس الإنجليزي- الهولندي، انظر Jack S. Levy, "The Rise and Decline of the Anglo-Dutch Rivalry, 1609-1689," in William R. Thompson, ed., Great Power Rivalries (Columbia: University of South Carolina Press, 1999), pp. 172-200; and Paul M. Kennedy, The Rise and Fall of British Naval Mastery (London: Allen Lane, 1976), chap. 2. لهذا المثال تأثير مباشر على المناقشة السابقة للقوة النسبية في مقابل القوة المطلقة. وتحديدا فبدون قانون الملاحة كان من الممكن أن تحقق إنجلترا وهولندا زيادات مطلقة أكبر؛ لأن اقتصادهما كانا سيستفيدان من التجارة المفتوحة. وربما لم تكن إنجلترا تكتسب ميزة نسبية كبيرة على هولندا. ومع قانون الملاحة اكتسبت إنجلترا ميزة نسبية كبيرة على هولندا، لكن الطرفين خسرا من حيث المكاسب المطلقة. معنى ذلك أن اعتبارات القوة النسبية هي التي توجه سلوك القوى العظمى.

[٤٤] William J. Clinton, "Address by the President to the 48th Session of the United Nations General Assembly," United Nations, New York, September 27, 1993. Also see George Bush, "Toward a New World Order: Address by the President to a Joint Session of Congress," September 11, 1990.

[٤٥] فحص برادلي ثاير ما إذا كانت القوى المنتصرة قادرة على بناء نظم أمنية مستقرة والحفاظ عليها بعد الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، أو ما إذا كانت تتنافس على القوة فيما بينها كما تتنبأ الواقعية. وتحديدا نظر إلى أعمال التجمع الأوروبي Concert of Europe وعصبة الأمم والأمم المتحدة التي صُممت كما قيل لتقليل السلوك الواقعي من جانب القوى العظمى، إن لم يكن القضاء عليه تماما. ويَخلُص ثاير إلى أنه على الرغم من خطابات القوى المنتصرة، فإن كل قوة ظلت ملتزمة بحزم باكتساب القوة على حساب الأخرى. انظر Bradley A. Thayer, "Creating Stability in New World Orders," Ph.D. diss., University of Chicago, August 1996. Also see Korina Kagan, "The Myth of the European Concert," Security Studies 7, No. 2 (Winter 1997-98), pp. 1-57. تَخلُص مؤلفة الكتاب الأخير إلى أن التجمع الأوروبي "كان مؤسسة ضعيفة وغير مؤثرة لدرجة أن القوى العظمى لم تكن تأبه به" (ص ٣).

[٤٦] انظر Melvyn P. Leffler, A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War (Stanford, CA: Stanford University Press, 1992).

[٤٧] من أجل مناقشة حول الجهود الأمريكية لتقويض السيطرة السوفيتية على أوروبا الشرقية، انظر Peter Grose, Operation Rollback: America's Secret War behind the Iron Curtain (Boston: Houghton Mifflin, 2000); Walter L. Hixson, Parting the Curtain: Propaganda, Culture, and the Cold War, 1945-1961 (New York: St. Martin's, 1997); and Gregory Mitrovich, Undermining the Kremlin: America's Strategy to Subvert the Soviet Bloc, 1947-1956 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000).

[٤٨] من أجل مناقشة عامة للسياسة الأمريكية نحو الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات تستشهد بمعظم المصادر الرئيسة حول الموضوع، انظر Randall L. Schweller and William C. Wohlforth, "Power Test: Evaluating Realism in Response to the End of the Cold War," Security Studies 9, No. 3 (Spring 2000), pp. 91-97.



[٤٩] يكتب محررو أحد الكتب الأساسية حول معاهدة فرساي أن "إعادة التقييم الناجحة، كما يوثقها هذا الكتاب، تشكل مُركبًا جديدًا لدراسات مؤتمر السلام. تلفت النتائج الانتباه إلى أهداف السلام المتباعدة داخل المعسكر الأمريكي ومعسكر الحلفاء، وتؤكد إلى أي درجة نظر المفاوضون أنفسهم إلى معاهدة فيرساي على أنها ليست نهاية المطاف، بل خطوة على الطريق". Manfred F. Boemeke, Gerald D. Feldman, and Elisabeth Glaser, eds., The Treaty of Versailles: A Reassessment after 75 Years (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 1.

[٥٠] تعتمد هذه الفقرة في الأساس على Trachtenberg, Constructed Peace; and Marc Trachlenberg, History and Strategy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), Chaps. 4-5. Also see G. John Ikenberry, "Rethinking the Origins of American I Hegemony," Political Science Quarterly 104, No. 3 (Autumn 1989), pp. 375-400.

[٥١] يقدم تراختنبرج تلخيصا لفشل صناع السياسة الأمريكيين في أوائل الحرب الباردة في فهم إلى أين يقود التنافس الأمني في أوروبا، ويطرح السؤال المتكلف: "هل تنبأ أحد بأن نظاما من هذا النوع سينبثق وأنه سيوفر الأساس لسلام قوي؟" وجاءت إجابته: "كانت التنبوات تشير إلى الاتجاه المعاكس: أنه لا يمكن كبح ألمانيا إلى الأبد، وأن الجمهورية الفيدرالية ستسعى في النهاية ... إلى امتلاك قدرات نووية، وأن القوات الأمريكية من غير المتوقع أن تبقى في ... أوروبا. ... ومع ذلك فقد ثبت أن كل هذه التنبوات خاطئة". Trachtenberg, History and Strategy, pp. 231-32. انظر أيضا Trachtenberg, Constructed Peace, pp. vii-viii.

[٥٢] لمناقشة حول مزالق الأمن الجماعي، انظر John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," International Security 19, No. 3 (Winter 1994-95), pp. 26-37.

[٥٣] انظر Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation," pp. 498, 500

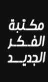
[٥٤] من أجل أدلة حول اعتبارات المكاسب النسبية التي تحبط التعاون بين الدول، انظر Paul W. Schroeder, The Transformation of European Politics, 1763-1848 (Oxford: Clarendon, 1994), chap. 3.

[٥٥] Charles Lipson, "International Cooperation in Economic and Security Affairs," World Politics 37, No. 1 (October 1984), p. 14.

[٥٦] انظر Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In," International Security 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 72-107. انظر أيضا الأعمال المذكورة في الهامش [٥٩] بهذا الفصل.

[٥٧] Misha Glenny, The Fall of Yugoslavia: The Third Balkan War, 3d rev. ed. (New York: Penguin, 1996), p. 149; Philip Sherwell and Alina Petric, "Tudjman Tapes Reveal Plans to Divide Bosnia and Hide War Crimes," Sunday Telegraph (London), June 18, 2000; Laura Silber and Allan Little, Yugoslavia: Death of a Nation, rev. ed. (New York: Penguin, 1997), pp. 131-32, 213; and Warren Zimmerman, Origins of a Catastrophe: Yugoslavia and Its Destroyers- -America's Last Ambassador Tells What Happened and Why (New York: Times Books, 1996), pp. 116-17.

[٥٨] John Maynard Keynes, The Economic Consequences of the Peace (New York: Penguin, 1988), chap. 2; and J. M. Roberts, Europe, 1880-1945 (London: Longman, 1970), pp. 239-41.



[٥٩] من أجل معلومات حول معاهدة مولوتوف- ريبنتروب في أغسطس ١٩٣٩ والتعاون الناتج بين تلك الدول، انظر Alan Bullock, Hitler and Stalin: Parallel Lives (London: HarperCollins, 1991), chaps. 14-15; I.C.B. Dear, ed., The Oxford Companion to World War II (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 780-82; Anthony Read and David Fisher, The Deadly Embrace: Hitler, Stalin, and lit,' Nazi-Soviet Pact, 1939-1941 (New York: Norton, 1988); Geoffrey Roberts, The Unholy Alliance: Stalin's Pact with Hitler (Bloomington: Indiana University Press, 198'J), chaps. 8-10; and Adam B. Ulam, Expansion and Coexistence: Soviet Foreign Policy. 1917-1973, 2d ed. (New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1974), chap. 6.

[٦٠] يذهب ولتز إلى أن النظريات البنيوية تستطيع أن تفسر النتائج الدولية- أي ما إذا كانت الحروب أكثر ترجيحا في النظم ثنائية القطبية أو متعددة الأقطاب— لكنها لا تستطيع أن تفسر سلوك السياسة الخارجية للدول بعينها. ويقول إن ثمة حاجة إلى نظرية منفصلة للسياسة الخارجية. انظر Theory of International Politics, pp. 71-72, 121-23. ويتحداه كولن إلمان في هذه النقطة دافعا بعدم وجود سبب منطقي لعدم إمكانية استخدام النظريات الشاملة كنظرية للسياسة الخارجية. والقضية الأساسية، كما يلاحظ إلمان، هي ما إذا كانت النظرية البنيوية المحددة تساعدنا في فهم قرارات السياسة الخارجية التي تتخذها الدول. سأوضح أن الواقعية الهجومية يمكن أن تستخدم لتفسير كل من السياسة الخارجية للدول الفردية والنتائج الدولية. انظر Colin Elman, "Horses for Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy?"; Kenneth N. Waltz, "International Politics Is Not Foreign Policy"; and Colin Elman, "Cause, Effect, and Consistency: A Response to Kenneth Waltz," in Security Studies 6, No. 1 (Autumn 1996), pp. 7-61.

الفصل الثالث

[١] يمكن تعريف القوة بطرق مختلفة، ما يثير السؤال حول ما هو التعريف الصحيح. على أن النظرية التي يتبناها الدارس هي التي تحدد التعريف الملائم للقوة. لذلك تعتمد وجاهة تعريفي على قدرة الواقعية الهجومية على تفسير السياسة الدولية.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول هاتين الطريقتين للنظر إلى القوة، انظر Bruce Russett and Harvey Starr, World Politics: The Menu for Choice (New York: Freeman, 1989), chap. 6; and William C. Wohlforth, The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993), pp. 3-5 Bruce Russett and Harvey Starr, World Politics: The Menu for Choice (New York: Freeman, 1989), chap. 6; and William C. Wohlforth, The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993), pp. 3-5. علاوة على أن بعض الدارسين (منهم ولفورث) يذهبون إلى وجود تمييز حاد بين الطريقة التي ينظر بها صناع السياسة إلى توازن القوة وتوازن القوة الفعلي، وأن المهم لفهم السياسة الدولية هو صورة التوازن في أذهان صناع السياسة. لكنني أختلف مع هذا الخط الفكري. فصناع السياسة، كما سيتأكد في فصول لاحقة، يتمتعون عادة بفهم جيد لتوازن القوة الفعلي، رغم أنهم يخطئون من حين لآخر في حساب قوة الدول المنافسة. ولذلك فليس ثمة ما يلزمنا بالتركيز على تصورات القوة لتفسير الطرق التي تتصرف بها الدول.

[٣] Robert Dahl, "The Concept of Power," Behavioral Science 2, No. 3 (July 1957), pp. 202-3. Also see David A. Baldwin, Paradoxes of Power (New York: Basil Blackwell, 1989); and Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations (Englewood Cliffs, N.J: Prentice-Hall, 1988), chap. 3.

[٤] من الأمثلة الجيدة لهذه الأدبيات A.F.K. Organski and Jacek Kugler, The War Ledger (Chicago: University of Chicago Press, 1980), chap. 3. وانظر أيضا Jacek Kugler and William Domke, "Comparing the Strength of Nations," Comparative Political Studies 19, No. 1 (April 1986), pp. 39-70; and Jacek Kugler and Douglas Lemke, eds., Parity and War: Evaluations and Extensions of the War Ledger (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998).

[٥] Geoffrey Blainey, The Causes of War (New York: Free Press, 1973), chap. 8. The quote is from p. 119. Also see James D. Fearon, "Rationalist Explanations for War," International Organization 49, No. 3 (Summer 1995), pp. 379-414.

[٦] انظر Zeev Maoz, "Power, Capabilities, and Paradoxical Conflict Outcomes," World Politics 41, No. 2 (January 1989), pp. 239-66. وكما سيرد في الفصل التالي، فإن القوة العسكرية تتضمن عدد القوات المقاتلة وكذلك نوعيتها.

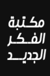
[٧] John J. Mearsheimer, Conventional Deterrence (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), pp. 33-35, 58-60. Also see Mark Harrison, "The Economics of World War II: An Overview," in Mark Harrison, ed., The Economics of World War II: Six Great Powers in International Comparison (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), pp. 1-2.

[٨] Mearsheimer, Conventional Deterrence; T. V. Paul, Asymmetric Conflicts: War Initiation by Weaker Powers (Cambridge: Cambridge University Press, 1994); and Dan Reiter, "Military Strategy and the Outbreak of International Conflict," Journal of Conflict Resolution 43, No. 3 (June 1999), pp. 366-87.

[٩] Brian Bond, France and Belgium, 1939-1940 (London: Davis-Poynter, 1975); Phillip A. Karber et al., Assessing the Correlation of Forces: France 1940, Report No. BDM/W-79-560-TR (McLean, VA: BDM Corporation, June 18, 1979); and Barry R. Posen, The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), pp. 82-94.

[١٠] حول تفاصيل خطة شليفين، انظر Gerhard Ritter, The Schlieffen Plan, trans. Andrew and Eva Wilson (London: Oswald Wolff, 1958). Regarding the claim that Schlieffen's original version probably would have worked, see Gordon Craig, The Politics of the Prussian Army, 1640-1945 (Oxford: Oxford University Press, 1975), pp. 279-80; Walter Goerlitz, History of the German General Staff, 1657-1945, trans. Brian Battershaw (New York: Praeger, 1953), p. 135; and L.C.F. Turner, "The Significance of the Schlieffen Plan," Australian Journal of Politics and History 8, No. 1 (April 1967), pp. 52-53, 59-63.

[١١] في النصف الأخير من الحرب الباردة ساد اهتمام كبير بإجراء تقييمات صافية للتوازن التقليدي في أوروبا لتحديد ما إذا كان حلف وارسو يستطيع أن يحقق انتصارا سريعا وحاسما على حلف شمال الأطلنطي. وقد كان من الشائع بين محللي هذا التوازن (وغيرهم) أن يركزوا على الأصول المادية المتاحة لكل طرف دون اهتمام كاف بالاستراتيجيات التي يمكن أن يستخدمها الخصم. وكانت الفرضية الأساسية هي أن توازن القوة وحده يحدد النتيجة. في حين أن نتيجة أي حرب بين حلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو كانت ستعتمد بالتأكيد على الاستراتيجية، فضلا عن الأعداد. ولذلك كان



يجب على تقييمات التوازن الأوروبي (وغيرها) أن تضع في الاعتبار كلا من الاستراتيجية وتوازن الأصول المادية. انظر John J. Mearsheimer, "Numbers, Strategy, and the European Balance," International Security 12, No. 4 (Spring 1988), pp. 174-85.

[١٢] تعتمد هذه المناقشة لحملة نابليون في روسيا بالدرجة الأولى على David G. Chandler, The Campaigns of Napoleon (New York: Macmillan, 1996), pts. 13-M; Christopher Duffy, Borodino and the War of 1812 (New York: Scribner's, 1971); Vincent J. Esposito and John R. Elting, A Military History and Atlas of the Napoleonic Wars (New York: Praeger, 1965); and Georges Lefebvre, Napoleon: From Tilsit to Waterloo, 1807-1815, trans. J. E. Anderson (New York: Columbia University Press, 1990), chap. 9.

[١٣] الأعداد الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من Chandler, Campaigns of Napoleon, pp. 750, 754-55, 852-53. وانظر أيضا الأعداد حول حجم الجيشين الفرنسي والروسي في الجدول (٨- ٢) بهذا الكتاب.

[١٤] من الواضح أن استراتيجية روسيا لم تكن ناجمة عن قرار سياسي إرادي، بل اضطرتها إليها الحملة الوشيكة. انظر Chandler, Campaigns of Napoleon, pp. 764-65, 859; and Lefebvre, Napoleon, p. 313. وقد أثمرت هذه الاستراتيجية جيدا بغض النظر عن الأسباب الكامنة خلفها.

[١٥] من أجل مخطط إحصائي ممتاز لفسخ جيش نابليون، انظر Edward R. Tufte, The Visual Display of Quantitative Information (Cheshire, CT: Graphics Press, 1983), pp. 41, 176.

[١٦] انظر Jonathan Kirshner, "Rationalist Explanations for War?" Security Studies 10, No. 1 (Autumn 2000), pp. 153-61. Also see Alan Beyerchen, "Clausewitz, Nonlinearity, and the Unpredictability of War," International Security 17, No. 3 (Winter 1992-93), pp. 59-90 الذي يغالي في تقدير صعوبة التنبؤ بالطرف الذي سيربح الحرب، لكنه يقدم بعض النقاط المهمة حول المسألة.

[١٧] انظر Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), pp. 191-92; and Wohlforth, Elusive Balance, p. 4.

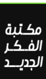
[١٨] انظر Klaus Knorr, The War Potential of Nations (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1956); and Klaus Knorr, Military Power and Potential (Lexington, MA: D. C. Heath, 1970).

[١٩] من أفضل الأعمال حول السكان والقدرة العسكرية: Kingsley Davis, "The Demographic Foundations of National Power," in Morroe Berger, Theodore Abel, and Charles H. Page, eds., Freedom and Control in Modern Societies (New York: Van Nostrum!, IV54), pp. 206-42; Katherine Organski and A.F.K. Organski, Population and World Power (New York: Knopf, 1961); and Michael S. Teitelbaum and Jay M. Winter, The Fear of Population Decline (Orlando, FL: Academic Press, 1985).

[٢٠] الأرقام الخاصة بالصين وروسيا مأخوذة من World Bank Atlas, 2000 (Washington, DC: World Bank, April 2000), pp. 24-25. The U.S. figure is from the Census Bureau.

[٢١] Simon Kuznets, Modern Economic Growth: Rate, Structure, and Spread (New Haven, CT: Yale University Press, 1966), chap. 2.

[٢٢] حول أهمية الثروة للقوة العسكرية، انظر Robert Gilpin, War and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); Paul M. Kennedy, The Rise and Fall of British Naval Mastery (London: Allen Lane, 1976); Paul M. Kennedy, The Rise and Fall



of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 (New York: Random House, 1987); A.F.K. Organski, World Politics, 2d ed. (New York: Knopf, 1968); and Organski and Kugler, War Ledger.

[٢٣] حول تكلفة الحرب العالمية الأولى، انظر Ernest L. Bogart, Direct and Indirect Costs of the Great World War (Oxford: Oxford University Press, 1919), p. 299; Roger Chickering, Imperial Germany and the Great War, 1914-1918 (Cambridge: Cambridge University Press, 1998) p. 195; Niall Ferguson, The Pity of War (New York: Basic Books, 1999), pp. 322-23; and Gerd Hardach, The First World War, 1914-1918 (Berkeley: University of California Press, 1977), p. 153. يقدّر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS تكلفة الحرب العالمية الأولى بسعر الدولار عام ١٩٩٥ بحوالي ٤.٥ تريليون دولار وتكلفة الحرب العالمية الثانية بحوالي ١٣ تريليون دولار. انظر "The 2000 Chart of Armed Conflict," insert to IISS, The Military Balance, 2000/2001 (Oxford: Oxford University Press, October 2000).

[٢٤] في عام ١٩٤٠ كان الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة ١٠١ بليون دولار. هذه الأرقام مأخوذة من I.C.B. Dear, ed., The Oxford Companion to World War II (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 1059, 1182. لمناقشة عامة حول تكاليف الحرب العالمية الثانية انظر Alan S. Milward, War, Economy, and Society, 1939-1945 (Berkeley: University of California Press, 1979), chap. 3.

[٢٥] قد يحاول المرء أن يعالج هذه المشكلة بالاعتماد على الناتج القومي الإجمالي لكل فرد؛ لأنه يحيِّد تأثير الاختلاف في عدد السكان بين الدول. لكن من الضروري كما أكدنا من قبل أن نضع عدد السكان في الاعتبار؛ لأنه مقوم مهم للقوة الكامنة. يمكن للمرء على سبيل المثال بالاعتماد فقط على الناتج القومي الإجمالي لكل فرد أن يستنتج أن سنغافورة تمتلك قوة كامنة أكبر كثيرا مما تملك الصين اليوم؛ لأن الناتج القومي الإجمالي لكل فرد في سنغافورة أعلى من نظيره الصيني بكثير. لكن هذا الاستنتاج غير معقول.

[٢٦] انظر Bernard Brodie, "Technological Change, Strategic Doctrine, and Political Outcomes," in Klaus Knorr, ed., Historical Dimensions of National Security Problems (Lawrence: University Press of Kansas, 1976), pp. 263-306; Karl Lautenschlager, "Technology and the Evolution of Naval Warfare," International Security 8, No. 2 (Fall 1983), pp. 3-51; William H. McNeill, The Pursuit of War Technology, Armed Force, and Society since ad 1000 (Chicago: University of Chicago Press, 1982), chaps. 6-10; and Merritt Roe Smith, ed., Military Enterprise and Technological Change: Perspectives on the American Experience (Cambridge, MA: MIT Press, 1987). إن الاختلافات في القوة الصناعية ربما تكون لها أحيانا نتائج أخرى تؤثر على توازن القوة الكامنة. تستطيع الدول الصناعية المتقدمة عادة أن تبني القدرة اللوجستية (الطرق والشاحنات والسكك الحديدية وسفن الشحن وطائرات الشحن) لدعم قوات عسكرية ضخمة. ولا تستطيع الدول المتخلفة صناعيا عادة أن توفر هذه المقومات للنجاح العسكري. كما يتوفر للدول الصناعية الحديثة أيضا سكان أفضل تعليما من الدول شبه الصناعية، وترتبط مستويات التعليم العالي عادة بالأداء العسكري الأفضل. وأخيرا فإن الجيوش الحديثة عبارة عن منظمات كبيرة ومعقدة تحتاج لإدارة، وهنا تكمن أهمية الأركان العامة. وغالبا ما

تمتلك الدول الصناعية المتقدمة خبرة كبيرة في إدارة المنظمات الكبيرة؛ لأنها تضم مؤسسات اقتصادية ضخمة. من ذلك على سبيل المثال أن روسيا في أثناء الحرب العالمية الأولى كانت دولة شبه صناعية تعاني مشكلات لوجستية مؤثرة وجنودها متواضعي التعليم وأركانها العامة غير كفوءة. وفي المقابل كانت ألمانيا المتقدمة صناعيا تمتلك قدرات لوجستية ممتازة وجنودا ذوي تعليم جيد وأفضل هيئة أركان عامة بين القوى المتحاربة.

[٢٧] ثمة مشكلة في كتاب "سجل الحرب" The War Ledger وهي أن أورجانسكي وكوجلر Organski and Kugler يستخدمان الناتج القومي الإجمالي لقياس القوة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. انظر William B. Moul, "Measuring the 'Balances of Power': A Look at Some Numbers," Review of International Studies 15, No. 2 (April 1989), pp. 107-15. كما يساويان بين القوة الكامنة والقوة الفعلية، مع أنهما تختلفان أحيانا، كما سيتأكد في مواضع لاحقة من هذا الفصل.

[٢٨] رغم أن المملكة المتحدة كانت عملاقا اقتصاديا في تلك الفترة، فإنها لم تبن قوات عسكرية هائلة لأسباب ستناقش في موضع لاحق من هذا الفصل.

[٢٩] انظر William C. Fuller, Jr., Strategy and Power in Russia, 1600-1914 (New York: Free Press, 1992), chaps. 6-9.

[٣٠] الأعداد الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من World Bank Atlas, 2000, pp. 42-43; and World Bank, Knowledge for Development: World Development Report 1998/1999 (Oxford: Oxford University Press, 1998), p. 212. يشير الرقم الوارد لعام ١٩٨٠ إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP الذي يقترب من الناتج القومي الإجمالي GNP في هذه الحالات.

[٣١] حول أهمية الطاقة في قياس الثروة، انظر Oskar Morgenstern, Klaus Knorr, and Klaus P. Heiss, Long Term Projections of Power: Political, Economic, and Military Forecasting (Cambridge, MA: Ballinger, 1973), esp. chap. 6. Regarding steel, see Ray S. Cline, World Power Assessment, 1977: A Calculus of Strategic Drift (Boulder, CO: Westview, 1977), pp. 68-69.

[٣٢] قد يبدو من غير العادي تحويل مؤشرات القوة الكامنة، لكن "اختبار النظرية في السياقات التاريخية والزمنية المختلفة"، كما يلاحظ مول، "يتطلب مقاييس مكافئة وليست متماثلة". Moul, "Measuring," p. 103.

[٣٣] William T. Hogan, Global Steel in the 1990s: Growth or Decline? (Lexington, MA: Lexington Books, 1991); Paul A. Tiffany, "The American Steel Industry in the Postwar Era: Dominance and Decline," in Etsuo Abe and Yoshitaka Suzuki, eds., Changing Patterns of International Rivalry: Some Lessons from the Steel Industry (Tokyo: University of Tokyo Press, 1991), pp. 245-65. ومما تجدر ملاحظته أن كلاين حين حدّث كتابه "تقييم القوة العالمية" (١٩٧٧) World Power Assessment في أوائل التسعينات، كان الصلب لم يعد أحد المؤشرات الرئيسة للقوة الاقتصادية. انظر Ray S. Cline, The Power of Nations in the 1990s: A Strategic Assessment (Lanham, MD: University Press of America, 1994), pp. 51-68.



[٣٤] لا تتوفر بيانات مقارنة جيدة حول الناتج القومي الإجمالي الأمريكي والسوفيتي لكل أعوام الحرب الباردة. ومجموعة البيانات التي أستخدمها هنا التي تبدأ بعام ١٩٦٠ وتغطي الأعوام الباقية من الحرب الباردة مأخوذة من World Military Expenditures and Arms Transfers Database of the former U.S. Arms Control and Disarmament Agency (ACDA). وبالنسبة لفترة ما بعد الحرب الباردة، أستخدم أرقام الناتج القومي الإجمالي من البنك الدولي.

[٣٥] ثمة سبب وجيه للاعتقاد بأن تحويل المؤشرات في عام ١٩٦٠ لا يشوه تحليلي لتوازن القوة الكامنة بين القوى العظمى. ففي عام ١٩٦٨ ومجددا في عام ١٩٧٦ نشرت اللجنة الاقتصادية المشتركة بالكونجرس بيانات مقارنة حول الناتج القومي الإجمالي الأمريكي والسوفيتي لأعوام متفرقة من الحرب الباردة. تقدم دراسة عام ١٩٦٨ أرقام الناتج القومي الإجمالي لأعوام ١٩٥٠ و١٩٥٥ و١٩٦١ و١٩٦٥ وتعطي دراسة عام ١٩٧٥ أرقام الناتج القومي الإجمالي لأعوام ١٩٤٨ و١٩٥٠ و١٩٥٥ و١٩٦٠ و١٩٦٥ و١٩٧٠ و١٩٧٥. في كل هذه الدراسات لا يختلف النصيب النسبي من الناتج القومي الإجمالي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لتلك الأعوام عن النسب المئوية الواردة في الجدول (٣- ٥). انظر U.S. Congress, Joint Economic Committee, Soviet Economic Performance, 1966-67, 90th Cong., 2d sess. (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, May 1968), p. 16; U.S. Congress, Joint Economic Committee, Soviet Economy in a New Perspective, 94th Cong., 2d sess. (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, October 14, 1976), p. 246.

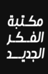
[٣٦] انظر J. David Singer and Melvin Small, National Material Capabilities Data, 1816-1985 (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993), pp. 108-1, 132-1.

[٣٧] هذه الأرقام مأخوذة من المرجع السابق، ص ١٣١- ١٣٢.

[٣٨] Steven T. Ross, European Diplomatic History, 1789-1815: France against Europe (Garden City, NY: Anchor Books, 1969), chap. 11.

[٣٩] كان حوالي ٢٠٠٠٠٠ جندي فرنسي يحاربون في أسبانيا، حين هاجم نابليون روسيا في يونيو ١٨١٢. ومع ذلك كان مع نابليون ٦٧٤٠٠٠ جندي للهجوم على روسيا. Chandler, Campaigns of Napoleon, pp. 754-55. كان حوالي ٧٠٪ من فرق الجيش الألماني يتواجدون على الجبهة الشرقية في يونيو ١٩٤١، بما في ذلك أفضل وحدات الفيرماخت جميعها. وقد ظلت هذه النسبة بلا تغيير حتى أواخر عام ١٩٤٣، حين بدأت ألمانيا في حشد قواتها في فرنسا تحسبا لغزو نورماندي الذي حدث في السادس من يونيو ١٩٤٤. انظر Jonathan R. Adelman, Prelude to the Cold War: The Tsarist, Soviet, and U.S. Armies in the Two World Wars (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1988), pp. 130-31; and Jonathan R. Adelman, Revolution, Armies, and War: A Political History (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1985), pp. 71-72.

[٤٠] Adelman, Prelude, p. 40; and Adelman, Revolution, pp. 69-70. قد يدفع أحدهم بأن هذا التحليل لا يأخذ في حسبانه أن جيش النمسا- المجر كان يقاتل في الشرق بجانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وهو ما لم يحدث في الحرب العالمية الثانية. لكن يتضح مما شهدته ساحات المعارك في الحرب



العالمية الأولى أن الجيش النمساوي- المجري الضعيف كان عبئا على الألمان وليس إضافة لهم. انظر Holger H. Herwig, The First World War: Germany and Austria-Hungary, 1914-1918 (New York: Arnold, 1997)). علاوة على أن أعدادا كبيرة من المجريين والفنلنديين والإيطاليين والرومانيين كانوا يحاربون إلى جانب ألمانيا على الجبهة الشرقية في الحرب العالمية الثانية. انظر Adelman, Revolution, pp. 71-72

[٤١] Norman Davies, White Eagle, Red Star: The Polish-Soviet War, 1919-20 (New York: St. Martin's, 1972); Thomas C. Fiddick, Russia's Retreat from Poland, 1920 (New York: St. Martin's, 1990); Piotr S. Wandycz, Soviet-Polish Relations, 1917-1921 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1969); and Adam Zamoyski, The Battle for the Marchlands, Eastern European Monograph No. 88 (New York: Columbia University Press, 1981).

[٤٢] انظر Francois Crouzet, "Wars, Blockade, and Economic Change in Europe, 1792-1815," Journal of Economic History 24, No. 4 (December 1964), pp. 567-90; and Patrick O'Brien and Caglar Keyder, Economic Growth in Britain and France 1780-1914: Two Paths to the Twentieth Century (London: Allen and Unwin, 1978), chap. 3. Also see the figures for 1816 in Table 3.3.

[٤٣] انظر Paul Bairoch, "International Industrialization Levels from 1750 to 1980," Journal of European Economic History 11, No. 2 (Fall 1982), pp. 281, 292, 294, 296 (some of Bairoch's data is reprinted in Kennedy, Great Powers, p. 149); Fuller, Strategy and Power, pp. 151-53; Arcadius Kahan, The Plow, the Hammer, and the Knout: An Economic History of Eighteenth-Century Russia (Chicago: University of Chicago Press, 1985); and W. W. Rostow, "The Beginnings of Modern Growth in Europe: An Essay in Synthesis," Journal of Economic History 33, No. 3 (September 1973), p. 555.

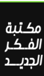
[٤٤] انظر David R. Jones, "The Soviet Defense Burden through the Prism of History," in Carl G. Jacobsen, ed., The Soviet Defense Enigma: Estimating Costs and Burdens (Oxford: Oxford University Press, 1987), pp. 154-61; Walter M. Pintner, "Russia as a Great Power, 1709-1856: Reflections on the Problem of Relative Backwardness, with Special Reference to the Russian Army and Russian Society," Occasional Paper No. Vi (Washington, DC: Kennan Institute lor Advanced Russian Studies, July 18, 1978); and Walter M. Pintner, "The Burden of Defense in Imperial Russia, 1725-1914," Russian Review, No. 3 (July 1984), pp. 231-59.

[٤٥] D. N. Collins, "The Franco-Russian Alliance and Russian Railways, 1891-1914," Historical Journal 16, No. 4 (December 1973), pp. 777-88.

[٤٦] حول ضعف الاقتصاد الروسي قبل الحرب العالمية الأولى، انظر Raymond W. Goldsmith, "The Economic Growth of Tsarist Russia, 1860-1913," Economic Development and Cultural Change 9, No. 3 (April 1961), pp. 441-75; Paul R. Gregory, Russian National Income, 1885-1913 (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), chap. 7; Alec Nove, An Economic History of the USSR, 1917-1991, 3d ed. (New York: Penguin, 1992), chap. 1; and Clive Trebilcock, The Industrialization of the Continental Powers, 1780-1914 (New York: Longman, 1981), chaps. 4, 7.

[٤٧] كل الاقتباسات والأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من Adelman, Revolution, pp. 88-92. Also see ibid., pp. 85-86; Adelman, Prelude, pp. 32-37, 44-45; and Peter Gatrell and Mark Harrison, "The Russian and Soviet Economies in Two World Wars: A Comparative View," Economic History Review 46, No. 3 (August 1993), pp. 425-52.

[٤٨] من أجل تصوير بياني لتأثيرات سياسات ستالين الاقتصادية، انظر الجدول المعنون "ناتج الصناعات الثقيلة السوفيتية ١٩٢٨- ١٩٤٥" في Mark Harrison, Soviet Planning in Peace and War, 1938-1945 (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 253. For a more general



discussion, see R. W. Davies, Mark Harrison, and S. G. Wheatcroft, eds., The Economic Transformation of the Soviet Union, 1913-1945 (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

[٤٩] هذه الأرقام مأخوذة من Adelman, Revolution, p. 92; Adelman uses slightly different numbers in Prelude, p. 219. Also see David M. Glantz and Jonathan M. House, When Titans Clashed: How the Red Army Stopped Hitler (Lawrence: University Press of Kansas, 1995), p. 306; Harrison, "Economics of World War II," pp. 15-17; and Richard J. Overy, Why the Allies Won (New York: Norton, 1996), pp. 331-32.

[٥٠] لم يهزم الاتحاد السوفيتي ألمانيا النازية بصناعة مزيد من الأسلحة وحسب، بل تحسنت كذلك المهارات القتالية للجيش الأحمر بدرجة كبيرة بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥. ففي العامين الأولين للنزاع، على سبيل المثال، فقد السوفييت ما بين ست وسبع عربات مدرعة في مقابل عربة ألمانية واحدة. وقد تحسنت هذه النسبة في خريف عام ١٩٤٤ إلى حوالي ١ : ١. انظر .Overy, Why the Allies Won, p. 212 Also see Glantz, When Titans Clashed, esp. pp. 286-89; and F. W. von Mellenthin, Panzer Battles: A Study of the Employment of Armor in the Second World War, trans. H. Betzler (New York: Ballantine, 1976), pp. 349-67.

[٥١] كان المنافس الجدي الوحيد للاتحاد السوفيتي هو المملكة المتحدة التي كانت تنتج صلبا أقل من الاتحاد السوفيتي وتستهلك طاقة أقل منه على مدى الأعوام من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠. انظر ,Singer and Small National Mate rial Capabilities Data, 1816-1985, pp. 91-1, 188-1. انظر أيضا الفصل الثامن من هذا الكتاب.

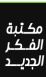
[٥٢] قال خروشوف في الثامن عشر من نوفمبر ١٩٥٦ وهو يخاطب الدبلوماسيين الغربيين: "إن التاريخ شئتم أم أبيتم يقف بجانبنا، سندفنكم". Quoted in William J. Tompson, Khrushchev: A Political Life (New York: St. Martin's, 1995), p. 171.

[٥٣] Gus Ofer, "Soviet Economic Growth: 1928-1985," Journal of Economic Literature 25, No. 4 (December 1987), pp. 1767-833.

[٥٤] William E. Odom, "Soviet Force Posture: Dilemmas and Directions," Problems of Communism 34, No. 4 (July-August 1985), pp. 1-14; and Notra Trulock III, "Emerging Technologies and Future War: A Soviet View," in Andrew W. Marshall and Charles Wolf, eds., The Future Security Environment, report submitted to the Commission on Integrated Long-Term Strategy (Washington, DC: U.S. Department of Defense, October 1988), pp. 97-163. من الشائع في عالم ما بعد الحرب الباردة التأكيد على نقائص الاتحاد السوفيتي السابق، وقد كان هناك بالتأكيد الكثير منها. لكن لا يجب أن ننسى أن الاتحاد السوفيتي كان ماهرا في توظيف إجراءات قاسية لتسخير الموارد قليلة الاستخدام، كما أظهر ستالين في العقد الرابع من القرن العشرين، وكان ماهرا في تعبئة الموارد في ظروف الطوارئ كما حدث بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥.

[٥٥] صاغ هذه النقطة Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), pp. 273-81.

[٥٦] يشير دارسو الاقتصاد السياسي الدولي أحيانا إلى المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر بأنها دولة مهيمنة. انظر ,"Stephen D. Krasner, "State Power and the Structure of International Trade World Politics 28, No. 3 (April 1976), pp. 317-47. لكن ذلك لأنهم يركزون انتباههم عادة على



القضايا الاقتصادية ولا يعيرون انتباها كافيا للقوة العسكرية. أما الدارسون الذين يؤكدون في المقابل على أهمية التنافس الأمني فيصفون أوروبا في العقد الأول من القرن التاسع عشر عادة بأنها متعددة الأقطاب.

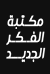
[٥٧] انظر J. M. Hobson, "The Military-Extraction Gap and the Wary Titan: The Fiscal-Sociology of British Defence Policy, 1870-1913," Journal of European Economic History 22, No. 3 (Winter 1993), pp. 461-503; Paul M. Kennedy, "The Costs and Benefits of British Imperialism, 1846-1914," Past and Present, No. 125 (November 1989), pp. 186-92; Jacek Kugler and Marina Arbetman, "Choosing among Measures of Power: A Review of the Empirical Record," in Richard J. Stoll and Michael D. Ward, eds., Power in World Politics (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1989), p. 76; and Quincy Wright, A Study of War, vol. 1 (Chicago: University of Chicago Press, 1942), pp. 670-71.

[٥٨] كان بعض دارسي ألمانيا البارزون في أوائل القرن العشرين (مثل هانز دلبروك Hans Delbruck وأوتو هينتز Otto Hintze) يعتقدون خطأ أن ألمانيا الفيلهلمية يمكن أن تقود تحالفا لفرض التوازن ضد المملكة المتحدة؛ لأن المملكة المتحدة كانت غنية جدا وتملك أسطولا قويا. وبدلا من ذلك تحالفت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا ضد ألمانيا. انظر Ludwig Dehio, Germany and World Politics in the Twentieth Century, trans. Dieter Pevsner (New York: Norton, 1967), pp. 45-47, 51-55. فكما سيرد في موضع لاحق من هذا الفصل، فقد تحالفت القوى العظمى الأوروبية ضد ألمانيا، وليس ضد المملكة المتحدة، لأن ألمانيا كانت تمتلك جيشا ضخما يتميز بقدرة هجومية كبيرة، بينما كانت المملكة المتحدة تمتلك جيشا صغيرا يعدم القدرة الهجومية ضد أية قوة عظمى أخرى.

[٥٩] يضم كتاب بول كندي "القوى العظمى" جداول عديدة (ص ١٤٩ و١٥٤ و١٩٩- ٢٠٣ و٢٤٣) تصوّر الثروة الكبيرة وكذلك الضعف العسكري للولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. انظر أيضا Hobson, "The Military-Extraction Gap," pp. 478-80 والجدول (٦- ٢) في هذا الكتاب.

[٦٠] R.A.C. Parker, "Economics, Rearmament, and Foreign Policy: The United Kingdom before 1939—A Preliminary Study," Journal of Contemporary History 10, No. 4 (October 1975), pp. 637-47; G. C. Peden, British Rearmament and the Treasury: 1932-1939 (Edinburgh: Scottish Academic Press, 1979); and Robert P. Shay, Jr., British Rearmament in the Thirties: Politics and Profits (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977).

[٦١] Robert R. Bowie and Richard H. Immerman, Waging Peace: How Eisenhower Shaped an Enduring Cold War Strategy (Oxford: Oxford University Press, 1998), esp. chaps. 4, 6; Aaron L. Friedberg, In the Shadow of the Garrison State: America's Anti-Statism and Its Cold War Grand Strategy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), pp. 93-98, 127-39; John L. Gaddis, Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy (Oxford: Oxford University Press, 1982), chaps. 5-6; and Glenn H. Snyder, "The 'New Look' of 1953," in Warner R. Schilling, Paul Y. Hammond, and Glenn H. Snyder, Strategy, Politics, and Defense Budgets (New York: Columbia University Press, 1962), pp. 379-524.



[٦٢] كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تقدِّر عادة أن النسبة من الناتج القومي الإجمالي التي كان السوفييت ينفقونها على الدفاع كانت ثلاثة أضعاف ما كانت الولايات المتحدة تنفقه، رغم أن البعض انتقد هذه النسبة لكونها منخفضة جدا، فيما انتقدها آخرون لكونها مرتفعة جدا. ورغم ذلك يتفق كل الخبراء تقريبا على أن السوفييت كانوا ينفقون على الدفاع جزءا من ناتجهم القومي الإجمالي أكبر مما كانت الولايات المتحدة تنفق.

[٦٣] انظر Walt, Origins of Alliances, pp. 289-91.

[٦٤] كان الناتج القومي الإجمالي لليابان في عام ١٩٧٩ هو ٢,٠٧٦ تريليون دولار، فيما كان الناتج القومي الإجمالي السوفيتي ٢.٤٤٥ تريليون دولار. أغلقت اليابان تلك الفجوة على مدى الأعوام السبعة التالية، حتى وصل ناتجها القومي الإجمالي في عام ١٩٨٧ إلى ٢,٧٧٢ تريليون دولار، فيما كان الناتج القومي الإجمالي السوفيتي ٢.٧٥ تريليون دولار. كل الأرقام مأخوذة من ACDA's World Military Expenditures and Arms Transfers Database.

[٦٥] Peter Liberman, Does Conquest Pay? The Exploitation of Occupied Industrial Societies (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), chap. 3; and Milward, War, Economy, and Society, chap. 5.

[٦٦] Harrison, Soviet Planning, pp. 64, 125. Also see Overy, Why the Allies Won, pp. 182-83.

[٦٧] Mark Harrison, "Resource Mobilization for World War II: The USA, UK, USSR, and Germany, 1938-1945," Economic History Review 2d Ser., Vol. 41, No. 2 (May 1988), p. 185. Also see Dear, ed., Oxford Companion to World War II, p. 1218.

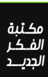
[٦٨] Overy, Why the Allies Won, p. 332.

[٦٩] Adelman, Revolution, pp. 106-7. يجب النظر إلى هذه الأرقام باعتبارها تقديرات تقريبية. من ذلك أن أدلمان يكتب في مقدمته (ص 174) أن السوفييت كانوا يمتلكون ٤٨٨ فرقة بحلول شهر يناير ١٩٤٥. علاوة على أن مصدرين على الأقل ينسبان إلى الألمان أكثر من ٣٠٠ فرقة بحلول أوائل عام ١٩٤٥. انظر Dear, ed., Oxford Companion to World War II, p. 471; and N. I. Anisimov, Great Patriotic War of the Soviet Union, 1941-1945: A General Outline (Moscow: Progress Publishers, 1970), p. 437. وفيما يتعلق بالاختلافات في المعدات داخل الفرق المتنافسة، انظر R. L. DiNardo, Mechanized Juggernaut or Military Anachronism? Horses and the German Army of World War II (Westport, CT: Greenwood, 1991).

[٧٠] Harrison, "Economics of World War II," p. 21.

[٧١] تقدِّر دراسة سوفيتية يكثر الاستشهاد بها أن نظام الإعارة والتأجير كان يشكل ٤٪ من الناتج السوفيتي في أثناء الحرب. لكن ربما يكون ذلك الرقم منخفضا جدا، ويقدر أدلمان هذا الرقم بحوالي ١٠٪. انظر Adelman, Prelude, pp. 223-24; Mark Harrison, "The Second World War," in Davies et al., eds., Economic Transformation, pp. 250-52; and Boris K. Sokolov, "The Role of Lend-Lease in Soviet Military Efforts, 1941-1945," trans. David M. Glantz, Journal of Slavic Military Studies 7, No. 3 (September 1994), pp. 567-86.

[٧٢] انظر Werner Abelshauser, "Germany: Guns, Butter, and Economic Miracles," in Harrison, ed., Economics of World War II, pp. 151-70; Alfred C. Mierzejewski, The Collapse of the German War Economy, 1944-1945: Allied Air Power and the German



National Railway (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988), chap. 1; Richard J. Overy, War and Economy in the Third Reich (Oxford: Clarendon, 1994); and Overy, Why the Allies Won, chaps. 6-7.

(٧٣) انظر Wright, A Study of War, vol. 1, pp. 670-71 والجدولين (٥٨) و(٥٩). والمملكة المتحدة، كما لاحظنا، كانت تنفق هي الأخرى على الدفاع نسبة من ثروتها أصغر من خصومها القاريين؛ لأنها كانت تفصلها عن القارة مساحة مائية كبيرة.

(٧٤) نقلا عن Hobson, "The Military-Extraction Gap," p. 495. For general discussions of the British army between 1870 and 1914, see Correlli Barnett, Britain and Her Army, 1509-1970: A Military, Political, and Social Survey (Harmondsworth, UK: Penguin Books, 1974), chaps. 13-15; David French, The British Way in Warfare, 1688-2000 (London: Unwin Hyman, 1990), chaps. 5-6; and Edward M. Spiers, The Late Victorian Army, 1868-1902 (New York: Manchester University Press, 1992). Also see A.J.P. Taylor, The Struggle for Mastery in Europe, 1848-1918 (Oxford: Clarendon, 1954), introduction.

الفصل الرابع

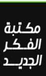
(١) Alfred T. Mahan, The Influence of Sea Power upon History, 1660-1783, 12th ed. (Boston: Little, Brown, 1918).

(٢) Giulio Douhet, The Command of the Air, trans. Dino Ferrari (New York: Coward-McCann, 1942).

(٣) لا يعني ذلك إنكار أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا يحتفظون بقوات برية ضخمة في أوروبا في أثناء معظم الحرب الباردة، ولهذا السبب كانت منظمة حلف شمال الأطلنطي تتمتع بفرصة جيدة لإحباط أي هجوم سوفيتي تقليدي. انظر John J. Mearsheimer, "Why the Soviets Can't Win Quickly in Central Europe," International Security 7, No. 1 (Summer 1982), pp. 3-39; and Barry R. Posen, "Measuring the European Conventional Balance: Coping with Complexity in Threat Assessment," International Security 9, No. 3 (Winter 1984-85), pp. 47-88. لكن على خلاف الجيش السوفيتي، لم يكن الجيش الأمريكي أبدا في وضع يمكّنه من اجتياح أوروبا. بل إن جيشها ربما كان ثالث أقوى جيش دائم على القارة بعد جيشي الاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية. وعلى الجبهة الوسطى للحرب الباردة أو بالقرب منها كان هناك حوالي ٢٦ فرقة سوفيتية و١٢ فرقة ألمانية غربية وأقل قليلا من ٦ فرق أمريكية. لكن الفرق الأمريكية كانت أضخم وأقوى من نظيراتها الألمانية الغربية والسوفيتية. لكن الجيش الأمريكي رغم هذه الاختلافات كان ثالث أقوى قوة قتالية في أوروبا. فيما يتعلق بالقدرة القتالية النسبية للفرق السوفيتية والألمانية الغربية والأمريكية، انظر William P. Mako, U.S. Ground Forces and the Defense of Central Europe (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1983), pp. 105-25.

(٤) القوات البحرية في الأساس جيوش صغيرة تحمل اسما مختلفا.

(٥) Julian S. Corbett, Some Principles of Maritime Strategy (1911; rpt, Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1988), p. 16. يكتب كوربيت أيضا أنه "من شبه المستحيل أن تتقرر نتيجة الحرب بالعمل البحري وحده" وأن ذلك لا يحتاج إلى تأكيد (ص 15).



[٦] انظر John J. Mearsheimer, Conventional Deterrence (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), esp. chap. 2.

[٧] حول السيطرة على البحر، انظر Corbett, Principles of Maritime Strategy, pp. 91-106. لكتاب تمهيدي جيد حول الاستراتيجية البحرية، انظر Geoffrey Till et al., Maritime Strategy and the Nuclear Age (New York: St. Martin's, 1982).

[٨] تستهدف الدول أيضا السيطرة على البحر والجو لكي تتمكن من حماية أراضيها من هجوم الأعداء.

[٩] ليس من المستغرب إذن أن ماهان، وهو أحد المدافعين المخلصين عن القوة البحرية المستقلة، لم يكن يحب العمليات البرمائية التي كانت تتطلب الأسطول لدعم الجيش. انظر Jon T. Sumida, Inventing Grand Strategy: The Classic Works of Alfred Thayer Mahan Reconsidered (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1997), p. 45.

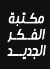
[١٠] هذا التمييز بين الهجمات البرمائية والإنزال البرمائي مأخوذ من Jeter A. Isely and Philip A. Crowl, The U.S. Marines and Amphibious War: Its Theory and Its Practice in the Pacific (Princeton, NJ: Princeton University Press 1951), p. 8، رغم أنني أعرِّف المفاهيم بطريقة مختلفة عن تعريفهم.

[١١] الغارات نوع رابع من العمليات البرمائية، وفيها يضع الأسطول قوات لفترات قصيرة على ساحل العدو لتدمير أهداف محددة ثم يجليهم بحرا حين تكتمل المهمة (أو تفشل). من أمثلة الغارات الإنزال الكارثي من جانب الحلفاء على طول الساحل الفرنسي في ديبي Dieppe في أغسطس ١٩٤٢. Brian L. Villa, Unauthorized Action: Mountbatten and the Dieppe Raid (Oxford: Oxford University Press, 1990). ثمة مثال آخر هو العملية البريطانية في زيبروجي Zeebrugge في أبريل ١٩١٨. انظر Paul G. Halpern, A Naval History of World War I (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1994), pp. 411-16. وأنا لم أذكر الغارات ليس لأنها لا تنجح، بل لأنها تكون عادة عمليات تافهة لا تؤثر على نتائج الحروب.

[١٢] Richard Harding, Amphibious Warfare in the Eighteenth Century: The British Expedition to the West Indies, 1740-1742 (Woodbridge, UK: Boydell, 1991), p. 81.

[١٣] نقلا عن Brian R. Sullivan, "Mahan's Blindness and Brilliance," John Forces Quarterly, No. 21 (Spring 1999), p. 116.

[١٤] كثيرا ما كان جون ليهمان John Lehman الذي عمل وزيرا للبحرية في إدارة الرئيس رونالد ريغان يؤكد على أنه في حالة الحرب مع الاتحاد السوفيتي ستقترب حاملات الطائرات الأمريكية من الأراضي السوفيتية، وتحديدا شبه جزيرة كولا Kola، وتضرب الأهداف العسكرية المهمة. لكن لا يوجد قائد بحري آخر يؤيد تلك الفكرة. فقد كتب الأدميرال ستانفيلد ترنر Stansfield Turner أن ليهمان "يدعو إلى استراتيجية لبحرية مناورة ومبادرة وهجومية". ومن المفترض أنه يعيد تأكيد تصريحاته العامة الكثيرة التي تقول إن أسطولنا سيكون قادرا على نقل الحرب إلى القواعد والمطارات الواقعة في الداخل السوفيتي. وذلك أمر يبدو مثيرا ووطنيا. لكن المشكلة الوحيدة هي أنني لا أجد قائدا بحريا واحدا يعتقد أن الأسطول الأمريكي يستطيع حتى أن يحاول تنفيذ هذه الاستراتيجية." Letter to the editor,



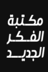
Foreign Affairs 61, No. 2 (Winter 1982-83), p. 457. وقد أصبحت الغواصات الآن قادرة على توصيل صواريخ كروز ذات التسليح التقليدي إلى داخل بلاد الخصم ذي الحصانة النسبية. انظر Owen R. Cote, Jr., Precision Strike from the Sea: New Missions for a New Navy, Security Studies Program Conference Report (Cambridge: MIT, July 1998); and Owen R. Cote, Jr., Mobile Targets from under the Sea: New Submarine Missions in the New Security Environment, Security Studies Program Conference Report (Cambridge: MIT, April 2000.

[١٥] نقلا عن Paul M. Kennedy, The Rise and Fall of British Naval Mastery (London: Allen Lane, 1976), p. 253. Also see Sumida, Inventing Grand Strategy, pp. 45-47; and Allan Westcott, Mahan on Naval Warfare: Selections from the Writings of Rear Admiral Alfred T. Mahan (London: Sampson Low, Marston, 1919), pp. 91-99, 328-41. For Corbel I's views on blockade, see Principles of Maritime Strategy, pp. 95-102, 183-208. ورغم أن ماهان كان يعتقد أن القوة البحرية المستقلة، وليس القوة البرية، هي الآلة العسكرية الحاسمة، فمن المعترف به على نطاق واسع أنه توجد عيوب قاتلة في تحليله. انظر Philip A. Crowl, "Alfred Thayer Mahan: The Naval Historian," in Peter Paret, ed., Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), pp. 444-77; Gerald S. Graham, The Politics of Naval Supremacy: Studies in British Maritime Ascendancy (Cambridge: Cambridge University Press, 1965); and Kennedy, British Naval Mastery, esp. introduction and chap. 7.

[١٦] ثمة حالتان أخريان نادرا ما تُذكَران في أدبيات الحصار، لكن يمكن تضمينهما في هذه القائمة، وهما جهود ألمانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية لاستخدام ميزتها الجغرافية وأسطولها لمنع التجارة الروسية/السوفيتية مع العالم الخارجي. لكنني لم أضمِّن هاتين الحالتين؛ لأن ألمانيا لم تبذل جهودا كبيرة لعزل روسيا في النزاعين. كما أن الحصار الألماني لم يؤثر بشدة على نتيجة الحربين، وبالتالي يؤيد حجتي حول الجدوى المحدودة للقوة البحرية المستقلة.

[١٧] من أفضل المصادر حول النظام في القارة الأوروبية Geoffrey Ellis, Napoleon's Continental Blockade: The Case of Alsace (Oxford: Clarendon, 1981); Eli F. Heckscher, The Continental System: An Economic Interpretation, trans. C. S. Fearenside (Oxford: Clarendon, 1922); Georges Lefebvre, Napoleon, vol. 2, From Tilsit to Waterloo, 1807-1815, trans. J. E. Anderson (New York: Columbia University Press, 1990), chap. 4; and Mancur Olson, Jr., The Economics of the Wartime Shortage: A History of British Food Supplies in the Napoleonic War and in World Wars I and II (Durham, NC: Duke University Press, 1963), chap. 3.

[١٨] فيما يتعلق بحصار المملكة المتحدة لفرنسا بين عامي ١٧٩٢ و١٨١٥، انظر Francois Crouzet, "Wars, Blockade, and Economic Change in Europe, 1792-1815," Journal of Economic History 24, No. 4 (December 1964), pp. 567-90; Kennedy, British Naval Mastery, chap. 5; and Herbert W. Richmond, Statesmen and Seapower (Oxford: Clarendon, 1946), pp. 170-257. كانت المملكة المتحدة في حروبها المختلفة مع فرنسا في القرن الثامن عشر تحاول أن تركع الأخيرة بقطع تجارتها الخارجية. انظر Graham, Politics of Naval Supremacy, pp. 19-20. لكن كما يلاحظ جراهام "لا توجد أدلة تقترح أن حرمان فرنسا من تجارتها الاستعمارية أثر على وضعها الاستراتيجي على القارة" (ص 19). انظر Michael Howard, The British Way in Warfare: A



Reappraisal, 1974 Neale Lecture in English History (London: Jonathan Cape, 1975), pp. 15-20.

(١٩) فيما يتعلق بالحصار الفرنسي لبروسيا، انظر Michael Howard, The Franco-Prussian War: The German Invasion of France, 1870-1871 (London: Dorset Press, 1961), pp. 74-76; and Theodore Ropp, The Development of a Modern Navy: French Naval Policy, 1871-1904, ed. Stephen S. Roberts (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1987), pp. 22-25.

(٢٠) من أفضل المصادر حول حصار ألمانيا لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى Olson, Economics of the Wartime Shortage, chap. 4; E. B. Potter and Chester W. Nimitz, Sea Power: A Naval History (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1960), chap. 25; John Terraine, The U-Boat Wars, 1916-1945 (New York: Putnam, 1989), part 1: and V. E. Tarrant, The U-Boat Offensive, 1914-1945 (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1989), pp. 7-76.

(٢١) حول حصار الحلفاء لألمانيا والنمسا في الحرب العالمية الأولى، انظر A. C. Bell, A History of the Blockade of Germany, Austria-Hungary, Bulgaria, and Turkey. 1914-1918 (1937; rpt., London: Her Majesty's Stationery Office, 1961); Louis Guichard, The Naval Blockade, 1914-1918, trans. Christopher R. Turner (New York: Appleton, 1930); Holger H. Herwig, The First World War: Germany and Austria-Hungary, 1914-1918 (London: Arnold, 1997), pp. 271-83; and C. Paul Vincent, The Politics of Hunger: The Allied Blockade of Germany, 1915-1919 (Athens: Ohio University Press, 1985). وانظر أيضا Avner Offer, The First World War: An Agrarian Interpretation (Oxford: Oxford University Press, 1989), pp. 23-78 الذي يقدم وصفا مفصلا لتأثيرات الحصار، لكنه يعزو أهمية أكبر من اللازم لتأثير الحصار على نتيجة الحرب.

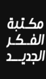
(٢٢) حول حصار ألمانيا للمملكة المتحدة في الحرب العالمية الثانية، انظر Clay Blair, Hitler's U-Boat War: The Hunters, 1939-1942 (New York: Random House, 1996); Clay Blair, Hitler's U-Boat War: The Hunted, 1942-1945 (New York: Random House, 1998); Jurgen Rohwer, "The U-Boat War against the Allied Supply Lines," in H. A. Jacobsen and J. Rohwer, eds., Decisive Battles of World War II: The German View, trans. Edward Fitzgerald (New York: Putnam, 1965), pp. 259-312; Tarrant, U-Boat Offensive, pp. 81-144; and Terraine, U-Boat Wars, pt. 3.

(٢٣) من أجل مناقشات لحصار الحلفاء لألمانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية، انظر Kennedy, British Naval Mastery, chap. 11; W. N. Medlicott, The Economic Blockade, 2 vols. (London: Her Majesty's Stationery Office, 1952, 1959); and Alan S. Milward, War, Economy, and Society, 1939-1945 (Berkeley: University of California Press, 1979), chap. 9.

(٢٤) حول الحرب الأهلية الأمريكية، انظر Bern Anderson, By Sea and by River: The Naval History of the Civil War (New York: De Capo, 1989), pp. 26, 34-37, 65-66, 225-34; Richard E. Beringer et al., Why the South Lost the Civil War (Athens: University of Georgia Press, 1986), chap. 3; and Potter and Nimitz, Sea Power, chaps. 13-17.

(٢٥) من أفضل المصادر حول الحصار الأمريكي Clay Blair, Silent Victory: The U.S. Submarine War against Japan (New York: Lippincott, 1975); U.S. Strategic Bombing Survey (USSBS), The War against Japanese Transportation, 1941-1945, Pacific War Report 54 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1947); and Theodore Roscoe, United States Submarine Operations in World War II (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1956).

(٢٦) تحليلي لقرار اليابان بالاستسلام يعتمد أساسا Robert A. Pape, Bombing to Win: Air Power and Coercion in War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), chap. 4 رغم أنني أعطي



أهمية أكبر مما يعطي بيب لإلقاء القنبلتين المدمرتين. كما اعتمدت جزئيا على Barton J. Bernstein, "Compelling Japan's Surrender without the A-bomb, Soviet Entry, or Invasion: Reconsidering the US Bombing Survey's Early-Surrender Conclusions," Journal of Strategic Studies 18, No. 2 (June 1995), pp. 101-48; Richard B. Frank, Downfall: The End of the Imperial Japanese Empire (New York: Random House, 1999); and Leon V. Sigal, Fighting to a Finish: The Politics of War Termination in the United States and Japan, 1945 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988).

(٢٧) انظر Olson, Economics of the Wartime Shortage. Also see L. Margaret Barnett, British Food Policy during the First World War (Boston: Allen and Unwin, 1985); Gerd Hardach, The First World War, 1914-1918 (Berkeley: University of California Press, 1977), chap. 5; and Milward, War, Economy, and Society, chap. 8.

(٢٨) انظر Milward, War, Economy, and Society, p. 179

(٢٩) الاقتباسات الواردة في هذه الفقرة والتالية مأخوذة من الصفحات ١٣٢- ١٣٣ و١٤٢ من الكتاب.Olson, Economics of the Wartime Shortage

(٣٠) Pape, Bombing to Win, pp. 21-27.

(٣١) Pape, Bombing to Win, p. 25.

(٣٢) انظر Pape, Bombing to Win, chap. 4; and USSBS, The Effects of Strategic Bombing on Japanese Morale, Pacific War Report 14 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, June 1947).

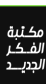
(٣٣) حول هذا المنطق الأساسي، انظر Hein E. Goemans, War and Punishment: The Causes of War Termination and the First World War (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

(٣٤) انظر Wesley F. Craven and James L. Gate, The Army Air Forces in World War II, 7 vols. (Washington, DC: Office of Air Force History, 1983), Vol. 2, pp. 681-87, 695-714; Thomas M. Coffey, Decision over Schweinfurt: The U.S. 8th Air Force Battle for Daylight Bombing (New York: David McKay, 1977); and John Sweetman, Schweinfurt: Disaster in the Skies (New York: Ballantine, 1971).

(٣٥) انظر Trevor N. Dupuy, Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars, 1947-1974 (New York: Harper and Row, 1978), pp. 550-53, 555-56; Insight Team of the London Sunday Times, The Yom Kippur War (Garden City, NY: Doubleday, 1974), pp. 184-89; Chaim Herzog, The War of Atonement, October 1973 (Boston: Little, Brown, 1975), pp. 256-61; Edward Luttwak and Dan Horowitz, The Israeli Army (London: Allen Lane, 1975), pp. 347-52, 374; and Eliezer Cohen, Israel's Best Defense: The First Full Story of the Israeli Air Force, trans. Jonathan Cordis (New York: Orion, 1993), pp. 321-68, 386, 391.

(٣٦) إن الخط الفاصل بين عمليات الحرمان التي تصل أعمق من الخطوط الأمامية للخصم (الحرمان العميق) والقصف الاستراتيجي يكون غائما أحيانا. وتستطيع القوات الجوية أيضا أن تساعد القوات البحرية في تنفيذ الحصار.

(٣٧) Carl H. Builder, The Icarus Syndrome: The Role of Air Power Theory in the Evolution and Fate of the U.S. Air Force (New Brunswick, NJ: Transaction, 1994), passim; Morton H. Halperin, Bureaucratic Politics and Foreign Policy (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1974), pp. 28-32, 43-46, 52; and Perry M. Smith, The Air Force Plans for Peace, 1943-1945 (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970), chaps. 1-3.



[٣٨] ثمة اختلافان رئيسان بين الحصار والقصف الاستراتيجي. أولا لا يميز الحصار بين واردات وصادرات العدو، حيث يقطعها جميعا، في حين أن القاذفات الاستراتيجية، كما لاحظنا في موضع سابق، يمكن أن تستخدم بطريقة انتقائية، حيث يمكن أن تستهدف صناعات محددة دون أخرى. ثانيا إذا كان الهدف هو معاقبة السكان المدنيين في دولة الخصم، فإن الحصار يمكن أن يفعل ذلك بطريقة غير مباشرة من خلال تدمير اقتصاد العدو، بما يلحق الضرر بالسكان المدنيين في النهاية. وفي المقابل يمكن للقوات الجوية أن تؤدي تلك المهمة بطريقة مباشرة من خلال استهداف المدنيين.

[٣٩] انظر على سبيل المثال John A. Warden III, "Employing Air Power in the Twenty-first Century," in Richard H. Schultz, Jr., and Robert L. Pfaltzgraff, Jr., eds., The Future of Air Power in the Aftermath of the Gulf War (Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, July 1992), pp. 57-82.

[٤٠] من أجل مناقشة ممتازة لتطور مهمة القصف الاستراتيجي منذ عام ١٩٤٥، انظر Mark J. Conversino, "The Changed Nature of Strategic Attack," Parameters 27, No. 4 (Winter 1997-98), pp. 28-41. وانظر أيضا Phillip S. Meilinger, "The Problem with Our Airpower Doctrine," Airpower Journal 6, No. I (Spring 1992), pp. 24-31.

[٤١] حول الحرب العالمية الأولى، انظر H. A. Jones, The War in the Air, vol. 3 (Oxford: Clarendon, 1931), chaps. 2-3; H. A. Jones, The War in the Air, vol. 5 (Oxford: Clarendon, 1935), chaps. 1-2; and George H. Quester, Deterrence before Hiroshima: The Airpower Background of Modern Strategy (New York: John Wiley, 1966), chap. 3. The Allies mounted a minor bombing campaign against Germany late in World War I, but it was of no strategic consequence. See H. A. Jones, The War in The Air, vol. 6 (Oxford: Clarendon, 1937), chaps. 1-4; and Quester, Deterrence before Hiroshima, chap. 4. On World War II, see Matthew Cooper, The German Air Force, 1933-1945: An Anatomy of Failure (London: Jane's, 1981), chaps. 5-6; and John Terraine, The Right of the Line: The Royal Air Force in the European War, 1939-1945 (London: Hodder and Stoughton, 1985), chaps. 16-25, 77.

[٤٢] Richard J. Overy, Why the Allies Won (New York: Norton, 1996), p. 124.

[٤٣] انظر Paul Kecskcincti, Strategic Surrender: The Politics of Victory and Defeat (Stanford, CA: Stanford University Press, 1958), pp. 72-73; Barrie Pitt, The Crucible of War: Western Desert 1941 (London: Jonathan Cape, 1980), passim; and Jonathan Steinberg, All or Nothing: The Axis and the Holocaust, 1941-1943 (New York: Routledge, 1990), pp. 15-25.

[٤٤] هذه الأرقام مأخوذة من Pape, Bombing to Win, pp. 254-55. In addition to Pape (chap. 8), see Craven and Gate, Army Air Forces, vol. 3, chaps. 20-22; Max Hastings, Bomber Command (New York: Touchstone, 1989); Ronald Schaffer, Wings of Judgement: American Bombing in World War II (Oxford: Oxford University Press, 1985), chaps. 4-5; and Charles Webster and Noble Frankland, The Strategic Air Offensive against Germany, 1939-1945, vols. 1-4 (London: Her Majesty's Stationery Office, 1961).

[٤٥] انظر Earl R. Beck, Under the Bombs: The German Home Front, 1942-1945 (Lexington: University Press of Kentucky, 1986).

[٤٦] انظر Craven and Cate, Army Air Forces, vol. 2, sec. 4, and vol. 3, secs. 1, 2, 4-6; Haywood S. Hansell, Jr., The Strategic Air War against Germany and Japan: A Memoir (Washington, DC: Office of Air Force History, 1986), chaps. 2-3; Alfred C. Mierzejewski, The Collapse oj'the German War Economy, 1944-1945: Allied Air Power

and the German National Railway (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988); and USSBS, The Effects of Strategic Bombing on the German War Economy, European War Report 3 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, October 1945).

[٤٧] يؤكد أوفري أن الحرب الجوية لعبت دورا رئيسا في هزيمة ألمانيا النازية بإجبار هتلر على تحويل موارد ثمينة عن الحرب البرية ضد جيوش الحلفاء، خاصة الجيش الأحمر. انظر Overy, Why the Allies Won, pp. 20, 127-33. لكن كان على الحلفاء أيضا أن يحولوا موارد ضخمة من الحرب البرية إلى الحرب الجوية. انظر General Marshall's Report: The Winning of the War in Europe and the Pacific, Biennial Report of the Chief of Staff of the United States Army to the Secretary of War, July 1, 1943, to June 30, 1945 (New York: Simon and Schuster, 1945), pp. 101-7. لا توجد أدلة على أن الحلفاء حولوا موارد للحرب الجوية أقل مما حول الألمان. بل إنني أعتقد أن الحلفاء حولوا موارد للحرب الجوية أكبر مما فعل الألمان.

[٤٨] Craven and Cate, Army Air Forces, vol. 2, chaps. 13-17; Kecskemeti, Strategic Surrender, chap. 4; Pape, Bombing to Win, pp. 344-45; Philip A. Smith, "Bombing to Surrender: The Contribution of Air Power to the Collapse of Italy, 1943," thesis, School of Advanced Airpower Studies, Air University, Maxwell Air Force Base, AL, March 1997; and Peter Tompkins, Italy Betrayed (New York: Simon and Schuster, 1966).

[٤٩] ضاعفت قوات الحلفاء الجوية مشكلات الجيش الإيطالي بحملة حرمان ضد شبكة النقل التي كانت تدعم قوات الخطوط الأمامية.

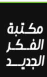
[٥٠] انظر Craven and Gate, Army Air Forces, vol. 5, pp. 507-614; Hansell, ,Strategic Air War, chaps. 4-6; and Schaffer, Wings of Judgement, chap. 6.

[٥١] انظر Martin Caidin, A Torch to the Enemy: The Fire Raid on Tokyo (New York: Ballantine, 1960); Craven and Gate, Army Air Forces, Vol. 5, chaps. 1-5, 17-23 Schaffer, Wings of Judgement, chaps. 6-8; and Kenneth P. Werrell, Blankets of Fire: U.S. Bombers over Japan during World War II (Washington, DC: Smithsonian Institution Press, 1996).

[٥٢] يذكر "مسح القصف الاستراتيجي الأمريكي" أن كامل الحملة الجوية (التقليدية والنووية) دمرت حوالي ٤٣٪ من أكبر ٦٦ مدينة يابانية وقتلت حوالي ٩٠٠٠٠٠ مدني وأجبرت اليابانيين على إجلاء أكثر من ٨,٥ مليون شخص من المناطق الحضرية. USSBS, Japanese Morale, pp. 1-2. دُمرت اثنتان من تلك المدن الـ٦٦ (هيروشيما وناجازاكي) بقنابل ذرية، وليس بهجمات تقليدية. وقد قتل حوالي ١١٥٠٠٠ مدني في الهجومين النوويين Pape, Bombing to Win, p. 105. كما أضر القصف بالاقتصاد الياباني بعض الشيء، رغم أن الحصار كان قد دمره فعليا حين بدأت القاذفات في إحراق المدن اليابانية.

[٥٣] Angelo Del Boca, The Ethiopian War, 1935-1941, trans. P. D. Cummins (Chicago: University of Chicago Press, 1969); J.F.C. Fuller, The First of the League Wars: Its Lessons and Omens (London: Eyre and Spottiswoode, 1936); and Thomas M. Coffey, Lion by the Tail: The Story of the Italian-Ethiopian War (London: Hamish Hamilton, 1974).

[٥٤] Takejiro Shiba, "Air Operations in the China Area, July 1937-August 1945," in Donald S. Detwilerand Charles B. Burdick, eds., War in Asia and the Pacific, 1937-1949, Vol. 9 (New York: Garland, 1980), pp. 1-220; and H. J. Timperley, ed., Japanese Terror in China (New York: Modern Age, 1938), chaps. 6-7.



[٥٥] Mark Clodfelter, The Limits of Air Power: The American Bombing of North Vietnam (New York: Free Press, 1989), chaps. 2-4; and Pape, Bombing to Win, pp. 176-95.

[٥٦] Scott R. McMichael, Stumbling Bear: Soviet Military Performance in Afghanistan (London: Brassey's, 1991), chap. 9; Denny R. Nelson, "Soviet Air Power: Tactics and Weapons Used in Afghanistan," Air University Review, January-February 1985, pp. 31-44; Marek Sliwinski, "Afghanistan: The Decimation of a People," Orbis 33, No. 1 (Winter 1989), pp. 39-56; and Edward B. Westermann, "The Limits of Soviet Airpower: The Bear versus the Mujahideen in Afghanistan, 1979-1989," thesis, School of Advanced Airpower Studies, Air University, Maxwell Air Force Base, AL, June 1997.

[٥٧] انظر Eliot A. Cohen el al., Gulf War Air Power Survey, 5 vols. (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993); and Pape, Bombing to Win, chap. 7. كانت حملة القصف الاستراتيجي موجهة لأهداف في العراق مثل مدينة بغداد ومتمايزة عن الهجمات الجوية الموجهة ضد الأهداف العسكرية العراقية في الكويت. أوقعت الحملة الأخيرة خسائر جسيمة بالجيش العراقي وساعدت القوات البرية للتحالف في تحقيق انتصار سريع وحاسم في أواخر فبراير ١٩٩١.

[٥٨] خلصت دراسة للقوات الجوية الأمريكية لهجماتها على أهداف القيادة العراقية إلى أن "نتائج هذه الهجمات فشلت بوضوح في إنجاز الأمل الطموح الذي علقه عليها بعض الطيارين، حيث كانوا يريدون من قصف مواقع القادة leadership (L) والقيادة والسيطرة والاتصال command, control, and communications (CCC) أن يضغطوا على النظام إلى أن يسقط ويقطعوا الاتصالات بالكامل بين القادة في بغداد وقواتهم العسكرية". Thomas A. Keaney and Eliot A. Cohen, GulfWarAir Power Survey Summary Report (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993), p. 70. Also see Pape, Bombing to Win, pp. '221-23, 226-40, 250-53.

[٥٩] Allen F. Chew, The White Death: The Epic of the Soviet-Finnish Winter War (East Lansing: Michigan State University Press, 1971), chap. 5; Eloise Engle and Lauri Paananen, The Winter War: The Russo-Finnish Conflict, 1939^0 (New York: Scribner's, 1973), chaps. 3, 7, 8; and William R. Trotter, A Frozen Hell: The Russo-Finnish Winter War of 1939-1940 (Chapel Hill, NC: Algonquin, 1991), chap. 15.

[٦٠] أفضل تحليل لهذه الحالة هو Pape, Bombing to Win, chap. 5. For detailed descriptions of the bombing campaign, see Conrad C. Crane, American Airpower Strategy in Korea, 1950-1953 (Lawrence: University Press of Kansas, 2000); and RobertF. Futrell, The United States Air Force in Korea, 1950-1953, rev. ed. (Washington, DC: Office of Air Force History, 1983)

[٦١] Clodfelter, Limits of Air Power, chaps. 5-6; Pape, Bombing to Win, pp. 195-210.

[٦٢] John E. Mueller, "The Search for the 'Breaking Point' in Vietnam: The Statistics of a Deadly Quarrel," International Studies Quarterly 24, No. 4 (December 1980), pp. 497-519.

[٦٣] أفضل وصف متاح للحملة الجوية على كوسوفو هو الدراسة الرسمية للهجوم من جانب القوات الجوية الأمريكية. انظر The Air War over Serbia: Aerospace Power in Operation Allied Force, Initial Report (Washington, DC: U.S. Air Force, 2001). كما هاجمت القوات الجوية لحلف شمال الأطلنطي القوات البرية اليوغوسلافية في البوسنة في أواخر صيف عام ١٩٩٥، لكنها لم تكن حملة قصف استراتيجي. انظر Robert c. Owen, ed., Deliberate Force: A Case Study in

Effective Air Campaigning (Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, January 2000).

[٦٤] من أفضل المصادر المتاحة Daniel A. Byman and M.illhew C, Waxman, "Kosovo and the Great Air Power Debate," International Security 24, No. 4 (Spring 2000), pp. 5-38; Ivo H. Daalder and Michael E. O'Hanlon, Winning Ugly: NATO's War to Save Kosovo (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000), Doyle McManus, "Clinton's Massive Ground Invasion That Almost Was; Yugoslavia: After 71 Days of Air War, White House Had in Place a Memo to Send in 175,000 NATO Troops," Los Angeles Times, June 9, 2000; and Barry R. Posen, "The War for Kosovo: Serbia's Political-Military Strategy," International Security 24, No. 4 (Spring 2000), pp. 39-84.

[٦٥] انظر William H. Arkin, "Smart Bombs, Dumb Targeting?" Bulletin of the Atomic Scientists 56, No. 3 (May-June 2000), p. 49. تزعم الحكومة اليوغوسلافية أن عدد المدنيين الذين قتلوا كان ٢٠٠٠. انظر Posen, "War for Kosovo," p. 81

[٦٦] انظر Pape, Bombing to Win, p. 68. لمناقشة حول أسباب الفشل الدائم للعقاب الجوي، انظر ibid., pp. 21-27; Stephen T. Hosmer, Psychological Effects of US. Air Operations in Four Wars, 1941-1991: Lessons for U.S. Commanders, RAND Report MR-576-AF (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1996); and Irving L. Janis, Air War and Emotional Stress: Psychological Studies of Bombing and Civilian Defense (New York: McGraw-Hill, 1951.

[٦٧] هناك أيضا بعض الأدلة في المجال العام على أن استراتيجية فصل الرأس استُخدِمت ضد يوغسلافيا في عام ١٩٩٩. ويبدو تحديدا من بعض الأهداف أن منظمة حلف شمال الأطلنطي ضربت محطات التليفزيون ومنزل ميلوسوفيتش وبنايات حكومية مهمة ومقار الحزب ومقار عسكرية رفيعة المستوى والأعمال التجارية المملوكة لأصدقاء ميلوسوفيتش المقربين، إما بهدف قتله أو لإحداث انقلاب عليه. لكن لا تتوفر أدلة على أن تلك الاستراتيجية اُخْتبِرت.

[٦٨] انظر Pape, Bombing to Win, pp. 79-86

[٦٩] انظر Beck, Under the Bombs; Jeffrey Herf, Divided Memory: The Nazi Past in the Two Germanys (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997); and Ian Kershaw, The 'Hitler Myth': Image and Reality in the Third Reich (Oxford: Oxford University Press, 1987).

[٧٠] حول هذا الموضوع العام، انظر Kennedy, British Naval Mastery, chap. 7; Robert W. Komer, Maritime Strategy or Coalition Defense (Cambridge, MA: Abt Books, 1984); Halford J. Mackinder, "The Geographical Pivot of History," Geographical Journal 23, No. 4 (April 1904), pp. 421-37; Halford J. Mackinder, Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction (New York: Henry Holt, 1919); and Martin Wight, Power Politics, eds. Hedley Bull and Carsten Holbraad (New York: Holmes and Meier, 1978), chap. 6.

[٧١] يقول كوربيت عن معركة ترافالجار "ثمة إجماع عام على أن ترافالجار تعد إحدى المعارك العالمية الحاسمة، لكنها من بين كل الانتصارات الكبرى كانت عقيمة من حيث النتائج الفورية. لقد أدت إلى نهاية مظفرة لإحدى أعقد وأشرس الحملات البحرية في التاريخ، لكن طالما أنها كانت جزءا مكملا من الحملة المشتركة يصعب تحديد نتائجها. فقد أعطت إنجلترا أخيرا السيادة على البحار، لكنها تركت



نابليون دكتاتور القارة. ورغم عدم جدواها الواضحة تحولت إلى أسطورة تقول إنها أنقذت إنجلترا من الغزو". Julian S. Corbett, The Campaign of Trafalgar (London: Longmans, Green, 1910), p. 408. Also see Edward Ingram, "Illusions of Victory: The Nile, Copenhagen, and Trafalgar Revisited," Military Affairs 48, No. 3 (July 1984), pp. 140-43.

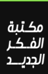
[٧٢] في تقديري أن ٢٤ مليون سوفيتي تقريبا قتلوا في المعارك ضد ألمانيا النازية، منهم ١٦ مليون مدني و٨ مليون عسكري. ومن بين الوفيات العسكرية الـ٨ مليون، كان ٣,٣ مليون أسير حرب ماتوا في الأسر، فيما قُتل الـ٤,٧ مليون الباقين إما في المعارك أو نتيجة لإصابات القتال. من أفضل المصادر حول هذا الموضوع Edwin Bacon, "Soviet Military Losses in World War II," Journal of Slavic Military Studies 6, No. 4 (December 1993), I pp. 613-33; Michael Ellman and S. Maksudov, "Soviet Deaths in the Great Patriotic War: A Note," Europe-Asia Studies 46, No. 4 (1994), pp. 671-80; Mark Harrison, Accounting for War: Soviet Production, Employment, and the Defence Burden, 1941-1945 (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 159-61; and Gerhard Hirschfeld, ed., The Policies of Genocide: Jews and Soviet Prisoners of War in Nazi Germany (Boston: Allen and Unwin, 1986), chaps. 1-2. من أجل أدلة على أن نسبة الإصابات الألمانية بين الجبهة الشرقية والجبهات الأخرى كانت أكبر من ٣ : ١، انظر Jonathan R. Adelman, Prelude to the Cold War: The Tsarist, Soviet, and U.S. Armies in the Two World Wars (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1988), pp. 128-29, 171-73; and David M. Glantz and Jonathan M. House, When Titans Clashed: How the Red Army Stopped Hitler (Lawrence: University Press of Kansas, 1995), p. 284.

[٧٣] انظر Lincoln Li, The Japanese Army in North China, 1937-1941: Problems of Political and Economic Control (Oxford: Oxford University Press, 1975).

[٧٤] انظر Potter and Nimitz, Sea Power, chap. 19; and the works cited in Chapter 6, note 18 of this book.

[٧٥] كانت "الاستراتيجية البحرية" لإدارة ريغان تضم خططا لاستخدام البحرية الأمريكية للتأثير على الأحداث على الجبهة الوسطى، لكن تلك العمليات كانت تتعلق بالدرجة الأولى بتغيير التوازن النووي الاستراتيجي ضد الاتحاد السوفيتي. كانت البحرية الأمريكية تهتم بالطبع أيضا بتحقيق السيطرة على البحر في زمن الحرب لكي تتمكن من نقل القوات والمؤن عبر المحيط الأطلنطي. انظر John J. Mearsheimer, "A Strategic Misstep: The Maritime Strategy and Deterrence in Europe," International Security 11, No. 2 (Fall 19Hd), pp. 3-57; and Barry R. Posen, Inadvertent Escalation: Conventional War and Nuclear risks (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991), chaps. 4-5.

[٧٦] تحظى هذه النقطة بقبول واسع بين المخططين الاستراتيجيين البحريين البارزين. على سبيل المثال كتب الأدميرال هربرت ريتشموند، أحد المفكرين البحريين البريطانيين البارزين في النصف الأول من القرن العشرين، أن "غزو جيش حديث كبير عن طريق البحر قد يكون عملا غير واقعي، حتى إذا لم تكن هناك مقاومة في البحر. فعدد الجنود الذين يمكن نقلهم لن يكفي أبدا لتنفيذ غزو في مقابل مقاومة من قوات عسكرية لقوة عظمى". Herbert Richmond, Sea Power in the Modern World (London: G. Bell, 1934), p. 17.



[٧٧] لا تنبع مشكلة إظهار القوة عبر المساحات المائية الكبيرة من العمل عبر مسافات طويلة وحسب، فثمة اختلاف كبير بين نقل جيش عبر المياه ونقله عبر البر. فالقوة العظمى التي يفصلها عن خصمها مساحة برية كبيرة تستطيع أن تغزو تلك الأراضي وتحتلها، ثم تنقل جيشها وقواتها الجوية إلى حدود الخصم، حيث تشن من هناك هجوما بريا هائلا. (انظر كيف غزت فرنسا النابليونية الدول المختلفة التي كانت تفصلها عن روسيا في مطلع العقد الأول من القرن التاسع عشر، ثم غزت روسيا بجيش ضخم في عام ١٨١٢). في حين لا تستطيع القوى العظمى، في المقابل، أن تغزو المياه أو أن تحتلها. فالبحر، كما يلاحظ كوربيت، "ليس مجالا للملكية. ... فأنت لا تستطيع أن تطعم قواتك المسلحة فوق المياه، كما تستطيع أن تطعمها على أراضي العدو". Corbett, Principles of Maritime Strategy, p. 93. (لم يستطع نابليون أن يستولي على القنال الإنجليزي وأن يضع قوات فيه، ما يفسر جزئيا السبب في عدم غزوه للمملكة المتحدة). ولذلك تضطر الأساطيل لنقل الجيوش عبر البحار لضرب الخصم. لكن الأساطيل لا تستطيع عادة أن تنقل جيوشا كبيرة وقوية إلى أراضي العدو، ولذلك تكون القوة الضاربة لقوات الغزو المنقولة بحرا محدودة بشدة.

[٧٨] انظر Piers Mackesy, "Problems of an Amphibious Power: Britain against France, 1793-1815," Naval War College Review 30, No. 4 (Spring 1978), pp. 18-21. وانظر أيضا Richard Harding, "Sailors and Gentlemen of Parade: Some Professional and Technical Problems Concerning the Conduct of Combined Operations in the Eighteenth Century," Historical Journal 32, No. 1 (March 1989), pp. 35-55; and Potter and Nimitz, Sea Power, p. 67.

[٧٩] كانت الغارات، في المقابل، شائعة في حروب القوى العظمى في عصر الشراع. على سبيل المثال شنت بريطانيا العظمى أربع غارات على المدن الساحلية الفرنسية في عام ١٧٧٨ في حرب الأعوام السبعة. انظر Potter and Nimitz, Sea Power, p. 53. ورغم أن بريطانيا كانت مولعة بالغارات، فإنها لم تكن ناجحة غالبا. وبالنظر إلى لشبونة Lisbon (١٥٨٩) وكاديز Cadiz (١٥٩٥ و١٦٢٦) وبريست Brest (١٦٩٦) وطولون Toulon (١٧٠٧) ولوريينت Lorient (١٧٤٦) وروشفورت Rochefort (١٧٥٧) ووالشيرين Walcheren (١٨٠٩)، يرى مايكل هاوارد "سجلا متواصلا تقريبا لحالات فشل مكلفة ومهينة". Howard, British Way in Warfare, p. 19. وحتى الغارات الناجحة يكون تأثيرها محدودا على توازن القوة.

[٨٠] من أجل مراجعات عامة حول تأثير التصنيع على الأساطيل، انظر Bernard Brodie, Sea Power in the Machine Age, 2d ed. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1943); Karl Lautenschlager, "Technology and the Evolution of Naval Warfare," International Security 8, No. 2 (Fall 1983), pp. 3-51; and Potter and Nimitz, Sea Power, chaps. 12, 18.

[٨١] نقلا عن Drodlf, Sea Power, p. 49

[٨٢] حول تأثير السكك الحديدية على الحرب، انظر Arden Bucholz, Moltke, Schlieffen, and Prussian War Planning (New York: Berg, 1991); Edwin A. Pratt, The Rise of Rail-Power in War and Conquest, 1833-1914 (London: P. S. King, 1915); Dennis E. Showalter, Railroads and Rifles: Soldiers, Technology, and the Unification of Germany (Hamden,



CT: Archon, 1975); George Edgar Turner, Victory Rode the Rails: The Strategic Place of the Railroads in the Civil War (Lincoln: University of Nebraska Press, 1992); and John Westwood, Railways at War (San Diego, CA: Howell-North, 1981.

[٨٣] انظر Arthur Hezlet, Aircraft and Sea Power (New York: Stein and Day, 1970); and Norman Polmar, Aircraft Carriers: A Graphic History of Carrier Aviation and Its Influence on World Events (Garden City, NY: Doubleday, 1969.

[٨٤] انظر USSBS, Air Campaigns of the Pacific War, Pacific War Report 71a (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, July 1947), sec. 1.

[٨٥] I.C.B. Dear, ed., The Oxford Companion to World War II (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 46-50. Also see B. B. Schofield, The Arctic Convoys (London: Macdonald and Jane's, 1977); and Richard Woodman, The Arctic Convoys, 1941-1945 (London: John Murray, 1994).

[٨٦] حول تأثير الغواصات على الحرب، انظر Arthur Hezlet, The Submarine and Sea Power (London: Peter Davies, 1967); and Karl Lautenschlager, "The Submarine in Naval Warfare, 1901-2001," International Security 11, No. 3 (Winter 1986-87), pp. 94-140.

[٨٧] Halpern, Naval History of World War I, p. 48.

[٨٨] من أجل مناقشة عامة للألغام البحرية وتأثيرها على سلوك الحرب، انظر Gregory K. Hartmann and Scott C. Truver, Weapons That Wait: Mine Warfare in the U.S. Navy, 2d ed. (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1991.

[٨٩] Hartmann and Truver, Weapons That Wait, p. 15.

[٩٠] انظر U.S. Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War, Final Report to Congress (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, April 1992), chap. 7; and Michael R. Gordon and Bernard E. Trainor, The Generals' War: The Inside Story of the Conflict in the Gulf (Boston, MA: Little, Brown, 1995), pp. 292-94, 343-45, 368-69.

[٩١] في معرض وصفه للاستراتيجية البريطانية ضد فرنسا في أثناء الحروب النابليونية، يكتب بيرز ماكسي "أنه لا يمكن التفكير في إنزال كبير في أوروبا الغربية ما لم تكن هناك جبهة حرب نشطة في الشرق لتوريط قوات كبرى للفرنسيين. Mackesy, "Problems of an Amphibious Power," p. 21

[٩٢] تعد محاولة اليابان لنقل تعزيزات عسكرية إلى الفلبين في أواخر عام ١٩٤٤، حين سيطرت الولايات المتحدة على سماء المحيط الهادي، مثالا لما يحدث للقوات المنقولة بحرا حينما لا تمتلك الدولة تفوقا جويا. فقد دمرت الطائرات الأمريكية القوافل اليابانية. انظر M. Hamlin Cannon, Leyte: The Return to the Philippines (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1954), pp. 92-102. وبالطبع يجب أيضا على الأسطول الذي يطلق القوات المنقولة بحرا أن يكون قد حقق السيطرة على البحر. حول أهمية السيطرة البحرية للعمليات البرمائية، انظر P. H. Colomb, Naval Warfare: Its Ruling Principles and Practice Historically Tmili'il (London: W. H. Allen, 1891), chaps. 11-18.

[٩٣] انظر Alfred Vagts, Landing Operations: Strategy, Psychology, Tactics, Politics, from Antiquity to 1945 (Harrisburg, PA: Military Service Publishing Company, 1946), pp. 509-16; and Samuel R. Williamson, Jr., The Politics of Grand Strategy: Britain and France Prepare for War, 1904-1914 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1969), pp. 43-45.

[٩٤] Corbett, Principles of Maritime Strategy, p. 98.



[٩٥] نقلا عن Kennedy, British Naval Mastery, p. 201

[٩٦] انظر Mearsheimer, "A Strategic Misstep," pp. 25-27

[٩٧] يكتب ستيفن روس في معرض وصفه لخطط الحرب الأمريكية في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٠ أن "الخطط المبكرة كانت بالتالي تدعو إلى تراجع سريع من أوروبا ولم تكن تحتوي على فكرة نورماندي ثانية. ففي مقابل قوة الجيش الأحمر كانت فرصة نجاح الهجوم المباشر ضعيفة أو معدومة".
Steven Ross, American War Plans, 1945-1950 (New York: Garland, 1988), pp. 152-53.

[٩٨] انظر Tiers Mackesy, Statesmen at War: The Strategy of Overthrow, 1798-1799 (New York: Longman, 1974); and A. B. Rodger, The War of the Second Coalition, 17W to 1801: A Strategic Commentary (Oxford: Clarendon, 1964).

[٩٩] انظر David Gates, The Spanish Ulcer: A History of the Peninsular War (New York: Norton, 1986), chaps. 5-7; and Michael Glover, The Peninsular War, 1807-1814: A Concise Military History (Hamden, CT: Archon, 1974), chaps. 4-6.

[١٠٠] كانت المملكة المتحدة تحتفظ بفرقة عسكرية صغيرة في البرتغال التي استعادت سيادتها في أعقاب الغزو البريطاني. ثم نقل الأسطول البريطاني قوات إضافية إلى البرتغال الصديقة في أبريل ١٨٠٩ وقد لعبت تلك القوات بقيادة اللورد ولينغتون Lord Wellington دورا مهما في كسب الحرب على شبه الجزيرة الأيبيرية.

[١٠١] انظر Piers Mackesy, British Victory in Egypt, 1801: The End of Napoleon's Conquest (London: Routledge, 1995); Potter and Nimitz, Sea Power, chap. 7; and Rodger, War of the Second Coalition, chaps. 1-9, esp. chap. 16. Britain and France also conducted a handful of small-scale amphibious operations in the West Indies during the French Revolutionary Wars. See Michael Duffy, Soldiers, Sugar, and Seapower: The British Expeditions to the West Indies and the War against Revolutionary France (Oxford: Clarendon, 1987).

[١٠٢] من أفضل الأعمال حول حرب القرم Winfried Baumgart, The Crimean War, 1853-1856 (London: Arnold, 1999); John S. Curtiss, Russia's Crimean War (Durham, NC: Duke University Press, 1979); David M. Goldfrank, The Origins of the Crimean War (New York: Longman, 1994); Andrew D. Lambert, The Crimean War: British Grand Strategy, 1853-1856 (New York: Manchester University Press, 1990); Norman Rich, Why the Crimean War? A Cautionary Tale (Hanover, NH: University Press of New England, 1985); and Albert Seaton, The Crimean War: A Russian Chronicle (London: B. T. Batsford, 1977).

[١٠٣] الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من Potter and Nimitz, Sea Power, p. 234; and Hew Strachan, "Soldiers, Strategy and Sebastopol," Historical Journal 21, No. 2 (June 1978), p. 321.

[١٠٤] نقلا عن Vagts, Landing Operations, p. 411

[١٠٥] من أفضل الأعمال حول حملة جاليبولي Gallipoli are C. F. Aspinall-Oglander, Military Operations: Gallipoli, 2 vols., Official British History of World War I (London: Heinemann, 1929); Robert R. James, Gallipoli (London: B. T. Batsford, 1965); and Michael Hickey, Gallipoli (London: John Murray, 1995). كما نفذ الروس بعض العمليات



البرمائية المحدودة ضد الأتراك في منطقة البحر الأسود. انظر Halpern, Naval History of World War I, pp. 238-46

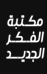
[١٠٦] ثمة عمليتان برمائيتان شهيرتان أخريان في أوروبا لم تكونا موجهتين ضد أراضي قوة عظمى: الأولى غزت فيها ألمانيا النرويج (قوة صغرى) واحتلتها في أبريل ١٩٤٠، والثانية شنت فيها قوات أمريكية بنجاح هجمات منقولة بحرا ضد شمال أفريقيا الواقع تحت السيطرة الفرنسية في نوفمبر ١٩٤٢، على أن فرنسا التي تلقت هزيمة حاسمة من ألمانيا النازية في ربيع عام ١٩٤٠ لم تكن دولة ذات سيادة ولم تكن بالتالي قوة عظمى في عام ١٩٤٢. حول عملية النرويج، انظر Jack Adams, The Doomed Expedition: The Norwegian Campaign of 1940 (London: Leo Cooper, 1989); and Maurice Harvey, Scandinavian Misadventure (Turnbridge Wells, UK: Spellmount, 1990). حول عملية شمال أفريقيا، انظر George F. Howe, Northwest Africa: Seizing the Initiative in the West (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1991), pts. 1-3. علاوة على ذلك شن الألمان، والسوفييت خاصة، عمليات برمائية كثيرة محدودة النطاق على أراض خاضعة لسيطرة الجانب الآخر على شواطئ بحر البلطيق والبحر الأسود. انظر W. I. Atschkassow, "Landing Operations of the Soviet Naval Fleet during World War Two," in Merrill L. Bartlett, ed., Assault from the Sea: Essays on the History of Amphibious Warfare (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1983), pp. 299-307; and "Baltic Sea Operations," and "Black Sea Operations," in Dear, ed., Oxford Companion to World War II, pp. 106-8, 135-36. تقدّر إحدى الدراسات أن السوفييت نفذوا ١١٣ غزوا برمائيا بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥. انظر Atschkassow, "Landing Operations," p. 299. وقد فشل الكثير منها، لكن الأهم من ذلك أنها جميعا كانت عمليات صغرى وقعت على محيط جبهة القتال الرئيسة بين الفيرماخت والجيش الأحمر. وبالتالي لم تؤثر كثيرا على نتيجة الحرب. وأخيرا شن السوفييت عمليتين برمائيتين صغيرتين على أراض خاضعة للسيطرة الفنلندية في عام ١٩٤٤، فشلت إحداهما. انظر Waldemar Erfurth, the Last Finnish War (Washington, DC: University Publications of America, 1979), p. 190.

[١٠٧] حول صقلية، انظر Albert N. Garland and Howard M. Smyth, Sicily and the Surrender of Italy (Washington, DC: U.S. Govern men t Printing Office, 1965), chaps. 1-10. حول الجزيرة الإيطالية، انظر Martin Blumenson, Salerno to Cassino (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1969), chaps. 1-9.

[١٠٨] حول أنزيو Anzio، انظر Blumenson, Salerno to Cassino, chaps. 17-18, 20, 22, 24.

[١٠٩] حول نورماندي، انظر Gordon A. Harrison, Cross-Channel Attack (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1951). حول جنوب فرنسا، انظر Jeffrey J. Clarke and Robert R. Smith, Riviera to the Rhine (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993), chaps. 1-7.

[١١٠] كانت إيطاليا لا تزال قوة عظمى من حيث التعريف حين غزا الحلفاء صقلية في منتصف عام ١٩٤٣، وكانت القوات الإيطالية والألمانية موجودة على تلك الجزيرة. لكن الجيش الإيطالي، كما أشرنا، كان ممزقا وعاجزا عن فرض معركة جدية على الحلفاء. بل كان الفيرماخت في واقع الأمر المسؤول بالدرجة



الأولى عن الدفاع عن إيطاليا في وقت عملية صقلية. فقد خرجت إيطاليا من الحرب فعليا حين غزا الحلفاء الجزيرة الإيطالية وأنزيو.

[١١١] انظر Paul Kennedy, Pacific Onslaught: 7th December 1941-7th February 1943 (New York: Ballantine, 1972); and H. P. Willmott, Empires in the Balance: Japanese and Allied Pacific Strategies to April 1942 (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1982).

[١١٢] Hezlet, Aircraft and Sea Power, chap. 8; Isely and Growl, U.S. Marines ami Amphibious War, pp. 74, 79; and Hans G. Von Lehmann, "Japanese Landing 'Operations in World War II," in Bartlett, ed., Assault from the Sea, pp. 195-201.

[١١٣] "Major U.S. Amphibious Operations--World War II," memorandum, U.S. Army Center of Military History, Washington, DC, December 15, 1960. كانت القوات الغازية الاثنتان والخمسون في حجم كتيبة مقاتلة على الأقل. على أنني لم أضمّن في ذلك العمليات التي ضمت وحدات أصغر. كما نفذ الجيش الأسترالي ثلاث عمليات برمائية ضد القوات اليابانية على بورنيو Borneo بين مايو ويوليو من عام ١٩٤٥. وقد نجحت تلك الحملات الكاسحة للأسباب نفسها التي جعلت عمليات الغزو الأمريكية المنقولة بحرا تنجح في بلوغ أهدافها. انظر Peter Dennis et al., The Oxford Companion to Australian Military History (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 109-16.

[١١٤] USSBS, Air Campaigns of the Pacific War, p. 19.

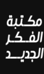
[١١٥] تعد جودالكانال Guadalcanal وجزر الفليبين استثناءات رئيسة لهذه القاعدة. انظر George W. Garand and Truman R. Strobridge, Western Pacific Operations: History of U.S. Marine Corps Operations in World War II, vol. 4 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1971), pp. 320-21; and Isely and Crowl, U.S. Marines and Amphibious War, p. 588.

[١١٦] USSBS, Air Campaigns of the Pacific War, p. 61.

[١١٧] من أفضل المراجعات العامة لهذا النزاع Paul S. Dull, A Battle History of the Imperial Japanese Navy, 1941-1945 (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1978); Isely and Crowl, U.S. Marines and Amphibious War; Potter and Nimitz., I Power, chaps. 35-43; and Ronald H. Spector, Eagle against the Sun: The American War with Japan (New York: Free Press, 1985).

[١١٨] حول التفاوت في الحجم بين الاقتصادين الياباني والأمريكي، انظر Table 6.2; Adelman, Prelude, pp. 139, 202-3; and Jonathan R. Adelman, Revolution, Armies, and War: A Political History (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1985), P. 130-31.

[١١٩] في منتصف عام ١٩٤٥ كان هناك حوالي ٢ مليون جندي في جيش الداخل الياباني. Dear, ed., Oxford Companion to World War II, p. 623. وفي الوقت نفسه كان لليابان حوالي ٩٠٠٠٠٠ جندي في الصين و٢٥٠٠٠٠ جندي في كوريا و٧٥٠٠٠٠ جندي في منشوريا و٦٠٠٠٠٠ جندي في جنوب شرق آسيا. هذه الأعداد مأخوذة من Adelman, Revolution, p. 147; Saburo Hayashi and Alvin D. Coox, Kogun: The Japanese Army in the Pacific War (Quantico, VA: Marine Corps Association, 1959), p. 173; and Douglas J. MacEachin, The Final Months of the War with Japan: Signals Intelligence, U.S. Invasion Planning, and the A-Bomb Decision (Langley, VA: Center for the Study of Intelligence, Central Intelligence Agency, December 1998), attached document no. 4.



[١٢٠] رغم أن القوات الأمريكية الغازية كانت تستطيع بالتأكيد أن تحتل اليابان، فإنها كانت ستكبد بلا شك خسائر كبيرة في أثناء ذلك. انظر .Frank, Downfall; and MacEachin, Final Months

[١٢١] لكن القوى الجزيرية يمكن أن تتعرض للهجوم برا من جانب قوة عظمى منافسة إذا تمكن ذلك الخصم من نشر قوات على أراضي قوى صغرى في الفناء الخلفي للدولة الجزيرية. وكما سيرد في الفصل التالي فإن القوى العظمى الجزيرية تخشى ذلك الاحتمال وتحاول أن تضمن عدم إمكانية حدوثه.

[١٢٢] انظر Frank J. McLynn, Invasion: From the Armada to Hitler, 1588-1945 (London: Routledge and Kegan Paul, 1987); and Herbert W. Richmond, The Invasion of Britain: An Account of Plans, Attempts and Counter-measures from 1586 to 1918 (London: Methuen, 1941).

[١٢٣] انظر Felipe Fernandez-Armesto, The Spanish Armada: The Experience of War in 1588 (Oxford: Oxford University Press, 1988); Colin Martin and Geoffrey Parker, The Spanish Armada (London: Hamish Hamilton, 1988); Garrett Mattingly, The Armada (Boston: Houghton Mifflin, 1959); and David Howarth, The Voyage of the Armada: The Spanish Story (New York: Viking, 1981).

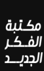
[١٢٤] حول نابليون، انظر Richard Glover, Britain at Bay: Defence against Bonaparte, 1803-14 (London: Allen and Unwin, 1973); J. Holland Rose and A. M. Broadley, Dumouriez and the Defence of England against Napoleon (New York: John Lane, 1909); and H.F.B. Wheeler and A. M. Broadley, Napoleon and the Invasion of England: The Story of the Great Terror (New York: John Lane, 1908). حول هتلر، انظر Frank Davis, "Sea Lion: The German Plan to Invade Britain, 1940," in Bartlett, ed., Assault from the Sea, pp. 228-35; Egber Kieser, Hitler on the Doorstep, Operation 'Sea Lion': The German Plan to Invade Britain, 1940, trans. Helmut Bugler (Annapolis, MO: U.S. Naval Institute Press, 1997); and Peter Schenk, Invasion of England 1940: The planning of Operation Sealion, trans. Kathleen Bunten (London: Conway Maritime Press, 1990).

[١٢٥] لاحظ الضابط الألماني البارز الجنرال هانز فون سيكت Hans von Seeckt في عام ١٩١٦ أنهم "لا يستطيعون أن يهاجموا أمريكا، ولا حتى إنجلترا نفسها، إلا إذا وفرت لنا التقنية أسلحة جديدة تماماً". نقلا عن .Vagts, Landing Operations, p. 506

[١٢٦] أعدت المملكة المتحدة خططا لغزو الولايات المتحدة حتى أواخر العقد الأخير من القرن التاسع عشر، لكنها تخلت عن تلك الفكرة بعد ذلك. انظر Aaron Friedberg, The Weary Titan Britain and the Experience of Relative Decline, 1895-1905 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), pp. 162-65.

[١٢٧] غزا الحلفاء شمال غرب فرنسا في يونيو ١٩٤٤ وجنوب فرنسا في أغسطس ١٩٤٤. لكن فرنسا لم تكن دولة ذات سيادة في تلك اللحظة، بل جزءا من الإمبراطورية النازية.

[١٢٨] ثمة حالة جديرة بالذكر لم تذكر في هذا التحليل. ففي العام الأخير من الحرب العالمية الأولى أرسلت المملكة المتحدة وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة قوات إلى الاتحاد السوفيتي الذي تأسس حديثا في أركانجل Archangel (في الثاني من أغسطس ١٩١٨) وباكو Baku (في الرابع من أغسطس ١٩١٨) ومورمانسك Murmansk (في السادس من مارس والثالث والعشرين من يونيو ١٩١٨) وفلاديفوستوك Vladivostok (في الخامس من أبريل والثالث من أغسطس ١٩١٨). خاضت



تلك القوات بعض المعارك ضد البلاشفة. لكن هذه الحالة غير ذات صلة ؛ لأن دخول الحلفاء إلى الاتحاد السوفيتي لم يكن غزوا بالمعنى الصحيح. فقد كان الاتحاد السوفيتي خارجا لتوه من هزيمة حاسمة على يد ألمانيا وكان متورطا في حرب أهلية. ولذلك لم يقاوم الجيش البلشفي وصول قوات الحلفاء. بل رحبوا بالحلفاء في باكو وأركانجل. انظر John Swettenham, Allied Intervention in Russia, 1918-1919 (Toronto: Ryerson, 1967); and Richard H. Ullman, Intervention and the War (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1961).

[١٢٩] انظر William Daugherty, Barbara Levi, and Frank von Hippel, "The Consequences of 'Limited' Nuclear Attacks on the United States," International Security 10, No. 4 (Spring 1986), pp. 3-45; and Arthur M. Katz, Life after Nuclear War: The Economic and Social Impacts of Nuclear Attacks on the United States (Cambridge, MA: Ballinger, 1982).

[١٣٠] استخدم قائد بحري هذه الكلمات لوصف ما خططت القيادة الجوية الاستراتيجية SAC لأن تفعله مع الاتحاد السوفيتي في حالة الحرب بعد أن استمع لبيان للقيادة الجوية الاستراتيجية في الثامن عشر من مارس ١٩٥٤. David Alan Rosenberg, "'A Smoking Radiating Ruin at the End of Two Hours': Documents on American Plans for Nuclear War with the Soviet Union, 1954-1955," International Security 6, No. 3 (Winter 1981-82), pp. 11, 25.

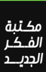
[١٣١] ابتكر هيرمان كان Herman Kahn عبارة "الضربة الأولى الهائلة" بمعنى الضربة الأولى التي تنزع سلاح العدو. انظر Kahn's On Thermonuclear War: Three Lectures and Several Suggestions, 2d ed. (New York: Free Press, 1969), pp. 36-37.

[١٣٢] انظر Chiirk-s L. Glast-r, Analyzing Strategic Nuclear Policy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990), chap. 5.

[١٣٣] انظر Benjamin Frankel, "The Brooding Shadow: Systemic Incentives and Nuclear Weapons Proliferation," Security Studies 2, Nos. 3-4 (Spring-Summer 1993) pp. 37-78; and Bradley A. Thayer, "The Causes of Nuclear Proliferation and the Utility of the Nuclear Nonproliferation Regime," Security Studies 4, No. 3 (Spring 1995), pp. 463-519.

[١٣٤] انظر Harry R. Borowski, A Hollow Threat: Strategic Air Power and Containment | before Korea (Westport, CT: Greenwood, 1982); David A. Rosenberg, "The Origins of (Overkill: Nuclear Weapons and American Strategy, 1945-1960," International I Security 7, No. 4 (Spring 1983), pp. 14-18; and Ross, American War Plans, passim, esp. pp. 12-15. يوجد جرد سنوي للترسانات النووية للقوى العظمى على مدار الحرب الباردة كاملة في Robert S. Norris and William M. Arkin, "Nuclear Notebook: Estimated U.S. and Soviet/Russian Nuclear Stockpile, 1945-94," Bulletin of the Atomic Scientists 50, No. 6 (November-December 1994), p. 59. Also see Robert S. Norris and William M. Arkin, "Global Nuclear Stockpiles, 1945-2000," Bulletin of the Atomic Scientists 56, No. 2 (March-April 2000), p. 79.

[١٣٥] دفع بعض الخبراء في أثناء الحرب الباردة بأنه من الممكن إنجاز التفوق النووي حتى في عالم التدمير المتبادل المؤكد. وزعموا تحديدا أنه من الممكن أن تخوض القوى العظمى حربا نووية محدودة بأسلحتها المضادة (الأسلحة النووية المصممة لتدمير الأسلحة النووية الأخرى وليس المدن)، فيما تترك قدرة التدمير المؤكد للطرفين سليمة. وقد تحاول القوتان العظميان أيضا أن تقللا الوفيات المدنية في الجانب الآخر. والقوة العظمى التي ستخرج من هذا التبادل النووي المحدود بميزة في الأسلحة المضادة ستكون

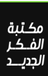


الفائزة، لأنها اكتسبت قوة إجبارية على الدولة الخاسرة. Colin S. Gray, "Nuclear Strategy: A Case for a Theory of Victory," International Security 4, No. 1 (Summer 1979), pp. 54-87; and Paul Nitze, "Deterring Our Deterrent," Foreign Policy, No. 25 (Winter 1976-77), pp. 195-210. لكن حالة الخيارات النووية المحدودة معيبة لسببين. أولا ليس من الوارد أن تظل هذه الحرب محدودة. وسيكون الدمار الذي سيلحق بالمجتمع على الجانبين هائلا، ما يصعِّب التمييز بين ضربة محدودة للقوة المضادة والهجوم الشامل. فضلا عن أننا لا نعرف الكثير حول ديناميات التصعيد في الحرب النووية، خاصة حول أداء نظم القيادة والسيطرة في أي هجوم نووي. ثانيا حتى إذا كان من الممكن خوض حرب نووية محدودة وتقليل الإصابات، فإن الجانب الذي يمتلك ميزة في القوة المضادة لا يمكن أن يربح انتصارا حقيقيا كما يوضح المثال التالي. افترض أن السوفييت ربحوا تبادلا نوويا في القوة المضادة بين القوتين العظميين وتبقى لهم ٥٠٠ رأس قوة مضادة وأن الولايات المتحدة لم يتبق لها شيء. وتكبد الجانبان في أثناء الحرب ٥٠٠٠٠٠ قتيل وخرجت قدرات التدمير المتبادل للطرفين سليمة. من المفترض أن السوفييت هم المنتصرون؛ لأنهم يمتلكون ميزة في القوة المضادة قدرها ٥٠٠ : ٠. لكن هذه الميزة لا معنى لها؛ لأنه لم تبق أهداف في الولايات المتحدة يستطيع السوفييت أن يستخدموا أسلحة القوة المضادة الـ٥٠٠ لديهم ضدها، إلا إذا أرادوا ضرب مدن أمريكا أو قدرتها على التدمير المتبادل والقضاء المبرم عليها. ستكون نتيجة هذه الحرب النووية المحدودة بإيجاز هي أن يتكبد الجانبان خسائر متساوية وأن يخرج الجانبان بقدرات التدمير المتبادل لديهما سليمة وأن يخرج الاتحاد السوفيتي بـ٥٠٠ سلاح قوة مضادة لا يستطيع استخدامها بطريقة عسكرية حقيقية. وتلك انتصار فارغ. من أفضل الأعمال التي تنتقد الخيارات النووية المحدودة Glaser, Analyzing Strategic Nuclear Policy, chap. 7; and Robert Jervis, "Why Nuclear Superiority Doesn't Matter," Political Science Quarterly 94, No. 4 (Winter 1979-80), pp. 617-33.

(١٣٦) Robert S. McNamara, "The Military Role of Nuclear Weapons: Perceptions and Misperceptions," Foreign Affairs 62, No. 1 (Fall 1983), p. 79.

(١٣٧) كثيرا ما يطلق على فكرة أن الاستقرار القوي على المستوى النووي يسمح بعدم الاستقرار على المستوى التقليدي اسم "مفارقة الاستقرار- عدم الاستقرار". انظر Glenn H. Snyder, "The Balance of Power and the Balance of Terror," in Paul Seabury, ed., Balance of Power (San Francisco: Chandler, 1965), pp. 184-201. Also see Robert Jervis, The Meaning of the Nuclear Revolution: Statecraft and the Prospect of Armageddon (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989), pp. 19-22.

(١٣٨) حول التصعيد النووي العرضي، انظر Bruce G. Blair, The Logic of Accidental Nuclear War (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1993); and Scott D. Sagan, The Limits of Safety: Organizations, Accidents, and Nuclear Weapons (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993). حول التصعيد النووي غير المقصود، انظر Posen, Inadvertent Escalation. حول التصعيد النووي المقصود، انظر Herman Kahn, On Escalation: Metaphors and Scenarios, rev. ed. (Baltimore, MD: Penguin, 1968); and Thomas Schelling, Arms and Influence (New Haven, CT: Yale University Press, 1966), chaps. 2-3. وأفضل كتاب حول ظاهرة التصعيد العامة هو Richard Smoke, War: Controlling Escalation (Cambridge,

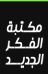


(MA: Harvard University Press, 1977، رغم أنه لا يقول الكثير حول التصعيد من المستوى التقليدي إلى المستوى النووي أو حول التصعيد في الحرب النووية.

[١٣٩] ربما كان روبرت جارفيس النصير المفوه لهذا المنظور. يكتب جارفيس أن "مضامين قدرة الضربة الثانية المتبادلة كثيرة وواسعة النطاق. فإذا كانت الأسلحة النووية لها التأثير الذي تتنبأ به نظرية الثورة النووية، فسوف يسود السلام بين القوى العظمى، ولن تقع أزمات، ولن يسعى أحد الطرفين للضغط بأقصى حد للحصول على مزايا في المساومة، وسيكون من السهل نسبيا الحفاظ على الوضع الراهن، ولن تكون النتائج السياسية مرتبطة بأي من التوازن النووي أو التقليدي. ورغم أن الأدلة غامضة، فإنها عموما تؤكد هذه الفرضيات". Jervis, Meaning of the Nuclear Revolution, p. 45. Also see McGeorge Bundy, Danger and Survival: Choice about the ttomb in the First Fifty Years (New York: Random House, 1988).

[١٤٠] افترض على سبيل المثال أن المكسيك أصبحت قوة عظمى تمتلك ردعا نوويا قادرا على الإفلات من الضربة الأولى. وافترض أيضا أن المكسيك أصبحت مهتمة بغزو مساحة كبيرة من الأراضي في جنوب غرب الولايات المتحدة، لكنها مع ذلك غير مهتمة بغزو الأراضي الأمريكية. قد يستنتج صناع السياسة المكسيكيون أنهم يستطيعون أن يحققوا أهدافهم المحدودة دون أن يثيروا الولايات المتحدة لبدء حرب نووية. وقد يكونون على حق في هذه الحالة. لكن من الوارد أكثر أن يستخدم صناع السياسة الأمريكيون الأسلحة النووية إذا حاولت المكسيك أن تلحق بالولايات المتحدة هزيمة حاسمة. قدم شاي فيلدمان Shai Feldman النقطة نفسها حول قرار مصر وسوريا بمهاجمة إسرائيل المسلحة نوويا في عام ١٩٧٣، حيث دفع بأن صناع السياسة العرب رأوا أن إسرائيل لن تستخدم أسلحتها النووية؛ لأن الجيوش العربية لم تكن تنوي غزو إسرائيل، بل كانت تستهدف استرداد الأراضي التي ضمتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ وحسب. Feldman, Israeli Nuclear Deterrence: A Strategy for the 1980s (New York: Columbia University Press, 1982), chap. 3. ويؤكد فيلدمان أيضا أن الدولة التي تفقد شريحة من أراضيها قد تعتقد أن المنتصر سيرغب في أخذ شريحة ثانية ثم ثالثة ورابعة بما يؤدي إلى تدميرها في النهاية. Ibid., pp. 111-12. ولعل الطريقة المثلى لتفادي هذا المأزق هي امتلاك قوات تقليدية قوية تستطيع أن تردع الهجوم الأولي، وذلك يبرز مجددا أهمية توازن قوة البرية.

[١٤١] على سبيل المثال أنفقت الولايات المتحدة على القوات التقليدية حوالي خمسة أضعاف ما أنفقته على القوات النووية في أوائل الثمانينات، وحوالي أربعة أضعافه في منتصف الثمانينات. انظر Harold Brown, Department of Defense Annual Report for Fiscal Year 1982 (Washington, DC: U.S. Department of Defense, January 19, 1981), pp. C-4, C-5; and William W. Kaufmann, A Reasonable Defense (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1986), pp. 21, 27. على مدى الحرب الباردة كاملة كان ٢٥٪ تقريبا من الإنفاق العسكري الأمريكي يذهب إلى القوى النووية. انظر Steven M. Kosiak, The Lifecycle Costs of Nuclear Forces: A Preliminary Assessment (Washington, DC: Defense Budget Project, October 1994), p. ii.



وتقدِّر دراسة أخرى أن حوالي ٢٩٪ من الإنفاق العسكري من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٩٦ كان يذهب إلى الأسلحة النووية. Stephen I. Schwartz, ed., Atomic Audit: The Costs and Consequences of U.S. Nuclear Weapons since 1940 (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998), p. 3. من أجل أدلة حول الأهمية النسبية للقوات التقليدية الأمريكية في أوروبا، انظر توزيع ميزانية الدفاع الأمريكية للسنة المالية ١٩٨٦ التي بلغت ٣١٣.٧ بليون دولار: حوالي ١٣٣ بليون دولار للدفاع التقليدي في أوروبا، ٥٤.٧ بليون دولار للقوات النووية، ٣٤.٦ بليون دولار للدفاع التقليدي في المحيط الهادي، ٢٠.٩ بليون دولار للدفاع التقليدي في الخليج العربي، ١٦.٢ بليون دولار للدفاع التقليدي في بنما والداخل الأمريكي. هذه الأرقام مأخوذة من Kaufmann, Reasonable Defense, p. 14. وانظر أيضا الأعمال المذكورة في الهامش [١٧٧] بالفصل السادس في هذا الكتاب.

[١٤٢] انظر Feldman, Israeli Nuclear Deterrence, pp. 106-12, esp. p. 109

[١٤٣] انظر Thomas W. Robinson, "The Sino-Soviet Border Conflict," in Stephen S. Kaplan, ed., Diplomacy of Power: Soviet Armed Forces as a Political Instrument (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1981), pp. 265-313; Harrison E. Salisbury, War between Russia and China (New York: Norton, 1969); and Richard Wich, Sino-Soviet Crisis Politics: A Study of Political Change and Communication (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1980), chaps. 6, 9.

[١٤٤] انظر Sumantra Bose, "Kashmir: Sources of Conflict, Dimensions of Peace," Survival41, No. 3 (Autumn 1999), pp. 149-71; Sumit Ganguly, The Crisis in Kashmir: Portents of War, Hopes of Peace (Cambridge: Cambridge University Press, 1999); and Devin T. Hagerty, "Nuclear Deterrence in South Asia: The 1990 Indo-Pakistani Crisis," International Security 20, No. 3 (Winter 1995-96), pp. 79-114.

[١٤٥] كما ورد في الهامش [١١] بالفصل الثالث، فإن التقييمات الشاملة تتطلب أكثر من مجرد قياس حجم القوات المتنافسة ونوعيتها. إذ يجب وضع الاستراتيجية التي يمكن أن يستخدمها الجانبان وما يمكن أن يحدث حين تشتبك القوات المتخاصمة في الاعتبار.

[١٤٦] انظر Mako, U. S ground Forces, pp. 108-26; and Weapons Effectiveness Indices/Weighted Unit Values III (WEI/WUVIII) (Bethesda, MD: U.S. Army Concepts Analysis Agency, November 1979). وانظر أيضا Phillip A. Karber et al., Assessing the Correlation of Forces: France 1940, Report No. BDM/W-79-560-TR (McLean, VA: BDM Corporation, June 18, 1979) الذي يستخدم هذه المنهجية لتقييم توازن القوات بين ألمانيا والحلفاء في ربيع عام ١٩٤٠.

[١٤٧] Posen, "Measuring the European Conventional Balance," pp. 51-54, 66-70.

[١٤٨] ثمة أمثلة لطرق تطبيق هذا النوع من التحليل في: Joshua Epstein, Measuring Military Power: The Soviet Air Threat to Europe (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984); and Posen, Inadvertent Escalation, pp. 101-6.

[١٤٩] يمكن أن تتعزز فرص السلام أيضا إذا كان سكان تلك الدول متجانسين عرقيا، إذ لن تقع حروب أهلية عرقية.



الفصل الخامس

[١] أذكّر القارئ بأنني استخدم مصطلح "معتدي" طوال الكتاب للإشارة إلى القوى العظمى التي تمتلك الدافع والموارد اللازمة لاستخدام القوة بغرض زيادة قوتها. وكما تأكد في الفصل الثاني، فإن كل القوى العظمى تضمر نوايا عدوانية، في حين لا تمتلك كل الدول القدرة على التصرف بطريقة عدوانية.

[٢] انظر Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987); and Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979). Also see Robert Powell, In the Shadow of Power: States and , Strategies in International Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), chap. 5 الذي يؤكد التمييز بين الانحياز للطرف الأقوى وفرض التوازن، لكنه يدفع، على خلاف والت وولتز، بأن الدولة المهدَّدة يرجح أن تنحاز إلى الطرف الأقوى وليس فرض التوازن على خصومها.

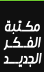
[٣] من أجل أدلة تدعم فكرتي، انظر السجال بين روبرت كوفمان Robert Kaufman وستيفن والت Stephen Walt حول سياسة الحلفاء نحو ألمانيا النازية في العقد الرابع من القرن العشرين. يتأطر سجالهم بوضوح داخل الانقسام بين فرض التوازن والانحياز للطرف الأقوى، وهو التقابل الذي ساعد والت في ترويجه. توضح قراءة هذا السجال عن كثب أنه رغم خطاب المؤلفين يتمثل الاختيار الحقيقي الذي واجه الحلفاء بين فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين، وليس بين فرض التوازن والانحياز للطرف الأقوى. انظر Robert G. Kaufman, "To Balance or to Bandwagon? Alignment Decisions in 1930s Europe," Security Studies 1, No. 3 (Spring 1992), pp. 417-47; and Stephen M. Walt, "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy: A Reply to Kaufman and Labs," Security Studies 1, No. 3 (Spring 1992), pp. 448-8).

[٤] انظر Steven J. Valone, "'Weakness Offers Temptation': Seward and the Reassertion of the Monroe Doctrine," Diplomatic History 19, No. 4 (Fall 1995), pp. 583-99. As discussed in Chapter 7, the United States has worried throughout its history about the threat of distant great powers forming alliances with other states in the Western Hemisphere. Also see Alan Dowty, The Limits of American Isolation: The United States and the Crimean War (New York: New York University Press, 1971); and J. Fred Rippy, America and the Strife of Europe (Chicago: University of Chicago Press, 1938), esp. chaps. 6-8.

[٥] هذه الكلمات ليست كلمات فيبر، بل شرح ولفجانج جي مومسن لرؤى فيبر. انظر Mommsen, Max Weber and German Politics, 1890-1920, trans. Michael S. Steinberg (Chicago: University of Chicago Press, 1984), p. 3).

[٦] Paul M. Kennedy, The Rise of the Anglo-German Antagonism, 1860-1914 (London: Allen and Unwin, 1980), chaps. 16, 2).

[٧] انظر Stephen Van Evera, "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy after the Cold War," Journal of Strategic Studies 13, No. 2 (June 1990), pp. 1-51; and Stephen M. Walt, "The Case for Finite Containment: Analyzing U.S. Grand Strategy," International Security 14, No. 1 (Summer 1989), pp. 5-49. For an argument that areas with little intrinsic wealth are sometimes strategically important, see Michael C. Desch, When the Third World Matters: Latin America and United States Grand Strategy (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1993). Also see Steven R. David, "Why the Third World Matters," International Security 14, No. 1 (Summer 1989),



pp. 50-85; and Steven R. David, "Why the Third World Still Matters," International Security 17, No. 3 (Winter 1992-93), pp. 127-59.

[٨] انظر Barry R. Posen and Stephen Van Evera, "Defense Policy and the Reagan Administration: Departure from Containment," International Security 8, No. I (Summer 1983), pp. 3-45.

[٩] Charles L. Glaser, Analyzing Strategic Nuclear Policy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990); Robert Jervis, The Illogic of American Nuclear Strategy (Ithaca NY: Cornell University Press, 1984); Robert Jervis, The Meaning of the Nuclear Revolution: Statecraft and the Prospects of Armageddon (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989); and Stephen Van Evera, Causes of War: Power and the Roots of Conflict (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), chap. 8.

[١٠] Norman Angell, The Great Illusion: A Study of the Relation of Military Power in Nations to Their Economic and Social Advantage, 3d rev. and enl. ed. (New York: Putnam, 1912). Also see Norman Angell, The Great Illusion 1933 (New York: Putnam, 1933). For an early critique of Angell, see J. H. Jones, The Economics of War and Conquest: An Examination of Mr. Norman Angell's Economic Doctrines (London: P. S. King, 1915).

[١١] انظر Robert Gilpin, War and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 19&1); and Paul M. Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers. Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 (New York: Random House, 1987).

[١٢] انظر على سبيل المثال Klaus Knorr, On the Uses of Military Power in the Nuclear Age (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966), pp. 21-34; Richard Rosecrance, The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World (New York: Basic Books, 1986), pp. 34-37; and Van Evera, Causes of War, chap. 5.

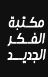
[١٣] Van Evera makes this argument in Causes of War, p. 115.

[١٤] انظر Ethan B. Kapstein, The Political Economy of National Security: A Global Perspective (Columbia: University of South Carolina Press, 1992), pp. 42-52.

[١٥] انظر المصادر المذكورة في الهامش [٥٧] بالفصل الثالث.

[١٦] على سبيل المثال يدفع عدد من الدراسات بأن نظام السيطرة المركزية الصارمة على الاقتصاد بالاتحاد السوفيتي كان السبب الرئيس في خنق الإبداع والنمو. انظر Tatyana Zaslavskaya, "The Novosibirsk Report," Survey 28, No. 1 (Spring 1984), pp. 88-108; Abel Aganbegyan, The Economic Challenge of Perestroika, trans. Pauline M. Tiffen (Bloomington: Indiana University Press, 1988); Padma Desai, Perestroika in Perspective: The Design and Dilemmas of Soviet Reform (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989); and Anders Aslund, Gorbachev's Struggle for Economic Reform, rev. ed. (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991). وانظر أيضا Peter Rutland, Politics of Economic Stagnation in the Soviet Union: The Role of Local Party Organs in Economic Management (Cambridge: Cambridge University Press, 1993) الذي يلقي اللائمة عن مشكلات الاتحاد السوفيتي الاقتصادية على الحزب الشيوعي.

[١٧] انظر Peter Ubeniuin, Does Conquest Pay? The Exploitation of Occupied Industrial Societies (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); and Peter Liberman, "The Spoils of Conquest," International Security 18, No. 2 (Fall 1993), pp. 125-53. Also see David Kaiser, Politics and War: European Conflict from Philip II to Hitler (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1990), pp. 219-22, 246-55; and Alan S. Milward, War,



Economy, and Society, 1939-1945 (Berkeley: University of California Press, 1977), chap. 5.

[١٨] هذه الاقتباسات مأخوذة من Liberman, Does Conquest Pay? p. 28; and Lieberman, "Spoils of Conquest," p. 126. حول البعد الأوروبلي لتقنيات المعلومات، انظر Jeffrey Rosen, The Unwanted Gaze: The Destruction of Privacy in America (New York: Random House, 2000). في مقالة حديثة حول تقييم ما إذا كان الغزو يجزي أم لا، يَخلُص ستيفن بروكس إلى أن ادعاء ليبرمان بأن الغزاة القمعيين يمكن أن يتعاملوا بطريقة فعالة مع المقاومة الشعبية بعد ادعاء مقنعاً، وكذلك الإمكانية الهدامة لتقنيات المعلومات. Stephen G. Brooks, "The Globalization of Production and the Changing Benefits of Conquest," Journal of Conflict Resolution 43, No. 5 (October 1999), pp. 646-70. يدفع بروكس مع ذلك بأنه من غير المرجح أن يعطي الغزو عوائد مجزية بسبب "التغييرات في عولمة الإنتاج" (ص 653). إن هذه الحجة التي أجدها غير مقنعة هي نفسها النظرية الليبرالية التي تقول إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعزز السلام بعد أن تم تحديثها— أي النظرية— لتستوعب العولمة. سأتعامل مع هذه الفكرة بإيجاز في الفصل العاشر.

[١٩] Liberman, "Spoils of Conquest," p. 139.

[٢٠] انظر Norman M. Naimark, The Russians in Germany: A History of the Soviet Zone of Occupation, 1945-1949 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995). Also see Liberman, Does Conquest Pay? chap. 7.

[٢١] انظر Joshua M. Epstein, Strategy and Force Planning: The Case of the Persian Gulf(Washington, DC: Brookings Institution Press, 1987); Charles A. Kupchan, The Persian Gulf and the West: The Dilemmas of Security (Boston: Allen and Unwin, 1987); and Thomas L. McNaugher, Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1985).

[٢٢] انظر John W. Wheeler-Bennett, Brest-Litovsk: The Forgotten Peace, March 1918 (New York: Norton, 1971); and Milward, War, Economy, and Society, chap. 8.

[٢٣] Clive Emsley, Napoleonic Europe (New York: Longman, 1993), p. 146.

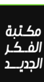
[٢٤] David G. Chandler, The Campaigns of Napoleon (New York: Macmillan, 1966), pp. 754-56.

[٢٥] George H. Stein, The Waffen SS: Hitler's Elite Guard at War, 1939-1945 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1966), p. 137.

[٢٦] Edward Homze, "Nazi Germany's Forced Labor Program," in Michael Berenbaum, ed., A Mosaic of Victims: Non-Jews Persecuted and Murdered by the Nazis (New York: New York University Press, 1990), pp. 37-38. Also see Ulrich Herbert, Hitler's Foreign Workers: Enforced Foreign Labor in Germany under the Third Reich, trans. William Templer (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

[٢٧] انظر Jere C. King, Foch versus Clemenceau: France and German Dismemberment, 1918-1919 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1960); Walter A. McDougal, France's Rhineland Diplomacy, 1914-1924: The Last Bid for a Balance of Power in Europe (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978); and David Stevenson, French war Aims against Germany, 1914-1919 (Oxford: Oxford University Press, 1982).

[٢٨] Max Jakobson, The Diplomacy of the Winter War: An Account of the Russo-Finnish War (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1961), pts. 1-3; Anthony F. Upton,



Finland, 1939-1940 (London: Davis-Poynter, 1974), chaps. 1-2; and Carl Van Dyke, The Soviet Invasion of Finland, 1939-1940 (London: Frank Cass, 1997), chap. L

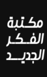
(٢٩) حول قرطاجة، انظر: Serge Lancel, Carthage: A History, trans. Antonia Nevill (Cambridge: Blackwell, 1995), esp. pp. 412-27. On Poland, see Jan T. Gross, Polish Society under German Occupation: The Generalgouvernement, 1939-1944 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979); and Richard C. Lukas, Forgotten Holocaust: The Poles under German Occupation, 1939-1944 (Lexington: University Press of Kentucky, 1986). وحول الاتحاد السوفيتي، انظر Alexander Dallin, German Rule in Russia, 1941-1945 A Study of Occupation Policieq (London: Macmillan, 1957). وانظر أيضا David Weigall and Peter Stirk, eds., The Origins and Development of the European Community (London: Leicester University Pres?, 1992), pp. 27-28.

(٣٠) يكتب مايكل هاندل أن "الفرضية الأساسية التي تقوم عليها العقيدة السياسية- العسكرية الإسرائيلية هي فهم أن الهدف الرئيس للدول العربية هو القضاء على إسرائيل متى توفرت لهم القدرة على فعل ذلك، فضلا عن فعل أي شيء يعكر حياتها الآمنة". Handel, Israel's Political-Military Doctrine, Occasional Paper No. 30 (Cambridge, MA: Center for International Affairs, Harvard University, July 1973), p. 64 (emphasis in original). Also see Yehoshafat Harkabi, Arab Strategic and Israel's Response (New York: Free Press, 1977); Yehoshafat Harkabi, Arab Attitudes to Israel, trans. Misha Louvish (Jerusalem: Israel Universities Press, 1972); and Asher Arian, Israeli Public Opinion on National Security, 2000, Memorandum No. 56 (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, July 2000), pp. 13-16.

(٣١) كانت بولندا مقسمة في أعوام ١٧٧٢ و١٧٩٣ و١٧٩٥ بين النمسا وبروسيا وروسيا، وفي ١٩٣٩ بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ ستالين الثلث الشرقي من بولندا ودمجه في الاتحاد السوفيتي. يلاحظ أحد المؤلفين أنه "على النقيض من الحكمة التقليدية، حدث موت الدولة كثيرا على مدار القرنين الماضيين، حيث ماتت ٦٩ من ٢١٠ دولة (حوالي ٣٠٪)، ومات معظمها (٥١ من ٦٩ دولة) بطريقة قاسية". كان معظم الضحايا دولا صغيرة، إما أصبحت جزءا من قوى عظمى أو جزءا من إمبراطورية تابعة لقوى عظمى. عاد بعض الضحايا إلى الحياة أخيرا وأصبحوا دولا مستقلة مجددا. Tanisha M. Fazal, "Born to Lose and Doomed to Survive: State Death and Survival in the International System," paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, DC, August 31-September 3, 2000, pp. 15-16.

(٣٢) Wilfried Loth, "Stalin's Plans for Post-War Germany," in Francesco Gori and Silvio Pons, eds., The Soviet Union and Europe in the Cold War, 1943-53 (New York: St. Martin's, 1996), pp. 23-36; Marc Trachtenberg, A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 57-60, 129-30; and Vladislav Zubok and Constantine Pleshakov, Inside the Kremlin's Cold War: From Stalin to Khrushchev (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996), pp. 46-53.

(٣٣) انظر Warren F. Kimball, Swords or Ploughshares? The Morgenthau Plan for Defeated Nazi Germany, 1943-1946 (Philadelphia: Lippincott, 1976); and Henry Morgenthau, Jr., Germany Is Our Problem (New York: Harper, 1945).



[٣٤] ثمة كلمة موجزة حول مصطلحي "الإجبار" و"الابتزاز". يتضمن الإجبار coercion استخدام القوة أو التهديد بالقوة لجعل الخصم يغيّر سلوكه. وقد استخدم مصطلح "الإجبار" في الفصل الرابع لوصف الاستخدام الفعلي للقوة (الحصار البحري والقصف الاستراتيجي) لإخراج الخصم من الحرب قبل أن تُغزا بلاده. ومن أجل تجنب التشويش الممكن، فإنني أستخدم مصطلح "الابتزاز" لوصف التهديد بالقوة لتغيير سلوك الدولة. لكن الابتزاز مع ذلك مرادف للإجبار. حول الإجبار، انظر Daniel Ellsberg, "Theory and Practice of Blackmail," RAND Paper P-3883 (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1968); Alexander L. George, William E. Simons, and David K. Hall, Limits of Coercive Diplomacy: Laos, Cuba, and Vietnam (Boston: Little, Brown, 1971); Robert A. Pape, Bombing to Win: Air Power and Coercion in War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996); Thomas Schelling, Arms and Influence (New Haven, CT: Yale University Press, 1966); and Thomas Schelling, Strategy of Conflict (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1960).

[٣٥] فيما يتعلق بأزمات ما قبل الحرب العالمية الأولى، انظر Luigi Albertini, The Origins of the War of 1914, vol. I, European Relations from the Congress of Berlin to the Eve of the Sarajevo Murder, ed. and trans. Isabella M. Massey (Oxford: Oxford University Press, 1952), chaps. 3-10; Imanuel Geiss, German Foreign Policy, 1871-1914 (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), chaps. 8-17; David G. Herrmann, The Arming of Europe and the Making of the First World War (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); and L.C.F. Turner, Origins of the First World War (New York: Norton, 1970).

[٣٦] انظر Christopher Andrew, Theophile Delcasse and the Making of the Entente Cordiale: A Reappraisal of French Foreign Policy, 1898-1905 (New York: St. Martin's, 1968), chap. 5; Darrell Bates, The Fashoda Incident: Encounter on the Nile (Oxford: Oxford University Press, 1984); and Roger G. Brown, Fashoda Reconsidered: The Impact of Domestic Politics on French Policy in Africa, 1893-1898 (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1969).

[٣٧] Herman Kahn, On Thermonuclear War: Three Lectures and Several Suggestions, 2d ed. (New York: Free Press, 1960), p. 231; and Henry S. Rowen, "Catalytic Nuclear War," in Graham T. Allison, Albert Carnesale, and Joseph S. Nye, Jr., eds, Hawks, Doves, and Owls: An Agenda for Avoiding Nuclear War (New York: Norton, 1985), pp. 148-63.

[٣٨] نقلا عن T.C.W. Blanning, The Origins of the French Revolutionary Wars (London: Longman, 1986), p. 186. ثمة أدلة على أن وزير خارجية المجر فكر في عام ١٩٠٨ في تحريض صربيا وبلغاريا على الحرب لكي تستفيد النمسا- المجر من صربيا الضعيفة في منطقة البلقان. لكن هذه الفكرة لم توضع موضع التنفيذ. Edmond Taylor, The Fall of the Dynasties: The Collapse of the Old Order, 1905-1922 (Garden City, NY: Doubleday, 1963), pp. 128-29. ويدفع البعض أيضا بأن ستالين مارس التحريض بين ألمانيا النازية والحلفاء لبدء الحرب العالمية الثانية. لكن كما جاء في الفصل الثامن، لا توجد أدلة كافية تدعم ذلك الادعاء.

[٣٩] انظر Charles D. Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, 2d ed. (New York: St. Martin's, 1992), p. 164; and Michael Bar-Zohar, Ben-Gurion: A Biography. trans. Peretz Kidron (New York: Delacorte, 1978), pp. 209-16.

[٤٠] نقلا عن David McCullough, Truman (New York: Touchstone, 1992), p. 262.



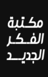
(٤١) Wheeler-Bennett Brest-Litovsk, pp. 189-90, 385-91.

(٤٢) انظر Peter Schwe/izer, Victory: The Reagan Administration's Secret Strategy that Hastened the Collapse of the Soviet Union (New York: Atlantic Monthly Press, 1994), pp. xviii, 9, 64-65, 100-101, 116-19, 151-53. Also see Robert P. Hager, Jr., and David A. Lake, "Balancing Empires: Competitive Decolonization in International Politics," Security Studies 9, No. 3 (Spring 2000), pp. 108-48.

(٤٣) حول فرض التوازن، انظر: Robert Jervis and Jack Snyder, eds., Dominoes and Bandwagons: Strategic Beliefs and Great Power Competition in the Eurasian Rimland (Oxford: Oxford University Press, 1991); Walt, Origins of Alliances; and Waltz, Theory of International Politics. يُعرِّف بعض الدارسين سلوك فرض التوازن بأنه جهد مشترك من القوى العظمى للحفاظ على استقلال إحداها عن الأخرى. إذ تمتلك الدول "فهما للمصير المشترك" كما يشير إدوارد فوز جوليك Edward Vose Gulick in Europe's Classical Balance of Power (New York: Norton, 1955), p. 10. تسعى كل القوى الكبرى لأن تضمن ألا يُقضَى على أي منافس في النظام؛ لأن تلك هي الطريقة المثلى لكي تضمن كل دولة بقاءها. تذهب هذه الحجة إلى أن "الوعي الجماعي والفعل الجماعي" هما "الطريقة المثلى للحفاظ على كل الدول". Ibid., p. 297. إن الدول وفقا لهذه النظرية لا تعبأ كثيرا بالدفاع عن الوضع الراهن وتقبل التغييرات في توزيع القوة، طالما أنها لا تقضي على قوة عظمى في النظام. ومن المتوقع أن تدخل الدول الحرب لزيادة قوتها على حساب الدول الأخرى. لكن الدول تخوض حروبا محدودة فحسب، لأنها تعترف أنه من الجائز تعديل توازن القوة، لكن مع الحفاظ على استقلال كل القوى الكبرى. ولذلك تُظهِر الدول دائما "ضبط النفس ونكران الذات ونكران المصلحة الذاتية الفورية". Ibid., p. 33. ولذلك "توقف الدول القتال لكي لا تقضي على فاعل قومي أساسي"، لأنها تسترشد بنظرية الصالح العام". Morton A. Kaplan, System and Process in International Politics (New York: John Wiley, 1957), p. 23; and Gulick, Europe's Classical Balance, p. 45. تتمثل نتيجة كل هذا "الاهتمام بالصالح الجماعي" في توازن مائع، لكنه مستقر. Ibid., p. 31. ورغم أن هذه النظرية تركز على توازن القوة ولا تسمح إلا بحروب عدوانية محدودة، فإنها ليست نظرية واقعية، لأن الدول فيها تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على نسخة محددة من النظام العالمي، وليس السعي وراء القوة. لمزيد من المناقشة لهذه النظرية، انظر Inis L. Claude, Jr., Power and International Relations (New iYork: Random House, 1962), chap. 2; Ernst B. Haas, "The Balance of Power: f Prescription, Concept, or Propaganda?" World Politics 5, No. 4 (July 1953), pp. (442-77; Hans Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, 5th 8 ed. (New York: Knopf, 1973), chap. 11; and Quincy Wright, A Study of War, vol. 2 (Chicago: University of Chicago Press, 1942), chap. 20.

(٤٤) سنناقش أمثلة فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين المذكورة في هذا القسم بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن.

(٤٥) ظهر مصطلحا فرض التوازن "الخارجي" و"الداخلي" لأول مرة في Waltz in Theory of International Politics, pp. 118, 163.



(٤٦) نقلا عن "Preface" to Keith Neilson and Roy A. Prete, eds., Coalition Warfare: An Uneasy Accord (Waterloo, ON: Wilfrid Laurier University Press, 1983), p. vii. تنعكس رؤى نابليون حول هذه المسألة في تعليق قاله للبلوماسي نمساوي: "كم عدد حلفائك؟ خمسة؟ عشرة؟ عشرين؟ كلما زاد عدد حلفائك كان ذلك أفضل بالنسبة لي. نقلا عن Karl A. Roider, Jr., Baron Thugut and Austria's Response to the French Revolution (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987), p. 327. انظر أيضا Gordon A. Craig, "Problems of Coalition Warfare: The Military Alliance against Napoleon, 1813-14," in Gordon A. Craig, War, Politics, and Diplomacy: Selected Essays (New York: Praeger, 1966), pp. 22-45; and Neilson and Prete, Coalition Warfare, passim.

(٤٧) حول تمرير المسئولية إلى الآخرين، انظر: Mancur Olson, Jr., The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965); Mancur Olson and Richard Zeckhauser, "An Economic Theory of Alliances," Review of Economics and Statistics 48, No. 3 (August 1966), pp. 266-79; and Barry R. Posen, The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars (Ithaca: Cornell University Press, 1984), esp. pp. 63, 74, 232.

(٤٨) يشير توماس كرستنسين وجاك سنايدر إلى ذلك باسم مشكلة "تكوين السلاسل" في Thomas J. Christensen and Jack Snyder "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," International Organization 44, No. 2 (Spring 1990), pp. 137-68.

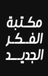
(٤٩) انظر David French, British Strategy and War Aims, 1914-1916 (Boston: Allen and Unwin, 1986), pp. 24-25; and David French, "The Meaning of Attrition, 1914-1916," English Historical Review 103, No. 407 (April 1988), pp. 385-405.

(٥٠) تهتم الدول بشدة أيضا بتفادي التكاليف البغيضة للحرب لأسباب لا ترتبط بتوازن القوة.

(٥١) ورد في الفصل الرابع (الهامش (٧٢)) أن حوالي ٢٤ مليون سوفيتي قُتلوا في الحرب ضد ألمانيا النازية. فيما تكبدت المملكة المتحدة والولايات المتحدة معا حوالي ٦٥٠٠٠٠ قتيلا في كل ساحات القتال. يتضمن ذلك الرقم حوالي ٣٠٠٠٠٠ قتيل عسكري أمريكي وحوالي ٣٠٠٠٠٠ قتيل عسكري بريطاني و٥٠٠٠٠ قتيل مدني بريطاني. انظر I.C.B. Dear, ed., The Oxford Companion to World War II (Oxford: Oxford University Press, 1995), p. 290; and"1 Robert Goralski, World War 11 Almanic: 1931-1945 (New York: Putnam, 198if, pp. 425-26, 428.

(٥٢) يبدو أن وينستون تشرشل كان ملتزما باستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. فلم يرد للحلفاء أن يغزو فرنسا حتى في صيف ١٩٤٤، ولم يوافق على الموعد المحدد للغزو إلا تحت ضغط أمريكي شديد. فقد كان يفضل أن يترك للجيش الأحمر مهمة سحق قوات الفيرماخت الرئيسة، فيما يظل الجيشان البريطاني والأمريكي على محيط أوروبا، ويشتبكان مع فرق صغيرة نسبيا من القوات الألمانية. انظر Mark A. Stoler, The Politics of the Second Front: American Military Planning and Diplomacy in Coalition Warfare, 1941-1943 (Westport, CT: Greenwood, 1977).

(٥٣) انظر Isaac Deutscher, Stalin: A Political Biography, 2d ed. (Oxford: Oxford University Press, 1967) pp. 478-80; and John Erickson, "Stalin, Soviet Strategy and the Grand Alliance," in Ann Lane and Howard Temperley, eds., The Rise and Fall of the Grand Alliance, 1941-45 (New York: St. Martin's, 1995), pp. 140-41. يكتب إيفان ميسكي وهو



يسترجع خبرته كسفير سوفيتي بالمملكة المتحدة في أثناء الحرب العالمية الثانية أنه "كان من المثالي من منظور تشرشل أن تخرج كل من ألمانيا و(الاتحاد السوفيتي) من الحرب مدمرتين ومستنزفتين تماما وتظلان تتخبطان لجيل كامل على الأقل، في حين تصل بريطانيا خط النهاية بأدنى قدر من الخسائر وفي حالة لائقة كملاكم أوروبي". Ivan Maisky, Memoirs of a Soviet Ambassador: The War, 1939-1943, trans. Andrew Rothstein (London: Hutchinson, 1967), p. 271. وبالمثل لاحظ السفير الإيطالي إلى تركيا في أثناء الحرب العالمية الثانية أن "الهدف التركي المثالي هو أن يسقط آخر جندي ألماني فوق آخر جثة روسية". Selim Deringil, Turkish Foreign Policy during the Second World War: An "Active" Neutrality (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), pp. 134-35.

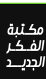
[٥٤] من الأعمال الرئيسة حول استراتيجية الانحياز للطرف الأقوى Eric J. Labs, "Do Weak States Bandwagon?" Security Studies 1, No. 3 (Spring 1992), pp. 383-416; Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In," International Security 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 72-107; Walt, Origins of Alliances; and Waltz, Theory of International Politics. لكن تعريف شويللر للانحياز للطرف الأقوى يختلف كثيرا عن ذلك الذي يستخدمه كل دارسي العلاقات الدولية الآخرين تقريبا، بما في ذلك مؤلف الكتاب الحالي (Schweller, "Bandwagoning for Profit," pp. 80-83). يُعرَّف الانحياز للطرف الأقوى عادة بأنه استراتيجية توظفها الدول المهدَّدة ضد خصومها وتتضمن تنازلات غير متكافئة للمعتدي. لكن الانحياز للطرف الأقوى وفقا لمعجم شويللر ليس استراتيجية تستخدمها الدول المهدَّدة، بل تستخدمها الدول التي تبحث عن فرص لتحقيق مكاسب من خلال العدوان. ويرى شويللر تحديدا أن الانحياز للطرف الأقوى يحدث حين تتكاتف دولة انتهازية مع معتد آخر لاستغلال دولة ثالثة، بالطريقة التي تكاتف بها الاتحاد السوفيتي مع ألمانيا النازية في عام ١٩٣٩ لتقسيم بولندا. هذا النوع من السلوك الذي لا يتناقض مع منطق توازن القوة يتفق تماما مع استراتيجية الحرب التي قدمناها آنفا.

[٥٥] Robert B. Strassler, ed., The Landmark Thucydides: A Comprehensive Guide to ' the Peloponnesian War (New York: Simon and Schuster, 1998), p. 352.

[٥٦] يستنتج والت بعد دراسة سلوك فرض التوازن والانحياز للطرف الأقوى في الشرق الأوسط أن "فرض التوازن كان أكثر شيوعا بكثير من الانحياز للطرف الأقوى، وأن الانحياز للطرف الأقوى كان ينحصر دائما في الدول الضعيفة والمنعزلة". Walt, Origins of Alliances, p. 263. Also see ibid., pp. 29-33; and Labs, "Weak States".

[٥٧] انظر Elizabeth Wiskemann, "The Subjugation of South-Eastern Europe, June 1940 to June 1941," in Arnold Toynbee and Veronica M. Toynbee, eds., Survey of International Affairs, 1939-46: The Initial Triumph of the Axis (Oxford: Oxford University Press, 1958), pp. 319-36; and Sidney Lowery, "Rumania" and "Bulgaria," in Arnold Toynbee and Veronica M. Toynbee, eds., Survey of International Affairs, 1939-46: The Realignment of Europe (Oxford: Oxford University Press, 1955), pp. 285-90, 301-6.

[٥٨] هذا التعريف للاسترضاء يوجد في معظم المعاجم، ويكثر المؤرخون والدارسون السياسيون في استخدامه. انظر على سبيل المثال Gilpin, War and Change, pp. 193-94; and Bradford A. Lee,



Britain and the Sino-Japanese War, 1937-1939: A Study in the Dilemmas of British Decline (Stanford, CA: Stanford University Press, 1973), pp. vii-viii. لكن بعض الدارسين يستخدمون تعريفا مختلفا للاسترضاء، حيث يعتبرونه سياسة تستهدف تقليل التوترات مع خصم خطر بإزالة سبب النزاع بينهما. انظر Stephen R. Rock, Appeasement in International Politics (Lexington: University Press of Kentucky, 2000), pp. 10-12. يفرد ذلك التعريف للاسترضاء مجالا للتنازل عن القوة لصالح دولة منافسة، لكنه لا يوجب ذلك. فيما يتطلب تعريفي في مقابل ذلك أن يسمح المسترضي بتغيير توازن القوة ضده.

[٥٩] انظر الفصل السابع.

[٦٠] انظر الفصل الثامن.

[٦١] Waltz, Theory of International Politics, pp. 127-28. Also see ibid., pp. 74-77; Kenneth Waltz, "A Response to My Critics," in Robert O. Keohane, ed., Neorealism and Its Critics (New York: Columbia University Press, 1986), pp. 330-32; and Colin Elman, "The Logic of Emulation: The Diffusion of Military Practices in the International System," Ph.D. diss., Columbia University, 1999.

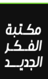
[٦٢] Waltz, Theory of International Politics, pp. 127-28.

[٦٣] من ذلك على سبيل المثال أن الرئيس الأمريكي جورج بوش قال في الثامن من نوفمبر ١٩٩٠ إن "عدوان العراق لا يشكل تحديا لأمن الكويت ودول الخليج الأخرى وحسب، بل أيضا للعالم الأفضل الذي تمنينا أن نبنيه بعد الحرب الباردة. ولذلك فإن الولايات المتحدة وحلفاءها لا يمكن أن يتخلوا عن مسئولياتهم. ولا بد أن تعاد دولة الكويت، وإلا فلن تكون الأمم الأخرى آمنة، وسيتبدد المستقبل الواحد الذي نحلم به". George Bush, "The Need for an Offensive Military Option," in Micah L. Sifry and Christopher Cerl, eds., The Gulf War Reader: History, Documents, Opinions (New York: Times Books, 1991), p. 229. وانظر أيضا Thomas L. Friedman, "Washington's 'Vital Interests,'" in ibid., pp. 205-6. وهناك أيضا احتمال أن تنحاز الدول (بالمعنى الذي يستخدم شويلر المصطلح به) إلى المعتدين الناجحين، ما يؤدي إلى مزيد من الحرب.

[٦٤] انظر Matthew Evangelista, Innovation and the Arms Race: How the United States and the Soviet Union Develop New Military Technologies (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988); Williamson Murray and Allan R. Millet, eds., Military Innovation in the Interwar Period (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); Posen, Sources of Military Doctrine, pp. 29-33x54-57, 224-26; and Stephen P. Rosen, Winning the Next War: Innovation and the Modern Military (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991).

[٦٥] انظر Richard K. Betts, Surprise Attack: Lessons for Defense Planning (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1983).

[٦٦] انظر Michael I. Handel, War, Strategy, and Intelligence (London: Frank Cass, 1989), chaps. 3-8; and Dan Reiter, Crucible of Beliefs: Learning, Alliances, and World Wars (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996).



الفصل السادس

[١] تتناول دراسة واحدة فقط بطريقة مباشرة ادعاء الواقعية الهجومية بأن قوى الوضع الراهن نادرا ما توجد في النظام الدولي. فحص إيريك لابس أهداف بروسيا من الحرب النمساوية- البروسية (١٨٦٦) وبروسيا من الحرب الفرنسية- البروسية (١٨٧٠- ١٨٧١) والمملكة المتحدة من الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) والولايات المتحدة من الحرب الكورية (١٩٥٠- ١٩٥٣). وأراد بدراسته أن يحدد ما إذا كانت المخاوف الأمنية هي التي قادت تلك الدول لاقتناص فرص الحرب لزيادة قوتها النسبية كما تتنبأ الواقعية الهجومية، أو ما إذا كانت تقنع بالحفاظ على الوضع الراهن. بمعنى هل تميل أهداف الحرب لأن تظل ثابتة على مدار الصراع، أم يحتمل أن تتوسع؟ وقد وجد أن الحالات الأربع جميعها "تقدم دعما قويا" للواقعية الهجومية. ودفع بأن "رجال الدولة وسعوا أهدافهم من الحرب ... وغيّروا النظام الدولي برمته" لأنهم اعتقدوا أن تعظيم قوتهم النسبية كان أفضل طريقة "لضمان مصالحهم ... في عالم ما بعد الحرب". Eric J. Labs, "Offensive Realism and Why States Expand Their War Aims," Security Studies 6, No. 4 (Summer 1997), pp. 1-49. The quotes are from pp. 21, 46.

[٢] رغم أن الولايات المتحدة لم تكن قوة عظمى حتى نهاية القرن التاسع عشر، فقد كان سلوكها طوال ذلك القرن له صلة مباشرة بتقييم الواقعية الهجومية. واليابان أيضا لم تكن قوة عظمى حتى عام ١٨٩٥. لكنني مع ذلك أفحص سلوكها ما بين بداية فترة ميجي (في عام ١٨٦٨) وعام ١٨٩٥ لأن له تأثير مباشر على أحداث ما بعد عام ١٨٩٥. لكن لأسباب تتعلق بضيق المكان لن أفحص أفعال كل القوى العظمى التي عاشت بين عامي ١٧٩٢ و١٩٩٠. وأسقط على وجه التحديد النمسا/النمسا- المجر (١٧٩٢- ١٩١٨) وفرنسا (١٧٩٢- ١٩٤٠) وبروسيا (١٧٩٢- ١٨٦٢) وروسيا (١٧٩٢- ١٩١٧). لكنني على يقين من أن تقصي سلوك السياسة الخارجية لهذه الدول لا يتناقض مع المعتقدات الرئيسة للواقعية الهجومية.

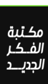
[٣] هذه العبارة مأخوذة من Richard J.B. Bosworth, Italy, The Least of the Great Powers: Italian Foreign Policy before the First World War (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).

[٤] هذا الاقتباس مأخوذ من Nicholas Spykman, America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power (New York: Harcourt, Brace, 1942), p. 20.

[٥] نقلا عن Marius B. Jansen, "Japanese Imperialism: Late Meiji Perspectives," in Ramon H. Myers and Mark R. Peattie, eds., The Japanese Colonial Empire, 1895-1945 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 64.

[٦] W. G. Beasley, The Modern History of Japan, 2d ed. (London: Weidenfeld and Nicolson, 1973), chaps. 6-8; and Marius B. Jansen, ed., The Cambridge History of Japan, vol. 5, The Nineteenth Century (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), chaps. 5-11.

[٧] Akira Iriye, "Japan's Drive to Great-Power Status," in Jansen, ed., Cambridge History, vol. 5, pp. 721-82.



(٨) من أفضل البحوث للسياسة الخارجية اليابانية عبر هذه الفترة: W. G. Beasley, Japanese Imperialism, 1894-1945 (Oxford: Clarendon, 1987); James B. Crowley, "Japan's Military Foreign Policies," in James W. Morley, ed., Japan's Foreign Policy, 1868-1941: A Research Guide (New York: Columbia University Press, 1974), pp. 3-117; Peter Duus, ed., The Cambridge History of Japan, vol. 6, The Twentieth Century (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), chaps. 5-7; and Ian Nish, Japanese Foreign Policy, 1869-1942: Kasumigaseki to Miyakezaka (London: Routledge and Kegan Paul, 1977).

(٩) Nobutaka Ike, "War and Modernization," in Robert E. Ward, ed., Political Development in Modern Japan (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968), p. 189.

(١٠) Jack Snyder, Myths of Umpire: Domestic Politics and International Ambition (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991), p. I 14. وانظر أيضا Michael A. Barnhart, Japan Prepares for Total War: The Search for Economic Security, 1919-1941 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), p. 17.

(١١) Mark R. Peattie, "Introduction," in Myers and Peattie, eds., Japanese Colonial Empire, p. 9.

(١٢) E. H. Norman, "Japan's Emergence as a Modern State," in John W. Dower, ed., Origins of the Modern Japanese State: Selected Writings ofE. H. Norman (New York: Random House, 1975), p. 305. Also see Marius B. Jansen, "Japanese Imperialism: Late Meiji Perspectives," in Myers and Peattie, eds., Japanese Colonial Empire, p. 62: and Marius B. Jansen, "Modernization and Foreign Policy in Meiji Japan," in Ward, ed., Political Development, pp. 149-88.

(١٣) نقلا عن: Hiroharu Seki, "The Manchurian Incident, 1931," trans. Marius B. Jansen, in James W. Morley, ed., Japan Erupts: The London Naval Conference and the Manchurian Incident, 1928-1932 (New York: Columbia University Press, 1984), p. 143.

(١٤) نقلا عن: Peattie, "Introduction," in Myers and Peattie, eds., Japanese Colonial Empire. 15.

(١٥) Hilary Conroy, The Japanese Seizure of Korea, 1868-1910: A Study of Realism and Idealism in International Relations (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1960); and M. Frederick Nelson, Korea and the Old Orders in Eastern Asia (New York: Russell and Russell, 1945).

(١٦) Beasley, Japanese Imperialism, chaps. 4-5.

(١٧) Beasley, Japanese Imperialism, chap. 6.

(١٨) من أفضل المصادر حول الحروب الروسية- اليابانية Committee of Imperial Defence, The Official History of the Russo-Japanese War, 3 vols. (London: His Majesty's Stationery Office, 1910-20); R. M. Connaughton, The War of the Rising Sun and Tumbling Bear: A Military History of the Russo-Japanese War, 1904-1905 (London: Routledge, 1988); A. N. Kuropatkin, The Russian Army and the Japanese War, trans. A. B. Lindsay, 2 vols. (London: John Murray, 1909); Ian Nish, The Origins of the Russo-Japanese War (London: Longman, 1985); J. N. Westwood, Russia against Japan, 1904-1905: A New Look at the Russo-Japanese War (Albany: State University of New York Press, 1986); and John A. White, The Diplomacy of the Russo-Japanese War (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1964).

(١٩) Beasley, Japanese Imperialism, chap. 7.

(٢٠) Beasley, Japanese Imperialism, chap. 8.

(٢١) James W. Morley, The Japanese Thrust into Siberia, 1918 (New York: Columbia University Press, 1957). وانظر أيضا الهامش (١٢٨) بالفصل الرابع من هذا الكتاب.



(٢٢) Emily O. Goldman, Sunken Treaties: Naval Arms Control between the Wars (University Park: Pennsylvania State University Press, 1994); and Stephen E. Pelz, Race to Pearl Harbor: The Failure of the Second London Naval Conference and the Onset of World War 11 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974).

(٢٣) Crowley, "Japan's Military Foreign Policies," pp. 39-54.

(٢٤) من أفضل الدراسات حول تلك الفترة Barnhart, Japan Prepares for Total War; Alvin D. Coox, Nomonhan: Japan against Russia, 1939, 2 vols. (Stanford, CA: Stanford University Press, 1985); and James B. Crowley, Japan's Quest for Autonomy: National Security and Foreign Policy, 1930-1938 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966).

(٢٥) Seki, "The Manchurian Incident"; Sadako N. Ogata, Defiance in Manchuria: The Making of Japanese Foreign Policy, 1931-1932 (Berkeley: University of California Press, 1964); Mark R. Peattie, Ishiwara Kanji and Japan's Confrontation with the West (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975), chaps. 4-5; and Toshihiko Shimada, "The Extension of Hostilities, 1931-1932," trans. Akira Iriye, in Morley, ed., Japan Erupts, pp. 233-335.

(٢٦) Peter Duus, Raymond H. Myers, and Mark R. Peattie, eds., The Japanese Formal Empire in China, 1895-1937 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989); and Shimada Toshihiko, "Designs on North China, 1933-1937," trans. James B. Crowley, in James W. Morley, ed., The China Quagmire: Japan's Expansion on the Asian Continent, 1933-1941 (New York: Columbia University Press, 1983), pp. 3-230.

(٢٧) George H. Blakeslee, "The Japanese Monroe Doctrine," Foreign Affairs 11, No. 4 (July 1933), pp. 671-81.

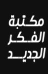
(٢٨) Ikuhiko Hata, "The Marco Polo Bridge Incident, 1937," trans. David Lu and Katsumi Usui, "The Politics of War, 1937-1941," trans. David Lu, in Morley, ed., China Quagmire, pp. 233-86, 289-435.

(٢٩) Alvin D. Coox, The Anatomy of a Small War: The Soviet-Japanese Struggle for Changkufeng-Khasan, 1938 (Westport, CT: Greenwood, 1977); Coox, Nomonhan, vols. 1-2; and Hata, "The Japanese-Soviet Confrontation, 1935-1939," trans. Alvin D. Coox, in James W. Morley, ed., Deterrent Diplomacy: Japan, Germany, and the USSR, 1935-1940 (New York: Columbia University Press, 1976), pp. 113-78.

(٣٠) سنناقش هذه المرحلة من التوسع الياباني بالتفصيل في موضع لاحق من هذا الفصل.

(٣١) ثمة مناقشة إجمالية لبسمارك بصفته واقعيا وقوميا في Bruce Waller, Bismarck, 2d ed. (Oxford: Blackwell, 1997), chaps. 2-4. ولعل أفضل سيرتين ذاتيتين لبسمارك تتعاملان بالتفصيل مع هذه الأمور هما Lothar Gall, Bismarck: The White Revolutionary, vol. I, 1851-1871, trans. J. A. Underwood (Boston: Unwin Hyman, 1986); and Otto Pflanze, Bismarck and the Development of Germany: The Period of Unification, 1815-1871 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973).

(٣٢) الأعمال الأساسية حول هذا الموضوع هي Andreas Hillgruber, Germany and the Two World Wars, trans. William C. Kirby (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982), chap. 2; and Eberhard Jacket, Hitler's World View: A Blueprint for Power, trans. Herbert Arnold (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981), chaps. 2, 5. Also see Dale C. Copeland, The Origins of Major War (Ithaca, NY: Cornell University press, 2000), chap. 5; Gordon A. Craig, Germany, 1866-1945 (Oxford: Oxford University Press, 1980), pp. 673-77; and Sebastian Haffner, The Meaning of Hitler, trans, Ewald Osers (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979), pp. 75-95. Hitler's most comprehensive writings on foreign policy are found not in Mein Kampf, but In Hitler's Secret Book, trans. Salvator Attanasio (New York: Bramhall House, 1986).



(٣٣) David Calleo, The German Problem Reconsidered: Germany and the World Order 1870 to the Present (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), p. 119. Also see Ludwig Dehio, Germany and World Politics in the Twentieth Century, trans. Dieter Pevsner (New York: Norton, 1959); Fritz Fischer, From Kaiserreich to Third Reich Elements of Continuity in German History, 1871-1945, trans. Roger Fletcher (London: Allen and Unwin, 1986); Klaus Hildebrand, The Foreign Policy of the Third Reich, trans. Anthony Fothergill (Berkeley: University of California Press, 1973), pp. I-11, 135-47; and Woodruff D. Smith, The Ideological Origins of Nazi Imperialism (Oxford: Oxford University Press, 1986).

(٣٤) انظر Henry A. Turner, Hitler's Thirty Days to Power, January 1933 (Reading, MA: Addison-Wesley! 996), pp. 173-74.

(٣٥) توجد أدلة على أهداف ألمانيا الطموحة في قائمة أهداف الحرب التي أعدها المستشار ثيوبولد فون بيثمان- هولويج Theobald von Bethmann-Hollweg بعد شهر واحد من اندلاع الحرب العالمية الأولى. انظر Fritz Fischer, Germany's Aims in the First World War (New York: Norton, 1967), pp. 103-6. Also see Stephen Van Evera, Causes of War: Power and the Roots of Conflict (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), pp. 202-3.

(٣٦) انظر الفصل الثامن.

(٣٧) من أفضل المراجعات العامة للسياسة الأوروبية بين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٠ Luigi Albertini, The Origins of the War of 1914, vol. I, European Relations from the Congress of Berlin to the Eve of the Sarajevo Murder, ed. and trans. Isabella M. Massey (Oxford: Oxford University Press, 1952), chaps. 1-2; Imanuel Geiss, German Foreign Policy, 1871-1914 (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), chaps. 3-9; William L. Langer, European Alliances and Alignments, 1871-1890 (New York: Alfred A. Knopf, 1939); William L. Langer, The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902, 2d ed. (New York: Knopf, 1956); Norman Rich, Friedrich Von Holstein: Politics and Diplomacy in the Era of Bismarck and Wilhelm II, 2 vols. (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), pts. 2-5; Glenn H. Snyder, Alliance Politics (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997); and A.J.P. Taylor, The Struggle for Mastery in Europe, 1848-1918 (Oxford: Clarendon, 1954), chaps. 10-17.

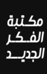
(٣٨) ترجع هذه العبارة إلى ميدليكوت، رغم أنه يدفع هو الآخر بأنها لا تقدم وصفا دقيقا لبسمارك. انظر W. N. Medlicott, Bismarck and Modern Germany (New York: Harper and Row, 1965), p. 180.

(٣٩) انظر George F. Kennan, The Decline of Bismarck s European Order: Franco-Russian Relations, 1X75-1890 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979), pp. 11-23; and Taylor, Struggle, pp. 225-27.

(٤٠) Joseph V. Fuller, Bismarck's Diplomacy at Its Zenith (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1922), chaps. 6-8; William D. Irvine, The Boulanger Affair Reconsidered: Royalism, Boulangism, and the Origins of the Radical Right in France (Oxford: Oxford University Press, 1989); and Langer, European Alliances, chap. 11.

(٤١) Kennan, Decline, p. 338.

(٤٢) Richard D. Challener, The French Theory of the Nation in Arms, 1866-1939 (New York: Russell and Russell, 1965), chaps. 1-2; Allan Mitchell, Victors and Vanquished: The German Influence on Army and Church in France after 1870 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984), chaps. 1-5; Barry R. Posen, "Nationalism, the Mass Army, and Military Power," International Security 18, No. 2 (Fall 1993), pp. 109-17; and David Stevenson, Armaments and the Coming of War: Europe, 1904-1914 (Oxford: Oxford University Press, 1996), pp. 56-58.



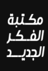
[٤٣] انظر الفصل الثامن.

[٤٤] من أفضل المراجعات العامة للسياسة الأوروبية بين عامي ١٩٠٠ و١٩١٤ ما يلي: Albertini, Origins of the War, vol. I, chaps. 3-10; Geiss, German Foreign Policy, chaps. 8-17; David G. Herrmann, The Arming of Europe and the Making of the First World War (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); Rich, Holstein, vol. 2, pts. 5-6; Snyder, Alliance Politics; Stevenson, Armaments and the Coming of War, and Taylor, Struggle, chaps. 17-22.

[٤٥] كانت ألمانيا في بداية الأزمة في يوليو ١٩١٤ تريد حربا إقليمية في البلقان تتضمن النمسا- المجر وصربيا. وكانت ترغب في حرب قارية تضم النمسا- المجر وألمانيا ضد فرنسا وروسيا. لكنها لم ترد حربا عالمية، ما يعني اشتراك البريطانيين في النزاع. انظر Jack S. Levy, "Preferences, Constraints, and Choices in July 1914," International Security 15, No. 3 (Winter 1990-91), pp. 154-61. وقد اتضح مع تطور الأزمة أن أوروبا كانت تتجه إما إلى حرب قارية أو حرب عالمية وليس حرب إقليمية. ولم تبذل ألمانيا التي لعبت الدور الرئيس في إثارة الأزمة منذ البداية جهدا يذكر لإنهائها حينما كانت الحرب تلوح في الأفق. بل إن ألمانيا رأت في وقوع حرب كبرى مع فرنسا وروسيا فرصة لكي ١) تكسر الطوق الذي فرضه عليها الحلف الثلاثي، ٢) وتسحق روسيا التي كانت تخشى من أن تصبح أقوى من ألمانيا في المستقبل القريب، ٣) تؤسس هيمنة في أوروبا. من أجل أدلة على أن هذه الأهداف سيطرت على التفكير الألماني، انظر على سبيل المثال Copeland, Origins of Major War, chaps. 3-4; Fritz Fischer, War of Illusions: German Policies from 1911 to 1914, trans. Marian Jackson (New York: Norton, 1975), chaps. 22-23; Imanuel Geiss, ed., July 1914, The Outbreak of the First World War: Selected Documents (New York: Norton, 1974); Konrad H. Jarausch, "The Illusion of Limited War: Chancellor Bethmann-Hollweg's Calculated Risk, July 1914,"Central European History 2, No. 1 (March 1969), pp. 4H-76; Wayne C. Thompson, In the of the Storm: Kurt Riezler and the Crises of Modern Germany (Ames: University of Iowa Press, 1980), chaps. 2-3، وانظر أيضا الأعمال المذكورة في الهامش [٣٥] بهذا الفصل.

[٤٦] توجد أقسام معاهدة فيرساي التي تتعامل مع حجم الجيش الألماني وشكله في U.S. Department of State, The Treaty of Versailles and After: Annotations of the Text of the Treaty (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1947), pp. 301-65.

[٤٧] حول خوف ألمانيا من بولندا، انظر Michael Geyer, "German Strategy in the Age of Machine Warfare, 1914-1945," in Peter Paret, ed., Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age (Princeton, NJ: Princeton University Press, 19Kd), pp. 561-63; and Gaines Post, Jr., The Civil-Military Fabric of Weimar Foreign Policy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973), pp. 101-10. تقدم حالة بولندا في الأعوام التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة دعما إضافيا للواقعية الهجومية. فقد تمتعت تلك الدولة حديثة النشأة لفترة وجيزة بميزة عسكرية على ألمانيا والاتحاد السوفيتي اللذين كانت الهزيمة في الحرب العالمية الأولى قد دمرتهما. ولما سنحت لبولندا الفرصة لزيادة قوتها وتحسين أمنها، شرعت في تفكيك الاتحاد السوفيتي وبناء اتحاد قوي بقيادة بولندية تضمن ليتوانيا وبيلاروسيا وأوكرانيا، حيث كان البولنديون "يحلمون بإعادة تأسيس الدولة القوية مترامية الأطراف التي كانت تعرف في الماضي باسم مملكة بولندا". Josef Korbel, Poland



between East and West: Soviet and German Diplomacy toward Poland, 1919-1933 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963), p. 33. وانظر أيضا المصادر المذكورة في الهامش [٤١] بالفصل الثالث من هذا الكتاب.

[٤٨] انظر: Edward W. Bennett, German Rearmament and the West, 1932-1933 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979); Jon Jacobson, Locarno Diplomacy: Germany and the West, 1925-1929 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1972); Christopher M. Kimmich, The Free City: Danzig and German Foreign Policy, 1919-19 M (New Haven, CT: Yale University Press, 1968); Post, Civil-Military Fabric; Marshal) M. Lee and Wolfgang Michalka, German Foreign Policy, 1917-1933: Continuity or Break? (New York: Berg, 1987); and Smith, Ideological Origins, chap. 9.

[٤٩] من أجل هذه الغاية وقعت ألمانيا فايمار والاتحاد السوفيتي في السادس عشر من أبريل ١٩٢٢ معاهدة رابالو Rapallo السرية، ذلك "الترتيب التعاوني بعيد المدى متعدد الجوانب" الذي سمح لألمانيا بتحسين قدرتها العسكرية سرياً بخرق معاهدة فرساي. Jiri Hochman, The Soviet Union and the Failure of Collective Security, 1934-1938 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), p. 17. Also see Hans W. Gatzke, "Russo-German Military Collaboration during the Weimar Republic," American Historical Review 63, No. 3 (April 1958), pp. 565-97; Aleksandr M. Nekrich, Pariahs, Partners, Predators: German-Soviet Relations, 1922-1941 (New York: Columbia University Press, 1997), chaps. 1-2; and Kurt Rosenbaum, Community of Fate: German-Soviet Diplomatic Relations, 1922-1928 (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1965).

[٥٠] Henry L. Hretlon, Stresemann and the Revision of Versailles: A Fight for Reason (Stanford, CA: Stanford University Press, 1953), p. 25. وانظر أيضا Manfred J. Enssle, Stresemann 's Territorial Revisionism: Germany, Belgium, and the Eupen-Malmedy Question, 1919-1929 (Wiesbaden, FRG: Franz Steiner, 1980); Hans W. Gatzke, Stresemann and the Rearmament of Germany (New York: Norton, 1969)، وكذلك الأعمال المذكورة في الهامش [٤٨] بهذا الفصل. حول تأثير سياسة القوة Machtpolitik في ألمانيا فايمار، انظر Civil-Miliatry Fabric, pp. 81-82, 164-67, 311-12.

[٥١] من أفضل المصادر حول العدوان النازي: Hildebrand, Foreign Policy of the Third Reich; Hillgruber, Germany, chaps. 5-9; Norman Rich, Hitler's War Aims: Ideology, the Nazi State, and the Course of German Expansion (New York: Norton, 1973); Telford Taylor, Sword and Swastika: Generals and Nazis in the Third Reich (New York: Simon and Schuster, 1952); Gerhard L. Weinberg, The Foreign Policy of Hitler's Germany: Diplomatic Revolution in Europe, 1933-36 (Chicago: University of Chicago Press, 1970); and Gerhard L. Weinberg, TheForeign Policy of Hitler's Germany: Starting World War II, 1937-39 (Chicago: University of Chicago Press, 1980).

[٥٢] حول نمو الجيش الألماني في العقد الرابع من القرن العشرين، انظر الفصل الثامن.

[٥٣] Richard Pipes, The Formation of the Soviet Union: Communism and Nationalism, 1917-1923 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957), p. 1. وانظر أيضا William C. Fuller, Jr., Strategy and Power in Russia, 1600-1914 (New York: Free Press, 1992); Geoffrey Hosking, Russia: People and Empire, 1552-1917 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997), pt. 1; Barbara Jelavich, A Century of Russian Foreign Policy, 1814-1914 (Philadelphia: J. B. Lippincott, 1964); and John P. LeDonne, The Russian Empire and the World, 1700-1917: The Geopolitics of Expansion and Containment (Oxford: Oxford University Press, 1997).



[٥٤] Fuller, Strategy and Power, p. 132. Also see pp. 34, 125-27, 134-39, 174-75; and Hosking, Russia, pp. 3-4, 41.

[٥٥] هذان الاقتباسان مأخوذان من Stephen M. Walt, Revolution and War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), p. 129.

[٥٦] هذه العبارة مأخوذة من Jon Jacobson, When the Soviet Union Entered World Politics (Berkeley: University of California Press, 1994), p. 3 الذي يصف إجماع الدارسين حول سياسة لينين الخارجية.

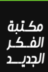
[٥٧] Richard K. Debo, Revolution and Survival: The Foreign Policy of Soviet Russia, 1917-18 (Toronto: University of Toronto Press, 1979), p. 416. انظر Piero Melograni, Lenin and the Myth of World Revolution: Ideology and Reasons of State, 1917-1920, trans. Julie Lerro (Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press International, 1979) الذي يدفع بأن لينين لم يكن يريد ثورة عالمية لأن ذلك من شأنه أن يُوصِل إلى السلطة في الدول الأخرى أحزابا شيوعية واشتراكية قد تهيمن على اليسار الأوروبي على حساب البلاشفة.

[٥٨] حول ستالين كواقعي، انظر P.M.H. Bell, The Origins of the Second World War in Europe, 2d ed. (London: Longman, 1997), pp. 136-37; David Holloway, Stalin and the Bomb: The Soviet Union and Atomic Knergy, 19W-1956 (New Haven, CT: Yale University Press, 1994), pp. 168-69; Henry Kissinger, Diplomacy (New York: Simon and Schuster, 1994), chaps. 13-20; Vojtech Mastny, Russia's Road to the Cold War Diplomacy, Warfare, and the Politics of Communism, 1941-1945 (New York: Columbia University Press, 1979), p. 223; Adam B. Ulam, Expansion and Coexistence: Soviet Foreign Policy, 1917-1973, 2d ed. (New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1974), p. 144; and Vladislav Zubok and Constantine Pleshakov, Inside the Kremlin's Cold War From Stalin to Khrushchev (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996), pp. 18, 38. وانظر أيضا Vladimir O. Pechatnov, "The Big Three after World War II: New Documents on Soviet Thinking about Post War Relations with the United States and Britain," Cold War International History Project (CWIHP) Working Paper No. 13 (Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, July 1995) الذي يوضح أن ثلاثة على الأقل من مستشاري السياسة الخارجية الرئيسين لستالين كانوا يرون العالم من منظور السياسة الواقعية.

حول التعاون النازي- السوفيتي بين أغسطس ١٩٣٩ ويونيو ١٩٤١، انظر الأعمال المذكورة في الهامش [٥٩] بالفصل الثاني في هذا الكتاب.

[٥٩] Zubok and Pleshakov, Inside the Kremlin's Cold War, p. 139.

[٦٠] Barrington Moore, Jr., Soviet Politics— The Dilemma of Power: The Role of Ideas in Social Change (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1950), p. 408. وانظر أيضا ibid., pp. 350-51, 382-83; 390-92; Francesca Gori and Silvio Pons, eds., The Soviet Union and Europe in the Cold War, 1945-1953 (London: Macmillan, 1996); Walter Lippmann, The Cold War: A Study in U.S. Foreign Policy (New York: Harper and Brothers, 1947); Samuel L. Sharp, "National Interest: Key to Soviet Politics," in Erik P. Hoffmann and Frederic J. Fleron, Jr., eds., The Conduct of Soviet Foreign Policy (Chicago: Aldine-Atherton, 1971), pp. 108-17; Snyder, Myths of Empire, chap. 6; Ulam, Expansion and Coexistence; William C. Wohlf orth, The Elusive Balance: Power and



Perceptions during the Cold War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993); and Zubok and Pleshakov, Inside the Kremlin's Cold War.

(٦١) من الأعمال التي تؤكد دور الأيديولوجيا في السياسة الخارجية السوفيتية Jacobson, When the Soviet Union Entered; Douglas J. Macdonald, "Communist Bloc Expansion in the Early Cold War: Challenging Realism, Refuting Revisionism," International Security 20, No. 3 (Winter 1995-96), pp. 152-88; Teddy J. Uldricks, Diplomacy and Ideology: The Origins of Soviet Foreign Relations, 1917-1930 (London: Sage, 1979); and Walt, Revolution and War, chap. 4.

(٦٢) انظر E. H. Carr, The Bolshevik Revolution, 1917-1923, vol. 3 (New York: Macmillan, 1961), chaps. 21-25; Debo, Revolution and Survival; Richard K. Debo, Survival and Consolidation: The Foreign Policy of Soviet Russia, 1918-1921 (Montreal: McGill-Queen's University Press, 1992); Ulam, Expansion and Coexistence, chap. 3; and Walt, Revolution and War, chap. 4.

(٦٣) انظر John W. Wheeler-Bennett, Brest-Litovsk: The Forgotten Peace, March 1918 (New York: Norton, 1971).

(٦٤) انظر الهامش (١٢٨) بالفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٦٥) انظر Debo, Survival and Consolidation, chaps. 13-14; James M. McCann, "Beyond the Bug: Soviet Historiography of the Soviet-Polish War of 1920," Soviet Studies 36, No. 4 (October 1984), pp. 475-93، والمصادر المذكورة بالهامش (٤١) بالفصل الثالث من هذا الكتاب. تدعم هذه الحالة ادعاء إريك لابس بأن الدول توسع أهدافها من الحرب حين تسنح فرص للغزو في أثناء القتال. انظر Labs, "Offensive Realism"

(٦٦) كانت اليابان، كما أوضحنا آنفا، تحتفظ بقوات في سيبيريا حتى عام ١٩٢٢ وفي شمال سخالين حتى عام ١٩٢٥.

(٦٧) انظر Carr, Bolshevik Revolution, vol. 3, chaps. 26-34; R. Craig Nation, Black Earth, Red Star: A History of Soviet Security Policy, 1917-1991 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1992), chap. 2; Jacobson, When the Soviet Union Entered; Teddy J. Uldricks, "Russia and Europe: Diplomacy, Revolution, and Economic Development in the 1920s," International History Review 1, No. 1 (January 1979), pp. 55-83; Ulam, Expansion and Coexistence, chap. 4; and Walt, Revolution and War, pp. 175-201.

(٦٨) انظر المصادر المذكورة في الهامش (٤٩) بهذا الفصل.

(٦٩) نقلا عن Robert C. Tucker, Stalin in Power: The Revolution from Above, 1928-1941 (New York: Norton, 1990), p. 9. لمناقشة مفصلة لسياسة التصنيع التي اتبعها ستالين في العقد السابق على الحرب العالمية الثانية، انظر ibid., chaps. 3-5; and Alec Nove, An Economic History of the USSR, 1917-1991, 3d ed. (New York: Penguin, 1992), chaps. 7-9.

(٧٠) Jonathan Haslam, The Soviet Union and the Threat from the East, 1933-1941: Moscow, Tokyo and the Prelude to the Pacific War (Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1992).

(٧١) انظر الفصل الثامن.

(٧٢) انظر المصادر المذكورة في الهامش (٢٨) بالفصل الخامس.



(٧٣) Nikita Khrushchev, Khrushchev Remembers, trans, and ed. Strobe Talbott (Boston: Little, Brown, 1970), p. 134.

(٧٤) Mastny, Russia's Road to the Cold War; and Ulam, Expansion and Coexistence, chap. 7.

(٧٥) Russell D. Buhite, Decisions at Yalta: An Appraisal of Summit Diplomacy (Wilmington, DE: Scholarly Resources, 1986), chap. 5; Diane S. Clemens, Yalta (Oxford: Oxford University Press, 1970), pp. 58-62, 247-55; Herbert Feis, Churchill Roosevelt, Stalin: The War They Waged and the Peace They Sought (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957), pp. 505-18; and Odd Arne Westad, Cold War and Revolution: Soviet-American Rivalry and the Origins of the Chinese Civil War, 1944-1946 (New York: Columbia University Press, 1993), chap. 1.

(٧٦) Bruce Cumings, The Origins of the Korean War, vol. I, Liberation and the Emergence of Separate Regimes, 1945-1947 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981); and Kathryn Weathersby, "Soviet Aims in Korea and the Origins of the Korean War, 1945-1950: New Evidence from Russian Archives," CWIHP Working Paper No. 8 (Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for ScholLiis, November 1993).

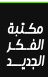
(٧٧) كان صناع السياسة الأمريكيون يعتقدون في عام ١٩٤٨ أن أربعة ملايين شخص كانوا يخدمون في القوات المسلحة السوفيتية وليس ٢.٨٧ مليون. انظر Matthew A, Evangelista, "Stalin's Postwar Army Reappraised," International Security 7, No. 3 (Winter 1982-83), pp. 110-38; and the articles by Phillip A. Karber and Jerald A, Combs, John S. Duffield, and Matthew Evangelista in "Assessing the Soviet Threat to Europe: A Roundtable," Diplomatic History 22, No. 3 (Summer 1998), pp. 399-449. ورغم هذه التقديرات المرتفعة للمخابرات الأمريكية، كان صناع السياسة الغربيون يعتقدون في أواخر الأربعينات أن الجيش الأحمر يمكن أن يجتاح أوروبا الغربية. وأصبح الخوف من الحرب الخاطفة السوفيتية قلقا شديدا بعد أن غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية في يونيو ١٩٥٠. انظر Ulam, Expansion and Coexistence, pp. 404, 438, 498.

(٧٨) يكتب دوغلاس ماكدونالد "تؤكد المذكرات الشفهية لكل من خروشوف ومولوتوف وكثير من الأدلة الجديدة الأخرى أن خوف ستالين من القوة الأمريكية كان القيد الأهم للنزعة التوسعية السوفيتية".
Macdonald, "Communist Bloc Expansion," p. 161

(٧٩) انظر Werner Hahn, Postwar Soviet Politics: The Fall of Zhdanov and the Defeat of Moderation, 1946-1953 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1982); Holloway, Stalin and the Bomb, chap. 8; Vojtech Masthy,"The,Cold War and Soviet Insecurity: The Stalin Years (Oxford: Oxford University Press, 1996); Pechatnov, "The Big Three"; Ulam, Expansion and Coexistence, chaps. 8-13; and Zubok and Pleshakov, Inside the Kremlin's Cold War, chaps. 1-3 and "Postmortem." وانظر أيضا الاقتباسات المأخوذة من Molotov and Stalin in Marc Trachtenberg, A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 19, 36.

(٨٠) Louise L. Fawcett, Iran and the Cold War: The Azerbaijan Crisis of 1946 (Cambridge: Cambridge University Press, 1992); Bruce Kuniholm, The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey, and Greece (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980), chaps. 3-6; and Natalia 1. Yegorova, "The 'Iran Crisis' of 1945-1946: A View from the Russian Archives," CWHIP Working Paper No. 15 (Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, May 1996).

(٨١) Kuniholm, The Origins of the Cold War, chaps. 1, 4-6; Melvyn P. Leffler, "Strategy, Diplomacy, and the Cold War: The United States, Turkey, and NATO, 1945-1952,"



Journal of American History 71, No. 4 (March 1985), pp. 807-25; and Eduard Mark, "The War Scare of 1946 and Its Consequences," Diplomatic History 21, No. 3 (Summer 1997), pp. 383-415.

(٨٢) توصل الاتحاد السوفيتي أيضا إلى اتفاق مع الغرب في عام ١٩٥٥ على سحب القوات السوفيتية وقوات حلف شمال الأطلنطي من النمسا وجعلها دولة محايدة في الصراع بين الشرق والغرب. لكن كانت هناك أسباب استراتيجية وجيهة تدفع السوفييت لخرق هذه الصفقة، كما يتضح في Audrey K. Cronin, Great Power Politics and the Struggle over Austria, 1945-1955 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986).

(٨٣) من أفضل المصادر حول السياسة السوفيتية في آسيا Sergei N. Goncharov, John W. Lewis, and Xue Litai, Uncertain Partners: Stalin, Mao, and the Korean War (Stanford, CA: Stanford University Press, 1993); Westad, Cold War and Revolution; and Michael M. Sheng, Battling Western Imperialism: Mao, Stalin, and the United States (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997).

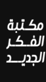
(٨٤) Goncharov, Lewis, and Litai, Uncertain Partners, chap. 5; Mastny, The Cold War, pp. 85-97; Weathersby, "Soviet Aims in Korea"; and Kathryn Weathersby, "To Attack or Not to Attack: Stalin, Kim Il Sung, and the Prelude to War," CWIHP Bulletin 5 (Spring 1995), pp. 1-9.

(٨٥) انظر من بين أعمال أخرى Galia Golan, The Soviet Union and National Liberation Movements in the Third World (Boston: Unwin Hyman, 1988); Andrzej Korbonski and Francis Fukuyama, eds., The Soviet Union and the Third World: The Last Three Decades (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987); Bruce D. Porter, The USSR in Third World Conflicts: Soviet Arms and Diplomacy in Local Wars, 1945-1980 (Cambridge: Cambridge University Press, 1984); and Carol R. Saivetz, ed., The Soviet Union in the Third World (Boulder, CO: Westview, 1989).

(٨٦) انظر Jeffrey T. Checkel, Ideas and International Political Change: Soviet/Russian Behavior and the End of the Cold War (New Haven, CT: Yale University Press, 1997); Matthew Evangelista, Unarmed Forces: The Transnational Movement to End the Cold War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999); Robert G. Herman, "Identity, Norms and National Security: The Soviet Foreign Policy Revolution and the End of the Cold War," in Peter J. Katzenstein, ed., The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics (New York: Columbia University Press, 1996), pp. 271-316; and Richard Ned Lebow and Thomas W. Risse-Kappen, eds., International Relations Theory and the End of the Cold War (New York: Columbia University Press, 1995).

(٨٧) انظر Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, "Power, Globalization, and the End of the Cold War: Reevaluating a Landmark Case for Ideas," International Security 25, No. 3 (Winter 2000-2001), pp. 5-53; William C. Wohlforth, "Realism and the End of the Cold War," International Security 19, No. 3 (Winter 1994-95), pp. 91-129; and Randall L. Schweller and William C. Wohlforth, "Power Test: Evaluating Realism in Response to the End of the Cold War," Security Studies 9, No. 3 (Spring 2000), pp. 60-107. وانظر أيضا الفصلين الثالث والعاشر من هذا الكتاب، وتعليقات صناع السياسة السوفييت السابقين في William C. Wohlforth, ed., Witnesses to the End of the Cold War (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), pt. 1.

(٨٨) Ronald G. Suny, The Revenge of the Past: Nationalism, Revolution, and the Collapse of the Soviet Union (Stanford, CA: Stanford University Press, 1993).



[٨٩] يمكن دحض الواقعية الهجومية إذا آثر الاتحاد السوفيتي القوي اقتصاديا التخلي عن أوروبا الشرقية لأن قادته صاروا على قناعة بأن التنافس الأمني لم يعد جانبا مهما من السياسة الدولية.

[٩٠] من أفضل المصادر حول السياسة الخارجية الإيطالية H. James Burgwyn, Italian Foreign Policy in the Interwar Period, 1918-1940 (Westport, CT: Praeger, 1997); Bosworth, Italy, the Least of the Great Powers; Alan Cassels, Mussolini's Early Diplomacy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970); MacGregor Knox, Mussolini Unleashed, 1939-1941: Politics and Strategy in Fascist Italy's Last War (Cambridge: Cambridge University Press, 1982); C. J. Lowe and F. Marzari, Italian Foreign Policy, 1870-1940 (London: Routledge and Kegan Paul, 1987); Christopher Seton-Watson, Italy from Liberalism to Fascism, 1870-1925 (London: Methuen, 1967); Denis Mack Smith, Modern Italy: A Political History (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1997); Denis Mack Smith, Mussolini's Roman Empire (New York: Viking, 1976); and Brian R. Sullivan, "The Strategy of the Decisive Weight: Italy, 1882-1922," in Williamson Murray, MacGregor Knox, and Alvin Bernstein, eds., The Making of Strategy: Rulers, States, and War (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), pp. 307-51.

[٩١] Bosworth, Italy, the Least of the Great Powers, p. viii. Also see Ottavio Barie, "Italian Imperialism: The First Stage," Journal of Italian History 2, No. 3 (Winter 1979), pp. 531-65; and Federico Chabod, Italian Foreign Policy: The Statecraft of the Founders, trans. William McCuaig (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996).

[٩٢] Maxwell H.H. Macartney and Paul Cremona, Italy's Foreign and Colonial Policy, 1914-1937 (Oxford: Oxford University Press, 1938), p. 12.

[٩٣] Seton-Watson, Italy, p. 29.

[٩٤] John Gooch, Army, State, and Society in Italy, 1870-1915 (New York: St. Martin's, 1989); "Italian Military Efficiency: A Debate," Journal of Strategic Studies 5, No. 2 (June 1982), pp. 248-77; MacGregor Knox, Hitler's Italian Allies: Royal Armed Forces, Fascist Regime, and the War of 1940-1943 (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); Smith, Mussolini's Roman Empire, chap. 13; and Brian R. Sullivan, "The Italian Armed Forces, 1918-40," in Allan R. Millett and Williamson Murray, eds., Military Effectiveness, vol. 2, The Interwar Period (Boston: Allen and Unwin, 1988), pp. 169-217.

[٩٥] نقلا عن: Gooch, Army, State, and Society, p. xi.

[٩٦] Sullivan, "Strategy of Decisive Weight."

[٩٧] انظر William A. Renzi, In the Shadow of the Sword: Italy's Neutrality and Entrance into the Great War, 1914-1915 (New York: Peter Lang, 1987); and Seton-Watson, Italy, chap. 11.

[٩٨] Smith, Modern Italy, p. 89.

[٩٩] Seton-Watson, Italy, p. 430.

[١٠٠] توجد نسخة من معاهدة لندن في Rene Albrecht-Carrie, Italy at the Paris Peace Conference (New York: Columbia University Press, 1938), pp. 334-39. Also relevant is the February 7, 1919, "Italian Memorandum of Claims," presented at the Paris Peace Conference, a copy of which can be found in ibid., pp. 370-87.

[١٠١] Taylor, Struggle, p. 544.

[١٠٢] Sullivan, "Strategy of Decisive Weight," p. 343.

[١٠٣] انظر Albrecht-Carrie, Italy at the Paris Peace Conference: and H. James Burgwyn, The Legend of the Mutilated Victory: Italy, the Great War, and the Paris Peace Conference, 1915-1919 (Westport, CT: Greenwood, 1993).

[١٠٤] Smith, Mussolini's Roman Empire, p. 60. Also see p. 16.



[١٠٥] John F. Coverdale, Italian Intervention in the Spanish Civil War (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975), pp. 41, 53, 74-78, 127-50, 198-200, 388-89.

[١٠٦] Knox, Mussolini Unleashed, p. 2.

[١٠٧] انظر Mario Cervi, The Hollow Legions: Mussolini's Blunder in Greece, 1940-1941, trans. Eric Mosbacher (Garden City, NY: Doubleday, 1971); and I.S.O. Playfair, The Mediterranean and Middle East, vol. I, The Early Successes against Italy (London: Her Majesty's Stationery Office, 1954).

[١٠٨] Snyder, Myths of Empire, p. 21. Also see ibid., pp. 1-3, 61-62; and Van Evera, Causes of War.

[١٠٩] Snyder, Myths of Empire, p. 308.

[١١٠] يلهب سنايدر، على سبيل المثال، في كتابه "أساطير الإمبراطورية" إلى أن السلوك العدواني للقوى العظمى يمكن تفسيره بالدرجة الأولى "بتبادل الخدمات" logrolling بين جماعات المصالح الخاصة على الجبهة الداخلية. ويعزو فان إيفيرا سلوكها الطائش إلى النزعة العسكرية. انظر Stephen Van Evera, Causes of War: Misperception and the Roots of Conflict (Ithaca, NY: Cornell University Press, forthcoming).

[١١١] انظر Snyder, Myths of Empire; Van Evera, Causes of War; and Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979). لمزيد من الأدلة حول هذا الخط الفكري، انظر Charles A. Kupchan, The Vulnerability of Empire (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1994). من أجل تلخيص ونقد ممتازين لهذا المنظور، انظر Fareed Zakaria, "Realism and Domestic Politics: A Review Essay," International Security 17, No. 1 (Summer 1992), pp. 177-98. وانظر أيضا الهامش [٣٠] بالفصل الثاني من هذا الكتاب.

[١١٢] Snyder, Myths of Empire, p. 8.

[١١٣] كما ورد في الفصل الثالث، تشكل تحالف فرض التوازن الذي هزم نابليون في عام ١٨١٣ بعد أن دُحِر الجيش الفرنسي الذي غزا روسيا في عام ١٨١٢ ودُمِّر. وتشكل تحالف فرض التوازن الذي هزم هتلر في النهاية في ديسمبر ١٩٤١ في الوقت الذي كان فيه الجيش الأحمر يتصدى للحرب الخاطفة الألمانية على أبواب موسكو. عند تلك النقطة كان عدد كبير من قادة الفيرماخت يرون أنهم خسروا الحرب ضد الاتحاد السوفيتي فعلا.

[١١٤] J. A. Nichols, Germany after Bismarck: The Caprivi Era, 1890-1894 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958); Sidney B. Fay, The Origins of the World War, 2d ed. (New York: Macmillan, 1943), pp. 122-24; Geiss, German foreign Policy, chap. 7; and Rich, Holstein, vols. 1-2, chaps. 23-35.

[١١٥] إن تشارلز كوبشان الذي يتهم ألمانيا الفيلهلمية بالتسبب في تطويق نفسها يعترف بأن ألمانيا لم تبدأ في التصرف بطريقة عدوانية حتى عام ١٨٩٧. Kupchan, Vulnerability of Empire, p. 360. لكن تنطوي هذه الحجة على مشكلة وهي أن ألمانيا كانت تطوقها فرنسا وروسيا قبل عام ١٨٩٧. ولذلك لا يمكن تفسير الساق الأولى والأهم للحلف الثلاثي، وفقا للتسلسل الزمني لكوبشان، بالسلوك الألماني العدواني. توجد المشكلة نفسها في Snyder, Myths of Empire, pp. 68, 72.



[١١٦] Medlicott, Bismarck, p. 172. Also see ibid., pp. 164-66, 171-73; Fuller Bismarck's Diplomacy, passim; Geiss, German Foreign Policy, chaps. 6-7; Kennan Decline, chaps. 18-22; and Taylor, Struggle, pp. 317-19.

[١١٧] Geiss, German Foreign Policy, p. 52. Waller makes the same argument in Bismarck, p. 118.

[١١٨] هذه النقطة هي الموضوع الأساسي في Paul M. Kennedy, The Rise of the Anglo-German Antagonism, 1860-1914 (London: Allen and Unwin, 1980), esp. chaps. 16, 20. وانظر أيضا Calleo, German Problem Reconsidered، والفصل الثامن من هذا الكتاب.

[١١٩] يُعَد كتاب Hillgruber, Germany, p. 13 مرجعا ممتازا حول هذه النقطة. وحتى لو لم تحدث الأزمة المغربية، فإن هزيمة روسيا في ذاتها كانت ستدفع تكوين الحلف الثلاثي. لكن هذه الأزمة لم تكفِ وحدها لأن تدفع المملكة المتحدة للتكاتف مع فرنسا وروسيا.

[١٢٠] Herrmann, Arming of Europe, chap. 2.

[١٢١] لقد فشلت المملكة المتحدة في إظهار "التزام واضح في الوقت المناسب لدعم حلفائها"، وفي الوقت نفسه حدث تحسن ملحوظ في العلاقات الإنجليزية- الألمانية بين عامي ١٩١١ و١٩١٤. انظر Levy, "Preferences," p. 168; Sean M. Lynn-Jones, "Detente and Deterrence: Anglo-German Relations, 1911-1914," International Security II, No. 2 (Fall 1986), pp. 121-50; Scott D. Sagan, "1914 Revisited: Allies, Offense, and Instability," International Security 11, No. 2 (Fall 1986), pp. 169-71، والمصادر المذكورة في الهامش [٧٩] من الفصل الثامن بهذا الكتاب. فضلا عن أن العلاقات الإنجليزية- الروسية ساءت بعض الشيء بعد عام ١٩١١، ما أثار شكوكا حول نجاح الحلف الثلاثي. انظر Keith Neilson, Britain and the Last Tsar: British Policy and Russia, 1894-1917 (Oxford: Clarendon, 1995), chaps. 10-11.

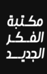
[١٢٢] على سبيل المثال يكتب سيريل فولز "كان الألمان قاب قوسين أو أدنى من وضع خطة مطولة مدروسة وتنفيذها لإبادة خصومهم". Falls, The Great War (New York: Capricorn, 1959), p. 70. وانظر أيضا Trevor N. Dupuy, A Genius for War: The German Army and General Staff, 1807-1945 (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977), pp. 145-47; Herbert Rosinski, The German Army (New York: Praeger, 1966), pp. 134-37; and Sagan, "1914," pp. 159-61.

[١٢٣] Sagan, "1914," pp. 159-60.

[١٢٤] انظر Michael C. Desch, When the Third World Matters: Latin America and United States Grand Strategy (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1993), pp. 39-44; and Taylor, Struggle, pp. xx, 566-67. وانظر أيضا المناقشة الواردة في الهامش [٦٠] من الفصل السابع بهذا الكتاب.

[١٢٥] Taylor, Mastery, p. 427. Regarding the balance of power in 1905, see Herrmann, Arming of Europe, pp. 40-47.

[١٢٦] ساد ميل بين الجنرالات الألمان في عام ١٩٠٥ لشن حرب وقائية، لكن يبدو أن المشير ألفريد فون شليفين (رئيس هيئة الأركان العامة) لم يكن من ضمنهم. وبغض النظر عن ذلك، فقد رفض القيصر النظر في الفكرة. انظر Geiss, "Origins of the First World War," in Geiss, ed., July 1914, pp. 39-40; Martin Kitchen, A Military History of Germany: From the Eighteenth Century to



the Present Day (Bloomington: Indiana University Press, 1975), pp. 174-75; and Gerhard Ritter, The Schlieffen Plan: Critique of a Myth, trans. Andrew and Eva Wilson (London: Oswald Wolff, 1958), pp. 103-28.

[١٢٧] قال هتلر في منتصف شهر فبراير ١٩٤٥ : "أكدت مرارا أننا يجب أن نتجنب بأي ثمن خوض حرب على جبهتين". Francois Genoud, ed., The Last Testament of Adolf Hitler: The Hitler-Bormann Documents, February-April 1945, trans. R. H. Stevens (London: Cassell, 1961), p. 63. كانت آراؤه حول هذا الموضوع غير معتادة في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى. انظر Post, Civil-Military Fabric, p. 151

[١٢٨] قال هتلر لجنرالاته في الثلاثين من مارس ١٩٤١ : "توجد الآن إمكانية لضرب روسيا مع الحفاظ على مؤخرتنا آمنة، وهي فرصة لن تتكرر قريباً". نقلا عن Joachim C. Fest, Hitler, trans. Richard and Clara Winston (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1974), p. 646.

[١٢٩] Rich, Hitler's War Aims, p. xii. Also see Craig, Germany, chap. 19, esp. pp. 677-78; Wolfram Wette, "Ideology, Propaganda, and Internal Politics as Preconditions of the War Policy of the Third Reich," in Wilhelm Deist et al., eds., Germany and the Second World War, vol. 1, The Build-up of German Aggression, trans. P. S. Falla et al. (Oxford: Clarendon, 1990), pp. 83-124.

[١٣٠] Matthew Cooper and James Lucas, Panzer: The Armoured Force of the Third Reich (New York: St. Martin's, 1976), pp. 7-24; Kenneth Macksey, Guderian: Creator of the Blitzkrieg (New York: Stein and Day, 1976), chap. 5; Ernest R. May, Strange Victory: Hitler's Conquest of France (New York: Hill and Wang, 2000), pt. 3; John J. Mearsheimer, Conventional Deterrence (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), chap. 4; and Barry R. Posen, Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), chaps. 3, 6.

[١٣١] Haffner, Meaning of Hitler, p. 49.

[١٣٢] تلك عبارة جوكيم فيست الذي يستخدم العام ١٩٣٨ وليس ١٩٤٠ للنقطة نفسها. Fest, Hitler, p. 9

[١٣٣] Robert Cecil, Hitler's Decision to Invade Russia (New York: David Mickay, 1975), chap. 8; Matthew Cooper, The German Army, 1933-1945: Its Political and Military Failure (New York: Stein and Day, 1978), chaps. 17-18; Geyer, "German Strategy," pp. 587-90; and Barry K. Leach, German Strategy against Russia, 1939-1941 (Oxford: Clarendon, 1973).

[١٣٤] Feis, Churchill, Roosevelt, Stalin, pp. 9-10; Waldo Heinrichs, Threshold of War: Franklin D. Roosevelt and American Entry into World War II (Oxford: Oxford University Press, 1988), pp. 95, 102-3; Warren F. Kimball, The Juggler: Franklin Roosevelt as Wartime Statesman (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), p. 15, 21-41; and William L. Langer and S. Everett Gleason, The Undeclared War, 1940-1941 (New York: Harper, 1953), chap. 17.

[١٣٥] انظر الفصل الثامن.

[١٣٦] كل الاقتباسات الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من Haffner, Meaning of Hitler, pp. 104-5.

[١٣٧] ذلك موضوع أساسي في Akira Iriye, The Origins of the Second World War in Asia and the Pacific (London: Longman, 1987).

[١٣٨] Dorothy Borg, The United States and the Far Eastern Crisis of 1933-1938 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1964); Warren I. Cohen, America's Response to China: An Interpretative History of Sino-American Relations, 2d ed. (New York: John Wiley, 1980), chap. 5; Warren I. Cohen, The Chinese Connection: Roger S. Greene, Thomas W.



Lament, George E. Sokolsky, and American-East Asian Relations (New York: Columbia University Press, 1978); and Michael Schaller, The United States and China in the Twentieth Century, 2d ed. (Oxford: Oxford University Press, 19907, chap. 3.

(١٣٩) Paul W. Schroeder, The Axis Alliance and Japanese-American Relations, 1941 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1958), pp. 2, 15. Also see Herbert Feis, The Road to Pearl Harbor: The Coming of the War between the United States and Japan (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1950), esp. chaps. 5-6. The Japanese military actually thought little about fighting a war against the United States until 1940. See Michael A. Barnhart, "Japanese Intelligence before the Second World War: 'Best Case' Analysis," in Ernest R. May, ed., Knowing One's Enemies: Intelligence Assessment before the Two World Wars (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), pp. 424-55; and Peattie, Ishiwara Kanji.

(١٤٠) جاء حوالي ٤٨٪ من المساعدات الخارجية التي تدفقت على الصين عبر حدودها مع الهند الصينية. وجاء ٣١٪ أخرى عبر حدودها مع بورما (عبر "طريق بورما" الشهير). James W. Morley, ed., The Final Confrontation: Japan's Negotiations with the United States, 1941, trans. David A. Titus (New York: Columbia University Press, 1994), pp. xx, 373.

(١٤١) Schroeder, Axis Alliance, p. 46. Also see Iriye, Origins of the Second World War, p. 140.

(١٤٢) إن العمل الأساسي حول هذه النقطة هو Heinrichs, Threshold of War. وانظر أيضا Michael Barnhart, "Historiography, the Origins of the Second World War in Asia and the Pacific: Synthesis Impossible?" Diplomatic History 20, No. 2 (Spring 1996), pp. 241-60; Feis, Road to Pearl Harbor; Morley, ed., Final Confrontation; and Schroeder, Axis Alliance.

(١٤٣) حول فرص الاتحاد السوفيتي للتوازن على اليابان، انظر Coox, Nomonhan, vols. 1-2; and Hata, "The Japanese-Soviet Confrontation."

(١٤٤) حول الحلف الثلاثي، انظر Chihiro Hosoya, "The Tripartite Pact, 1939-1940," trans. James W. Morley, in Morley, ed., Deterrent Diplomacy, pp. 179-257. حول المعرفة الأمريكية بالتفكير الياباني، انظر Heinrichs, Threshold of War, chaps. 5-7.

(١٤٥) طالبت الولايات المتحدة بوضوح بأن تخرج اليابان من الصين والهند الصينية، لكنها كانت غامضة فيما يتعلق بمنشوريا. لكن كان هناك - رغم ذلك - مبرر جيد لأن تعتقد اليابان أن الولايات المتحدة ستطالبها بالتخلي عن منشوريا أيضا. انظر Feis, Road to Pearl Harbor, p. 276; Morley, ed., Final Confrontation, pp. xxviii-xxx, 318, 321-22; and Schroeder, Axis Alliance, pp. 35-36.

(١٤٦) Barnhart, Japan Prepares for Total War, pp. 144-46.

(١٤٧) Iriye, Origins of the Second World War, pp. 148-50.

(١٤٨) Kupchan, Vulnerability of Empire, pp. 339-50.

(١٤٩) Langer and Gleason, Undeclared War, pp. 857, 867.

(١٥٠) من أجل مناقشة مفصلة لهذه النقطة، انظر Schroeder, Axis Alliance, which should be read in conjunction with Heinrichs, Threshold of War, chaps. 4-7. يوضح هنريك كيف أسهمت النجاحات الألمانية في ساحات المعارك على الجبهة الشرقية بين يونيو وديسمبر ١٩٤١ في إضعاف المكانة الأمريكية التفاوضية ضد اليابان.



[١٥١] يرى هنريك أنه من الصعب الاعتقاد بأن روزفلت لم يكن يفهم أن سياساته كان من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى حرب مع اليابان. Heinrichs, Threshold of War, p. 159

[١٥٢] Mark S. Watson, Chief of Staff: Prewar Plans and Operations (Washington, DC: Department of the Army, 1950), chaps. 4-9; and Stephen D. Westbrook, "The Railey Report and Army Morale, 1941: Anatomy of a Crisis," Military Review 60, No. 6 (June 1980), pp. 11-24.

[١٥٣] Langer and Gleason, Undeclared War, pp. 570-74.

[١٥٤] Scott D. Sagan, "The Origins of the Pacific War," in Robert I. Rotberg and Theodore K. Rabb, eds., The Origin and Prevention of Major Wars (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), p. 324. This same theme is emphasized in Michael E. Brown, Deterrence Failures and Deterrence Strategies, RAND Paper 5842 (Santa Monica, CA: RAND Corporation, March 1977), pp. 3-7; Robert J.C. Butow, Tojo and the Coming of the War (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1961), chap. 11; Kupchan, Vulnerability of Empire, p. 344; Bruce M. Russett, "Pearl Harbor: Deterrence Theory and Decision Theory," Journal of Peace Research 4, No. 2 (1967), pp. 89-105; and Schroeder, Axis Alliance, pp. 200-201. Also useful is Nobuink.i Ike, ed. and trans., Japan's Decision for War: Records of Ike 1941 Policy Conferences (SI tin to id, CA: Stanford University Press, 1967).

[١٥٥] من أفضل المصادر حول الاستراتيجية النووية الأمريكية من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٠ : Harry R. Borowski, A Hollow Threat: Strategic Air Power and Containment before korea (Westport, CT: Greenwood, 1982); David Alan Rosenberg, "The Origins of Overkill: Nuclear Weapons and American Strategy, 1945-1960," International Security 7, No. 4 (Spring 1983), pp. 11-22; David Alan Rosenberg, "American Atomic Strategy and the Hydrogen Bomb Decision," Journal of American History 66, No. 1 (June 1979), pp. 62-87; Steven T. Ross, American War Plans, 1945-1950 (New York: Garland, 1988); and Samuel R. Williamson and Steven L. Rearden, The Origins of U.S. Nuclear Strategy, 1945-1953 (New York: St. Martin's, 1993).

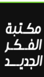
[١٥٦] Henry S. Rowen, "Formulating Strategic Doctrine," in Report of the Commission on the Organization of the Government for the Conduct of Foreign Policy, Appendix K, Adequacy of Current Organization: Defense and Arms Control (Washing! on, DC: U.S. Government Printing Office, June 1975), p. 222.

[١٥٧] من أفضل الأعمال حول الانتقام الهائل Rosenberg, "Origins of Overkill," pp. 3-69; Scott D. Sagan, "SIOP-62: The Nuclear War Plan Briefing to President Kennedy," International Security 12, No. 1 (Summer 1987), pp. 22-51; and Samuel F. Wells, Jr., "The Origins of Massive Retaliation," Political Science Quarterly 96, No. 1 (Summer 1981), pp. 31-52.

[١٥٨] نقلا عن Fred Kaplan, The Wizards of Armageddon (New York: Simon and Schuster, 1983), p. 134.

[١٥٩] انظر Trachtenberg, Constructed Peace, pp. 100-101, 123, 156-58, 179-83, 293-97, 351. يذهب تراختنبرج إلى أن الولايات المتحدة كانت تتمتع بتفوق نووي من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٦٣ تقريبا.

[١٦٠] انظر Richard K. Belts, Nuclear Blackmail and Nuclear Balance (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1987), pp. 144-79; and Scott D. Sagan, Moving Targets: Nuclear Strategy and National Security (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989), pp. 24-26. كانت الولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٥ في حالة صراع داخلي حول



فكرة شن ضربة وقائية ضد القدرة النووية الأولية للسوفييت، لكنها كانت تقرر دائما أن هذه الخطوة غير عملية. انظر Tami Davis Biddle, "Handling the Soviet Threat: 'Project Control' and the Debate on American Strategy in the Early Cold War Years," Journal of Strategic Studies 12, No. 3 (September 1989), pp. 273-302; Russell D. Buhite and William C. Hamel, "War for Peace: The Question of an American Preventive War against the Soviet Union, 1945-1955," Diplomatic History 14, No. 3 (Summer 1990), pp. 367-84; Copeland, Origins of Major War, pp. 170-75; and Marc Trachtenberg, "A 'Wasting Asset': American Strategy and the Shifting Nuclear Balance, 1949-1954," International Security 13, No. 3 (Winter 1988-89), pp. 5-4.

(١٦١) انظر Kaplan, Wizards, chaps. 12-18. وانظر أيضا Lynn Elheridge Davis, Limited Nuclear Options: Deterrence and the New American Doctrine, Adelphi Paper No. 121 (London: International Institute for Strategic Studies, Winter 1975-76); Alfred Goldberg, A Brief Survey of the Evolution of Ideas about Counterforce, RM-5431-PR (Santa Monica, CA: RAND Corporation, October 1967, rev. March 1981); Klaus Knorr and Thornton Read, eds., Limited Strategic War (New York: Praeger, 1962); and Marc Trachtenberg, History and Strategy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), chap. 1.

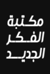
(١٦٢) حول معايير التدمير المؤكد، انظر Alain C. Enthoven and K. Wayne Smith, How Much Is Enough? Shaping the Defense Program, 1961-1969 (New York: Harper and Row, 1971), pp. 174-75, 207-10; Milton Leitenberg, "Presidential Directive (PD) 59: United States Nuclear Weapons Targeting Policy," Journal of Peace Research 18, No. 4 (1981), pp. 312-14; and Stephen Van Evera, "Analysis or Propaganda? Measuring American Strategic Nuclear Capability, 1969-1988," in Lynn Eden and Steven E. Miller, eds., Nuclear Arguments: Understanding the Strategic Nuclear Arms and Arms Control Debates (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989), pp. 209-21.

(١٦٣) يرمز الاختصار SIOP إلى الخطة العملياتية المتكاملة الموحدة، وعدد الأهداف الممكنة في هذه الفقرة مأخوذ من Desmond Ball, "The Development of the SIOP, 1960-1983," in Desmond Ball and Jeffrey Richelson, eds., Strategic Nuclear Targeting (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986), p. 8.

(١٦٤) الأرقام الخاصة بحجم الترسانة النووية الأمريكية مأخوذة من Robert S. Norris and William M. Arkin, "Nuclear Notebook: Estimated U.S. and Soviet/Russian Nuclear Stockpiles, 1945-94," Bulletin of the Atomic Scientists 50, No. 6 (November-December 1994), p. 59.

(١٦٥) Frances FitzGerald, Way Out There in the Blue: Reagan, Star Wars, and the End of the Cold War (New York: Simon and Schuster, 2000); and David Goldfischer, The Best Defense: Policy Alternatives for U.S. Nuclear Security from the 1950s to the 1990s (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993).

(١٦٦) من أفضل المصادر حول السياسة النووية الأمريكية بين عامي ١٩٦١ و١٩٩٠ ما يلي Desmond Ball, Politics and Force Levels: The Strategic Missile Program of the Kennedy Administration (Berkeley: University of California Press, 1980); Ball "Development of the SIOP"; Desmond Ball, "U.S. Strategic Forces: How Would They Be Used?" International Security 7, No. 3 (Winter 1982-83), pp. 31-60; Desmond Ball and Robert Toth, "Revising the SIOP: Taking War-Fighting to Dangerous Extremes," International Security 14, No. 4 (Spring 1990), pp. 65-92; Aaron L. Frinllirg, "A History of U.S. Strategic 'Doctrine'—1945 to 1980," Journal of Strategic Similes 1, No, 3 (December 1980), pp. 37-71; Leitenberg, "Presidential Directive (TD) 19"; Eric Mlyn, The State, Society, and Limited Nuclear War (Albany: Stale University of New York Press, 1995); Jeffrey Richelson, "PD-59, NSDD-13 and the Reagan Strategic Modernization Program," Journal of Strategic Studies 6, No. 2 (June 1983), pp 125-46; Rowen, "Formulating Strategic Doctrine," pp. 219-34; Sagan, Moving Targets; and Walter Slocombe, "The



Countervailing Strategy," International Security 1, No. 4 (Spring 1981), pp. 18-27. لمناقشة حول أسباب عدم فعالية استراتيجية الخيارات النووية، انظر الهامش [١٣٥] بالفصل السابع من هذا الكتاب.

[١٦٧] تضم الخطة العملياتية المتكاملة الموحدة- ٥ لإدارة فورد (التي أصبحت سارية المفعول في الأول من يناير ١٩٧٦) والخطة العملياتية المتكاملة الموحدة- ف٥ لإدارة كارتر (في الأول من أكتوبر ١٩٨١) والخطة العملياتية المتكاملة الموحدة- ٦ لإدارة ريغان (في الأول من أكتوبر ١٩٨٣) والخطة العملياتية المتكاملة الموحدة- ف٦ لإدارة بوش (في الأول من أكتوبر ١٩٨٩). من أجل مخطط يوجز الاختلافات بين هذه الخطط العملياتية المتكاملة الموحدة، انظر Ball and Toth, "Revising the SIOP," p. 67.

[١٦٨] يقدم ديزموند بول الخبير البارز في تاريخ التخطيط النووي الأمريكي تلخيصا محكما للسياسة النووية الأمريكية بين عامي ١٩٦١ و١٩٩٠ على النحو التالي: "كان الهدف الأول للسياسة النووية الاستراتيجية الأمريكية منذ أوائل الستينات يتمثل في تطوير وضع استراتيجي يمكّن الولايات المتحدة من السيطرة على أي تبادل نووي بغرض تقليل الضرر إلى أدنى مستوى ممكن مع ضمان أن تأتي النتائج في صالح الولايات المتحدة". Desmond Ball, "Soviet Strategic Planning and the Control of Nuclear War," in Roman Kolkowicz and Ellen P. Mickiewicz, eds., The Soviet Calculus of Nuclear Win (Lexington, MA: D. C. Heath, 1986), p. 49. من أجل أدلة على أن السوفييت اعتقدوا أن الولايات المتحدة نشرت أسلحة مضادة لتحسين ميزتها العسكرية، انظر Henry A. Trofimenko, "Illusion of a Panacea," International Security 5, No. 4 (Spring 1981), pp. 28-48. ورغم كل هذا التأكيد على الخيارات النووية المحدودة، "ظلت عقيدة الضربة الساحقة قوية" في بعض دوائر مؤسسة الأمن القومي الأمريكية. Rowen, "Formulating Strategic Doctrine," p. 233. وبالنظر إلى أن الاتحاد السوفيتي رفض فكرة شن حروب نووية محدودة وفضل عليها تنفيذ ضربات نووية هائلة على الولايات المتحدة (انظر القسم التالي من هذا الفصل)، فلا يعد هذا الاهتمام المتبقي بالانتقام الهائل مفاجئا.

[١٦٩] في أواخر الستينات وطوال معظم السبعينات ساد بين كل من اليمين واليسار الدفع بأن الولايات المتحدة تخلت عن استهداف القوة المضادة وتبنت استراتيجية التدمير المتبادل المؤكد بدلا منها. على سبيل المثال كتب السيناتور مالكولم والب في عام ١٩٧٩ أنه "على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية قام أربعة رؤساء أمريكيين ومستشاروهم الدفاعيون البارزون، على الأقل، بصنع أسلحة ووضع خطط استراتيجية تستهدف إلحاق الضرر بمجتمع العدو". Malcolm Wallop, "Opportunities and Imperatives of Ballistic Missile Defense," Strategic Review 1, No. 4 (Fall 1979), p. 13. ومن الثابت الآن بين دارسي سباق التسلح النووي أن هذا الادعاء أسطورة لا أساس لها من الصحة، نشرها وروجها خبراء وسياسيون كانت لديهم بالتأكيد معرفة أفضل. من أجل عمل جيد يعرض هذه الأسطورة، انظر Ball, Deja Vu: The Return to Counterforce in the Nixon Administration



(Santa Monica: California Seminar on Arms Control and Foreign Policy, December 1974). وانظر أيضا Leitenberg, "Presidential Directive (PD) 59"; Mlyn, The State; and Rowen, "Formulating Strategic Doctrine".

[١٧٠] يكتب هنري روين أن "عدد الأسلحة في كل من القوات الأمريكية والسوفييتية تزايد كثيرا على مر السنين، وكذلك العدد المستهدف من هذه الأسلحة، فيما زاد عدد الأهداف الحضرية- الصناعية ... زيادة قليلة". Rowen, "Formulating Strategic Doctrine," p. 220. وكما ورد في موضع لاحق من هذا القسم، فإن المخططين الاستراتيجيين السوفييت لم يؤكدوا على مفهوم التدمير المؤكد، ولذلك لم يضعوا معايير لإنجاز تلك المهمة. لكن تأسيسا على المعايير الأمريكية، واجه السوفييت المهمة نفسها التي واجهت الولايات المتحدة، وهي تحديدا أنهم كان عليهم أن يدمروا أكبر ٢٠٠ مدينة أمريكية، تضم حوالي ٣٣٪ من السكان الأمريكيين و٧٥٪ من القاعدة الصناعية الأمريكية. وتلك المهمة كان يمكن إنجازها بـ٤٠٠ ميغاطن إن لم يكن نصف ذلك العدد. انظر Ashton B. Carter, "BMD Applications: Performance and Limitations," in Ashton B. Carter and David N. Schwartz, eds., Ballistic Missile Defense (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1984), pp. 103, 163, 168-69.

[١٧١] كل الأعداد الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من Norris and Arkin, "Nuclear Notebook," p. 59. من أجل وصف مفصل لنمو الترسانة النووية السوفيتية وتطورها، انظر Robert P. Berman and John C. Baker, Soviet Strategic Forces: Requirements and Responses (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1982).

[١٧٢] Robert L. Arnett, "Soviet Attitudes towards Nuclear War: Do They Really Think They Can Win?" Journal of Strategic Studies 2, No. 2 (September 1979), pp. 172-91; Ball, "Soviet Strategic Planning"; David Holloway, The Soviet Union and the Arms Race (New Haven, CT: Yale University Press, 1983), chap. 3; Benjamin Lambeth, "Contemporary Soviet Military Policy," in Kolkowicz and Mickiewicz, eds., Soviet Calculus of Nuclear War, pp. 25-48; William T. Lee, "Soviet Nuclear Targeting Strategy," in Ball and Richelson, eds., Nuclear Targeting, pp. 84-108; and Richaid Pipes, "Why the Soviet Union Thinks It Could Fight and Win a Nuclear War," Commentary 64, No. 1 (July 1977), pp. 21-34.

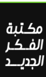
[١٧٣] انظر Benjamin S. Lambeth, "Uncertainties for the Soviet War Planner," International Security 7, No. 3 (Winter 1982-83), pp. 139-66.

[١٧٤] Benjamin S. Lambeth, Selective Nuclear Options in American and Soviet Strategic Policy, R-2034-DDRE (Santa Monica, CA: RAND Corporation, December 1976); and Jack L. Snyder, The Soviet Strategic Culture: Implications for Limited Nuclear Options, R-2154-AF (Santa Monica, CA: RAND Corporation, September 1977).

[١٧٥] كتب روبرت جارفيس، على سبيل المثال، كتابا بعنوان The Illogic of American Nuclear Strategy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984).

[١٧٦] انظر الهامش [١٥٩] بهذا الفصل.

[١٧٧] يقدر أحد المؤلفين أن نسبة الإنفاق على الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة النووية في ميزانية الدفاع الأمريكية كانت ١,٤٥ : ١ تقريبا في عام ١٩٦١ و٤ : ١ في عام ١٩٧١ و٦,٧ : ١ في عام ١٩٨١. انظر William W. Kaufmann, A Reasonable Defense (Washington, DC: Brooking Institution



Press, 1986), p. 21. وانظر أيضا Ball, Politics and Force Levels, chap. 6 والهامش [١٤١] بالفصل الرابع من هذا الكتاب.

[١٧٨] Robert A. Pape, "Technological Sources of War and Peace," manuscript, April 2 001.

الفصل السابع

(١) انظر الأعمال المذكورة في الهامش [٦٢] بالفصل الأول.

(٢) E. H. Carr, The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations, 2d ed. (London: Macmillan, 1962; first edition published in 1939).

(٣) James L. Abrahamson, America Arms for a New Century: The Making of a Great Military Power (New York: Free Press, 1981); and Allan R. Millett and Peter Maslowski, For the Common Defense: A Military History of the United States of America (New York: Free Press, 1984), chaps. 8-10.

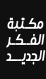
(٤) يكتب فريد زكريا أن "الفترة ١٨٦٥- ١٩٠٨، خاصة فترة ما قبل عام ١٨٩٠، تقدم لنا حالات كثيرة انتبه فيها صناع القرار على المستوى المركزي إلى وجود فرص واضحة لتوسيع النفوذ الأمريكي في الخارج وفكروا فيها ورفضوها. ... ولذلك يبدو أن الولايات المتحدة تمثل استثناء للسجل التاريخي وتحديا لقاعدة القوة العظمى". Fareed Zakaria, From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998), p. 5. "Imperial Understretch" is the title of chap. 3 in Zakaria's book.

(٥) ثمة استثناء واحد لهذه القاعدة، وهو أن الجانبين كليهما بنيا جيشين هائلين في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١- ١٨٦٥).

(٦) كان باستطاعة الولايات المتحدة أن تغزو أراضي واسعة في شمال شرق آسيا بين عامي ١٩٠٠ و١٩٤٥، لأن هذه المنطقة كانت، على خلاف أوروبا، مفتوحة للاختراق الخارجي. (انظر المقارنة بين قارتي آسيا وأوروبا كأهداف للعدوان في خاتمة هذا الفصل.) في حين كان من غير الممكن أن تغزو الولايات المتحدة اليابان وروسيا، هاتين القوتين العظميين الواقعتين في شمال شرق آسيا، أو أن تهيمن على تلك منطقة بالطريقة التي تهيمن بها على نصف الكرة الأرضية الغربي.

(٧) يعبر نيقولاس سبايكمان عن هذه النقطة بالطريقة البليغة التالية: "لذلك تتشابه وضعية الولايات المتحدة فيما يتعلق بأوروبا ككل مع وضعية بريطانيا العظمى فيما يتعلق بالقارة الأوروبية. فالنطاق مختلف والوحدات أكبر والمسافات أطول، لكن النمط واحد. ... ليس من المفاجئ- إذن- أننا نتبع سياسة مماثلة للإنجليز وندخل الحلقة المفرغة نفسها من العزلة والتحالف والحرب، إذ إننا نفضل، كما يفعل البريطانيون، أن نحقق هدفنا بأقل قدر ممكن من التضحية". Nicholas J. Spykman, America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power (New York: Harcourt, Brace, 1942), p. 124. Also see ibid., pp. 103-7.

(٨) وصف جوزيف تشمبرلين الولايات المتحدة في عام ١٨٩٥ بأنها "لا تكترث بأية سياسة خارجية". ووافق هنري كابوت لودج على أن هذا الحكم صحيح "خارج الأمريكتين"، لكنه أكد "أننا كانت لنا



سياسة خارجية واضحة تماما" في نصف الكرة الأرضية الغربي، حيث كان على الولايات المتحدة أن تكون "الأكثر تفوقا". William C. Widenor, Henry Cabot Lodge and the Search for an American Foreign Policy (Berkeley: University of California Press, 1980), p. 106.

[٩] نقلا عن Anders Stephanson, Manifest Destiny: American Expansionism and the Empire of Right (New York: Hill and Wang, 1995), p. 104.

[١٠] في العشرين من يوليو ١٨٩٥، رسالة من ريتشارد أولني Richard Olney إلى توماس بايارد Thomas F. Bayard في Foreign Relations of the United States, 1895, pt. 1 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1896), p. 558. سنشير إليها لاحقا باسم رسالة أولني.

[١١] لم تُبتكر عبارة "القدر المحتوم" حتى عام ١٨٤٥، وفي "منتصف القرن الثامن عشر كانت فكرة أن المستوطنات الإنجليزية في أمريكا مقدر لها أن تضم معظم القارة فكرة راسخة تماما في التفكير الأمريكي والأوروبي". Reginald Horsman, The Diplomacy of the New Republic (Arlington Heights, IL: Harlan Davidson, 1985), p. 5. Also see Marc Egnal, A Mighty Empire: The Origins of the American Revolution (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988).

[١٢] D. W. Meinig, The Shaping of America: A Geographical Perspective on 500 Years of History, vol. 2 (New Haven CT: Yale University Press, 1993), pp. 24-32.

[١٣] David M. Fletcher, The Diplomacy of Annexation: Texas, Oregon, and the Mexican War (Columbia: University of Missouri Press, 1973).

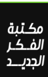
[١٤] حول تأثير العرق على التوسع، انظر Reginald Horsman, Race and Manifest Destiny: The Origins of American Racial Anglo-Saxonism (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981); and Michael L. Krenn, ed., Race and U.S. Foreign Policy: From the Colonial Period to the Present: A Collection of Essays, vols. 1-2 Levittown, PA: (Garland, 1998).

[١٥] نقلا عن Meinig, Shaping of America, vol. 2, p. 159

[١٦] Reginald C. Stuart, United States Expansionism and British North America, 1775-1871 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988).

[١٧] انظر Lester D. Langley, Struggle for the American Mediterranean: United States-European Rivalry in the Gulf-Caribbean, 1776-1904 (Athens: University of Georgia Press, 1976); and Robert E. May, The Southern Dream of a Caribbean Empire, 1854-1861 (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1973). كان بعض الأمريكيين مصممين أيضا على ضم المكسيك. انظر John D. P. Fuller, The Movement for the Acquisition of All Mexico, 1846-1848 (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1936).

[١٨] قد يدفع المرء بأن فشل أمريكا في غزو كندا والمكسيك وضمهما إلى الولايات المتحدة يشكل ضربة للواقعية الهجومية. فرغم أن الدولتين كلتيهما لم تكونا تمتلكان الموارد اللازمة لتحدي الولايات المتحدة، فقد لاح دائما خطر أن تشكل دولة مهيمنة بعيدة تحالفا مضادا لأمريكا مع كندا أو المكسيك أو ربما مع الاثنتين. وكان بإمكان الولايات المتحدة، كما تذهب الحجة، أن تحول دون تلك الإمكانية بالتوسع شمالا وجنوبا، إضافة إلى التوسع غربا. ورغم الفوائد الاستراتيجية للسيطرة على أمريكا الشمالية كلها، لم تحاول الولايات المتحدة أن تغزو كندا والمكسيك وتضمهما بعد عام ١٨١٢؛ لأن



هذه المهمة كان يمكن أن تكون صعبة ومكلفة جدا. كانت الولايات المتحدة تستطيع بالتأكيد أن تغزو جيرانها دون متاعب بعد ١٨٥٠. لكن قوة النزعة القومية كانت تجعل من مهمة إخضاع الشعب في هاتين الدولتين وتحويلهم إلى أمريكيين مهمة صعبة، إن لم تكن مستحيلة. وكان من الأفضل أن تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقة صداقة مع كندا والمكسيك وتساعد في منع أية دولة مهيمنة بعيدة من التحالف معهما. وقد نجحت تلك المقاربة فعلا، ولو فشلت لفكرت الولايات المتحدة جديا في غزو كندا أو المكسيك.

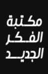
[١٩] كان الخوف من التفكك يشكل هاجسا رئيسا لصناع السياسة الأمريكيين منذ التأسيس حتى الحرب الأهلية. على سبيل المثال كتب جون كوينسي أدامز في عام ١٧٩٦ "ليس ثمة شيء من عقيلتي السياسية أوضح للذهني من أننا ستتقدم بخطى عملاقة نحو المجد والمكانة والعظمة الوطنية إذا حافظنا على الاتحاد، لكنه إذا تفكك سننقسم سريعا إلى عدد من القبائل التافهة المشتبكة إحداها مع الأخرى في حرب دائمة والمعرضة لسيطرة القوى الأوروبية المنافسة التي تتفق سياستها على زرع الخلاف بيننا". نقلا عن Samuel Flagg Bemis, John Quincy Adams and the Foundations of American Foreign Policy (New York: Knopf, 1965), p. 181. وانظر أيضا W. L. Morton, "British North America and a Continent in Dissolution, 1861-71," History 47, No. 160 (June 1962), pp. 139-56.

[٢٠] Martin Gilbert, Atlas of American History, rev. ed. (New York: Dorset, 1985), pp. 37-38, 62; and Alex Wexler, Atlas of Westward Expansion (New York: Facts on File, 1995), pp. 43, 122, and esp. 216.

[٢١] كان حوالي ٧٣٩٠٠٠ من الأمريكيين الأصليين يعيشون في غرب نهر الميسيسيبي في عام ١٨٠٠، ما يجعل إجمالي من يعيشون داخل الحدود الحالية للولايات المتحدة القارية حوالي ٩١٦٠٠٠ شخص. كل أعداد الأمريكيين الأصليين الواردة في هذا القسم مأخوذة من Douglas H. Ubelaker, "North American Indian Population Size: Changing Perspectives," in John W. Verano and Douglas H. Ubelaker, eds., Disease and Demography in the Americas (Washington, DC: Smithsonian Institution Press, 1992), p. 173, table 1. ليس ثمة اتفاق حول عدد السكان الأصليين الذين كانوا يعيشون في نصف الكرة الأرضية الغربي عند أول احتكاك أوروبي في عام ١٤٩٢. في حين يوجد اتفاق كبير على أعداد السكان الأصليين في أمريكا الشمالية من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٠٠.

[٢٢] Meinig, Shaping of America, Vol. 2, pp. 78-103, 179-88; Wexler, Atlas, pp. 42-48, 85-96; and T. Harry Williams, The History of American Wars: From 1745 to 1918 (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1981), pp. 139-43.

[٢٣] في العقد الثامن من القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، نشر الجيش الأمريكي حوالي تسعة آلاف جندي في غرب الميسيسيبي للتعامل مع السكان الأصليين. Williams, History of American Wars, p. 310. Also see Robert M. Utley, Frontier Regulars: The United States Army and the Indian, 1866-1891 (New York: Macmillan, 1973); and Robert Wooster, The Military and United States Indian Policy, 1865-1903 (New Haven, CT: Yale University Press, 1988).



[٢٤] W. S. Woytinsky and E. S. Woytinsky, World Population and Production: Trends and Outlook (New York: Twentieth Century Fund, 1953), p. 83, table 40.

[٢٥] Ibid., p. 84, table 41.

[٢٦] انظر على سبيل المثال R. G. Neale, Great Britain and United States Expansion: 1898-1900 (East Lansing: Michigan State University Press, 1966); and Stephen R. Rock, Why Peace Breaks Out: Great Power Rapprochement in Historical Perspective (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1989), chap. 2.

[٢٧] أثار بعض الدارسين هذه النقطة. انظر Kenneth Bourne, Britain and the Balance of Power in North America, 1815-1908 (Berkeley: University of California Press, 1967), chap. 9; Bradford Perkins, The Great Rapprochement: England and the United States, 1895-1914 (New York: Atheneum, 1968), pp. 8-9; and Samuel F. Wells, Jr., "British Strategic Withdrawal from the Western Hemisphere, 1904-1906," Canadian Historical Review 49, No. 4 (December 1968), pp. 335-56. يدفع بورن بأن المملكة المتحدة أدركت بعد الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١- ١٨٦٥) أنها "لا يمكن أن تطمح ثانية إلى تحدي إرادة الولايات المتحدة على قارة أمريكا الشمالية". Kenneth Bourne, The Foreign Policy of Victorian England, 1830-1902 (Oxford: Oxford University Press, 1970), p. 96. كان من الأسباب التي منعت بريطانيا من التدخل في جانب دعاة الانفصال في الحرب الأهلية أن قادتها رأوا أن الغلبة ستكون من نصيب الشمال حتى لو ساعدت بريطانيا الجنوب. انظر Bourne, Britain and the Balance, chaps. 7-8; Brian Jenkins, Britain and the War for the Union, 2 vols. (Montreal: McGill-Queen's University Press, 1974, 1980), passim; and Morton, "British North America".

[٢٨] انظر Samuel F. Bemis, The Latin American Policy of the United States: An Historical Interpretation (New York: Harcourt, Brace, 1943); Michael C. Desch, When the Third World Matters: Latin America and United States Grand Strategy (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1993); David G. Haglund, Latin America and the Transformation of U.S. Strategic Thought, IV)(,-I940 (Albuquerque: University of New Mexico Press, 1984); Spykman, America's Strategy; and Arthur P. Whitaker, The Western Hemisphere Idea: Its Rise and Decline (Ithaca, NY: Cornell University l'ivss, 1954).

[٢٩] من أفضل الدراسات لمبدأ مونرو Bemis, John Quincy Adams, esp. chaps. 28-29; Ernest R. May, The Making of the Monroe Doctrine (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1975); and Dexter Perkins, A History of the Monroe Doctrine (Boston: Little, Brown, 1963). من أجل نسخة من الخطبة التي عرض فيها مونرو مبدأه والتي أخذت منها الاقتباسات الواردة في هذه الفقرة، انظر الصفحات 93-391 من كتاب بيركنز.

[٣٠] انظر Felix Gilbert, To the Farewell Address: Ideas of Early American Foreign Policy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1961).

[٣١] أوضحت الولايات المتحدة في الخامس عشر من يناير ١٨١١ أنه لا يمكن لأية دولة أوروبية أن تنقل جزءا من إمبراطوريتها إلى دولة أوروبية أخرى.



[٣٢] عبر ريتشارد أولني عن هذه النقطة في عام ١٨٩٥ حين كتب أن "أمريكا ليست مفتوحة للاستعمار، ورغم أن تلك الفكرة لم تكن واردة في وقت إعلانها الأول (١٨٢٣)، فقد حظيت باعتراف عام منذ وقت طويل". Olney Note, p. 554.

[٣٣] Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: Verso, 1983), chap. 4; and John Lynch, The Spanish American Revolutions, 1808-1826, 2d ed. (New York: Norton, 1986).

[٣٤] Olney Note, p. 557.

[٣٥] Desch, Third World Matters, chaps. 2-5.

[٣٦] Norman A. Graebner, ed., Ideas and Diplomacy: Readings in the Intellectual Tradition of American Foreign Policy (Oxford: Oxford University Press, 1964), pp. 154-212; Lawrence S. Kaplan, Thomas Jefferson: Westward the Course of Empire (Wilmington, DE: SR Books, 1999); Robert W. Tucker and David C. Hendrickson, Empire of Liberty: The Statecraft of Thomas Jefferson (Oxford: Oxford University Press, 1990), esp. pp. 234-36; and Richard W. Van Alstyne, The Rising American Empire (Oxford: Basil Blackwell, 1960).

[٣٧] Olney Note, pp. 558-59.

[٣٨] انظر Inaugural Addresses of the Presidents of the United States (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1974), p. 105. كان ذلك موضوعا متواترا بين صناع السياسة الأمريكيين قبل عام ١٨٥٠. على سبيل المثال دافع توماس جيفرسون عن شراء لويزيانا ونزع ملكية أراضي الأمريكيين الأصليين على أساس أن الولايات المتحدة إذا لم تسيطر على تلك الأراضي، يمكن لدولة منافسة أن تسيطر عليها. انظر Meinig, Shaping of America, vol. 2, p. 14; and Wilcomb E. Washburn, Red Man's Land/White Man's Law: A Study of the Past and Present Status of the American Indian (New York: Charles Scribner's, 1971), p. 56.

[٣٩] يتجلى هذا المنظور في متعلقات كثيرة في Norman A. Graebner, ed., Manifest Destiny (Indianapolis, IN: Bobbs-Merrill, 1968). Also see Thomas R. Hielala, Manifest Design: Anxious Aggrandizement in Late Jacksonian America (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1985); and Stephanson, Manifest Destiny.

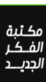
[٤٠] Charles A. Beard and Mary R. Beard, The Rise of American Civilization, 2 vols. (New York: Macmillan, 1931); Norman A. Graebner, Empire on the Pacific: A Study in Continental Expansion (New York: Ronald Press, 1955); and William A. Williams, the Roots of the Modern American Empire: A Study of the Growth and Shaping of Social Consciousness in a Marketplace Society (New York: Random House, 1969).

[٤١] Hietala, Manifest Design; and Albert K. Weinberg, Manifest Destiny: A Study of Nationalist Expansionism in American History (1935; rpt. Chicago: Quadrangle Books, 1963).

[٤٢] Michael H. Hunt, Ideology and U.S. Foreign Policy (New Haven, CT: Yale University Press, 1987), chap. 2; and Daniel G. Lang, Foreign Policy in the early Republic: The Law of Nations and the Balance of Power (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1985).

[٤٣] Max Savelle, The Origins of American Diplomacy: The International History of Angloamerica, 1492-1763 (New York: Macmillan, 1967). Also see Walter L. Dorn Competition for Empire, 1740-1763 (New York: Harper, 1940).

[٤٤] James H. Hutson, "Intellectual Foundations of Early American Diplomacy," Diplomatic History 1, No. 1 (Winter 1977), p. 9. Also see Theodore Draper, A Struggle for Power:



Jonathan R. Dull, A The American Revolution (New York: Times Books, 1996); Diplomatic History of the American Revolution (New Haven, CT: Yale University Press, 1985); Horsman, Diplomacy; James H. Hutson, John Adams and the Diplomacy of the American Revolution (Lexington: University Press of Kentucky 1980); and Bradford Perkins, The Cambridge History of American Foreign Relations, vol. 2, The Creation of a Republican Empire, 1776-1865 (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), chaps. 1-5.

(٤٥) H. C. Allen, Great Britain and the United States: A History of Anglo- American Relations, 1783-1952 (London: Odhams, 1954), chaps. 9-14; Kinley J. Brauer, "The United States and British Imperial Expansion, 1815-60," Diplomatic History 12, no. 1 (Winter 1988), pp. 19-37; and Fletcher, Diplomacy of Annexation.

(٤٦) Ephraim D. Adams, British Interests and Activities in Texas, 1838-1846 (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1910); Sam W. Haynes, "Anglophobia and the Annexation of Texas: The Quest for National Security," in Sam W. Haynes and Christopher Morris, eds., Manifest Destiny and Empire: American Antebellum Expansionism (College Station: Texas A&M University Press, 1997) – PP. 115-45; Reginald Horsman, "British Indian Policy in the Northwest, 1807-1812," Mississippi Valley Historical Review 45, No. 1 (June 1958), pp. 51-66; and J. Leitch Wright, Jr., Britain and the American Frntier 1783-I8I5 (Athens: University of Georgia Press, 1975).

(٤٧) يناقش هذا الموضوع بالتفصيل في Frederick Merk, The Monroe Doctrine and American Expansionism, 1843-1849 (New York: Knopf, 1966). Also see Fletcher, Diplomacy of Annexation.

(٤٨) نقلا عن Merk, Monroe Doctrine, p. 6. Also see Sam W. Haynes, James K Polk and the Expansionist Impulse (New York: Longman, 1997).

(٤٩) Merk, Monroe Doctrine, p. 289.

(٥٠) من أجل أدلة على أن مقاومة المؤسسين لإرسال قوات إلى أوروبا تأثرت بالمعالجة البريطانية للموضوع في القرن الثامن عشر، انظر Gilbert, To the Farewell Address, chap. 2

(٥١) انظر الفصل السادس.

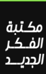
(٥٢) انظر الفصل الثامن.

(٥٣) William C. Askew and J. Fred Rippy, "The United States and Europe's Strife, 1908-1913," Journal of Politics 4, No. 1 (February 1942), pp. 68-79; and Raymond A. Esthus, "Isolationism and World Power," Diplomatic History 2, No. 2 (Spring 1978), pp. 117-29.

(٥٤) حول حركة القوات الأمريكية إلى أوروبا، انظر Leonard P. Ayres, The War with Germany: A Statistical Summary (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1919); and David Trask, The AEF and Coalition Warmaking, 1917-1918 (Lawrence: University Press of Kansas, 1993).

(٥٥) Henry T. Allen, The Rhineland Occupation (Indianapolis, IN: Bobbs-Merrill, 1927); and Keith L. Nelson, Victors Divided: America and the Allies in Germany, 1918-1923 (Berkeley: University of California Press, 1975).

(٥٦) Edward H. Buehrig, Woodrow Wilson and the Balance of Power (Bloomington: Indiana University Press, 1955); Patrick Devlin, Too Proud to Fight: Woodrow Wilson's Neutrality (Oxford: Oxford University Press, 1975), pp. 671-88; George F. Kennan, American Diplomacy, 1900-1950 (Chicago: University of Chicago Press, 1951), chap. 4; Robert Lansing, War Memoirs of Robert Lansing, Secretary of State (Indianapolis, IN: Bobbs-Merrill, 1935), pp. 18-26, 203-37; Walter Lippmann, U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic (Boston: Little, Brown, 1943), pp. 33-39; and Daniel M. Smith, The Great Departure: The United States and World War 1, 1914-1920 (New York: John



Wiley, 1965). This is not to deny that other factors contributed to the American decision to enter World War I. For example, see Ernest May, The World War and American Isolation, 1914-1917 (Chicago: Quadrangle, 1966), esp. chap. 19.

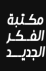
[٥٧] Nicholas N. Golovine, The Russian Army in the World War (New Haven, CT: Yale University Press, 1931), chap. 11; Sir Alfred Knox, With the Russian Army, 1914-1917: Being Chiefly Extracts from the Diary of a Military Attache, vol. 2 (London: Hutchinson, 1921), chaps. 16-19; W. Bruce Lincoln, Passage through Armageddon: The Russians in War and Revolution, 1914-1918 (New York: Simon and Schuster, 1986), pts. 5-4; and Allan K. Wildman, The End of the Russian Imperial Army: The Old Army and the Soldiers' Revolt (March-April 1917), vol. 1 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980).

[٥٨] Philippe Petain, "Crisis of Morale in the French Nation at War, 16th April-23 October, 1917," trans. Rivers Scott, in Edward Spears, ed., Two Men Who Saved France: Petain and DeGaulle (London: Eyre and Spottiswoode, 1966), pp. 67-128; Leonard V. Smith, Between Mutiny and Obedience: The Case of the French Fifth Infantry Division during World War I (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), chaps. 7-8; and Richard M. Watt, Dare Call It Treason (New York: Simon and Schuster, 1963), chaps. 10-12.

[٥٩] Paul G. Halpern, A Naval History of World War 1 (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1994), chap. 11; Holger H. Herwig and David F. Trask, "The Failure of Imperial Germany's Undersea Offensive against World Shipping, February 1917-October 1918," The Historian 32, No. 4 (August 1971), pp. 611-36; and Arthur J. Marder, From the Dreadnought to Scapa Flow: The Royal Navy in the Fisher Era, 1904-1919, vol. 4, 1917: Year of Crisis (Oxford: Oxford University Press, 1969), chaps. 4-6.

[٦٠] لو لم تدخل الولايات المتحدة الحرب، لربما هزمت ألمانيا الجيوش البريطانية والفرنسية في ربيع عام ١٩١٨. انظر المصادر المذكورة في الهامش [١٢٤] بالفصل السادس من هذا الكتاب. لا يعني ذلك أن الولايات المتحدة لعبت الدور الرئيس في هزيمة ألمانيا في عام ١٩١٨. فقد تزعم الجيش البريطاني انتصار الحلفاء في العام الأخير من الحرب. انظر المصادر المذكورة في الهامش [٩٥] من هذا الفصل. غير أن وصول الجيش الأمريكي إلى الجبهة الغربية أحدث تحولا واضحا في توازن القوة ضد الجيش الألماني عند نقطة مفصلية حرجة في الحرب. وكان من الممكن أيضا أن تستسلم المملكة المتحدة لحملة الغواصات الألمانية لو لم تدخل الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء. ثمة جانب آخر للقرار الأمريكي بدخول الحرب ضد ألمانيا يستحق الذكر، وهو أن الخوف من أن تدخل هذه القوة في نصف الكرة الأرضية الغربي، كما ورد في الفصل الخامس، كان السبب الرئيس الذي دفع الولايات المتحدة لمنع ظهور دولة مهيمنة أوروبية. اقترحت ألمانيا في أوائل عام ١٩١٧ أن تشكل مع المكسيك (وربما اليابان) تحالفا ضد الولايات المتحدة. ففي برقية سرية وقعت في أيدي الأمريكيين دعا وزير الخارجية الألماني إلى تحالف ألمانيا والمكسيك لحرب الولايات المتحدة بغرض مساعدة المكسيك في استعادة أريزونا ونيومكسيكو وتكساس. كان هدف ألمانيا الرئيس بالطبع هو أن تورط الولايات المتحدة في حرب على أراضيها حتى لا تستطيع أن تحارب ألمانيا في أوروبا. وقد لعبت هذه الحادثة دورا رئيسا في إدخال الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا. انظر Desch, Third World Matters, chap. 2; and Barbara W. Tuchman, The Zimmerman Telegram (New York: Macmillan, 1966).

[٦١] من أهم الأعمال حول النزعة الانعزالية Selig Adler, The Isolationist Impulse: Its Twentieth-Century Reaction (London: Abdard-Schuinan, 1957); Wayne s. Cole, Roosevelt and the



Isolationists, 1932-194") (Lincoln: University of Nebraska Press, 1983); and Manfred Jonas, Isolationism in America, 19)5-1941 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1966).

[٦٢] Robert A. Divine, The Reluctant Belligerent: American Entry into World War II (New York: John Wiley, 1965); William L. Langer and S. Everett Gleason, the Challenge to Isolation, 1937-1940 (New York: Harper and Brothers, 1952); Frederick W. Marks III, Wind over Sand: The Diplomacy of Franklin Roosevelt (Athens: University of Georgia Press, 1988); Arnold A. Offner, American Appeasement: United States Foreign Policy and Germany, 1933-1938 (New York: Norton, 1976); and Arnold Offner, "Appeasement Revisited: The United States, Great Britain, and Germany, 1933-1940," Journal of American History 64, No. 2 (September 1977), pp. 373-93.

[٦٣] Kenneth S. Davis, FDR: Into the Storm 1937-1940, A History (New York: Random House, 1993), pp. 543-44; Eric Larrabee, Commander in Chief: Franklin Delano Roosevelt, His Lieutenants, and Their War (New York: Harper and Row, 1987), pp. 46-47; David Reynolds, "1940: Fulcrum of the Twentieth Century?" International Affairs 66, No. 2 (April 1990), pp. 325-26, 329, 334, 337; and Gerhard L. Weinberg, A World at Arms: A Global History of World War II (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), pp. 84-85, 121.

[٦٤] Alan Bullock, Hitler and Stalin: Parallel Lives (New York: Vintage, 1993), p. 670; Robert Conquest, Stalin: Breaker of Nations (New York: Viking Penguin, 1991), p. 229; Reynolds, "1940," p. 337; R. C. Raack, Stalin's Drive to the West, 1938-1945: The Origins of the Cold War (Stanford, CA: Stanford University Press, 1995), pp. 25-26, 52, 187 (note 23), 195 (note 34); and Adam B. Ulam, Stalin: The Man and His Era (New York: Viking, 1973), p. 524.

[٦٥] انظر المصادر المذكورة في الهامش [١٣٤] بالفصل السادس من هذا الكتاب.

[٦٦] انظر الفصل الثالث.

[٦٧] Cole, Roosevelt and the Isolationists, chap. 26; Langer and Gleason, Challenge to Isolation, chaps. 14-15; Warren F. Kimball, The Most Unsordid Act: Lend-Lease, 1939-1941 (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1969), chap. 2; David L. Porter, The Seventy-sixth Congress and World War II (Columbia: University of Missouri Press, 1979), chaps. 6-7; and Marvin R. Zahniser, "Rethinking the Significance of Disaster: The United States and the Fall of France in 1940," International History Review 14, No. 2 (May 1992), pp. 252-76.

[٦٨] Cole, Roosevelt and the Isolationists, pp. 11, 364-65.

[٦٩] Mark S. Watson, Chief of Staff: Prewar Plans and Preparations (Washington, DC: Department of the Army, 1950), pp. 16, 202.

[٧٠] نقلا عن Kimball, Unsordid Act, p. 233

[٧١] انظر William L. Langer and S. Everett Gleason, The Undeclared War, 1940-1941 (New York: Harper and Hrothers, 1953), chaps. 8-9, 14, 17-18, 21-23; and Richard M. Leiglilon and Kobert W. Coakley, Global Logistics and Strategy, 1940-1943 (Washington, DC: Department of the Army, 1955), pt. I. حتى وإن لم يعلن هتلر الحرب على الولايات المتحدة، فإن واشنطن كانت ستعلن الحرب على ألمانيا بعد بيرل هاربر مباشرة، تماما كما أعلنت الحرب على ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. كانت إدارة روزفلت تحاول بجدية أن تدخل الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا مع خريف عام ١٩٤١. وكان شاغلها الرئيس هو أن تجد ذريعة لدخول الحرب. ومن حسن الحظ أن هتلر قدم حلا جيدا لتلك المشكلة.



[٧٢] Walter W. Rostow, The Division of Europe after World War II, 1946 (Austin: University of Texas Press, 1981), pp. 5-6, 54-55, 92; Mark S. Sheetz, "Exit Strategies: American Grand Designs for Postwar European Security," Security Studies 8, No. 4 (Summer 1999), pp. 1-43; Michael S. Sherry, Preparing for the Next War (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), pp. 97-98; Jean E. Smith, ed., The Papers of General Lucius D. Clay: Germany, 1945-1949, vol. 1 (Bloomington: Indiana University Press, 1974), pp. 242-43; and Phil Williams, The Senate and US Troops in Europe (New York: St. Martin's, 1985), chap. 2.

[٧٣] الأعداد الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من Daniel J. Nelson, A History of U.S. Military Forces in Germany (Boulder, CO: Westview, 1987), pp. 45, 81, 103; and Phil Williams, US Troops in Europe, Chatham House Paper No. 25 (Boston: Routledge and Kegan Paul, 1984), p. 19. انظر أيضا William P. Mako, U.S. Ground Forces and the Defense of Central Europe (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1983), p. 8.

[٧٤] انظر الفصل الثامن.

[٧٥] Brian M. Linn, Guardians of Empire: The U.S. Army and the Pacific, 1902-1940 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1997); and Edward S. Miller, War Plan Orange: The U.S. Strategy to Defeat Japan, 1897-1945 (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1991). For a useful survey of American policy in the Far East between 1900 and 1930, see A. Whitney Griswold, The Far Eastern Policy of the United States (New York: Harcourt, Brace, 1938), chaps. 1-8.

[٧٦] توجد الأرقام الخاصة بكل عام في Linn, Guardians of Empire, pp. 253-54.

[٧٧] نقلا عن LaFeber, The Cambridge History of American Foreign Relations, vol. 2, The American Search for Opportunity, 1865-1913 (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), p. 175.

[٧٨] Kemp Tolley, Yangtze Patrol: The U.S. Navy in China (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1971); and Dennis L. Noble, The Eagle and the Dragon: The United States Military in China, /907-7937(Westport, CT: Greenwood, 1990).

[٧٩] حول الحروب الروسية- اليابانية، انظر المصادر المذكورة في الهامش [١٨] بالفصل السادس.

[٨٠] حول الجيش الياباني في العقد الثالث من القرن العشرين، انظر Meiron and Susie Harries, Soldiers of the Sun: The Rise and Fall of the Imperial Japanese Army (New York: Random House, 1991), pt. 3. حول الجيش السوفيتي في العقد الثالث من القرن العشرين، انظر John Erickson, The Soviet High Command: A Military-Political History, I9IN-I94I (New York: St. Martin's, 1962), chaps. 5-10; and Dimitri F. White, The Growth of the Red Army (Princeton, N.I: Princeton University Press, 1944), chaps. 6-9.

[٨١] أدت حملات التطهير التي نفذها ستالين إلى إضعاف الوحدات السوفيتية المتمركزة في الشرق الأقصى، رغم أن الحملات هناك افتقرت إلى "الشراسة والشدة التي أظهرتها في أماكن أخرى في الجيش الأحمر". انظر Erickson, Soviet High Command, p. 467. لمناقشة عامة لحملات التطهير، انظر ibid., chaps. 14-16; and Robert Conquest, The Great Terror: A Reassessment (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp. 427-31. والاتحاد السوفيتي رغم قدراته العسكرية الواضحة لم يكن دولة مهيمنة كامنة في آسيا. فمعظم القوات العسكرية السوفيتية كانت منتشرة بالضرورة في أوروبا، ولا

يمكن نقلها إلى الشرق الأقصى إلا إذا حقق السوفييت الهيمنة أولا في أوروبا، وهو ما كان مستبعدا في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين.

[٨٢] انظر Paul Haggle, Britannia at Bay: The Defence of the British Empire against Japan, 1931-1941 (Oxford: Clarendon, 1981), pp. 161-63; and Peter Lowe, Great Britain and the Origins of the Pacific War: A Study of British Policy in East Asia, 1937-1941 (Oxford: Clarendon, 1977), chap. 4.

[٨٣] من أفضل الأعمال التي تصف المشكلات التي واجهت اليابان في الفوز بحربها في الصين Frank Dorn, The Sino-Japanese War, 1937-1941: From Marco Polo Bridge to Pearl Harbor (New York: Macmillan, 1974); Edward L. Dreyer, China at War, 1901-1949 (London: Longman, 1995), chaps. 6-7; and Lincoln Li, The Japanese Army in North China, 1937-1941: Problems of Political and Economic Control (Oxford: Oxford University Press, 1975).

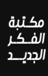
[٨٤] انظر Wesley F. Craven and James L. Gate, The Army Air Forces in World War II, vol. I, Plans and Early Operations, January 1939-August 1942 (Washington, DC: Office of Air Force History, 1983), pp. 175-93; and Louis Morton, The Fall of the Philippines (Washington, DC: Department of the Army, 1953), chaps. 2-3.

[٨٥] حول هزيمة جيش كوانتونج، انظر David M. Glantz, August Storm: The Soviet 1945 Strategic Offensive in Manchuria, Leavenworth Paper No. 7 (Fort Leavenworth, KS: Army Command and General Staff College, February 1983); and David M. Glantz, August Storm: Soviet Tactical and Operational Combat in Manchuria, 1945, Leavenworth Paper No. 8 (Fort Leavenworth, KS: Army Command and General Staff College, June 1983).

[٨٦] انظر Marc S. Gallicchio, The Cold War Begins in Asia: American East Asian Policy and the Fall of the Japanese Empire (New York: Columbia University Press, 1988).

[٨٧] ثمة اختلاف بين الدوافع البريطانية والأمريكية للحفاظ على توازن القوة في القارة الأوروبية. فالولايات المتحدة- كما تأكد- لم تكن تعبأ كثيرا بالتهديد العسكري المباشر من دولة مهيمنة أوروبية، في حين كانت قلقة من إمكانية أن تشكل أية قوة عظمى أوروبية (أو آسيوية) تحالفا مع دولة في نصف الكرة الأرضية الغربي. وفي المقابل لم تكن المملكة المتحدة تقلق من هذه المشكلة لأنها الدولة الوحيدة على الجزيرة التي تقع عليها. لكنها كانت قلقة بدلا من ذلك من أن تشكل دولة مهيمنة أوروبية تهديدا عسكريا مباشرا لبقائها، سواء بإرسال قوات غازية عبر القنال الإنجليزي أو بهزيمة الأسطول البريطاني وقطع التجارة البريطانية مع العالم الخارجي بما يدمر اقتصادها.

[٨٨] انظر Eyre Crowe, "Memorandum on the Present State of British Relations with France and Germany," January 1, 1907, in G. P. Gooch and Harold Temperley, eds., British Documents on the Origins of the War, 1898-1914, vol. 3 (London: His Majesty's Stationery Office, 1928), p. 403. من أجل عروض أخرى لهذا التأثير، انظر كلمة السير إدوارد جري (وزير الدولة للشئون الخارجية) في السابع والعشرين من نوفمبر ١٩١١ وفي الثالث من أغسطس ١٩١٤ أمام مجلس العموم التي يمكن الرجوع إليها في Edward Grey, Speeches on Foreign Affairs, 1904-1914 (London: Allen and Unwin, 1931), pp. 145-71, 297-315; and Paul M. Kennedy, The Realities Behind Diplomacy: Background Influences on British External Policy, 1865-1980 (Boston: Allen and Unwin, 1981), p. 139.



[٨٩] نقلا عن Quoted in Richard Pares, "American versus Continental Warfare, 1739-1763," English Historical Review 5\430 ., No. 203 (July 1936), p. قبل عشرين عاما، وتحديدا في عام ١٧٢٣، قال رئيس الوزراء روبرت ولبول إن "سياستي هي أن نبتعد قدر استطاعتنا عن أية ارتباطات". نقلا عن Gilbert, To the Farewell Address, p. 22

[٩٠] من أجل تحليل ممتاز للاستراتيجية البريطانية نحو القارة خلال القرون الثلاثة الماضية، انظر Steven T. Ross, "Blue Water Strategy Revisited," Naval War College Review 30, No. 4 (Spring 1978), pp. 58-66. Also see Michael Howard, The Continental Commitment: The Dilemma of British Defence Policy in the Era of Two World Wars (London: Pelican, 1974); Paul M. Kennedy, The Rise and Fall of British Naval Mastery (London: Allen Lane, 1976); Pares, "American versus Continental Warfare," pp. 429-65; and R. W. Seton-Watson, Britain in Europe, 1789-1914: A Survey of Foreign Policy (New York: Macmillan, 1937), pp. 35-37. دفع ليدل هارت في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين بأن "الطريقة البريطانية للحرب" كانت تتمثل في تفادي إرسال قوات إلى القارة والاعتماد بدلا من ذلك على أسطولها للتأثير على نتيجة الحروب الأوروبية. انظر B. H. Liddell Hart, The British Way in Warfare (London: Faber, 1932); and B. H. Liddell Hart, When Britain Goes to War (London: Faber, 1935). نقض بريان بوند هذا الخط الفكري في Liddell Hart: A Study of His Military Thought (London: Cassell, 1977), chap. 3; and Michael Howard, The British Way in Warfare: A Reappraisal, 1974 Neale Lecture in English History (London: Cape, 1975).

[٩١] انظر الفصل الخامس.

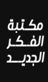
[٩٢] Christopher Howard, Splendid Isolation (New York: St. Martin's, 1967), pp. xi-xv.

[٩٣] الاستثناء الوحيد هو حرب القرم (١٨٥٣- ١٨٥٦) التي غزت فيها المملكة المتحدة وفرنسا شبه جزيرة القرم الروسية. على أن المملكة المتحدة لم يكن يدفعها الخوف من التوسع الروسي في أوروبا الوسطى، بل دخلت الحرب بدافع الخوف من أن يؤدي التوسع الروسي على حساب تركيا في منطقة البحر الأسود إلى تهديد خطوط الاتصال البريطانية مع الهند. Andrew D. Lambert, The Crimean War: British Grand Strategy, 1853-56 (New York: Manchester University Press, 1990).

[٩٤] انظر الفصل الثامن.

[٩٥] من أجل تلخيص موجز للإسهام البريطاني، انظر Brian Bond, British Military Policy between the Two World Wars (Oxford: Oxford University Press, 1980), pp. 1-6. لمزيد من التفاصيل، انظر James E. Edmonds, ed., Military Operations: France and Belgium, 1918, 5 vols., Official British History of World War I (London: Macmillan, 1935-47); Hubert Essame, The Battle for Europe, 1918 (New York: Scribner's, 1972); and John Terraine, To Win a War: 1918, the Year of Victory (New York: Doubleday, 1981). انظر أيضا John J. Mearsheimer, Liddell Hart and the Weight of History (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988), chap. 3.

[٩٦] David G. Williamson, The British in Germany, 1918-1930: The Reluctant Occupiers (New York: Berg, 1991).



[٩٧] كما تأكد في الفصل الأول، فإن المملكة المتحدة لم تعد قوة عظمى بعد عام ١٩٤٥، لكنها ظلت تعمل كفارض توازن من وراء البحار في أوروبا.

الفصل الثامن

[١] تمثل هذه التواريخ الإطار الزمني الذي أفحصه في كل حالة وتتضمن بعض الأعوام قبل أن تتحول فرنسا النابليونية أو ألمانيا الفيلهلمية أو ألمانيا النازية (وليس الاتحاد السوفيتي) إلى دولة مهيمنة كامنة. وكما سيتضح فإن فرنسا النابليونية كانت دولة مهيمنة كامنة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٥، وألمانيا الفيلهلمية من عام ١٩٠٣ إلى عام ١٩١٨، وألمانيا النازية من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٥. كان الاتحاد السوفيتي دولة مهيمنة كامنة من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٩٠، وهو الإطار الزمني الكامل لتلك الحالة. سأشير أيضا إلى فرنسا الثورية والنابليونية (١٧٨٩- ١٨١٥) أحيانا باسم فرنسا النابليونية، رغم أن نابليون لم يسيطر على فرنسا حتى العاشر من نوفمبر ١٧٩٩. وأخيرا فإن حالة الحرب الباردة ستتضمن مناقشة لتنافس القوى العظمى في شمال شرق آسيا وفي أوروبا.

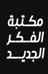
[٢] يؤكد باري بوزين Barry Posen هذه العوامل نفسها فضلا عن التقنية العسكرية في The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), pp. 63-67. من أجل منظور مختلف يؤكد تصورات التوازن الهجومي- الدفاعي، انظر Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," International Organization 44, No. 2 (Spring 1990), pp. 137-68.

[٣] يناقش هذا الإطار بمزيد من التفصيل في الفصل التاسع.

[٤] Ludwig Dehlo, Germany and World Politics in the Twentieth Century, trans. Dieter Pevsner (New York: Norton, 1967), p. 29; and Posen, Sources, p. 63.

[٥] انظر Scott Sagan, "1914 Revisited: Allies, Offense, and Instability," International Security 11, No. 2 (Fall 1986), pp. 151-76; and Stephen Van Evera, Causes of War: Power and the Roots of Conflict (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), pp. 152-54.

[٦] ثمة أدبيات كثيرة حول سياسة القوة العظمى بين عامي ١٧٨٩ و١٨١٥. من الأعمال الرئيسة التي تستنير بها المناقشة التالية Geoffrey Best, War and Society in Revolutionary Europe, 1770-1870 (Montreal: McGill-Queen's University Press, 1998), chaps. 5-13; T.C.W. Blanning, The Origins of the French Revolutionary Wars (New York: Longman, 1986); David G. Chandler, The Campaigns of Napoleon (New York: Macmillan, 1966); Vincent J. Esposito and John R. Elting, A Military History and Atlas of the Napoleonic Wars (New York: Praeger, 1965); David Gates, The Napoleonic Wars, 1803-1815 (London: Arnold, 1997); Georges Lefebvre, Napoleon, vol. I, From 18 Brumaire to Tilsit, 1799-1807, and vol. 2, From Tilsit to Waterloo, 1807-1815, trans. H. F. Stockhold and J. E. Anderson, respectively (New York: Columbia University Press, 1990); Steven T. Ross, European Diplomatic History, 1789-1815: France against Europe (Garden City, NY: Anchor, 1969); Paul W. Schroeder, The Transformation of European Politics, 1763-1848 (Oxford: Oxford University Press, 1994), chaps. 1-11; and Stephen M. Walt, Revolution and War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), chap. 3.



[٧] هذه العبارة مأخوذة من William Carr, The Origins of the Wars of German Unification (London: Longman, 1991), p. 90.

[٨] كان الدافع للحروب الثورية الفرنسية هو الحسابات حول القوة النسبية، وليس الأيديولوجيا، وذلك هو الموضوع الرئيس في Blanning, French Revolutionary Wars; Ross, Diplomatic History; and Schroeder, Transformation. ويتفق والت على أن سياسة القوة هي التي دفعت تلك الحروب، لكنه يرى أن الاعتبارات الأيديولوجية أثرت على تقييم الفاعلين المعنيين لتوازن القوة. Walt, Revolution and War, chap. 3

[٩] حول الحرب في القرن الثامن عشر، انظر Best, War and Society, chaps. 1-4; Hans Delbruck, History of the Art of War: Within the Framework of Political History, vol. 4, The Modern Era, trans. Walter J. Renfroe, Jr. (Westport, CT: Greenwood, 1985), pp. 223-383; Michael Howard, War in European History (Oxford: Oxford University Press, 1976), chap. 4; and R. R. Palmer, "Frederick the Great, Guibert, Bulow: From Dynastic to National War," in Peter Paret, ed., Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), pp. 91-119.

[١٠] يؤرخ المؤرخون التحالف الأول عادة بالسابع من فبراير ١٧٩٢ حين تحالفت النمسا وبروسيا لغزو فرنسا. لكن ذلك التحالف لم يكن تحالفا لفرض التوازن.

[١١] يعبر دبلوماسي روسي عن تلك الفكرة على النحو التالي: "إن الحرب الحالية استنزفت بروسيا رغم التراخي الذي خاضتها به، وإذا طالت الحرب فإن وسائل بروسيا ستتقلص كثيرا. لعلك تقول إن تلك نفسها هي حالة النمسا، لكن تخيل كيف يمكنك أن تبقى متجددا وسالما وكيف تضع وزنا في الميزان يجُب كل شيء قبله". نقلا عن Schroeder, Transformation, p. 145

[١٢] لعل أفضل وصف للتأثير العميق لنابليون على طريقة الحرب هو Carl Von Clausewitz, On War, eds. and trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), pp. 585-610. انظر أيضا Jean Colin, The Transformations of War, trans. L.H.R. Pope-Hennessy (London: Hugh Rees, 1912).

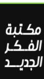
[١٣] حول النزاع في أسبانيا، انظر David Gates, The Spanish Ulcer: A History of the Peninsular War (New York: Norton, 1986); and Michael Glover, The Peninsular War, 1807-1814: A Concise Military History (Hamden, CT: Archon, 1974).

[١٤] يكتب هانز دلبروك "حينما كان نابليون مشتبكا مع عدة أعداء، استطاع أن يتغلب عليهم جميعا واحدا بعد الآخر. ففي عام ١٨٠٥ هزم النمساويين في أولم قبل أن يصل الروس، ثم هزم الروس مع بقايا النمساويين في أوسترلتز قبل أن يتدخل البروسيون، وفي عام ١٨٠٦ هزم البروسيين مرة ثانية قبل أن يعود الروس (في جينا)، وفي عام ١٨٠٧ هزم الروس قبل أن يعود النمساويون مرة ثانية". Delbruck, History, Vol. 4, p. 422

[١٥] Peter Paret, "Napoleon and the Revolution in War," in Paret, Makers, p. 123.

[١٦] Schroeder, Transformation, p. 289.

[١٧] كما ورد في الفصل الرابع، ربحت المملكة المتحدة انتصارا بحريا حاسما على فرنسا بعد يوم واحد في ترافالجار (في الحادي والعشرين من أكتوبر ١٨٠٥). لكن كما سيتضح من المناقشة التالية، فإن النجاح



البريطاني في البحر لم يؤثر كثيرا على جيوش نابليون التي استمرت تربح انتصارات كبرى على القوى العظمى المنافسة خلال عام ١٨٠٩ على الأقل.

[١٨] كتب هارولد دويتش معلقا على موقف نابليون بعد معركة أولم، وقبل معركة أوسترلتز: "كان القضاء على الحلفاء يشكل فرصته الوحيدة للانتصار حينما كانت بروسيا مترددة عن دخول الحرب". Harold C. Deutsch, The Genesis of Napoleonic Imperialism (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1938), p. 402. من أجل وصف لسلوك بروسيا بعد معركة أولم، انظر ibid., chaps. 21-24

[١٩] حول الحملة الروسية، انظر الفصل الثالث.

[٢٠] ثمة مؤشر آخر لجلية عزيمة خصوم فرنسا بعد عام ١٨١٢ وهو أن ٤٠٪ تقريبا من الإعانات البريطانية للقارة بين عامي ١٧٩٢ و١٨١٥ تقاطرت في الأعوام الثلاثة الأخيرة من النزاع. Michael Duffy, "British Diplomacy and the French Wars, 1789-1815," in H. T. Dickinson, ed., Britain and the French Revolution, 1789-1815 (New York: St. Martin's, 1989), p. 142. ولعل الكتاب الأهم حول الموضوع هو John M. Sherwig, Guineas and Gunpowder: British foreign Aid in the Wars with France, 1793-1815 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1969).

[٢١] تلك التوترات الناجمة جزئيا عن الدافع الدائم، وإن كان صامتا لتمرير المسئولية بين أعضاء التحالف تم التعامل معها بنجاح عبر معاهدة تشومونت Treaty of Chaumont (في الأول من مارس ١٨١٤). انظر Charles K. Webster, The Foreign Policy of Castlereagh, 1812-1815: Britain and the Reconstruction of Europe (London: G. Bell, 1931), pp. 211-32.

[٢٢] انظر الأعمال المذكورة في الهامش [٤٢] بالفصل الثالث.

[٢٣] Brian Bond, The Pursuit of Victory: From Napoleon to Saddam Hussein (Oxford: Oxford University Press, 1998), p. 37. Among the best works on France's plunder ing of conquered states are Owen Connelly, Napoleon's Satellite Kingdoms:Managing Conquered Peoples (Malabar, FL: Krieger, 1990); David Kaiser, Politics and War: European Conflict from Philip II to Hitler (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1990), pp. 212-23, 246-52; and Stuart Woolf, Napoleon's Integration of Europe (London: Routledge, 1991), esp. chap. 4.

[٢٤] كانت أيرلندا المعادية للحكم البريطاني تشكل حوالي خمسة ملايين نسمة من إجمالي سكان بريطانيا البالغ عددهم ١٦ مليون نسمة في عام ١٨٠٠. Andre Armengaud, "Population in Europe, 1700-1914," in Carlo M. Cipolla, ed., The Fontana Economic History of Europe, vol. 3, The Industrial Revolution (London: Collins, 1973), p. 29. ومع إسقاط سكان أيرلندا، تزيد ميزة فرنسا السكانية على بريطانيا من ١.٥ : ١ إلى ٢.٥ : ١ (٢٨ مليون في مقابل ١١ مليون نسمة).

[٢٥] يمكن لعدد السكان أيضا أن يؤثر على الثروة الإجمالية للدولة، كما تأكد قبل قليل.

[٢٦] حول الاختلافات في حجم جيوش القرن الثامن عشر وبنيتها الاجتماعية في مقابل الجيش الفرنسي فيما بعد عام ١٧٨٩، انظر Best, War and Society, chaps. 2-7; Howard, War in European History, chaps. 4-5; and Hew Strachan, European Armies and the Conduct of War (Boston: Allen and Unwin, 1983), chaps. 2-3.



(٢٧) ساعد غزو فرنسا للأراضي الأجنبية أيضا في تغيير التوازن السكاني ضد النمسا وروسيا. فيلهب بول كندي، على سبيل المثال، إلى أن "غزو نابليون للأراضي المجاورة أدى إلى زيادة عدد "الفرنسيين" من ٢٥ مليون في عام ١٧٨٩ إلى ٤٤ مليون في عام ١٨١٠". انظر Paul M. Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 (New York: Random House, 1987), p. 131.

(٢٨) من الجدير بالذكر أن الجيش الفرنسي ما قبل الثوري لم يكن قوة قتالية هائلة. انظر Steven Ross, From Flintlock to Rifle: Infantry Tactics, 1740-1866 (Cranbury, NJ: Associated University Presses, 1979), chap. 1; Gunther E. Rothenberg, The Art of Warfare in the Age of Napoleon (Bloomington: Indiana University Press, 1978), chap. 1; and Spenser Wilkinson, The French Army before Napoleon (Oxford: Clarendon, 1915).

(٢٩) كانت بريطانيا تمتلك جيشا صغيرا، فضلا عن أن جزءا صغيرا منه فقط كان يمكن إرساله للقتال في القارة بسبب الحاجة إلى قوات كبيرة لحراسة الإمبراطورية وحماية بريطانيا نفسها من الغزو. انظر Piers Mackesy, "Strategic Problems of the British War Effort," in Dickinson, ed., Britain and the French Revolution, pp. 156-57. ولك أن تعرف أنه من الجيش البريطاني المكون من ٢٥٠٠٠٠ جندي، بلغت القوات البريطانية العاملة في أسبانيا ٤٧٠٠٠ جنديا، أي أقل من ٢٠٪ من الجيش. Ibid., p. 163

(٣٠) انظر Jean-Paul Bertaud, The Army of the French Revolution: From Citizen-Soldiers to Instrument of Power, trans. R. R. Palmer (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), chaps. 1-2; and Samuel R Scott, The Response of the Royal Army to the French Revolution: The Role and Development of the Line Army, 1787-93 (Oxford: Clarendon, 1978), chaps. 1-4.

(٣١) Bertaud, Army of the French Revolution, chaps. 3-14; John A. Lynn, The Bayonets of the Republic: Motivation and Tactics in the Army of Revolutionary France, 1791-94 (Urbana: University of Illinois Press, 1984); Ross, Flintlock, chap. 2; and Rothenberg, Art of Warfare, chap. 4.

(٣٢) Best, War and Society, p. 88.

(٣٣) حول التجنيد، انظر Isser Woloch, "Napoleonic Conscription; State Power and Civil Society," Past and Present, No. Ill (May 1986), pp. 101-29. حول استخدام نابليون للقوات الأجنبية، انظر Best, War and Society, pp. 114-17; John R. Elting, Swords around a Throne: Napoleon's Grande Armee (New York: Free Press, 1988), chaps. 18-19; Rothenberg, Art of Warfare, pp. 158-62; and Woolf, Napoleon's Integration, pp. 156-74.

(٣٤) انظر Clausewitz, On War, p. 592. On the qualitative improvements Napoleon made in the French army, see Chandler, Campaigns, pts. 3, 6; Colin, Transformations, esp. pp. 117-35, 228-95; Christopher Duffy, Austerlitz, 1805 (London: Seeley Service, 1977), chap. 2; Elting, Swords; Ross, Flintlock, chap. 3; and Rothenberg, Art of Warfare, chap. 5. انظر أيضا Robert S. Quimby, The Background of Napoleonic Warfare: The Theory of Military Tactics in Eighteenth-Century France (New York: Columbia University Press, 1957). تراجعت نوعية جيوش نابليون بعض الشيء بعد عام ١٨٠٧، وتراجعت كثيرا بعد الحملة الروسية في عام ١٨١٢.



(٣٥) يؤكد دارسو الفترة بين عامي ١٧٩٢ و١٨١٥ كلهم تقريبا، بما في ذلك معظم المؤرخين العسكريين، على عبقرية نابليون كقائد عسكري. انظر، على سبيل المثال، هذا الوصف في Clausewitz's On War (p. 170): "لو رأيت ثبات القوات التي دربها بونابارت وقادها في أثناء فتوحاته، ورأيتها تحت النيران العنيفة والقاسية، لعرفت ما يمكن أن تنجزه قوات صقلتها خبرة الخطر الطويلة، وغرس فيها سجل مجيد من الانتصارات مبدأ تحدي الذات، ذلك المبدأ النبيل. حدث ذلك إلى حد لا يصدق". لتقييم نقدي نادر لقيادة نابليون العسكرية، انظر Owen Connelly, Blundering lo Glory: Napoleon's Military Campaigns (Wilmington, DE: Scholarly Resources, 1987).

(٣٦) انظر Best, War and Society, chaps. 10, 11, 13; Gates, Napoleonic Wars, chap. 5; Ross, Flintlock, chap. 4; and Rothenberg, Art of Warfare, chap. 6. إن العمل الرئيس حول رد بروسيا هو Peter Paret, Yorck and the Era of Prussian Reform, 1807-1815 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966). ونظرا لأن ثلاثا من القوى العظمى الأربع المنافسة لنابليون رفضت أن تحاكي النموذج الفرنسي وتزيد القوة القتالية لجيوشها، فقد كان لديهم دافع قوي لتشكيل تحالف لفرض التوازن على فرنسا.

(٣٧) حول النمسا التي كان الحال ينتهي بها عادة إلى تلقف المسئولية من الآخرين، انظر Schroeder, Transformation

(٣٨) انظر David G. Chandler, On the Napoleonic Wars: Collected Essays (London: Greenhill, 1994), p. 43. وكذلك أخرجت النمسا من توازن القوة لسبعة أعوام وبروسيا لستة أعوام ولم تخرج روسيا أبدا.

(٣٩) Chandler, Napoleonic Wars, p. 43.

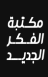
(٤٠) حول الاستراتيجية البريطانية، انظر Duffy, "British Diplomacy"; Mackesy, "Strategic Problems"; Rory Muir, Britain and the Defeat of Napoleon, 1807-1815 (New Haven, CT: Yale University Press, 1996); Sherwig, Guineas and Gunpowder; and Webster, Foreign Policy. ليس من المستغرب أن يستاء حلفاء بريطانيا بشدة من استراتيجيتها لهزيمة فرنسا. انظر Duffy, "British Diplomacy," pp. 137-38; and A. D. Harvey, "European Attitudes to Britain during the French Revolutionary and Napoleonic Era," History 63, No. 209 (October 1978), pp. 356-65.

(٤١) كانت روسيا في حالة حرب مع فرنسا لأقل من عام بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤.

(٤٢) Sebastian Haffner, The Rise and Fall of Prussia, trans. Ewald Osers (London: Weidenfeld and Nicolson, 1980), chaps. 1-5.

(٤٣) حول حرب عام ١٨٦٤، انظر Carr, Wars of German Unification, chap. 2; and Otto Pflanze, Bismarck and the Development of Germany: The Period of Unification, 1815-1871 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963), chap. 11.

(٤٤) حول الحرب النمساوية- البروسية، انظر Carr, Wars of German Unification, chap. 3; Lothar Gall, Bismarck: The White Revolutionary, vol. 1, 1815-1871, trans. J. A. Underwood (London: Unwin Hyman, 1986), chap. 8; Pflanze, Bismarck, chaps. 13-14; Richard Smoke, War: Controlling Escalation (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1977),



chap. 5; and Geoffrey Wawro, The Austro-Prussian War: Austria's War with Prussia and Italy in 1866 (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

[٤٥] حول الحرب الفرنسية- البروسية، انظر Carr, Wars of German Unification, chap. 4; Michael Howard, The Franco-Prussian War: The German Invasion of France, 1870-1871 (New York: Dorset, 1990); Pflanze, Bismarck, chaps. 18-20; and Smoke, War, chap. 6.

[٤٦] W. E. Mosse, The European Powers unit the German Question, 1848-1871: With Special Reference to England and Russia (New York: Octagon, 1969). Also see Richard Millman, British Foreign Policy and the Coming of the Franco-Prussian War (Oxford: Clarendon, 1965).

[٤٧] Haffner, Rise and Fall of Prussia, p. 124; and Smoke, War, p. 92.

[٤٨] Carr, Wars of German Unification, pp. 129, 203; William C. Fuller, Jr., Strategy and Power in Russia, 1600-1914 (New York: Free Press, 1992), pp. 272-73; Haffner, Rise and Fall of Prussia, pp. 124-26; and Smoke, War, pp. 89, 92-93, 101, 117, 128-33.

[٤٩] Mosse, European Powers, p . 372.

[٥٠] Pflanze, Bismarck, pp. 419-32, 460-62; and Smoke, War, pp. 127, 134-35).

[٥١] من أجل مقارنات أخرى، انظر الجدولين (٣- ١) و(٣- ٢).

[٥٢] يكتب مايكل هاوارد أن بروسيا في عام ١٨٦٠ كانت "الأصغر بين القوى العسكرية الكبرى بالقارة. Howard, Franco-Prussian War, p. 1. من أجل مراجعة جيدة لحالة الجيشين الفرنسي والبروسي بين عامي ١٨٦٠ و١٨٧٠، انظر ibid., chap. 1. انظر أيضا Thomas J. Adriance, The Last Gaiter Button: A Study of the Mobilization and Concentration of the French Army in the War of1870 (Westport, CT: Greenwood, 1987), chaps. 1-3; Richard Holmes, The Road to Sedan: The French Army, 1866-70 (London: Royal Historical Society, 1984); Trevor N. Dupuy, A Genius for War: The German Army and General Staff, 1807-1945 (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977), chaps. 7-8; and Barry R. Posen, "Nationalism, the Mass Army, and Military Power," International Security 18, No. 2 (Fall 1993), pp. 100-106.

[٥٣] Istvan Deak, Beyond Nationalism: A Social and Political History of the Habsburg Officer Corps, 1848-1918 (Oxford: Oxford University Press, 1992), chap. 2; and Gunther E. Rothenberg, The Army of Francis Joseph (West Lafayette, IN: Purdue University Press, 1976), chap. 6.

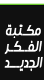
[٥٤] Fuller, Strategy and Power, pp. 273-89; and Bruce W. Menning, Bayonets before Bullets: The Imperial Russian Army, 1861-1914 (Bloomington: Indiana University Press, 1992), chap. 1.

[٥٥] Correlli Barnett, Britain and Her Army, 1509-1970: A Military, Political and Social Survey (Harmondsworth, UK: Penguin, 1974), chap. 12; David French, The British Way in Warfare, 1688-2000 (London: Unwin Hyman, 1990), chap. 5; and Edward M. Spiers, The Army and Society, 1815-1914 (London: Longman, 1980), chaps. 2, 4.

[٥٦] يعبر تايلور عن هذه النقطة حين يكتب "أخرجت روسيا وبريطانيا العظمى نفسيهما من التوازن الأوروبي، ما أعطى الأعوام بين ١٨٦٤ و١٨٦٦ طابعا فريدا في التاريخ الحديث، حيث جرى الصراع على السيطرة على أوروبا على مسرح يقتصر على أوروبا الغربية". Taylor, The Struggle for Mastery in Europe, 1848-1918 (Oxford: Clarendon, 1954), p. 156.

[٥٧] ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن كل الأعداد اللاحقة في هذا القسم مأخوذة من الجدول (٨- ٣).

[٥٨] Carr, Wars of German Unification, p. 137. Also, Austria deployed three of its ten corps against Italy during the 1866 war. Gordon A. Craig, The Battle of Koniggratz (London: Weidenfeld and Nicolson, 1965), p. 21.



[٥٩] Carr, Wars of German Unification, pp. 137-38; Craig, Koniggratz, pp. 15-39; Deak, Beyond Nationalism, pp. 51-52; Howard, Franco-Prussian War, p. 5; and James J. Sheehan, German History, 1770-1866 (Oxford: Clarendon, 1993), pp. 901-5.

[٦٠] يفسر ذلك أيضا لماذا رأى قادة بروسيا العسكريون أن الحرب على النمسا لم تكن عملية ما لم يكن لبروسيا حليف (إيطاليا) يستطيع أن يشغل جزءا من الجيش النمساوي. ;Gall, Bismarck, pp. 283-84 and Smoke, War, p. 85.

[٦١] انظر Howard, Franco-Prussian War, chaps. 1-5

[٦٢] انظر Carr, Wars of German Unification, pp. 203-4; Smoke, War, pp. 128-29، والأعمال الأخرى المذكورة في الهامش [٥٩] بهذا الفصل.

[٦٣] Smoke, War, pp. 129-32.

[٦٤] Howard, Franco-Prussian War, pp. 43-44.

[٦٥] انظر Deak, Beyond Nationalism, chap. 2; David G. Herrmann, The Arming of Europe and the Making of the First World War (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), pp. 33-34, 97-100, 123-24, 201-2; C. A. Macartney, The Habsburg Empire, 1790-1918 (London: Weidenfeld and Nicolson, 1968); Rothenberg, Army of Francis Joseph, chaps. 9-11; and A.J.P. Taylor, The Habsburg Monarchy, 1809-1918: A History of the Austrian Empire and Austria-Hungary (London: Hamish Hamilton, 1948).

[٦٦] انظر الجدولين (٣- ٣) و(٦- ١)، John Gooch, Army, State, and Society in Italy, 1870-1915 (New York: St. Martin's, 1989); Herrmann, Arming of Europe, pp. 34-35, 101-5, 206-7; and "Italian Military Efficiency: A Debate," Journal of Strategic Studies 5, No. 2 (June 1982), pp. 248-77.

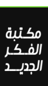
[٦٧] نقلا عن: Richard Bosworth, Italy and the Approach of the First World War (New York: St. Martin's, 1983), p. 62.

[٦٨] Bosworth, Italy and the Approach; Richard Bosworth, Italy, the Least of the Great Powers: Italian Foreign Policy before the First World War (Cambridge: Cambridge University Press, 1979); Herrmann, Arming of Europe, pp. 105-11; and Christopher Seton-Watson, Italy from Liberalism to Fascism, 1870-1925 (London: Methuen, 1967), chaps. 9-11.

[٦٩] انظر Fuller, Strategy and Power, pp. 350-62, 377-93; George F. Kennan, The Fateful Alliance: France, Russia, and the Coming of the First World War (New York: Pantheon, 1984); William L. Langer, The Franco-Russian Alliance, 1890-1894 (New York: Octagon, 1977); William L. Langer, The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902, 2d ed. (New York: Knopf, 1956), chaps. 1-2; and Taylor, Mastery, chap. 15.

[٧٠] من أجل مراجعة شاملة للعلاقات الإنجليزية- الألمانية بين عامي ١٨٩٠ و١٩١٤، انظر Paul M. Kennedy, The Rise oj the Aiyfo-dermati Antagonism, 1860-191-1 (London: Allen and Unwin, 1980), pts. 3-5.

[٧١] انظر Prosser Gilford and William R. Louis, eds., France and Britain in Africa: Imperial Rivalry and Colonial Rule (New Haven, CT: Yale University Press, 1971); .LA.S. Grenville, Lord Salisbury and Foreign Policy: The Close of the Nineteenth Century (London: Athlone, 1964); Langer, Diplomacy of Imperialism; Keith Neilson, Britain and the Last Tsar: British Policy and Russia, 1894-1917 (Oxford: Clarendon, 1995), pt. 2، والمصادر المذكورة في الهامش [٣٦] بالفصل الخامس من هذا الكتاب.



[٧٢] Christopher Andrew, Theophile Delcasse and the Making of the Entente Cordiale: A Reappraisal of French Foreign Policy, 1898-1905 (New York: St. Martin's, 1968), chaps. 9-10; George Monger, The End of Isolation: British Foreign Policy, 1900-1907 (London: Thomas Nelson and Sons, 1963), chaps. 6-7; Stephen R. Rock, Why Peace Breaks Out: Great Power Rapprochement in Historical Perspective (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1989), chap. 4; and Taylor, Mastery, chap. 18.

[٧٣] انظر Monger, End of Isolation, chaps. 8-12; and Taylor, Mastery, chap. 19

[٧٤] Kennedy, Anglo-German Antagonism, chaps. 16,20.

[٧٥] حول هذا الحدث المهم، انظر Herrmann, Arming of Europe; David Stevenson, Armaments and the Coming of War: Europe, 1904–1914 (Oxford: Oxford University Press, 1996), chap. 2; and Taylor, Mastery, chap. 19.

[٧٦] Herrmann, Arming of Europe, chap. 2.

[٧٧] انظر John Gooch, The Plans of War: The General Staff and British Military Strategy c. 1900-1916 (New York: John Wiley, 1974), chap. 9; Nicholas d'Ombrain, War Machinery and High Policy: Defence Administration in Peacetime Britain, 1902-1914 (Oxford: Oxford University Press, 1973), chap. 2; and Samuel R. Williamson, Jr., The Politics of Grand Strategy: Britain and France Prepare for War, 1904-1914 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1969).

[٧٨] Monger, End of Isolation, chap. 11; Neilson, Britain and the Last Tsar, chap. 9; Zara Steiner, Britain and the Origins of the First World War (London: Macmillan, 1977), chaps. 4, 6; and Williamson, Politics of Grand Strategy, chap. 1.

[٧٩] انظر John W. Coogan and Peter F. Coogan, "The British Cabinet and the Anglo-French Staff Talks, 1905-1914: Who Knew What and When Did He Know It?" Journal of British Studies 24, No. 1 (January 1985), pp. 110-31; Keith M. Wilson, "To the Western Front: British War Plans and the 'Military Entente' with France before the First World War," British Journal of International Studies 3, No. 2 (July 1977), pp. 151-68; and Keith M. Wilson, "British Power in the European Balance, 1906-1914," in David Dilks, ed., Retreat from Power: Studies in Britain's Foreign Policy of the Twentieth Century, vol. 1, 1906-1939 (London: Macmillan, 1981), pp. 21-41.

[٨٠] انظر Neilson, Britain and the Last Tsar, chaps. 10-11

[٨١] انظر المصادر المذكورة في الهامش [٤٩] بالفصل الخامس.

[٨٢] يعتمد هذا الحساب على المؤشر وقاعدة البيانات نفسهما المستخدمين في بناء الجدول (٣- ٣). من أجل مناقشة جيدة لتطور توازن القوة الاقتصادية بين بريطانيا وألمانيا في العقود السابقة على الحرب العالمية الأولى، انظر Charles P. Kindelberger, Economic Response: Comparative Studies in Trade, Finance, and Growth (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1978), chap. 7. Also see Tables 3.1 and 3.2.

[٨٣] انظر Herrmann, Arming of Europe, p. 112. On the French army see Ibid., pp. 44-47, 80-85, 202-4; and Douglas Porch, The March to the Marne: The French Army, 1871-1914 (Cambridge: Cambridge University Press, 1981). حول الجيش الألماني، انظر Herrmann, Arming of Europe, pp. 44-47, 85-92, 200-201.

[٨٤] ربما كانت ألمانيا تتمتع بميزة قدرها ١,٨ : ١ في أي حرب في عام ١٩٠٥، حيث رأى بعض الضباط الألمان أن ألمانيا القيصرية تستطيع أن تعبئ جيشا ميدانيا مكونا من ١,٩٥ مليون جندي. في حين استنتج



الجيش الفرنسي أن ألمانيا يمكن أن تعبئ قوة قتالية قدرها ١,٣٣ مليون جندي فقط. Herrmann, Arming of Europe, p. 45. وأنا أقدر عدد الجيش الألماني بحوالي ١,٥ مليون جندي استنادا إلى المناقشة الواردة في ibid., pp. 44—45, 160, 221; and Jack L. Snyder, The Ideology of the Offensive: Military Decision Making and the Disasters of 1914 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), pp. 41-50, 67, 81, 109-11, 220.

(٨٥) Fuller, Strategy and Power, chaps. 8-9; Herrmann, Arming of Europe, pp. 40-41, 61-63, 92-95, 112-46, 204-6; Pertti Luntinen, French Information on the Russian War Plans, 1880-1914 (Helsinki: SHS, 1984), passim; Menning, Bayonets before Bullets, chaps. 5-7; and William C. Wohlforth, "The Perception of Power: Russia in the Pre-1914 Balance," World Politics 39, No. 3 (April 1987), pp. 353-81.

(٨٦) Herrmann, Arming of Europe, p. 97. On the British army, see Barnett, Britain and Her Army, chaps. 14-15; Herrmann, Arming of Europe, pp. 42-43, 95-97, 206; and Edward M. Spiers, The Late Victorian Army, 1868-1902 (New York: Manchester University Press, 1992).

(٨٧) انظر أيضا الجدولين (٣- ١) و(٣- ٢).

(٨٨) انظر، على سبيل المثال، المناقشة والمصادر الواردة في الهامش (٤٩) بالفصل السادس.

(٨٩) Wilhelm Deist, The Wehrmacht and German Rearmament (Toronto: University of Toronto Press, 1981), p. 45.

(٩٠) الأعداد المذكورة في هذه الفقرة مأخوذة من Deist, The Wehrmacht, chaps. 2-3; and Wilhelm Deist, "The Rearmament of the Wehrmacht," in Militargeschichtliches Forschungsamt, ed., Germany and the Second World War, vol. 1, The Build-up of German Aggression, trans. P. S. Falla, Dean S. McMurry, and Ewald Osers (Oxford: Clarendon, 1990), pp. 405-56. انظر أيضا Matthew Cooper, The German Army, 1933-1945: Its Political and Military Failure (New York: Stein and Day, 1978), chaps. 1-12; and Albert Seaton, The German Army, 19)3-1945 (New York: New American Library, 1982), chaps. 3-4.

(٩١) Deist, The Wehrmacht, p. 38.

(٩٢) حول القوات الجوية والبحرية الألمانيتين، انظر Deist, The Wehrmacht, chaps. 4-6; Deist, "The Rearmament of the Wehrmacht," pp. 456-504; and Williamson Murray, The Change in the European Balance of Power, 1938-1939: The Path to Ruin (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), pp. 38-47.

(٩٣) Deist, "The Rearmament of the Wehrmacht," p. 480.

(٩٤) انظر Arnold Wolfers, Britain and France between Two Wars: Conflicting Strategies of Peace from Versailles to World War II (New York: Norton, 1966), pp. 337-51.

(٩٥) Martin S. Alexander, The Republic in Danger: General Maurice Gamelin and the Politics of French Defence, 1933-1940 (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), chap. 9; Brian Bond, British Military Policy between the Two World Wars (Oxford: Oxford University Press, 1980), chaps. 8-9; Norman H. Gibbs, Grand Strategy, vol. 1, Rearmament Policy (London: Her Majesty's Stationery Office, 1976), chaps. 12, 16; and Posen, Sources, chap. 5.

(٩٦) Robert P. Shay, Jr., British Rearmament in the Thirties: Politics and Profits (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977), p. 297.

(٩٧) Bond, British Military Policy, chaps. 10-11; and Gibbs, Grand Strategy, chaps. 13, 17, 18.

(٩٨) Gibbs, Grand Strategy, chap. 29.



[٩٩] حول ستالين كممارس لتمرير المسئولية إلى الآخرين بين يونيو ١٩٤٠ ويونيو ١٩٤١، انظر Steven M. Miner, Between Churchill and Stalin: The Soviet Union, Great Britain, and the Origins of the Grand Alliance (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988), chaps. 1-4. For evidence that Stalin thought Britain could hold out against Nazi Germany in a protracted war, see ibid., pp. 62-63, 69, 71-72, 90-91, 95, 118-19, 123; and Gabriel Gorodetsky, Grand Delusion: Stalin and the German Invasion of Russia (New Haven, CT: Yale University Press, 1999), pp. 58-59, 65, 135. رأى ستالين أيضا أنه حتى لو هُزِمت المملكة المتحدة في النهاية أمام ألمانيا، فإن الأخيرة ستضعف كثيرا في أثناء ذلك. Earl F. Ziemke, "Soviet Net Assessment in the 1930s," in Williamson Murray and Allan R. Millett, eds., Calculations: Net Assessment and the Coming of World War II (New York: Free Press, 1992), p. 205. كان ستالين يميل إلى تمرير المسئولية إلى بريطانيا، جزئيا لأنه كان يعتقد أن البريطانيين كانوا يحاولون تمرير المسئولية إليه. انظر Gorodetsky, Grand Delusion, pp. 4-6, 36, 39, 43, 89-90.

[١٠٠] Nicole Jordan, The Popular Front and Central Europe: The Dilemmas of French Impotence, 1918-1940 (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), esp. chaps. 1-2; Posen, Sources, chap. 4; and Wolfers, Britain and France, chaps. 1-10.

[١٠١] حول السلوك الفرنسي في ميونخ، انظر Anthony Adamthwaite, France and the Coming of the Second World War, 1936-1939 (London: Cass, 1977), chaps. 11-13; and Yvon Lacaze, France and Munich: A Study of Decision Making in International Affairs (New York: Columbia University Press, 1995). حول الحالة المؤسفة لتحالفات فرنسا في أوروبا الشرقية في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين، انظر Alexander, Republic in Danger, chap. 8; Jordan, Popular Front, chaps. 1-2; Anthony T. Komjathy, The Crises of France's East Central European Diplomacy, 1933-1938 (New York: Columbia University Press, 1976); and Piotr S. Wandycz, The Twilight of French Eastern Alliances, 1926-1936: French-Czechoslovakia-Polish Relations from Locarno to the Remilitarization of theRhineland (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988). ومما تجدر ملاحظته أنه حدث قدر كبير من تمرير المسئولية إلى الآخرين بين الدول الأصغر في أوروبا الشرقية وكذلك بين خصوم هتلر من القوى العظمى. انظر Robert G. Kaufman, "To Balance or to Bandwagon? Alignment Decisions in 1930s Europe," Security Studies 1, No. 3 (Spring 1992), pp. 417-47.

[١٠٢] انظر Wolfers, Britain and France, p. 75. من الأدلة الأخرى على تركيز فرنسا الشديد على تمرير المسئولية إلى الآخرين أنها كانت تتبنى نحو جارتها بلجيكا الرؤية نفسها التي كانت تتبناها نحو حلفائها في الشرق. وهي تحديدا أن الفيرماخت إذا هاجم في الغرب، فإن القادة الفرنسيين كانوا مصممين على خوض الحرب في بلجيكا، وليس في فرنسا. انظر Alexander, Republic in Danger, chap. 7.

[١٠٣] يصف آدامزويت الموقف على هذا النحو: "أدت عمليات راينلاند وأنشلوس(١) وميونخ إلى إعاقة الهدف بعيد المدى للسياسيين الفرنسيين المتمثل في البحث عن اتفاق مع ألمانيا، لكنها لم تغيّره. وأدت الراحة القصيرة من الحرب في سبتمبر ١٩٣٨ إلى تصميم على العمل بكل قوة لتسوية فرنسية- ألمانية". Adamthwaite, France and the Coming, p. 280, and chap. 16 more generally.

---

(١) أنشلوس Anschluss هي العملية التي ضمت ألمانيا النازية من خلالها النمسا في عام ١٩٣٨ (المترجم).



(١٠٤) يكتب جيري هوشمان أنه "في عام ١٩٣٥ والأعوام التالية كان العامل الرئيس الذي يقيد إمكانية التنسيق العسكري هو عدم وجود حدود مشتركة بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا". Hochman, The Soviet Union and the Failure of Collective Security, 1934-1938 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), p. 54. For more details on this matter, see ibid., chaps. 2-3; Patrice Buffotot, "The French High Command and the Franco-Soviet Alliance, 1933-1939," trans. John Gooch, Journal of Strategic Studies 5, No. 4 (December 1982), pp. 548, 554-56; and Barry R. Posen, "Competing Images of the Soviet Union," World Politics 39, No. 4 (July 1987), pp. 586-90.

(١٠٥) Anthony Adamthwaite, "French Military Intelligence and the Coming of War, 1935-1939," in Christopher Andrew and Jeremy Noakes, eds., Intelligence and International Relations, 1900-1945 (Exeter: Exeter University Publications, 1987), pp. 197-98; and Buffotot, "French High Command," pp. 548-49.

(١٠٦) حول الشكوك الفرنسية في أن السوفييت كانوا يمارسون تمرير المسئولية إلى الآخرين، انظر Alexander, Republic in Danger, pp. 299-300; Buffotot, "French High Command," pp. 550-51 Jordan, Popular Front, pp. 70-71, 260, 307; and Robert J. Young, In Command of France: French Foreign Policy and Military Planning, 1933-1940 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1978), pp. 145-50.

(١٠٧) حول الشكوك السوفيتية في أن فرنسا كانت تمارس تمرير المسئولية إلى الآخرين، انظر Jordan, Popular Front, pp. 259-60; and Alexander M. Nekridi, Pariahs, Partners, Predators: German Soviet Relations, 1922-1941, trans. Gregory L. Free/e (New York: Columbia University Press, 1997), pp. 77, 106-7, 114, 269. 10.

(١٠٨) Adamthwaite, France and the Coming, chap. 13; Alexander, Republic in Danger, chap. 9; Nicholas Rostow, Anglo-French Relations, 1934-36 (New York: St. Martin's, 1984); and Young, Command, passim, esp. chaps. 5, 8.

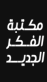
(١٠٩) Robert Frankenstein, Le prix du redrmement français (1935-1939) (Paris: Publications de la Sorbonne, 1982), p. 307. Also see Adamthwaite, France and the Coming, chap. 10; and Alexander, Republic in Danger, chaps. 4-5.

(١١٠) انظر Robert C. Tucker, Stalin in Power: The Revolution from Above, 1928-1941 (New York: Norton, 1990), pp. 223-37, 338-65,409-15, 513-25, 592-619. Also see R. C. Raack, Stalin's Drive to the West, 1938-1945: The Originsofthe Cold War (Stanford, CA: Stanford University Press, 1995), introduction, chaps. 1-2; and Viktor Suvorov (pseudonym for Viktor Rezun), Icebreaker: Who Started the Second World War? trans. Thomas B. Beattie (London: Hamish Hamilton, 1990).

(١١١) انظر Jonathan Haslam, The Soviet Union and the Search for Collective Security, 1933-1939 (New York: St. Martin's, 1984); Geoffrey K. Roberts, The Soviet Union and the Origins of the Second World War: Russo-German Relations and the Road to War (New York: St. Martin's, 1995); and Teddy J. Uldricks, "Soviet Security Policy in the 1930s," in Gabriel Gorodetsky, ed., Soviet Foreign Policy, 1917-1991: A Retrospective (London: Frank Cass, 1994), pp. 65-74.

(١١٢) Hochman, Soviet Union and the Failure; Miner, Between Churchill and Stalin; Nekrich, Pariahs; and Adam B. Ulam, Expansion and Coexistence: Soviet Foreign Policy, 1917-73, 2d ed. (New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1974), chap. 5.

(١١٣) إن من يرون أن ستالين أيد الأمن الجماعي يقدمون في كتاباتهم أدلة وفيرة على أنه كان أيضا يمارس تمرير المسئولية إلى الآخرين. من أجل أمثلة، انظر see Jonathan Haslam, "Soviet-German Relations and the Origins of the Second World War: The Jury Is Still Out," Journal of Modern History 69, No. 4 (December 1997), pp. 785-97; Roberts, The Soviet Union; and Uldricks, "Soviet Security Policy."



[١١٤] Ulam, Expansion and Coexistence, p. 238.

[١١٥] تنطلق معظم الأدبيات التي تتعامل مع سياسة ستالين نحو ألمانيا من فرضية أن تمرير المسئولية إلى الآخرين استراتيجية خاطئة. فهوشمان، على سبيل المثال، يصف ستالين بأنه انتهازي عديم الأخلاق اتبع استراتيجية كان فشلها مؤكدا. انظر Hochman, Soviet Union and the Failure. وفي المقابل يعتقد هاسالم أن ستالين اتبع الاستراتيجية الصحيحة (الأمن الجماعي)، لكنه أجبر على قبول بديل فاشل (هو تمرير المسئولية إلى الآخرين) لأن الحلفاء الغربيين أنفسهم كانوا يمررون المسئولية إلى الآخرين بحماقة. انظر Haslam, Soviet Union and the Search

[١١٦] Jonathan Haslam, The Soviet Union and the Threat from the East, 1933-1941: Moscow, Tokyo and the Prelude to the Pacific War (Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1992).

[١١٧] انظر MichaelJ. Carley, 1939:The Alliance That Never Was and the Coming of World War II (Chicago: Ivan R. Dee, 1999). تعكس حسابات ستالين أيضا العقيدة الماركسية الرئيسة التي تقول إن الدول الرأسمالية مقدر على إحداها الحرب مع الأخرى.

[١١٨] Mark Harrison, Soviet Planning in Peace and War, 1938-1945 (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 8. Harrison provides similarly impressive numbers for rifles and aircraft. Also see Jonathan R. Adelman, Prelude to Cold War: The Tsarist, Soviet, and U.S. Armies in the Two World Wars (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1988), chap. 5.

[١١٩] Strachan, European Armies, p. 159. Also see Colin Elman, "The Logic of Emulation: The Diffusion of Military Practices in the International System," Ph.D. diss., Columbia University, 1999, chap. 4; and Sally W. Stoecker, Forging Stalin's Army: Marshal Tukhachevsky and the Politics of Military Innovation (Boulder, CO: Westview, 1998).

[١٢٠] David M. Glantz, Stumbling Colossus: The Red Army on the Eve of World War II (Lawrence: University Press of Kansas, 1998).

[١٢١] انظر Jonathan R. Adelman, Revolution, Armies, and War: A Political History (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1985), chaps. 4-7.

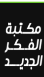
[١٢٢] فيما يتعلق بالموارد التي حصلت عليها ألمانيا من عمليتي أنشلوس وميونخ، انظر Murray, Change in the European Balance, pp. 151-53; Deist, "The Rearmament of the Wehrmacht," pp. 450-51; and Seaton, The German Army, pp. 94-95.

[١٢٣] يستنتج ويليامسن موراي أن "عملية إعادة تسليح ألمانيا في عام ١٩٣٨ لم تكن قد تقدمت إلى الدرجة التي تعطي لقواتها المسلحة فرصة للفوز في نزاع مع إحدى الدول الأوروبية الأصغر". Murray, Change in the European Balance, p. 127. For more general discussion, see ibid., chaps. 1, 7; and Cooper, German Army, chap. 12.

[١٢٤] Manfred Messerschmidt, "Foreign Policy and Preparation for War," in Build-up of German Aggression, pp. 658-72; and Murray, Change in the European Balance, pp. 174-84.

[١٢٥] انظر Adamthwaite, France and the Coming, chap. 10; Murray, Change in the European Balance; and Telford Taylor, Munich: The Price of Peace (Garden City, NY: Doubleday, 1979), chap. 33.

[١٢٦] من أجل مناقشة جيدة للتفوق النوعي الذي حققه الجيش الألماني على الجيش الفرنسي حين أعيد تسليحه، انظر Williamson Murray, "Armored Warfare: The British, French and German



Experiences," in Williamson Murray and Allan R. Millet, eds., Military Innovation in the Interwar Period (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 6-49. Regarding the Germ.iii advantage in the air, see Richard R. Muller, "Close Air Support: The Germ.in, British, and American Experiences, 1918-1941," in ibid., pp. 155-63; Alcxandci. Republic in Danger, chap. 6; and Posen, Sources, pp. 133-35.

(١٢٧) انظر David M. Glantz and Jonathan M. House, When Titans Clashed: How the AW Army Stopped Hitler (Lawrence: University Press of Kansas, 1995), p. 10. من أجل مقارنة لحجم الجيشين، انظر الجدول (٨- ٦). حول انخفاض نوعية الجيش الألماني في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين، انظر المناقشة السابقة في هذا الفصل. حول ارتفاع نوعية الجيش الأحمر عموما بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٧، انظر Glantz, When Titans Clashed, pp. 6-10; Ziemke, "Soviet Net Assessment," pp. 175-215، والمصادر المذكورة في الهامش (١١٩) بهذا الفصل.

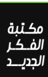
(١٢٨) حول التوازن بين ألمانيا والحلفاء الغربيين، انظر المصادر المذكورة في الهامش (٩) بالفصل الثالث.

(١٢٩) Gorodetsky, Grand Delusion, p. 135.

(١٣٠) Ulam, Expansion and Coexistence, pp. 369-70, 410.

(١٣١) انظر Marc Trachtenberg, A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), p. 41. يعبر ميلفن ليفلر Melvyn Leffler عن النقطة نفسها في A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War (Stanford, CA: Stanford University Press, 1992), pp. 60-61. ثمة أعمال مهمة أخرى تؤكد هذا الموضوع منها Dale C. Copeland, The Origins of Major War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000), chap. 6; Marc S. Gallicchio, The Cold War Begins in Asia: American East Asian Policy and the Fall of the Japanese Empire (New York: Columbia University Press, 1988); John L. Gaddis, The United States and the Origins of the Cold War, 1941-1947 (New York: Columbia University Press, 1972), esp. chaps. 7-10; Bruce Kuniholm, The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey, and Greece (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980); Geir Lundestad, America, Scandinavia, and the Cold War, 1945-1949 (New York: Columbia University Press, 1980); Chester J. Pach, Jr., Arming the Free World: The Origins of the United States Military Assistance Program, 1945-1950 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1991); Michael Schaller, The American Occupation of Japan: The Origins of the Cold War in Asia (Oxford: Oxford University Press, 1985); and Odd Arne Westad, Cold War and Revolution: Soviet-American Rivalry and the Origins of the Chinese Civil War, 1944-1946 (New York: Columbia University Press, 1993). ليس من المفاجئ أن يدرك السوفييت بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية مباشرة أن الولايات المتحدة كانت مصممة على اتباع سياسة احتواء عدوانية ضدهم. انظر Vladislav Zubok and Constantine Pleshakov, Inside the Kremlin's Cold War: From Stalin to Khrushchev (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996).

(١٣٢) إن اتباع الولايات المتحدة لسياسة متصلبة لفرض التوازن على الاتحاد السوفييتي فور انتهاء الحرب العالمية الثانية يساعد "أنصار سياسة التعديل في أثناء الحرب الباردة" في البرهنة على أن الولايات المتحدة كانت المسئولة عن بدء الحرب الباردة، وليس الاتحاد السوفييتي. من أجل مثال ممتاز لهذه الظاهرة، انظر



Carolyn W. Eisenberg, Drawing the Line: The American Dicision to Divide Germany, 1944-1949 (Cambridge: Cambridge University Press, 1996). بالنسبة لأنصار الواقعية الهجومية لا يمكن إلقاء اللوم على أحد الطرفين على بدء الحرب الباردة، فالنظام الدولي عينه هو الذي تسبب في التنافس الأمني الحاد بين القوى العظمى.

(١٣٣) انظر Charles A. Kupchan, The Persian Gulf: The Dilemmas of Security (Boston: Allen and Unwin, 1987), chaps. 1-2; Mark J. Gasiorowski, U.S. Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991)، والمصادر المذكورة في الهامشين (٨٠- ١٨١) بالفصل السادس من هذا الكتاب.

(١٣٤) انظر Peter J. Stavrakis, Moscow and Greek Communism, 1944-1949 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989); Lawrence S. Wittner, American Intervention in Greece, 1943-1949 (New York: Columbia University Press, 1982); and Artiom A. Ulunian, "The Soviet Union and the 'Greek Question,' 1946-53: Problems and Appraisals," in Francesca Gori and Silvio Pons, eds., The Soviet Union and Europe in the Cold War, 1945-53 (London: Macmillan, 1996), pp. 144-60.

(١٣٥) نقلا عن Norman A. Graebner, Cold War Diplomacy: American Foreign Policy, 1945-1960 (New York: Van Nostrand, 1962), p. 40.

(١٣٦) انظر Graebner, Cold War Diplomacy, p. 154. حول الارتباط الوثيق بين الحسابات الاقتصادية والاستراتيجية في التفكير الأمريكي في أواخر الأربعينات، انظر Melvyn P. Leffler, "The United States and the Strategic Dimensions of the Marshall Plan," Diplomatic History 12, No. 3 (Summer 1988), pp. 277-306; and Robert A. Pollard, Economic Security and the Origins of the Cold War, 1945-1950 (New York: Columbia University Press, 1985). Also see Michael J. Hogan, The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987); and Alan S. Milward, The Reconstruction of Western Europe, 1945-1951 (Berkeley: University of California Press, 1984).

(١٣٧) من أفضل المصادر حول التفكير الأمريكي في طريقة التعامل مع ألمانيا Eisenberg, Drawing the Line; Gaddis, Origins of the Cold War, chap. 4; Bruce Kuklick, American Policy and the Division of Germany: The Clash with Russia over Reparations (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1972); and Trachtenberg, Constructed Peace. حول التفكير السوفيتي في ألمانيا، انظر Caroline Kennedy-Pipe, Stalin's Cold War: Soviet Strategies in Europe, 1943 to 1956 (New York: Manchester University Press, 1995); Wilfried Loth, "Stalin's Plans for Post-War Germany," in Gori and Pons, eds., The Soviet Union and Europe, pp. 23-36; Norman M. Naimark, The Russians in Germany: A History of the Soviet Zone of Occupation, 1945-1949 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995); and Zubok and Pleshakov, Inside the Kremlin's Cold War, pp. 46-53.

(١٣٨) انظر Leffler, Preponderance of Power, p. 204. يدفع تراختنبرج على نحو مقنع في كتابه "السلام المبني" بأن السبب الرئيس للاحتكاك بين القوى العظمى من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٦٣ كان نزاعها حول ألمانيا. فقد أدى قرارا إنشاء ألمانيا الغربية ثم تسليحها، ولو حتى بالأسلحة النووية، إلى إغضاب القادة السوفييت ودفعهم إلى افتعال أزمات حول برلين على أمل أن تبطل هذه السياسة الأمريكية.

يوجد دعم كبير لهذا الخط الفكري في Zubok and Pleshakov, Inside the Kremlin's Cold War.



[١٣٩] اعتبر صناع السياسة الأمريكيون تشيكوسلوفاكيا جزءا من دائرة النفوذ السوفيتي في أوروبا الشرقية ورضوا بالسيطرة السوفيتية على تلك المنطقة. انظر Geir Lundestad, The American Non-Policy Towards Eastern Europe, 1943-1947: Universalism in an Area Not of Essential Interest to the United States (Oslo: Universitetsforlaget, 1978). وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لمواجهة مباشرة مع السوفييت حول الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا. ومع ذلك فقد دق هذه الحدث أجراس الإنذار في الغرب. انظر Trachtenberg, A Constructed Peace, pp. 79-80.

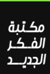
[١٤٠] حول إنشاء منظمة حلف شمال الأطلنطي، انظر: John Baylis, The Diplomacy of Pragmatism: Britain and the Formation of NATO, 1942-1949 (Kent, OH: Kent State University Press, 1993); Timothy P. Ireland, Creating the Entangling Alliance: The Origins of the North Atlantic Treaty Organization (Westport, CT: Greenwood, 1981); Lawrence S. Kaplan, The United States and NATO: The Formative Years (Lexington: University of Kentucky Press, 1984); Joseph Smith, ed., The Origins of NATO (Exeter: University of Exeter Press, 1990).

[١٤١] Avi Shlaim, The United States and the Berlin Blockade, 1948-1949: A Study in Crisis Decision-Making (Berkeley: University of California Press, 1983).

[١٤٢] انظر الفصل السادس.

[١٤٣] انظر The China White Paper, August 1949 (Stanford, CA: Stanford University Press, 1967), p. xvi. انظر أيضا Tang Tsou, America's Failure in China, 1941-1950, 2 vols. (Chicago: University of Chicago Press, 1975). يدفع بعض الدارسين بأن الولايات المتحدة كان بوسعها أن تشكل تحالفا مع الصين الشيوعية ضد الاتحاد السوفيتي، لكنها أخفقت في تحقيق ذلك بسبب معاداة الشيوعية المتصلبة وغير العقلانية. ولذلك تعتبر الولايات المتحدة مدانة بفرض توازن غير كفء على التهديد السوفيتي. من أجل مناقشة ممتازة لهذه القضية التي تُلقي شكوكا جدية على إمكانية قيام تحالف أمريكي- صيني لفرض التوازن في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، انظر المقالات الخمس في "Symposium: Rethinking the Lost Chance in China," Diplomatic History 21, No. 1 (Winter 1997), pp. 71-115. ورغم ذلك فقد بحثت الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٩ عن فرص لشق التحالف الصيني- السوفيتي. Gordon Chang, Friends and Enemies: The United States, China, and the Soviet Union, 1948-1972 (Stanford, CA: Stanford University Press, 1990).

[١٤٤] انظر H. W. Brands, The Specter of Neutralism: The United States and the Emergence of the Third World, 1947-1960 (New York: Columbia University Press, 1989); Robert E. Harkavy, Great Power Competition for Overseas Bases: The Geopolitics of Access Diplomacy (New York: Pergamon, 1982), chaps. 4-5; Douglas J. Macdonald, Adventures in Chaos: American Intervention for Reform in the Third World (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992); Peter W. Rodman, More Precious Than Peace: The Cold War and the Struggle for the Third World (New York: Scribner's 1994); and Marshall D. Shulman, ed., East-West Tensions in the Third World (New York: Norton, 1986).



[١٤٥] من أجل مراجعة موجزة، انظر Phil Williams, US Troops in Europe, Chatham House Paper No. 25 (Boston: Routledge and Kegan Paul, 1984), chap. 2. Also see Phil Williams, The Senate and US Troops in Europe (New York: St. Martin's, 1985).

[١٤٦] يلاحظ مارك تراختنبرج أنه "في أثناء الفترة التكوينية الحاسمة (لمنظمة حلف شمال الأطلنطي) في أوائل الخمسينات كان الجميع يريدون الوجود الأمريكي الدائم في أوروبا، أي الجميع باستثناء الأمريكيين أنفسهم. من الصعب أن نفهم لماذا لم تتحقق الرغبة الأمريكية الشديدة في الانسحاب بأسرع ما تستطيع، سواء في النقاش العام أو في الأدبيات العلمية؛ لأنها تظهر بوضوح في وثائق العلاقات الخارجية". Marc Trachtenberg, History and Strategy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), p. 167. انظر أيضا الأعمال المذكورة في الهامش [٧٢] بالفصل السابع من هذا الكتاب.

كان الدافع إلى تمرير المسئولية إلى الآخرين نشطا في المملكة المتحدة أيضا في الخمسينات. انظر Saki Dockrill, "Retreat from the Continent? Britain's Motives for Troop Reductions in West Germany, 1955-1958," Journal of Strategic Studies 20, No. 3 (September 1997), pp. 45-70.

[١٤٧] انظر المصادر المذكورة في Stephen Van Evera, "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy after the Cold War," Journal of Strategic Studies 13, No. 2 (June 1990), pp. 34-35, note 1.

[١٤٨] انظر William I. Hitchcock, France Restored: Cold War Diplomacy and the Quest for Leadership in Europe, 1944-1954 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1998), chaps. 2-3; Irwin M. Wall, The United States and the Making of Postwar France, 1945-1954 (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), chap. 2.

[١٤٩] إن الأعداد الخاصة ببريطانيا والاتحاد السوفيتي مأخوذة من الجدول (٨- ٨). والعدد الخاص بالولايات المتحدة مأخوذ من Adelman, Revolution, p. 174

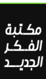
[١٥٠] الأعداد الأمريكية والبريطانية مأخوذة من I.C.B. Dear, ed., The Oxford Companion to World War II (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 1148, 1192, 1198. والعدد الخاص بالاتحاد السوفيتي مأخوذ من Phillip A. Karber and Jerald A. Combs, "The United States, NATO, and the Soviet Threat to Western Europe: Military Estimates and Policy Options, 1945-1963," Diplomatic History 22, No. 3 (Summer 1998), p. 403.

[١٥١] The numbers on divisions are from Adelman, Prelude, p. 212.

[١٥٢] العدد الخاص بالاتحاد السوفيتي مأخوذ من Karber and Combs, "The United States, NATO, and the Soviet Threat" pp. 411-12. والأعداد الأمريكية والبريطانية مأخوذة من J. David Singer and Melvin Small, National Material Capabilities Data,1816-I985 (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993).

[١٥٣] من أجل البيانات ذات الصلة للأعوام التالية لعام ١٩٤٨، انظر Singer and Small, National Material Capabilities Data.

[١٥٤] انظر Elisabeth Barker, The British between the Superpowers, 1945-1950 (Toronto: University of Toronto Press, 1983); Alan Bullock, Ernest Bevin: Foreign Secretary, 1945-1951 (New York: Norton, 1983); David Reynolds, "Great Britain," in David Reynolds, ed., The Origins of the Cold War in Europe: International Perspectives (New



Haven, CT: Yale University Press, 1994), pp. 77-95; and Victor Rothwell, Britain and the Cold War, 1941-1947 (London: Jonathan Cape, 1982).

[١٥٥] انظر Kennedy, Great Powers, p. 369. انظر أيضا William C. Wohlforth, The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993), p. 60. من أجل بيانات حول القوة الصناعية النسبية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أوائل الحرب الباردة، انظر الجدول (٣- ٥). ومن أجل مراجعات ممتازة لمشكلة المملكة المتحدة، انظر Correlli Barnett, The Audit of War: The Illusion and Reality of Britain as a Great Power (London: Macmillan, 1986); and Correlli Barnett, The Lost Victory: British Dreams, British Realities, 1945-1950 (London: Macmillan, 1995). انظر أيضا Randall L. Schweller, Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest (New York: Columbia University Press, 1998) الذي يستخدم مقاييس متعددة للدفع بأن العالم كان ثلاثي القطبية قبل الحرب العالمية الثانية، وأن المملكة المتحدة لم تكن إحدى القوى العظمى الثلاث، بل كانت ألمانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

الفصل التاسع

[١] G. Lowes Dickinson, The European Anarchy (New York: Macmillan, 1916), p. 14.

[٢] على حد علمي لا توجد نظرية حالية تمتلك القدرة على التنبؤ بدقة بالوقت الذي ستحدث فيه الحرب.

[٣] من أجل مراجعة ممتازة لأدبيات أسباب الحرب، انظر Jack S. Levy, "The Causes of War and the Conditions of Peace," Annual Review of Political Science 1 (1998), pp. 139-65. Also see Dale C. Copeland, The Origins of Major War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000), chap. 1; Stephen Van Evera, Causes of War: Power and the Roots of Conflict (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), chap. 1; and Kenneth N. Waltz, Man, the State and War: A Theoretical Analysis New York: Columbia University Press, 1959).

[٤] Karl W. Deutsch and J. David Singer, "Multipolar Power Systems and International Stability," World Politics 16, No. 3 (April 1964), pp. 390-406; Kenneth N. Waltz, "The Stability of a Bipolar World," Daedalus 93, No. 3 (Summer 1964), pp. 881-909; and Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), chap. 8. Also see Robert Jervis, System Effects: Complexity in Political and Social Life (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997), chap. 3.

[٥] Robert Gilpin, War and Change in World Poliics (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); Hans Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, 5th ed. (New York: Knopf, 1973); and A.F.K. Organski, World Politics, 2d ed. (New York: Knopf, 1968), chap. 14.

[٦] من أجل تعريف أشمل للدولة المهيمنة الكامنة، راجع الفصل الثاني.

[٧] من الأعمال الرئيسة حول النظم ثنائية القطبية ومتعددة الأقطاب المصادر المذكورة في الهامش [٤] بهذا الفصل، Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," International Organization 44, No. 2 (Spring 1990), pp. 137-68; and Richard N. Rosecrance, "Bipolarity, Multipolarity, and the Future," Journal of Conflict Resolution 10, No. 3 (September 1966), pp. 314-27.



[٨] رغم أن توازن القوة ينتج ردعا أكثر من انعدام التوازن، فإن القوة المتوازنة لا تضمن أن ينجح الردع. فالدول، كما ورد في الفصل الثالث، تصمم أحيانا استراتيجيات عسكرية إبداعية تمكنها من حسم الحروب لصالحها، رغم أنها لا تمتلك ميزة في حجم قواتها المقاتلة ونوعيتها. علاوة على أن القوى السياسية الأوسع التي تحرك الدول نحو الحرب تجبر القادة أحيانا على اتباع استراتيجيات عسكرية عالية الخطورة، ما يدفع الدول إلى تحدي الخصوم ذوي القوة المساوية أو حتى المتفوقة. انظر John J. Mearsheimer, Conventional Deterrence (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), esp. chap. 2.

[٩] ثمة حجة ثانية تُثار أحيانا لدعم الادعاء بأن التفاوت في القوة يكون أكثر شيوعا في النظم متعددة الأقطاب منه في النظم ثنائية القطبية. فالدول في النظم متعددة الأقطاب التي تواجه خصما أقوى منها تميل لأن تمارس تمرير المسئولية إلى الآخرين، ما يعني عادة أنها قانعة بالعيش في ظل انعدام توازن القوة؛ لأنها تعتقد أن دولة أخرى ستتعامل مع التهديد. لكن حتى حين يسود التوازن بين الدول في النظم متعددة الأقطاب، فإنها كثيرا ما تجد إغراء لطلب الأمن من خلال التحالفات وليس من خلال تعزيز قوتها. يتمتع فرض التوازن الخارجي من هذا النوع بجاذبية ناتجة عن كونه أرخص من بديله. لكنه مع ذلك يترك علم التوازن الأصلي في القوة دون مساس تقريبا، ما يترك الأخطار التي تخلقها هذه الفجوة في القوة دون مساس هي الأخرى. في حين أن الدولة التي تحتل المرتبة الثانية في النظام ثنائي القطبية يمكن أن تطمح إلى فرض التوازن على الدولة الأولى في النظام بتعبئة مواردها نظرا لعدم وجود قوى عظمى تصلح كشركاء للتحالف أو لتمرير المسئولية إليهم. ومن المرجح أن يؤدي فرض التوازن الداخلي من هذا النوع إلى توازن قوة تقريبي بين القوتين العظميين المتنافستين. قُدمت هذه الحجة في John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," International Security 15, No. 1 (Summer 1990), pp. 13-19. لكن هذا الخط الفكري ينطوي على مشكلتين. فهذا الخط، كما يلاحظ ديل كوبلاند، يتناقض مع ادعائي بأن الدول تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية. والدول في هذه الحالة لن تتسامح مع عدم توازن القوة الذي تمتلك القدرة على تصحيحه. انظر Dale C. Copeland, "The Myth of Bipolar Stability: Toward a New Dynamic Realist Theory of Major Wars' Security Studies 5, No. 3 (Spring 1996), pp. 38-47. ورغم أن تمرير المسئولية إلى الآخرين يشكل بلا شك خيارا مفضلا بين الدول المهدَّدة في النظم متعددة الأقطاب (انظر الفصل الثامن)، فإن تمرير المسئولية إلى الآخرين يرجح أن ينجح إذا كانت الدولة المهدَّدة تبني أيضا قوات عسكرية هائلة وتمحو أية فجوة في القوة قد توجد بينها وبين الدولة المعتدية (انظر الفصل الخامس).

[١٠] ثمة استثناء واحد لهذه الفكرة العامة، وهي أنه إذا كان النظام متعدد الأقطاب يضم ثلاث قوى عظمى فقط، فيمكن لاثنتين منهم أن تتكاتف لمهاجمة الثالثة، وهنا لن تجد الأخيرة حلفاء تلجأ إليهم.

[١١] يكون من المرجح أن تتشكل تحالفات فرض التوازن حين تظهر دولة مهيمنة كامنة يمكن احتواؤها بالجهود المشتركة من كل القوى العظمى المهدّدة. لكن كما ورد في القسم التالي، فإن الحرب تكون مرجحة حين تكون هناك دولة مهيمنة كامنة في نظام متعدد الأقطاب.

[١٢] هذه النقطة هي الموضوع الرئيس في Waltz, "Stability of a Bipolar World." Also see Geoffrey Blainey, The Causes of War (New York: Free Press, 1973), chap. 3.

[١٣] إن الادعاء بأن النظم متعددة الأقطاب تكون غالبا أكثر استقرارا من النظم ثنائية القطبية يستند إلى الاعتقاد بأنه مع تزايد عدد الدول في النظام يقل مقدار الانتباه الذي توليه إحدى الدول للأخرى بسبب وجود دول أخرى تلفت الانتباه أيضا. انظر على سبيل المثال Deutsch and Singer, "Multipolar Power Systems," pp. 396-400. يفترض هذا الادعاء وجود مساواة تقريبية في حجم الفاعلين المعنيين وقوتهم. لكن في النظم متعددة الأقطاب التي توجد فيها دولة مهيمنة كامنة تمير القوى العظمى الأخرى بالتأكيد قدرا كبيرا من الانتباه إلى تلك الدولة القوية، ما يبطل الادعاء بأن التعددية القطبية تعني "قدرة محدودة على الانتباه".

[١٤] من أجل مراجعة المعايير التي أتبناها لاختيار القوى العظمى، انظر الهامش [٧] بالفصل الأول.

[١٥] انظر الفصل السادس.

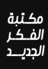
[١٦] Jack S. Levy, War in the Modern Great Power System, 1495-1975 (Lexington: University Press of Kentucky, 1983), chap. 3.

[١٧] حروب القوى العظمى الأخرى التي استُبعدت لأنها تتضمن دولة غير أوروبية: الحرب الإنجليزية- الفارسية (١٨٥٦- ١٨٥٧) والحرب الفرنسية- المكسيكية (١٨٦٢- ١٨٦٧) والحرب الصينية- الفرنسية (١٨٨٣- ١٨٨٥) والحرب الصينية- السوفيتية (١٩٢٩) والحرب الإيطالية- الإثيوبية (١٩٣٥- ١٩٣٦) والحرب السوفيتية- اليابانية (١٩٣٩) وحرب السويس (١٩٥٦).

[١٨] يستخدم ليفي مصطلح "الحرب العامة" بدلا من "الحرب المركزية"، فيما يشير كوبلاند إلى هذه النزاعات باسم "الحروب الكبرى". انظر Levy, War, pp. 3, 52, 75 and Copeland, Origins, pp. 27-28; يشير آخرون إليها باسم "حروب الهيمنة"؛ لأنها تتضمن عادة دولة تحاول الهيمنة على كامل النظام.

[١٩] انظر الفصل الثامن.

[٢٠] رغم أن الجيش الروسي كان أكثر من ضعف الجيشين النمساوي والفرنسي، فإنه كان يعاني من نقائص نوعية مؤثرة، أصبحت أكثر حدة بمرور الوقت، وهي تفسر هزيمة روسيا أمام المملكة المتحدة وفرنسا في حرب القرم (١٨٥٣- ١٨٥٦). انظر John S. Curtiss, The Russian Army under Nicholas 1,1825-1855 (Durham, NC: Duke University Press, 1965); and William C. Fuller, Jr., Strategy and Power in Russia, 1600-1914 (New York: Free Press, 1992), chaps. 6-7. حول الجيش النمساوي، انظر Istvan Deak, Bey and Nationalism: A Social and Political History of the Habsburg Officer Corps, 1848-1918 (Oxford: Oxford University Press, 1992), pp. 29-41; and Gunther E. Rothenberg, The Army of Francis Joseph (West Lafayette, IN: Purdue University Press, 1976), chaps. 1-4. حول الجيش الفرنسي، انظر Paddy Griffith, Military



Thought in the French Army, 1815-1851 (Manchester, UK: Manchester University Press, 1989); and Douglas Porch, Army and Revolution, 1815-1848 (London: Routledge and Kegan Paul, 1974).

[٢١] انظر الفصل الثامن.

[٢٢] انظر الفصل الثامن.

[٢٣] انظر الفصل الثامن.

الفصل العاشر

[١] William J. Clinton, "American Foreign Policy and the Democratic Ideal," campaign speech, Pabst Theater, Milwaukee, WI, October 1, 1992; "In Clinton's Words: 'Building Lines of Partnership and Bridges to the Future,' " New York Times, July 10, 1997. Rhetoric aside, Clinton's foreign policy was largely consistent with the predictions of realism. See Stephen M. Walt, "Two Cheers for Clinton's Foreign Policy," Foreign Affairs 79, No. 2 (March-April 2000), pp. 63-79.

[٢] انظر المصادر المذكورة في الهامش [٢٥] بالفصل الأول.

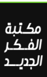
[٣] انظر Joseph Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism," International Organization 42, No. 3 (Summer 1988), pp. 485-507; Stephen D. Krasner, "Global Communications and National Power: Life on the Pareto Frontier," World Politics 43, No. 3 (April 1991), pp. 336-66; John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," International Security 19, No. 3 (Winter 1994-95), pp. 5-49; John J. Mearsheimer, "A Realist Reply," International Security 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 82-93; and Baldev Raj Nayer, "Regimes, Power, and International Aviation," International Organization 49, No. 1 (Winter 1995), pp. 139-70. من الجدير بالذكر أن مسحا حديثا لأدبيات المؤسسات الدولية من جانب اثنين من دارسي المؤسسات البارزين لم يخرج بأدلة على أن وجود هذه المؤسسات جعل الدول تعدل سلوكها بطرق أساسية. انظر Lisa L. Martin and Beth A. Simmons, "Theories and Empirical Studies of International Institutions," International Organization 52, No. 4 (Autumn 1998), pp. 729-57.

[٤] Tony Evans and Peter Wilson, "Regime Theory and the English School of International Relations: A Comparison," Millennium: Journal of International Studies 21, No. 3 (Winter 1992), p. 330. Also see1 Lloyd tiruht, Ruling the World: Power Politics and the Rise of Supranational Institutions (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

[٥] من الأمثلة البارزة لهذا المنظور Philip G. Cerny, "Globalization and the Changing Logic of Collective Action," International Organization 49, No. 4 (Autumn 1995), pp. 595-625; William Greider, One World, Ready or Not: The Manic Logic of Global Capitalism (New York: Simon and Schuster, 1997); Kenichi Ohmae, The End of the Nation State:The Rise of Regional Economics (New York: Free Press, 1996); Saskia Sassen, Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization (New York: Columbia University Press, 1995); and Walter B. Wriston, The Twilight of Sovereignty: How the Information Revolution is Transforming Our World (New York: Scribner's, 1992).

[٦] Susan Strange, The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 4.

[٧] انظر Richard J. Barnet and John Cavanagh, Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order (New York: Simon and Schuster, 1994); and David C. Korten,



When Corporations Rule the World (West Hartford, CT: Kumarian Press, 1995). Similar claims about the dominating influence of multinational corporations were heard in the 1970s. انظر Raymond Vernon, Sovereignty at Bay: The Multinational Spread of U.S. Enterprises (New York: Basic Books, 1971). For the case against Vernon, see Robert Gilpin, U.S. Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment (New York: Basic Books, 1975).

[٨] انظر Paul Hirst and Grahame Thompson, Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance, 2d ed. (Cambridge: Polity Press, 1999); Janice E. Thomson and Stephen D. Krasner, "Global Transactions and the Consolidation of Sovereignty," in Ernst-Otto Czempiel and James N. Rosenau, eds., Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990s (Lexington, MA: Lexington Books, 1989), pp. 195-219; and Robert Wade, "Globalization and Its Limits: Reports of the Death of the National Economy Are Greatly Exaggerated," in Suzanne Berger and Ronald Dore, eds., National Diversity and Global Capitalism (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), pp. 60-88.

[٩] انظر Paul N. Doremus et al., The Myth of the Global Corporation (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998); Geoffrey Garrett, "Global Markets and National Politics: Collision Course or Virtuous Circle?" International Organization 52, No. 4 (Autumn 1998), pp. 787-824; Eric Helleiner, States and the Reemergence of Global Finance: From Bretton Woods to the 1990s (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1994); Ethan B. Kapstein, Governing the Global Economy: International Finance and the State (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994); Stephen D. Krasner, Sovereignty: Organized Hypocrisy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999); Steven K. Vogel, Freer Markets, More Rules: Regulatory Reform in Advanced Industrial Countries (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996); Linda Weiss, The Myth of the Powerless State (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998); and "The Future of the State," Economist, Special Supplement, September 20, 1997.

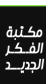
[١٠] تظهر هذه النقاط بوضوح في كل الأعمال المهمة حول النزعة القومية. انظر، على سبيل المثال، Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism, rev. ed. (London: Verso, 1991); Walker Connor, Ethnonationalism (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993); Ernest Gellner, Nations and Nationalism (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983); and Anthony D. Smith, The Ethnic Origins of Nations (New York: Blackwell, 1989).

[١١] كل الاقتباسات الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من Suzanne Daley, "French Leader, in Berlin, Urges a Fast Track to Unity in Europe," New York Times, June 28, 2000. Also see Suzanne Daley, "French Premier Opposes German Plan for Europe," New York Times, May 29, 2001; and William A. Hay, "Quiet Quake in Europe: The French and the Germans Divide," Foreign Policy Research Institute's Watch on the West 1, No. 9 (October 2000).

[١٢] انظر John Mueller, Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War (New York: Basic Books, 1989). انظر أيضا Michael Mandelbaum, "Is Major War Obsolete?" Survival 40, No. 4 (Winter 1998-99), pp. 20-38.

[١٣] انظر الأعمال المذكورة في الهامش [٢٤] بالفصل الأول.

[١٤] انظر Christopher Layne, "Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace," International Security 19, No. 2 (Fall 1994), pp. 5-49. ثمة أعمال رئيسة أخرى تتحدى نظرية السلام الديمقراطي منها Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller, eds.,



Debating the Democratic Peace (Cambridge, MA: MIT Press, 1996), pts. 2-3; Miriam Fendius Elman, ed., Paths to Peace: Is Democracy the Answer? (Cambridge, MA: MIT Press, 1997); Miriam Fendius Elman, "The Never-Ending Story: Democracy and Peace," International Studies Review 1, No. 3 (Fall 1999), pp. 87-103; and Joanne Gowa, Ballots and Bullets: The Elusive Democratic Peace (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

(١٥) من أجل أدلة حول التخلي، انظر Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), chaps. 5-6; and Juan J. Linz and Alfred Stepan, eds., The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1978).

(١٦) انظر Markus Fischer, in "The Liberal Peace: Ethical, Historical, and Philosophical Aspects," BCSIA Discussion Paper 2000-07 (Cambridge, MA: John F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 2000) الذي يناقش صعوبة بناء الديمقراطية الليبرالية والحفاظ عليها حول العالم.

(١٧) إن العمل الرئيس في هذا المجال هو Alexander Wendt, Social Theory of International Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1999). من أجل مجالات بنيوية اجتماعية مهمة أخرى، انظر المصادر المذكورة في (Mearsheimer, "False Promise," p. 37 (n. 128). انظر أيضا Peter J. Katzenstein, ed., The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics (New York: Columbia University Press, 1996); John (J. Ruggie, Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization (New York: Routledge, 1998); and John G. Kuggie, "What Makes the World Hang Together? Neo-Utilitarianism and the Social Constructivist Challenge," International Organization 52, No. 4 (Autumn 1998), pp. 855-85.

(١٨) Alexander Wendt, "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics," International Organization 46, No. 2 (Spring 1992), pp. 391-425.

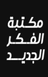
(١٩) لمزيد من التفاصيل حول نقدي للبنيوية الاجتماعية، انظر Mearsheimer, "False Promise," pp. 37-47; and Mearsheimer, "Realist Reply," pp. 90-92.

(٢٠) انظر الأعمال المذكورة في الهامش [٨٦] بالفصل السادس.

(٢١) من أجل رؤى جورباتشوف، انظر Mikhail Gorbachev, Perestroika: New Thinking for Our Country and the World (New York: Harper and Row, 1987).

(٢٢) انظر المصادر المذكورة بالهامش [٢٣] بالفصل الأول.

(٢٣) انظر من بين أعمال أخرى Katherine Barbieri, "Economic Interdependence: A Path to Peace or a Source of Interstate Conflict?" Journal of Peace Research 33, No. 1 (February 1996), pp. 29-49; Barry Buzan, "Economic Structure and International Security: The Limits of the Liberal Case," International Organization 38, No. 4 (Autumn 1984), pp. 597-624; Dale C. Copeland, "Economic Interdependence and War: A Theory of Trade Expectations," International Security 20, No. 4 (Spring 1996), pp. 5-41; Norrin M. Ripsman and Jean-Marc F. Blanchard, "Commercial Liberalism under Fire: Evidence from 1914 and 1936," Security Studies 6, No. 2 (Winter 1996-97), pp. 4-50; David M. Rowe, "World Economic Expansion and National Security in Pre-World War I Europe," International Organization 53, No. 2 (Spring 1999), pp. 195-231; and Kenneth N. Waltz, "The Myth of National Interdependence," in Charles P. Kindelberger, ed., The International Corporation (Cambridge, MA: MIT Press, 1970), pp. 205-23.



(١٢٤) انظر Paul Dibb, David D. Hale, and Peter Prince, "Asia's Insecurity," Survival 41, No. 3 (Autumn 1999), pp. 5-20. Also see Robert A. Manning and James J. Przystup, "Asia's Transition Diplomacy: Hedging against Futureshock," Survival 41, No. 3 (Autumn 1999), pp. 43-67. من أجل مناقشة لبشاشة الاقتصاد العالمي المعاصر، انظر Robert Gilpin, Global Capitalism: The World Economy in the 21st Century (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

(١٢٥) انظر "The Glaspie Transcript: Saddam Meets the U.S. Ambassador," in Micah L. Sifry and Christopher Cerf, eds., The Gulf War Reader: History, Documents, Opinions (New York: Times Books, 1991), pp. 122-33.

(١٢٦) من أمثلة هذا المنظور، انظر Hilary French, Vanishing Borders: Protecting the Planet in the Age of Globalization (New York: Norton, 2000); Carl Kaysen, Robert A. Pastor, and Laura W. Reed, eds., Collective Responses to Regional Problems: The Case of Latin America and the Caribbean (Cambridge, MA: American Academy of Arts and Sciences, 1994); Ronnie D. Lipschutz and Ken Conca, eds., The State and Social Power in Global Environmental Politics (New York: Columbia University Press, 1993); Ronnie D. Lipschutz, "Reconstructing World Politics: The Emergence of Global Civil Society," Millennium: Journal of International Studies 21, No. 3 (Winter 1992), pp. 389-420; Jessica Tuchman Matthews, ed., Preserving the Global Environment: The Challenge of Shared Leadership (New York: Norton, 1991); Paul Wapner, Environmental Activism and World Civic Politics (Albany: State University of New York Press, 1996); and World Commission on Environment and Development, Our Common Future (Oxford: Oxford University Press, 1987).

(١٢٧) انظر Julian L. Simon, ed.. The State of Humanity (Cambridge, MA: Blackwell, 1995); and Julian L. Simon, The Ultimate Resource 2 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996).

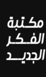
(١٢٨) انظر Nazli Choucri and Robert C. North, Nations in Conflict: National Growth and International Violence (San Francisco: W. H. Freeman, 1975); William H. Durham, Scarcity and Survival in Central America: Ecological Origins of the Soccer War (Stanford, CA: Stanford University Press, 1979); Peter H. Gleick, "Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security," International Security 18, No. 1 (Summer 1993), pp. 79-112; Thomas F. Homer-Dixon, Environment, Scarcity, and Violence (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999); and Arthur H. Westing, ed., Global Resources and International Conflict: Environmental Factors in Strategic Policy and Action (Oxford: Oxford University Press, 1986).

(١٢٩) Karl W. Deutsch et al, Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957), pp. 5-9.

(١٣٠) Ian Fisher and Norimitsu Onishi, "Many Armies Ravage Rich Land in the 'First World War' of Africa," New York Times, February 6, 2000.

(١٣١) انظر، على سبيل المثال، المقالات الكثيرة حول الأمن الآسيوي التي نشرت خلال العقد الماضي في مجالات "الشئون الخارجية" و"الأمن الدولي" و"البقاء". نُشرت بعض أفضل الأعمال في مجلة "الأمن الدولي" في Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller, eds., East Asian Security (Cambridge, MA: MIT Press, 1996).

(١٣٢) انظر Leon V. Sigal, Disarming Strangers: Nuclear Diplomacy with North Korea (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998); and Don Oberdorfer, The Two Koreas: A Contemporary History (New York: Basic Books, 1997), chaps. 11-13.



[٢٣] من أجل أفضل التقييمات الإجمالية للتوازن العسكري على شبه الجزيرة الكورية، انظر Nick Beldecos and Eric Heginbotham, "The Conventional Military Balance in Korea," Breakthroughs 4, No. 1 (Spring 1995), pp. 1-8; and Michael O'Hanlon, "Stopping a North Korean Invasion: Why Defending South Korea Is Easier Than the Pentagon Thinks," International Security 22, No. 4 (Spring 1998), pp. 135-70).

[٢٤] حول مشكلة تايوان، انظر Bern ice Lee, The Security Implications of the New Taiwan, Adelphi Paper No. 331 (London: International Institute for Strategic Studies, October 1999); James R. Lilley and Chuck Downs, eds., Crisis in the Taiwan Strait (Washington, DC: National Defense University Press, 1997); Denny Roy, "Tension in the Taiwan Strait," Survival42, No. 1 (Spring 2000), pp. 76-96; Andrew Scobell, "Show of Force: The PLA and the 1995-1996 Taiwan Strait Crisis," discus sion paper (Stanford, CA: Asia/Pacific Research Center, Stanford University, January 1999); and Suisheng Zhao, ed., Across the Taiwan Strait: Mainland China, Taiwan, and the 1995-1996 Crisis (New York: Routledge, 1999).

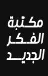
[٢٥] Taiwan Affairs Office and the Information Office of the State Council, People's Republic of China, "The One-China Principle and the Taiwan Issue," February 21, 2000.

[٢٦] ردا على الورقة البيضاء التي أصدرتها الصين، حذر وكيل وزارة الدفاع الأمريكية الصين من أنها ستواجه "نتائج وخيمة" إذا هاجمت تايوان. Steven Mufson and Helen Dewar, "Pentagon Issues Warning to China: U.S. Officials Criticize Beijing White Paper Backing Use of Force against Taiwan," Washington Post, February 23, 2000. وبعدها بفترة قصيرة أكدت صحيفة الصين العسكرية الرسمية أن الصين "دولة تمتلك قدرات على شن هجوم مضاد استراتيجي والقدرة على شن ضربة على مسافات طويلة." Bill Gertz, "China Threatens U.S. with Missile Strike," Washington Times, February 29, 2000. China made a similar threat in January 1996. See Patrick E. Tyler, "China Threatens Taiwan, It Makes Sure U.S. Listens," New York Times, January 24, 1996.

[٢٧] Thomas J. Christensen, "Chinese Realpolitik," Foreign Affairs 75, No. 5 (September-October 1996), p. 37. Also see Alastair Iain Johnston, Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995); and Andrew J. Nathan and Robert S. Ross, The Great Wall and the Empty Fortress: China's Search for Security (New York: Norton, 1997).

[٢٨] Mark J. Valencia, China and the South China Sea Disputes, Adelphi Paper No. 298 (London: International Institute for Strategic Studies, October 1995).

[٢٩] انظر Yu Bin, "Containment by Stealth: Chinese Views of and Policies toward America's Alliances with Japan and Korea after the Cold War," discussion paper (Stanford, CA: Asia/Pacific Research Center, Stanford University, September 1999), p. 5. انظر أيضا Richard Bernstein and Ross H. Munro, "China I: The Coming Conflict with America," Foreign Affairs 76, No. 2 (March-April 1997), pp. 18-32; Thomas J. Christensen, "China, the U.S.-Japan Alliance, and the Security Dilemma in East Asia," International Security 23, No. 4 (Spring 1999), pp. 49-80; Christensen, "Chinese Realpolitik," pp. 37-52; Michael Pillsbury, China Debates the Future Security Environment (Washington, DC: National Defense University Press, 2000); David Shambaugh, "China's Military Views the World: Ambivalent Security," International Security 24, No. 3 (Winter 1999-2000), pp. 52-79; Allen S. Whiting, China Eyes Japan (Berkeley: University of California Press, 1989); and Jianwei Wang and Xinbo Wu, "Against Us or with Us? The Chinese Perspective of America's Alliances with Japan and Korea," discussion paper (Stanford, CA: Asia/Pacific Research Center, Stanford University, May 1998).



(٤٠) Bin, "Containment by Stealth," p. 7; and David Shambaugh, "Sino-American Strategic Spring 2000), pp. 97-115.) Relations: From Partners to Competitors," Survival 42, No. 1

(٤١) انظر Yoichi Funabashi, "Japan and the New World Order," Foreign Affairs 70, No. 5 (Winter 1991-92), pp. 58-74.

(٤٢) Michael J. Green, "The Forgotten Player," National Interest, No. 60 (Summer 2000), pp. 44-45. Also see Benjamin L. Self, "Japan's Changing China Policy," Survival 38, No. 2 (Summer 1996), pp. 35-58; and Gerald Segal, "The Coming Confrontation between China and Japan?" World Policy Journal 10, No. 2 (Summer 1993), pp. 27-32.

(٤٣) حول الضعف العسكري الصيني، انظر Bates Gill and Michael O'Hanlon, "China's Hollow Military," National Interest, No. 56 (Summer 1999), pp. 55-62; Robert S. Ross, "China II: Beijing as a Conservative Power," Foreign Affairs 76, No. 2 (March-April 1997), pp. 33^4; and Gerald Segal, "Does China Matter?" Foreign Affairs 78, No. 5 (September-October 1999), pp. 24-36. For a contrasting view, see James Lilley and Carl Ford, ."China's Military: A Second Opinion," National Interest, No. 57 (Fall 1999), pp. 71-77

يدفع توماس كرستنسين بأن الصين ستمتلك القدرة على تحدي المصالح الأمريكية في آسيا حتى إذا ظلت قوة عسكرية ضعيفة نسبيا. انظر Christensen, "Posing Problems without Catching Up: China's Rise and Challenges for U.S. Security Policy," International Security 25, No. 4 (Spring 2001), pp. 5-40.

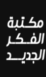
(٤٤) انظر John Pomfret, "China Plans Major Boost in Defense Spending for Military," Washington Post, March 6, 2001. انظر أيضا James C. Mulvenon and Richard H. Yang, eds., The People's Liberation Army in the Information Age (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1999); Mark A. Stokes, China's Strategic Modernization: Implications for the United States (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1999); and Michael Swaine, "Chinese Military Modernization and Asian Security," discussion paper (Stanford, CA: Asia/Pacific Research Center, Stanford University, August 1998).

(٤٥) Paul Bracken, Fire in the East: The Rise of Asian Military Power and the Second Nuclear Age (New York: HarperCollins, 1999). For more general discussions of the arms buildup in the region see Kent B. Calder, Asia's Deadly Triangle: How Arms, Energy and Crowth Threaten to Destabilizg the Asiu-l'aclftc (London: Nicholas Brealey, 1997); and Tim Huxley and Susan Willell, Arming East Asia, Adelphi Paper No. 329 (London: International Institute of Strategic Sludics, July 1999).

(٤٦) ترجع عبارة "مهيأ للسلام" primed for peace إلى ستيفن فان إيفيرا التي ابتكرها لوصف أوروبا فيما بعد الحرب الباردة. انظر Stephen Van Evera, "Primed for Peace: Europe after the Cold War, International Security 15, No. 3 (Winter 1990-91), pp. 7-57.

(٤٧) انظر Joseph S. Nye, Jr., "East Asian Security: The Case for Deep Engagement," Foreign Affairs 74, No. 4 (July-August 1995), pp. 90-102. The quotes in this paragraph are from pp. 90-91, 102. Also see Department of Defense, United States Security Strategy for the East Asia-Pacific Region (Washington, DC: U.S. Department of Defense, February 1995); and Department of Defense, The United States Security Strategy for the East Asia- .(Pacific Region: 1998 (Washington, DC: U.S. Department of Defense, November 1998

يتمتع هذا المنظور بدعم واسع على جانبي المحيط الهادي. انظر على سبيل المثال United States Commission on National Security/21st Century, New World Coming: American Security



in the 21st Century, Phase I Report (Washington, DC: U.S. Commission on National Security, September 15, 1999), p. 82. One notable exception is Chalmers Johnson and E. B. Keehn, "East Asian Security: The Pentagon's Ossified Strategy," Foreign Affairs 74, No. 4 (July-August 1995), pp. 103-14.

[١٤٨] إن حجة أن الولايات المتحدة يمكن أن تعمل "كصانع سلام" في مناطق مثل أوروبا وشمال شرق آسيا عُرضت لأول مرة في Josef Joffe, "Europe's American Pacifier," Foreign Policy, No. 54 (Spring 1984), pp. 64-82.

[١٤٩] Gorbachev, Perestroika, pp. 194-95.

[١٥٠] نشرت هذه الوثيقة أصلا في Nezavisimoye Voennoye Obozreniye on January 14, 2000. من أجل المقتطفات المترجمة التي أخذ منها هذا الاقتباس، انظر "Russia's National Security Concept," Arms Control Today 30, No. 1 (January-February 2000), pp. 15-20. من أجل مناقشة لتطور التفكير الروسي في الأمن في التسعينات، انظر Celeste A. Wallander, "Wary of the West: Russian Security Policy at the Millennium," Arms Control Today 30, No. 2 (March 2000), pp. 7-12. ويجب أن نؤكد مع ذلك أنه بعيدا عن هذا الخطاب، تصرفت روسيا كقوة عظمى تقليدية منذ أوائل التسعينات. انظر المصادر المذكورة في Mearsheimer, "False Promise," p. 46 (n. 175, 176).

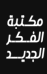
[١٥١] انظر Serge Schmemann, "Russia Drops Pledge of No First Use of Atom Arms," New York Times, November 4, 1993. ومنظمة حلف شمال الأطلنطي التي رفضت دائما سياسة عدم الاستخدام الأول no-first-use policy للأسلحة النووية، ظلت ملتزمة بحزم بتلك السياسة. على سبيل المثال ينص "مفهوم التحالف الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلنطي" الذي أقره مجلس المنظمة في الرابع والعشرين من أبريل ١٩٩٩ أن "القوات التقليدية للتحالف لا تستطيع وحدها أن تضمن ردعا موثوقا. فالأسلحة النووية تقدم إسهاما فريدا في جعل أخطار العدوان ضد التحالف غير محسوبة وغير مقبولة. ولذلك تعتبر أساسية لحفظ السلام ... فهي تثبت أن العدوان من أي نوع ليس خيارا عقلانيا".

[١٥٢] توضح استطلاعات الرأي العام الروسية بداية من نوفمبر ١٩٩٩ أن ٨٥٪ من السكان اعتقدوا أن روسيا يجب أن تصبح مجددا "إمبراطورية عظيمة"، وأن ٧٪ فقط يختلفون مع هذا الرأي. Michael Wines, "Russia Pines for a New Savior: Victory," New York Times, November 21, 1999, Sec. 4.

[١٥٣] William J. Clinton, "Commencement Address," United States Military Academy, West Point, NY, May 31, 1997.

[١٥٤] Madeleine Albright, prepared statement before the U.S. Senate Foreign Relations Committee, Washington, DC, January 8, 1997.

[١٥٥] انظر Robert J. Art, "Why Western Europe Needs the United States and NATO," Political Science Quarterly 111, No. 1 (Spring 1996), pp. 5-6. تظهر هذه النقطة أيضا في رؤى كريستوف بيرترام المدير السابق للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن وأحد كبار المفكرين الاستراتيجيين الألمان الذي كتب في عام ١٩٩٥ أن "حل منظمة حلف شمال الأطلنطي الآن سيلقي بأوروبا في هاوية سحيقة من عدم الأمن ... وسيكون كارثة استراتيجية". ويقول أيضا إن "الولايات المتحدة إذا أدارت



ظهرها لأوروبا، فإن الحلف قد ينهار وقد يضعف الاتحاد الأوروبي إلى درجة التفكك. فقد تبرز ألمانيا بوصفها القوة المهيمنة في غرب القارة، وروسيا باعتبارها القوة المزعجة في الشرق. وقد تفقد الولايات المتحدة معظم سلطتها الدولية وكذلك الوسائل اللازمة للمساعدة في منع عدم الاستقرار الأوروبي من إشعال نزاع دولي مرة أخرى". Bertram, Europe in the Balance: Securing the Peace Won in the Cold War (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1995), pp. 17-18, 85. Also see pp. 10-11.

[٥٦] حول وجهات نظرهم المتعلقة بزوال حروب القوى العظمى في أوروبا، انظر Robert J. Art, "A Defensible Defense: America's Grand Strategy after the Cold War," International Security 15, No. 4 (Spring 1991), pp. 45-46; Mandelbaum, "Is Major War Obsolete?"; and Van Evera, "Primed for Peace". من أجل أدلة على أنهم متأثرون بحجة صانع السلام، انظر Art, "Why Western Europe," esp. pp. 4-9, 35-39; Michael Mandelbaum, The Dawn of Peace in Europe (New York: Twentieth Century Fund, 1996), esp. chaps. 1, 9; Van Evera, "Primed for Peace," pp. 16, 54-55; and Stephen Van Evera, "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy after the Cold War," Journal of Strategic Studies 13, No. 2 (June 1990), pp. 9-11.

[٥٧] عبر الرئيس كلنتون عن هذه الفكرة حين لاحظ أنه رغم وجود أسباب وجيهة لانتقاد السياسة الخارجية الأمريكية في القرن العشرين، فإن "أحداً لا يزعم أننا سعينا أبداً إلى تحقيق ميزة إقليمية". President William J. Clinton, "Remarks to the American Society of Newspaper Editors regarding the Situation in Kosovo," San Francisco, CA, April 15, 1999.

[٥٨] حول الحالة المعدومة للجيش الروسي، انظر: Alexei G. Arbatov, "Military Reform in Russia: Dilemmas, Obstacles, and Prospects," International Security 22, No. 4 (Spring 1998), pp. 83-134; Robert W. Duggleby, "The Disintegration of the Russian Armed Forces," Journal of Slavic Studies 11, No. 2 (June 1998), pp. 1-24; and Sergey Rogov, Military Reform and the Defense Budget of the Russian Federation (Alexandria, VA: Center for Naval Analyses, August 1997).

[٥٩] Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," Foreign Affairs 70, No. I (Winter 1990-91), pp. 23-33; Michael Mastanduno, "Preserving the Unipolar Moment: Realist Theories and U.S. Grand Strategies after the Cold War," International Security 2, No. 4 (Spring 1997), pp. 49-88; and William C. Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World," International Security 24, No. 1 (Summer 1999), PP. 5-41.

[٦٠] من أجل مناقشة جيدة لهذه النقطة، انظر Samuel P. Huntington, "The Lonely Superpower," Foreign Affairs 78, No. 2 (March-April 1999), pp. 35-49. Also see Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise," International Security 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 5-51; and Kenneth N. Waltz, "The Emerging Structure of International Politics," International Security 18, No. 2 (Fall 1993), pp. 44-79. إن ولفورث الذي يقدم أكثر الحجج إقناعاً حول الأحادية القطبية يُعرِّف الأخيرة بأنها "بنية تكون فيها قدرات دولة واحدة أكبر من يُفرَض التوازن عليها". Wohlforth, "Stability," p. 9. ورغم أنني أتفق مع هذا التعريف، فإنني أختلف بشدة مع تقييمه الذي يرى أن الصين وروسيا لا تمتلكان الموارد اللازمة للصمود أمام الولايات المتحدة.

[٦١] حول المقومات التي تحدد القوة العظمى، راجع الفصل الأول.



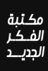
[٦٢] كانت علاقات الصين وروسيا جيدة في الأعوام الأخيرة، وأبديا استياءهما من جوانب مختلفة من السياسة الخارجية الأمريكية. لكنهما لم يشكلا تحالفا جديا لفرض التوازن على الولايات المتحدة، وقليلون فقط يعتقدون أنهما سيفعلان ذلك في المستقبل. انظر Jennifer Anderson, The Limits of Sino-Russian Strategic Partnership, Adelphi Paper No. 315 (London: International Institute for Strategic Studies, December 1997); Mark Buries, Chinese Policy toward Russia and the Central Asian Republics (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1999); and "Can a Bear Love a Dragon?" Economist, April 26, 1997, pp. 19-21. يوجد أيضا مصدر محتمل لنزاع جدي بين الصين وروسيا، وهو الهجرة غير الشرعية واسعة النطاق من الصين إلى روسيا على مدى العقد الماضي التي يمكن أن تؤدي إلى نزاع عرقي أو نزاعات إقليمية. انظر David Hale, "Is Asia's High Growth Era Over?" National Interest, No. 47 (Spring 1997), p. 56; and Simon Winchester, "On the Edge of Empires: Black Dragon River," National Geographic, February 2000, pp. 7-33.

[٦٣] يدفع كثيرون بأنه من الصعب تخيل التنافس الأمني، ناهيك عن الحرب، بين فرنسا وألمانيا. لكنني في المقابل أرى أن الموقف السعيد الحالي لم ينتج عن أن هذين الخصمين القديمين اللذين تقاتلا في أعوام ١٨٧٠- ١٨٧١ و١٩١٤- ١٩١٨ و١٩٤٠ تعلما فجأة أن يحب ويثق أحدهما في الآخر في عام ١٩٤٥. وإنما بات من شبه المستحيل على فرنسا وألمانيا أن تحارب إحداهما الأخرى بسبب وجود جيش أمريكي كبير في أوروبا الغربية منذ الحرب العالمية الثانية، وبذلك زال السبب الرئيس للخوف بينهما. لقد حلت الهرمية محل الفوضى في المناطق الخاضعة لسيطرة مباشرة من القوات الأمريكية. يعبر جوزيف جوف عن تلك الفكرة على هذا النحو: "إن التطفل الدائم للولايات المتحدة في شئون القارة غيَّر شروط التفاعل بين الدول لدرجة أن دول أوروبا الغربية لم تعد بحاجة لأن تنجز أهدافها بالعنف. فالولايات المتحدة بوعدها بحماية أوروبا الغربية من الآخرين ومن نفسها أبطلت قواعد لعبة الاعتماد على الذات التي كانت لها الغلبة، وجلبت الحزن دوما إلى أوروبا في القرون الماضية". Joffe, "Europe's American Pacifier," p. 72.

[٦٤] انظر "Excerpts from Pentagon's Plan: 'Prevent the Re-Emergence of a New Rival,'" New York Times, March 8, 1992. انظر أيضا Patrick E. Tyler, "U.S. Strategy Plan Calls for Insuring No Rivals Develop," New York Times, March 8, 1992.

[٦٥] انظر Eugene Gholz, Daryl G. Press, and Harvey M. Sapolsky, "Come Home, America: The Strategy of Restraint in the Face of Temptation," International Security 21, No. 4 (Spring 1997), pp. 5-48; and Christopher Layne, "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy," International Security 22, No.1 (Summer 1997), pp. 86-124.

[٦٦] تبنت إدارة كلنتون هذه الرأي بالتأكيد. من ذلك على سبيل المثال قول وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت لمجلس الشيوخ الأمريكي بأن "الاستقرار الأوروبي يعتمد كثيرا على الوجود والقيادة الأمريكيين المستمرين. والتاريخ يثبت أن الاستقرار الأوروبي حيوي أيضا لمصالحنا القومية. ولذلك سنظل موجودين هناك." Madeleine Albright, prepared statement before the U.S. Senate Foreign



Relations Committee, January 8, 1997. يتمتع هذا المنظور أيضا بدعم واسع بين الأكاديميين. انظر على سبيل المثال Art, "Why Western Europe"; Bertram, Europe in the Balance; Mandelbaum, Dawn of Peace; Van Evera, "Why Europe Matters"; and Barry R. Posen and Andrew L. Ross, "Competing Visions for U.S. Grand Strategy," International Security 21, No. 3 (Winter 1996-97), pp. 5-53, esp. note 14. Also see Mark S. Sheetz, "Exit Strategies: American Grand Designs for Postwar European Security," Security Studies 8, No. 4 (Summer 1999), pp. 1-3 الذي يصف الشعبية الواسعة لهذا المنظور.

[٦٧] Eugene Gholz and Daryl G. Press, "Economic Externalities of Foreign Wars," manuscript accepted for publication in Security Studies.

[٦٨] انظر David M. Kennedy, Over Here: The First World War and American Society (Oxford: Oxford University Press, 1980), chap. 6. استفاد اقتصاد اليابان بدرجة كبيرة أيضا من البقاء خارج القتال في الحرب العالمية الأولى.

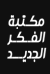
[٦٩] انظر Gholz and Press, "Economic Externalities". يفترض هذا التحليل أن حروب القوى العظمى في أوروبا أو شمال شرق آسيا ستكون طويلة وستتضمن كل القوى الإقليمية تقريبا، أي حرب مركزية مثل الحرب العالمية الأولى. لكن حروب القوى العظمى المستقبلية، كغيرها من الحروب السابقة، قد تكون قصيرة أو قد تتضمن دولتين رئيستين فقط. والنزاع المحدود من هذا النوع لن يؤثر بالتأكيد (إيجابا أو سلبا) على الاقتصاد الأمريكي كما قد تؤثر الحروب المركزية.

[٧٠] انظر U.S. Congress, House Committee on International Relations, Oil Fields as Military Objectives: A Feasibility Study, 94th Cong., 1st sess. (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, August 21, 1975), esp. Annex A.

[٧١] انظر James A. Baker III, The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace 1989-1992 (New York: Putnam, 1995), pp. 335-39; and George Bush and Brent Scowcroft, A World Transformed (New York: Knopf, 1998), pp. 399-400.

[٧٢] انظر Lawrence S. Kaplan, The Long Entanglement: NATO's First Fifty Years (Westport, CT: Praeger, 1999); and Robert B. McCalla, "Why NATO Survives," International Organization 50, No. 3 (Summer 1996), pp. 456-61, 470-72.

[٧٣] انظر Peter W. Rodman, Drifting Apart? Trends in U.S.-European Relations (Washington, DC: Nixon Center, 1999); and Stephen M. Walt, "The Ties That Fray: Why Europe and America Are Drifting Apart," National Interest, No. 54 (Winter 1998-99), pp. 3-11. Also see Robert D. Blackwill and Michael Sturmer, eds., Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East (Cambridge, MA: MIT Press, 1997); Roger Cohen, "Storm Clouds over U.S.-Europe Relations," New York Times, March 26, 2001; Roger Cohen, "To European Eyes, It's America the Ugly," New York Times, May 7, 2001; John Deutch, Arnold Kanter, and Brent Scowcroft, "Saving NATO's Foundation," Foreign Affairs 78, No. 6 (November-December 1999), pp. 54-67; Philip H. Gordon, "Recasting the Atlantic Alliance," Survival 38, No. 1 (Spring 1996), pp. 32-57; Camille Grand, "Missile Defense: The View from the Other Side of the Atlantic," Arms Control Today 30, No. 7 (September 2000), pp. 12-18; and Lawrence F. Kaplan, "Surrender," New Republic, November 20, 2000, pp. 12-13.

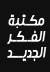


[٧٤] تتلخص النتائج السلبية من حرب كوسوفو على منظمة حلف شمال الأطلنطي في التعليق التالي من ديرشيفل: "بعد عشرة أسابيع من الحرب في يوغسلافيا اتضح شيء واحد عبر أوروبا، وهو أن هيمنة الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلنطي محدودة كنموذج للمستقبل". نقلا عن Jeffrey Gedmin, "Continental Drift: A Europe United in Spirit against the United States," New Republic, June 28, 1999, p. 23. انظر أيضا تعليقات الأدميرال سميث الابن Leighton W. Smith القائد السابق لقوات منظمة حلف شمال الأطلنطي في جنوب أوروبا في George C. Wilson, "Kosovo May Be NATO's Last Hurrah," NationalJournal 32, No. 16 (April 15, 2000), pp. 1218-19. حدث احتكاك بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حول منطقة البلقان أيضا في أثناء الحملة الرئاسية عام ٢٠٠٠. انظر Michael R. Gordon, "Bush Would Stop U.S. Peacekeeping in Balkan Fights," New York Times, October 21, 2000; and Steven Erlanger, "Europeans Say Bush's Pledge to Pull Out of Balkans Could Split NATO," New York Times, October 25, 2000.

[٧٥] على سبيل المثال تقوم اليابان التي تنفق ثاني أكبر ميزانية دفاع في العالم بتطوير أقمار تجسس رغم المعارضة الأمريكية. علاوة على أن البرلمان الياباني شكل لجنة لمراجعة دستورها القائم على السلام، ذلك التحرك الذي اعتُبر على نطاق واسع انتصارا للقوميين اليابانيين. وقد أُجبر مسئول دفاعي كبير، هو شينغو نيشيمورا Shingo Nishimura على الاستقالة في أكتوبر ١٩٩٩ لأنه اقترح أن تطور اليابان ردعا نوويا خاصا بها. انظر "Japan's Naval Power: Responding to New Challenges," International Institute for Strategic Studies' Strategic Comments 6, No. 8 (October 2000); "Japan Reviews Pacifism," London Times, January 21, 2000; Clay Chandler, "Japanese Official Forced to Quit after Endorsing Nuclear Arms," Washington Post, October 21, 1999; Howard French, "Japan Signals Peaceful Intentions, but Reaffirms Armament Plans," New York Times, April 28, 2001; and "Satellite Program Endorsed as a Response to N. Korean Rocket," Chicago Tribune, November 7, 1998. انظر أيضا Christensen, "China, the U.S.-Japan Alliance," pp. 74-80; and Milton Ezrati, Kawari: How Japan's Economic and Cultural Transformation Will Alter the Balance of Power among Nations (Reading, MA: Perseus, 1999), chaps. 7-8.

[٧٦] عبارة "الشرطي المتقاعس" مأخوذة من ريتشارد Richard N. Haas, The Reluctant Sheriff: The United States after the Cold War (New York: Council on Foreign Relations Press, 1997).

ثمة مرجع مهم للأدلة حول تراجع التزام أمريكا نحو أوروبا وشمال شرق آسيا هو John E. Rielly, ed., American Public Opinion and U.S. Foreign Policy 1999 (Chicago: Chicago Council on Foreign Relations, 1999). وجدت هذه الدراسة، على سبيل المثال، أن ٤٤٪ فقط من الجمهور و٥٨٪ من القادة الأمريكيين يعتقدون أن "الدفاع عن أمن حلفائنا" يعد هدفا "مهما جدا". وقال ٢٨٪ من الجمهور الأمريكي إنه إذا غزت روسيا بولندا العضو بمنظمة حلف شمال الأطلنطي، فإنه يجب أن تُستخدَم القوات البرية الأمريكية للدفاع عن بولندا. Ibid., pp. 16, 26. انظر أيضا James M. Lindsay, "The New Apathy: How an Uninterested Public Is Reshaping Foreign Policy," Foreign Affairs 79, No. 5 (September-October 2000), pp. 2-8.



[٧٧] انظر Steve Glain, "Fearing China's Plans and a U.S. Departure, Asians Rebuild Forces," Wall Street Journal, November 13, 1997; and Manning and Przystup, "Asia's Transition Diplomacy," pp. 48-49.

[٧٨] انظر Ted Galen Carpenter, "Roiling Asia: U.S. Coziness with China Upsets the Neighbors," Foreign Affairs 77, No. 6 (November-December 1998), pp. 2-6. أثارت الولايات المتحدة شكوكا حول مصداقيتها في عام ١٩٩٦، حين قالت إن ضمانها لأمن اليابان لا ينطبق على أية أزمة قد تندلع على جزر سينكاكيو/دياورياتي التي تطالب بها الصين واليابان. انظر Yoichi Funabashi, Alliance Adrift (New York: Council on Foreign Relations Press, 1999), pp. 401-15.

[٧٩] يتضح من هذه المناقشة أنني حتى لو كنت مخطئا وتولت الولايات المتحدة دور حارس السلام في أوروبا وشمال شرق آسيا، سيظل واردا أن يحدث تغير أساسي في أبنية القوة في هاتين المنطقتين. فليس من المرجح تحديدا أن يظل حلفاء أمريكا، خاصة ألمانيا واليابان، تحت وصاية الولايات المتحدة، بل أن يعززا أنفسهما كقوى عظمى.

[٨٠] أعداد السكان مأخوذة من J. David Singer and Melvin Small, National Material Capabilities Data, 1816-1915 (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993). يكتب جوناثان أدلمان أن الروس كانوا يتمتعون بميزة سكانية قدرها 2.7 : 1 في عام ١٩١٤ (١٨٠ مليون في مقابل ٦٧,٥ مليون نسمة) وميزة سكانية قدرها 2.4 : 1 في عام ١٩٤١ (١٨٧ مليون في مقابل ٧٨ مليون نسمة). انظر Jonathan R. Adelman, Revolution, Armies, and War: A Political History (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1985), pp. 105, 229.

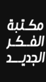
[٨١] أعداد السكان الواردة مأخوذة من الجدول (١٠- ٢) ومن The Military Balance 1988-1989 (London: International Institute for Strategic Studies, 1988), p. 33.

[٨٢] هذه الأرقام مأخوذة من الجدولين (٣- ٣) و(١٠- ٢).

[٨٣] من أجل تحليل مفصل لحجم الجيشين الألماني والروسي وبنيتهما، انظر International Institute for Strategic Studies, The Military Balance, 2000-2001 (Oxford: Oxford University Press, 2000), pp. 61-62, 120-21. ثمة أدلة على أن الجيش الروسي سينكمش أكثر في المستقبل القريب، ربما حتى إلى ٢٢٠٠٠٠ جندي. انظر Simon Saradzhyan, "Lopsided Army Cuts Show Kremlin Fears," Moscow Times, September 29, 2000. تفكر ألمانيا أيضا في تنفيذ استقطاعات، رغم أنها ستكون أصغر مما تفعله روسيا. انظر Cecilie Rohwedder, "Germany to Modernize Military, Trim Defense Spending by 2.5 Percent," Wall Street Journal, June 15, 2000.

[٨٤] حول التفكير الألماني في الأسلحة النووية في أثناء الحرب الباردة، انظر Marc Trachtenberg, A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 203, 230-40, 398.

[٨٥] كان عدد سكان الاتحاد السوفيتي حوالي ٢٨٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٧، فيما يبلغ عدد سكان روسيا حاليا حوالي ١٤٧ مليون نسمة.



(٨٦) ساد اعتقاد واسع في أوائل التسعينات بأن قوة اليابان ستزداد وستحل محل الاتحاد السوفيتي باعتبارها خصم أمريكا الرئيس في شمال شرق آسيا. انظر George Friedman and Meredith LeBard, The Coming War with Japan (New York: St. Martin's, 1991); and Samuel P. Huntington, "Why International Primacy Matters," International Security 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 68-83. On why Japan is unlikely to become a highly aggressive state, see Robert S. Ross, "The Geography of the Peace: East Asia in the Twenty-first Century," International Security 23, No. 4 (Spring 1999), pp. 81-118.

(٨٧) كما جاء في الجدول (١٠- ١)، كان عدد سكان اليابان ١٢٦ مليون نسمة، والصين ١,٢٤ بليون. تتنبأ الأمم المتحدة بأن سكان اليابان سينخفضون إلى حوالي ١٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٥٠، في حين سيزيد سكان الصين إلى حوالي ١,٥ بليون في الفترة عينها. "Emerging Market Indicators," Economist, February 1, 1997, p. 108.

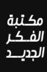
(٨٨) كما جاء في الجدول (١٠- ١)، كان عدد سكان روسيا ١٤٧ مليون نسمة والصين ١,٢٤ بليون نسمة. وتتنبأ الأمم المتحدة بأن عدد سكان روسيا سينخفض إلى حوالي ١٢٠ مليون بحلول عام ٢٠٥٠، في حين سيزيد عدد سكان الصين إلى حوالي ١,٥ بليون في الفترة نفسها. "Emerging Market Indicators," Economist, February 1, 1997, p. 108.

(٨٩) انظر Steven E. Miller, "Russian National Interests," in Robert D. Blackwill and Sergei Karaganov, eds., Damage Limitation or Crisis? Russia and the Outside World, CSIA Studies in International Security (Washington, DC: Brassey's, 1994), pp. 77-106; and Sergey Rogov, Security Concerns of the New Russia, vol. 1, The Challenges of Defending Russia, Occasional Paper (Alexandria, VA: Center for Naval Analyses, July 1995).

(٩٠) انظر Zalmay Khalilzad et al., The United States and a Rising China: Strategic and Military Implications (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1999); and Michael D. Swaine and Ashley J. Tellis, Interpreting China's Grand Strategy: Past, Present, and Future (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2000).

(٩١) من أجل تقييم متفائل عموما لمستقبل الاقتصاد الصيني، انظر World Bank, China 2020: Development Challenges in the New Century (Washington, DC: World Bank, 1997). ومن أجل تقييمات أكثر تشاؤما، انظر المقالات الواردة في "The FPRI Conference on China's Economy," Orbis43, No. 2 (Spring 1999), pp. 173-294; and Nicholas R. Lardy, China's Unfinished Economic Revolution (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998). وانظر أيضا Richard K. Belts and Thomas J. Christensen, "China: Getting the Questions Right," National Interest, No. 62 (Winter 2000-2001), pp. 17-29.

(٩٢) كان الناتج القومي الإجمالي لكل فرد في هونغ كونغ بأسعار الدولار عام ١٩٩٨ يساوي حوالي ٨٠٪ من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي لكل فرد (٢٣٦٦٠ دولارا في مقابل ٢٩٢٤٠ دولارا). انظر World Bank Atlas 2000 (Washington, DC: World Bank, April 2000), pp. 42-43. لكن عدد سكان الصين يبلغ حوالي خمسة أضعاف نظيره في الولايات المتحدة، ومن المرجح أن تحتفظ بتلك الميزة على مدار النصف الأول من القرن الجديد. انظر أيضا الجدول رقم (١٠- ٣) من أجل بعض السيناريوهات البديلة التي تتضمن الصين الغنية.

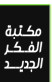


ثبت المصطلحات

أولاً: عربي- إنجليزي

أ

تزاز	Blackmail
جبار/الإكراه	Coercion
حتكار النووي	Nuclear monopoly
حتواء	Containment
واء الصين	Containment of China
ساطيل المحاصرة	Blockading navies
قية القوة البرية	Primacy of land power
سترضاء	Appeasement
ستنزاف	Bloodletting
سطول	Navy
سلحة النووية	Nuclear weapons
تراكية	Socialism
سراك	Engagement
ار القوة	Power projection
تماد الاقتصادي المتبادل	Economic interdependence
تماد على الذات	Self-help
ساد الحرب	War economy
ا الفيلهلمية	Wilhelm Germany
ا النازية	Nazi Germany



الانحياز للطرف الأقوى	Bandwagoning
الإنزال البرمائي	Amphibious landing
الأيديولوجيا	Ideology

ب

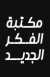
بنية النظام الدولي	Structure of the international system
البنيوية الاجتماعية	Social constructivism

ت

تحالفات فرض التوازن	Balancing coalitions
التحريض والاستنزاف	Bait and Bleed
التدمير المتبادل المؤكد	Mutual assured destruction
ترتيب القوة	Power configuration
التصعيد	Escalation
التعددية القطبية	Multipolarity
التعددية القطبية المتوازنة	Balanced multipolarity
التعددية القطبية غير المتوازنة	Unbalanced multipolarity
التفوق الجوي	Air superiority
التفوق النووي	Nuclear superiority
تمرير المسئولية إلى الآخرين	Buck-passing
التنافس الأمني	Security competition
التوازن الدفاعي- الهجومي	Offense-defense balance
توازن الرعب	Balance of Terror
توازن القوة	Balance of power
توازن القوة الأوروبي	European balance of power
توزيع القوة	Power distribution
توزيع القوة العالمية	The distribution of world power
توسيع منظمة حلف شمال الأطلنطي	Expanding the membership of NATO

ث

الثروة القابلة للتعبئة	Mobilizable wealth
الثنائية القطبية	Bipolarity



الثنائية القطبية غير المتوازنة	Unbalanced bipolarity

ج

الجيش	Army

ح

الحرب	War
الحرب الباردة	Cold War
الحرب العالمية الأولى	World War I
الحرب العالمية الثانية	World War II
الحروب التقليدية	Traditional wars
حروب القوى العظمى	Great power wars
الحروب المركزية	Central wars
الحروب النووية	Nuclear wars
حسابات القوة	Power calculations
الحصار	Blockade

خ

الخطاب	Discourse
الخوف	Fear

د

الدفاع الصاروخي الوطني	National missile defense
الدفاع الصاروخي عن المسرح	theater missile defense
الدول التعديلية	Revisionist states
الدول الشريرة	Bad states
الدول الطيبة	Good states
دول الوضع الراهن	Status quo states
الدولة الجزيرية	Insular state
الدولة القارية	Continental state
الدولة المهيمنة	Hegemon
الدولة المهيمنة الإقليمية	Regional hegemon

الدولة المهيمنة العالمية	Global hegemon
الدولة المهيمنة النووية	Nuclear hegemon
ديناميات التصعيد	Dynamics of escalation
ديناميات توازن القوة	Balance of power dynamics

ر

ديناميات توازن القوة	Balance of power dynamics
الرأسمالية	Capitalism
الردع	Deterrence

س

سباق التسلح النووي	Nuclear arms race
السعي وراء القوة	Pursuit of power
السلام الديمقراطي	Democratic peace
سلوك الدولة	State behavior
السلوك المضر للذات	Self-defeating behavior
السياسة البيروقراطية	Bureaucratic politics
السياسة الخارجية الأمريكية	American foreign policy
السياسة الدولية	International politics
سياسة القوة	Power politics
سياسة القوة العظمى	Great power politics
السياسة الواقعية	Realpolitik

ش

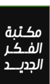
الشيوعية	Communism

ص

صانع السلام	Pacifier

ض

الضربة الأولى النووية	Nuclear first strike
الضربة الأولى الهائلة	Splendid first strike



ع

العقاب الجوي	Aerial punishment
العلاقات الدولية	International relations
علاقات القوة	Power relations

غ

الغزو	Conquest

ف

فارض التوازن	Balancer
فارض التوازن من وراء البحار	Offshore balancers
فجوة القوة	Power gap
فرض التوازن	Balancing
فرض التوازن الخارجي	External balancing
فرض التوازن الداخلي	Internal balancing
فرض التوازن من وراء البحار	Offshore balancing
الفوضى	Anarchy
الفوضى الدولية	International anarchy

ق

القاذفات الاستراتيجية	Strategic bombers
القدر المحتوم	Manifest Destiny
القصف الاستراتيجي	Strategic bombing
قطع الرأس	Decapitation
القوات البحرية	Naval forces
القوة	Power
القوة البحرية المستقلة	Independent sea power
القوة البرية	Land power

القوة الجوية	Air forces
القوة الجوية الاستراتيجية	Strategic airpower
القوة الصناعية	Industrial might
القوة العسكرية	Military power
القوة الفعلية	Actual power
القوة الكامنة	Potential power
القوة المانعة للمياه	The stopping power of water
القوة المطلقة	Absolute power
القوة المهيمنة	Dominant power
القوة النسبية	Relative power
القوى التعديلية	Revisionist powers
القوى العظمى الجزيرية	Insular great powers
القوى العظمى القارية	Continental great powers
القوى النووية	Nuclear powers
قوى الوضع الراهن	Status quo powers

ل

الليبرالية	Liberalism

م

مبدأ مونرو	Monroe Doctrine
المجتمع الدولي	International community
معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا	Treaty on Conventional Armed Forces in Europe
المعضلة الأمنية	Security dilemma
مكافئ الفرقة المدرعة	Armored division equivalent
منظمة حلف شمال الأطلنطي	NATO
المؤسسات الدولية	International institutions



ن

الناتج القومي الإجمالي	Gross National Product
نظام الدول (النظام الرسمي)	State system
النظام الدولي	International system
النظام القائم على الهيمنة	Hegemonic system
نظرية السلام الديمقراطي	Democratic peace theory
النظم ثنائية القطبية	Bipolar systems
النظم متعددة الأقطاب	multipolar systems
النمو الاقتصادي	Economic growth
النوايا التعديلية	Revisionist intentions

هـ

الهيمنة	Hegemony
الهيمنة الإقليمية	Regional hegemony
الهيمنة العالمية	Global hegemony

و

الواقعية	Realism
الواقعية البنيوية	Structural realism
الواقعية الدفاعية	Defensive realism
واقعية الطبيعة البشرية	Human nature realism
الواقعية الكلاسيكية	Classical realism
الواقعية الهجومية	Offensive realism

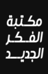
ثانياً: إنجليزي – عربي

A

Absolute power	القوة المطلقة
Actual power	القوة الفعلية
Aerial punishment	العقاب الجوي
Air forces	القوة الجوية
Air superiority	التفوق الجوي
American foreign policy	السياسة الخارجية الأمريكية
Amphibious landing	الإنزال البرمائي
Anarchy	الفوضى
Appeasement	الاسترضاء
Armored division equivalent	مكافئ الفرقة المدرعة
Army	الجيش

B

Bad states	الدول الشريرة
Bait and Bleed	التحريض والاستنزاف
Balance of power	توازن القوة
Balance of power dynamics	ديناميات توازن القوة
Balance of Terror	توازن الرعب
Balanced multipolarity	التعددية القطبية المتوازنة
Balancer	فارض التوازن
Balancing	فرض التوازن
Balancing coalitions	تحالفات فرض التوازن
Bandwagoning	الانحياز للطرف الأقوى
Bipolar systems	النظم ثنائية القطبية
Bipolarity	الثنائية القطبية
Blackmail	الابتزاز
Blockade	الحصار
Blockading navies	الأساطيل المحاصرة
Bloodletting	الاستنزاف



Buck-passing	تمرير المسئولية إلى الآخرين
Bureaucratic politics	السياسة البيروقراطية

C

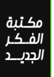
Capitalism	الرأسمالية
Central wars	الحروب المركزية
Classical realism	الواقعية الكلاسيكية
Coercion	الإجبار/الإكراه
Cold War	الحرب الباردة
Communism	الشيوعية
Conquest	الغزو
Containment	الاحتواء
Containment of China	احتواء الصين
Continental great powers	القوى العظمى القارية
Continental state	الدولة القارية

D

Decapitation	قطع الرأس
Defensive realism	الواقعية الدفاعية
Democratic peace	السلام الديمقراطي
Democratic peace theory	نظرية السلام الديمقراطي
Deterrence	الردع
Discourse	الخطاب
Dominant power	القوة المهيمنة
Dynamics of escalation	ديناميات التصعيد

E

Economic growth	النمو الاقتصادي
Economic interdependence	الاعتماد الاقتصادي المتبادل
Engagement	الإشراك
Escalation	التصعيد
European balance of power	توازن القوة الأوروبي



توسيع منظمة حلف شمال الأطلنطي	Expanding the membership of NATO
فرض التوازن الخارجي	External balancing

F

الخوف	Fear

G

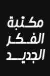
الدولة المهيمنة العالمية	Global hegemon
الهيمنة العالمية	Global hegemony
الدول الطيبة	Good states
سياسة القوة العظمى	Great power politics
حروب القوى العظمى	Great power wars
الناتج القومي الإجمالي	Gross National Product

H

الدولة المهيمنة	Hegemon
النظام القائم على الهيمنة	Hegemonic system
الهيمنة	Hegemony
واقعية الطبيعة البشرية	Human nature realism

I

الأيديولوجيا	Ideology
القوة البحرية المستقلة	Independent sea power
القوة الصناعية	Industrial might
القوى العظمى الجزيرية	Insular great powers
الدولة الجزيرية	Insular state
فرض التوازن الداخلي	Internal balancing
الفوضى الدولية	International anarchy
المجتمع الدولي	International community
المؤسسات الدولية	International institutions
السياسة الدولية	International politics
العلاقات الدولية	International relations
النظام الدولي	International system



L

Land power	القوة البرية
Liberalism	الليبرالية

M

Manifest Destiny	القدر المحتوم
Military power	القوة العسكرية
Mobilizable wealth	الثروة القابلة للتعبئة
Monroe Doctrine	مبدأ مونرو
multipolar systems	النظم متعددة الأقطاب
Multipolarity	التعددية القطبية
Mutual assured destruction	التدمير المتبادل المؤكد

N

National missile defense	الدفاع الصاروخي الوطني
NATO	منظمة حلف شمال الأطلنطي
Naval forces	القوات البحرية
Navy	الأسطول
Nazi Germany	ألمانيا النازية
Nuclear arms race	سباق التسلح النووي
Nuclear first strike	الضربة الأولى النووية
Nuclear hegemon	الدولة المهيمنة النووية
Nuclear monopoly	الاحتكار النووي
Nuclear powers	القوى النووية
Nuclear superiority	التفوق النووي
Nuclear wars	الحروب النووية
Nuclear weapons	الأسلحة النووية

O

Offense-defense balance	التوازن الدفاعي - الهجومي
Offensive realism	الواقعية الهجومية
Offshore balancers	فارض التوازن من وراء البحار

فرض التوازن من وراء البحار	Offshore balancing

P

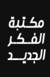
صانع السلام	Pacifier
القوة الكامنة	Potential power
القوة	Power
حسابات القوة	Power calculations
ترتيب القوة	Power configuration
توزيع القوة	Power distribution
فجوة القوة	Power gap
سياسة القوة	Power politics
إظهار القوة	Power projection
علاقات القوة	Power relations
أسبقية القوة البرية	Primacy of land power
السعي وراء القوة	Pursuit of power

R

الواقعية	Realism
السياسة الواقعية	Realpolitik
الدولة المهيمنة الإقليمية	Regional hegemon
الهيمنة الإقليمية	Regional hegemony
القوة النسبية	Relative power
النوايا التعديلية	Revisionist intentions
القوى التعديلية	Revisionist powers
الدول التعديلية	Revisionist states

S

التنافس الأمني	Security competition
المعضلة الأمنية	Security dilemma
السلوك المضر للذات	Self-defeating behavior
الاعتماد على الذات	Self-help
البنيوية الاجتماعية	Social constructivism
الاشتراكية	Socialism



Splendid first strike	الضربة الأولى الهائلة
State behavior	سلوك الدولة
State system	نظام الدول (النظام الرسمي)
Status quo powers	قوى الوضع الراهن
Status quo states	دول الوضع الراهن
Strategic airpower	القوة الجوية الاستراتيجية
Strategic bombers	القاذفات الاستراتيجية
Strategic bombing	القصف الاستراتيجي
Structural realism	الواقعية البنيوية
Structure of the international system	بنية النظام الدولي

T

The distribution of world power	توزيع القوة العالمية
The stopping power of water	القوة المانعة للمياه
theater missile defense	الدفاع الصاروخي عن المسرح
Traditional wars	الحروب التقليدية
Treaty on Conventional Armed Forces in Europe	معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا
Treaty on Conventional Armed Forces in Europe	معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

U

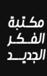
Unbalanced bipolarity	الثنائية القطبية غير المتوازنة
Unbalanced multipolarity	التعددية القطبية غير المتوازنة

V

Vacuum engine	محرك فراغي
Venice	البندقية (مدينة ، جمهورية)

W

War	الحرب
War economy	اقتصاد الحرب
Wilhelm Germany	ألمانيا الفيلهلمية
World War I	الحرب العالمية الأولى
World War II	الحرب العالمية الثانية



كشاف الموضوعات

نبذة عن المؤلف

يعمل جون ميرشايمر John J. Mearsheimer أستاذا للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو ويعد أحد الأساتذة البارزين والمتميزين في مجال العلاقات الدولية. وإلى جانب هذا الكتاب، شارك ميرشايمر في تأليف كتاب "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية" الذي كان من أفضل الكتب مبيعا وفقا لتصنيف نيويورك تايمز، فضلا عن أنه من المشاركين المنتظمين في مجلتي "الجمهورية الجديدة" The New Republic والأطلنطي الشهرية" The Atlantic Monthly.